

حسن المكهاني

المحامى لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

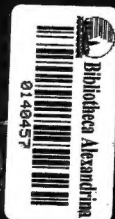
للقواعد القانونية
التي تقرها محكمة النقض المصرية

الإصدار الجسائي

ملحق رقم «ع»

أحكام محكمة النقض منذ سنة ١٩٨٩
ومضى أوائل عام ١٩٨٩

مكتبة دار الكتب المصرية
٢٩٣٦٦٣٠



الدار العربية للموسوعات

حسن الفكانس — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

حسن الفكهاني

المحامى لدى محكمة النقض

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي فترتها محكمة النقض المصرية

الإصدار الجفاني

ملحق رقم «٤»

المقام محكمة النقض منذ سنت سنوات
وصى أوائل عام ١٩٨٩

إصدار. السدار العربية للموسوعات
القاهرة ٢٠ شارع عدلى - ص.ب ٥٤٣ - ت : ٣٩٣١١٣٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَوْلًا رَأَى عَمَلًا

فَسِيرَى السَّمْعِ مَلِكٍ وَرَسُولِهِ وَالْمَوْعِظُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

تقديم

(ملاحق الموسوعة الذهبية)

الدار العربية للموسوعات .. وهى الدار الوحيدة المتخصصة في إصدار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من أربعين عاماً حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق لها أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك في إصدارين (جنائى ومبنى) عشرة أجزاء لكل منهما مع فهرس تفصيلي وكان ذلك بنسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض .

(تنتظر آخر الجزء موسوعات تصدرها الدار)

ثم أصدرت الدار بعد ذلك عدد خمسة أجزاء منها جزئين للإصدار الجنائى وثلاثة أجزاء للإصدار المبنى وتوقفت حتى عام ١٩٨١/٨٠ .

ويسعدنا ان نستكمل هذه الأحكام حتى أوائل عام ١٩٨٩ فنقدم خلال هذه الملاحق الجديدة الموسوعة الذهبية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاشي التكرار للبداية بحيث لا يرد المبدأ إلا تحت عنوان الموضوع الخالص به وليس تحت أكثر من موضوع .

هذا ولا يسمنى في هذا المجال إلا أن اتقدم بالشكر جزيلا لجميع السادة رجال القانون سواء في جمهورية مصر العربية أو في جميع الدول العربية الشقيقة .

وفتقنا الله لما فيه الخير للجميع

حسن الفكهاني

محام

لحام محكمة النقض

**فهرس
موضوعات الجزء**

الصفحة	الموضوع
١	حكم
٣	اولا - وصف الحكم
٤	ثانيا - وضع الحكم وتوقيمه
١٨	ثالثا - بيئات الحكم
١٨	١ - بيئات النيلجة
٢٢	٢ - بيئات التسبيب
١٦٢	رابعا - تسبيب الحكم
١٦٢	١ - ضوابط التسبيب
١٧٩	٢ - التسبيب المعيب
٢١٥	٣ - التسبيب غير المعيب
٢٦٥	خامسا - بطلان الحكم وانعدامه
٢٦٥	١ - بطلان الحكم
٢٠٥	٢ - انعدام الحكم
٢١٠	سادسا - ممثل متنوعة
٢٧١	خطف
٢٧٧	خبر
٢٨٥	نفلان
٢٨٧	دعارة
٢٩٥	دعوى جنائية
٢٩٦	اولا - تحريك الدعوى الجنائية
٤٠١	ثانيا - انقضاء الدعوى الجنائية
٤١٧	دعوى مباشرة
٤٢١	دعوى عينية
	اولا - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى
٤٢٣	المدنية
٤٣٥	ثانيا - نطاق الدعوى المدنية
٤٣٣	ثالثا - الحكم في الدعوى المدنية

١١٧	رابعاً - الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية
١١٧	خامساً - مسائل متنوعة
١٢٥	ففاع
١٥٣	أولاً - حضور المحلى ومرافعته
١٦٢	ثانياً - ما يعتبر اخلافاً بحق الدفاع
١٨٥	ثالثاً - ما لا يعتبر اخلافاً بحق الدفاع
٥٠٩	رابعاً - طلبات التأجيل
٥١٥	خامساً - طلبات التحقيق
٥٢٦	سادساً - طلبات تدب الخبراء ومناقشتهم
٥٢٦	سابعاً - طلبات سماع الشهود
٥٥٢	ثامناً - طلبات ضم الأوراق
٥٥٨	تاسعاً - طلبات العلنية
٥٦٥	عاشرًا - مسائل متنوعة
٥٧٩	دفنوع
٥٨٠	أولاً - الدفوع المتعلقة بإجراءات التحقيق
٥٨٧	ثانياً - الدفوع المتعلقة بالاثبات
٦١٤	ثالثاً - الدفوع المتعلقة ببطلان الإجراءات
٦٢٩	رابعاً - الدفوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى
٦٣٩	خامساً - مسائل متنوعة
٦٥٧	ذبح مائية خارج السلسلة
٦٦٥	رشوة
٦٩٣	زراعة
٧٣١	سب وقسلف
٧٤٩	سبق الأصرار والترصد
٧٧١	سرقة
٨١٧	سلاح
٨٢٥	شروع
٨٢٥	شيك بدون رصيد

حكم

أولاً - وصف الحكم .

ثانياً - وضع الحكم وتوقيعه .

ثالثاً - بيانات الحكم :

١ - بيانات الديباجة .

٢ - بيانات التسييب .

رابعاً - تسييب الحكم :

١ - ضوابط التسييب .

٢ - التسييب المعيب .

٣ - التسييب غير المعيب .

خامساً - بطلان الحكم وانعدامه :

١ - بطلان الحكم .

٢ - انعدام الحكم .

سادساً - مسائل متنوعة .

أولاً — وصف الحكم :

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

وصف الحكم — الميزة فيه .

(ملعن رقم ٢٥٥٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٧٥٧ لسنة ٣٥ ق
جلسة ١٩٦٥/١٢/٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٦٢٦) .

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

حتى يعتبر الحكم حضوريا في مواجهة المتهم — اثر ذلك .

(ملعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٥٢ لسنة ٣٧ ق
جلسة ١٩٦٧/٦/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٦٢٧) .

ثانياً — وضع الحكم وتوقيمه :

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

مضى ثلاثون يوماً دون وضع الحكم وتوقيمه — أثره — بطلان الحكم .

(طعن رقم ٦٢٣٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أوجبت وضع الأحكام
الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والاكتت بطلان
ما لم تكن صادرة بالبراءة .

(طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه .

(طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٩) .

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الأصل ان الاجراءات قد روعيت ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها في الحكم الا بالظمن والتزوير .

(طعن رقم ١١٠٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٧ لسنة ٣٩ ق —
جلسة ١٩٧٠/٣/٨ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٧٢٨) .

قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

مضى ثلاثون يوماً دون توقيع الحكم — اثره — بطلان الحكم .

(طعن رقم ٢١٥٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

خلو أوراق الدعوى من تقرير التلخيص — مفاده — وجب القول
ان المحكمة الاستئنافية قد قصرت في اتخاذ اجراء من الاجراءات
الجوهرية — اثره — بطلان الحكم .

(طعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٨/٦/١٣ — الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٤٧١) .

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

مضى ثلاثون يوما دون وضع الحكم الجنائي أو توقيعه — اثره —
بطلان الحكم — استثناء — الحكم الصائر بالإبراء .

(طعن رقم ٧٠٠٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

تقرير التلخيص — اجراء جوهري — اثر اغفاله — بطلان الحكم .

(طعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٨/٦/١٢ — الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٤٧١) .

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

مضى ثلاثون يوما دون توقيع الحكم الجنائي — اثره — بطلان
الحكم .

(طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

مضى ثلاثون يوما دون وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها — اثره —
بطلان الحكم — استثناء .

(طعن رقم ٥٩٤٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية توجب وضع الاحكام
الجنائية والتوقيع عليها خلال ثلاثون يوما من تاريخ النطق بها والا كتبت
باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

(طعن رقم ٦٦٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

كيفية اثبات عدم التوقيع على الحكم الجنائي في الجهاد القانوني .

(طعن رقم ٩٩٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣١٤ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٨/٢/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٧٧٣) .

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

يجب وضع الاحكام وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت وضع الاحكام الجنائية في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على حسب تلك المدة كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم كما استقر قضاؤها على ان الشهادة التي ينيى عليها بطلان الحكم هي التي تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة في القانون متضمنة ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه ، وكانت الشهادة السالبة للجدية من الطاعنين قد طلت على ان الحكم المطعون فيه لم يكن في يوم ١٤ مارس سنة ١٩٨٢ - تاريخ تحريرها - قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب رغم مضي فترة الثلاثين يوما التي استوجب القانون توقيع الحكم وايداعه قبل انتقضائها ، فلهذا يكون مشوا بالبطلان ويتمين في خصوص ما قضى به في الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده - المسئول عن الحقوق المدنية والاحالة مع الزامه المصروفات .

(طعن رقم ٨١٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة - المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة :

وحيث ان البين معن الأوراق ان الطاعن قد ارفق بأسسبب ثمنه شهادة صادرة من مديرية الجيزة الكلية مؤرخة ١٩ من فبراير سنة

١٩٨٤ تثبت ان الحكم المطعون فيه لم يرد حتى تاريخ تحريرها . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كلفت باطلا ما لم تكن صادرة بالبراءة . ولما كان الحكم فيه قد صدر في ١٧ من يناير سنة ١٩٨٤ بادانة الطاعن وحتى يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٨٤ لم يكن قد تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب — على ما يبين من الشهادة السلبية المشار اليها — فانه يكون قد لحقه البطلان ، ومن ثم يتعين نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٤٣٢٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٤)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ثوى الشلن .

(طعن رقم ٤١٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/١٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١١٥٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/١٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ١٧٨٢) .

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

عدم توقيع الحكم في الجعاد — اثره — يجعل — الحكم باطلا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٩٨١/١٢/٢٨ وحتى ١٩٨٢/١/٣٠ — لم يكن قد اودع موقعا على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتلبي نيابة الفيسوم الكلية المقدمة من الطاعن ومن اوراق الطعن لما كان ذلك فاقه يكون باطلا .

(طعن رقم ٤٨٤٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

يجب وضع الأحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا بطلت ما لم تكن صادرة بالبراءة .

الحكمة :

وحيث ان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كاتب نيابة شابين الجوم الكلية المؤرخة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ الرافضة لاسباب الطعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٥٨ لسنة ٥٥ ق — جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

يجب وضع الأحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

الحكمة :

وحيث ان ما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجرية اقامة بناء على ارض زراعية بدون ترخيص قد شابه البطلان ، ذلك بان اسبابه لم تحرر ولم يوقع عليه في مدة الثلاثين يوما من تاريخ النطق به .

وحيث ان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها

والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، وحتى يوم ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية المؤرخة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ المرافقة لأسباب الطعن ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه والاعادة دون الحاجة الى بحث باقى أوجه الطعن . .

(طعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ٢٣ نوفمبر ١٩٨٦)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها
والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة — المادة ٣١٢ من قانون
الإجراءات الجنائية .

المسألة :

من حيث أنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه ، وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها ، والا كانت باطلة — ما لم تكن صادرة بالبراءة — وكان المطعون فيه قد صدر في الثاني عشر من مارس سنة ١٩٨٦ ، وحتى الثاني من ابريل من السنة ذاتها ، لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكلية — المقدمة من الطاعنة — فإنه يكون باطلا ، ولا يصح الحكم من هذا البطالان أن يكون يوم الحادي عشر من ابريل سنة ١٩٨٦ وهو آخر ميعاد مقرر لايداع الحكم موقعا عليه ، بصلافة عطلة رسمية ، ذلك بأن بطالان الحكم بسبب التأخر في ايداعه موقعا عليه من أصدره ، ملحوظ في تقريره اعتبارات تتلئى بطبيعتها أن يمتد هذا الأجل لاي سبب من الأسباب التي تمتد بها مواعيد السقوط . لما كانها تقسم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متعينا نقضه

والاعادة ، وذلك دون حاجة الى بحث اسباب الطعن التي تقدمتها الطاعنة بعد الميعاد المقرر في المادة ٢٤ من قانون حالات واجراءات الطعن املم محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
(طعن رقم ٥٩٦٦ لسنة ٥٦ من جلسة ١٨/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

يجب وضع الاحكام والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

المحكمة :

وحيث ان هذا النعمي صحيح ذلك ان المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية تد اوجبت وضع الاحكام الجنائية وفوقيمها في مدة ثلاثين يوما من الطعن بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .
وانه وان كان من المقرر ان الممول عليه في اثبات عدم التوقيع على الحكم في هذا الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة بتضمنه ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه ، الا ان هذه الشهادة لا تعمسو ان تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذي استلزمته القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويعنى من هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات — التي امرت المحكمة بضمها خلوها من الحكم الابتدائي الصادر في ١٤/١١/١٩٦١ بادانة الطاعن بما مفاده انه وقت صدور الحكم الاستثنائي المطعون فيه لم يكن الحكم الابتدائي مودعا ملف الدعوى وبين ثم غاته يكون قد ايد حكا باطلا واخذ باسباب لا وجود لها قاتونا مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٥ في — جلسة ١٤/٢/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

يجب وضع الاحكام الجنائية خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها
والا كانت باطلة .

المحكمة :

وحيث ان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٢ منه
وضع الاحكام الجنائية في مدة ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والا كانت
باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون
فيه — وهو يقضى بالادانة — قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠ وحتى
يوم ١٩٨٣/٢/٨ لم يكن قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس
الهيئة التي اصدرت — على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم
كتاب نيابة قنا الكلية المقدمة من الطاعن — فانه يكون باطلا مستوجبا
نقضه والاعادة .

١ طعن رقم ٥٧٦١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

لا يترتب البطلان على مجرد عدم توقيع كتب الجلسة على الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون لا يترتب البطلان على مجرد عدم
توقيع كتب الجلسة على الحكم ، بل يكون له قوامه القانوني بتوقيع
رئيس الجلسة عليه ، ومع ذلك فان الثابت من مطالعة الحكم الملغون
فيه انه استوفى بيان التوقيع عليه من رئيس الجلسة والكتاب بما يضمن
معه النemy عليه في هذا الخصوص على غير سند من الاوراق ، لما كان
ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على اساس متعينا رفضه موضوعا .

١ طعن رقم ٦٠٨٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٩

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه — اثر ذلك .

المحكمة :

وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييده الحكم المستأنف اخذاً بالسبيل ، مما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثلثى درجة . ومن ثم فان ما يشره الطاعن من دعوى التصور في التسبب يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٨٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

يجب وضع الأحكام وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كتلت بطلان — المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يتعين على الحكم اذا ما قسام عذر المرض ان يعرض لحليله ويقول كلمته فيه . ولما كان الثابت من الأوراق ومن الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتّاب نيابة جنوب القاهرة ان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٢/١٠/١٩٨٣ وقضى بمسح قبول استئناف الطاعن شكلاً وأنه لم يودع ملف الدعوى موقعا عليه حتى ١٥/١٠/١٩٨٥ وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها والا كتلت بطلان فان الحكم المطعون يكون مشوباً بالبطلان وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن أن تقول كلمتها فيها بشره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة بالنسبة للطاعن الثلثى والطاعن الأول الذي لم يقبل طعنه شكلاً لصحة سير العدالة .

(طعن رقم ٢٦٢٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه .

المحكمة :

من حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عدم تحرر عقد أيجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه وبإدراك الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون وكان من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذ ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل عليها إذ الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها صادرة منها ومن ثم فإن النعمى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٣٦٦٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٩/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

يجب وضع الأحكام وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها .

المحكمة :

وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية — قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق بها والاكتت بطللة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٧ ، وحتى يوم ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ لم يكن قد تم التوقيع عليه وإيداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة جنوب سيناء الكلية المرفقة ومن ثم فإنه يكون باطلا بمتعينا نقضه والإعادة ..

(طعن رقم ٢٨٩٣ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/١٥)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

يجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة .

المحكمة :

وحيث أن البين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الابتدائي قد صدر في ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٢ قاضيا بحبس الطاعن ستة اشهر مع الشغل ، وكفالة خمسين جنيتها لايقاف التنفيذ ، والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . فلستأنف الطاعن هذا الحكم ، حيث أصدرت المحكمة الاستئنافية الحكم المطعون فيه ويقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق أن ملف الطعن قد خلا من ورقة الحكم الابتدائي الأصلية وأنه مؤشر على غلاف القضية من بيلة الجيزة الكلية ، بأن مسودة الحكم هي المرفقة فقط ، كما أنه بالاستعلام من هذا الحكم وردت لفادة مؤرخة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٨ بأن هذه الجنية - موضوع الطعن - وردت دون نسخة الحكم الأصلية وعبر مرفق بها سوى مسودة الحكم الابتدائي ونظرت استئنافية بخلفتها لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وأنه ولئن كان من المقرر أن المعمول عليه في اثبات عدم التوقيع على الحكم في الميعاد هو بالشهادة التي تصدر بعد انقضاء هذه المدة بتضمنه أن الحكم وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعاً عليه ، إلا أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الإجراء الذي استلزمه القانون واعتبره شرطاً لقيام الحكم ، ويغنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى تظلم الطعن خلافاً من التوقيع . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن للحكم الابتدائي لم تودع أسببه حتى صدور الحكم المطعون ، وقد اقتصر الحكم الأخير على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن ينشئ لنفسه أسببا مستقلة أو إضافة أى أسبب أخرى ، فانه يكون قد أيد حكما بطلا واخذ بأسباب لا وجود لها قانونا بما يظله كذلك ويوجب

نتفضه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض والإعادة ، وذلك دون حاجة لبحث أسباب الطعن المقدمة من الطاعن .

(طعن رقم ٢٠٢ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله باطلا .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائي أنها خلت من توقيع القاضي الذي أصدر الحكم . لمّا كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله باطلا ، واذا ليد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسببه فإن البطلان يستطيل اليه بدوره — ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد أنشأ أسباباً خاصة به مادام قد أحال إلى منطوق الحكم المستأنف البطلان مما يؤدي الى امتداد البطلان اليه هو الآخر وهو ما يعنيه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

ثالثا - بيانات الحكم :

١ - بيانات التبيحة .

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

ما يجب ان تشتمل عليه ورقة الحكم اغفاله - اثره - بطاقتها .

(طعن رقم ٢٢٠٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق -

جلسة ١٩٧١/٥/٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٢٧) .

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لانعدامها من مخرمت وجودها قانونا .

(طعن رقم ١١٢ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق -

جلسة ١٩٧١/٥/٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٢٧)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

خلو الحكم من تاريخ اصداره - اثره - بطاقته .

(طعن رقم ٤٣٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق -

جلسة ١٩٧١/٥/٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٢٧) .

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

تاريخ اصدار الحكم - بيان جوهره - خلو الحكم منه - اثره -
بطلانه .

(ملعن رقم ٤٤٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق -
جلسة ١٩٧١/٥/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

الخطا المادي في تبليج الحكم - اثره - لا ينال من سلامة الحكم .

(ملعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق -
جلسة ١٩٧٩/٦/٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٥) .

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره
والا بطلت لقتضاها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(ملعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق -
جلسة ١٩٧١/٥/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الخطأ الملقى — اثره — لا يؤثر في سلامة الحكم .

(طعن رقم ١١٠٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٤ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/٦/٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٥) .

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الدعاية عدا
التاريخ — اثر ذلك .

(طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٣ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/١/٢١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٤٨) .

قاعدة رقم (٣٩)

المبدأ :

محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص سائر بيانات الدعاية عدا
التاريخ — اثر ذلك .

(طعن رقم ٤٢٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/١٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٣ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/١/٢١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٤٨) .

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

الخطأ الفهم مقصود الذي لا يؤثر في حقيقة الشخص المقصود
لا يؤثر في سلامة الحكم .

(طعن رقم ٦٠٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٧٢٥ لسنة ٣١ ق —
جلسة ١٩٦٢/٦/١٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٧٥) .

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٦٦٧٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

خلو ديباجة الحكم من بيان المحكمة التي صدر فيها — اعتباره كأنه لا وجود له .

(ملعن رقم ٧٥٢٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥١١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٧/١١/٥ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨١٨) .

قاعدة رقم (٤٤-)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(ملعن رقم ٧١٧٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(ملعن رقم ٧٢٢٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٤٦)

المبدأ :

المستقر ان مضر الجلسة بكل الحكم في خصوص بيانات الديباجة
دون تاريخ اصداره — اثر ذلك .

(طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٣٠ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/١/٢١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٤٨) .

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

الخطا المادى الواقع في ديباجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٤٣ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٤٤) .

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٧٤٦٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧) .

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها
والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

(طعن رقم ١٢١٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٨ لسنة ٤١ ق —
جلسة ١٩٧١/٥/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية — الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٣٧)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

خلو الحكم من تاريخ اصداره — اثره .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم الابتدائي الصادر بادانة المطاع قد خلا من بيان اصداره ثم صدر الحكم المطعون فيه بتأييده فيما قضى به لأسبليه ، لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكليل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها . فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فان الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر بطلالا لأنه ايد الحكم المستأنف في منطوقه واعتنق أسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا ومن ثم يتعين نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بالتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٨٧٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه يحمل تاريخ اصداره وقد انشأ لقضائه اسبليا جديدة قائمة بذاتها وانتهى في منطوقه الى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة . ويبين من الحكم الابتدائي انه خلا من تاريخ صدوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا — واذا كانت هذه

الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى اقيم عليها بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . وكان بطلان الحكم لخلوه من تاريخ اصداره اثما ينبسط اثره حتما الى كافة اجزائه بما فى ذلك المنطوق الذى هو فى واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا يقوم للحكم قاتبة ، وذلك لما هو مقرر من أن الحكم يكون مجموعا واحدا يكل بعضه بعضا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه اذ احال منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه لخلوه من تاريخ اصداره فان ذلك البطلان يستطيل الى الحكم المطعون فيه ويلحق به . بما يعنيه ويوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فانه ينعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث ان البين من الأوراق أن الحكم المستأنف الصادر فى المعارضة بتعديل الحكم الابتدائى الغيابى الى حبس كل من الطاعنين اسبوعا واحدا قد خلا من بيان تاريخ اصداره ثم صدر الحكم الاستثنائى الغيابى بتأييده غيبا قضى به لأسبابه . واذا عارض المحكوم عليه فيه قضى باعتبار المعارض فان لم تكن مطنعا فى هذا الحكم الآخر بطريق النقض . لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر باعتبار المعارض كان لم تكن يشتمل الحكم الغيابى المعارض فيه وكان يبين من الأوراق ان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، وكان خلوه الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلان باعتبار أن ورقة الحكم هما من الأوراق الرسمية التى يجب ان تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت

لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بأكمله. اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فلذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان الذى يشتمل الى الحكم الغيابى الاستثنائى ما دام أنه أيد الحكم المستأنف فى منطوقه وأخذ بأسبابه ولم ينشأ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٥٥٤٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

من المقرر أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الذى يشهد بوجود الحكم بأكمله اجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائى يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد من منطوقه الحكم الأخير فلتة يكون بدوره قد صدر بطلان بما يوجب نقضه والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث بلقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٨٤٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة

الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ اصداره والا بطلت
لنقددها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هي
السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بنسب
على الأسباب التي اقيم عليها . فيبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته
لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت
لاستنباه ومنطوقه ، واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لظوه من هذا
البيان الجوهري واذا كان الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد أخذ بأسباب
هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه اسبابا جديدة بذاتها فانه يكون بطلا كذلك
لاسناده الى أسباب حكم باطل . وما بني على الباطل فهو باطل ولا يقدح
في هذا ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه
اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة
الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستقلا بذاته شروط
صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكمله ما نقص فيه من بيانات جوهرية
باى دليل غير مستمد منه او باى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن
يتمسك بهذا البطلان امام محكمة النقض عند ايداع الأسباب التي بني
عليها الطعن . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا
بما يستوجب نقضه ، ولما كان الطعن مقبلا لثاني مرة فانه يتعين
تحديد جلسة لنظر الموضوع اعمالا لنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٢٩٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٩)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

خلو الحكم من تاريخ صدوره — اثره .

المحكمة :

وحيث ان هذا النظم صحيح لانه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد
لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه خلا من تاريخ صدوره ، ولما كان
خلو الحكم المفكور من هذا التبين الجوهري يؤدي الى بطلانه وكان الحكم

الاستثنائي اذ اخذ بأسباب الحكم الابتدائي ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا أيضا لاستناده الى أسباب حكم باطل مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة الى بحث باقئ أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٧٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٤/٢٧)

قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، واذا كان الحكم الابتدائي الذي عول الحكم المطعون فيه على أسبابه قد خلا من تاريخ اصدار فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البين الجوهري واذا كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه لم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة ، قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل وما بنى على الباطل فهو باطل ولا يقدر في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل مستمد منه أو بأى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الاستئناف التي بنى عليها الطعن - لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا يستوجب نقضه والاحالة لمخبر جلسة لمحضر باقئ أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٧٨٧ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/١١)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها
والا بطلت لانتقائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

الحكمة :

وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة
الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره والا بطلت
لانتقائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هي
السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء
على الأسباب التي أقيم عليها بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته
لاستحالة استلاده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكلل أجزائه مثبت
لأسببه ومنطوقه ، واذا كان الحكم الاستثنائي المضمن فيه قد اخذ
بأسباب هذا الحكم ولم ينشأ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فإنه
يكون باطلا كذلك لاستفاده الى أسباب حكم باطل وما بنى على البطلان فهو
باطل ولا يتدرج في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ
إصدار الحكم لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في
خصوص بيانات الدليجة الا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون
مستكلا بذاته بشروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص
فيه من بيانات جوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق
الإنابة ولكل ذي شأن يتمسك بهذا البطلان أبلم محكمة النقض في ايداع
الأسباب التي بنى عليها الطعن . لما كان ذلك فإن الحكم المضمن فيه
يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حجة لبحث باقي أوجه
الطعن .

(طعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها
والا بطلت لانتقائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، وكان خلوه الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى الى بطلانه باعتبار ان ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها فتكونا لانها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذى صدر به وبناء على الأساليب التى أقيم عليها ، فاذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . وان - استوفيت بيناتى - قد صدر بطلان لأنه ايدى الحكم المستأنف فى منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشأ لنفسه أسببا جديدة قائمة بذاتها ، واذا أخذ الحكم الملعون فيه - الصادر فى المعارضة الاستئنافية - بأسباب هذا الحكم فانه يكون قد لحق به البطلان بدوره ، ولكل ذى شأن أن يتسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض عند ايداع الأساليب التى بنى عليها . لما كان ذلك ، فانه يتمين الحكم الملعون فيه .

(طعن رقم ٢٩٥٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٨٨)

٢ — بيانات التسييب :

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

حكم الأدانة — ما يجب استملاكه عليه — مخالفته — أثره .

(طعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع
القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذه الاقتناع .

المحكمة :

من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء
الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجية عن
سياق هذا الاقتناع فانه لا يجب الحكم المطعون فيه ما أورده في ديباجته
من وصف للمتهمين المقضى ببرائتهما في المحكمة السابقة بأنهما محكوم
عليهما لأن هذا الوصف — بفرض عدم دقته في التعبير عن النتيجة التي
انتهت إليها محاكمة المتهمين المذكورين — خارج عن دائرة استدلال
الحكم فيه ولم يكن له أثر في منطوقه أو في النتيجة التي انتهى إليها .

(طعن رقم ١٤١٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

كل حكم ادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه —
بيان جوهرى اقتضه قاعدة — شرعية الجرائم والعقوب .

(طعن رقم ٥٦٩٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢)
(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ ق —
جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

لم يرسم القانون شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

(طعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٨)
(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

الاصل ان الاجراءات روعيت — لا يعيب الحكم خلوه من سن التهم
او من تاريخ الامر بالاحالة .

(طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)
(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٣٢٥ لسنة ٢٦ ق —
جلسة ١٩٥٧/١/٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٨١٣) .

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثبتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها
بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق
القانوني على الواقعة كما اثبتها بالحكم والا كان قاصرا . وكان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى وادلتها قبل الطاعن
بالاحالة الى اقوال المجنى عليه ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله
بها على ثبوت التهمة بغناصرها القانونية كافة في حق الطاعن ، فانه
يكون مميبا بالتصور الذي له الصداره على وجه الطعن المتعلق بمخالفة
القانون — وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يمجز محكمة النقض من
امسأل رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ،
ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ١٢٦٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

ان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اشتماله عليه — اثر اغفاله .

(طعن رقم ٢٦٥١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

حكم الاكفالة — يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه — بيقه جوهري — اغفاله — اثره .

(طعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ ق —
جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اثباته عليه - اغفاله - اثره
- قصور في التسييب .

(طعن رقم ٢٦٨٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

لم يرسم القاتون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق -
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة القاض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صلا اثباتها بالحكم والا كان
قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة

التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة
مباخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة
كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا في واذ كان الحكم الملمون
فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة التي - محضر ضبط الواقعة
ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها
القانونية كلفة الامر الذي يوصيه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة
عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم
والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بأنوجه طعنه ، لما كان ما تقسم
فان الحكم الملمون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه
والاحالة .

(طعن رقم ٦٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اثباته عليه - لثمة - قصور .

(طعن رقم ٦٣٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -

جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يستدل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا كافيا تتحقق به ركنان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الدلة
حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المخذ والا كان قلصرا .

(طعن رقم ٧٢٦٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -

جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

حكم الإدانة — ما يجب اشتراطه عليه — أسماء الشهود الذين
استدل الحكم بأقوالهم — عدم بيانه — قصور .

(ملحق رقم ٥٦٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٦)

المبدأ :

يجب ان يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح
وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

(ملحق رقم ٩٦٠٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

حكم الإدانة ما يجب اشتراطه عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(ملحق رقم ٥١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اشتراكه عليه — شرطه .

(طعن رقم ٢٥٦٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حكم الادانة ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

حكم الادانة ما يجب اشتراكه عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

يجب ان يشير حكم الادانة الى معنى القانون الذى حكم
بموجبه - ييلان جوهره .

(طعن رقم ٣٩٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنلى رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ ق -

جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنلى قاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم ييلان
الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التى وقعت فيها .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما
ترتاح اليه من الاثلة ، وان تأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة وان تلتفت
فما سدها دون ان تبين العلة في ذلك ودون ان تلتزم بتحديد موضوع
الدليل من الأوراق ما دام له أسس فيها ، وكان القانون لم يرسم
شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم ييلان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف
التي وقعت فيها ، وأنه متى كان مجبوع ما أورده الحكم - كما هو
الحال في الدعوى - كلفيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما
استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون فلان معنى الطامن
في هذا الصدد يكون على غير سند .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتل على ييلان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
ببما يتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والاثلة التى

استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأتلة حتى ينضج وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان خلاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات قد اوجب فى المادة ٣١ منه منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضج وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان خلاصرا ، كما نعت تلك المادة على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم به وبوجهه وهو ببيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية ، هذا فضلا عن انه خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل به وبوجه العقاب على الطامن ومن ثم فانه يكون باطلا ، كما أنه لا يعصمه من أن يمتد اليه عيب هذا البطالان أن يكون قد اشر فى ديباجته الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام أنه لم يفصح عن اخذه بها . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(طعن رقم ٢٣٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٤)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اثباته عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٥ رقم لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبه
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب
في المادة ٢١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
التطبيق القانوني للواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ،
وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر
غبط الواقعة ولم يورد مضمونها كما لم يبين قواعد توزيع الاتمثلة
الشعبية التي كان يجب اتباعها والمقدار المستحق لكل بطاقة وما صرف
بالزيادة والنقص على وجه محدد لكل مستحق ، وكان الثابت من محضر
جلسة المحكمة ان الطاعن دفع الاتهام بان ما حدث منه كان نتيجة خطأ
ملدى غير مقصود سواء بشأن ما اثبتته بالسجل والبطاقات ، ورغم ذلك
لم يلقح الحكم الى هذا الدفاع فلم يحصل اثباتا له ردا عليه مع
انه دفاع جوهرى - في خصوصية هذه الدعوى - قد يترتب على
ثبوت صحته انتفاء مسئولية الطاعن الجنائية ، لما كان ما تقدم ، فلان

الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعفيه فضلا من اخلاله بحق الطامن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/١٤)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اثباته عليه — اغفاله — اثره — قصور .

(طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنكلى رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلاطة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد نست على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطامن ، فانه يكون بطلانا ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ان يكون قد اشار الى مؤاخذة الطامن بمواد الاتهام ما دام انه لم يفصح عن هذه المواد التى

لخبطه بها . واذا كان الحكم المطعون فيه قيد ايد الحكم الابتدائي البطل واعتق اسبابه ، فانه يكون باطلا بدوره . لما كان ما تقدم ، فانه يضمن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، وذلك بغض حاجة الى بحث اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٨٤١٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعوبة بلحاظ تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكميلا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة بلحاظ تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكميلا لمحكمه النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . اذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة فانه يكون معيبا بالتقصير في التسبب مما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٤٨١٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢٣)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب
في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي
وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد خلا — على النحو
السالف بيانه — من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان
الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضمونه ودون
ان يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة ،
فان الحكم المطعون فيه — اذ اكتفى بالأخذ بأسبابه — يكون معيبا
بالقصور في التسبب بها بوجوب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث
بقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٢٤٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح

وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها وان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائي لأسبليه رغم انه خلا من بيان واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كلفة ، كما اغفل الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه . ولا يغنى في هذا الصدد انه اشار في ديباجته الى رقم القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه طائفا انه لم يفصح عن مواد القانون التي اخذ بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٢٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٩)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت إليها في الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الأوراق ، والا كان الحكم قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيالي الابتدائي المؤيد لأسبابه بكل من الحكم الصادر في المعارضة والحكم المطعون فيه ، قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي استندت إليها في ادانة الطاعن ، بالأحالة على محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ويبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعميه بما يوجب نقضه والأحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٥٣ لسنة ٥٤ قى — جلسة ١٩٨٥/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحاكمة النفس من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انبثاقها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي استندت إليها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم

وان تلتزم بالبراد مؤدى الادلة التى استطلعت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على مضمون محضر الضبط واقوال المجنى عليهم دون ان يورد مؤدى ذلك المحضر وما شهد به المجنى عليهم ووجه استدلاله بها على الجرائم التى دان الطاعن بها فانه يكون معيبا بالتقصير فى التسيب بما يطله هذا فضلا عن ان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بجريمتى القتل والاصابة الخطا وان كان قد تساند الى التقرير الطبى الا انه لم يذكر شيئا عن بيان اصابات المجنى عليهم ولم يبال على قيلم رابطة السبب بين تلك الاصابات وبين وفاة بعض المجنى عليهم استنادا الى دليل منى — التقرير الطبى — مما يصبه ايضا بالتقصير الذى يتسع له وجه الطعن ويتمين لذلك نقض الحكم والاحالة .

(طعن رقم ١٣٧٨ لسنة ٥٥ قى — جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب . لما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لاسبابه رغم انه قد اغفل ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه فانه يكون مشوبا بلبطلان ولا يصح من هذا الميب انه اشار فى ديباجته الى المواد التى طلبت النيلية العملية تطبيقتها ما دام لم ينصح عن اخذه بهذه المواد فى حق الطاعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بشر حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن وحتى تتاح للطاعن فرصة

محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ باعتباره القانون الأمسّاح للطاعن لما اشتملت عليه أحكامه من ترك الخيار للقاضي بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة بعد أن كان الحكم بها معا وجوبيا .

(طعن رقم ٤٨٨٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقالب .

الحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه وهو بيان جوهري اقتضته شرعية الجرائم والمقالب — لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذي انزل به عليه المقالب فإنه يكون باطلا ولا يصح الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه هذا العيب أن يكون قد أشار في ديباچته إلى رقم القانون الذي تطلب النيابة العامة تطبيقه وإثباته في منطوقه والإطلاع على مواده طالما أنه لم يبين مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى .

(طعن رقم ٤٨٨٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وبمسألة ماخذها تكميلا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية مد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجبة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الخطأ في الخرائم غير المبدية هو الركن المميز لهذه الجرائم فانه يجب تفلاحة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطأ ان يبين فضلا عن مؤدى الادلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثبت بالأوراق ولما كان الحكم لم يورد عنصر الخطأ الذي وقع من الطاعن ولم يستظهر قيام رابطة السببية الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار بالحكم فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٩٧٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

يجب ان يشر الحكم الصادر بالادانة على نص القانون الذي حكم به عليه .

(طعن رقم ٤٩٢٠ لسنة ٥٤ ق — طسة ١٩٨٥/٥/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنلى رقم ٢٨٢ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/٥/١٨ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٠٥) .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضج وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انبثاقها بالحكم والا كان قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضج وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار انبثاقها بالحكم والا كان قاصراً . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على ما جاء بمحضر الضبط ، ولكتفى في بيان الدليل بالاحالة اليه دون ان يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفته فانه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان وجه الطعن وان اتصل بالمسئولة عن الحقوق المدنية - المحكوم عليها الاخرى في الدعوى المدنية - الا انها لا تنبذ من تعرض الحكم المطعون فيه لاتها لم تكن طرماً في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم تكن لها اصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليها اثره .
(طعن رقم ٥٨١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي

استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

عملا بمواد الاتهام . لما كان ذلك وكانت السادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتدل كل حكم بالأدانة على بيان للواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالأحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيها يشره الطاعن بوجه الطعن . ومن ثم يكون معيبا بالقصور في التسييب .

(طعن رقم ٩٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت

في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تلمزا لما كان ما تقدم وكان الحكم قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى وظرونها وادلة الثبوت قبل الطعن على مجرد ترديد وصفه التهمة دون ان يورد مضمون محضر ضبط الواقعة حتى يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة في حق الطاعن ومن ثم لئلا يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغية حاجة التي بحث اوجه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ٥٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تلمزا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تلمزا . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة واكتفى في بيان التلبيل

بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون مضمونه ووجه استدلاله به على الجرية التي دان الطامن بها فاته يكون محييا بالقصور في التسبيب الذي يطله .

(طمن رقم ٥٦٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجرية والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها نيكينا لمحكمة التقضى من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صارت انبثاقها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجرية والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من الحكم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا وكان هذا الذي اجبله الحكم فيها تقسم من مؤدى ما ورد في تقرير مراجعية الانتاج ومحضر الضبط لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذي تطلبه القانون اذ انه لا يفصح عن الظروف التي احاطت بضبط الكحول والحالة التي ضبط عليها ولم يكشف عما جاء من نتيجة التحليل كما يليجـ

تقضى بالزام الطامن بان يؤدي للخرانة العامة مبلغ ١٤٩٩٤ر١٥٠ دون ان يستظهر في مدوناته مقدار الكحول ومقدار الرسم المستحق عليه ولم يفصح ان كان المبلغ للحكوم به هو قدر الرسم المستحق على الكحول والتي اوجبت المدة ١٠ من القانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٣ الزام المخالف بدلائه او ان المحكمة اعملة الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون وفي الحالة الاخيرة لم يبين ان كان الرسم المستحق قد امكن

تقديره ام تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المتقاضى به للسود القانونية المنظمة له الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صالر اثباتها بالحكم مما يعيبه بالمقصود ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٩٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة مبيحا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملغزها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صالر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان هذا الذى اُحيله الحكم نيبا تقدم لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذى تطلبه القانون . اذ انه لا يفسح عن الظروف التى اُحلت بتقاضى الطاعة للبالغ القول بأخذها ولم يورد مؤدى اقوال المجنى عليهم ولم يستظهر الادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوع الجريمة المسندة الى الطاعة . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البين مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٤٥٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية تيد اوجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها
بها وسلامة ماخذها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان
الحكم قد خلا من بيان واقعة الدعوى وظيرونها بيانا كاميا ولم يورد
الادلة التي استخلص منها ادانة الطاعن فسلته يكون قاصر البيان
بها يوجب نقضه والاحالة بنظر حاجة الى بحث سائر اوجه
الطعن .

(طعن رقم ٧٢١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١٠)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا . ولا يصح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتمين القضاء بالمعقوبة المقررة في مواد الاتهام ما دام أنه لم يورد في مذكراته هذه المواد . كما أنه لا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة تطبيق احكامه ما دام أنه لم ينصح عن المواد التى أخذ الطاعن بها منه . وإذا كان ما تقدم فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . (طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٣١٠/١٢/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى - اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات . لما كان ذلك وكان الثابت من أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ولا يصح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتمين القضاء بالمعقوبة المقررة مواد الاتهام طالما أنه لم يورد في مذكراته هذه المواد . كما أنه لا يعصم الحكم المطعون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى

رقم القانون الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه ما دام انه لم يفصح عن
المواد التى اخذ بها منه . واذا كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه والاحالة بغير حجة الى بحث سائر اوجه الطعن .
(طعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢١)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يستند على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى
يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملغزها .

المحكمة :

وحيث ان القانون اوجب فى كل حكم بالادانة ان يستند
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملغزها والا كان الحكم قلما . لما كان ذلك ، وكان الحكم
الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر فى بيان واقعة
الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها بالاحالة الى محضر الضبط دون
ان يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة او يورد مضمون محضر الضبط وجه
استدلاله به على الجريمة التى دان الطاعن بها الأمر الذى يمجز
محكمة النقض من أعمال رقيتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا
على الواقعة التى صلت اثباتها بالحكم ، ومن ثم فانه يكون محيا
بما يوجب نقضه والاحالة بالنسبة له وللطاعن الآخر فى شأن ما نسب
اليه — دون المحكوم عليهما الآخرين الذين لم يكونا طرفيا فى
الخصومة الاستئنافية — اقتضاء لصن سر العدالة والاتصال
وجه الطعن الذى بنى عليه النقض به عملا بنص المادة ٤٢ من القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وذلك دون حاجة لمقتضية سائر اوجه الطعن
الأخر .

(طعن رقم ٤٢٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٠/٢/١٦)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صالر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيان تتحقق به اركان الجريمة والظروفه التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مرائية التطبيق القانوني على الواقعة كما صالر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . واذا كان الحكم الملعون فيه قد اكنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونية كاملة فانه يكون مشوبا بعيب القصور في التسبب الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مرائية التطبيق القانوني على الواقعة ويتمين معه نقض الحكم الملعون فيه والاحالة دون حلة الى بحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٢٨٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٨/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح

وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحاكمة التقضى من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان تفتون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحاكمة التقضى من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لأسبليه رغم أنه خلا من بين الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى ما قرره محرر المحضر دون أن يورد مضمون تلك الأقوال ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون ممعيا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة تون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها وموذى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحاكمة التقضى من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من تفتون الاجراءات الجنائية اوجبت أن يشتمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة

بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . واذ كان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون أسبابه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مشهونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوبا بالتصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون وهو ما يتسرع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كتيبها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة .

(طعن رقم ٥٧٥٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١٣/٢)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة

كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يسورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، فإنه يكون ممينا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦١٥٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحاكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

بمواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يستل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كلفيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحاكمة النقض مع مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم

الإبتدائي رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوحاة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى المحضر الذي حرره مهندس الزراعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القلونية كافة فانه يكون ممينا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة

طعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥١ ق - جلسته ١٩٨٦/٣/٢٤

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمقابلة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر انباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا - لما كان ذلك وكان بين من مطالفة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه انه لم يبين وقائع الدعوى بياناً تنقضى به الجهالة في الواقعة اذ لم يبين الجهة التي أوقعت الحجز - ولا المبلغ المحجوز من أجله ولا اليوم المحدد للبيع - كما لم يبين الأدلة التي أقام عليها قضاؤه بالادانة مما يعيب الحكم بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القائلون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى - لما كان ذلك فلتلغى بتعيين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ١٩٦٠ لسنة ٥٥ ق - جلسته ١٩٨٦/١٠/٧)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها نكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان القانون قيد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخذ
والا كان قاصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه — قد اغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي
وقعت بها. واقتصر في بيان ذلك على القول « حيث ان الواقعة تتحصل فيها
اثبته محرر المحضر في محضره » ثم خلاص من ذلك مباشرة الى القول :
« وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم ما اثبته محررا المحضر بمحضره ومن
ثم يعمين معاقبته بواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكانت مخونات الحكم
على ما سلف بيانه قد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة
ومؤدى الادلة التي استخلصت منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن
واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الخبط ولم يورد مضمونه ولم
يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها الثبوتية كاتمة
الأمر الذي يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ذاته يكون مشوبا بالقصور في البينان
سما يعميه بها يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه
الطعن .

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بينا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني
الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا — لما
كان ذلك وكان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه انه اورد واقعة الدعوى بصورة عامة معناه وبطريقة مجهلة
اذ لم يبين ما اشتمل عليه من محضرى الحجز والتبديد ولا بياناتها
مفصلة ولا مبلغ الدين المحجوز من أصله — كما استدل على ادانة الطاعن
بمحضرى الحجز والتبديد المذكورتين رغم تجهيله لهما ولم يبين وجه
استدلاله بهما على ثبوت التهمة بالنسبة لمتهم ، الامر الذي يكون معه
النمى عليه بالتقصير في التسييب في محل مما يعنيه ويوجب نقضه
والاحالة .

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تكمينا لمحنة النقص من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قلصرا .

المحكمة :

حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تد
لوجبت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها
بها وسلامة ملخصها تكمينا لمحنة النقص من مراقبة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصرا — لما كان
ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه قد
اكتفى في بيان واقعة دلاعى بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان
يورد مضمونه ولم يبين مؤدى الادلة التي دان الطاعنين بها ولا وجه
استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية قبلها الامر الذي يعجز
محكمة النقص من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والتقدير برأى فيها يثري الطاعنان بأوجه طعنهما مما يعنيه
بما يستوجب نقضه والاحالة .

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
مينا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقسوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انباتها بالحكم ولا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب
في المادة ٢١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة مينا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلاله بها وسلامة مأخذها وان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه وهو بيان اقتضة قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات وكان
الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى اقوال
مجرى محاولة الشراء بمحضر ضبط الواقعة واعتراف الطاعن فيه دون
ان يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية كلمة ، كما غفل الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه
ولا يغني في هذا الصدد كون الحكم الابتدائي قد اشار في اسبابه الى
حواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وانصح عن اخذها بها ومعاقبة
الطاعن بموجبه ما دام ان الحكم المطعون فيه لم يأخذ بأسباب ذلك
الحكم ولم يحل اليها ، كما لا يصلح هذا العيب ما ورد بدبياجة الحكم
المطعون فيه من الاشارة الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة
تطبيقها ما دام لم يفصح عن اخذها بها . لما كان ما تقدم ، فان الحكم
المطعون فيه يكون معيبا مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة
لمث باقي اوجه الطعن .

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكالت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنايية تبولوجيت في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة
المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى
تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، كما
انه من المقرر انه يجب ان تكون مدونات الحكم كافة بذاتها لايضاح
ان المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة ، قد آلت الملبا صحيحة
يمبنى الادلة القائمة فيها ، اما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة ، فانه
لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسييب الاحكام ، ويعجز محكمة
النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون ، لما كان ذلك ، وكان الحكم
الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه ، قد اكتفى في بيان الدليل
بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجه
استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، وكان تحصيله
لواقعة بهذه الصيغة يكتفه الضموض والابهام . لما كان ذلك ، فان
الحكم المظنون فيه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه
الظن المتعلقة بمخالفة القانون ، مما يعجز محكمة النقض عن اعمال
رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ، وفن
ان تقول كلمتها في شأن ما يثري الطاعن بوجه الطعن من الخطا في القانون :
لما كان ما تقدم ، فانه ينعين نقض الحكم المظنون فيه والاعادة .

(طعن رقم ١٩٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٤)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

من المقرر أن القاتون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها .

المحكمة :

المقرر أن القاتون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم كلياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبها استخلصتها المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القاتون . لما كان ذلك ، وكان التبين من الحكم المطعون فيه أنه أشار في صدره إلى مواد القاتون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم انتهى في منطوقه بقوله « وبمعد رؤية المواد سالفة الذكر » وكان في إيراد هذا ما يكفي للإشارة إلى نص القاتون الذي دين الطاعن بمقتضاه ، فمضى أثبتت المحكمة في حكمها أنها أطلعت على المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعد ذلك في الدعوى فلا يصح أن يطعن في حكمها بمقولة أن الحكم خلا من ذكر المواد التي أخذ بها ويكون ما جاء بهذا الوجه من الطعن غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القاتون فإن نعى الطاعن على الحكم بهذا السبب لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٢١٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١١٩)

المبدأ :

من المقرر أن القاتون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ممن المقرر أن القاتون لم يرسم شكلاً

أو نمطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها متى كان مجبوع ما أورده الحكم كلفيا في تفهم الواقعة بآركاتها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة . كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم يكون نعى الطاعن الثاني على الحكم بالقصور في التسييب لا محل له .

(ملعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجبوع ما أورده الحكم كلفيا في تفهم الواقعة بآركاتها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فسلان ذلك يكون محققا لحكم القانون ، واذا كانت المحكمة قد أوردت صورة الواقعة حسبما استخلصتها في بيان كاف لتفهمها وكان من المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الاثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنتها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتدلت عليها في حكمها ومن ثم فلا محل لما ينماد على الحكم لاغفاله الوقائع التي اثار اليها باسباب طعنه من تعدد اطراف المشاجرة والمصلين فيها وتنوع الآلات المستعملة في الاعتداء واغفاله التحديث عن اصلته بفرض وجودها — اذ لم يكن بحاجة الى التعرض لها طالما ان الطاعن لا يدعي ان المجنى عليه بادره بالهوان والاحت. أصبته بل فحنتها به غيره وهو ما رده في دفاعه ابلهم محكمة الموضوع وفي ظمئه وهي — من بعد — لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشانها الدعوى المائلة .

(ملعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قلصرا .

المحكمة :

وحيث أن القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي
المؤيد لأسببه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واثبت وقوع
جريمة التبيد المسندة الى الطاعن على قوله : « وحيث أن ما اسند
الى المتهم ثابت في حقه ثبوتا كلفيا ما تضمنته الأوراق الثابت بها أن
المتهم قد ارتكب الفعل المسند اليه فضلا عن عدم حضوره لينفع
الانهم بنفاع ما ومن ثم يضمن عقليه طبقا لمواد الاتهام وعلا بنص المادة
٢٠٤ / ٢ ج . » . دون أن يشتمل على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة
ودون أن يورد الأسباب التي اعتد عليها فيما انتهى اليه من ثبوت التهمة
التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فانه يكون معيبا بالقصور الذي يتسع
له وجه الطعن ويميز هذه المحكمة عن أن تقول كلمتها فيما يشره
الطاعن من انعدام الدليل ضده ومن ثم يضمن نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة بغیر حاجة لبحث بقى لوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها نيكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صائر اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان القاتلون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا . لما كان ذلك ،
وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتضت
في بيانه لواقعة الدعوى وأدلته على قوله « ومن حيث ان التهمة المستندة
الى المتهم ثابتة في حقه مما ورد في محضر الضبط من ارتكاب المتهم
المخالفة الواردة بوصف النيلة وتنطبق عليها مواد الاتهام ومن ثم يتعين
معاقبة المتهم بالعقوبة المقررة والمادة ١٢/٣٠٤ ج . » ، دون ان يبين
عناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها
ثبوت وقوعها من الطاعن ، فسلته يكون قاصر البيان قصورا يبطله
ويوجب نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث الوجه الآخر من الطعن .

(طعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٣)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا معينا يصوغ فيه
الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت بها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القاتلون لم يرسم شكلا معيناً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة كاتفا في تنهم الواقعة بأركانها وظرونها حسباً استخلاصه المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القاتلون ، ويضحي النعمى على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(طعن رقم ١١٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٧)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قاتلون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجهه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً ، لما كان ذلك وكان الحكم المضمن فيه قد اكد في بيان واقعة الدعوى بنقل ما ورد بصحيفة الادعاء المباشر ولم يبين وجهه استدلاله بما ورد بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة مما يعنيه بالتصور وهو ما يتسع له وجه الطعن - ويمعز هذه المحكمة عن اعمال رقيبتهما على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى

وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك فأنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٤٦٠٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد الوصف الذي رفعت به الدوى
الجنائية وأشار الى نص القانون الذي طلبت النيابة العامة تطبيقه
قد خلص مباشرة الى القضاء بادانة الطاعنين في قوله : « وحيث أن
التهمة ثابتة قبل المتهمان اللذان حضرا وحضر معهما مدافعا عنهما
ولم يدفعا الاتهام بدفع مقبول ومن ثم يتعين عقابهما طبقا لمواد
الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج » . لما كان ذلك ، وكنت المادة
٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم
بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة
الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها والا كان
قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة
الدموى وأدلة إثباتها في حق الطاعنين ، فأنه يكون معنيا بالتصور
ما يظله ويوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠)

قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يورد الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ثون ان يورد مضمونه او يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، هذا فضلا عن ان المحكمة الاستئنافية — تحقيقا لنفع الطامع — واستجلاء لواقعة الدعوى قبل الفصل فيها نديت مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على اوراق الدعوى ومستنداتها ومعاينة البناء لبيان ما اذا كان قد اقيم على ارض زراعية وتاريخ انشاء المبنى من واقع عمره الزمني واللقم بهذا البناء وما اذا كان داخلا في كردون القرية وما اذا كان للطابع واسرته مسكنا آخر في القرية وبعد ان قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لاسبابه دون ان يشير عليه الى تقرير الخبير المقدم في الدعوى فلم يورد فصوله ولم يعرض لما انتهى اليه من نتائج فان ذلك لما ينبيء بان المحكمة لم تواجه عناصر الدعوى ولم تلم بها على وجه يفصح عن اهتمام فطنت اليها ووازنت بينها . ولا يحمل قضاؤها على انه غفول عن تحقيق الدعوى .

عن طريق مكتب الخبراء: اكتفاء بالأسباب التي قام عليها الحكم الابتدائي ذلك بأنه من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تبين حكمها للأسباب التي دفعتها إلى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى التحقيق أما وهي ولم تعمل لأن حكمها يكون نقيضاً لخلاله بحق الدفاع مشوياً بالتصور الذي يعجز بحكمة النقض عن توجيهه بسبب تطبيق القانون على وإتعة للدعوى وأن تقول كلمتها فيما يشتره الطاعن بوجه الطعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون مما يتعين منه نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث بأثره لوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٥٣٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالإدانة يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى الإدانة وأن يشير إلى نص القانون الذي حكم به بوجبه المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - كما يجب أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والاكتفاء - المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى وصف التهمة كما جاء بتقدير النيابة العامة ومنطوق الحكم المستأنف وتاريخ استئناف الطاعن والحكم عليه الآخر انتهى إلى قبول الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الأسباب التي استندت إليها للمحكمة في تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من أدانة الطاعن فلا هو أخذ بالأسباب الواردة في الحكم المفكوز ولا جاء بسبب يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكففت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يتحقق كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف

التي وقعت فيها ومؤدى الأدلة وأن يشير الى نص القاتلون الذى حكم
بموجبه ، كما نصت المادة ٣١٢ من القاتلون المشار اليه على أن
الحكم يبطل لخلوه من الأسبب ، وكان الحكم المطعون فيه قد
خلا من الأسبب ومن بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، فانه يكون باطلا
فمثلا عن قصوره فى البيان مما يعنيه بما يوجب نقضه . ولما كان
هذا الوجه من الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر
الذى لم يطعن على الحكم ونظرا لوحدة الواقعة وحسن سر العدالة ،
فانه يتمين نقض الحكم بالنسبة له أيضا والاحالة دون حاجة لبحث
الوجه الثانى للطعن .

(طعن رقم ٣٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد نوجب فى كل حكم بالادانة
أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها
بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى
الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل
الخطأ - حسبما هى معرفة فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات -
أن يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم وزايلة السببية بين
الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم

المطمون فيه قد خلص الى اذانة الطاعن استنادا الى انه قاد جارا زراعيا بحالة تعرض حياة الاشخاص والأموال للخطر دون أن يبين الحكم كفاية وقوع الحادث وسلوك الطاعن أثناء قيامته للجراور وكيف انه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاشخاص والأموال للخطر ، ويورد الدليل على ذلك مردودا الى أصل ثبت في الأوراق كما لم يبين الحكم موقف الجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على قيام رابطة السببية ، فان الحكم يكون معيبا بالتصور بما يستوجب نقضه .
(طعن رقم ٦٢٧١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكينا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى وظروفها البتة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه أو يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة مما يعيبه بالتصور في البيان ، ويمعز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى فيها يثيره للطاعن بوجه طعنه بما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث بلقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٩٦٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم ان يشتمل
على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة المأخذ والا كان قلصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد
اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يسرد
مؤدى ذلك المحضر ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية ، الامر الذي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على
تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ،
ومن ثم يكون محيا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى
بحث اوجه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ٦٩٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كلفيا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بإيراد مؤدى الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى وظروفها البينة واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضرى الحجز والتبديد دون ان يورد مضمونها أو يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة مما يعيبه بالقصور في البيان ، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يضمن معه نقضه والاحالة .

(ملعن رقم ٦٩١١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٦)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

يجب على كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة وقوعها من المتهم . وان تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان الحكم قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة وقوعها من المتهم وان تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها والا كان الحكم قاصرا . ويكون من المقرر ان الخطأ في الجرائم غير العينية هو الركن المميز لهذه الجرائم ومن ثم يجب لسلامة الحكم بالادانة

في جرائم القتل والاصابة الخطأ أن يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة منصر الخطأ المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل صحيح ثابت في الأوراق . كما ان رابطة السببية كركن في جريمة القتل والاصابة الخطأ تقتضى ان يكون الخطأ متصلا بالقتل او الاصابة اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل او الاصابة بغير قيام الخطأ — وكان ما اورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه في وضوح كيف وقع الحادث وكثرة الخطأ المنتسب الى الطاعن ارتكبه وكيف كان هذا الخطأ سببا في وقوع الحادث كما أغفل الحكم بيان مؤدى التقارير الطبية . ولم يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ في ذاته والاصابات التي حدثت بالجنى عليهم ووفاء احدثهم في واقع دليل غنى فان الحكم يكون قاصر البيان .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/١)

قاعدة رقم (١٣٣)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يستل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني

على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا والتسبب
المعتبر في هذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلى بمصل بحيث يستطيع
الوقوف على مسوغات ما قضى به .
(طعن رقم ٥٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والدلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الدلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذ
كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر
ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت
التهمة بمناصرتها القانونية كلفة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة
صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير
برأى فيها يشير الطاعن بوجه الطعن . لما كان ذلك وكانت الفقرة
الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن
الأحداث قد نصت على أن « ويجب ألا يزيد مدة الإيداع على عشر
سنوات في الجنائيات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات
في حالة التعرض للالتحرق » . فقد دل المشرع بصريح هذا النص
ومنهوم دلالته على أن مدة الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية

الاجتماعية للاحداث يجب أن تكون محددة في الحكم الصادر بالمعقوبة واد حالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن الحدث بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولم يحدد مدة الايداع ماته يكون معيناً فضلاً عن القصور في التسبب بالخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٨١ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى ينضج وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانات تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى ينضج وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً — لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يبين مؤدى الادلة التي استخلص منها الادانة ووجه استدلاله بها غايته يكون معيناً بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون ما حجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

(طعن رقم ٥٨٠٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٢٠)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها نمكنا لمحكمة النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة
يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا واضحا
تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة الادانة ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة ملخصها نمكنا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان
قاصرا . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى
والظروف التي وقعت فيها واكتفى في بيان دليل الادانة بالاحالة الى
المحضر المحرر ضد الطاعة ، ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله
به على ثبوت التهمة بملامرها القانونية ومن ثم فانه يكون معيبا
بالقصور ما يطله ويوجب نقضه والامادة بغير حاجة الى بحث
باتى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٦٤ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي
استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح
وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها نمكنا لمحكمة النقض من مراقبة

صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وان يورد مؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان الحكم الطعون غيه قد اقتصر على القول بان التحليل اثبت أن العينة المأخوذة غير مطابقة دون أن يبين ظروف أخذ هذه العينة والمكان الذي اخذت منه وكنه المادة التي اخذت منها وصلة كل من الطاعنين بها ، وما الذي لا تطابقه العينة ووجه عدم المطابقة كما لم يورد بيانا كافيا يؤدي محضر الضبط الذي عول عليه في قضائه بالادانة فان الحكم يكون قد شابه القصور في التسبيب ، مما يعميه ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٨٢٣ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكننا لمحاكمة النفس من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان

الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان ما أورده الحكم بيلقا لواقعة الدعوى جاء غلبضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن هذا فضلا عن أن الحكم أحال على محضر الشرطة ودون أن يورد مضمونه ومؤداه في ثبوت الجريمة التي دان الطاعن بها ومن ثم يكون الحكم فيه قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهد المحكمة بالدليل الذى استتبعت منه مبنيتها في الدعوى مما يعيبه بالتقصير ويوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٤٢٤٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥)

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ :

حكم الإدانة - ما يجب أن يشتدل عليه - مخالفته ذلك -
قصور .

المحكمة :

لما كان ذلك . وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة الإصابة الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات - أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والإصابة بحيث لا يتصور وقوع الإصابة بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعنة استنادا الى أنها قادت سيارة بسرعة كبيرة ودون استعماله آلة التقييد او الفرائل

دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعنة أثناء قيادتها للسيارة وكيف أنه كان من شأنه وقوع الحادث ، ويورد الدليل على كل ذلك مردوداً إلى أصل ثابت من الأوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه أثناء وقوع الحادث واثراً ذلك على قيام رابطة السببية ، ولم يرد على دفاع الطاعنة في هذا الشأن فسأله يكون معيها — فضلاً عن القصور في التسبيب — الإخلال بحق الدفاع ، مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٧٩ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٢/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة مبيهاً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكيناً لمحاكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والا كان قصاصاً .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العنصرية وأنه يجب لسلامة القضاء بالإدانة في جريمة القتل الخطأ — حسبها هي معرفة به في المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات — أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم قد ظنر إلى أدانة الطاعنة استناداً لتركه السبارة ليلاً بالطريق دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعنة ويورد

الدليل على كل ذلك مردودا الى اصل ثبت في الأوراق ولم يبين الحكم موقف المجنى عليهم ومسلكتهم أثناء وقوع الحادث واثار ذلك على قيام رابطة السببية كما أغفل بيان اصلات المجنى عليهم وكيف انشأ أدلة الادانة وغفلت من واقع تقرير فني ولم يورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في ادانة الطامن واكتفى في ثلثتها بالاحالة الى الأوراق فلان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يستوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣٠)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اشتتماله عليه — مخالفة ذلك — قصور .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي لخصه بالسبب الحكم المطعون فيه بين واقعة الدموى والأدلة على ثبوتها في حق الطامن في قوله : « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم تمبونا ككتابا وذلك ما جاء بحضور المخالفة وما قرره محره ولم يدفع المتهم ما أسند اليه بشمة دفاع ومن ثم يتمين عقابه طبقا لمولد الاتهام . » لما كان ذلك ، وكان ملتون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتدل كل حكم بالادانة على بيان للواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تبكينا لمحكمة النقض من مراعاة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صلا اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة وما قرره محره المحضر ولم يورد مضمون ما تستدل اليه من أدلة ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمنعصرها القانونية كفة لما كان ما تقدم فلان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٣١)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كمن قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القاتون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى كل منها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصرا . كما أنه يتعين على الحكم بالإدانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكتلية والغالبية للصرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة على ورقة الشيك وإفادة البنك دون أن يورد في مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرائطه القانونية ولم يبين وجه استدلاله مهتين الورقتين على ثبوت النهم مناصرهما القانوني في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدا واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات علة بجملة ، فلهذا يكون ممينا بالقصور بما يوجب نقضه والأحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصرا .

(طعن رقم ٧٠١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها

والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمتين بعناصرها القانونية. كانه فاته يكون مشوبا بالقصور وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه طعنه . لما كان ما تقدم فاته يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٥١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٣/١٧)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان طبيعة الأرض التي اقيمت عليها التهمة

وما اذا كانت ارضا زراعية أم لا رغم جوهرية هذا البيان و خصوصية هذه الديموى فانه يكون معييا بالتصور فى التسببب بما بوجب نقضه والاحالة بغير حلجة الى بحث وجه الطعن .

(طعن رقم ٥٥١٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٨ ،

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبليه والمكمل بالحكم المطعون فيه قيد خلا من ذكر نص القانون الذى ائزل بموجبه العقاب على الطاعنين ، فانه يكون باطلا ، ولا يصح الحكم المطعون فيه من عيب هذا البطلان انه اثار فى ديباجته الى المادة التى طلبت النيلة العامة تطبيقتها ما دام لم ينصح عن اخذه بها فى حق الطاعنين لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٥٥١٤ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٧/٣/١٩٨٨ ،

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها وهوى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اشتراطها بالحكم والا كان قلصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، يوجب في كل حكم بالادانة ان يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، وان يورد الادلة على ثبوتها في حق المتهم ، واذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — على السيق المتقدم — لم يبين واقعة الدعوى بعناصرها القانونية كافة ولم يبين مضمون محضر الضبط ولا مؤدى اعتراف الطاعن ، فانه يكون قد تعيب بالقصور الذي يبطئه . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة ، بغير حاجة الى بحث الوجه الاخر للطعن .

(طعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله منها وسلامة المأخذ والا كان قلصا .

الحكمة :

وحيث ان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها — وسلامة المأخذ والا كان قلصا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المأخوذ لأسبابه بالحكم المطعون فيه — بالنسبة للطاعن الاول — قد أغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها واقتصر في بيان ذلك على القول : « وحيث ان التهمة ثابتة قبل المتهم حسبما جاء باقوال الجنى عليها بمحضر التفتيشية والمؤيدة بالتصوير الطبي قد ان المتهم ضربها

وأحدث اصاباتها الميينة بالتقرير الطبي ومن ثم يتعين عقابه ب مواد
الانهاج ٣٠٤ ج ١٠٠٠ « لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم على
ما سلف بيانه قد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للمعقوبة
ومؤدى الأدلة التى استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطاعن الاول
واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط واقوال المجنى عليها
ولم يورد مضمون ذلك المحضر ومؤدى هذه الاقوال ولم يبين وجه
استدلاله بهما على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة الامر الذى
يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما
صار اثباتها بالحكم فانه يكون مشويا بالقصور ما يعنيه بما
يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٠٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ :

**حكم الادانة — ما يجب اشتتاله عليه — بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة ونص القانون الذى حكم بهوجه .**

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية
قد اوجبت أن يشتتل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ماخذها تكيينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة
ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة
الامر الذى يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما
صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ سالفة الذكر نصت
على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم

ببوجه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ،
وكانت الثابت أن الحكم الابتدائى والحكم المظعون فيه قد خلا كل منها
من ذكر نص القانون الذى أنزل ببوجه العقاب على الطاعن فانه يكون
باطلا ولا يصح هذا البطلان ما أورده الحكم الابتدائى فى أسبابه من انه
يتمين القضاء بالمعقوبة المقررة فى القانون ما دام انه لم يبين نص القانون
الذى حكم ببوجه . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين نقض الحكم المظعون
فيه والاحالة .

(طعن رقم ٧٢٠٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة (١٩٨٨/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ :

حكم الإدانة — ما يجب اشتماله عليه — بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة ونص القانون الذى حكم ببوجه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق للقانون على
كما صار أثبتتها بالحكم والا كان قاصرا ، كما أوجبت أن يشير كل حكم
بالإدانة الى نص القانون الذى حكم ببوجه وهو بيان جوهرى اقتضته
قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . واذا كان الحكم المظعون فيه قد
اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه
ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة الأمر
الذى يعمز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار أثبتتها بالحكم فانه يكون مميبا بالقصور فى التنبيب فضلا
عن بطلانه لخلوه من نص القانون الذى أنزل ببوجه العقاب على الطاعن
ولا يصح هذا البطلان ما أورده فى أسبابه من انه يتمين أدانة الطاعن عملا

بمواد الاتهام ما دام أنه لم يشر إلى هذه المواد لما كان ملقاً ، فئاته
بتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه
الأخر للطعن .

(طعن رقم ٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا بحكمة
النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان يجب في جريمة التعرض في الحياة المنصوص
عليها بالمادة ٣٧ من قانون العقوبات التي دين بموجبها الطاعن
أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة
من حيازته وان القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص
لا على الأشياء . وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ،
واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المطعون فيه قد اتم
تضاته بإدانة الطاعن على مجرد أن المجنى عليها يستأجران المسكنين
موضوع الدعوى وأن الطاعن اقتحمها واستبدل كالوئي البلبين الخارجين
لها دون أن يظل الحكم على أنه قد وقع من الطاعن ما يعد استملا
للقوة ضد الاستيلاء فله يكون معينا بالقصور الذي يوجب نقضه
والاحالة دون حاجة لبحث باقي وجه الطعن .

طعن رقم ٦٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر على بيان واقعة الدعوى دون أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استخلص منها الإدانة ، فإنه يكون قلصرا ، ذلك بأن قسّانون الإجراءات الجنائية أوجب في المادة ٣١٠ منه في حكم بالإدانة أن يشتمل - فضلا - على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ، والا كان قلصرا . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين وجه استدلاله على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية ولم يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها في إدانة الطاعنين الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير بראى في شأن ما يثيره الطاعن من خطأ في تطبيق القانون فإنه يكون مشوبا بالتقصير الذي يتسع له وجه الطعن وله الصدوره . على أوجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون لنا تصم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملفها تمكينا لمحنة التقاضي من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كمن قلصا .

المحكمة :

وحيث أن القانون قد أوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى ينضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان قلصا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه قد أغفل بيان واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها واقتصر في بيان ذلك على القول « » وحيث ان واقعة الدعوى تنحصر فيما هو أثبت بمحضر ضبط — وحيث ان الجرائم المنسوبة الى المتهمين قد توافرت لها اركان انتمادها حسبما هي معرفة في صحيح القانون وثابتة في حق المتهمين ثبوتا كافيا مما ورد بمحضر ضبط الواقعة على لسان المجنى عليها ومن التقارير الطبية ومن عدم دفع المتهمين للتهمة عن نفسيهما بدفاع مقبول او معقول . الأمر الذي تعين معه انزال العقاب بالمتهمين وفقا ل مواد الاتهام سالفة البيان وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ . « » . لما كان ذلك ، وكانت مدونتك الحكم على ما سلف ببيانه قد خلت من بيان واقعة الدعوى المستوجبة للمعقوبة ومؤدى الأدلة التي استخلص منها الحكم ثبوت وقوعها من الطامان واكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بغناصرها القانونية كافة ، الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون

على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فلانه يكون مشويها بالتصور
في البيان مما يعنيه بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

قاعدة رقم (١٥٤)

المادة :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلضت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكنها لحكمة
النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية قد لوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها ومؤدي الادلة التي استخلضت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكنها لحكمة النقض من مراقبة تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ،
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مؤدى اتسوال
المجنى عليهم وعقود الایجار المبررة لهم التي تستند اليها في ادانة
الطامن ، كما خلا من بيان المبلغ الذي تتلفاه الطامن من المستأجرين
للتحقق من تحديد الغرامة المقررة بها والمبلغ الذي حكم بسداده الى
صندوق تمويل الاسكان الاقتصادي بالمحافظة مما يفسد الحكم بالتصور
في البيان ويمعز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيها يثريه الطامن
بأوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون
معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاهالة بغير حاجة الى بحث بلقي
لوجه الطعن .

(ملعن رقم ٩٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة القاضي من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار يثبتها بالحكم ولا يكن قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون فيه أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلزم بمراد يؤدي الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، والا كان حكمها قاصرا ، ولما كان ما لورده الحكم بيانا لواقعة الدموى جاء غلبا ولا يبين منه مضمون التهم المسندة الى الطاعن فانه يكون قاصرا قصورا يمييه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بغیر حجة الى بحث الوجه الآخر للطعن . ولما كان وجه الطعن وان اتصل بالمتهم الآخر في الدموى الا انه لا يبيد من نقض الحكم المطعون فيه لانه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له اصلا حق الطعن بالنقض فلا يقد اليه اثره .

(طعن رقم ٩٥٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٥)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة

**النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والا كإن قلصرا .**

المحكمة :

وحيث ان القانون اوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والتسبيب المعبر في هذا الصدد يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي تبني الحكم المظنون فيه أسبليه - قد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجرائم الى الطاعن على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستند ما اثبته محرر محضر ضبط الواقعة بمحضره المؤرخ في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما اسند اليه في وصف الاتهام من عدم حضوره لمنع التهمة بأى دفاع ومن ثم يتعين عقوبة بمواد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ أ.ج » ومن ثم لم يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت الجرائم التي دان الطاعن بها بمناصرها القانونية كافة . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المظنون فيه يكون قلص البيان بما يعنيه ويوجب تنقضه والاعادة بغير حجة لبحث بقاى لوجه الطعن .

(ملعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥٦ ق. - جلسة ١٩٨٨/٥/٣٠)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة

النفق من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا واضحا يتحقق به اركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها
من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة
بأخذها ، تمكينا لمحكمة النفق من مراقبة صحة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان الحكم قلصرا . لما كان
ذلك ، وكان الحكم حين دان الطاعن جاء خلوا مما يكشف عن وجه
استبعاد المحكمة بالدليل الذي استقبلت عقيدتها في الدعوى ومضى
نايده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فانه يكون قلصرا ويتمين نقضه .

(طعن رقم ١١٣ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت
على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .
ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
فيه قد خلا من فكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على
الطاعن ، فانه يكون باطلا . ولا يصح من عيب هذا البطالان ان
يكون الحكم الابتدائى قد اثبت بمعززه انه يتمين رد ادائته وعقبه
وفقا لمواد الانهال وعلا بالمادة ٢/٣٠٤ ج . ما دام انه لم ينصح

عن تلك المواد التي أخذ بها والتي حقه بالتجريم والمقلب . لما كان ما تقدم نقله يضمن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٨٣٤٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٣١)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمهاجر قد قصد من العقاب على جريمة استخراج المواد والخابثات من المناجم والمهاجر بدون ترخيص أو الشروع فيها أن يجعل منها جريمة من نوع خاص قوامها العبث بتلك المناجم والمهاجر واستغلالها خفية ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا يبين منها الاممال التي اتاها الطاعن وهل استكمل الجريمة عناصرها او اتها وقتت عند مرحلة الشروع او دون هذه المرحلة ، مما يتسع له وجه الطعن ويميز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، نقله يضمن نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٤١٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/٢)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث ان القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للقصور بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة بثبوت وقوعها من الذم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من اقامة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المظنون فيه اسبليه — قد اقتصر في بيان واثبت وقوع الجريمة المندة الى الطاعة على القول : « وحيث ان التهمة بثلة قبل المتهم ثبوتها كافيها طبقا للأدلة المساحية الثابتة بالأوراق وما اثره محرر المحضر والذي تطئن اليه المحكمة الأمر الذي يتمين معه معاقبة المتهم طبقا لمواد الاتهام وعملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج ١ » دون ان يبين الحكم الواقعة المستوجبة للقصور لو يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الطعن هذه الواقعة ، فان الحكم يكون ميبيا بالقصور في التسبيب ، ويستطيل هذا العيب الى الحكم المظنون فيه الذي اعتنق اسبليه . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين نقض الحكم المظنون فيه والاعادة بغير حجة الى بحث باتى اوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب ان يشتل على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية بيقا تتحق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تيكنا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكملت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتل على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية بيقا تتحق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها تيكنا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والا كان قاصرا . كما انه من المقرر ان ركن الخطا هو العنصر الميز فى الجرائم غير العمدية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطا . حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات وان يبين الحكم كنه الخطا الذى وقع من المتهم ورابطة السبب بين الخطا والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى الذى اخذ بسبب الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الشرطة والتقارير الطبية دون ان يبين مضمونها ووجه الاستدلال بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة ، كما لم يبين كنه الخطا الذى الذى وقع من الطاعن وموقف المجنى عليها ومسئولها اثناء وقوع الحادث واثار ذلك على قيلم رابطة السببية ، كما اغفل بيان اصلات المجنى عليها وكيف ائها ائت الى وفاتها من واقع تقرير فنى ، فسل الحكم

يكون معينا بالتصور بما يعميه ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٣٨٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يستل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يستل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى قد خلا من بيان الفاظ السب ، وهي الركن المادى لجريمة السب العلنى التى دان الطاعنتين ، كما لم يبين الطريقة التى تحققت بها العلانية وهى ركن آخر فى الجريمة واقتصر فى بيانه لأدلة الثبوت على الإحالة الى الحضر رقم ٣٦٢ لسنة ١٩٨٣ ادارى ابو حماد دون ايراد مضبوته وبيان وجه استدلاله به على ثبوت التهمة فى حق الطاعنتين ، نقله يكون معينا بالتصور بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، كما انه من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في جريمة القتل الخطا ان يبين فضلا عن مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت الواقعة عنصر الخطا المرتكب وان يورد الدليل عليه مردودا الى اصل ثابت في الأوراق . ولما كان ما أورده الحكم في محتواته لا يبين منه عنصر الخطا الذي وقع من الطامع فقد يلت قاصرا قصورا لا يبرء منه ما تنهاى اليه على لسان الشاهد من انه كان يسير بسرعة شديدة ما دام ان الحكم لم يبين كيف كتبت السرعة الزائدة سببا في وقوع الحادث ولم يستظهر موقف المجنى عليها وسلوكها اثناء وقوع الحادث ليتسنى بيان مدى قدرة الطامع في الظروف التي وقع فيها الحادث على ثلاثي وقوعه واثار ذلك كله على قيلم او عدم قيلم ركني الخطا وروابطه السببية ، ومن ثم يتعين نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث يلقى اوجه الطعن .

(ملعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٦٦ ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المنهم ، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم ، والا كان قاصرا .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والدليل عليها ، بالإحالة الى محضر الضبط ، دون أن يورد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، فانه يكون قاصر البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

(طعن رقم ٢٤٤٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١٥)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة

**لنقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .**

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحاكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كلفة . لما كان ما تقدم ، فلان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والأحالة .

(طعن رقم ٢٢٢٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحاكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن الحكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهمة ، وكان من المقرر أنه

ينبغي الا يكون الحكم مشوباً بالجمال او ابهال ما يتمذر معه تبين مدى صحة الحكم من مسودة في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبيله مجلة او غليظة فيما أثبتته او نفته من نتائج . لما كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خلاص الى أن المتهم اعتدى على المجنى عليه بالضرب « بنسيك » دون أن يحدد أى من المتهمين الثلاثة الذى أحدث تلك الاصلية بالمجنى عليه وعما اذا كان هو الطاعن او المتهمين الآخرين فإن الحكم يكون مشوباً بالغموض والابهام والقصور ما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة وذلك بالنسبة للطاعن وحده دون المحكوم عليهما في الدعوى لانهما ليسا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن لم يكن له اصلا حق الطعن بالنقض لا يبتدأ اليه اثره .

(طعن رقم ٤٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك وكملت المسألة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبيله بالحكم المطعون فيه قد اجتمعت

في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة وأقوال الشهود ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنامرها القانونية كلفة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيها يثري الطاعن بوجه الطعن فلان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالتصور في التسبب بما يوجب نقضه والأحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٧/٣)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضاه قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص بان كل حكم بالإدانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بوجبه وهو بيان جوهرى اقتضاه قانون شرعية الجرائم والعقاب وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسباب بالحكم المطعون فيه قد خلا كلامها من بيان نص القانون الذى أنزل بوجبه العقاب على الطاعن ، وكان يكفى في بيان ذلك ان يكون كلا الحكمين قد اشار الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها بل اقتصر الحكم الابتدائى على الإشارة الى تطبيق المادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى لا صلة لها بالتجريم والعقاب . لما كان ذلك ، فلان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان ما يوجب نقضه والأحالة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٤٥٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٧/١٧)

قاعدة رقم (١٦٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يستدل على بيان الواقعة المسترجعة للمقربة بيانا تتحقق به كلاً العريضة والظروف التى وقعت فيها

والأدلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ما أخذها تمكينا لمحنة التقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أنبأها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوب . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسبابا جديدة ولم ينصح عن أخذه بأسباب الحكم المستأنف ، وقد خلا من ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه ، فإنه يكون باطلا ، ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ما اثبتته بمعززه من معاقبة الطاعنة بمواد الاتهام ما دام أنه لم ينصح عن تلك المواد التى أخذها بها والخاصة بالتجريم والعقاب . لما كان ما تقيج منه يضمن نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٢٧١٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٩/٥)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ما أخذها تمكينا لمحنة التقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أنبأها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه

استدلاله بها وسلامة ملخصها تكتيكا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرر اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم المضمن فيه قد ايد الحكم الابتدائي لأسبغله رغم انه خلا من بيان واقعة الدموى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى الأوراق ولم يورد نحوى اقوال المجنى عليهم ومضمون التقرير الطبى الموقع عليهم حتى يبين وجه استدلاله بنك الألة على ثبوت التهمة بضمائرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بها بطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٧١٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالإدانة ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه والا كان باطلا .

الحكمة :

وحيث ان المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب ، لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبغله بالحكم المضمن فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى انزل بموجبه العقاب على الطامن فانه يكون باطلا ولا يصح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من انه يتعين معاقبة المتهم بمواد الاتهام ما دلم اسه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه . ومن ثمة فان الحكم المضمن فيه يكون معيبا بموجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث بقى ما يثيره الطامن في طمئه .

(طعن رقم ٢٧٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيلقا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها

والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث انه لما كتبت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . لما كان ذلك ، وكان البين بين مبنوت الحكم في المعارضة الابتدائية الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه من انه لم يفسح من أخذه بأسباب الحكم الابتدائي المعارض فيه ، وظلت أسبابه من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، ومن أدلة الثبوت التي قام عليها تضالؤه ومؤدى كل منها ومن ثم فهو مشوب بالتقصير في التبرير ، وقد استطل هذا العيب الى الحكم المطعون فيه الذي اعتنق أسبابه مما يبرهن هذه المحكمة - محكمة النقض الا من تبين حقيقة الواقعة لا يمكن اكمال رعايتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عليها وان تقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة في طعنها من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض حكم المطعون فيه وإعادة .

(طعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٢)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تبكينا لمحكمة النقض

من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار ثابتها
بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية
قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة
التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على
الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم
الطعنون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة على محضر ضبط الواقعة
ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة
بمناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز المحكمة عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى
فيما يثيره الطاعن بأوجه طعنه بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة
لبحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٣)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به اركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها

من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكتيكا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه - قد اقتصر في بيان واثبات وقوع جريمة الضرب المسندة الى الطاعنين على القول : « وحيث ان النيلة طلبت عقاب المتهم حسب القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، وحيث ان واقعة الدعوى نخلص فيها تبين من مطالعة الأوراق ان المتهم ارتكب الواقعة المسندة اليه في وصف الاتهام . حيث انه متى كان ذلك فلان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتها كافي من واقع ما اثبتته المجتى عليه مؤيدا بالتقرير الطبى ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا ٢/٣٠٤ ج . » . ومن ثم لم يبين الحكم الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مضمون الأدلة التى استخلص منها ثبوت هذه الواقعة ، ويكون مشويا بالتقصير في التسبب الذى يستطيل الى الحكم المطعون فيه ويمليه بما يوجب نقضه والامادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٤٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/١٩)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكتيكا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكثفت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا للتتحقق به اركان "جريمة والظروف التى وقعت

فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا ، ومن المقرر ايضا انه يجب ايراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها في حكمها بيانا كلفيا فلا تكفى الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة واقعية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتساقه مع باقي الأدلة ، كما أن المراد بالنسبب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة وهي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ولكي يحقق الغرض يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، لما انراغ الحكم في عبارة عامة معاه لو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد بيانا للواقعة المستوجبة للعقوبة على النحو الذي تطلبه القاتون اذ دانه رغم انه دان الطاعن طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فانه لم يبين ما اذا كان الضرب قد حدث باستعمال اية اسلحة او عصي او آلات او أدوات ، كما انه استند في قضائه بالادانة الى التقرير الطبي دون أن يورد مؤداه ويبين استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيها تثير الطاعنة بوجه الطعن ، فان الحكم يكون مهيأ بالتصور الذي له الصدارة على وجوب الطعن المتعلقة بخالفه القانون بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٧٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان المادة ٣١٠ من قانون الاجرامات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصرا ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها ولكن في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر الضبط وتحقيقات الشرطة والتقرير الطبية دون أن يورد مضمون كل منها ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة ، فانه يكون مشويا بالتقصير الذي له المصادرة على أوجه الطعن المتعلقة بخلافه القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن . مما يعمز محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وإن تقول كلمتها في شأن ما تشره الطاعنة ، بما يوجب نقضه والاعادة .

(ملن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٧٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها

والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وبسلامة ملغذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجهة استدلاله بها وبسلامة ملغذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحال الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجهة استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصهرها القانونية كائنه . لما كان ما تقدم فلان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والحالة بغير حاجة الى بحث بلقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وبسلامة ملغذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة

للمقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الأدانة حتى يتضح وجهة استدلاله بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والأكل قاصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحاطة الى مجزئ ضبط الواقعة ولم يورد مضبوته ولم يبين وجهة استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة ، ولم يستظهر ان التعريف محل الاتهام لم يكن لا يستعمل الاتية في أغراض الزراعة او تحسين الارض زراعييا او المحافظة على خصوبتها وهو مناط التائيم على نحو ما أورقته المائدة ١٥٠ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ، الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(طعن رقم ١٤٦٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٥)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والأكل قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى واقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي انزل بموجب العقاب على الطاعن فانه يكون بطلان . ولا يصح هذا البطلان ما أورده في أسبيله من أنه يتعين القضاء بحبس المتهم وتفريجه

طبقا للقانون ما دام أنه لم يبين نص القانون الذى حكم بوجبه ، كما أنه لا يحسم المظنون فيه من أن يمتد عيب هذا البطشان إن يكون قد اشر في ديبلجته الى مواد الاتهام التى طلبت النيلية العلية تطبيقها ما دام أنه لم يفسح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين نقض الحكم المظنون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٤٦٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق للقانونى على الواقعة كما صار أثبتتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى الماد ٣١٠ منه فى كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق للقانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه لم يبين نوع الاشياء التى وقع عليها الحجز وتاريخه والتاريخ الذى حدد لاجراء البيع واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط ولم يورد مضمونه ولا وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه والإعادة بغير حجة لبحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٥)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يستعمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكأنت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تبيد أوجبت أن يستعمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبنى واقعة الدعوى قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى حضر ضبط واقوال محرر المحضر لم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرها القانونية كلفة . لما كان ما تقدم بأن الحكم يكون معيبا بالتصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يستعمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمه النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان بين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي اخذ
الحكم المظنون فيه بأسبليه انه قد اقتصر على القول بأن :
« الواقعة تحصل فيها اثبته محرر المحضر في محضره المؤرخ ١٤/١/١٩٧٩ .
لأنه ادار محصل بدون ترخيص . وإن التهمة ثلثة قبل المتهم مما اثبته
محرر المحضر في محضره ثم يتعين عقابه بهواد الاتهام المطلوبة وكان قانون
الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل
كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق
به أركان الجريمة والظروف التي دفعت فيها والأدلة التي استخلصت
منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها
تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما
صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . ولذا كان الحكم المظنون فيه
قد ايد الحكم الابتدائي لأسبليه رغم انه اورد واقعة الدعوى على
نحو لا يبين منه نوع المثل موضوع الاتهام وما اذا كان ما يسرى عليه
احكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ الذي اخذ الطامن باحكامه واقتصر
في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط رغم انه جاء على النحو
المتكتم بيانه دون أن يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها
القانونية فانه يكون مشويا بالتقصير بما يطله ويوجب نقضه بغير
حلجة الى بحث بلقى لوجه الطمن . ولما كان الطمن مقدما لثاني مرة
فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع وذلك اعمالا لحكم المادة ٥٥
من قانون حالات واجراءات الطمن امل محكمة النقض الصادر
بالتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٩ .

(طمن رقم ٣٣٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٣٠/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها وبؤدى تلك الأدلة

حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة مما يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها ، وكان من المقرر ان ركن الخطأ هو العنصر المميز في الجرائم غير العينية وانه يجب لسلامة القضاء بالادانة في جريمة القتل الخطأ حسبها هي معرفة به في المادة ٢٣٨ عقوبت - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم والذي ادى الى وقوع الحادث . لما كان ذلك وكان الحكم قد خلاص الى ادانة الطامن دون ان يبين واقعة الدعوى وكيفية وقوع الحادث وسلوك الطامن اثناء القيادة وكيف انه كان من شأن هذه القيادة تعريض الاشخاص والأموال للخطر ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى اصل ثبت في الأوراق فان الحكم يكون معيبا بالتقصير مما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٤٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات

الجنائية قد اوجبت أن يشتل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا واذ كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الشرطة واقوال المجنى عليه ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بالقصور — وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٣١٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ٢٥/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

وحيث انه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان قاصرا .
وكان الحكم الابتدائي الذي اعتق أسباب الحكم المظنون فيه بعد أن أشار الي وصف النيابة العامة للتهمة الملتزمة الى المظنون غده

استلزم من ذلك مباشرة الى لدنة الطاعن في قوله : « حيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم ثبوتاً كلفياً ، وحيث ان المتهم لم يدفع الاتهام المسند اليه بثمة دفع او دفاع ، الأمر الذي يتضمن معه عقبه طبقاً لمواد الاتهام وملاحقته المادة ٢/٢٠٤ ج . » . دون ان يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة التي اقابت عليها المحكمة قضاءها بالإدانة ، فلن الحكم يكون معيباً بالقصور — الذي له الصدارة على وجه الخطأ في تطبيق القانون — مما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٥٢٥٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (١٨٦)

المبدأ :

كل حكم صادر بالإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يوضح وجهة استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يوضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قصاصاً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي رغم أنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وانتهى في بيان الدليل بالاحالة الى اقوال محرر المحضر دون ان يورد مضمونها ، ودون أن يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة ، فلا يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه وإعادة النظر حاجة الى بحث يلقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٦٢٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ :

من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خلاصا
يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة والظروف التي وقعت فيها
نمتى كان مجموع ما أورده الحكم . كما هو الحال في الدعوى
المطروحة . كلها لتهم الواقعة بارتكابها وظرونها حسبما استخلصتها
المحكمة وتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن
بهما كان ذلك محققا لحكم القانون ويكون ما ينمى الطاعن على الحكم
من التصور في غير محله .

(ملعن رقم ٣٠٦٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفذها تمكينا لمحكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب في حكم الادانة ان
يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الملفذ ، وذلك في بيان مفصل
للتوقوف على ما يمكن أن يستفاد منها في مقلم الرد على الدفوع الجوهرية
والا كان قلصرا .

(ملعن رقم ٣٠٩٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ :

من المقرر أن القاتلون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه ان ما أثبتته
في مدوناته كلف لتهم واقعة الدعوى وظرونها - حسبما تبينتها المحكمة
وتوافر به كافة الأركان القنونية للجريمة التي دان الطاعن بها ،
وكان من المقرر أن القاتلون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمضى كان
مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا
في تهم الواقعة بأركانها وظرونها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك
محققا لحكم القاتلون ، ونفى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ٥١٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة التقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثبتها
بالحكم والأركان قلصا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القاتلون قد أوجب في كل حكم بالإدانة
أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها

بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر
الأميز في الجرائم غير العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة في
جريمة القتل الخطأ — حسبما هي معرفة به في المادة ٢٢٨ من
قانون العقوبات أن يبين الحكم كنه الخطأ الذي وقع من المتهم ورابطة
السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ
وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن استنادا الى انه
تصاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتخذ الحيطة والحذر ولم
يتبع القوانين واللوائح والأنظمة دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث
وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة . وبيان الخطأ المنسوب للطاعن
وعلاقة السببية ومدى توافرها او انقطاعها ما بين الخطأ والنتيجة ،
ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت في الأوراق كما لم
يبين الحكم موقف المجنى عليه وسلوكه اثناء وقوع الحادث وأثر ذلك على
قيام رابطة السببية كما أغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف أنها
أدت الى وفاته من واقع تقرير فني باعتباره أن ذلك من الأمور الفنية
التي تبحثها المحكمة معينا بالقصور مما يستوجب نقضه والإعادة بغير
حاجة الى بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٥٤١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٦)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يستل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحاكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثبتتها
بالحكم والا كان قلصا .

الحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه
بمحكم المطعون فيه . أن مقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « أن
التهمة ثابتة بثبوتها كافيًا تطئن له المحكمة لادانته كما هو ثبت بمحضر

الضبط ومن عدم نفع المتهم التهمة المسندة اليه بشة نفع او نفاع مقبول ينال من مسؤوليته الجنائية ومن ثم يتعين ادانته » . ولما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة الموضوع من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما ثار اثباتها بالحكم ويكون مشوبا بالمتصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفه القانون بما يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون بحث أوجه الطعن الأخرى .
(طعن رقم ٣١٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٧)

قاعدة رقم (١٩٢)

البدا :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق

القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ،
واذ كان الحكم الملعون ضده قد اكنى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر
ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين استدلاله به على ثبوت التهمتين
بمنلصرها القانونى كلفه الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى نيا
يثيره الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فلان الحكم الملعون
غيه يكون معيبا بالتصور في التسبب بها بوجوب نقضه والاحالة بغير
حاجة الى بحث أوجه الطعن المثارة من الطاعن .

(طعن رقم ٣٢٥٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة
ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما يتحقق به اركان
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة
ثبوت وقوعها من المثلزم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملخصها .

(طعن رقم ٣٩٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٩٤)

أبدا :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثبتتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات تد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان الحكم قلصرا . وكان ما أجمله الحكم من مؤدى ما ورد في تقرير مأمورية ضرائب الاستهلاك ومحضر الضبط لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على النحو الذي تطلبه القانون ، اذ انه لا يوضح من الظروف التي أحاطت بضبط تلك الشرائط الكاسيت وعندها ولسن احتساب الرسم المقضى به ، فضلا عن عدم استظهاره دور الطاعن مع المتهمين الثانی والثالث والذين اقتضى الزامه معها بالتضامن بالرسم والتعويض ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثبتتها بالحكم ، مما يضمن معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حجة لبحث بساقي أوجه الطعن . لما كان ما تقدم وكان وجه الطعن وان اتصل بالمتهمين الآخرين في الدعوى إلا انها لا يفيد ان من نقض الحكم المطعون فيه لانها لم يكونا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما اثره .

(طعن رقم ٩٩٣ لسنة ٥٨ قى — جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

وحيث انه لما كتبت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بما تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم والا كان قلصا — لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه — قد اقتصر في بيان الواقعة الدعوى على قوله « وحيث انه بسؤال المتهم بمحضر ضبط الاستدلالات اعترف بما نسب اليه . وحيث ان التهم ثلثة قبل التهم ثبوتها كليا فيما جاء بمحضر الواقعة وفي اعترائه ومن ثم يتعين عقابه بواد الاتهام واعمالا لنص المادة ٢/٣٠٤ ج ١ » . دون ان يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة واعترف الطاعن ولم يورد مضمون هذا المحضر ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمعاصرها القانونية كفة فانه يكون مشويا مالم تصور في التسبب بها يوجب نقضه بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومردى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

ومن حيث انه لما كملت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها والا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقليم فضائه بادانة الطاعن على قوله « وحيث ان التهمة ثابتة في حق المتهم ما ورد بمحضر الضبط واكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، ككفة الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم — فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا البيان بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث بلقي اوجه الطعن .

(طعن رقم ٣١٠٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها

والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكنت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الوقائع والتفصيل عليها بالأحالة الى الثابت بمحضر ضبط الواقعة وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول دون أن يورد شيء مما تقدم وبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بمناصره القانونية كلفة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذي يبطله مما يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة الى بحث ما في أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٦١٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٩٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد وحد في كل حده الادانة

يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها .

(طعن رقم ٣٣٧٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ :

حكم الأدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكلت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها ، وأن يشير تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى قد اكتمت في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بظواهرها القانونية كافة ، فلهذا يكون معيا بالمتصور في التسبب ببطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث بلتي اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٠٨٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتدل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمتين بعنصرهما القانونية كلفة الأمر الذي يمجز هذه المحكمة من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقرير برأى فيها نشره الطاعة بوجه الطعن نانه يكون محيا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه وإعادة بالنسبة للتهمتين المستدتين للطعن لما بينهما من ارتباط دون حاجة الى بحث أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٢٧٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتدل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة

حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تكمينا لمحنة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والاكن قاصرا .

المحنة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣١٠ من قسطنون الاجراءات
الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للمقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة ماخذها تكمينا لمحنة النقض من مراقبة التطبيق
القانوني على الواقعة والاكن قاصرا ، فان الحكم المعلوم فيه
اذ لم يبين الواقعة وظروفها وادلة ثبوتها مشوبا بالتصور الذي يبطله
ويوجب نقضه والاعادة ، دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٣١١٨ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه
الحكم الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها .

المحنة :

لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا او خطأ يصوغ فيه
الحكم الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى
كان مجموع ما اورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى الماثلة —
كافيا في تمام الواقعة بركبتها وظروفها حسبما استخلصتها المحكة كان
ذلك محتقا لحكم القانون ، ومن ثم فان تعيب الحكم بقالة انه لم يبين
واقعة الدعوى بيانا كافيا لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
ان الخطأ في الاستناد هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكة التي
خلصت اليها ، وكان ما يشير الطاعن خطأ الحكم اذ حصل بمذونته ان

الضابط أمدد كميًا لضبط الواقعة من خلاف الثابت من الأوراق من أنه أعد كميّين لهذا الغرض ، فسلكه بفرض صحة ذلك ، فقد ورد بشأن موضوع لم يكن قوام جوهر الواقعة التي اعتنتها الحكم ولم يكن وله أثر في منطقة وسلامة استدلاله على مقارفة الطامن للجريمة التي دانه بها ومن ثم تضحى دعوى الخطأ في الاسناد غير مقبولة .

(طعن رقم ٣٧٧١ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ذكر التهمة في الحكم الاستثنائي بصورة مخالفة كلية لتلك التي قضى الحكم الابتدائي بإدانة الطامن عنها رغم اعتناق الحكم الأول لأسباب الحكم الثاني دون أن ينشئ لنفسه أسبابا جديدة تتفق مع التهمة التي أوردتها يجعله من جهة خاليا من بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد في حقيقة الأعمال التي عاقبت المحكمة الطامن عليها ويكشف عن اختلاط صورة الواقعة في ذهنها وعدم احاطتها بها وهو ما يتنافى مع ما أوجبه الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من تسبيب الأحكام الجنائية ومن أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كلفيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

(طعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٣)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها

والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد لوجب في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكما قاصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى وظروفيها ، كما عول في الادانة على مخضّر الضبط وتقرير الخبير ، دون أن يورد مؤدى ذلك المخضّر وباعيه تقرير الخبير ووجه استدلاله بها ، كما لا يبين منه في يمين ما اذا كتبت الأرض التي جرى تجريفها ونقل الاتربة منها أرضا زراعية من عدمه . فإليه يكون مشوبا بالقصور الذي يتسع له وجه الطعن ويعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

(طعن رقم ٥٣٧٠ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٥)

إليبدأ :

حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكتبت المدة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد لوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة

المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلص منها الحكم الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصا ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى التحقيقات ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالتصور بما يوجب نقضه والإحالة . لما كان ما تقدم وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

(طعن رقم ٥٥٨ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصا . واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى

محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الأمر الذي يعجز هذه المحكمة حتى مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، فإلته يكون معيبا بالتصور بما يوجب نقضه والاعادة بدون حجة الى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تكميلا لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك . وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة ملخصها تكميلا لمحنة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدموى واقتصر في بيانه لفلة الثبوت على الإحالة الى محضر جمع الاستدلالات دون إيراد مضمونه فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باتى ما يثيره الطاعن من أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، وكان البين من مطالعة الحكم المضمن فيه انه خلا من بيان الواقعة التي دان الطاعن بها ولم يبين ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ادانة الطاعن ، مانه يكون معيبا بالتصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٣٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك . وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المعلوم فيه لم يبين واقعة الدعوى ولكنني في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بضمائرها القانونية كافة . فبان الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باتي لوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

ومن حيث أنه لما كتبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا -

وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على قوله : « وحيث ان التهمة خفيفة في جانب المتهم - إطماع - من أقوال شاهد الواقعة المقدم والذي تطعن اليها المحكمة فيها يتعين معه إلغاء الحكم المستأنف ومعاملة المتهم طبقا لمواد الاحالة على الوجه المبين بالمنطوق عملا بالمسئتين ٢/٣٠٤ ، ١٤١٧ . ج » فإنه يكون تناصر البيان بها يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث بقى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٣٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة التقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من تلون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحنة التقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان واقعة الدعوى ولم يورد مضمون اداة الثبوت التي عول عليها في قضائه ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها

بالحكم والتقرير برأى نيبا يشتره الطامن بوجه الطمن فسان الحكم
المطمون فيه يكون معنيا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة
بغير حجة لبحث باقى أوجه النقض .

(طمن رقم ٥٢٩١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثبتها
بالحكم والا كفى قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المسمى
دين الطامن بموجبه قد نص على ان الركن المادى فى الجريمة هو
انشاء البناء وقد خلا الحكم المطعون فيه بين بيان هذا الركن من
أركان الجريمة بإسناده الى مقارنة مطلوبه عليه بما يثبت فى حقه طبقا
لما أوجبته المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية فى كل حكم بالادانة
من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها والأدلة
على وقوعها من نسبت اليه . متى كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه
اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم قضاؤه عليها ومؤدى كل منها
فى بيان كلف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى — فانه يكون مشويا
بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطمن المتلفة بخالفه القانون
وهو ما يتسع له وجه الطمن مما يعمز محكمة النقض عن اعمال رقابتها
على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها
فى شأن ما يشتره الطامن بوجه الطمن . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض
الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طمن رقم ٢٦٨٩ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٦)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ :

يجب كل حكم بالإدانة أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه —
بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقالب — مخالفة ذلك —
انقره .

المحكمة :

وحيث إن المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت
على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم
بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقالب .
ولما كان الثابت أن الحكم المستأنف — الصادر فى المعارضة
الابتدائية والمؤيد لأسبليه بالحكم المظنون فيه قد انشأ لنفسه اسبابا
جديدة ، ولم يأخذ بأسباب الحكم الفيلى المعارضة فيه ، وقد أغفل
ذكر نص القانون الذى حكم بموجبه ، فانه يكون بلطلا ، ويستظل هذا
البطلان إلى الحكم المظنون فيه ويعيه بما يوجب نقضه والاعادة بغير
حاجة إلى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩٩١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/١١)

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يستدل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة
حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة التقضى
من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والاكن قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون قد أوجب فى كل حكم بالإدانة
أن يستدل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كلفيا
تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة

حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المأخذ والا كان حكمها قاصرا وكان من المقرر ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة حتى كلفت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة او كان المتهم يجادل في قبيلها لديه وكان ما لورده الحكم المضمن فيه بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه اركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن انه عول لقول المجنى عليها وشاهدة الواقعة دون أن يورد مضمونها ومؤداها حتى يكشف عن وجه استبعاد المحكمة بهذه الأدلية التي استنبطت منها معتقدها في الدعوى مما يعم حكمها بالمقصود في التسبب فالتة يكون معييا بها يطله ويوجب نقضه والزمت بغیر حاجة الى بحث بلتي لوجه الطمن .

(طمن رقم ٦٠٦٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المضمن فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى مختبر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين

وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن مما يعيبه بالتصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩٨١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كمن قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القانون تد اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بليراد مؤدى الادلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها والا كان قلصرا ، وكان الخنكم الطعون فيه لم يورد الواقعة وادلة الثبوت التى يقوم عليها تضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده لواقعة الدعوى فانه يكون مشويا بالتصور فى التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيقين تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكنها لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيقين تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكنها لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المطعون فيه لم يورد مضمون اقوال الشهود ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بخصرها القانونية كلفة الأمر الذي يكون معه الحكم معيبا بالتصور في التسبب بها بعيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٩٧٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٢/٢٠ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

حكم الأدلة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيقين تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكنها لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت المحكمة منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قلصا . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة على محضر الضبط وورقة الشيك وإفادة البنك دون أن يورد مفسون أي منها ومؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في الحرف وجودا وعدما واستثناء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجبلة مبهلة فالتة يكون معيبا في التسبب بها يوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٢٠٥٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

وحيث أن القانون أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومن المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها

تمكننا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واثبات وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن على القول « حيث ان واقعة الدموى تخلص فيها تبين من مطالعة الأوراق ان المتهم ارتكب الواقعة المسندة اليه في وصف الاتهام ، وحيث انه متى كان ذلك فان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من واقع ما اثبتته محرر المحضر ومن ثم يتعين عقابه عملاً بمواد الاتهام ٢/٣٠٤ ج. عملاً بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ ع » ومن ثم لم يشتمل الحكم على بيان للواقعة المستوجبة للعقوبة ولم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت هذه الواقعة ، الأمر الذي يكون معيباً بالتقصير في التسيب وهو ما يستطيل الى الحكم المطعون فيه ويصيبه بما يوجب نقضه والامادة بغير حاجة الى بحث بلغى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكننا لحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالأسكم والا كان قلصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٢١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها تمكننا لحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصراً ،

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - الذى اخذ بأسباب الحكم المستلث - لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فانه يكون مشوبا بعيب القصور فى التسبيب . لما كان ما تقدم ، فان يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى بوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومردى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه فى بيان كيف يكشف عن مدى تليده لتلك الواقعة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى بوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة التقضى من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم ، وان تلتزم بإبراء مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة الماخذ ، والا كان قاصراً ، وكان الحكم المظنون فيه اذ دان الطامن بجريمة التبديد لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحكام الى محضر الضبط دون ان يورد مضمونه المحضر درجة استدلاله به على ثبوت التهمة بمنعصرها القانونى كافة بها ومن ثم فانه يكون ممياً بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بنسب حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة

حتى يتضح وجهه استدلالها بها وسلامة مأخذها تكمينا لمحكمة النقض
من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم والا كفى قلصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والاطلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة مأخذها تكمينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة
التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، والا كان
قلصرا . واذا كان الحكم المظنون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى
في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم
يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة
ماته من ثم يكون معيبا بالتمور في التسبب مما يمييه ويوجب نقضه
والاعادة بغير حجة الى بحث أوجه الظن الأخرى .

(ظعن رقم ٥٧٢٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/١)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذي حكم
ببوجهه وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

المحكمة :

حيث ان المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت
على ان كل حكم يجب ان يشتمل على نص القانون الذي حكم ببوجهه
وهو بيان جوهري اقتضته شرعية الجرائم والعقوبات ، لما كان ذلك وكان
كلا الحكمين الابتدائي والمظنون فيه الذي أيده قد خلا من ذكر نص
القانون الذي أنزل ببوجهه العقاب على الظاهرتين عنال الحكم المظنون

فيه يكون باطلا ولا يتخذه من ذلك ثبوت له الى مواد الاتهام ما دام لم ينصح عن اخذها بها ولا يمتح البطلان لمول الحكم انه يتعين معاقبة المتهم بالقتل . ما دام لم ينصح عن نص القتلون الذي حكم بوجبه . ومن ثم يتعين نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣)

ملاحظة رقم (٢٢٥)

السيد :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدي تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا للمحكمة التقضي من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرح اثباتها بالحكم والا كان قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان يلتمز بايراد مؤدى كل دليل من الأدلة التي استندت اليها المحكمة في الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الأوراق والا كان الحكم قاصرا - واذا كان الحكم قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى فضلا عن أنه وقد عول على محضر ضبط الواقعة واعتراف الطامع فسأله لم يورد مضمون ذلك المحضر وهذا الاعتراف ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية ، فإنه يكون معيبا بقصور في البيان يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بطلان اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٨٨٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه وهو بيان جوهرى اقتضته شرعية الجرائم والعقاب .

الحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبليه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل به عليه العتاب على الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يصح هذا البطلان أن يكون الحكم الاستثنائى قد أشار فى ديبجته الى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ الذى طلبت النيابة العامة عقاب الطاعن بمواده طالما انه لم يبين مواد ذلك القانون التى طبقها على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٠٦ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان متبين الإجراءات الجنائية قد أوجب

في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها من الأوراق تكيئا لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صرر اثباتها في الحكم ، والا كان قلصرا .

(طعن رقم ١٠٦٧ لسنة ٥٨ في — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

قائمة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرر اثباتها بالحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكيئا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرر اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنادرتها القانونية كلفه فاقه يكون مغيا بالقصور بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة لبحث بلقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٨ في — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم الصادر بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب وبيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها .

الحكمة :

وحيث انه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت المحكمة ثبوت وقوعها من المذموم ، وكان من المقرر انه ينبغي الا يكون الحكم مشويا بالجمال او ابهاما مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فسادده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت اسبابه مجملة او غامضة فيها اثبتة او نفيه من وقائع سواء كانت مطلقة ببيان توافر اركان الجريمة او ظروفها او كانت بصدد الرد على اوجه الدفاع الهامة او كانت متصلة بامصار الادانة على وجه العموم او كانت اسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينشأ عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى ومناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما يتعلق منها بواقعة الدعوى او بالتطبيق القانوني ويمعز بالتالي محكمة النقض من اعمال رتبته على الوجه الصحيح .

(طعن رقم ٧١٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ونص القانون الذي حكم به عليه .

الحكمة :

وحيث ان القانون اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببياننا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكة ثبوت وقوعها من التهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يقض وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها وإن يشير الحكم إلى نص للقانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته مساعدة شرعية الجرائم والمعتاب والا كان الحكم قاصرا وبطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد اقتصر فى بيان واثبت وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن على القول : « حيث أن واقعة الدموى تخلص ما يبين من مطالعة الأوراق بأن المتهم - الطاعن - ارتكب الواقعة المسندة اليه فى وصف الاتهام وحيث انه متى كان ذلك فلان التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتنا كلفيا من واتسع ما اثبته محرر المحضر » . واضاف الحكم المطمون فيه الى ذلك قوله « ان التهمة ثابتة بمحضر الضبط ومحضر مخالفة الزراعة بان المتهم قلم برص الطوب وانه شروع معاقب عليه فضلا عن ان المتهم اعترف بذلك بمحضر الضبط عند سؤاله » . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطمون فيه ولئن أحال فى بيان واقعة الدموى الى ما جاء بصيغة الاتهام الا أنه لم يورد هذا الوصف فى مذوناته حتى يفسر جزءا منه تكفى الاحالة اليه فى بيان الواقعة وكان ما أورده الحكم ببياننا لواقعة الدموى قد جاء غامضا ولا يبين منه أركان الجريمة المسندة الى الطاعن فضلا عن ان الحكم وقد عول على ما جاء بمحضر الضبط والمخالفة واعتراف الطاعن فانه لم يسورد مشهور هذين المحضرين وذلك الاعتراف كما ايد الحكم المطمون فيه الحكم الابتدائى الذى خلا من الاشارة الى نص القانون الذى انزل بموجبه المعتاب على الطاعن ، ومن ثم فلتة يكون معيا بالتصور والبطلان . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطمون فيه والاعادة بغير حجة لبحث بقى أوجه الطعن .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم الصادر بالادلة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومردى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق للقانونى على الواقعة كما صلا اثباتها بالحكم والا كان قلما .

المحكمة :

وحيث ان المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بينما تتحقق به اركان الجريمة ، والظروف التي وقعت فيها ، والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة ، حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفها حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صلا اثباتها بالحكم والا كان قلما . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسببه بالحكم المعلوم نيه لم يبين واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها ، وعول على محضر ضبط الواقعة فى ادانة الطامن دون ان يورد مضمونه ، نلته يكون شويا بالتصور الذى يمجز محكمة النقض عن تبين حقيقة الواقعة لاملال رتبته على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا ، وان تقول كلمتها فى شأن ما يثيره الطامن من دعوى الخطا فى تطبيق القانون ، الامر الذى يضمن معه نقض الحكم المعلوم فيه والاعادة .

(شعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٨٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٩)

رابعا - تصيب للحكم :

١ - ضوابط التسييب .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

تأييد الحكم المستأنف - الإحالة على الأسباب تقوم مقام إيرادها وبيلتها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت كلفتها صاعدة منها .

(طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق -

جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

لحكمة الاستئناف إذا ما رأت تأييد الحكم الابتدائي المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب في حكمها .

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق -

جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

حتى لوورد الحكم الاستئنافي أسبابا جديدة لقضائه فلا غشائه عليه إذا هو قرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب الحكم الابتدائي كسبب مكملة له :

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق -

جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٣٠٢) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

يجب على الحكم بالإدانة أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق للقانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنئي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه بل لها أن تتركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة .

المحكمة :

من المقرر أنه لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحا ومباشرا في الدلالة على ما تستخلصه منه ، بل لها أن تتركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة المكنات العقلية ، ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي — وهو ما لم يخطئ الحكم في تقريره — وليس يلزم أن تطبق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني — تناقضا يستتعي عليه الملازمة والتوفيق .

(طعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث
ينفى بعضها ما يثبت البعض الآخر .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩٠٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/١/٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢١٠٥) .

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تقترن بالرد على كل دفاع موضوعى للنهي
اكفاء باعثة للثبوت التى تحولت عليها في قضائها بالادانة .

(طعن رقم ٢٨٩٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٠٢٤ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/١/١٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢١٠٦) .

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ :

المحكمة لا تقترن بان تورد في حكمها من اتوال الشهود الا ما تقيم
عليه قضائها — التناقض في اتوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام
استخلص الادلة من اتوالهم استخلاصا سلفا لا تناقضا فيه .

(طعن رقم ٥٦٠٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق —
جلسة ١٩٧٦/١٢/٣٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢٣٢٢) .

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

القرار أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم معها وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك يرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطئن إليه .

(طعن رقم ٥٦٠٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٣٢٢) .

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

القانون لم يرسم نسكا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ٥٦٤٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٢١ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/١٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٣١٥) .

قاعدة رقم (٢٤٢)

المبدأ :

المحكمة لا تقتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤها ولها أن تجزئ الدليل القدم لها وأن تلحق بما تطئن إليه من أقوال للشهود وتطرح ما لا تلق فيه من تلك الأقوال .

(طعن رقم ٢٨٩٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٨٩١ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٧٤/١١/٢٥ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٠١) .

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع استخلاص الصور الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث وفي تلوح ما يخالفها من صور اخرى .

(طعن رقم ٥٨٠٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٢٩٥) .

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

حكم الاثبات — ما يجب اشتغاله عليه — مخالفته — اثره .

(طعن رقم ٣٧٨٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

يجب ان يستعمل الحكم على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا .

(طعن رقم ٦٧٨٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — المراد بالتسبب
المعتبر في تطبيق احكام المادة ٢١٠ من قانون الاجرامات الجنائية .

(ملحق رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٢/٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين تسببه بحيث ينفي
بعضها ما اثبتته البعض الآخر .

(ملحق رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٠٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/١/٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٠١٥) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اشتتماله عليه — اثره .

(ملحق رقم ٧٢٣٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٤/٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٧ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٤٩) .

المبدأ :

يجب على كل حكم بالادانة ان يبين مضمون كل دليل من اقلية القسوت وينكر مؤاده حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ملخذه .
تمكننا لمحاكمة القضا من مراقبة تطبيق القضاون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(طعن رقم ٦٣١٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٨٨٠ لسنة ٤٢ ق —
جلسة ١٩٧٢/١٠/٢٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم (٢٠٨١) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

يجب ان تكون موجبات الحكم كفية بذاتها لإيضاح ان المحاكمة حين قصت في الدعوى بالادانة قد اتت المسام صحيحا ببنى الادلة القلبة فيها .

(طعن رقم ٤١٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق —
جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٥٣٢) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

ليس على محكمة الاستئناف متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بعلته ان تترجم بالرد على كل لسبب الحكم المستأنف لو كل دليل من اقلية الاتهام .

(طعن رقم ٦٩٨٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٢٦ لسنة ٥٠ ق —
جلسة ١٩٨٠/٥/١٩ ملحق رقم (١) القسم الاول من الاصدار الجنائي
قاعدة رقم (٨) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

خلو الحكم الاستثنائي من بيان الأسباب التي بني عليها تقيده
للحكم المستأنف - اثره .

(طعن رقم ٥٥٢٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق -
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ - الجزء الثاني من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - اثره .

(طعن رقم ٦٩٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو
مؤثر في عقيدة المحكمة .

(طعن رقم ٧٠٥٨ لسنة ٥٤ - جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق -
جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٣)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين الأدلة التي استندت اليها
الحكمة ولا تكفى مجرد الإشارة اليها .

الحكمة :

من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين الأدلة التي
استندت اليها المحكمة ، وان يورد كلا منها في بيان جلى مفصل ، فلا
تكفى مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وفكر مؤداه
بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها الحكمة ومبلغ
اتساقه مع بقى الأدلة .

(طعن رقم ٦٠٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

الاحالة على الأساليب تقوم مقام ايرادها وتدل على ان المحكمة
قد اعتبرتها كتابها صادرة منها .

(طعن رقم ٣٩٤٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٢٨٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائى قاعدة رقم ١٨٠٤) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

من المقرر انه ينبغي الا يكون الحكم مشوباً بلجبال او ابهام
مما يعجزر معه تبين مدى صحة الحكم من نفاذه في التطبيق
القانونى على واقعة الدعوى — القانون لم يرسم شكلاً خاصاً
يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التي
وقعت فيها — بخلاف ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ينبغي الا يكون الحكم مشويا بلجاليا او ابهلاما مما يقتلر معه تبين مدى صحة الحكم من نفسه في التطبيق القانونى على واقعة الدعوى الا انه من المقرر ايضا ان القسطن لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التى وقعت فيها واذا كان ما اورده الحكم الملعون فيه كلفيا فى فهم الدعوى باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة منه ينتفى عنه قالة الاجمال والابهلام ومن ثم فان النعى على الحكم بقالة التصور فى التسبيب والنسداد فى الاستدلال لا يكون لهما محل .

(طعن رقم ٢١١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ٢٨ فبراير ١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

من المقرر ان البيان الممول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع - مفاد ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان البيان الممول فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، وان تزيد الحكم فيما استطرده اليه لا يعنيه طالما انه غير مؤثر فى منطقه او فى النتيجة التى انتهت اليها ، واذا كان الحكم الملعون فيه قد اثبت ان وفاة الجنى عليه قد نشأت عن اصابة العنق وحدها فسلته لا يعنيه ما استطرده اليه من حديث حول اصابة يد الجنى عليه اذ ليس لوجود هذه الاصابة او عدم وجودها اى اثر فى منطق الحكم او فى تكوين عقيدة المحكمة فى الدعوى . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٨٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ٢٢/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

الحكمة :

من حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المضمن فيه بين ولقمة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بجريمة السرقة التي دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة سائمة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القضاة لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم — كما هو إلى أن الدعوى المطروحة كافيًا في تهم الواقعة بارتكابها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة من ذلك محتقًا لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٢٩٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبيب يكون غير سيّد . لما كان ذلك ، وكان باتى ما يشير الطاعن في شأن تعديل الحكم على أنوال شاهد الأثبات المبلغ مع تناقضها واقتصرها على دليل يدعمها وعلى تحريف الشرطة رغم عدم صحتها لا يدعو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ويبلغ اطمئنانها إليها بما لا يجوز إصدارتها فيه أو الخوض بشأنه أسلم محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٤٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ :

يتعين ألا يكون الحكم مشبها بالجهال أو البهائم — مخالفة ذلك — بطلان .

المسألة :

من المقرر أن يتمين ألا يكون الحكم مشويا بإجمال أو إبهام
ما يتمتع معه تبين مدى صحة الحكم من منساده في التطبيق القانوني
على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبلة مجلة أو
غائبة فيها أثبتته أو نفته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر
أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بمسدد الرد على أوجه الدفاع
الهالة أو الدفوع الجوهرية أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه
العموم أو كانت أسبلة يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته
من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن
معه استخلاص مقولته سواء ، ما تعلق منها بواقعة الدعوى
أو بالتطبيق القانوني ويمجر بالتالى محكمة النقض عن اممال رقابتها
على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم في بيان تنليله
على ثبوت الواقعة قد اقتصر على الإشارة في عبارة مبهمه
الى ان التهمة ثابتة قبل المتهم من احوال المجنى عليه والتقرير الطبي
دون ان يحدد عليه المقصود بهذه العبارة من بين المجنى عليها ، كما
انه لم يتحدث عن تهمة الاتلاف المسمى ، مما لا يبين منه ان المحكمة
قد نهت الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض
الذى تصده الشرع من سبب الاحكام . ومن ثم فإن الحكم
المطعون فيه يكون مشويا بالقبوض والابهام والقصور ، مما يعيه
بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣٧١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

الأصل ان يجب لسلالة الحكم ان يبين واقعة الدعوى
والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيقا كفايا تنضج منه
مدى تليده الواقعة كما اقتضت بها المسألة .

المسألة :

لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذى اخذ ماسببه

الحكم المطعون فيه انه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى المظنون ضده واستطرد من ذلك مباشرة الى القول بان التهمة ثابتة قبله مما جاء بحضر ضبط الواقعة ويتمين عقله بمواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكان الأصل انه يجب لسلسلة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كلفيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها الحجة فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها فتاؤه ومؤدى كل منها في بيان كلف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى غلته يكون مشوبا بالتصور الذي له المداورة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تشره التنبية العلة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٥٥٨٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

يجب لسلسلة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كلفيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها الحجة .

الحكمة :

وحيث ان البين من مدونات الحكم الابتدائي الذي اخذ يسلبه الحكم المطعون فيه انه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة الى المظنون ضده واستطرد من ذلك مباشرة الى القول بان التهمة ثابتة قبله مما جاء بحضر ضبط الواقعة ويتمين عقله بمواد الاتهام لما كان ذلك ، وكان الأصل انه يجب لسلسلة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها . وان يبين مؤداها بيانا كلفيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها الحجة ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها فتاؤه

ومؤدى كل منها في بيان كلف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فلهذا يكون مشوبا بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القاتون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره التنبية العلية بوجوب الطعن — لما كان ما تقدم فله يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٥٥٨٧ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٤)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ :

من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

المحكمة :

من المقرر أن البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع ، ومن ثم فلهذا لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم التفاته الى التقرير الطبى الموقع على الطاعن — بفرض وجوده بالأوراق — ما دام أن الثبوت من مخونه أنه لم يتخذ منه دليل أو قرينة على تواجد الطاعن بمكان الحادث واحداثه لأصابة الجنى عليها التى تخلف عنها العامة المستحقة ويكون التمس على الحكم في هذا الخصوص ولا محل له .

(طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ :

إذا كان الحكم مجهولا في بيانه لواقعة الدعوى فلهذا يكون معيبا بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القاتون على الواقعة .

المحكمة :

لما كان وكلفت المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ على أنه « يحظر اقلية اية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القليلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الخط الأراضي التي تنزرع ملكيتها للمتعة العلية أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الانتاج الزراعي أو الحيوانات بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يحوز لملك الأرض في القسري اقلية يمكن خلس له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧٠ لسنة ٧٩ ونص على أنه يشترط لاقلية السكن الخلس لملك الأرض بالقسري أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآتية :

(أ) عدم وجود سكن خلس لملك الأرض بالقسرية واسرته الكونة من زوجته أو زوجته معها تعدون والاولاد .

(ب) ألا تزيد المساحة التي سيقام عليها السكن عن ٥ ٪ من حيازة ملك الأرض ويحد أقصى قراطين .

(ج) استقرار الوضع والحيازة بالنسبة لملك الأرض بمتنفي بطلنة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل من خمس سنوات زراعية .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء مجهلا في بيانه لواقعة الدعوى وعلى نحو لا يبين منها مدى انطباق قرار وزير الزراعة المشار اليه على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة من مراعاة تطبيق القانون على الواقعة كما صرحت بتجانيها به والقرار برأي في شأن ما اثارته اقلية العلية في طعنها بدعوى الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن هذا القصور والذي يتبع له وجه الطعن له الصدارة على لوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، لهذا كان ما تقدم منحه يحسم في الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٠١٢/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ :

يجب ألا يكون الحكم مشوباً بلجمال أو ابهلام مما يتعذر معه
تبين مدى صحة الحكم من نسلاده في التطبيق القانوني على
واقعة الدعوى ... متى يكون كذلك !!

الحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
حصل واقعة الدعوى في قوله أنها تخلص فيما أثبتته الرائد
رئيس مباحث قسم الأهرام في محضره المؤرخ ١٩٨٢/١١/٢٢ وتحريته
التي دلت على أن هناك تشكيلاً عصبياً في سرقة المساكين وخاصة
الأحوار الأرضية عن طريق كسر النافذة الخلفية ، وهذا التشكيل يكون من
ثلاث - ويسؤال المتهمين اعترفوا بواقعة السرقة وأرشدوا عن مكان
الجريمة والمجنى عليهم ، كما أرشدوا عن المتهم الرابع الذي ساعدهم على
التعامل معهم في شراء المسروقات المنتحلة عن جريمة السرقة . ثم
انتهى إلى ادانة المتهمين في قوله « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم
شبوئا كافياً من محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهمين ومن عدم دفع
المتهمين للتهمة بثمة دفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابها طبقاً لمواد
الانتهام » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب ألا يكون الحكم
مشوباً بلجمال أو ابهلام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من
نسلاده في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك
كلما جاءت أسبابه مجعلة أو غامضة فيما أثبتته أو نفيه من وقائع سواء
كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها ، أو كانت بصدد
الرد على أوجه الدفاع الهلالية أو الدفوع الجوهريّة أو كانت متصلة
بم عناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب
الذي ينبىء عن احتلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى
وعناصر الواقعة بما لا يمكن معه استخلاص مقوماته من وراء متعلق منها
بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن
أعمال رقابتها على الوجه الصحيح . ولما كان الحكم الابتدائي

المؤيد لإثباته بالحكم المطعون فيه قد مساق واقعة الدعوى في عبارة عامة معناه لم يكشف فيها بوضوح لسماء المتهمين الذين اعترفوا ومضموين اعترافهم ومؤداء واسم المتهم الرابع الذي ساعدتهم على التعامل معهم في شراء الأشياء المتحصلة من السرقة ، مع أن لاتهم — في الدعوى المثلثة — مستند الى اثنين من المتهمين فقط وليس أربعة كما ذهب اليه الحكم ، كما اشار الحكم — في بيان تنليله على ثبوت الواقعة — بعبارة مبهمة الى أن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة ومن اعتراف المتهمين . دون أن يحدد المتهم المقصود بهذه العبارة أو التهمة الثابتة في حقه ، مما لا يبين منه أن المحكمة قد نهت واقعة الدعوى على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذي تمده الشارع من سببب الأحكام — هذا ولم يبنى ركن العلم في جريمة الاخفاء للأشياء المسروقة المسند للطاعن . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالغموض والابهام والقصور مما يعنيه ويستوجب نقضه بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٦١١٧ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨١/١/٣)

٢ — التسيب الميب .

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ :

محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالإبراء متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها . وبذلك الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر ويصرة .

(طعن رقم ٢٠٢٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٨)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ :

تتلقى الأساليب والنطوق بمن الحكم الابتدائي والحكم
المستأنف — اتوه .

(طعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/١٧)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٧٨١ لسنة ٢٢ ق —
جلسة ١٩٥٢/١٠/٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٨٣) .

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ :

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة من أوراق وعناصر
الدعوى — تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم يكفي للحكم
بالإبراء .

(طعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٢١)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٩) .

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ :

اختلال فكرة الحكم عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الذي يجعلها في حكم الوقف للثبنة يعيب الحكم .

المحكمة :

لما كان يبين مما أثبتته الحكم المطعون فيه — على النحو المتقدم — عند مناقشته للأدلة التي أقام عليها قضاءه بالادانة أنه لوورد ما لا يتفق مع ما سطره عند تحصيله لأقوال الشاهدين و ، الأمر الذي يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقف للثبنة ، ويمعز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيب الحكم بها يوجب نقضه والاحالة ..

(طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/٣١)

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ :

احالة الحكم في بيان ما شهد به شاهد الى مضمون ما شهد به شاهد آخر مع اختلاف الشهاتين — اثره — خطأ في الاستناد .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٧٣ لسنة ٤٨ ق —

جلسة ١٩٧٩/٦/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر

الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٣) .

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ :

ما ينقض للحكم بالبراءة — اثره — وزن أقوال الشهود متروكة لمحكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢١٧ لسنة ٤٩ ق —

جلسة ١٩٧٩/١٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر

الجنائي قاعدة رقم ٢١٢٩) .

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ :

حكم الإدانة - ما يجب ان يشتمل عليه - اغفاله - اثره -
تصور .

(ملعن رقم ١٥٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ :

حكم الإدانة - ما يجب ان يشتمل عليه - اغفاله - اثره -
تصور .

(ملعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

ينبغي الا يكون الحكم مشوباً بالجمال او ابهام مما يتميز معه
تبين مدى صحة الحكم من فسادة في التطبيق القانوني على
الواقعة .

(ملعن رقم ١١٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٤٢٨ لسنة ٤٠ ق -
جلسة ١٩٧٠/٤/١٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٥٣٢) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

خلو الحكم الصادر بالإدانة من بيان الواقعة التي وقعت فيها والأداة التي قلم عليها — ثمة — قصور .

(طعن رقم ٢٠١٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

**حكم الإدانة — اقتصره في بيان الواقعة والدليل عليها بالإحالة الى
محضر ضبط الواقعة دون ايراد مضمونه — قصور .**

(طعن رقم ٢٠٨٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ :

**الحكم بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة
التبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى
لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون .**

(طعن رقم ٢٢٨٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتغل عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(ملحق رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

يجب ان يشتغل حكم الادانة على بيان كلف للأدلة التي
استند عليها في قضائه وكذا بيان اركان الجريمة المستوجبة
للعقوبة — اغفاله — اثره — قصور .

(ملحق رقم ٥٧٢٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١/٢٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي
استند عليها في قضائه ويبيان مؤداها بيان كافيا يتضح منه مدى
تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة — والا كان قلصا .

(ملحق رقم ٥٧٥٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١/٢٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان قاصرا .

(طعن رقم ٦٧٤٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

المقرر ان الحكم بالاثانة يجب ان يبين مضمون كل دليل
من ادلة الاثبات ويفكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به
وسلامة ماخذه حتى يتسنى لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون .

(طعن رقم ٦٣٩٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ :

يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة
في الدعوى — ليس لمحكمة الموضوع ان تقيم قضاها على امور
لا سند لها من التحقيقات .

(طعن رقم ٦٧٤٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٥١ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٩) .

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

حكم الأدلة — ما يجب أن يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٦٤٦٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

حكم الأدلة — ما يجب أن يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

الحكم بالأدلة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة
الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به والا كان قصرا .

(طعن رقم ٦٢٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

يجب لسلسلة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي
استند اليها وأن يبين مؤداهما بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده
لواقعة كما أكتنعت بها المحكمة .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان الأصل انه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها يبيناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدموى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور — الذى يتضح له وجه الطعن — مما يمجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بطعنه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . كما متاح للطاعن فرصة محكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بمثابة القانون الأصلح له .

(طعن رقم ٦١٩٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

حكم الادانة ما يجب ان يشتمل عليه — شرطه .

(طعن رقم ٧١٥٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض

من مراقبة صحة التطبيق التقنوني على الواقعة كما سلك اثباتها
بالحكم والا كان قلصرا .

(طعن رقم ٧١٣٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٤٩٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه .

(طعن رقم ٧١٦٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٥/٥/١٥ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٩٢) .

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان
باطلا — المراد بالتسبب المعبر تحرير الاسناد والحجج الجنى هو
علميا والنتيجة هي له سواد من حيث الواقع او القانون .

(طعن رقم ٧١٦٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق —
جلسة ١٩٧٥/١/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ :

المقرر انه يجب ليراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان
مؤداهما في حكمها بيانا كليا فلا تكفي الإشارة اليها بل يجب سرد
كل دليل وبيان مؤداه — مخالفة ذلك — قصور .

(طعن رقم ٦٩٨٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٢١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٧٢٩١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٠)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٢٩٣٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٣)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص واقعة الدعوى من ادلتها وسائر عناصرها الا ان ذلك مشروط بان يكون استخلاصها سابقا وان يكون الدليل الذي تمول عليه مؤديا الى ما رتبته عليه من النتائج من غير تعسف في الاستنتاج .

(طعن رقم ٦٥٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢١٣ لسنة ٤٥ ق — جلسة ١٩٧٥/١١/٢٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ٢٠٩٥) .

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقبة بينما تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت فيها المحكمة ثبوت وقوعها ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجهة استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الجائز بالحكم والا كان قساصا .

(طعن رقم ٣٥١٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/١٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره — قصور .

(طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —

جلسة ١٩٧٩/٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم (٢١١٤) .

قاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتتل عليه — افغاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٢٩٥٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتتل عليه — افغاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٢٧٩٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتتل عليه — افغاله — اثره —
قصور .

(طعن رقم ٢٧١١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٣٠٢)

المبدأ :

اقتصار حكم الإدانة في بيان الدليل بالاحالة الى مقرر الضبط
وتقوال محره دون ان يورد مؤداهما ووجه استدلاله بهما — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٢٣٠٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٤) .

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٣١١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٢٨٨٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على الاسباب التي بنى عليها —
والا كفى بطلان .

(طعن رقم ٢٢٨٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق —
جلسة ١٩٧٦/١١/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ :

يجب لسلسلة الحكم أن بين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها ببياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلسلة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها ببياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي تالم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكلف عن مدى تأييده واقعة الدعوى واكتفى في بيانها بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يكشف عن وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوباً بالتصور الذي له الصدارة على وجه الطعن المتعلق بخلفه القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما تثيره التنبية العالبة بوجه الطعن مما يعيبه ويوجب نقضه ، فضلاً عن ذلك ، فانه قد صدر القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح المعلنة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ وعمل به اعتباراً من السادس من أغسطس سنة ١٩٨٢ — بعد صدور الحكم المطعون فيه وقد ترك الخيار للقضى بين توقيع عقوبتي الحبس والغرامة — بعد ان كان الحكم بهما وجوبياً — ومن ثم يكون هو الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملاً بالمادة الخالصة من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك حتى تعاد محاكمة المظنون ضده من جديد في ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ سالف الذكر .

(طعن رقم ٤٣١١ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٣٠)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ :

الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين ولقمة الدعوى والأدلة التي استند إليها وأن يبين مؤداها ببياناً كافياً يتضح منه مدى تفيده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

(طعن رقم ٧٧١٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

حكم الاتانة — ما يجب أن يشتتل عليه — اغفاله — اثره — قصور .

(طعن رقم ٢٧١٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق — جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعض ما اثبتته البعض الآخر .

(طعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار الجنائي قاعدة رقم ٢٤٩٣) .

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٧٨٨١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٣١٣)

المبدأ :

خلو حكم الادانة من واقعة الدموى واكتفائه في بيان الدليل
عليها بالاحالة الى مخضر الضبط — اثره — تصور .

(طعن رقم ٧٨٨٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٦٠٢ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/٣٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٤) .

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره —
تصور .

(طعن رقم ٧٨٩٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم في الجرائم غير العمدية أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثبت في الأوراق .

الحكمة :

لما كان الخطأ في الجرائم غير العمدية هو الركن المميز لهذه الجرائم ، فله يجب لسلامة الحكم فيها أن يبين عنصر الخطأ المرتكب وأن يورد الدليل عليه مردودا الى أصل صحيح ثبت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد قيام الطاعن في حجرته بتعبئة مواعد البوتجاز الصغيرة من انابيب البوتجاز الكبيرة وحوادث انفجار اثناء أحد عمليات التعبئة ما يوفر الخطأ في جاتبه ، دون أن يظهر قدر الحيلة الكافية التي تعدد عن اتخاذها ومدى العناية التي ناله بذلها ، وكيفية سلوكه اثناء عملية التعبئة والظروف المحيطة بها والمصلحة بينها وبين حدوث الانفجار حتى يتسنى من بعد بيان مدى قدرة الطاعن في هذه الظروف على تلائي الحادث ، واثار ذلك كله على قيام أو عدم قيام ركن الخطأ وتوافر رابطة السببية أو انتفاءها ، فإن الحكم اذ أغفل بيان كل ما تقدم يكون معيبا بالتصور .

(طعن رقم ٧٨١٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده الواقعة كما اتفقت بها المحكمة .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الحكم الملائم

بالإدانة أن يبين واقعة الدموي والأدلة التي استلظمت المحكمة ،
منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى في ذلك أن يشير الحكم إليها
بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذكر مؤداه بطريقة واضحة يبين
فيها مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة وببلغ إسناده مع
يسلتي الأدلة . واذ كان ذلك ، فما مجرد استناد محكمة الموضوع
إلى محضر ضبط الواقعة - على النحو السالف بيانه - دون العناية
بسرده مضمونه وذكر مؤداه والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفى
لمتحقيق الغاية التي نفيهاها الشرع من تسبب الأحكام ولا يكتفى محكمة
النقض من مراقبة صحة تطبيق القسطن على الواقعة كما صر
اثباتها في الحكم الأمر الذي يسم الحكم بقصور يتسع له وجه
الظمن . لما كان ما تقدم ، فلان الحكم المظمن فيه يكون معيبا
جما يستوجب نقضه والإحالة .

(ظمن رقم ٧٨٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ :

المراد بالتنسيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها
والمتجته هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القسطن .

(ظمن رقم ٨٢٦١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق -

جلسة ١٩٧٦/١١/١٢ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر

الجنائي قاعدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

حكم الإدانة - ما يجب أن يشتمل عليه - أغفاله - أثره -

قصور .

(ظمن رقم ٤٣٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -

جلسة ١٩٧٩/٣/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر

الجنائي قاعدة رقم ٤٩٩٤ -

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ :

خو الحكم من الأسلب يجعله باطلا .

(طعن رقم ٥٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق —
جلسة ١٩٧٦/١/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٨٤) .

قاعدة رقم (٢٢٠)

المبدأ :

التناقض بين التطوق والأسباب يعيب الحكم — لقوه .

(طعن رقم ٨٠٧٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٥١ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١١/١٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٩٣) .

قاعدة رقم (٢٢١)

المبدأ :

من المقرر ان الاحكام يجب ان تبني على اساس صحيحة من اوراق
الدعوى وعناصرها — فباطل ذلك .

(طعن رقم ٨٠٧٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٦١ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٢/١٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
جنائي قاعدة رقم ٤١١٩) .

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يجب لسلالة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداهها بيانا كفيًا يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه اقدم قضاؤه بلادنة الطاعن والمحكوم عليه الآخر عن جريمة السرقة المسندة اليهما استنادا لما جاء بمحضر الشرطة من تحريات واعتراف للمتهمين بهذا المحضر ، واعتراف المحكوم عليه الآخر بتحقيق النيابة ومحضر جلسة المحكمة دون ان يبين مضمون تلك الأدلة كما تعد عن بسط مضمون اعترافاتها بتحقيقات النيابة ومحضر الجلسة ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على ان كل حكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان باطلا . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر الذي كان طرعا في الخصومة الاستثنائية لوحدة الواقعة واتصال العيب الذي شلب الحكم به أيضا ، وبذلك دون حجة لبحث ببقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٧)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ :

يجب لسلالة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداهها بيانا كفيًا يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث انه لما كان من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الثبوت التي استند اليها ، وان ينكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه - حين دان - الطاعنين طبقا للمادة ٢٤١ من قانون العقوبات واستند في تفضله - ضمن ما استند اليه من ادلة - الى تقارير طبية نقل منها اصلية المجنى عليه بالسائق اليسرى دون ان يبين المدة اللازمة لمعالجتها من واقع التقرير الفني - وكان شرط تطبيق المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ان يكون المرض او العجز عن الاشتغال الشخصية الذي نشأ عن الضرب او الجرح قد زاد على عشرين يوما . وانه وان كانت المحكمة ليست ملزمة منذ تطبيق المادة ٢٤٢ من القانون المشار اليه ان تبين اثر الاصابت او درجة جسامتها على اعتبار انه يكفي لتطبيق احكام تلك المادة ان يثبت حصول ضرب ولو لم يتخلف عنه آثار اصلا ، الا انه يجب عليها في مجال تطبيق المادة ٢٤١ سلفة البيان ان تبين اثر الجروح والضرر ودرجة جسامتها ، فان الحكم المطعون فيه اذ لم يبين مدى اثر الاصابت التي احدثها الطاعنان بالمجنى عليه على جسمه من مرض او عجز عن اشتغاله الشخصية ، يكون مشوبا بـ نقصان مما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث بلقي اوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٠٩٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١)

قاعدة رقم (٣٢٤)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب ان يشتمل عليه - اغفاله - اثره - قصور .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ١٩٨٥ ق -)

جلسة ١٩٧٦/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصل
الجنائي قاعدة رقم (١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

من المقرر انه يحسب الحكم كذا يتم تحليله ويستقيم قضاؤها
ان يورد الأدلة المتحة التي حجت لديه على ما استخلصه من مقارنة
التهم الجرية المسندة اليه .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر
به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد
على ثبوتها في حقه أدلة سقطة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته
للحكم عليها ، ولم ينزع الطاعن في ان لها اصلها الثابت في الأوراق .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يحسب الحكم كذا يتم تحليله
ويستقيم قضاؤها ان يورد الأدلة التي حجت لديه على ما استخلصه
من مغالطة التهم الجرية المسندة اليه ، ولا عليه ان يتعقبه في
كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مغالطة التفتته عنها انه اطرحها ،
وكان للحكم المطعون فيه قد انصح من اطراحه دفاع الطاعن
اطمئنانا منه لأدلة الثبوت التي عول عليها ، واذا كان من حق محكمة
الموضوع ان تعرض عن قلة شهود النفي ما دات لا تنق بما شهدوا به
وهي غير ملزمة بالاثارة الى لتوالهم طالما لم تستند اليها ، وان في
تفتتها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردتها — كما هو الحال في
واقعة الطعن المثل — ما يدل بذاته على ان المحكمة لم تعقد بدفاع
الطاعن حول تصويره للواقعة ولا بالقوال الشاهد الذي أبده ، فلان
ما يثري الطاعن من تعيب للحكم في اطراح دفاعه واعراضه من قلة
شاهد النفي ينطل الى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في
تقدير الأدلة القائمة في الدعوى واستنبط معتقدها منها وهو ما لا
تجوز إثباته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٧٨٧ لسنة ٥٤ في — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٢٢٦)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اشتغاله عليه - اغفاله - اثره -
قصور .

(طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

حكم الادانة - ما يجب اشتغاله عليه - اغفاله - اثره -
قصور .

(طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

يجب ان يشمل الحكم الصادر بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والاثلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتفصح وجه
استدلاله بها وبسببها ملخضا تمكينا لمسكة. النقض من مراقبة
صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرح اثباتها بالحكم .

(طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق -
جلسة ١٩٧٩/٢/٤ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اثباته عليه — اغفاله — نكره — قصور .

(ملعن رقم ٦٣٤٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جئاني رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجئاني قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٢٣٠)

المبدأ :

**يجب لسلسلة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي
استند اليها وان يبين مؤداها بيقين كافيا يتضح منه مدى تبيده الواقعة
كما اقتضت بها المحكمة .**

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون
الاجرامات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل — فيما
يشتمل عليه — على بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها
المحكمة الادانة فلا تكفى مجرد الإشارة اليها بل ينبى سرد
مضمون كل دليل بطريقة وافية يبين منها مدى تبيده للواقعة كما
اقتضت بها المحكمة ويبلغ اتقافه مع باتى الأدلة التي اقراها الحكم
حتى يتضح وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه قد
اكتفى بسرد انواع المحررات والمطبوعات التي ضبطت لدى كل منهم دون
بيان مضمونها بطريقة وافية ولم يوضح مدى مطابقتها للاهداف
المؤيدة في القانون ولم يستظهر من واقع هذه المطبوعات او من ظروفه
الدعوى الترويج — باى طريقة من الطرق — للأفكار التي تهدف الى
تفري مبادئ الدستور الاساسية للهيئة الاجتماعية او النظم السيلسية
للهيئة الاجتماعية او لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات
او القضاء على طبقة اجتماعية او لقلب نظم الدولة الاجتماعية

والاقتصادية أو لهنم أى نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بل أجلها على نحو مبهم غلبض لا يبين منه ما اذا كتلت الأوراق والنشرات والكتب المضبوطة مع الطامعين قد تضمنت ترويجا لشيء مما نص عليه فى المادة ١٨ ب من قانون العقوبات ، هذا فضلا عن انه لم يدل على الاشكال المناهضة التى اثار الى ان النشرات والمضبوطات قد تضمنتها وان بعض المتهمين قد حازوا العديد منها باعداد مكررة مما يدل على انهم اعدوها للتوزيع ولاطلاع الغير عليها ودون ان يسند الى كل منهم بعينه الظرف او الحالة التى يمكن معها اعتبار هذه المحررات او المطبوعات معدة للتوزيع او لاطلاع الغير عليها ، مما يعيب الحكم بالتصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخاللة القانون ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأن ما تثيره النيابة العامة والطامعون فى هذا الصدد .

(طعن رقم ٣٩٠٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كلفيا يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث ان هذا النعى فى محله ذلك ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان اورد وصف التهمة استلزم الى القول بان التهمة ثابتة قبل المتهم من اتوال المجنى عليه دون ان يورد ما تضمنته تلك الاسوال ، لما كان ذلك وكان من المقرر انه يجب ايراد الأدلة التى تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها فى الحكم بيانا كلفيا فلا تكفى مجرد الإشارة اليها بل ينفى سرد مضمون الدليل وفكر مؤداه بطريقة واضحة يبين منها مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومدى اتلفته مع باتى الأدلة التى اقراها الحكم حتى

يتضح وجه استدلاله بها واذا نلت الحكم المطعون فيه بيلان مؤدى الدليل المستند من احوال المجنى عليه التى عول عليها فى قضائه بالادانة فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعنيه بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث بلى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٧٢٠ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يجب الا يجهل الحكم ادلة الثبوت فى الدعوى بل عليه ان يبينها ويورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع من تسييب الأحكام .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يجب الا يجهل الحكم ادلة الثبوت فى الدعوى بل عليه ان يبينها بوضوح بان يورد مؤداها فى بيان مفصل يتحقق به الغرض الذى قصده الشارع عن تسييب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا . وكان البين من الحكم المطعون فيه انه عول فى قضائه على قائمة المنقولات دون ان يبين مضمونها فانه يكون معيبا بقصور فى البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول بان الطاعن تسلم من المجنى عليه منقولاتها ولما طلبته بها رفض تسليمها اياها ، وبنى على ذلك ادانته بجريسة التبديد ، دون أن يثبت قيام القصد الجنائى لديه وهو انصراف نيته الى اضافة المنقولات التى تسلمها الى ملكه واختلاسها لنفسه ، وكان ما اورده الحكم على ما سلف بيلانه لا تتوافر به اركان جريسة التبديد — كما هى معرفة فى القانون — فان الحكم يكون مشوبا بالقصور . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بلى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢٨)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها ويورد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الفرض الذي قصده الشارع من تسبیب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الحكمة :

وحيث أنه من المقرر أنه يجب ألا يجهل الحكم أدلة الثبوت في الدعوى بل عليه أن يبينها بوضوح بأن يسرد مؤداها في بيان مفصل يتحقق به الفرض الذي قصده الشارع من تسبیب الأحكام وتتمكن معه محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه مول في قضائه على اعتراف الطاعن والمحكوم عليه الثالث دون أن يبين مضمون هذا الاعتراف فإنه يكون قد جاء مشوياً بعيب القصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن والمحكوم عليه الأول وأن قضى بعدم قبول طعنه شكلاً — لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سنقر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٠٥٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/١٤)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي تستند إليها وأن يبين مؤداها بياناً كتابياً يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

الحكمة :

ومن حيث أن الحكم الذي اعتق الحكم المطعون فيه أنه حصل ولقعة الدعوى في حق الطاعن مقصراً على القول « أن المحكمة من مرض الوقت على النحو السالف ترى أن التهمة ثبتة قبل المتهم

ما ورد بمحض الضبط وشهد به محرره .. ومن ثم تماثبه المحكمة طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢٠٤/٢ ا ج ٤ . وكان الحكم المظمون فيه لم يبين مؤدى ما جاء بمحض الضبط ، ولم يبين ما قرره محرره في هذا الشأن ، وكان الاصل انه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان يبين واقعة الدعوى وان يورد الأدلة التى استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة بمنصرها القانونية كافة ، فانه يكون مشوبا بالقصور في التسييب ، الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صر اثنائها في الحكم ، والتقرير برأى في شأنها — وهو ما له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخالفة القانون ، وما يتسع له وجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فانه يضمن نقض الحكم المظمون فيه والاعادة .

(طعن رقم ٥٧٣٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٩)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند اليها وان يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان الحكم الصادر بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، وذلك حتى يشنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صر اثباتها بالحكم ، وكان البين من الحكم المظمون فيه انه لم يورد اقوال الجنى عليهم التى عول عليها في تفسقه بالادانة فانه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث وجوه الطعن الأخرى لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وان اتصل بالحكم عليهما الآخرين في التفسير والاثبات لا يفيد من نقض الحكم المظمون

فيه لانهما لم يكونا طرفا في الخصومة الاستثنائية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اثره اليهما .

(طعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيقا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يقضى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم وكان الحكم المظنون فيه حين اورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى افسوال المجنى عليهم دون بيان لهم او ذكر لفحوى شهادتهم فسائه يكون قد جاء مشويا بعيب القصور في البيان بما يطله ويوجب نقضه والاحالة دون حجة الى بحث بلقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٧٢٠ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

المحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان كل حكم

بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الاتبالت وينكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القاتون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان بطلاناً ، وكان من المقرر انه اذا كتبت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا باس على الحكم ان هو احوال في بيان شهادة شاهد الى ما اورده من اقوال شاهد آخر تعاديا من التكرار الذي لا موجب له . لما اذا وجد خلاف في اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة او كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي تشهد عليها غيره فانه يجب لسالة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات ان شهادة في التحقيقات قد اقتضت على انه لئدي وصوله لمكان الحادث شاهد شقيقه المجنى عليه يسقط على الأرض مصابا في وجهه ، وان المتهمين تصدوا له — أي للشاهد — واوسعوه ضربا حتى فقد الوعي ولما اتفق شاهد الطامع يعتدي بالضرب على شقيقه المجنى عليه بكان سقوطه على الأرض بانه ضربه ضربتين على بخره ورأسه ، وخلص الى انه لم يشاهد بداية الاعتداء على المجنى عليه قبل سقوطه . لما كان ذلك ، وكنت المحكمة قد اتخذت من اقوال هذا الشاهد دليلا على متعارفة الطامع جنسية الضرب المفضي الى موت المستدة اليه دون أن تورد مؤدى شهادته واحالت في بيانهما الى مضمون ما شهد به والده — من أن واقعة اعتداء الطامع على المجنى عليه كتبت اثر خروج الأخير من المسكن بلته ضربه بقطعة من الحديد ثلاث ضربات على رأسه — مع قبيلم الاختلاف بين وقائع كل من الشهادتين فسل الحكم المطعون فيه يكون موفقا لمصوره منطقيا على الخطا في الاستناد ما ينطلق ويوجب نقضه .

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي
استند اليها وان يبين مؤداها بيقين كافٍ يتضح منه مدى تبيده للواقعة
كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرت على ان كل حكم
بالادانة يجب ان يبين الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت
وقوع الجريمة من المتهم ، وان يذكر مؤداها حتى يتضح وجه استدلاله
بها سلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقه
صحيا على الواقعة كما صارت اثباتها في الحكم والا كان باطلا .
لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المعلنين
فيه قد اقتصر بيانه لأدلة الثبوت على قوله « وحيث ان الاتهام
المسند الى المتهم ثبت قبلها وليس في الأوراق ما ينفي ذلك الأمر
الذي يتعين معه القضاء بمعاقبتها طبقا لمواد الاتهام » ومن ثم فان
الحكم يكون قد خلا من بيان الأدلة التي اتلم عليها قضاءه
بادانة الطامنة ما يعنيه بالتصور في التسبب ويوجب نقضه والاعادة
بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٣)

قاعدة رقم (٢٢٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات
ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ملخصها تمكينا
لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيا .

للمحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان كل حكم

بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الاثبات ويذكر موداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان بطلا .

(طعن رقم ١٩٨٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين موداها بيقا كليا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل فيما يشتمل عليه بيان كاف لمؤدى الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة فلا تكفى مجرد الاشارة اليها بل يتعين سر مضمون كل دليل بطريقة واقية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها فان الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المستندات التي استند اليها في قضائه بالادانة فلهذا يكون مشوبا بالقصور الذى يميته بما يوجب نقضه والاعطال بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١١/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين موداها بيقا كليا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث انه لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على ان الحكم بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويفكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض واجه تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صالر اثباتها في الحكم ، وكان الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المظعون فيه أسبله - حين اورد الأدلة على الطاعن استند في ادلته - ضمن ما استند الى شهادة المجنى عليها وشهادة كل من و وبين الحكم مؤدى شهادة الأولين دون ان يفكر شهادة الباقين لكتفاء بقوله ان شهادة المجنى عليه الأول تأييدت بأقوال و كما تأييدت شهادة المجنى عليه الثاني بأقوال دون بيان لمؤدى تلك الأقوال حتى يتضح ما ذهب اليه الحكم من انها تؤيد شهادة المجنى عليها ، وهو يعينه بالتصور الذى يستطيل الى الحكم المظعون فيه ويتمين - بدوره - بما يوجب نقضه والاعادة دون حجة الى بحث بلى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٢٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

يجب سلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداه بيقا كافيا يتضح منه مدى تفيده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويفكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المخذ تكمينا لمحكمة النقض من مراعاة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صالر اثباتها في الحكم . كما انه من

المقرر ان جريمة الاتلاف المؤثمة قتلونا بنص المادة ٣٦١ من قانون العقوبات انما هي جريمة عدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف أو التخريب وعليه بأنه يحدنه بغير حق ، وهو ما يقتضى ان يتحدث الحكم عنه استقلالا أو ان يكون فيها أورده من قتلان وظروف ما يكفى للدلالة على قيايه . لما ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على بيان واقعة الدعوى كما هي قائمة في صحيفة الادعاء المباشر واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى الأوراق ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما أنه لم يستظهر توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، فانه يكون مشوبا بالتصور في التسبب بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بالى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٥٩٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/٢٧/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداه بيقين كافي يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة المآخذ تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صارت اثباتها في الحكم . وكان الحكم المطعون فيه قد التفت كلية عن ايراد الأدلة التي تستند اليها في قضائه بالادانة ولم يورد فحواها ووجه استدلاله بها على

ثبوت التهمة بعناصرها القاتونية فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يميمه بها يوجب نقضه والاعادة بالنسبة الى هذا الطامن والطامن الثاني لاتصال وجه التمي به وذلك بغير حاجة الى بحث بلقى أوجه الطمن .

(طمن رقم ٢٧٠٧ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة اثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ملفها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة :

وحيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من ادلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه حين اورد الادلة على الطامن استند في ادائته ضمن ما استند اليه الى المعايينة دون ان يبين مضمونها ومؤداه ، فانه يكون معيبا بالقصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بالنسبة للطامن والمحكوم عليه الاخر الذي لم يظمن في الحكم بطريق النقض لاتصال وجه التمي به ولوحد الواقعة وحسن سير العدالة — وذلك دون حاجة الى بحث بلقى أوجه الطمن .

(طمن رقم ٦٢٥١ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٨٩)

٢ — التسبب غير المعبى .

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

الحكمة لا تقتزم فى اصول الاستدلال بالتحدث فى حكمها الا عن
الأدلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها .

(طعن رقم ٨٤١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣)

(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٨٦٥ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/١/١٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائى قاعدة رقم ٢٢٩٩) .

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه
حيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده
الحكمة .

(طعن رقم ٩١٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٦/١/١٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائى قاعدة رقم ٢١٠٥) .

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ :

لحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة
السناد اتهمه الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت — شرط ذلك .

(طعن رقم ٨٠٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

(ملحوظة فى نفس المعنى نقض جنائى رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر
الجنائى قاعدة رقم ١٩٦٧) .

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ :

الخطأ فيها قرره الحكم زائداً — اثره — لا يعيب الحكم طالما انه غير مؤثر في نقضه أو في النتيجة التي انتهى اليها .

(طعن رقم ١٢٤٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٩٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١١/٢٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٨) .

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٠٣ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٩٧٦/١/١٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر الجنائي قاعدة رقم ٢١٠٥) .

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى التهم لكي يقضى بالبراءة ورفض الدعوى الجنية .

(طعن رقم ٤٤٥٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الصادر الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٢) .

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ :

الحكمة لموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهم للمتهمين او لعدم كفاية ادلة الثبوت ، غير ان ذلك مشروط بان تلتزم المحكمة الحقائق الثابتة بالأوراق ، وان يشمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبادلة الثبوت والتي قسام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ٥٠١٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١١/١/١٩٨٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩١٧) .

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للتهم لكي يقضى بالبراءة .

(طعن رقم ٦٢٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٨٣)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٢) .

قاعدة رقم (٢٥٣)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .

(طعن رقم ٩١٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٣/٥/١٩٨٣)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائي رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق — جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢١١٣) .

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر
العناصر المطروحة امامها على بسط البحث للصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور اخرى
ما دام استخلاصها سلفا .

(طعن رقم ١٠٠٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٧)
(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٥٥٧ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٢٩٥) .

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ :

استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها
التقرير الاستشاري — اثر ذلك .

الحكمة :

من المقرر ان استناد المحكمة الى التقرير الفني المقدم في
الدعوى يفيد اطراحها التقرير الاستشاري المقدم فيها وليس يلزم عليها ان
ترد على هذا التقرير مستقلا ، فان النفي في هذا الخصوص لا يكون
له محل .

(طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٧)

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ :

الحكمة غير مكرمة في اخذها بقرائن المتهم ان تقرم نفسها
وظاهرها بل لها ان تأخذ منها بما تراه مطلقا للحقيقة .

(طعن رقم ١٢٨١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/١٨)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٦٨٠ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/٢/٢١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٢١) .

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ :

قرابة الشاهد للبضى عليه لا تمنع من الأخذ بقواله فيما اقتضت المحكمة بصدقها .

(طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٩١٦ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/١/٣ — الجزء الأول من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٩٧٦) .

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ :

اعتماد محكمة الاستئناف لسبب الحكم الابتدائى وانحيازها
اسبابا لقضائها بالاضافة الى ما ورد في حكمها المطعون فيه من اسباب
اخرى يكون مقصودا بها الاحالة على ما لا يتناقض مع اسبابه الخاصة .

(طعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١٥١١ لسنة ٤٦ ق —
جلسة ١٩٧٧/٤/١٠ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢٣٠٢) .

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ :

يجب على الحكم ان يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه .

(طعن رقم ٦٠٤٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٩)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ١١٠ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢٤٩٢) .

قاعدة رقم (٣١٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تتوصل في مدى تحقيق موجب الاعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتجه - اثره .

المحكمة :

لما كان المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تتوصل في مدى تحقق موجب الاعفاء من العقاب متى كانت تقيمه على ما ينتجه ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن وخلص فيها باستخلسه من عناصر الدعوى الى انه لم يخبر السلطات بها في حوزته اذ قدم اقرارا جرميا خلا من حقيقة ما يحمله من متعجرات ، وظل متمسكا بالاسم الوهمي الثابت بجواز سفره المزور المقدم لسلطات المطار حتى تم تسليمه لجهاز يباحث أمن الدولة ، ثم حرر على نفسه اذرارا كتابيا بتفتيشه وتفتيش جيبته حيث عثر بها على تلك المتعجرات في جيب سرى بها -
لما كان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون فيما انتهى من عدم تحقق موجب الاعفاء برد سائق بحله ، ولا محل لتعينه في هذا الشأن .

(ملعن رقم ٦٠٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

قاعدة رقم (٣١١)

المبدأ :

ما يكفي لتبطل دليل الحكم واستقلالية فصله - اثره .

(ملعن رقم ٥٧٩٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

(ملحوظة في نفيس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٠ ق -
جلسة ١٩٧٥/١٢/٧ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢٤٢٤) .

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يشتكك القاضي في صحة اسناد
التهم الى المتهم لكي يقضى بالبراءة .

(طعن رقم ٦١١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٥٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٢ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٧) .

قاعدة رقم (٣١٢)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في
عقيدة المحكمة .

(طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائي رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٣) .

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله او مع اقوال غيره من الشهود
لا يعيب الحكم — شرطه .

(طعن رقم ٧٢٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٢ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/٥/١٦ — الجزء الأول من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١١) .

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

الحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة للمتهم أو لعدم كفاية الأدلة — شرط ذلك .

(طعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١١٨٤/٥/١٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٩٥٢ لسنة ١٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٢) .

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ :

أخذ المحكمة برؤية ينقلها شخص عن آخر — اثره .

(طعن رقم ٢٩٢٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٢٠٨ لسنة ٣٠ ق —
جلسة ١٩٦٠/١١/١٥ — الجزء الأول من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ٩٢٧) .

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ :

حكم الإدانة — ما يجب أن يستعمل عليه — اغفاله — اثره — قصوره .

(طعن رقم ٦٥١٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٨٢٥ لسنة ٤٨ ق —
جلسة ١٩٧٩/٣/٤ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٤) .

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ :

الحكم بالإبراء — شرطه .

(طعن رقم ٧٥٤٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٠/٥/١٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٢٠٠ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/٥/٢٧ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩١٧) .

قاعدة رقم (٣١٩)

المبدأ :

**القائمون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .**

(طعن رقم ٣٩٤٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق —
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ :

**الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر
في عقيدة المحكمة .**

(طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

(ملحوظة في نفس المعنى طعن جنائي رقم ٥٣٦ لسنة ٤٧ ق —
جلسة ١٩٧٧/١٠/٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الإصدار
الجنائي قاعدة رقم ٢١١٢) .

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه حكم الادانة بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فبني كان مجموع ما اورده الحكم كافيًا في تفهم الواقعة بآركاتها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(ملعن رقم ٢٥١٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق —

جلسة ١/١٠/١٩٧٩ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٣٧٢)

المبدأ :

التناقض الذي يعيب الحكم وسيطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصصته المحكمة .

(ملعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٨١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٠٣١ لسنة ٤٦ ق —

جلسة ١/١٦/١٩٧٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار الجنائي قاعدة رقم ٢١٠٥) .

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ :

تناقض اقوال الشهود — اثره — لا يعيب للحكم ما دام قد استخلص الادلة من اقوالهم استخلاصا سائفا بما لا تنقض فيه .

(ملعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٨/١٢/١٩٨٤)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١١٩ لسنة ٤٧ ق —

جلسة ١٥/٥/١٩٧٧ — الجزء الأول من الموسوعة الذهبية التسجيل الجنائي قاعدة رقم ١١٠٩) .

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ :

من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الدلائل ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

(ملعن رقم ١٨٤٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٣٨٤/١٢/٢٥)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٥٩٢ لسنة ٤٦ ق — جلسة ١٣٧٩/١٢/٣١ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاسناد الجنائي قاعدة رقم ٢٤٤٩) .

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشترط حكمها على ما يفيد اتهامها محض الدعوى واحاطت بطرفها وادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفي فوجدت نفاذ الاتهام او داخلتها الرية في صحة عناصر الاتبات .

المحكمة :

لما كان ذلك — ولئن كان من المقرر انه يكفي ان تتشكك محكمة الموضوع في ثبوت التهمة لتقضي للمتهم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله الا ان حد ذلك ان تكون قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وامت بالادلتها وخلا حكمها من عيوب التسميب . وكان الحكم المظنون فيه لم يبين واقعة الدعوى والتهمة المسندة الى المظنون ضده كما لم يبين ما حوته حافظة مستندات المدعية بالحقوقي المدنية من ادلة ، كما لم يشر الى ادلة النفي التي استند اليها وأورد عبارة مجلة لا تكفي لحمل قضاء الحكم ما ينبغي عن ان المحكمة قد أصدرته بغير احاطة بالدعوى عن بصر وبصيرة وتكون الحكم شللاً بالادلتها — لما كان ما تقدم

فلن الحكم المعلن فيه يكون يعينه بالقصور في التسبب بها
يستوجب نقضه في الدعوى المدنية والاحالة والزام المعلن ضده
بالمصاريف .

(طعن رقم ٧٨٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ :

القبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتشاع التلقى بناء على
الأدلة المطروحة عليه .

(طعن رقم ٤١٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ٨٧٥ لسنة ٣٥ ق -
جلسة ١٩٦٥/١١/٩ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار
جنائي قاعدة رقم ٢٠٤٩) .

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للمقوية والظروف التي وقعت فيها .

(طعن رقم ٤١٩٩ لسنة ٥٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٣٩٢ لسنة ٤٩ ق -
جلسة ١٩٧٩/١٠/١ - الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الامدار
الجنائي قاعدة رقم ١٩٢٠) .

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ :

الخطأ الملقى في ديلجة الحكم لا يؤثر في سلامته .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان ما ثبت في ديلجة الحكم بشأن سماع
الدعوى بالجلسة التي نطق فيها لا يبطله لانه لا يدعو ان يكون خطأ

ماديا ما لا يؤثر في سلامة الحكم ، ولأن الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه
إذ هو خارج عن مواضع استدلاله ومن ثم يكون هذا التعليل وما يشترطه
الطاعن من عدم ذكر الحكم بأن الدعوى أعيده من محكمة النقض غير
مستبعد إذ ليس هناك ما يلزم المحكمة بإيراد ذلك البيان ومن ثم لا يترتب
على إغفاله أى جزاء .

(طعن رقم ٤١٧٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ :

لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذى يؤثر في منطقه .

المحكمة :

من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذى لا يؤثر في
منطقه فانه لا يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في وصف
الكيس الذى ضبط بداخله لفائدة المخدر .

(طعن رقم ٤٣٠٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ :

البيان الممول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه انتفاع
للقاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق الاقتناع -- تريد
الحكم فيها استطراد اليه لا يعيب طالما انه غير مؤثر في منطقه او
في النتيجة التى انتهى اليها .

(طعن رقم ٤١٩٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/١١)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائى رقم ٦٧٠ لسنة ٢١ ق —

جلسة ١٩٦١/٦/٢٦ — الجزء الرابع من الموسوعة الذهبية الاصدار
الجنائى قاعدة رقم ٢٣٥٠ .)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ :

وزن اقوال الشهود وتفسير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحلم حولها من شبهات كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٨١٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

(ملحوظة في نفس المعنى نقض جنائي رقم ١٠٨٢ لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٣ — الجزء الأول من الموسوعة الذهبية الاسدار الجنائي قاعدته رقم ٩٨٥) .

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم — في مقام رده على دفاع الطاعن — اذ اسند اليه القول بأنه انتزع السلاح من بينية التليت باقبواله بأنه انتزعه من ، انما ورد بشأن اتسوال لم تكن قوالم جوهر الواقعة التي امنتتها الحكم ولا اثر له في منطقة وسلامة استدلاله على احراز الطاعن للسلاح والذخيرة المضبوطتين ومن ثم نقله — بفرض وجوده — لا يعيب الحكم او يقدح في سلامته بما يضيئ معه معنى الطاعن في هذا الممد في غير محله .

(طعن رقم ٧٨٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة التفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الرسة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

من المقرر انه وان كان حق محكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الادلة الا ان حكمها يجب ان يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الاتهام التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وان يبنى الحكم على اساس صحيحة من اوراق الدعوى وعناصرها ، علذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا اصل لها في التحقيقات فلتة يكون معينا لابتدائه على اساس فسد متى كانت الرواية او الواقعة هي عباد الحكم .

(ملعن رقم ٣٢٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة التفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الرسة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الملعون فيه اورد تبريرا لتفضله بالبراءة يفاده ان

المطمعون ضده استأجر لعملية الذبح وطهى الطعام
وان هذا الأخير قد اقر بترك الواقعة ، وان الأوراق لم تنف ان يكون
الذبح اضطراريا ، هذا فضلا عن انه لم يثبت ان المسلفة بين محل
اقلية المطمعون ضده ويمكن السخلة تنقل عن الضمة كيلو مترات ،
وان يوم الضبط صائف يوم الاربعاء وفي هذا اليوم يصرح بالذبح دون
البيع لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ولئن كان لحكمة الموضوع
ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم
كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتدل حكمها على
ما يفيد انها محصت الدموى واحطت بطروفيها وأدلة الثبوت التي قلم
الاتهام عليها من بصر وبصرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت
دفاع المتهم او داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات ، كما انه من
المقرر ان الأحكام يجب ان تبنى على أسس صحيحة من أوراق
الدموى وعناصرها ، فلذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا أصل
لها في التحقيقات فانه يكون مميّا لا يثبت على أساس فاسد متى كانت
الرواية أو الواقعة هي عبد الحكم .

(طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ :

لحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة
اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حد
ذلك ان يشتدل حكمها على ما يفيد انها محصت الدموى واحطت
بطروفيها وأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها من بصر وبصرة
ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم او داخلتها الرية
في صحة عناصر الإثبات .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى ان يشتدل القاضى
في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة اذ ملاك الأمر
كله يرجع الى وجدائته ما دام الظاهر انه احاط بالدموى عن بصر

وبصورة واقعة قضاه على اسباب تحمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى وعرض لادلة الثبوت فيها بما يكف عن تحييصه لها والاحاطة بظرفها ، خلص الى ان التهمتين الموجهتين الى المطعون ضداه محل شك للاسباب التى اوردها وهى اسباب ساقطة تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المنازعة فيها استخلصت المحكمة من اقوال الشهود جدل موضوعى لا تجوز اثارته ائلم محكمة النقض ، وان من حق المحكمة الاخذ بقرائن الشاهد فى أية مرحلة من مراحل التحقيق او المحاكمة متى اطالنت اليها ، وانها غير ملزمة بان تورد من اقوال الشهود الا ما يتيم عليه قضاه اذ لها فى سبيل استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ان تجزئ اقوالهم فتأخذ بما تطمن اليها منها وتلجج ما عداه دون الزام عليها ببيان الطلة . لما كان ذلك ، فان النعى على الحكم اطراحه اقوال الشاهدين الاول والثانية او ايرادها محصلة من مرحلة او اخرى من مراحل التحقيق او المحاكمة ومناقشة كل دليل منها على حده بغية تخطئة الحكم فى عدم الاخذ بها او فيها استخلصت من بعضها لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى حق محكمة الموضوع فى تقدير الدليل لا تجوز اثارته ائلم محكمة النقض ذلك انه لا يشترط ان تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى المواد الجنائية مفسدة ومنها مجتعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة فى مجوعتها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطالنتها الى ما انتهت اليه . وهو امر لم تخطئه المحكمة تقديره . لما كان ذلك ، وكان الأصل - كما جرى قضاه محكمة النقض - ان المسألة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم تشترط ان يتضمن حكم البراءة امورا او بيانات معينة اسوة بالحكم الادانة بل يكفى ان يكون الحكم قد استعرض ادلة الدعوى عن بصر وبصورة فلم يجد فيها ما يؤدى الى ادانة المتهم . ومن ثم ساقط لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة عدم الاشارة الى اقوال الشاهدين الاول والثانية بمحض ضبط الواقعة ووجوه الخلاف بينها وبين اقوالها

بمقتضىات النيابة سيما وإن النيابة الطامنة لا تدعى أن اتسوالها لاسلم
بما بين الجهتين متفقة وما دأبت المحكمة قد قطعت في اصل الواقعة وتشككت
في صحة اسناد التهمتين الى المتهمين . ومن ثم فإن ما تسميه الطامنة على
الحكم في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قبل ان تمام قضاؤه ببراءة المطعون ضدهم لما احاط
الواقعة من شك وريبة وأورد على ذلك تدليلا سائغا مستقى من
أوراق - الدعوى ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبته الحكم في هذا
الصدد ، فإنه لا يجدى الطامنة تخطئة الحكم فيها نظرا من الشاهد
الثالث بخصوص ظهور جميع المتهمين على مسرح الجريمة لان تعيب
الحكم في ذلك - على فرض صحته - يكون غير منتج طالما انه
قد تسدد الى دملكت اخرى صحيحة تكفى لحيلة اذ من المقرر
انه لا يتقدم في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون احدى دملكته
معمية ما دام الثابت أن الحكم قبل اقيم على دملكت اخرى متعددة
تكفى وحدها لحيله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة
أن المطعون ضده الأول لم يضبط ولم يتم سؤاله بحضور الشرطة ولا في
أى مراحل التحقيق ، فلان النعى على الحكم في هذا الخصوص يكون
غير مستند . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برتبته يكون على غير
اساس متعينا رغمه موضوعا .

(طعن رقم ١٠٢١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ :

من المقرر في قضاء التقاضي أن لحكم البراءة لا تعتبر عنوانا
للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات
الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة الى
الحكوم لهم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان ما لورده حكم البراءة فيها تقيد لم يسين
على اسس متعلق بذات الواقعة موضوع المحكمة حتى يسمح أن
يكون لحكم البراءة في هذه الحالة حجبه ويمتنع معه القضاء بلدانية

الطاعن بل الواضح من مدونات حكم البراءة انه بنى على اسباب شخصية لصيقة بذات المتهم الذى جرت محكّمته ولا تتصل بذات واطعة احدثت العامة المستديمة التى ارتكبها الطاعن وثبتت فى حقه من اتسوال المجنى عليه والتقرير الطبى الشرعى وتحريك الشرطة . واذ كان من المقرر فى قضاء النقض ان احكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها او لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على اسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مانيا ، وهو الأمر الذى لم يتوفر فى الدعوى المطروحة ، فلان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون سيدا .

(طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ، ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يصرّف أى الأمرين قصده المحكمة . وكان البين من مدونات الحكم الملعون فيه انه حصل واطعة الدعوى ولورد اتسوال شاهدى الاثبات كما هى قائمة فى الأوراق ، ثم أورد ما قصد اليه فى اقتناعه من عدم توافر قصد الاتجار بما ينشئ قيلم التناقض فلان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأسور الموضوعية التى تستل محكة الموضوع بتقديرها محب ما دام تنكيرها سابقا وكان الحكم الملعون فيه قد دل على ثبوت احراز الملعون ضده المخدر المصنوع بركتيه- المسالى والعنبرى شئنى

توافر تمدد الاتجار في حقه واعتبره مجرد محرز لذلك المخدر ودائه بموجب المادة ٢٨ من القانون السالف الذكر التي لا تستلزم تصددا خلاصا من الاحراز ، بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المسمى والقصد الجنائي العلم وهو علم المحرز ببا هية الجوهر المخدر علما مجردا عن اى قصد من التصور الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فان في ذلك ما يكفي لحمل فضائه بالادانة على الوجه الذى انتهى اليه .

(طعن رقم ٢٤٢٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٣)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حدد ذلك ان يشتدل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بطروفيها ولأدلة الثبوت التي تمام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الزينة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان محكمة الموضوع وان كان لها ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت غير ان ذلك مشروط بان تلترم الحقائق الثابتة بالأوراق ، وبان يشتدل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التي تمام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الزينة في صحة عناصر الإثبات . وأن يخلو حكمها أيضا من عيوب التسبيب . لما كان ذلك وكان ما سلكه الحكم المطعون فيه — على النحو المتقدم فكره — لا يواجه دلالة ما حصله من شهادة مغير المستشفي أو المحكمة — بل هو يسائر مقدمة ما حصله من شهادتيهما من مرد لخطوات جراحة الجنى عليها . ثم سكت الحكم في عبارة مبهمه عن بيان ما استخلصه من استوال طبيب التخدير — التي

اغفل مضبوئها - وما استخلصه - من اقوال الحكمة - فلم يبين وجه استدلاله بما استقاده من اقوال هذين ان كان لجانب اثبات الاتهام او نفيه ، وختم تبريره لقضائه بالبراءة بطراح ما شهدت به هذه الحكمة من أن المطعون ضده جنب الاعضاء الداخلية للبيض وقطعه على النحو الذى حصله من شهادتها ، بالفحوض فى مسألة فنية بحتة شق طريقه اليها دون الاستعانة بخبر فى هذا الشأن - وهو امر ممتنع ، وكل ذلك يفضى الى التقرير بان المحكمة حين قضت فى الدعوى لم تكن محيطة بعناصرها احاطة تامة عن بصر وبصيرة - ولم ظم بدلتها الا لالم الكفى كما تسكنت فى اطراح احد ادلة الاثبات القائمة فى الدعوى على القطع فى مسألة فنية ليس لها ان تشق طريقا اليها دون الاستعانة بخبر بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٦٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٦)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ :

من المقرر ان الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتأوله من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .
الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتأوله من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، فانه لا يجدى الطامن الاول ما ينعاى على الحكم فيها سجله على لسان موظفى نيابة مخدرات القاهرة من انه سكرتير التحقيق المختص بقضايا المخدرات الخاصة بالاتسليم السابق ذكرها وانه استلم تقارير التحويل الخاصة بها ما دام لا يتنازع فى اختصاصه هذا وان له صدها بالتحقيقات ، اذ ان هذه الأموال - بفرض ثبوت خطأ الحكم فى تحصيلها - ليست بذات اثر فى منطقة ولا فى النتيجة التى استخلصها من اقوال هؤلاء الشهود وباتى الأدلة الأخرى من اختصاصه الوطنى المحدود بشأن هذه القضايا وتخليصه لبالغ الرشوة للاضلال بواجباتها ، ومن ثم فلن ما يثيره الطامن الاول فى هذا الخصوص يكون غير منتج .

(طعن رقم ١١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ :

للخطأ في الإسناد الذي يوجب الحكم هو ما يتناول من الأدلة
ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم في معرض التدليل على توافر سبق
الأصرار قد عول على ما ثبت من أدلة الدعوى وتحريات الشرطة من
وجود خلافات عقلية بين الطرفين فلهذا لا ينال من ذلك أن هذه
التحريرات لم تربط بين الاعتداء وهذه الخلافات لأنه فضلا عن أن ذلك
لا يخرج من كونه استخلاصا ملغ يدخل في إطلاق محكمة الموضوع
بغير معتق ، فإن تحريك الشرطة — طبقا لما هو مقرر — ما هي
الاثرية معززة لما سلكه الحكم من أدلة فلا تقبل مناقشتها بعيدا
عنها ويضحي ما يثيره الطاعنان بصدها غير مفيد. لما كان ذلك ،
وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من
أقوال شهود الإثبات الثلاثة الأول خاصا بالخلافات العقلية بين الطاعنين
والمجنى عليه له معنية من الأوراق ، كما أنه لا عبرة بخطأ الحكم
نمينا أورده بشأن إحدى الآليتين اللتين استخدمتا في الاعتداء من أنها
عصاء بدلا من « أجنة حديد » ، فآلة الاعتداء ليست من الأركان
الجوهرية في الجريمة ، ولما هو مقرر من أن الخطأ في الإسناد الذي يوجب
الحكم هو ما يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة وعقيدة
المحكمة إنما تقوم على العناصر والمعاني لا على الألفاظ والمعاني ،
ومن ثم فلما ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون في غير محله .
لما كان ما تقدم — فلما الطعن برمته يكون على غير أساس متمينا
ومضاه موضوعيا .

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حدد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة التفي-فرجعت دفاع المتهم او داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمات الجنائية ان تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة اذ المرجع في ذلك الى ما تطمن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة التفي-فرجعت دفاع المتهم او داخلتها الرية في صحة عناصر الإثبات ، وكان تقدير اقوال الشهود وكافة الأدلة الأخرى متروكا لمحكمة الموضوع منزلة المنزلة التي تراها بغير معقب ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة بعد ان اوردت اقوال شهود الإثبات واستعرضت أدلة الدعوى الأخرى واحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصيرة أسست قضاها ببراءة المطعون ضدهم على عدم اطمئنانها الى أدلة المستقاه من اقوال شهود الإثبات ومن التسجيلات الصوتية والصور الشمية للأسباب السائفة التي افصحت عنها . وكان من المقرر انه لا يعيب الحكم وهو بقضى بالبراءة عدم تصديده لما ساقته النيابة العامة من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ما دامت المحكمة قد قطلعت في اصل الواقعة وتشككت في اسناد التهمة الى المتهم ، وانه لا يقدح في سلامة ذلك الحكم - التماسي بالبراءة - ان تكون لحدى دعائمه معيه ما دام الثالث انه اتيم على دمليلت أخرى. متعددة تكفى لحظه ، كما انه لا يصح التفي على المحكمة انها قضت ببراءة المتهم على احتمالات ترجعت لديها بدعوى قيلم احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ذلك الأمر كله يرجع

الى وجدان قاضيها وما يطعن اليه ، ومن ثم فلان نعى النيابة العامة على الحكم باطراحه للدلالة المستمدة من اقوال شهود الاثبات والتحريات والتسجيلات الصوتية والصور السمعية يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن المقام من النيابة العامة — في حدود اوجه الطعن المتقدم ذكرها — يكون على اساس يتفينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٩٠٢ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/١٣)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

دعوى الخطأ في الاستدلال لا تقبل اذا كان ما حصله الحكم له صده في الأوراق — مفاد ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا تقبل دعوى الخطأ في الاستدلال اذا كان ما حصله الحكم له صده في الأوراق ، وكان ما اورده الحكم فيها سلف من ان الطاعن كان يقوم بتجزئة الحشيش مغلفا بقمش الطرب له صده في الأوراق مما اورده الحكم من ان كيس قمش طرب الحشيش المرسل الى التظيل ثبت ان به اثار الحشيش وهو ما لا ينزع فيه الطاعن ، وكان ما اورده الحكم مما تقدم كافي وسائق للرد على دفاع الطاعن بشأن نفي صلته بالمخدر المضبوط عن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل . هذا الى انه من المقرر ايضا ان الخطأ في الاستدلال الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها . ولما كان ما اورده الحكم من ان المخدر كان مغلفا بقمش الطرب وقت تقطيع الطاعن له — بفرض انه استخلاص من المحكمة ليس له ملخذ من الأوراق — فانه لا اثر له فيها خلصت اليه المحكمة من عقيدة اذ يستوى في ذلك ان يكون المخدر عار او مغلغ وقت تقطيعه ما دام الحكم قد اثبت في حقه ما دلله سائفة لما معينا من الأوراق انسه احرز المخدر المضبوط فضلا عن ان وجود المخدر عاريا لا يلزم عنه بالضرورة

تخلف أكثر منه بتقلبات انظار المتهم. ويكفى ان ينقل الحكم عن تقرير التفتيش ان ما ضبط مع الطامن هو حشيشا لتبرير القضاء بالادانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان لورد اقوال شاهد الاثبات محصلة في لته استصدر ادنا من التنبلة العلية لتفتيش شخص ومنزله الطامن لكونه يتجر في المواد المخدرة وسبق الحكم عليه ، ويتنبذ هذا الاذن ضبط الطامن ومعه ثلاث قطع كبيرة من الحشيش واربس قطع اخرى منها متوسطة الحجم وميزان وكية من ورق السلفوفان وسكين ملوث نصله بالحشيش وكيس قماش طرب الحشيش به آثار الحشيش وان الطامن اعترف له بلحراز المخدر بقصد الاتجار ، وابتنى الحكم على هذه الاقوال وما تضمنه تقرير المجلل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى من ان المادة المضبوطة حشيشا ثبوت تمة احرازها بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها فتكونا في حق الطامن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار واقعة ملعية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سلفا يؤدي اليه ظروف وادلتها وقرائن الأحوال فيها ، وكان ما اورده الحكم في تحصيله الواقعة وسرده لمؤدي اقوال شاهد الاثبات بما في ذلك اعتراف الطامن له بلحرازه المخدر بقصد الاتجار كلفيا في اثبت هذا القصد وفي اظهار انتفاع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي لوردها وادلتها التي عولت عليها ، فلان النعمى على الحكم بالقصور في التسبب في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فلان الطامن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٨٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حدد ذلك ان يشكك حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي تقدم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة .

جوازنت بينها وبين أدلة القضي فرجعت دفاع المتهم أو دافعها الرئيسة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان يكفى في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه أحاط بالدعموى من بصر وبصورة ، لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة أقوال الشاهد التى عول عليها الحكم المطمون فيه في إثارة المطمون ضده أن ما نسبته للأخير من اختلاس البضائع التى وجدت مجزأ بمهنته توافقه الاستنتاج ولا يستند الى دليل يقينى فان الحكم المطمون فيه لا يكون قد جاوز الحقيقة فيما قرره من أن الشاهد المذكور لم يجزم بأن المتهم قد أخطف هذه البضائع الأمر الذى يقضى معه المطن على غير أسس متعينا رفضه .

(طعن رقم ٢٧٩ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/١٢)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ :

الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، فانه لا يجدى الطاعنة ما تشبه من أن الشاهدين حكما مكان وقومها بما يختلف عما نقله الحكم عنها اذ لا يؤثر هذا الخطأ بفرض حصوله في جوهر الواقعة التى اقتصرت بها المحكمة من أنها كانت تحرز المخدر المضبوط وتطلعت عنه أمام الشاهدين عند رؤيتهما لها . لما كان ذلك وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الذموى وإيرادا لمؤدى أقوال الضليين أن الضبط تم بعد أن كانت جريمة إحراز المخدر متلبسا بها اثر تحصيل

الطاعنة بطواعيه، عن اللفافة المحتوية على هذا المخدر ، وهو ما لا شأن له بأذن التفتيش الذى كان الضابطان فى طريقهما لتنفيذه ، والذي لم يشر اليه الحكم المطعون فيه الا فى صدد ايضاح ظروف وجود الضابطين فى مكان الضبط ، فانه لا يعيب الحكم الا يكون قد أورد بياناً مفصلاً دقيقاً بفحوى هذا الاذن الذى تسلم الطاعنة بوجوده ، ويأنه قد اذن فيه بتفتيش المسكن والاسطبل اللذين ذكر الشاهدان انها كانتا ذاهبين لتفتيشها عندهما التقيا بها . لما كُن ما تقدم فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(طعن رقم ٧٢١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٥/١٨)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حدد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجعت دفاع المتهم او داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يكفى فى المحكمة الجنائية ان يتشكك التافى فى اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الحليل ، ما دام الظاهر من الحكم انه احاط الدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى على نحو يبين منه ان المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ، ثم انصحت من بعد عن عدم اطمئنانها الى أدلة الثبوت تلك للأسباب السالفة التى أوردتها والتى تتحلل عليها النتيجة التى خلصت اليها ، فإن ما تثيره النيابة العامة فى هذا الخصوص لا يكون له محز . ويتمخص جديلاً موضوعياً لا تجوز

اثرته ايام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يورثه
يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
(ملحق رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٧هـ - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ :

تناقض مدونات الحكم بمجر محكمة النقض عن مراقبة صحة
تطبيق القانون على حقيقة الواقعة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت عقوبة جريمة احرار المخدر بقصد
الاتجار - التي دان الحكم الطاعن بها - المنصوص عليها في المادة ١/٣٤
من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ٦٦
في شأن مكافحة المخدرات وينظم استعمالها والاتجار فيها هي الاعدام
او الاشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من ثلاثة آلاف جنيه الى عشرة آلاف
جنيه ولا يجوز طبقاً لنص المادة ٣٦ منه النزول في العقوبة المتبيدة
للحرية الا في العقوبة الثالثة مباشرة استثناء من احكام المادة ١٧
من قانون العقوبات عند اعمالها الا ان الحكم قد اورد ضمن مواد
العقاب التي طبقها في المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر التي تعاقب
على احرار المخدر بغير قصد الاتجار او التعامل او الاستعمال
الشخصي بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٧ منه التي اوردها الحكم
وهي السجن والغرامة من خمسمائة الى ثلاثة آلاف جنيه واذ لوقع
الحكم الطاعن فيه على الطاعن عقوبتي السجن والغرامة في الحدود
المقررة لهذه الجريمة طبقاً لمواد العقاب التي اوردها فان مؤدى ذلك
ان المحكمة قد اعتبرت ان احراره للمخدر كان بغير قصد الاتجار او
التعامل او الاستعمال الشخصي على نفسه ما انتهت اليه في اسباب
حكمها من ادانته بجريمة احرار بقصد الاتجار لما كان ذلك ، فان ما
اوردته المحكمة في مدونتك حكمها على الصورة المتقدم ببيانها يناقض
مضمون بعض الآخر بحيث لا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو

ما يعجز محكمة النقض عن مراتبة صحة تطبيق القاتون على حقيقة الواقعة ، كما صار ثبوتها بالحكم في خصوص القصد من الإحراز لاضطراب العناصر التي أوردتها عنه وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الواقعة الثابتة مما يستحيل معه التمرن على الأسس الذي كونه عليه محكمة الموضوع عقيدتها في الدعوى ما يعيب الحكم المطعون فيه بالتخلل والتناقض بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث سائر لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٩)

قاعدة رقم (٣٩٧)

نقلاً :

لذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة يسرى أيضاً كل استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه .

المحكمة :

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية في فقرتها الثانية التي تقضي بأنه إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة فلا يجوز إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء القضاة يسرى أيضاً على استئناف المدعى بالحقوق المدنية للحكم الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته النيابة العامة أو لم تستأنفه متى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة المتهم ويرفض الدعوى المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية فإنه لا يجوز إلغاء هذا الحكم الصادر في الدعوتين الجنائية والمدنية والقضاء فيهما استئنافاً بالأداة والتعويض إلا بإجماع آراء قضاء المحكمة . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الصادر ببراءة الطاعن ويرفض

الدعوى المدنية قبله — بناء على الاستئناف المرفوع من النيابة العامة والدعى بالحقوق المدنية — دون أن يذكر فيه أنه يجب بلجاء آراء القضاة قبله ليكون مخطئا في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لهذه المحكمة طبقا لنص المادة ٢٥ فقرة ثالثة من القانون ٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنتقض الحكم لصالح المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف في شقة الذى قضى ببراءة الطامن ويرفض الدعوى المدنية قبله من غير حاجة للعرض لأوجه الطعن المقدمة من الطامن .

(طعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥ ق — جلسة ٢٨ / ٤ / ١٩٨٨)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ :

من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبله بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبله بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكلفت موجبات الحكم المطعون فيه قد خلت من الإشارة إلى عملية العرض التى يقول الطامن أن الشاهد تصرف فيها عليه ، وهو جال ينتقض مع أخذ الحكم بالقول الشاهد في التقييمات فإن ما يثيره الطامن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه من توجيه طعنين بالطواه إلى عتيق الجنى عليه لا يستلزم بالضرورة أن تترك كل طعنه أصالة متميزة إذ يصح أن تقع الطعنات في مكان واحد من التناقض ، وكان الحكم قد خلاص — استنادا إلى ما أورده من أدلة

مختلفة - الى ان فعل الاعتداء قد اترفد بنة الطاعن والى ان أحدا غيره لم يسهم في هذا الاعتداء وانصح استنادا الى تلك الأدلة عن الطعنات المحسكة الى ان الطاعن هو متحقق أصبة العنق بالمجنى عليه كما اثبت - استنادا الى تقرير الصفة التشريعية - ان الوفاة نتجت عن هذه الاصابة بما احققته من تهتك بالأوعية التنوية الرئيسية بالعنق ونزيف دموى جسيم وضربة شديدة مضاعفة ، فلان ما انتهى اليه الحكم من مساطة الطاعن عن جريمة الضرب المفضى الى الموت يكون سابقا وصحيا في القاتون مما لا مزل معه لما يشره بشأن عدد الطعنات التي أصابت عنق المجنى عليه .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٢٩٩)

ألبدا :

التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعترف اى الأمرين قصده المحسكة .

المحسكة :

وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم ، وتحويل القضاء على اقوالهم مما وجّهه اليها من طاعن وحلم حولها من شبهت ، كل ذلك مرجعه الى محسكة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطبئن اليه بغير تعقب وهى متى اخذت بشهادتهم بان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكان تناقض الشاهد - بغرض حصوله - يعيب الحكم ولا يؤثر في سلالته مادام انه قد استخلص الادلة من اقواله استخلاصا سابقا لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطمئن الى اقوال شاهد الاثبات ، وخلا بيبانه لها من شلة التناقض ، كما لا ينسازع الطاعن في ان ما حصله الحكم مما له اصل ثابت في الأوراق ، فلان ما ينمىه من وقوع تناقض مما ادلى به الشاهد من اقوال في التحقيق ، وما يشره من ان ثمة شواهد على كذب تلك الاقوال لا يعترف ان يكون

جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن ادلة الدعوى واستنباط معتقدها منها بما لا تقبل اثرته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن لم يطلب من المحكمة اجراء تحقيق ما في خصوص ما يدعيه من عدم وجود الشاهد بمكان الحادث عند وقوعه ، فليس له من بعد ان ينمى على المحكمة تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها . ولم تر هي جتبا لزوما لا جرائه . لما كان ذلك وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبليه بحيث ينمى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الاسرين تصفته المحكمة ، وكلفت مدونات الحكم المظنون غيه قد ظلت من الاشارة الى عملية العرض التى يقول الطاعن ان الشاهد تعرف فيها عليه ، وهو ما لا يتناقض مع اخذ الحكم بتقوال الشاهد في التحقيقات فلان الطاعن في هذا الشأن يكون غير مستفيد .

(طعن رقم ٢٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٠٠)

المبدأ :

إذا كان الاستئناف مرفوعا من التليبة العالية فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بجمع آراء قضاة المحكمة .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الأوراق ان الحكم المظنون غيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابى الاستئنافية المعارض غيه من الطاعنين والتلفى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة اول درجة دون ان يذكر انه مستند بجمع آراء القضاة الذين اصدره خلافا لما تقتضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من التليبة العالية فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بجمع آراء قضاة المحكمة » .

ولما كان من شأن ذلك — كما جرى عليه قضاء محكمة النقض —
أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيبي
الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم
بهذا الإلغاء ونفا للفتون ، ولا يكفى في ذلك أن يكون الحكم الغيبي
الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بلجماع
آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيبي من شأنها أن تعيد القضية
لحالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض ، بحيث إذا رأت المحكمة أن
تتقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيبي الصادر بإلغاء حكم البراءة ،
فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بلجماع آراء
القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيبي
الاستثنائي إلا أنه في حقيقة قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة
من محكمة أول درجة ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم
المطعون فيه وإلغاء الحكم الغيبي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف
المصادر ببراءة الطاعنين وذلك دون حاجة للتعرض لبقية أوجه
الطعن .

(طعن رقم ٩٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن حدد ذلك
أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بقرونها
وأدلة الثبوت التي تلم الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازن
بينها وبين أدلة التي فرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة في
صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع
أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على

ما يفيد ان المحكمة محصت الدموى عن بصر وبصيرة وأن تكون الأساليب التي تستند اليها في قضائها لها مغاليتها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي الى حلقه عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الضبط المؤرخ ١٩٨٤/٦/٦ الذي حرره مأمور جبرك متخذ الرسوم ويصم عليه المطعون ضدها أنها قد اقرا بضبط الأشياء معها ويملكيتها لها ويصدم سدادها للرسوم الجبركية ويستعدها للتصالح . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدها دون أن يعرض للدليل المستند من اقوال المطعون ضدها بمحضر الضبط آنف الذكر ودون أن تدلي المحكمة برأيها فيها بما يفيد على الأقل أنها فطنت اليها ووزنتها ولم تقتنع بها أو رأتها غير صالحة للاستدلال بها على المتهمين فان الحكم يكون قد جاء مثوبيا بعيب التصور في التسبيب . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه - بالنسبة للدعوى المدنية - والاحالة وذلك دون حاجة الى بحث بلإني أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٦/١٦)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

من المقرر ان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينتل عن الشاهد انه رأى كيفية لصقة المعنى عليه ، وكان لما أورده الحكم بشأن عدد الأعيان الفرية التي اطلقها الطامن ملخذه الصحيح من اقوال هذا الشاهد في جلسة المحكمة فلا يتذح في سلاتة ان تكون لتبوال الشاهد المذكور في التمهيلات أو لتبوال الشاهد الأول بشأن عقد الأعيان - قد جرت على غير ما نفقه الحكم عنها ما دام لا يبين من مدونته ان تطليق اقوال الشهود في المرحلتين

مسلن عدد الأعمدة كان من عناصر اقتناعه — كان ذلك وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في قضائه على أقوال الشاهد فلا عليه إذ يعرض لهذه الأفعال ، ولا يعدو ما يثيره الطاعن مسألته أن يكون محاولة لنزاع أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من ذلك إلى منقضة الصورة التي ارتسبت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يجوز اثرته لدى محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٩/٥

قلعة رقم (٤٠٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التثبيت عليها إلا أن حد ذلك أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها ولأدلة التثبيت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

وحيث أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التثبيت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة التثبيت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة في صحة عناصر الإثبات كما أنه من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، فضلاً استند الحكم إلى واقعة لا أصل لها في التحقيقات فلا يكون ممعياً لانتقاله على أسس غريبة كانت الواقعة هي عباد الحكم .

مسألة كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد قضاه براءة الطعون ضده في قوله . حيث أن تقرير هي الدعوى قد استعملت عنه نسخة

الاتهام للتهمة الثلثى المستأنف (المظنون ضده) وإنما تقوم التهمة في جانب قبل متهم آخر ومن ثم تنقضى التهمة المسندة اليه من الأوراق بما يضمن القضاء ببراءة المتهم الثلثى . وكان ما بين من مطالعة المفردات المضمومة أن تقرير الخبير المقدم في الدعوى — على خلاف ما أورده الحكم المظنون فيه — قد انتهى الى أن المظنون ضده جرف أرضا زراعية بمقد ٢٥ سنتيمترا وذلك بقطع لثربة منها ، فإن الحكم في قضائه على هذا التقرير ، ونقل عنه ما يخالف مؤداه ، ولم يعرض لما تضمنه من قيام المظنون ضده بقطع التربة وتجريف الأرض الزراعية مما يبنى من عدم الاحاطة بعناصر الدعوى وتمحيصها — يكون ممينا مما يوجب نقضه والاعادة . لما كان ذلك وكانت اعادة محاكمة المظنون ضده وما تجر اليه أو تنتهى عنده تقتضى احسن سير العدالة ان يعاد بحث الواقعة بالنسبة ايضا الى المحكوم عليه وان لم يقرر بالظن ، فإنه يقتضى نقض الحكم بالنسبة له كذلك .

(ملحق رقم ٢٧٥١ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٩/١٢)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم — ماهيته .

المسألة :

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يصرف الى الأمرين تصحته المسألة ، وكانت أدانة الطاعن بجريمتى اضرار السلاح الناري والذخائر بدون ترخيص لا تتعارض مع القضاء ببرائته ويقتضى التمهين الذين كفوا مقدمين الى المحاكمة معه من جنسية السرقة مع حل سلاح التي خلص الحكم الى عدم ثبوت ارتكابهم لها ، لأن ما ينصاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان من المفترض ان الارتباط الذى تتكثفه المسؤولية من الجريمة الآخر تلحقا للمادة ٢/١٢ من قانون العقوبات انما ينظر اليه عند الحكم

في الجريمة الاشد بالمعقوبة دون البراءة التي لا تسلب المحكمة حقها في النظر في بقى الجرائم المرتبطة وان تنزل العقاب لها متى رأت توافر اركانها وثبوتها قبل المتهم ، واذا كان المظنون فيه قد قضى ببراءة الطاعن من جريمة المرتبة بحمل سلاح ، واعمل في حقه حكم المدة ٣٢ من قانون المعقوبات بالنسبة للجريمتين الاخرتين اللتين دانته بهما ، وهما جريمتي احراز السلاح الناري والذخائر بدون ترخيص اللتين انتهى الى ثبوتها في حقه فانه يكون قد التزم صحيح القانون بما لا محل معه للنفي عليه في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم ، فس الطعن بمرمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية ادلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجعت نفع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات .

المحكمة :

لما كان من المقرر انه يكفي في المحاكمات الجنائية ان تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، اذ المرجع في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت واقعة الدعوى واحاطت بظروفها وادلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين ادلة النفي فرجعت نفع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات وكان يبين من عيولت الحكم المظنون فيه وما اعتنته من اسباب الحكم المستأنف - مما لا يتعارض مع اسبيله - ان المحكمة

بعد ان اوركت واتمة الدعوى واستعرضت الاطلة فيها واحاطت بكافة عناصرها عن بصر وبصرة استست قضاءً بشأن المظنون تدعوا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٩٢٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٢)

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة التثبت عليها الا ان حد ذلك ان يشتل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة التثبت التي قام الاتهام عليها فن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين أدلة التفي فرجعت دفاع المتهم او داخلتها الرئيسة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يكنى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضى في اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة لان المرجع في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بعناصر الدعوى عن بصر وبصرة ، كما لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام قد اشتتل على ما يفيد ان المحكمة نظنت اليه ، وفي اغفال الرد على ذلك ما يفيد ضمنا انها اطرحته ولم ترى فيه ما يطمئن معه الى ادانة المتهم ، فانه لا على الحكم اذ أورد قول أعضاء لجنة الجرد ان مرد العجز في عهدة المظنون ضده هو اختلاسه اياه ، ولم ينقلشه من بعد ، لان مناد ذلك ان المحكمة لم ترى فيه ما يقتنع به وجدانها .

(طعن رقم ٢١٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/١٢)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ :

استثناء أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها ولا ينصرف ذلك إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقابلة بالتيميمية للدعوى الجنائية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد ورد في مذكرة اسبيلب طعنه ان الحكم المطعون فيه لم تودع اسبيلب خلال ثلاثين يوما المقررة لاياداعه اذ لم تودع الا بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٨٧ وانه لم يطن بالحكم حتى تاريخ تقديم الاسبيلب وتقدم شهادة سلبية صليحة من نيابة بنها الكلية تنبئ ان الجيم المطعون فيه لم يرد إلى النيابة الكلية حتى ١٢ من يناير سنة ١٩٨٧ بناداه انه كيان يحق له ان يترى اعلانه بايداع الحكم ليقيم اسبيلب في ظرفي عشرة ايام من تاريخ اعلانه بالاياداع عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ الا ان ذلك مردود بـ ان عدم ايداع الحكم — ولو كان صادرا بالبراءة — في خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية مخرا ينشأ عنه امتداد الاجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الاسبيلب لاذ كان يسيه التمسك بهذا السبب وحدة وجهها لابطال الحكم بشرط ان يتقدم به في الميعاد الذي غريه القانون وهو اربعون يوما ، وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة إلى الدعوى الجنائية ، وذلك بان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٩٤ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الأحكام الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا يتصرف بالنسبة إلى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المقابلة بالتيميمية للدعوى الجنائية اذ ان معنى طلة التعديل — وهي ما انصحت

عنه المذكورة الإيضاحية للقانون إلا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل لإرادته فيه — هو أن مراد التشريع قد اتجه إلى حرمان النيلية العلية وهي الخصم الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطالان إذا لم يوقع أسبيله في الميعاد المحدد قانوناً ، إما لطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة إليهم خاضعاً للأصل العلم المقرر بالمادة ٢١٢ من قانون المتوكلت الجنائية فيبطل إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه .

(طعن رقم ٥٢٤ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٦)

مادة رقم (٤٠٨)

المبدأ :

عدم إيداع الحكم — ولو كان صائراً بالبراءة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسبيل .

الحكمة :

لما كان ذلك ما أورده الطاعنون في مذكرة أسبيل الطعن من أنهم لم يظنوا بإيداع أسبيل الحكم حتى تاريخ إيداع أسبيل طعنهم مما مفاده أنه كان يحق لهم أن يترصوا إعلانهم بإيداع الحكم ليقدموا أسبيل الطعن في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانهم بالإيداع عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ مردوداً بأن عدم إيداع الحكم — ولو كان صائراً بالبراءة في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذراً ينشأ عنه امتداد الأجل الذي حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسبيل ، إذ كان يستعمل التمسك بهذا السبب وحده موجهاً لابطال الحكم بشرط أن يتقدم به في الميعاد الذي غرضه القانون وهو أربعون يوماً وليس كذلك حال النيلة العلية فيها مطلق

بالحكام البراءة التي لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية .
 ذلك بان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من
 قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي
 استثنى احكام البراءة من البطلان المقرر في حالة عدم توقيع الاحكام
 الجنائية في خلال ثلاثين يوما من النطق بها لا يتصرف البتة الى ما يصدر
 من احكام في الدعوى المدنية المعلقة بالتعبئة للدعوى الجنائية اذ ان
 مؤدى علة التعديل — وهو ما اوضحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون
 الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا يدخل لارادته فيه — هو
 ان مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيلة العلنية وهي الخصم
 الوحيد في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذ
 لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا ، اما اطراف الدعوى
 المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم وبطلان الحكم بالنسبة
 اليهم خاضعا للأصل العلم المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات
 الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .
 لما كان ما تقدم فانه كان من التعمين على الطاعنين الدعين بالحقوق
 المدنية وقد حصلوا — بفرض ان الشهادة المقبلة منهم شهادة
 سلبية — على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم في الميعاد
 المذكور ان يباعدوا بتقديم الاسباب تاسيسا على هذه الشهادة في الاجل
 المحدد . اما وهم قد تجلوزوا الاجل في تقديم الاسباب ولم يتم بهم
 غير مرور تجلوزهم له ، فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

(طعن رقم ٣٧٧٩ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
 التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة التهمة عليها الا ان حد ذلك
 ان يشتل حكمها على ما يفيد انها محضت الدعوى ولحلفت بطزوفها
 ولأدلة التهمة التي قام الاتهام عليها عن بهر وبصورة رواتفت

**بينها وبين أدلة التفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة في
صحة عناصر الإثبات .**

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها
أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم
كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على
ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرونها وبأدلة الثبوت التي قام
الانتهام عليها عن بصر وبصيرة ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات
المنضمة تحقيقاً لوجه الطعن أنه أثبت بمحضر الضبط المؤرخ ١٤/٥/١٩٧٥
أن الكمية المضبوطة قدرها ١٠٠ر.٨٠٠ لتر صافي ولم ينزع المطعون
ضدها في هذا الشأن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالبراءة
تأسيساً على أن محرر المحضر لم يبين مقدار الكمية دون أن يعرض
للدلالة ما أثبتته محضر الضبط عن مقدارها ودون أن تطلى المحكمة برأيها
غيبه بما يفيد أنها غطت اليه ووزنته ولم تقتنع به أو راته غير صالح
في بيان عناصر التهمة ، فإن ذلك ما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن
تحيط بأدلة الدعوى وعناصرها وتحيصها مما يعيب حكمها بما
يستوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإحالة مع الزام المطعون
ضدها بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها إلا أن حد ذلك
أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بطرونها
وأدلة الثبوت التي قلم الانتهاك عليها عن بصر وبصيرة ووازنت
بينها وبين أدلة التفي فخرجت دفاع المتهم أو داخلتها الرئيسة في
صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان يكفى في المحاكمات الجنائية ان تتشكل محكمة الموضوع في صحة اسناد التهم الى المتهم لكى تنقضى له بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنها اليه في تفسير الجليل ما علم حكمها يشتمل على ما يفيد انها جمعت واقعة الدعوى واحللت بطرونها وبأدلة القهوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة التنبى فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات - كما انها ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد انها لطرحتها ولم تريها ما تطئن معه الى ادانة المتهم . لما كان ذلك وكثت المحكمة - على السياق المتبعم - قد أحللت بواقعة الدعوى والأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها است قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الى عدم طعناتها الى أدلة الثبوت المستقاة في اتسوال شاعدى الاثبات لتراخيها في الإبلاغ وتناقضها في بعض الوقائع فلان ما يثري الطاعنان بصدد ثبوت الاتهام يكون غير مقبول ولا يجد بها من بعد ان تكون المحكمة قد اغفلت شأن التحريات والمعلنة لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد انها لطرحتها ولم ترى فيها ما تطئن اليه معه الى ادانة المتهمين ، كما لا يجدى الطاعنان خطأ الحكم في الوقوف على صلة خلف عمل محدد بالطعون ضدهم او وجود خلف بين وبينها لأن هذا الخطأ يفرض حدوث غير مؤثر في عقيدة المحكمة لما هو مقرر من ان لا يعيب الحكم خلوه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة لما كان ذلك فلان ما يثري الطاعنان بلوجه طعنهما لا يتعدى ان يكون مجادلة في أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز. اسلم محكمة النقض ومن تم رفض الطعن موضوعا مع الزامها بالمصاريف ومصادرة الكتلة .

(طعن رقم ٤٢٠٤ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٢)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم لو لمدم كخفية أدلة التنبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصنة الدعوى ولطغت بطرونها وأدلة التنبوت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة التنبى فرجعت دفاع المتهم لو داخلها الرخصة في صحة عناصر الإثبات .

الحكمة :

وحيث انه لما كان من المقرر انه يكفى ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة ، اذ ملك الامر كله يرجع الى وجدانه . ما دام الظاهر انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة واتلم تضالؤه على اسباب تحمله ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وعرض لأقوال شاهد الإثبات وسائر عناصر الدعوى بما يكشف عن تحميمه لها والاحاطة بطرونها وبأدلة الاتهام فيها ، خلص الى ان التهمة الموجهة الى المطعون ضده على شك للأسباب التي أوردها في قوله « وحيث ان الحكمة لا تطمئن الى التصوير الذى أدلى به ضابط الواقعة وترى ان يكون لها تصوير آخر أبسك الضابط من ذكره حتى يضمنى المشروعية على واقعة الضبط والتفتيش الأمر الذى تكون معه التهمة عملا للشك » وهى أسباب ساقطة تؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها ، فسلته يكون بريئا من قالة النسك في الاستدلال ، لما كان ما تقدم من الطعن يكون على غير أسس متعينا ورفضه موضوعا .

(طعن رقم ٤٢١٨ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم لو لمدم كخفية أدلة التنبوت عليها الا ان حد ذلك

أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بقرونها
وأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها من بصر وبصيرة ووزارت
بينها وبين أدلة التي فرجعت نفاع اتهم لو داخلتها الريبة في
ضحة عناصر الأثبات .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى في المحلكة الجنائية
أن يشكك القاضى في اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة اذ مرجع
الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من
الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأتلم قضائه على
أسباب تحله ، وكان الحكم المطمون فيه قد أورد وأتمه الدعوى على
نحو بين منه أن الحكمة محصتها وأحاطت بقرونها وبأدلة الثبوت
التي قلم عليها الاتهام ثم أفضحت من بعد عن عدم اطمئنانها الى تلك
الأدلة للأسباب السابقة التي بينتها والتي تكفى لحصل النتيجة التي
خلطت إليها ، فلان ما تثيره النيلة العلية الطاعنة في هذا الصدد يكون
فى غير محله وينحل الى جدل موضوعى لا تجوز اثرته أمام محكمة
النفق . لما كان ذلك ، وكإن من المقرر أن من حق محكمة الموضوع
أن تزن أقوال الشهود وتعذر الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وأن
تأخذ بأقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحلكة متى
أطمئنت إليها ، وكنت الحكمة قد أخفت بأقوال الشاهدين الثقى
والثالث بجلسة المحلكة وأطرحتها أمامها بالتحقيقات لعدم الاطمئنان
إليها وللأسباب السابقة التي أوردتها ، ومن ثم فلان معنى النيلة العلية
الطاعنة على الحكم بشأن ما تقدم يكون غير سديد دعوة للجدالة في
موضوع الدعوى ما لا تجوز اقامته أمام محكمة النفق . لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم اغفاله الرد على أخذ أدلة
الاتهام ما دامت الحكمة قد داخلتها الريبة والشك في عناصر
الأثبات ولم تطمئن الى ضحة الواقعة كما صورتها جهة الاتهام ولأن في
اغفال للحكمة التحقق عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم ير فيها ما يطمئن
نحوه الى ادانة المطمون خذوها ومن ثم يكون معنى النيلة العلية
الطاعنة بشأن التفتات الحكم عن دلالة ما أسفرت عنه الطاعنة من

تتضمن السنة الأولى من الاستغلال في مكان يتقرر بجوازته المأمون ضدها وأن
تتمتع غير متساوية ويمكن أن تحول اليه وما ثبت من حصصها من الملائمة
في طريق التوزيع والتمتع بالخدمات وجواز حدوث أصالة المنحى عليه
منها ووجود خلافات ثارية بينه وبين المأمون ضدها في غير محله .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتمتع
بنفسه موضوعا .

(طعن رقم ٤٢١٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/١٥)

الاعتراض رقم (٤١٢)

المبدأ :
الخطأ في الاستناد هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة
التي خاطت فيها
الحكمة :

إن الخطأ في الاستناد هو الذي يقع فيها هو مؤثر في عقيدة المحكمة
التي خاطت فيها ، وكان ما يشره الطاعن خطأ الحكم إذ حصل بدوناته
إن الضابط أعيد كينا لضبط الواقعة من خلاف الثابت من
الأوراق من أنه أعيد كينين لهذا الغرض ، فانه بفرض صحة ذلك ،
فقد ورد بشيئين موضوع لم يكن قولهم جوهر الواقعة التي اعتقها
الحكم ولم يكن وله اثر في منطقة وسلامة استدلاله على مقارنة
الطبايع للجرمة التي دلت به ومن ثم تضمن دعوى الخطأ في
الاستناد غير مقبولة .

(طعن رقم ٢٣٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

الاعتراض رقم (٤١٤)

المبدأ :
الحكمة الموضوعية لا تقتضي بالبراءة متى تشككت في صحة استناد
التهمة إلى التهم لم يسمع كلفة أدلة التبروت عليها إلا أن عند ذلك
في يشكول حكما على ما يفيد انها محصت الادعوى واحتلت نظرونها
وكلية التبروت التي فلم التهم عليها عن بصر وبصورة ووازنته

**بيننا وبين ائمة التفي فرجعت نفاع المتهم لو داخلتها الرخصة في
صحة عناصر الاثبات .**

المحكمة :

وحيث انسه من المقرر انه يكفى ان يتشكك القاضي في صحة
استناد التهمة الى المتهم كى يقضى بالبراءة اذ ملاك الامر كله يرجع الى وجدانه
ما دام الظاهر انه اصلح بالدعوى عن بصر وبصرة واقلم تضلوه
على اسباب تحله . وكان يبين من الحكم المطعون برمته انه بعد
ان بين واقعة الدعوى وعرض لادلة الثبوت فيها بما يكشف عن تجميعه
لها والاحاطة بطرونها وبادلة الاتهام فيها ، خلص الى ان التهمة الموجهة
الى المطعون ضده محل شك للأسباب التى اوردها ، وهى اسباب سائفة
تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها . وكان لا يقدح في سلامة الحكم
القاضى بالبراءة ان تكون احدى دعامته معيبة . وكان تعيب الحكم
المطعون فيه في احدى دعامته بالخطا في تطبيق الشائون غير مفتوح
ما دام ان الحكم قد اقيم على دعامت اخرى تكفى وحدها لحله .
لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متعينا .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

**التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفي
بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده
المحكمة .**

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقسح
بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى
الأمرين قصده المحكمة ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون
فيه انه حصل واقعة الدعوى وأورد أدلة الاثبات بما قصد اليه
فى اقتناعه من ان اصلبة المجنى عليه فى رأسه واححدة ، غلن ما جرى

به الحكم. لدى وصف التهمة من انها اصلية لا يعدو ان يكون خطأ ملعبا لا يقدح في سلامة الحكم او النتيجة التي انتهت اليها ومن ثم فنان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مسديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين لركبان المسؤولية بالتقصيرية بين خطأ وضرر وعلاقة سببية فنته يكون قد احل بعناصر المسؤولية المعنوية لحاطلة كافية ولا تثير عليه بعد ذلك ان هو لم يبين عناصر الضرر الذي تسر على اساسه مبلغ التعويض المحكوم به . لما كان ما تقدم ، فنان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا. رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢)

قائمة رقم (٤١٦)

المبدأ :

من المقرر ان الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الخطأ في الاسناد لا يعيبه الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة فانه لا يجدى الطاعن ما يتعاه على الحكم فيما سجله على لسان الشهود من ان المجنى عليها غير مكتملة النمو العقلي اذ ان خطأ الحكم في هذا الخصوص — بفرض صحته — لا اثر له في منطقته ولا في النتيجة التي انتهت اليها والتي عول فيها ما هو واضح من سياقه على التقرير الطبي الشرعي . لما كان ما تقدم ، فنان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا. رفضه .

(طعن رقم ٦١٩٦ لسنة ٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ :

الحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة التثبت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصنة الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة التثبت التي قلم الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الرتبة في صحة عناصر الإثبات .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يكفى في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمه يشتمل على ما يفيد انه محصن واقعة الدعوى واحاط بظروفها وأدلة التثبت التي قلم عليها الاتهام ووازن بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلته الرتبة في صحة عناصر الإثبات ، وكانت المحكمة تد رجحت دفاع المتهم على - ما سلف بيانه - وهو ما يحفل في سلطتها بغير معقب عليها في ذلك من محكمة النقض فلان ما بنمائه الطاعن ينحل الى جسد موضوعى لا تجوز اثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل انه لا يجوز دفع الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجهازك أو من ينوبه في ذلك ، وان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم الصادر بالادانة والا كان الحكم باطلا الا ان الأمر بالنسبة لأحكام البراءة يختلف اذ لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لصحة تسبيبها أن يتضمن بيانات أو أمورا معينة أسوة بأحكام الادانة ومن ثم فلا يوجب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المتقدمة عسقم اثره في مدونه الى

أن الدموى الجنائية حركت بناء على طلب كتابى من مدير علم الجسارت
أو من ينييه ، ومن ثم فسان ما يشتره الطاعن فى هذا الشأن يكون غير قويم .
لما كان ذلك ، وكان الواضح من الحكم أن المحكمة قضت ببراءة
المطعون ضده لتسككها فى الواقعة وبين ثم فلا جدوى - للدمى
بالحقوق المقتضية من التمس على الحكم أنه لم يزد الخلل إلى وصف
تلقونى يعيبه ما دامت البراءة قد ظلت على أسس عدم ثبوت
الواقعة فى حق المطعون ضده لأنها لا تكون مثبتة تحت أى وصف . لما
كان ما تقدم ، فسان الطعن برمته يكون على غير أسس متعمدا رفضه
موضوما .

(طعن رقم ٣٧٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

خامسا : بطلان الحكم واتماده .

١ - بطلان الحكم .

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ :

المراد بالتسبب المعتبر تحرير الاستيد والحجج التي اتبني عليها
الحكم والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون .

الحكمة :

لما كان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا
والمراد بالتسبب المعتبر تحرير الاستيد والحجج التي اتبني عليها الحكم
والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ويجب —
كي يحقق الغرض منه — ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع
الوقوف على مسوغات ما قضى به ، وذلك من مقتضاه ان تكون اسباب
الحكم معروفة ، لما تحرير الاسباب بخط يستحيل قراءته ناله لا يحقق
تصد الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن
مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم
الصادر من محكمة اول درجة بادانة الطامن قد استعالت تراءة اسبابه
نقله يعد في حكم الخلقى من الاسباب ما يظله وهو بطلان ينبسط حتما
على كافة اجزائه بما فيها المنطوق ، واذا ايدى الحكم المطعون فيه نيل
البطلان يكون قد استلزل اليه ، ولا يحسمه من ذلك ان يكون قد نشأ
لغضائه اسبابا خاصة ما دام انه اعيل على منطوق حكم باطل مما
يؤدى الى ابتداد البطلان اليه ويمليه بما يوجب نقضه .

اتمن رقم ٢٩٦٩ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢٢

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

وجوب اجماع قضاة المحكمة عند صدور الحكم في الاستئناف
بتشديد العقوبة المحكوم بها او بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة والا كثر
باطلا .

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن استئناف الحكم
الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق التفتيش
يشمل كل منها الحكم الغيبي المعارض فيه ، وكانت المادة ٤١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على وجوب اجماع قضاة
المحكمة عند صدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها
او بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة ، وكان الشارع اذ استوجب انعقاد
هذا الاجماع معاصرا لصدور الحكم انما دل على اتجاه مراده الى
أن يكون الاجماع معاصرا لصور الحكم وليس تاليا له لأن ذلك لما
يتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على اجماع الآراء
قرين بالحكم بتشديد العقوبة المحكوم بها او بإلغاء الحكم الصادر
بالبراءة هو شرط لازم لصحته ، ولما كان منطوق الحكم المطعون
فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالاجماع فله يكون باطلا لتخلف شرط
من شروط صحته .

(طعن رقم ٣٦٠٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٥/١٧)

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ :

الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنائيات بناء على امر من
مستشار الاحالة فمات نظرت بمحكمة الجنائيات الدعوى وقضت فيها بذلك
الوصف دون أن تحال اليها بالطريق الذي رتبته القانون فمات جرمها
وما بني عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط اصيل لازم لصحة اتصال
المحكمة بالواقعة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على الأوراق والمخدرات المضمومة ان النيلة العلية اعلنت الدعوى الى محكمة أمن الدولة العليا لمحكمة المطعون ضده وآخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق على مال ملك لشركة النيل العلية لقطولات الانتشاءات الخفية والاشتراك فيها واحراز سلاح ناري ونفخية ، وطلبت معلقتهما طبقا لمواد الاتهام الواردة بأمر الاحالة وملا بالحكم القاتون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا بكفر الشيخ قضت بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيابيا للمطعون ضده وحضوريا للتهمة الآخر بمعلقة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشتراك فيها وببراءة المطعون ضده من بقى التهم المسندة اليه ، وقد أقر نائب الحكم العسكري الحكم بالنسبة للتهمة الآخر واعاد الأوراق للنياة العامة لاتخاذ شئونها عند ضبط المطعون ضده المحكوم في غيبته ، ثم قبض على المطعون ضده وأعيدت محاكمته حيث صدر الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة اعلة المحكمة ومذونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنائيات كسر الشيخ بدلالة ما ورد بدييعة الحكم وما تضمنته اسبليه من أن الدعوى اعلنت الى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكلفت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ الذي صدر للحكم المطعون فيه اثناء سريته قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات في هذا القانون لو في الأولر التي يصدرها رئيس الجمهورية تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والأوامر التي اصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين الغائبين نقله يتبع في هذا الأمر الأحكام المنصوص عليها في قانون

الاجراءات الجنائية واذ كانت المدة ١/٢٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او تبضر عليه قبل سقوط العقوبة يمضى المدة بطلان حتما الحكم السابق مبدوره سواء غيبا يتعلق بالعقوبة او بالتضمنات ويعاد نظر الدعوى امام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على ان بطلان الحكم الفيلبي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم امام المحكمة لاعادة نظر الدعوى لها اذا قبض عليه واخرج عنه قبل جلسة المحاكمة وعلن بها ولكن لم يحضرها فانه لا محل لسقوط الحكم الاول بل يجب اذا لم يحضر فعلا امام المحكمة ان يقضى بمسقط الحكم الاول واستمراره قائما . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة امن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة الا انه لم يحضر امام تلك المحكمة لاعادة نظر الدعوى بما يقتضاه استمرار الحكم الفيلبي الصادر من محكمة امن الدولة العليا قائما . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادة ٢٧٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية تحال الى محكمة الجنائيات بناء على امر من مستشار الاحالة غسان محكمة الجنائيات اذ نظرت الدعوى وقضت فيها بفك الوصف دون ان تحال اليها بالطريق الذي رسمه القانون فان حكمها وما بنى عليه يكون معدوم الاثر لتخلف شرط اصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بان محكمة امن الدولة العليا هي التي اعيد املها نظر الدعوى واصدرت الحكم استنادا الى ان ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا امن الدولة العليا ذلك انه فضلا عما ورد بحضور الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيه من انها صادرة من محكمة الجنائيات فقد تضمن الحكم ان الدعوى محالة من مستشار الاحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بصفتها محكمة جنائيات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ ملغيا غير مؤثر في الحكم .

(طعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/١/١٠)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

اعتناق الحكم الاستثنائي لسبب الحكم الابتدائي البطل قانونا
لخلوه من تاريخ صدوره فانه يكون بدوره باطلا ويتمين لذلك
نقض الحكم .

الحكمة :-

لما كان الحكم المضمن فيه وأن استوفيت بطلانه ، إلا أنه لم
ينشأ لقضائه سببا بل اقتصر على اعتناق سبب الحكم الابتدائي
البطل قانونا ، لخلوه من تاريخ صدوره ، فانه يكون بدوره باطلا ويتمين
لذلك نقض الحكم والاحالة دون ما حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .
ولما كان نقض الحكم لهذا السبب بالنسبة الى الطاعن يقتضى نفسه
ايضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يقرر بالطعن لأن هذا النقض
يرجع الى سبب متعلق بالحكم ذاته فضلا عن وحدة الواقعة ولحسن سير
المدالة مما تقتضاه اعادة بحثها من جميع نواحيها بالنسبة لكل من
لهم فيها .

(طعن رقم ٤٣٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ
اصداره والا بطلت لغتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم
من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لغتها
عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هى السند
الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على
الأسباب التى لقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته

لاستحالة استناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، واذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلن فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى ، ولا يتدح فى هذا ان يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم لأنه اذا كان الاصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الصلجة الا أنه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية يأتى دليل غير مستند منه أو باى طريق من طرق الاثبات ولكل ذى شأن ان يتسك بهذا البطلان ايلم محكمة التفتيش عند ابداء الأسباب التى بنى عليها الطعن . لما كان ذلك ، فان الحكم المعلن فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٥٦٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالادانة ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

المحكمة :

حيث ان المادة ٢٩٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب . ولما كان الثابت ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المعلن فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى اتزل بموجبه المقاب ، فانه يكون باطلا . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان ان يكون قد اشر فى هيأته الى مواد القانون التى طلبت النيلة العامة تطبيقها ، ما دام لم يفصح عن اخذه بهذه المواد فى حق المحكوم عليه . لما كان ما تقدم ، فانه يتمم نقض الحكم المعلن فيه .

(طعن رقم ٦١٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ :

التحقيق الذى أجرته النيابة — تعييبه — أثره .

المسألة :

من المقرر أن تعيب التحقيق الذى تجر به النيابة لا تؤثر له على سلامة الحكم لأن ما ينمى الطاعن فى شأن تقصير النيابة بعدم سؤالها الجنى عليه قبل وفاته لا يمدو أن يكون تعيبا للتحقيق الذى جرى فى المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(ملعن رقم ٧-٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ :

يجب أن يضع لحد أعضاء الدائرة المتوط بها للحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه والا كان بطلا .

المسألة :

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية اذ اوجبت أن يضع لحد أعضاء الدائرة المتوط بها للحكم فى الاستئناف تقريراً موقعا عليه منه ، وأن يشمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والبنى وجميع المسائل الفرعية التى رفعت والإجراءات التى تمت وأن يطل هذا التقرير ، فقد حلت بذلك دلالة واضحة على وجوب أن يكون هذا التقرير مكتوباً ، وأنه ورقة من أوراق الدعوى . فالواجب وجودها بملفها ، وعدم وضع هذا التقرير بالكتبة يكون تنصراً فى إجراء من الإجراءات الجوسورية يعيب الحكم ويطله ، ولا يثنى من هذا التقرير أن يقرأ لحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائى لأن هذا المجل غير جدي لا يثنى من وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابى يصح أن يعون عليه القاضيان الآخران .

في تمام الدعوى ، وما دامت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بفهم نص الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن بالنقض قولا بأن الحكم ما دام ثابت فيه أن هذا الإجراء قد استوفى فلا سبيل لجده الا بطعن بالتزوير ما دام أن ورقة التقرير غير موجودة فعلا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن أوراق الدعوى خلت من تقرير التخصيص فتبد وجب القول بأن المحكمة الاستئنافية قصرت في اتخاذ إجراء من الإجراءات للجوهرية بما يجب حكمها بما يطله ، وعن ثم يتمن نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٨٩٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

قاعدة رقم (٤٣٦)

مادته .

حكم الأدلة — ما يجب أن يشتدل عليه — اغفاله — لجزء

بـ تصور .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتدل كل حكم بالأدلة على بيان الواقعة المبتوتجة للمعوية الجنائية يلغا كفايا تحقق به أركان الجريمة والظروب التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقومها من المتهم وبؤدى تلك الأدلة حتى يوضع وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تبكيا لحكمة النقض من مراتبة لتطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والا كان قلما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان التنبيل بالأدلة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلالها بها على ثبوت التهمة بمنافرها التقونية كفاية بكون معينا . بما يطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٦٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١٠/٤)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها ولا كان
باطلا — تحرير الحكم بخط غير مقروء — اثره — بطلان الحكم .

المحكمة :

حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي — الذي احال
اليه الحكم المطعون فيه — ان اغلب اسبابه غير مقروءة وأن عبارات
عديدة منها يكتنفها الإبهام في غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوم كما
انه محرر بخط يستحيل قراءته — لما كان ذلك وكان الشارع يوجب
في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم
على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبب المعتبر
تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع
أو من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي
مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به اما تحرير
مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات عامة معناه أو وضعه
في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب
تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيها
بشره الطاعنان بالوجه النفي — لما كان ذلك وكان الحكم المذكور قد
خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراءتها وكانت أوراق الحكم من الأوراق
الرسمية التي يجب أن تحمل اسبابا والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات
وجودها قانونا واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد
بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي
أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده
الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومطوقه —
ولما كان ما تقدم فلهذا يتم نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٢٤٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليه
والا كان باطلا — المراد بالتسبيب المستبر .

المحكمة :

لما كان الشارع قد لوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا
والمراد بالتسبيب المستبر تحرير الاستئناف والحجج المبني عليها والمنتجة
له سواء من حيث الواقع لو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض
منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على
مبوغات ما قضى به أما تحرير مدونات الحكم في عبارات عامة معناه
او وضعه في صورة مجهولة لا يواجه بها حقيقة التهمة المسندة الى المتهم
فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استجلب تسبيب الأحكام
ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة.
كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور
قد افرغ في عبارات عامة معناه ، لا تواجه حقيقة الواقعة المسندة
الى المتهم كما هي ثابتة في الأوراق ، وكنت ورقة الحكم من الأوراق
الرسمية التي يجب ان تحمل أسبابا والا بطلت لفقدها عنصرا من مقوماته
وجودها قانونا . واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد
بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب
التي اتيم عليها بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده
الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكليل أجزائه ثبت لأسبابه
ومطلوته . لما كان ما تقدم فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ١٨١٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ :

حكم الإدانة — ما يجب ان يشتمل عليه — مدونات الحكم بصيغة
غير مقروءة من الكتابية ، اثره — ظهوره من أسبابه لا استحالة قرائتها .

المحكمة :

لما كان الشارع قد أوجب في المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يفضل الحكم على الأسباب التي بني عليها والإكبان بطلان والمراد بالتسبيب المعبر تحرير الأسباب والحجج المبني عليها والمتجبة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون. ولكي يحقق للفرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مبررات ما قضى به فإذا كانت مدونات الحكم بصفة غير مقروءة من اكلاشية ، فإنها لا تحقق الفرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكلل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . ولما كان هذا البطلان يستلزم إلى الحكم المظنون فيه الذي قضى بتأييده لأسبابه ومن ثم فسأله يتعين نقض الحكم المظنون فيه .

(طعن رقم ١٨٣٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ :

وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المحاكمة ، تلاوة الحكم — وجوب توقيعهم على مسودة الحكم — والا صدر مشوبا بالبطلان .

المحكمة :

لما كان يبين من المصنوعات المضمومة أنه القاضي كان عضوا بالهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وقبررت حجزها للحكم ،

غير انه لم يشترك في الهيئة التي نطقت بالحكم ، وانما حصل محله
بغيره آخر ، هو القاضي ، ومع ذلك فان القاضي الاول
لم يوقع مسودة الحكم . لما كان ذلك ، وكنت المادة ١٧٠ من قانون
المرافعات المدنية والتجارية توجب ان يحضر القضاة الذين اشتركوا في
الادولة ، تلاوة الحكم ، فلماذا حصل منع لاحدهم وجب ان يوقع
مسودته ، وكان القاضي الذي سمح المرافعة لم يوقع مسودة
الحكم ، فان الحكم يكون باطلا بطلانا نقضه والاعادة ، بالنسبة
للطاعن والمحكوم عليه الاخر الذي كان طرفا في الخصومة
الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، لاتصال وجه الطعن به ، علا
بالمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن لمام محكمة النقض
الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(طعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٤/١٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم بالادانة - ورود بيقين الحكم
على نموذج مطبوع مطبوس - اثره .

الحكمة :

لما كان يبين من مطالعة الحكم الابتدائي الذي لحال الحكم
الطعون فيه ، ان اغلب اسبليه غير مقروء وان عددا من عباراته
مطبوس بها يتعذر معه تتبع الفاظه وفهم مراميها ويفقده التسلسل اللازم
للوصول الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في
المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات ان يشتمل الحكم على الاسبيل التي
بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحصيل الاستقراء
والحجج الجني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من
حيث القانون ، ولكي يتحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي
منفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما تقضي بهه ، لاجل
بيقين الحكم على نموذج مطبوع مطبوس الفاظ بالمداد المستعمل فانه

يجعلها في صورة مجهلة ، ولا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيعاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القضاة على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وابداء الرأي فيما ذهب إليه الطاعن من دفاع .

(طعن رقم ٢٤٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٩)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ :

ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحتل تاريخ إصداره الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبفاء على الأسباب التي أقيم عليها .

الحكمة :

لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ إصداره وكان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي إلى بطلانه باعتبار أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحتل تاريخ إصداره والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . فإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ويكون الحكم الاستئنافي وان - استوفيت بياناته - قد صدر باطلا لأنه أيد الحكم المستأنف في منطوقه واخذ بأسبابه ولم ينشئ لنفسه أسبابا جديدة قائمة بذاتها . كما لا يرفع هذا العوار أن يكون محضر الجلسة قد استوفى تاريخ إصدار الحكم المستأنف الباطل لأنه إذا كان الأصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الدعاية إلا أنه من المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق من طرق الإثبات ، ولكل ذي شأن أن يتسلك بهذا البطلان لاسم محكمة النقض عند ابداء الأسباب التي بنى عليها .

(طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

كل حكم بالإكفالة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه .

الحكمة :

لما كتبت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم به عليه ، وهو بيان جوهرى لمتنفته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل به عليه المقاب على الطاعن فانه يكون بطلان ولا يصح هذا البطلان ما أورده فى لاسبابه من انه يتمين عقاب المتهم عملا بمواد الاتهام ما دام انه لم يشر إلى هذه المواد ، كما انه لا يحسم الحكم المظنون فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد اثار فى ديلجته إلى القانون الذى طلبت التيلة العلة تطبيقه ما دام انه لم يبين نص القانون الذى حكم به عليه .

(ظمن رقم ٢٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم به عليه .

الحكمة :

لما كتبت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم به عليه وهو بيان جوهرى لمتنفته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم

المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذي انزل بوجبه العقب فانه يكون بطلا ، ولا يصمم الحكم المطعون فيه من هذا العيب ان يكون قد اشار الى المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ الذي طليت النبله العكبه تطبيقه التي اقتصر حكمها على بيان العقوبات الأصلية وبعض العقوبات التكميلية ما دام انه لم يبين نقص المادة ١٦٣ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ التي طبقها على واقعة الدعوى والتي تبين ما يقتضيه من عقوبة شهر لمخضات الاحكام . لما تقدم ، قلنا يقتضي نقض الحكم المطعون فيه .
(طعن رقم ٦٥٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بوجبه .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بوجبه ، وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لمصلحة بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذي انزل بوجبه العقاب على الطامن ، فانه يكون بطلا لما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٦٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢١)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بوجبه .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣٠١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص

عقلي أن كل حكم بالادانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه وهو بيان جوهرى انتفضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب . ولما كان الثابت أن الحكم المظنون فيه قد نشأ لنفسه اسبابا جديدة ولم ينصح من أخذه بأسباب الحكم المستأنف وقد اغفل ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبيه المقلب على الطامع نقله يكون باطلا ولا يصح من هذا البطلان ما أورده فى أسبابه فى إشارة إلى نص القانون الذى أشار اليه محضر ضبط الواقعة بما دلم أنه لم ينصح من أخذه به . لما كان ما تقدم فله يضمن نقض الحكم المظنون فيه والاحالة بغير حيلة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٧٠٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

قلمنة رقم (٤٣٧)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب أن يشتمل عليه — مخالفته — أثره — قصور .

المحكمة :

لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٢١ منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها . وسلامة ملغزها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والى كان قلمرا ، لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد اكتفى فى بيان الدليل بالاحالة إلى محضر الضبط دون أن يورد ضمنونه وبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بمنصرتها القانونية كافة فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٤٦٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٧)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

كل حكم صادر بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه والا كان باطلا .

المحكمة :

لما كتبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه ، وهو بيان جوهري اقتضته شرعية الجرائم والمقاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المضمن فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي تنزل بموجبيه المقاب على الطامن فانه يكون باطلا ولا يكفى في بيان ذلك انه يكون قد اثبت فيه ادانة الطامن ومقابيه ب مواد الاتهام ، ما دام انه لم يفسح عن تلك المواد التي آخذ بها والخاصة بالتجريم والمقاب . لما كان ذلك فانه يتمين نقض الحكم المضمن فيه والاحالة ، بالنسبة للطامن وللحكوم عليه الآخر وان لم يقرر بالطمن بالنقض — لاتصال وجه الطمن به ، عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطمن لئلا محكمة النقض .

(طمن رقم ٦٩٨١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

كل حكم صادر بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه والا كان باطلا .

المحكمة :

لما كتبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبيه وهو بيان جوهري اقتضته شرعية الجرائم

والمعتل . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد
والكل بالحكم المطعون فيه قد خلا من بيان نص القانون الذي أنزل
بموجبه المعتل فله يكون باطلا .

(طعن رقم ٦٩٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٩)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم
بموجبه - هو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقاب .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تنص
على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي
حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم
والمقاب . لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد
بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه
المعتل على الطعن ، فله يكون باطلا ، ولا يفهم الحكم المطعون
فيه من أن يمتد إليه عيب هذا البطلان أن يكون قد أثار في حيثيته
إلى مواد الإتهام التى طلبت العقوبة الملة تطبيقها ما دام أنه لم
ينصح عن أخذه بها . لما كان ما تقدم . فله يقم نقض الحكم
المطعون فيه .

(طعن رقم ٧٣٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ :

ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التى يجب أن تصل
تاريخ إصدارها ولا بطلت لفقدها عنصرا من مكونات وجودها
قانونا .

الحكمة :

لما كان فقهاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم

هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا — لأنها المسند الذي يشهد بوجود الحكم بكليل لجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم الابتدائي يكون قد لحق به البطلان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد هذا الحكم الباطل وامتق أسبليه ولم ينشئ لقضائه أسبابا ، فانه بذلك يكون قد صدر باطلا ومن ثم يضمن نقضه والاحالة .

ملعن رقم ٧٠٧٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٨)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ :

ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها والا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكليل أجزائه حيث لأسبليه ومنطوقه « واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ إصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى واذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده إلى أسباب حكم باطل وما بنى على البطل فهو باطل ولا يتدح فى ذلك أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ إصدار الحكم لأنه لا يمكن للأصيل أن يحضر الجلسة بكليل

الحكم في خصوص بيلقت الدليجة الا انه من المستقر عليه ان الحكم يجب ان يكون مستكلاً بذاته شروط صحته ومكونات وجوده فلا يقبل تكملة بما نقص فيه من بيلقت جوهرية بأي دليل غير مستمد منه او بأي طريق من طرق الاثبات ولكل ذي شأن ان يتمكن بهذا البطلان امام محكمة النقض عند ليداع الاسباب التي بنى عليها الطعن .

(طعن رقم ٦٧٥٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٠/٢٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب ان يشتمل عليه — اغفاله — اثره — قصور .

الحكمة :

حيث ان البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطامن في قوله « وحيث ان التهمة ثبتة في حق المتهم ثبوتاً كلياً بما جاء بحضر ضبط الواقعة ومن عدم دفعه بدفاع مقبول ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ ج ١ » فانتهى يكون قد صدر باطلاً لانه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الحكمة الادانة طبقاً لما توجبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه انه وان اتى لنفسه اسباباً جديدة الا انه ظلم من منطوقه الى تأييد الحكم المستأنف ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان بطلان الحكم اتى ينسب اثره حتى الى كلفة اجزائه بما في ذلك المنطوق الذي هو في واقع الحال الغاية من الحكم والنتيجة التي تستخلص منه ويدونه لا تقوم للحكم ثقمة وذلك لما هو مقرر من ان الحكم يكون مجموعاً واحداً ويكمل بعضه بعضاً ، لما كان ذلك ، ولكن الحكم المطعون فيه اذ احوال منطوقه الى منطوق الحكم المستأنف على الرغم من بطلانه قد انصرف اثره الى بطلان — وما ينه —

على بطل فهو بطل — ولا يصح الحكم المعلوم فيه أنه انتشأ
لنقضه اسبأ خاصة به ما دلم أنه لعل الى منطوق الحكم المستأنف
البطل ما يؤدي يؤدي الى استطلا البطلان الى الحكم المعلوم فيه
ذاته بما يعيه ويوجب نقضه والامادة .

(طعن رقم ٢٩٢٥ لسنة ٤٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالادانة على الأسباب التي بنى
عليها والا كان باطلا — المراد بالتسبب المعتبر — ماهيته .

الحكمة :

وحيث أن المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت
أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد
بالتسبب المعتبر تحرير الأسانيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي
له سواء من حيث الواقع أو من حيث القسائون ، ولكي يحقق الغرض
منه يجب أن يكون في بيان جلى متصل يستطيع الوقوف على مسوغات
ما تخفى به ، لما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو افرافه
في عبارات علمة مضادة ، أو وضعه في صورة مجهلة فاته لا يحقق الغرض
الذي قصده المشرع من استيجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن محكمة
النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتون على الواقعة كما صار اثباتها
في الحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم الابتدائي —
الذي لعل الحكم المعلوم فيه الى أسبابه — أنه محرر بخط
يستحيل قراءته عدا كلمات متناثرة لا تتصل بينها يؤدي الى معنى مفهوم ،
ومن ثم يكون الحكم المعلوم فيه قد خلا فعلا من الأسباب مما يصح
بالبطلان ويمجز هذه المحكمة من أن تقول كلمتها فيما يشره الطاعن من
أوجه الطعن ، فيتمين نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٤٤ لسنة ٧٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ :

تحرير الحكم على نموذج مطبوع — أثره — لا يقتضى بطلانه .

المحكمة :

من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه
ما دام الحكم قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي
نص عليها القانون .

طعن رقم ٣٥٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

يجب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف
تقريراً موقفاً عليه منه وتلاوته قبل أي إجراء آخر — أغفال ذلك —
أثره .

المحكمة :

لما كان القانون قد أوجب في المادة ١١١ من قانون الإجراءات
الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف
تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقلع الدعوى وظرونها وأدلة
الإنبثات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي
تمت ، وأجبت تلاوته قبل أي إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما
هو مدون بأوراق الدعوى نهيةً لهم ما يدلى به الخصوم من أسوال
وليقيس مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم فإذا قررت المحكمة بعد
تلاوة التقرير تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي
حدثت لتنظرها نظرت الهيئة فإن تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا
فبيان المحكمة تكون قد أغفلت إجراء من الإجراءات الجوهرية اللازمة
لصحة حكمها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه باطلاً نتيجة هذا البطلان
في الإجراءات مما يمتنع معه نقضه وإعادة .

طعن رقم ٢٦٧٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكة التي صدر منها — أثره —
بطلان الحكم .

المحكة :

وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أنه خلا من بيان المحكة التي صدر منها ، كما خلت
محاضر جلسات المحكة الابتدائية من هذا البيان ، مما يؤدي إلى
الجهالة ويجعل الحكم الابتدائي كأنه لا وجود له ، ولا يغير من ذلك
ما تضمنه الحكم من أنه صدر من محكة أمن الدولة ما دام لم يبين
مقرها . لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائي يكون باطلا ، وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد ليد ذلك الحكم البطلان واعتق أسبابه فإنه
يكون باطلا بدوره الأمر الذي يوجب نقضه والاحالة وذلك بمقتضى حاجة إلى
بحث أسباب الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٢٢١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكة التي صدر منها — أثره —
بطلان الحكم .

المحكة :

وحيث أن الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم
المطعون فيه أن ديباجته تدخلت من التعريف بالمحكة التي أصدرته
إذ جاء هذا البيان تلمصا على أنها : محكة أمن الدولة « مما يصح
بالجهالة ويجعله كأنه لا وجود له . لما كان ذلك وكان البين من محاضر
جلسات المحكة أمام محكمة أول درجة أنها خلت بدورها من بيان
المحكة التي نظرت الدعوى وقضت فيها ومن ثم فإن الحكم المطعون

غيه - وقد ايد الحكم الابتدائي ^{الْبَطْلُ} واعتق لسببه يكون قد
تصيب بما يطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث مسأله
لوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٢٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ :

ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل تاريخ
اصداره والا بطلت لنقصها عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

وحيث ان البين من مطالعة الأوراق ان الحكم الفيلى الابتدائي
المصدر بادانته الطاعن قد خلا من بيان تاريخ اصداره ، ثم صدر
الحكم في معارضة الطاعن الابتدائية بتأييده لأسببه ، كما ايده الحكم
المطعون فيه لتلك الأسباب . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة
قد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب
أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لنقصها عنصرا من مقومات وجودها
قانونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه
الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها ، واذا ما بطلت
يطل الحكم ذاته ، فإن الحكم الفيلى الابتدائي يكون باطلا لخلوه
من بيان تاريخ اصداره ، ولا يمحصه من هذا البطالان ما هو ثابت من
استيفاء محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم لبيان التاريخ ، لأنه
اذا كان الأصل ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات
الدعوى ، الا انه من المقرر ان الحكم يجب ان يكون مستكملا
بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل ما نقص فيه
من بيانات جوهرية بأى دليل غير معتمد منه أو بأى طريق من
طرق التثبت .

(طعن رقم ٩٦٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم صادر بالادانة على الاسباب التي بني عليها والا كان باطلا .

الحكمة :

وحيث ان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل كل حكم على الاسباب التي بني عليها ، والا كان باطلا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المضمن فيه ، على ما يبين من مدوناته ، قد خلا كلية من الاسباب التي اتقن عليها فلا هو احال على اسباب الحكم المستأنف ولا انشا لنفسه اسبابا قائمة بذاتها ، فانه يكون مشويا بالتصور الذي يعجز محكمة النقض عن تبين حقيقة الواقعة والتقرير برأى فيها تثيره الطاعنة من دعوى خطئه في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم نلته يتعين نقض الحكم المضمن فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٤٥١)

المبدأ :

ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقده عنصرا من مقومات وجودها قانونا .

الحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا . واذكلت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي شهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الاسباب التي اتقن عليها فبطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكلل اجزائه

مثبت لأسبابه ومنطوقه واذا كان الحكم الاستثنائي الفيضي الذي ايدته
الحكم المطعون فيه معولا على أسبابه قد خلا من تاريخ اصداره
فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهرى ولا يتدح فى هذا أن يكون
محضر الجلسة قد استوفى فى بيان تاريخ اصدار الحكم لانه اذا كان الأصل
أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الدليجة إلا انه من
المستقر عليه أن الحكم يجب أن يكون مستكبرا بذاته شروط صحته
ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية
بأى دليل مستند منه أو بآى طريق من طرق الإثبات ولكل ذى شأن
أن يتمسك بهذا البطالان أمام محكمة النقض عند ايداع الأسباب
التي بنى عليها طعن : لما كان ذلك ، فما الحكم المطعون فيه
يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى
أوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها - أثره .

المحكمة :

من حيث أن التثبت من مطابقة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان المحكمة التي
صدر منها مما يؤدي الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد
أن انضج من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية أنها لم تستوف بيان
المحكمة التي صدر منها الحكم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه -
وقد ايد الحكم الابتدائي الباطل واعتققت أسبابه - قد تعيب بما
يبطله ويوجب نقضه والإعادة .

(طعن رقم ٧٨٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٢)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الأساليب التي بنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم — ولو كان صادرا بالبراءة — على الأساليب التي بنى عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون وكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، إما افراغ الحكم في عبارة معاة أو وضعه في صورة مجهلة فلا يتحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتيجاب تسبيب الأحكام وليكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . كما أنه من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل بأحكامها على ما يفيد أنها محصت وأحاطت بطرونها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرتبة في صحة عناصر الإثبات لما كان ذلك . وكان الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه — لم يشر الى عبارات الغف والفاظ السب التي أوردتها المدعية بالحقوق المدنية بصحيفة دعواها ، كما أغفل التحدث عما جاء بالمحضر الإداري رقم ١٣٦٤ لسنة ١٩٨١ شبرا والذي اثار اليه بدوئانه — ويرر قضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بعبارة مجلة لا تكفى لحمل قضاء الحكم بما ينبيء أنها أصدرت حكمها بغير احاطة كفاية بطروفي الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها بما يصم هذا الحكم بعيب القصور ومن ثم يكون من المتعين نقضه فيما تقضى به في الدعوى المدنية والاعادة والزالم المطعون ضدها بالمحلف وذلك بغير حاجة الى بحث سابق ما تثيره الطاعة من أوجه .

(طعن رقم ٨٠٦٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

قاعدة رقم (٥٤)

المبدأ :

يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في المبدأ القانوني أن يحصل على شهادة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

المحكمة :

... حيث أن قضاء محكمة النقض جرى على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطالان الحكم لعدم توقيعه في المبدأ القانوني المنصوص عليه في المادة ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحصل على شهادة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ولا يفنى من هذه الشهادة السلبية أي دليل آخر سوى أن يبق الحكم حتى نظر الطعن فيه خالفاً من التوقيع . وإذا كان الطاعن لم يقدم مثل هذه الشهادة السلبية على ما عرفت بها به احكم هذه المحكمة كما لم يقدم ما يفيد أنه حيل بينه وبين الحصول على تلك الشهادة من الجهة التي نظم القانون تقديمها لاعتطاه إياها فلن منعه على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رقم ٩١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٥٥)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكمة التي صدر منها - اثره .

المحكمة :

حيث أنه يبين من ورقة الحكم المطعون فيه ومحضر جنس محكة ثلثي درجة أنها خلت من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم ، مما يؤدي إلى الجوهالة به ويجعله كأنه لا وجود له مما يوجب نقضه والاعادة بالنسبة لما قضى به في الدعوى الدنية مع إلزام المطعون ضده المصاريف .

(طعن رقم ٨٢٦٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٥٦)

§ ابتدا :

إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .

§ المحكية :

حيث أنه يبين من الأوراق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيبي الاستئنافي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون ان يذكر انه صدر بإجماع آراء القضاة خلانا لما تقتضيه المادة ١٧ ، من قانون الاجراءات الجنائية من انه « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة » . ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - ان يصبح الحكم المذكور باطلا عينا قضى به من تأييد الحكم الغيبي الاستئنافي القاضي بإلغاء البراءة ، وذلك لخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يمكن في ذلك ان يكون الحكم الغيبي الاستئنافي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة ، لان المعارضة في الحكم الغيبي من شأنها ان تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض بحيث اذا رأت المحكمة ان تقضى في المعارضة بتأييد الحكم الغيبي الصادر بإلغاء حكم البراءة ، فانه يكون من المتمسكين عليها ان تذكر في حكمها انه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وان صدر بتأييد الحكم الغيبي الاستئنافي الا انه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة طبقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا تبين ما هو ثابت فيه انه جنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه

أو في تأويله ، فله يتمتع نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيالي وتأييد الحكم المستأنف القاضي ببراءة المتهم .

(ملعن رقم ٤٢٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والعقاب .

المحكمة :

حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والعقاب - لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فله يكون باطلا ولا يصحبه من هذا البطلان أن يكون قد أشار في ديباجته إلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ الذى طلبت النيابة العامة تطبيقه ما دام أنه لم يبين نصوص القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ التى طبقها على واقعة الدموى والتي تحدد الأعمال التى يؤثما القانون وتبين ما يقضى به من عقوبات .

(ملعن رقم ٩٥٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان تفسيرا . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة واكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة دون مضمونه ووجه استدلاله به على الجريمة التي دان الطاعن بها فإنه يكون معيبا بالقصور في التسييب الذي يبطله .

... (ملعن رقم ٥٦٩٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٣)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يشمل على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا — المراد بالتسييب المعتبر .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسييب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الوقائع او من حيث القانون ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على منوغات ما خفى به ، اما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء او اترافه في عبارات غلبه معناه ، او وصفه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من استنباله لاستحالة قراءتها ، وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان يحتفظ بها في سجلها والا بطلت لفقدائها عنصرا

من مقولت وجودها قاتونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى تقيم عليها نيطلاتها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكليل اجزائه ثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم . فلهذا يتمين نقض الحكم المظنون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٦٩٣٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١١/٣)

قاعدة رقم (٤٦٠)

المبدأ :

حكم الادانة — يلجب ان يشتمل عليه — التفسير المعتبر — ماهيته .

المسألة :

وحيث ان للشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتفسير المعتبر تحرير الاستدلال والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على موعلت ما قضى به ، اما فراغ الحكم في عبارة ممابة او وضعه في صورة مجلة مجلة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجلب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم المظنون فيه استند في ادانة الطاعن الى ما تضمنه محضر الضبط — دون ايضاح او تفصيل لنجوى ما استدل به منه ، ومناصر المخالفة المستوجبة للعقوبة ومؤدى الآلة التى استخلص منها ثبوت وقوعها من الطاعن . لما كان ما تقدم فبان الحكم المظنون فيه يكون مميبا بالتقصير في البيان الذى يوجب نقضه والاحالة دون حجة الى بحث بل الى اوجه العلم .

(طعن رقم ٥٣٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٥)

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ :

**حكم الإدانة — ما يجب ان يشتمل عليه — المراد بالتسبب
المعتبر .**

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحرير الاسانيد والحجج المبنى هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الفرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما ا فراغ الحكم في عبارة معية لو وضعه في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وكان للحكم الملعون فيه قد افرغ في عبارة غلبه لا يبين منها الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركانها القانونية والظروف التي وتعت فيها يصح بالتصور ويمجز هذه الحكمة على مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة ، بما يتعين معه نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باتى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٠٤٤ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

**يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان
باطلا .**

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها

والا كان بطلا والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاستيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بضمته يستطاع الوقوف على منسوغات ما قضى به ، أما لتحرير معونات الحكم بخط غير مقروء أو افراغه في عبارات علة معاة ، أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد قام بتأييد الحكم الابتدائي التي جاءت اسبابه منتلقة مع ما اسند الى الطاعن - من قبله بتبديد منقولات الزوجة - واضاف الى اسبابه عبارات غير مرقوة وبصورة مجهولة وغير واضحة ومن ثم فقد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحمل اسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اقيم عليها نبطالانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه لما كان ما تقدم فله يضمن نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢١٢٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٩)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان بطلا - المراد بالتسبيب المعتبر .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من مسماتون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان بطلا . والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاستيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له مسوله من حيث الواقع لو من حيث القاتون .

ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما تحرير الحكم بخط غير مقروء فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسطن على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم وتقول كلمتها فيها يثيره الطاعن بأنوجه النعمى لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا فعلا من أسبابه لاستحالة تراصها وكنت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قلنا ، وإذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شامد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم فانه بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(قاعدة رقم ٧٥٣ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها والا كان

قاصرا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل الحكم على الأسباب التى بنى عليها ، وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المتوجبة للعقوبة ، بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وإن يلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يفسح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ ، والا كان الحكم قاصرا ، كما نصت المادة ٤١٢ من القانون المشار اليه على أن الحكم يبطل لظوه

من الأسباب ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من
الاشتباه ومن بيان مؤدى الأدلة التي استخلص منها الادانة ، فانه
يكون قاصر البيان بما يظله ويوجب نقضه والاعادة . وذلك دون حاجة
الى بحث بقى ما يثيره الطاعن في اشتباه ظمنه .

(طعن رقم ٥٨٧٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٠)

قائمة رقم (٦٥)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان
باطلا — المراد بالتسبيب المعبر .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا
كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعبر تحرير الأسانيد والحجج المبنى
هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ،
ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع
الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما افراغ الحكم في عبارات
عامة بصاة او وضعه في صورة مجلة مجلة فلا يحقق الغرض الذي
تصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من
مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في
الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه قد ساق واقعة الدعوى ودليل ثبوتها على نحو ما سلك
بيانه في عبارات عامة وبصاة وغامضة ولم يورد مؤدى الأدلة التي استند
اليها في تفضله بادانة الطاعنين ولم يبين اركان الجريمة والظروف التي
وقعت فيها ، فانه يكون مخيبا بالتصور في البيان الذي يتسع له وجه الطعن
مما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٧٠٩ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

قاعدة رقم (٤٦٦)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الضمك على الأسباب التي بنى عليها والا كان بطلا - المراد بالتسبيب المعبر -

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان بطلا ، والمراد بالتسبيب المعبر تحرير الاستيد والحجج الجنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الفرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما اغراع الحكم في عبارة عامة معارة او وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الفرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة للنقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم ، هذا فضلا عن ان القانون قد اوجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ والا كان قلما .

(طعن رقم ٥٢١٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٤)

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ :

يجب على كل حكم صادر بالادانة ان يشتمل على الأسباب التي بنى عليها والا كان بطلا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا

كان باطلا . والمراد بالتسبب المعبر تحنيد الأسنيد والحجج المبني هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع لو من حيث القاتون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به أسا إفراغ الحكم في عبارات مسلبة معناه لو وضعه في صورة مجلة فلا يحقق الغرض الذي قصدته الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتين على الواقعة كما صلب اثباتها بالحكم . ولما كان أورده الحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى قد جاء غامضا إذ رغم ما أورده في مدونته من أن الطاعن الأول يعلم إلى الطاعن الثاني مبلغ تسعين ألف جنيه منه ومبلغ خمسة وأربعين جنيه من خزينته والباقى من عهدة طرف آخر فقد انتهى إلى مسئولية الطاعنين معا عن اختلاس مبلغ التسعين ألف جنيه بالكامل من خزينة الطاعن الأول . فضلا عن أنه لم يبين بوضوح دور الطاعن الثاني في الواقعة برمتها وما إذا كان قد دأبه من المعجز الذي أشار إلى أنه حصل في مهندته وتمت تفتيطه من خزينة الطاعن الأول أم من مجرد استلامه مبلغ التسعين ألف جنيه من الطاعن الأول لتفتيطه هذا المعجز . ومثوق ذلك فقد خلص الحكم إلى اعتبار الطاعن الثاني شريكا في جريمة الاختلاس خلافا لما انتهى إليه من أدلته باعتباره فاعلا أصليا ، ولا يشفع للحكم في هذا الخصوص أن تكون عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي إذا الأمر ينطبق بفهم المحكمة للواقع في الدعوى والعناصر التي أتمم عليها قضاؤه — بالادانة ، وأذ كان ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يدل على اضطراب الواقعة في ذهن المحكمة واختلال فكرتها عن عناصر الدعوى وعدم استقرارها في عقيدتها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أي أسس كونت المحكمة عقيدتها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور والتناقض في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث بساوى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٨/٩/٥)

(وفى نفس المعنى طعن رقم ٥١٠ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . والمراد بالتسبب الاعتبار تحديد الاستناد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به إما إفرار الحكم في عبارات علبة معاة أو وضعه في صورة مجبلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .
(ملعن رقم ٣٧٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٥)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تد أوجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وأن كل حكم بالادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قاصرا كما نصت المادة ٣١٢ من القانون المشار اليه على أن الحكم سطل كلفه من الأسباب . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة والأدلة على ثبوتها في حق الطامن ، فانه يكون معيا بالتصور في التسبب بما يطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث يلقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٥٩٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

يجب أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا .

المسألة :

لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أوجب في المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعبر تحرير الأسباب والحجج المبنى هو عليها والنتيجة له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوثوق منه على موقوف ما تضي به ، أما تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارات علمية معماة أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب تسبب الأحكام ولا يمكن محكة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم آنف الذكر قد خلا من أسبابه لاستحالة قراءتها وكانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل أسبابا والا بطلت لفقدتها مفهرا من مقومات وجودها قانونا ، وإذا كتبت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة استناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده تكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه . لما كان ما تقدم ، فانه ينبغي قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة الى بحث سائر ما يشترط الطاعنان في طلبه .

(طعن رقم ٥٢٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٩)

٢ — انعدام الحكم :

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره أثره — انعدام
الحكم .

المحكمة :

حيث انه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم المطعون فيه
الصادر فى معارضة الطاعن الاستئنافية برفضها وتأييد الحكم المستأنف —
انها خلت من توقيع رئيس المحكمة الذى أصدر الحكم المطعون
فيه ، واذا كان خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله
فى حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات
وأسباب لا وجود لها قانونا ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره — أثره .

المحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى انها خلت من
توقيع القاضى الذى أصدر الحكم ، لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من
هذا التوقيع يجعله فى حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته
من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . واذا ايد الحكم المطعون فيه
الحكم الابتدائى لأسبابه فان بطلانه يستطيل الى الحكم المطعون فيه
مما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٢٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٣/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره — أثره .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى أنها خلت من توقيع القاضى الذى أصدر الحكم . لما كان ذلك وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله فى حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب بما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٩٨٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/١٥)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القاضى الذى أصدره — أثره .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على ورقة الحكم الابتدائى أنها خلت من توقيع القاضى الذى أصدر الحكم . لما كان ذلك ، وكان خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله فى حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب ، مما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة بغير خلجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢)

قامعة رقم (٤٧٥)

المبدأ :

خلو الحكم من توقيع القنصل الذي أصدره — آخره .

الحكمة :

خلو الحكم من هذا التوقيع يجعله في حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالتمسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها فلتونا ، وهو ما يستطيل إلى الحكم الابتدائي المنج في الحكم المذكور . وإذا أيد الحكم المعلوم نفيه الحكم الابتدائي لأسبابه فلتة يعتبر وكأنه خل من الأسباب مما يمييه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٢٦٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قامعة رقم (٤٧٦)

المبدأ :

خلو ديلجة الحكم من بيان الحكمة التي أصدرته — آخره .

الحكمة :

وحيث أن الفلت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلوم فيه ، وكذلك من الحكم المعلوم فيه أن ديلجة كل منهما خلّت من بيان اسم الحكمة التي أصدرته ، مما يؤدي إلى الجهالة بهما ويجعلها كأنها لا وجود لها ، وذلك بعد أن اتضح من محاضر جلسات المحكمة الابتدائية والاستئنافية أنها لم تستوف بيان الحكمة التي صدر نفيها بالحكم ، ومن ثم يكون الحكم المعلوم فيه قد تعيب في ذاته بالبطلان فضلا عن البطلان الذي امتد إليه بتأييده واعتنقه لأسباب الحكم الابتدائي للبطلان مما يمييه ويستوجب نقضه دون حاجة لبحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٤٨٢٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٣١)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكية التي صدر منها يجعله كتحية
لا وجود له .

المحكية :

وحيث ان الثابت من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله
بالحكم المطعون فيه ان ديباجته خلت من بيان المحكية التي صدر
منها مما يؤدي الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له وذلك بعد ان اتضح
من محتضر جلسات المحكمة الابتدائية انها لم تستوى بيان المحكية
التي صدرت منها الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - وقد
ابتد الحكم الابتدائي البطل واعتق أسبيله - قد تعيب بيا يطله
ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .
(طعن رقم ٥٢٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ :

لا يعيب الحكم بيان محكمة الاستئناف التي شكلت منها المحكية
بعد بيان انتهاء الهيئة التي أصدرته .

المحكية :

لما كان ذلك ، وكان النمی بخلو الحكم من بيان المحكية التي
أصدرته مرفودا بلان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه ومخضر
الجلسة انه قد ثبت في ديباجتها اسم المحكية التي أصدرته
« محكمة أمن الدولة العليا » ثم ورد بعد ذكر اسماء الهيئة انها مشكلة
من مستشاري محكمة استئناف القاهرة - وهو ما يتحقق به بيان
اسم المحكية التي أصدرت الحكم كما يتطلبه القانون - وكان لا يعيب
الحكم ورود بيان محكمة الاستئناف التي شكلت منها المحكية بعد بيان
اسماء الهيئة التي أصدرته ، ذلك ان القانون لم يشترط اثبات هذا البيان
في مكان معين من الحكم بلان منعى الطاعن في هنيذا الخصوص في
غير محله .

(طعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ :

خلو دعاية الحكم من بيان المحكة التي صدر منها يؤدي الى
الجهالة ويجعله لا وجود له .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من مطلعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم
المطعون فيه ان ديعالته قد خلت من بيان المحكة التي صدر منها
ما يؤدي الى الجهالة ويجعله كانه لا وجود له وذلك بعد ان اتضح من
محاضر جلسات المحكة الابتدائية انها لم تستوفى بيان المحكة التي
صدر منها الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه — قد ايد
الحكم الابتدائي البطلان واعتق اسبابه — قد تعيب بما ينطله
ويوجب نقضه والاحالة بغير حجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٢٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

سادسا — مسائل متنوعة .

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ :

التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سافحا لا تناقض فيه — رقابة محكمة التقض .

المحكمة :

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطامع وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطئن اليه دون رقابة محكمة للتقض عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن توردها منها ما تطئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها من ذلك أن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحكمة دون بيان العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام لها أصل فيها ، وكان التناقض في أقوال الشهود أو تضاربهم في أقوالهم — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سافحا لا تناقض فيه — كما هو الشأن في الدعوى المطة ومن ثم يضحى منى الطامن في هذا الصدد غير سديد .

(طعن رقم ١٦٣٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١١/١/١٩٨١)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ :

الإحالة على الأسبب تقوم مقام إيرادها وبياتها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرت ما كتبتها صادرة منها — تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه — الخ —

المحكمة :

من المقرر انه اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها بأن تعيد ذكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفي أن تحيل اليها اذا الاحالة على الأسباب تقوم مقام ايرادها وبيانها وتدل على المحكمة قد اعترفتها كأنها صادرة منها ، وكان تحرير الحكم على نموذج مطبوع بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه لا يعنيه طالما أن الطاعن لا ينزاع في استيفائه البيانات الجوهرية التي نص عليها القانون وما دامت الأسباب التي أحال اليها قد سلمت من عيوب التسبيب ، ومن ثم فلا يكون محل كننى الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

(طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ :

أحكام البراءة تعتبر عنوانا للحقيقة اذا كانت مبنية على أسباب غير شخصية بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

المحكمة :

من المقرر أن أحكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

(طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ :

محكمة جنائية - يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة .

المحكمة :

لما كفى يكفي في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة

استناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدموى عن بصر وبصيرة وإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة إلا بعد أن أحاطت بظروف الدعوى والمات بها وبالأدلة المتقدمة فيها وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي إلى عدم ثبوت التهمة في حق المطعون ضده - وكان لا يصح النفي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدموى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدان قاضي الدعوى وما يطعن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انصح من عدم اطمئنان المحكمة المرادلة الثبوت للأسباب الساتفة التي أوردها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها فإن النفي على الحكم بقالة التصور في التشبيب يعدو غير سديد .

(طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ :

يكفي في الملكية الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة استناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة - الموازنة بين أدلة الإثبات والنفي .

الحكمة :

لما كان يكفي في الملكية الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة استناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ إن مرجع ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدموى عن بصر وبصيرة ، وكان من المتر كذا أنه لا يصح النفي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم وبناء على احتمال ترجح لديها بدموى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها لأن ملاك كله يرجع إلى وجدان قاضيها وما يطعن إليه ما دام قد أقام قضاؤه على أسباب تحمله ، وكان بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تقضى بالبراءة إلا بعد

أن أحاطت بطروف الدموى وامت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، وانتهت
بعد الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفي الى عدم ثبوت الإتهام
في حق المظنون بهذه الأسباب السائفة التي أوردها الحكم والتي
تكفي لحيل النتيجة التي جُلس اليها فلان ما تنعاه الطاعنة على الحكم
المطلعون فيه من فساد في الاستدلال لا يعمدو في حقيقته ان يكون
جدلا موضوعيا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ
اطمئنتها اليها ما يقبل اثرته لاهم محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٦٠٥ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/٥)

قاعدة رقم (٤٨٥)

المبدأ :

عدم سماع الشهود لا يحول بين المحكمة وبين الاعتداد في
حكمها على أقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة
على بساط البحث .

المحكمة :

من المقرر قانونا أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات
إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم
سماعهم إلهيا من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في
التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث
في الجلسة .

(طعن رقم ٢٧٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ :

ما لا يقبل اثرته لاهم محكمة النقض - مثال .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال الشاهد الأول أن

الطاعن قد ضرب المجنى عليه بمصا — كما جاء بوجه العلمن — وإنما حصل منها ما مؤداه أن اثنين من الجناة أطلقا أميرة نارية فوق رأسيهما وهو ما لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعى من أن أصلبة المجنى عليه حدثت من عيلون ناريتين فلان قالة التناقض بين الدليطين القولى والفنى تنحسر عن الحكم . أما ما أثاره الطاعن حول قدرة المجنى عليه التكلم بتعقل واطمئنان المحكمة الى أقواله التى نقلها عنه شيخ الخفراء ، فانه لما كان البين مما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصنة التشريحية قوله « ... وأصلبة يسار الظهر لا تستلزم وفاة المجنى عليه فى النو واللحظة فقد علش فترة زمنية عقب أصابته يمكنه خلالها التكلم يتعقل والاجابة على ما يوجه اليه من أسئلة بومى وإدراك سليمين لا سيما وقد ثبت من التشريع سلامة مركز التكلم وخلو منطقة الأجيال الصوتية من الآثار الاصلبة » وكان الطاعن لا ينازع فى صحة ما نقله الحكم عن التقرير الطبي الشرعى فى هذا الشأن فإن النعى على الحكم جدهوى انه استند اقتناعه بما يخالف الثابت فى الأوراق يكون فى غير محله ولا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجهه معين تأديا من ذلك الى مخالفة الصورة التى أرتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٤٦٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٢)

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ :

للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحصل عدم سماعهم إياها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث .

المحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يطلب سماع شهود الإثبات ولم يتمسك المدافع عنه بذلك فى مرافعته بل تنازل عن سماعها صراحة واكتفى هو والتليغة الصلبة بتلاوة أقوالهما

وطيت ، فلان النعمى على الحكم بالاخلال بحق الدفاع يكون غير مقبول ،
 ذلك ان المحكمة ان تستغنى من سماع شهود الإثبات اذا ما قبل المقيم
 او الحاضر عنه ذلك مرحلة لو ضلنا ، دون أن يحول عدم سماعهم
 ابلها من ان تعتد في حكمها على اقوالهم التى ادلوا بها في التحيقات
 ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لما
 كان ذلك ، وكان لمحكم الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر
 العناصر ابلها الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه
 اقتناعها وان تعرض عما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها
 سائفا مستندا الى ائلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق
 ومن سلطتها وزن اقوال الشهود وتديرها التقدير الذى تطئن اليه
 وهى متى اخذت بشهادة شاهد فلان ذلك يفيد انها اطهرت جميع
 الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من
 المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل ان تورد من اقوال الشهود
 الا ما تقيم عليه قضاءها ، وكان التناقض في اقوال الشهود لا ينال من
 سلامة الحكم متى استخلص منها الادانة استخلاصا سائفا بما لا
 تنافس فيه ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل على واقعة
 الدعوى على الصورة التى ارتسيت في وجدان المحكمة بما ينتجها من اوجه
 الأئلة السائغة وأورد ما تسند اليه من اقوال الضليطين بما لا شبهة
 فيه لاي تنافس — فلان ما يثريه الطاعن من ذلك يضحى ولا محل له .
 (ملعن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

قاعدة رقم (٨٨)

المادة :

وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم
 وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من
 شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله الميزة التى تراها
 وتقدره التقدير الذى تطئن اليه .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتواءم به

كلية المتلبر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستعدة من أقوال المجنى عليه ومن التقرير الطبى الشرعى ، وهى أدلة سيائية من شأنها أن تؤدى إلى رتبة الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل يطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وفي طبيعتها إلى أقوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي سيأتها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . ولا يفر من ذلك تراخى المجنى عليه في الإبلاغ إذ أن هذا التأخير لا يؤخذ منه أن المجنى عليه كاذب في شهادته ، ذلك أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدى فيها شهادته وتعمول القضاء على لقواله معها وجه اليها من مطايع وحام جولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى يطمئن إليه ، وهى متى اخذت بشهادته فلان ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي سيأتها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، ومن ثمة لا تثريب على المحكمة أن هى عولت في قضائها على أقوال المجنى عليه — ولو لم يظاھر له أحد آخر غيرها — ما دامت قد اطاعت اليها ، ولا الزام عليها بالرد على دفاع الطاعن الموضوعى في هذا الشأن لأن الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت المسندة التي أوردتها الحكم وينحل ما يثره الطاعن حول تصديق المحكمة لأقوال المجنى عليه ومحاولة تجريحها إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجاللتها فيه أو محاولة عقيدتها في شكله أسلم محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٤٧٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ :

لحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل يطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

الحكمة :

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستند اقتناعها بثبوت الجريمة

من أى دليل يظنن إليه طالما أن هذا الدليل له بأخذه الصحيح من الأوراق ، وفي المقتضى إلى اقوال المجنى عليه ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى تنافىها التمسك لاحتلافها على منكم الأخذ بها ، ومن ثم فلا تتريب على المحكمة إذا ما عولت على اقوال المجنى عليه وحده — ولو لم يظهره أحد آخر فيها — ما دامت قد اطاعت اليها .
(طعن رقم ٢٤٣٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٤٩٠)

المادة :

وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه .

المحكمة :

من المقرر أن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها فيه ، وهى غير ملزمة عند عدم الأخذ باقوال الشاهد ببيان حلة اطراحها لها ، فإن التمسك على الحكم بالتصوير لعدم بيانه حلة عدم اطمئنن المحكمة إلى اقوال المجنى عليها يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٦٢٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٥)

قاعدة رقم (٤٩١)

المادة :

المحكمة لا تلزم الاتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

المحكمة :

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بالاتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها وكل من استغلبته المحكمة من أن خلوا مسورة السلاح المضبوط من أسلحة

لا حرق البارد يرجع الى قيام الطامن بتنظيمه قبل اخذله في مكان
خبيطه لا يحتاج في تقريره او استنبطه الى خبرة فنية خلسة يتعين عليها
الالتجاء اليها فان ما ينمى الطامن في هذا الخصوص يكون غير مستيد

(طعن رقم ٤٦٦ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ :

وجوب بناء الأحكام على أسس صحيحة مستندة من أوراق الدعوى
وعناصرها .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الطمون فيه
قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده ان الطامن يدد منتولات محجوزا
عليها ومسلبة اليه على سبيل الوديعة لحراستها فلم يقدمها في اليوم
المحدد للبيع اضاراً بلداً الجليز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر
ان الأحكام يجب ان تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى
وعناصرها ، فاذا استند الحكم الى رواية او واقعة لا أصل لها في
التحقيقات فانه يكون محيياً لا يثبت على أسس سليمة كانت الرواية
او الواقعة هي مواد الحكم ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات
المسومة تحقيقاً لوجه الطعن ان واقعة الدعوى — كما صورها الاتهام —
هي ان الطامن يدد منتولات مسلبة اليه على سبيل الوديعة ومملوكة
..... وأنه بعدها اضاراً بالمجنى عليه وذلك خلافاً لما أورده
الحكم الابتدائي المسخوف بأسبابه بالحكم الطمون فيه من ان المنتولات
محجوز عليها ولم يقدمها الطامن الحارس في اليوم المحدد للبيع ، فان
الأمر ينبىء من ان المحكمة لم تحصى الدعوى ولم تحط بطرونها وقضت
بما لا أصل له في الأوراق مما يتعين معه نقض الحكم الطمون فيه .

(طعن رقم ٤٧٨٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

ملحق رقم (٤٩٢)

الجدد :

لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل
جزائه .

الحكمة :

لما كان الحكم قد عرض لما جاء بتقرير مكتب خبراء وزارة
العدل بقوله : « وثبت من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل بمسجل أن
المتهم كان مسؤولاً عن مخزن المعونة في المدة من أول نوفمبر سنة ١٩٦٣
حتى ٨ من فبراير سنة ١٩٦٤ وقد وردت للمخزن بتاريخ ٥ نوفمبر
سنة ١٩٦٣ كمية من المسلى عبارة عن ٢٠٠ صفيحة زنة كل واحدة
منها ٢٢٤٦ كيلو جرام وقد اثبتها المتهم في دفتر ١١٨ ج.ع. الخاص
بالمخزن الاقليمي والسبق قيد الكمية به وقام بتحويل هذه الكمية
الى مخزن المعونة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وحرر الاستمارة ١١٨ ج.ع.
والتي بموجبها حول الكمية من مخزن المستهلك للمخزن الاقليمي الى مخزن
المعونة ووقع على الاستمارة مرتين الاولى على انه هو الذي
قام بصرف هذه الكمية من مخزن المستهلك والثانية على انه هو
الذي استلمها لمخزن المعونة في حين انه لم يقيد هذه الكمية بدفتر ٩
مساعدات الخصاص بمخزن المعونة فلم يثبت قيد هذه الكمية ضمن
الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر او المستندات ما يفيد توزيع
هذه الكمية ضمن الوارد بهذا الدفتر كما لم يثبت من الدفاتر او المستندات
ما يفيد توزيع هذه الكمية على الجهات المستحقة لها او حتى ادراجها
بدفتر المعونة كاصناف وارادة اليه ، كما انه وردت كمية اخرى من
المسلى ٢٠٠ صفيحة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٣ لمخزن المعونة من
شركة الملح والصودا زنة كل صفيحة ٢٢٤٦ كيلو جرام وكمية ٥٣٠
صفيحة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٣ وزنة كل منها ٨٠ كيلو جرام لذات
المخزن ومن ذات الشركة اذ تسلم المتهم هاتين الكميتين بموجب
استمارات ١١١ ج.ع. اذ وقع عليها بما يفيد استلامها في حين انه لم
يثبت ايا من الكميتين ضمن الوارد سواء بدفتر ١١٨ ج.ع. الخاص

بمخزن المستهلك للمنطقة الطليعة أو بالفنتر ٩ مساعدات الخاص بمخزن المعونة ولم يقدم المتهم ما يفيد قبليه بصرف هاتين الكيتين إلى جهات الاستحقاق ولم يخطر المنطقة بما يفيد ورودها اسوة بما هو متبع في حالة وصول ائ صرف إلى مخزن المعونة . ولثبت التقرير كذلك ان المتهم قد اثبت في دفتر ٩ مساعدات قبليه بصرف كمية ٨٠ صفيحة من الزيت في شهر نوفمبر سنة ١٩٦٣ ولم يستدل على انون صرف تلك الكمية للجهات التي اثبت انها صرفت لها وعلى الرغم من ان تلك الجهات التي اثبت انها صرفت لها وعلى الرغم من ان تلك الجهات اناذت بعيم استلامها لها ويكون ما اثبتته كمتصرف على خلاف الحقيقة . واضاف التقرير ان المتهم اثبت بدفتر ٩ مساعدات عن شهر فبراير سنة ١٩٦٤ ان الموجود بالمخزن من الدقيق هو ٥٠٣ جوال في حين ان جرد المخزن اثبت ان الموجود الفعلي منه هو ٥٠٢ جوال بعجز جوال واحد ، واثبت التقرير ان قيمة ما اختلسه المتهم هو مبلغ ١٢٦٥٢٢٠ ٤ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اورد مؤدى تقرير الخبير المنتدب في الدسوى في بيان كاف - على نحو ما تقدم - يتفق وما حصله عند بيانه واقعة الدعوى وبما يسوغ به ما استخلصته منه من ادانة فلان ما نعاها الطامن على الحكم من تمويله على هذا التقرير ومن عدم ايراده مضمونه والاستياد التي قام عليها لا يكون له محل ، لما هو مقرر من انه لاينال من سلامة الحكم عدم ايراده نص تقرير الخبير بكامل اجزائه .

(طعن رقم ١١٩٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٤٩٤)

البدا :

عدم سماع الشهود لا يحول بين المحكمة وبين الاعتماد في حكمها على اقوالهم في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث .

الحكمة :

من المقرر قانونا ان للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود

الاثبات اذا ما قبل المتهم او المدافع عنه صراحة او ضمنا دون ان يحول عدم سماعهم اياها من ان تعتقد في حكمها على اتوالمهم التي ادلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الاقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وان لحكمة ثلثي درجة ان تصكم على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، فلا محل من بعد للنعي على المحكمة قعودها عن سماع شهود الاثبات الذين تنازل الطامن عن سماعهم .

(طعن رقم ٤٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قَامَ الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم او داخلتها القضية في عناصر الاثبات .

الحكمة :

حيث ان الحكم المطعون فيه بعد ان أورد أدلة الثبوت التي سلقتها سلطة الاتهام والتي انحصرت في اقوال المجنى عليه والتقارير الطبية الشرعية برر قضاؤه بالبراءة في قوله « وحيث ان التهمة المنسوبة الى المتهم يحوطها الشك والغموض ولا يستقيم فيها دليل الاتهام وذلك للأسباب الآتية - :

١ - تراخى المصلب في الإبلاغ فقد قرر ان الحادث وقع يوم ١٩٧٨/٨/٢٩ في حين انه لم يقدم الشكوى الا في ١٩٧٨/١٠/٢٨ محلا ذلك بطلالة العيد وتردده على المستشفيات .

٢ - ان المصلب لم يتعرف على المتهم في عملية العرض التي تمت بيجونة مجزر مجبر ضبط الواقعة بل تعرف على غيره من ابناء الشرطة

الذى تبين أن اسمه والذي تبين أنه كان بمستشفى الشرطة
فى الفترة من ٨/١ حتى ١١/٩/١٩٧٨ لإجراء عملية استخراج حصوة
ومُنح إجازة مرضية حتى ١٠/١/١٩٧٨ .

٣ — نفى ما بـجور القسم حدوث مثل هذه الواقعة وأضاف أنه لو
كان ادعاء المجنى عليه صحيحا لكان توجه للمستشفى وتحرر له محضر
بالمستشفى لو أنه كان أبلغ النيابة العامة فى حينه لاتخاذ اللازم .

لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضونة أن ما أورده
الحكم من أن الطاعن رغم ما فكره من أن الحادث وقع بتاريخ ٢٩/٨/١٩٧٨
فانه لم يبلغ به الا بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٨ كما أنه لم يتعرف على
المطعون ضده عند عرضه عليه بين آخرين وأما تعرف على آخر ثبت أنه
كان نزول المستشفى فى تاريخ الحادث انما يرتد الى أصل صحيح ثابت فى
الأوراق ، وكان من المقرر أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة
استناد التهمة الى المتهم لكى يقتضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
اذ المرجع فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من
الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان الظاهر من الحكم
المطعون فيه أن المحكمة لم تنقض بالبراءة ورفض الدعوى المدنية الا
بعد أن محضت الدعوى وأحاطت بظرونها وبالأدلة التى قُدم عليها
الانتهام وانتهت بعد الموازنة بين أدلة الإثبات وأدلة النفى الى عدم
ثبوت التهمة فى حق المطعون ضده ، أما ما يشره الطاعن من ثبوت كذب
دفاع المطعون ضده بشأن المكان الذى كان موجودا به عند وقوع
الحادث فهو مردود بان الحكم لم يتم قضاءه على صحة هذا الدفاع ،
كما أن ثبوت كذبه — بفرض صحة ما يدعيه الطاعن فى هذا الشأن —
لا تأثير له فى منطوق الحكم ازاء ما أقصص عنه من عدم الاطمئنان الى
أدلة الثبوت للأسباب السقفة التى أوردها والتي تكفى لحمل قضائه .
لما كان ما تقدم ، فلان كلفة ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون
فيه يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٦٥٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ :

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

المحكمة :

من المقرر ان تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكانت المحكمة قد أوردت في حكمها المطعون فيه أقوال شاهد الاثبات بما لا شبهة فيه لاي تناقض أو تضارب واطمأنت اليها وكان في اطمئنانها لها ما يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحلها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتحويل القضاء عليها بها وجه اليها من مطاعن وحسام حولها من الشبهات فمرجعه الى قاضي الموضوع ، وكان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يطل اذا لم يتم عليها وإن من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجد عرقه في جمع من أشباهه ما دامت قد اطمأنت اليه اذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه .

(طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١)

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها الا ان حد ذلك ان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصرة ووازنت بينها وبين أدلة القضي فوجعت ضاح التهم أو مخالفتها للرؤية في عناصر الاثبات .

المحكمة :

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن تلتزم الحقائق الثابتة بالأوراق وبين يشتمل حكمها على ما يفيد أنها مجسدت الدعوى، وأحاطت بظرونها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها من بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت نفي المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في معرض تبريره للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قوله « وحيث أنه بطلان الشكوى أرقام ٤ ، ٤ ، ٤ ، ٤ إداري المنزلة وملحقها والجنة رقم ٦٥٢٩ سنة ١٩٧٤ ونداء المتهمين ترى المحكمة أنه لما كان من المقرر أن الدليل في المسائل الجنائية يجب أن يكون قائما على القطع واليقين لا على مجرد الشك وإن أقوال الشاهد و لا تطعن إليها المحكمة وتكون الأوراق جميعها خلوا من دليل على ثبوت التهمة قبل المتهمين ومن المقرر أنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم حتى يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطعن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى عن بصر وبصورة . » وحيث أنه تلميسا على كل ما تقدم تقتضى المحكمة براءة المتهمين من التهمة المسندة إليهم . وحيث أنه من الدعوى المدنية فإنه لما كانت الدعوى المدنية لا تقوم لها قائمة إلا إذا كانت مستندة إلى دعوى جنائية وكانت الدعوى الجنائية قد قضى فيها بالبراءة ومن ثم تضحى الدعوى المدنية غير مستندة إلى أي أساس مما يتعين معه الحكم برفضها والزام رافعها بصرفاتها . » لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد مؤدى التحقيقات أو إلهال الشهود وأسباب عدم اطمئنان المحكمة إليها ، كما أنه استند في طرح أدلة الثبوت إلى عبارات مجعلة لا يبين منها أن المحكمة حين استعرضت الدليل المستند من التحقيقات أو أقوال الشهود كتبت ملحة بهذا الدليل المسند إليها أن تحسم التحمين الكلى الذي يدل

على انها ثابت بما يبنى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة فلان الحكم لا يبنىء عن أن المحكة حين قضت في الدعوى كانت ملية بأدلة الثبوت فيها عن بصر وبصيرة مما يشوبه بالتصور الذي يعجز محكة النقض عن أعمال رقبتها على الوجه الصحيح .

(طعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ :

يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى ولا يشترط تطابقهما .

المحكمة :

قضاء هذه المحكمة تد استقر على أن الأصل أنه ليس بلازم أن تطبق اقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخفت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفنى تنلقضا يستمضى على الملاحة والتوفيق ، وكان الحكم الطعون فيه تد تناول دفاع الطامن بشأن الادعاء بوجود تمارض بين الدليلين القولى والفنى ورد عليه في قوله « أن نعوى الدليل الذى استندت اليه المحكة في الاسناد والتمصر على ما اطبانت اليه المحكة من اقوال المجنى عليها يتفق وتقرير الصفة التشريحية اذ انه لدى مناقشة الطبيب الشرعى بالجلسة قرر أن تصوير المجنى عليها للحادث يتفق والدليل الفنى لاذ كون النهم والمجنى عليها على أرض مستوية يكون المتوقع أن يتساقط حصول الاسلبة النارية بالمجنى عليها حالة كون النهم مصوبا فوهة لمسورة السلاح الى اسفل حال اطلاق النار » . وهذا الذى رد به الحكم على قالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى سائق ويستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها معنيها الصحيح من اوراق الدعوى التى اطبنت اليها عقيدة المحكمة ، ومن ثم فلان منعى الطامن بالتناقض ومساد الاستدلال يكون غير محيد .

(طعن رقم ٩٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٧)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ :

لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المحلل الكيميائي وأبرز ما جاء به من أن السائل الموجود بالزجاجات المضبوطة لمقارن الديكسامفين المدرج بجدول المواد المخدرة رقم ١ بند ٥٨ فإن ما ينمى الطامن على الحكم بمقتضى إيراد مضمون تقرير المحلل الكيميائي لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكلل أجزائه .

(طعن رقم ١١٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/١٤)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ :

الأدلة متسقة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة .

الحكمة :

من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة متسقة ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصدت إليه الحكم .
منها — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة وأطمئنتها إلى ما انتهت إليه .

(طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ :

تكفى في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى بالبراءة — المرجع في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل .

الحكمة :

من المقرر انه يكفى في المحاكمات الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الامر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ، ما دام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه — على ما تقدم بيانه — يكشف عن أن المحكمة قد محمت الدعوى واحاطت بطرونها وبالأدلة التي قدام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي ، وافصحت عن عدم اطمئنانها الى اقوال شهود الاثبات لأسباب حاصلها أن من يادروا بالإبلاغ بالحادث فور وقوعه ومنهم شاهد الاثبات الثاني قد اتقت اقوالهم الاولى على أن الاعتداء على المجنى عليه وقع من شخص آخر خلاف المطعون ضدها وأن الشاهد الاول من شهود الاثبات قد ظاهرهم في ذلك في احدي رواياته ، وهي اسباب سائفة تكفى لحمل النتيجة التي انتهت اليها ، فساته لا يكون هناك محل للنفي عليها في هذا الخصوص ، كما انه لا محل لما تثير الطاعة من التفات الحكم عما ورد باقوال المطعون ضده الاول وباقوال شهود نفيه من نسبة احداث الاصالة الى المطعون ضده الثاني ، وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفالها التحث عنها ما يفيد أنها اطرحتها ، ولم تر فيها ما تطمئن معه الى ادانة المتهم . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد قطع في اصل الواقعة ، واتيم في جيلته على الشك في صحة اسناد التهمة الى اى من المطعون ضدها بما لا محل معه للحديث عن سبق الاصرار أو الانتاقي على الاعتداء ، فلان ما تنعاه الطاعة في هذا الشأن يكون على غير اساس .

(طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٥)

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ :

تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دامت قد استخلصت الأدلة من أقوالهم استخلاصا سلفا لا تناقض فيه .

الحكمة :

لما كان من المقرر أن تناقض أقوال الشهود — على فرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصا سلفا بما لا تناقض فيه — كما هي الحال في الدعوى — وكان الحكم الطعون فيه قد استخلص للأسباب الساقطة التي أوردتها أن الضابط عثر على المخدر المضبوط بجيب جلباب الطامن ، وكانت هذه الواقعة هي تسوأم شهادة كل من الضابط والشرطي السرى بغير خلاف بينهما ، وكان ما وقع بينهما من تبليغ في خصوص وصف لفائف المخدر وعددها ومقدار النقود المضبوطة ومكان وقوف السيارة وما قرره الطامن للضابط — بفرض قبله — لا يتصل بجوهر الأدلة التي تلم عليها الحكم ، فإن منعى الطامن في هذا المسدد لا يعمد أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٩)

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ :

من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الإلزام والتوفيق .

الحكمة :

من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض ..

مع الدليل الفنى تناقضا يستعمى على الملاعة والتوفيق . واذ حصل
الحكم اتسوال شاهد الاثبات ونقل عن تقرير الصفة التشريحية —
ما سلف بيانه — وكان الطاعنان لا ينزعمان فى ان ما أورده الحكم من
اتسوال الشاهد وما نقله عن تقرير الصفة التشريحية له معينه الصحيح
من الاوراق ، فلان ما أورده الحكم من دليل قولى لا يتناقض مع ما نقله
من الدليل الفنى ، بل يتلام معه ويكون الحكم قد خلا مما يظاهر دعوى
الضلاف بين الدليلين القولى والفنى ، هذا الى انه ليس يلزم ان يورد
الحكم ما اثاره الدفاع عن الطاعنين من وجود تناقض بين الدليلين القولى
والفنى ما دام ما أورده فى مخوناته يقتضن الرد على هذا الدفاع ، ومن
ثم فان ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٨٠٠ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ :

مناط الحكم بالبراءة عند تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة
للمتهمين .

المحكمة :

لما كانت المحكمة وهى بصدد تقدير ادلة الدعوى بالنسبة
للمتهم لا تطعن لأسوال الفتايات الخمس بمحض الضبط
وتأخذ بأقوالهن فى تحقيق النيابة اما عن اقوال ضبط مكتب الاداب وما
جاء بمحض تحريته فلان المحكمة لا تطعن اليها بعد ان تبين ان
الشة محل الضبط مؤجرة قبل واتعة الضبط بأربعة أيام
فقط . لما كان ما تقدم ، فان التهمتين المستنيتين للمتهم تكونان محل
شك مما يتعين معه إلغاء الحكم الفيلى المعارض فيه والقضاء
ببراءته مما اسند اليه .

(طعن رقم ٢٦٦١ لسنة ٥٣ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ :

الأدلة في المواد الجنائية متسادة ومنها مجتمة تتكون عقيدة المحكمة — يكفى ان تكون الأدلة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمينانها الى ما انتهت اليه .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة بمقتضى من أقوال المجنى عليه وشهادة الاثبات وتقرير لجنة المشورة بالطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحكمة الجنائية هي باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ولا يشترط ان تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث يفيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة في المواد الجنائية متسادة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمينانها الى ما انتهت اليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد عدل على أقوال المجنى عنه وشهادة الاثبات بالنسبة لكيفية حدوث الاصابة ونسبتها للطاعن وعول على تقرير لجنة المشورة بالطب الشرعى فيما يتعلق بوصف الاصابة وكونها احدثت عاهة مستديمة بالمجنى عليه ، فان النعى على الحكم بدعوى التصور لاخذه بالتقرير الطبى الشرعى دون ان يكون مبينا به كيفية حدوث الاصابة ونسبتها الى الطاعن لا يكون له محل .

(طعن رقم ٦٨٤٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١٣)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة لمتهم الحكم بالبراءة .

المحكمة :

يكفى في المحكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكن يقضى له بالبراءة اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يظنن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم انه لحال بالدعوى عن بصر وبصرة وخلا من عيوب التسبيب .

(طعن رقم ٦٥٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ :

للمحكمة ان تعول في تكوين عقبتها على ما جاء بتحريرات الشرطة .

المحكمة :

للمحكمة ان تعول في تكوين عقبتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

(طعن رقم ٦٨٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ :

من المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقبتها وفي اغفالها ايض الوقائع ما يفيد ضمنا اطرافها لها .

المحكمة :

من المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقبتها ، وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطرافها لها واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتبرت عليها في حكمها .

(طعن رقم ٦٢٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ :

لحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة ما دامت قد اطمنت الى هذه الأدلة واعتدت عليها تكوين عقيدتها .

الحكمة :

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تورد في حكمها من مؤدى الأدلة ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة ما دامت قد اطمنت الى هذه الأدلة واعتدت عليها في تكوين عقيدتها وكان الحكم المطعون فيه قد بين الأدلة التي مول عليها في أدانة الطامن وأورد مؤداها نسل ما يثري الطامن من منازعة في بيان دليل الإثبات الذي استبد به منها لا يخرج من كونه جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنبط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أبلم محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٢٧٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ :

تستند الأدلة في المواد الجنائية — اثره .

الحكمة :

الأدلة في المواد الجنائية ضللم بمساعدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون بقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنجبة في اكمال اقتناع المحكمة والطمئنتها الى ما انتهت اليه .

(طعن رقم ٦٩٩٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٢٤)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة لكي يقضى بالبراءة .

المحكمة :

لما كان يكفى في المحكمة الجنائية ان يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة لكي يقضى بالبراءة ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وكان يبين من الحكم المطمون فيه ان المحكمة لم تقض بالبراءة الا بعد ان احاطت بطروف الدعوى وألمت بها وبالأدلة المقدمة فيها ، وانتهت بعد أن وازنت بين أدلة الإثبات والنفي الى عدم ثبوت التهمة في حق المتهمين للأسباب السائفة التي أوردها الحكم والتي تكفى لحمل النتيجة التي خلص اليها ، ومن ثم فإن ما تنماد النيابة العامة على الحكم يعد نعيًا على تقدير الدليل ، وهو ما لا تجوز المجادلة فيه ابلح محكمة النقض .

(طعن رقم ٧٥٤٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/١٥)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ :

مجرد صدور حكم لا وجود له تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ - فقد الحكم المطمون فيه - اثره .

المحكمة :

لما كان البين من مطالعة الأوراق والمفردات وعلى مذكرة الطم الجنائي المختص ان الحكم المطمون فيه الصادر من المحكمة الاستئنافية قد نفذ ولم يتيسر الحصول على صورة رضية من هذا الحكم الصادر في الدعوى لما كان ذلك وكان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى

به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ ، فإلته يتضمن عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن تقضى المحكمة بأعادة المحاكمة .

(طعن رقم ٧٠٨٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ :

تصحیح الحكم — منطلقه .

المحكمة :

لما كانت المحكمة قد دانت المظنون ضده في جريمة احراز جوه مخدر بغیر قصد الاتجار أو التعامل أو الاستعمال الشخصي ونكرت في حکمها انها رأت معملته طبقا للمادة ١٧ عقوبات ، ومع ذلك أوقعت عليه عقوبة السجن وهي ذات العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقا للمادة ٢٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ فانها إما أن تكون قد أخطأت في تطبيق القانون اذ كان عليها أن تنزل بمقوبة السجن الى عقوبة الحبس ، او أن يكون لفظ السجن ورد سهواً في منطوق الحكم وإن المحكمة كانت تقصد الحبس مع الشغل لمدة سنة وفي كلا الحالتين يتعين تصحيح الحكم المظنون فيه بجعل العقوبة المقيدة للحرية المقتضى بها على المظنون ضده الحبس سنة واحدة مع الشغل . ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة هي الطاعن وإن ما قضت به هذه المحكمة — محكمة النقض — يعتبر تحقيقا للعقوبة المقتضى بها على خلاف ما قصده النيابة العامة من طعنها مما لا يتعارض بل يتفق وما نصت عليه المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من أنه إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بظنه الأمر الذي تنحصر به القاعدة المنصوص عليها في هذه المسألة وفق صريحها — عن النيابة العامة ما دامت هي الطاعنة .

(طعن رقم ٨٠٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٩)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ :

يتعين على المحكة اذا ما دفع املها بعذر المرض ان تعرض
لدليله ويقول كلمته فيه — مخالفة ذلك — قصور في البيان
منطويا لاخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

لما كان من المقرر انه يتعين على الحكم اذا ما قدم الى المحكة
عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وكان الحكم المطعون
فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ،
دون ان يعرض البته لدفاع الطاعن المار ذكره والمستند الى الشهادة
المرضية المقدمة بالجلسة بل التفتت عنه واغفل الرد عليه سواء
بالقبول او بالرفض فانه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على
الاخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(ملعن رقم ٧٣٦٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ :

يتعين على المحكة اذا ما دفع املها بعذر المرض ان تعرض
لدليله وتقول كلمتها فيه — الانقضا عنه — لثره — قصور في التسييب
منطويا على لخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم
تتبع اجراءات المحاكمة وعدم الطم بما يصدر خلالها من احكام ،
والنخلف بالتالى عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ما يتعين
معه على المحكة اذا ما دفع املها بعذر المرض ان تعرض لدليله
وتقول كلمتها فيه ، فان الحكم المطعون فيه — ان قضى بعدم قبول
الاستئناف شكلا دون ان يعرض للشهادة الطيبة المقدمة من الطاعن اثباتا

لمعذر المرض الذي يرد به عدم علمه بصدر الحكم الابتدائي
وتموده عن استئنافه في الميعاد ، ولم يمن بتحقيق هذا الدفء وتحيصه
بل التفت عنه كلية مغفلا إرادته والرد عليه — يكون قد ثل به قصور
في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفء مما يعميه ويوجب
نقضه .

(طعن رقم ٧٣٩٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ :

تناقض أقوال الشاهد في بعض التفاصيل — شرجه .

الحكمة :

تناقض الشاهد في بعض التفاصيل — بفرض صحة وجوده —
لا يعبى الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا
سلما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفسيرات أو يركن إليها في
تكوين عقيدته .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ :

يجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت فيها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها
وسلامة اللغز والا كان قلصا .

الحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد
أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت فيها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها

وسلامة المأخذ والا كان قاصرا ، وكان البين من الحكم المطمون
فيه أنه لم يحل الى اسباب الحكم الابتدائي المستأنف واقتصر على
قوله « الا ان المحكمة ترى من ظروف الدعوى وظروف المتهم الاجتماعية
وتنظرا لتقييم المتهم بالسداد بعد الواقعة الأمر بوقف تنفيذ العقوبة
عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبت » ولم يبين واقعة الدعوى ولا
الظروف التي وقعت فيها ولا الأدلة التي استدل بها على ثبوت التهمة
يعنصرها القانونية كقاعدة ، فانه يكون معينا بالقصور الذي له الصدارة
على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون — وهو ما يتسع له
وجه الطعن — ويعجز هذه المحكمة عن أعمال رقابتها على تطبيق
القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في
شأن ما تثيره النبيلة العلية بوجه الطعن . لما كان ذلك فانه يتمين
تقضى الحكم المطمون فيه والاعادة .

(طعن رقم ٣٢٤٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ :

تناقض اقوال الشهود او تضاربهم — منافية .

المحكمة :

من المقرر أن تناقض كل من الشهود او تضاربهم في اقوالهم أو تناقض
رواياتهم في بعض تفصيلاتها — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم أو
يقدرح في سلطانه ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا
سلطنا لا تناقض فيه ، ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن اليه في
تكوين عقيدته .

(طعن رقم ٣٠٦١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ :

يتمين على المحكمة اذا ما قلم عثر المرض ان يعرض لتفصيله
ويقول كلمته فيه — الاكتفاء عنه — قصور في البيان منطقيا على
اقتضائ بعض القضاة .

الحكمة :-

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المرض من الأضرار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والعود بالتالي - إذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا وأنه يتعين على الحكم إذا ما قلم عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، لما كان ما تقدم وكان البين من مظلمة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان المحكمة قررت بجلستها المنعقدة في ١٩/١٠/١٩٨١ تأجيل نظر الاستئناف ليقدم الطامن دليل المرض ثم لما كانت جلسة ١١/١/١٩٨٢ - التي صعد فيها الحكم المطعون فيه - تقدم شهادة مرضه فانه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع لما وقد التفتت عنه وأغفلت الرد عليه وتفتت بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعدم الميعاد فان حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على اخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بلقي ما يثيره الطامن بأسباب طعنه .

(طعن رقم ٣٨٩٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ :

يجب أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسنوجة للعقوبة ببقا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت فيها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلما .

الحكمة :

وحيث أنه لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسنوجة للعقوبة ببقا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت

فيها والأدلة التي استخلصت منها الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تكيئا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرنا اثباتها بالحكم والا كان قاصرا . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه لم يأخذ بأسباب الحكم المستأنف وأقسام قضاءه على أسباب جديدة خلت من الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كلف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى ، ومن ثم فهو مشوب بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن أعمال رقبتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وعن أن تقول كلمتها في شأن ما تثيره النيابة العامة بوجه الطعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فلهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

يتعين على الحكم إذا ما قلم عذر المرض أن يعرض لنفيه ويقول كلمته فيه - الإنفلات عنه - قصور في البيان منظويا على خلال بحق الدفاع .

المحكمة :

وحيث أنه بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن قدم للمحكمة بجلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ دليل العذر فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميلاد ، ولما كان من المقرر أن المرض من الأعذار القهري التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحكمة في المعارضة وعدم العلم بالحكم الصادر فيها والتخلف بالتالي - إذا ما استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميلاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم إذا ما قلم عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وإذا كن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به

بعد المبدأ دون أن يعرض لعذر المرض الذي لبدها المدافع من الطامع
تبريرا لتلغزه في التقرير بالاستئناف ولا للظيل الذي قدحه اثباتا لصحة ذلك
العذر والتفت منه وأغلل الرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون
معييا بالتصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطامع في الدفاع
بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٧٨٨٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ :

الحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التثبيت عليها إلا أن حد ذلك
أن يشتدل حكمها على ما يفيد أنها محصنة للدعوى وأحاطت بطروفيها
وبأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها من بصر وبصيرة ووازنت بينها
وبين أدلة القنى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة
عناصر الإثبات .

الحكمة :

من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة
إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الأمر
في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ، وأن الحكمة لا تلتزم في حالة
القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بشأن تعرض لكل دليل من أدلة
الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة والتشكك
في عناصر الإثبات ، ولأن في اغفالها التحدث عنها ما يفيد ضمنا
أنها لطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى الإدانة ، وذلك كله
ما دام الظاهر من الحكم أن الحكمة قد أحاطت بالدعوى والمات
بطروفيها عن بصر وبصيرة .

(طعن رقم ٨٠٧٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ :

لا يعيب الحكم تناقض كل من الشهود أو تضاربهم في أقوالهم — شرطه .

الحكمة :

من المقرر أن تناقض كل من الشهود أو تضاربهم في أقوالهم ، أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سليما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات على نحو يركن به في تكوين عقيدته .

(طعن رقم ٦٢٨ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١٤)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

يجب أن تكون واقعة الدعوى وعناصرها مستقرة وواضحة في ذهن المحكمة والا كان حكمها معيبا بالقصور في البيان .

الحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدموى بقوله : « أنه بسبب خصومة بين الجنى عليه والنهيين (الطامن) و تتمثل في سبق اتهام الأول بقتل والدة الآخرين ، عقد المتهمان العزم على قتل الجنى عليه المذكور وأعدا لذلك أسلحة منها النارية المشخفة ومنها الآلات الحادة القلعة وما أن شاهده الأول يجلس بالطريق العائم بشارع اسلم أحد العسكرية يصلح لديه موقد غاز الكيروسين حتى أتى الثلثي وقبض اليه وقسم المنهم الأول من مائة نحو ثلاثة ابتداء بإطلاق عدة إمرة نارية على الجنى عليه وإهليلج انتبه وابنه الطفل ذى الأربع سنوات في حضور والدة زوجته المدعوة

..... التى اسرعت بالهرب وقت التمردى ثم لاحتاه بالتعدى بعد أن حاول القيلم من مجلسه حتى سقط فى وسط الطريق فانهالا عليه ضربا بسلاح نارى ثان وطمى باليد بالآلات حادة فحدثا به الاصابات التطفية الأخرى المبينة بتقرير الصفة التشريحية ثم أورد الحكم على لسان الشاهدين (والدة زوجة المجنى عليه) و (ابنته) أن الطاعن أخرج من جيبه طنبجة أطلق منها عدة أميرة نارية على المجنى عليه ، كما أورد الحكم فى تصميله لتقرير الصفة التشريحية أنه ثبت وجود عشرة جروح نارية بجثة المجنى عليه الأولى عبارة عن فتحات دخول لطلقات نارية من مقذوفات مفردة مما تعمر بها الأسلحة المشخنة ذات السرعة المتوسطة أصابته فى مواضع مختلفة من جسمه وانتهى ذلك التقرير الى أن أصابت المجنى عليه النارية حيوية وحديثة وتحدثت من ستة أميرة نارية على الأقل منها خمسة ممر بمقذوف يتعذر معرفة نوعه أو السلاح المستعمل لتفاد المقذوف وعدم استقرار أى جزء منه بالجسم الا أنه يرجح من شكل الاصابات انها من الطلقات التى تطلق عادة من الأسلحة النارية المشخنة ، وأورد الحكم أيضا أن معلون المباحث ضبط بمكان الحادث سبع طلقات فارغة عيار ٩ ملليمتر وثلاث أخرى عيار ٩ ملليمتر طويل غير مطلقة وواحدة روس غير مطلقة — واذ عرض الحكم لنساع الطاعن بتعدد السلاح النارى المستعمل فى الحادث اطراحه بقولته : « ان القول بوجود طلقات متنوعة بمكان الحادث — المطلق منها وغير المطلق — لا يعنى بالضرورة استعمال أكثر من سلاح نارى والتعدى على المجنى عليه فليس ضروريا أن يكون وجود « روسى » غير مطلقة بمكان الحادث أن يكون قد استعمل سلاح روسى فيه ، كذلك الثبأن بالنسبة للطلقات ٩ ملليمتر الغير مطلقة وهى وأن كانت من النوع الطويل فإن الطبيب الشرعى أثبت استقرار مقذوف منها بجسم المجنى عليه بما يقطع بوجود أكثر من سلاح نارى بيد المتهمين مما استعمل كل فى القعدى عليه بعد أن سقط المجنى عليه على الأرض » ثم عاد الحكم — لدى استخلاصه لثبوت التهمة قبل الطاعن والمتهم الآخر وتكييفه لها — فأسند اليها أنها أعدا سلاحا ناريا مشخشا واحدا عبارة عن « طنبجة » وهو ما أسند

الى. القاعن احرارها. بغير ترخيص . لما كان ذلك . وكان هذا الذي
لورده الحكم في شأن السلاح الناري المستعمل في الحادث من قوله فترة
بوجود سلاح ناري واحد وفترة اخرى بالقول بوجود اكثر من سلاح ناري
استعمل في الحادث انها ينصح من ان الواقعة ومنصرها لم تكن
مستقرة في ذهن المحكمة ولم تبدو واضحة الى الحد الذي يؤمن به الخطا
في فهم حقيقة الموقف ومدى مواجهة عناصر الدعوى والالام بها على
وجهه ينصح انها نطنت اليها ووازنت بينها مما يعيب الحكم بالتصور
في البيان والتخايل والفساد في الاستدلال ما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٧٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد
التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الأدلة الا ان ذلك مشروط بان يشتمل
حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بطرونها وأدلة
القوت التي قلم الاتهام عليها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تقضى
بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية
أدلة الثبوت الا ان ذلك مشروط بان يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت
الدعوى واحاطت بطرونها وأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها عن بحر
وبصرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او
داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وكان بين من الاطلاع على
المفردات المضمومة ان وكيل النيابة المحقق اطلع على فقر احوال وحدة
مكافحة المخدرات بالمطلة الكبرى الثالث به قيام شاهد الإثبات
الأول لتنفيذ الأذن بالاعتقال في الساعة ٧ م يوم ١٩٨٤/٩/٢٤ وبمعه
سلاح الشرطة وقبضها ثم عودته في الساعة ٨ م اليوم ذاته وبمعه
الشاهد الثاني بعد ضبط الملعون ضدهما ، فإن الحكم المضمن نفيه

قضى بقرينة المطعون عنده الثابتى دون أن يعرض لدلالة دفتر الأحوال
المشار بيانه ، ومع ظفو للحكم مما يفيد أن المحكمة قد نظنت الى هذا الدليل .
ووزنته ، فإن ذلك مما يبنىء انها اصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة
الدعوى وتحصنها بما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للمطعون
ضدها بما .

(طعن رقم ٤١١٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

القاتلون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للمقوية والظروف التى وقعت فيها .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين وتبائع الدعوى بما
تتوارى به جميع المعتصر القاتونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد
على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم
عليها ، وكان القاتلون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان
الواقعة المستوجبة للمقوية والظروف التى وقعت فيها فمضى كان مجموع
ما أورده الحكم عنها كلفيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها تحسبا
استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققا لحكم القاتلون ، كما جرى به
نص المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية — وهو الحال فى
الدعوى المعروضة — وكان الحكم قد اضمح من مادة العقاب التى
أخذ الطاعن بها ، فإن منعى الطاعن فيها تقسم ، يكون على غير
أساس . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ما نقله
الحكم المطعون فيه من الشاهدين و ، فى خصوص
حيارة الطاعن للشرائط كثرة الذكر ، وأنها للمرعى بمقابل أو للبيع ،
له صداه فى اتوالها المدونة بحضر جمع الاستدالات ، فإن النعى
على الحكم فى هذا الصدد ، يكون غير مفيد ، هذا فوق أن نمر
المادة ١/١٧٨ من قانون العقوبات التى أخذ الحكم الطاعن بها
لا تستوجب للبسطة الجنائية أن تكون الجائرة بقصد التجار أو

الاجبار فحسب ، بل يكفى ذلك ان تكون تلك الحيازة بقصد العرض بمقابل كان أم بغيره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد في وجهه نعيه الدفء الذى يقرر أن الحكم لم يحط به . وما اذا كان دافعا موضوعيا ، مما يعد القضاء بالادانة اطراحا له ، أم كان دافعا قانونيا ، فإن وجه الطعن يكون غير واضح ولا محدد وهما شرطا قبول وجه الطعن ، ومن ثم يتعين عدم قبوله .

(طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (٥٢٧)

المبدأ :

لحكم المظنون فيه ما يكفى لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وبما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبييد — أثره .

المحكمة :

من حيث ان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة — محكمة النقض — الدليل على عذر المرفض الذى يقرر انه منعه من حضور جلسة المعارضة الاستثنائية التى صدر فيها الحكم المظنون فيه ، فان منعا على الحكم بدعوى البطلان والاخلال بحق الدفء يكون على غير سند . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المظنون فيه انه اورد في مدوناته ما يكفى لتفهم واقعة الدعوى وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وبما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبييد التى دين الطاعن واورد على ثبوتها في حقه اذلة مستمدة من محضرى الحجز والتبييد من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها ، فان منعى الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسييب غير مستند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ٢٦٩٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١٢)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

مسودة الحكم لا تكون الا مشروعا للحكمة كابل الحرية في تقييده وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

الحكمة :

من المقرر ان ورقة الحكم هي السند الوحيد الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي لقيم عليها ، وكلفت العبارة في الحكم هي بنسخته الاصلية التي يحسرها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن لما مسودة الحكم فلها لا تكون الا مشروعا للحكمة كابل الحرية في تقييده وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن . لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر خليا تبليغا من الأسباب التي بنى عليها مما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٦٠١ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ :

يجب ان يستعمل كل حكم بالادانة على الواقعة المستوجبة للعقاب بيقين تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملفها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صدر لثبوتها بالحكم والا كان ظمرا .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اخذت باسبابه الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق المطعون ضده في

قوله « وحيث انه تخلص واقعة الدعوى مما جساء بحضر الضبط من ان المتهمة ارتكبت التهمة سلفة البيان . وحيث انه بين للحكمة من ملائكة ما تقدم ان الواقعة تشكل من حيث التكيف القانوني تلك الجريمة المؤثرة . وحيث انه في مقام الاستدلال بالحكمة تطمن الى مقارنة التهم لتلك الجريمة المسندة اليه تأسيسا على — فضلا عن ان التهم لم يحرك سلكها ولم يندفع عن نفسه ذلك الاتهام المسند اليه بنية دفع أو دفاع ما ترتبنا على ما تقدم قلنا يتعين معاقبته بمقتضى — عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الجرائم الجنائية » . لما كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تكمينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . واذا كان الحكم المعلوم غيبه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . ومن ثم فان الحكم المعلوم منه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٢٥ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/١)

قلعة رقم (٥٣٠)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تكمينا لحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

الحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المأخوذ بسبابه بالحكم المظنون فيه انه — بعد ان اورد الوصف الذي اقيمت به الدعوى الجنائية واثار الى مواد القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها. في حق المظنون ضده في قوله « وحيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته المهندسين في محضره المؤرخ ٨٢/٧/١٧ من أن المتهم ارتكب التهمة سالفة البيان وحيث ان قضى القانون ٨٤/٥٤ نص على ان لكل من ارتكب مخالفة لأحكام القانون ٨٤/٥٤ او اللائحة التنفيذية يتقدم للوحدة المحلية لوقف الاجراءات التي اتخذت مؤرخ ١٩٨٥/٦/٧ . وحيث ان القانون نص على اعفاء جميع الاعمال التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف جنيه . وحيث انه على ما سلف ذكره فلان المحكمة تطبق القانون الاصلح للتميم « لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتتل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية بيلقا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان يورد مؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ والا كان قلصرا . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه لم يبين الأدلة التي استند اليها في قضائه بالادانة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية . فانه يكون معيبا بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(ظعن رقم ٥٧٢٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/١)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ :

من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا او نمطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للمعوية والظروف التي وقعت فيها — فلا ذلك

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القاتون لم يرسم شكلا
أو بظا يصوغ الحكم فيه ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف
التي وقعت فيها فمتى كان مجبوع ما أورده الحكم كلفيا في تفهم الواقعة
باركيتها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كما هو الشأن في الدعوى
المطروحة — كان ذلك محققا لحكم القاتون ، ومن ثم فمن النص على
الحكم بالصور في هذا الخصوص يكون ولا محل له .

(طعن رقم ٥٦١٣ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاعدة رقم (٥٣٢)

المبدأ :

يجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة
للعقاب ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها
وسلامة ملخصها تكميلا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صارت اشتراطها بالحكم والا كلفا قاصرا .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه
بعد ان حصل واقعة الدعوى كما هي قائمة في صحيفة الادعاء المباشر
واشار الى المستندات المقدمة من المدعية بالحقوق المدنية والطامن
خلص الى توافر جريمة التبييد في حق الطامن بقوله « حيث ان التهمة
ثابتة قبل المتهم — الطامن — ثبوتا كلفيا لادانته اخذا بالثبوت ما
جاء بعريضة الدعوى المؤيدة بالمستندات وحيث أن المتهم لم يدفع
التهمة ببناف مقبول ومن ثم يتبين عقله بمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤
أ. ح » لما كان ذلك ، وكان قاتون الاجراءات الجنائية قد أوجب
في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت
فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بوسيلة ملخصها تكميلا لحكمة النقض من مراقبة صحة

التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، ولذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه رغم أنه اقتصر على سرد ما جاء بصحيفة الادعاء الملتزم واكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى المستندات دون أن يكشف عن ماهيتها أو يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كافة ، فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث يأتي أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٥٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٩/١/٨)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بهوجهه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن كل حكم بالإدانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بهوجهه ، وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بهوجهه العقاب على الطاعن . فإنه يكون بطلا ولا يعممه من عيب هذا البطلان أن يكون الحكم الابتدائي قد أثبت بعجزه أنه يتعين معقبة الطاعن بمواد الاتهام ما دام أنه لم يفصح من تلك المواد التي أخذ بها والخاصة بالتحريم والعقاب . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والأحالة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٥٧٦٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كإن قلنا .

الحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي — الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسببه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدموى وأدلة الثبوت التي أقام عليها قضاءه على قوله « حيث أن الدعوى تخلص حسبما جاء بمحضرها المؤرخ في ١٩٨٤/٧/٥ المحرر بعمرة مشرف الجمعية من أن المتهم أقام قينة طوب على مسلحة ١/٢ قراط بالحدود المبينة بالمحضر . وحيث أن الدعوى تداولت بالجلسات على النحو المبين بمحضرها وبجلسة أصدرت المحكمة حكمها بنبذ خير في الدعوى لمباشرة المأمورية بنطوق الحكم ، وحيث باشر الخبير المأمورية وقدم تقريراً أثبت به الاتي أن المتهم أقام قينة طوب بتاريخ محاصر لتاريخ تحرير المحضر ، وحيث أن التهمة ثلثة في حق المتهم ثبوتاً قاطعاً حسبما جاء بمحضر المخالفة المؤيد بتقرير السيد الخبير المرفق بالأوراق الأمر الذي يعمين معاقبته طبقاً لمواد الانتهام . لما كان ذلك ، وكانت المدة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كإن قلنا . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه — فيما تقدم — لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذي تطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن كون الأرض المضم عليها قينة الطوب أرضاً زراعية وهو في خصوص هذه الدعوى —

بيان جوهرى لـأله من ائـثر فى توافـر العنـاصر القـانونية للـجـريمة الـتى
دين الطاعـن بها . واكتفى فى بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط
المؤيد بـتقرير الخـبر دون أن يورد مؤدى كل منها فى بيان كلف يكـتب عن
مـدى تأييده الواقعة كما اقتضت بها المحـكمة ، وبيـن وجه استدلاله
بها عـلى ثبوت النـهية بعنـاصرها القـانونية كـلها ، مما يعجز مـحكمة
النقض عن مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها
بالحكم . ومن ثم فانه يكون معييا بالقصور بما يستوجب نقضه . هذا
الى أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات قد نصت على أن كل
حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذى حكم بوجبه . وهو
بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب ، لما كان ذلك
وكان الثابت أن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بوجبه العقاب على الطاعن
فانه يكون بطلاناً ، ولا يصحح هذا البطلان أنه اشار الى رقم القانون
المطبق وأورد فى أسبابه من أنه يتعين معاقبة المـتهم بمـواد الاتهام
ما دام ايه لم يفصح عن مواد القانون التى أخذ بها والخاصة بالتجريم
والمقلب . لما كان ما تقدم فانه يـتمين نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة بغير حـاجة لبحث بـلغى ما يـشير الطاعن فى طعنـه .

(طعن رقم ٥٧٦٦ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/١٧)

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للعقاب بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والأدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها
وسلامة ملخصها وان يشير الحكم الى نص القانون الذى حكم بوجبه
وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والمقلب والا كان
قاصراً .

المحكمة :

لما كان ذلك وكنت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

بعد: أوجب أن يشتغل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية ببقا تحقق به لركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وأن يشير الحكم الى نص القانون الذي حكم بموجبيه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب والا كان قلما ويلطلا ، كما أنه من المقرر أن النفع بعدم جواز نظر الدموى لسبقه الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدموى لينقله على سبق الفصل فيها وعلى المحكمة اذا ما أبدى هذا النفع لملها أن ترد عليه ردا كلفيا وسافحا والا كان حكمها معيبا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للمعوية ولم يورد مؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت الواقعة أو نص القانون الذى تنزل بموجبيه العقاب على الطامن وجاءت مدونته بما تناهت إليه نينا تقدم ككشف عن قصوره فى الرد على النفع استند فى أطراحه الى عبارة مجبلة دون أن ينصح من أسس فقدان هذا النفع لسنده القانونى فإن الحكم يكون مشويا يعيب التصور فى التسبيب والبطالان بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٧٩٠ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٦)

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ :

خلو الحكم من بيان المحكمة التى صدر منها — اثره — يؤدى الى الجهالة ويجعله كله لا وجود له .

المحكمة :

وحيث أن الثابت من مطالعة الحكم الابتدائى — الذى اعتق الحكم المطعون فيه لاسببه ان ديلجته قد خلت من بيان المحكمة التى صدر منها ما يؤدى الى الجهالة ويجعله كله لا وجود له وذلك بعد ان انتسخ من محضر جلسات المحكمة الابتدائية انها لم تستهدف

يبين المحكمة التي مصدر منها الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد أيد الحكم الابتدائي الباطل في شق منه واعتق لسببه .— قد تعيب بما يبطله ، ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة ليبحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٠٨٧ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ :

يجب أن يشتمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة للعقاب بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسببه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الذعوى على قوله « وحيث أن التهمة المسندة في حقه ثابتة بما ورد بحضر ضبط من ارتكب المذممة المخالفة الواردة بوصف النيابة وينطق عليها مواد الاتهام ، من ثم يتمين معاقبة المذممة بالعقوبة المقررة . عملا بنص المادة ٢/٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكنت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلالها به على ثبوت التهمة بمنصوصات القانون كلفه الإنسداد .

يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة

كما حلر اثبتتها بالحكم ، لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون محيا بالقصور في التضييق بما يوجب نقضه والاحالة بغير حيلة الى بحث سائر اوجه الطعن .

(طعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢١)

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ :

يجب ان يشتمل الحكم الصادر بالادانة على الاسباب التي بنى عليها — والا كان بطلا — المراد بالتضييق المعتبر .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدموى بما مجلة ان المتهم — الطاعن — بوصفه امينا لمهدة البقالة المنتقل رقم ٦ ومجمع كلية الزراعة التابعين لشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية اختلس بضائع البقالة والفوارغ المبينة بالتحقيقات وصفا دقيقا والبالغ ثمنها ١٣٨٨٧٣٧ والملوكة للشركة سالفة الذكر والمسلمة اليه بسبب وظيفته بنية تملكها حسبما علله شهود الاثبات وما ثبت من محاضر الجرد التي اظهرت هذا المبلغ عجزا في عهده ، واستدل الحكم من ذلك على الاتهام وصحة استلاده الى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة . ان مجرد وجود عجز في مهدة الموظف العام ومن في حكمه او في حيايه لا يمكن ان يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس . بما يتفرضه من افسلفة المال الى ذمة المختلس بنية اضاعته . لجواز ان يكون ذلك ناشئا عن خطأ في عمليات الجرد او الحساب او لسبب آخر ، وكان من المقرر انه من اللازم في اصول الاستدلال ان يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدبا الى ما رتبه عليه من نتائج من غير تصسف في الاستنتاج ولا تتسلفر في حكم العقل والمنطق ، وكنت الاحكام الجنائية يجب ان تبنى على الجزم واليقين ، على الواقع الذي يشتهه الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال والفروض والاعتبارات المجردة ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون

الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان بطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر ، تحديد الاستدلال والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ولكي يتحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، اما ان فراغ الحكم في عبارات عامة مبهمة ، او وضعه في صورة مجملة ، فلا يتحقق به مراد الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ، ولا يكون محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، واذا كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اتخذ من مجرد اطلاق الشهود القول ان العجز في مهدة الطامن هو نتيجة قيامه باختلاس قيمته مع ان العجز — في ذاته — لا يفرض بالضرورة الى ان الطامن قد ارتكب جريمة الاختلاس المسندة اليه كما هي معرفة به في القانون ولم يبين الحكم سند الشهود في تعليل ان العجز كان نتيجة اختلاس ، كما لم يورد من الأدلة او القرائن الساتفة ما يظهر هذا التعليل ويفيد سلامته ، فان المحكمة تكون قد اقامت قضاها على اقتناع غيرا وليس على اقتناعها هي ، مما يشوبه حكمها بالفسور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بما يوجب نقضه والاعادة بغير حلجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

(طعن رقم ٥٨١٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ :

يجب لسالة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها ببيانا كافيا يتضح منه مدى تأثير الواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الأصل انه يجب لسالة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها ببيانا كافيا يتضح منه مدى تأثيره للواقعة كما اقتضت بها المحكمة فان الحكم

المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأتتلة الثبوت التي يقوم عليها
تضالؤه ومؤدى كل منها في بيان كلاف يكثف عن مدى تليده الدعوى
عاته يكون مشويا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة
بمخالفة القاتلون وهو ما يقع له وجه الطعن مما يمجز محكمة
التنقض من اعمال رقبتهما على تطبيق القاتلون تطبيقا صحيحا على
واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن في اسباب
طعنه . لما كان ما تقدم غاته بتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
دون حلة الى بحث الوجه الاخر من الطعن .

(طعن رقم ٢٩٩٣ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ :

من المقرر ان القاتلون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم
بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف التي وقعت فيها —
مفاد ذلك .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القاتلون لم يرسم شكلا
خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة والظروف
التي وقعت فيها ، نمتى كان ما أورده الحكم — كما هو الحال في
الدعوى المطروحة — كفايا في تفهم الواقعة بآرائها وظروفها حسبما
استخلصته المحكمة كل ذلك محققا لحكم القاتلون كما جرى به نص
المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٥٣٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة
للمعاقبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها

وسلالة ملفها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والإكثار قلصا .
الحكمة :

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المعلوم فيه
قد اقتصر في بيان واتمة الدعوى وأدلة الثبوت التي اتلم عليها
تضؤه على قوله « وحيث إن واتمة الدعوى تخلص فيها إلبغ به
وقرره الجنى عليه من قيام المتهمان بدخول القطار مسكنه ومحاولتهما
الاستيلاء عليه بالقوة رغم قرار السيد قاضي الحيزة » وخلص الحكم
من ذلك الى القول « بأن التهمة ثابتة قبل المتهم . وذلك من المستندات
المقنعة وقرار السيد قاضي الحيزة بتكئين الشكلى من العين محل
التزاع وعدم التعرض له . ومن ثم يتعين عقبه ميلا بمواد الاتهام .
لما كان ذلك وكان قاتون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المسادة
٢١ . منه أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تحقق فيه اركان الجريمة والظروفت التى وقعت فيها والأدلة
التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلالة ملفها من الادانة تمكينا لحكمة النقض من
اممال رقبقتها على صحة تطبيق القاتون على الواقعة كما صار
اثباتها في الحكم والإكثار قلصا . ولما كان من المقرر كذلك انه
يجب في جريمة التعرض في الحيزة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من
قاتون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول القطار هو منع واضع
الييد بالقوة من العبارة . وإن القوة في هذه الجريمة هى ما يقع على
الإشغال لا على الأشياء وأذا كان هذا الذى اجله الحكم للمطعون فيه
فيما تقدم لا يكفى بيانا لواتمة الدعوى على الوجه الذى يتطلبه
القاتون . وإذا انه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها وخلا من
بيان الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارنة الطامنين
للجريمة التى دانها بها ، كما لم يبين ما وقع من الطامنة من اممال
يوجدوا القاتون استملا للقوة أو تتم بذاتها عن اثباتها استعمالها
حين دخول القطار ، فله يكون معيا بالتصور بما يوجب نقضه والاحالة
بشم حاجة إلى بحث يلقى أوجه البطم .

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملغزها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق للقانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب أن يستل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملغزها كما تتمكن محكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسببه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى والظروف التي وقعت فيها وصول على محضر ضبط الواقعة في ادانة الطاعن دون أن يورد مضمونه فانه يكون مشوبا بالتقصير الذي يعجز محكمة النقض عن تبين حقيقة الواقعة لأعمال رقبتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا ، وإن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(طعن رقم ٦٧٩٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ :

يجب أن يستل للحكم على الأسباب التي بني عليها والا كان قلصرا — الإراد بالتقصير المستتر .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - الذي احيل اليه الحكم المطعون فيه - ان اغلب اسبيله غير مقووه وان مبررات جديدة منها يكتنفها الابهام في غير ما اتصل بؤدى الى حضي مفهوم : لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب المعتبر تحرير الاسيد والجمع للبنى هو عليها والنتيجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب ان يكون فى بيان جلى منفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، لما تحرير الحكم بخط غير مقروء أو امراغه فى عبارة علة مصاه- او وصفه فى صورة بجملة فلا يحقق الغرض الذى تصده الشارع فى اجلب تسبيب الاحكم ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم لما كان ذلك ، وكان الحكم المذكور قد خلا نميلا من اسبيله لاستحالة قراءتها وكانت وزنة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب ان تدخل اسبيلها والا بطلت لفقدتها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، واذا كانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الاسباب التى اتهم عليها فبطلانه يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شامد بوجوده بكامل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه نفيه يكون مشوباً بالبطلان الذى يستطيل اليه الحكم المطعون فيه وقد قضى بتليده . لما كان ما تنقسم ، نلقه يضمن نقض الحكم المطعون فيه والامادة بغير حاجة الى بحث سائر ما تثيره الطاعة فى طمنا .

(طعن رقم ٦٨٠١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ :

يجب لسلاية الحكم ان يبين واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وان يبين مؤداها بيلنا كليا يتضح منه مدى تاييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وأن يبين مؤداها بيلغا كقضايا يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، فإن الحكم الملمون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يتسوم عليها تفسؤه ومؤدى كل منها في بيان كلف يكتف عن مدى تليده للواقعة فانه يكون مشوبا بالتصور الذي يعيه بما يوجب نقضه والاحالة وذلك بفسر حجة الى بحث لوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٦٨٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٥٥) :

المبدأ :

ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصر من مقومات وجودها قانونا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحبل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لانها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل اجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي اقيم عليها ، فلذا ما بطلت بطل الحكم ذاته ، ومن ثم فإن الحكم المستأنف يكون قد لحق به البطلان ، ويكون الحكم الملمون فيه قد صدر باطلا لانه ايده الحكم المستأنف في منطوقه واعتق اسبليه ولم ينشئ لنفسه قضاء واسبليا ومن ثم يتعين نقضه والاحالة تون حجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٣٣٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبدأ :

حكم الأدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة التقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار انبثقها بالحكم .

الحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالأدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة وان يرد مضمون كل دليل بطريقة واضحة وافية يبين فيها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتقائه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها واذا ملكت المحكمة الإبتدائي للؤيد لأسبابه بالمتهم المظنون فيمه بيان واقعة الدسوى ومؤدى ما اشتمل عليه محضرى الحجز والتبديد الذى استند اليهما فى القضاء بالادانة ، فانه يكون مشوبا بالتصور الذى يميمه ما يوجب نقضه والاعادة وذلك دون حجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ملخصها .

الحكمة :

وحيث ان القانون اوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بما تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من التهم. ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وبسلسلة باتخاذها . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المظنون فيه أسبيله — قد اقتصر في أسبيله على قوله : « حيث ان التهمة تأيدت قبل التهم من أقوال المجنى عليهم ومن التحقيقات ومن ثم يتعين عقبه طبقا لمواد الاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج » دون ان يشتمل على بيان الواقعة للعقوبة ودون ان يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى عليه فلان ثبوت التهم التي دان الطاعن بها ، ومن ثم فبيان الحكم المظنون فيه اذ اعتنق اسبيل هذا الحكم واقلم عليها فضلا عن كون معينا بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقي لوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٣٧١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦)

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب ان يستند على الأسباب التي بنى عليها والا تكن قاصرة .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من الحكم المظنون فيه انه انتهى الى تـيـ الحكم الابتدائي فيما قضى به من عقوبة ، دون ان يورد الأسباب التي اعتمد عليها من ثبوت التهمة التي دان الطاعن بها ، ودون ان يحيل هذا الخصوص الى اسبيل الحكم المستأنف ويكون بذلك قد اغفل ايراد الأسباب التي بنى عليها مخالفا حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب ان يشتمل الحكم على تلك الأسباب . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يشر الى مسوود القتلون التي آخر الطاعن سوجبها عملا بذات المادة . فلان الحكم المظنون فيه يكون باطلا بما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ :

حكم الإدانة يجب أن يشتل على بيان الواقعة المستوجبة للمقلب بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأداة التي استغلضت منها الأداة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأداة التي استغلضت منها الحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا ، واذ كان الحكم الملعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب حكم أول درجة وما افلته من اسباب لم يبين واقعة الدعوى ولم يورد ضمن أسوال الجنى عليها ، والتقاير الطبية وجه استدلاله بها على ثبوت الذمة بعناصرها القانونية كافة ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم الملعون فيه يكون محيا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والأحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٩٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ :

يجب أن يشتل الحكم الصادر بالاثقة على الاسباب التي بنى عليها - والا كان باطلا - المراد بالتسبيب المعتبر .

الحكمة :

ومن حيث أن التين من الحكم الابتدائي - الذي امتنع اسبيله

الحكم المطعون فيه - ان اغلب اسبابه غير مرقوة وان عبارات عديدة منها يكتنفها الابهام في غير اتصال يؤدي الى معنى مفهوم . لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ان يشتمل الخسك على الاسباب التي بنى عليها والا كان بطلا ، والمراد بالتسبيب .المعتبر لتحديد الاستياد والحجج المبنى هو عليها والنتيجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلى متصل بحيث يستطيع الوقوف على منسوغات ما قضى به ، اما تحرير مخونات الحكم بخط غير مرقوه او اثراغه في عبارات غلبه معيابه او وضعه في مسور مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من ايجاب تسبيب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القاتون على الواتعة كما صار اثباتها في الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قراعتها ، وكنت ورقية الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب ان تحل اسبابا والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كنت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبناء على الاسباب التي اقيم عليها وبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى اصل صحيح شاهد بوجوده بكلل اجزائه مثبت لاسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، فان الحكم الابتدائي يكون مشوبا بالبطلان الذي يستطيل الى الحكم المطعون فيه الذي قضى بتليده مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(ظمن رقم ٩١٠١ لسنة ٥٨ في - جلسة ١٩٨٩/٣/٢)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ :

يجب ان يحضر القضاة الذين اشتركوا في المناولة تلاوة الحكم فلانما حصل لاحدهم وقع وجب ان يوقع مسوقه - المادة ١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

المحكمة :

ومن حيث ان البين من المفردات أن الغلظي: كل
ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة بيد أنه لم يشترك في النطق بالحكم
الذي. خلت مسودته بما يفيد توقيعه عليها ، وأذ كان ذلك ، وكانت المادة
١٧٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية توجب أن يحضر القضاة
الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب
أن يوقع مسودته ، فإن الحكم يكون مشويا بالبطلان متمينا لنفسه
والإعادة مع الزام المظنون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - المصاريف
المدنية وذلك دون حاجة الى بحث سائر وجوه الطعن .

(طعن رقم ٣٧٧٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٥٥٢)

المبدأ :

يجب أن يستعمل كل حكم بالإدانة على الواقعة المستوجبة
للمعاقبة بينما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملخصها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المظنون فيه قد اقتصر في بيان واقعة
الدعوى والتعليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « واقعة
التجريف بركتها الملقى والمعنوى ثلثة في حق المتهم وذلك حسبما تشير
اليه الأوراق ومن أقوال محرر المحضر إسم المحكمة » . لما كان
ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت
أن يستعمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة
سلما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ملخصها تبكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني
على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم ، والا كان قلصا . وأذ كان

الحكم قد عول - ضمن ما عول عليه - في ادانة الطاعن على الدليل الذي تشير اليه الأوراق بيد أنه لم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة ، فأنه يكون معيبا بالتصور بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن . ولا يصح من هذا البطالن ما تسدد اليه من اقوال محرر المحضر ، التي أورد مضمونها في مدوناته ، لأنه لم يستند اليها كدعوى مستقلة بذاتها عما اشارت اليه الأوراق ، بل اتلم قضاؤه على تلك الأقوال وما تشير اليه الأوراق ، وقد تعيب - على السياق المتكتم في خصوص الدعوى الأخيرة ، - غشيب العوار الحكم كله .

(طعن رقم ٨٤٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/١٦)

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ :

يجب ان يشتمل حكم الادانة على بيان الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة .

المحكمة :

وكان من المقرر وفق المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ان كل حكم بالادانة يجب ان يشتمل على بيان كلف لمورثي الأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة فلا تكفى مجرد الإشارة اليها بل يلغى - ومضمون كل دليل بطريقة واقية يبين منها مدى تأثيره للواقعة كما اقتضت بها المحكمة وبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي اخذها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها واذا كان ذلك وكان قد جاء الحكم الابتدائي المؤيد لانسايته بالحكم المطعون فيه بيان مؤدى السند المتخذ كتدليل على التبديد قبل الطاعن ووجه اتخاذ دليله يؤيد لصحة الواقعة فأنه يكون معيبا بالتصور بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثريه الطاعن في طعنه .

(طعن رقم ١١٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذى حكم
بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والمقاب .

الحكمة :

حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على
ان كل حكم بالإدانة يجب ان يشتمل على نص القانون الذى حكم
بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية للجرائم والمقاب ،
لما كان ذلك وكان كلا الحكيم الابتدائى والمطمون فيه الذى أئدة
قد خلا من ذكر مواد القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ الذى انزل بموجبه
المقاب على الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا
ولا يعممه من عيب هذا البطلان ان الحكم المطعون فيه اشار في
ديباجته الى القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ التى طلبت النيلية العامة
تطبيقه ما دام المواد التى انزلها في حق الطاعن من القانون المطبق .
ما يسيب الحكم ويطلبه ويوجب نقضه ، والاعادة بغير حاجة الى
بحث باتى لوجه الطعن .

(طعن رقم ١١٩٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٦)

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ :

حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة
للمقاب ببقا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها
والادلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى
على الواقعة كما صار اتبعها بالحكم والا كان قلصا .

الحكمة :

ومن حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسيابه يلجئ المطعون
فيه قد اقتصر في بيقه لواقعة الدعوى ولذلة الثبوت التى عول عليها

في ادانة الطامن على قوله : « ان التهمة ثلثة قبل المتهم بما جاء بمحضر الضبط ومن عدم دفع المتهم للمتهم المسند بدفاع مقبول » . لما كان ذلك ، وكنت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تيكنا لحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والا كان قلصرا وكان الحكم قد اكنى في بيان الواقعة والتدليل عليها بالاحالة على محضر الضبط دون بيان مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت الواقعة بعناصرها القانونية كافة ، فله يكون معينا بالقصور في التسبب بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث اوجه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ١١٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان قلصرا .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى انتفضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه قد انشا لنفسه اسبلا جديدة ولم يفصح عن اخذه باسباب الحكم المستأنف وقد اغفل ذكر نص القانون الذي انزل بموجبه العقاب على الطامن فله يكون بطلان ولا يعميه من عيب هذا البطلان انه اشار في ديلجته الى المواد التي طلبت النيابة العلة تطبيقها ما دام لم يفصح عن اخذه بها ، لما كان ما تقدم ، فله يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ١٠٥٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٣٠)

خطب

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ :

جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتخيل او الاكراه تتحقق باجماع هذه الانثى من المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها .

المحكمة :

لما كانت جريمة خطف الانثى التي يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتخيل او الاكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق باجماع هذه الانثى من المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها وحيلها علي واقعة الجاني لها او باستعمال وسائل مادية او أدبية من شأنها سيلب إرادتها ، واذ كان الحكم المضمون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المسمى للخطف وتوافر ركن التحيل والقصد الجنائي في هذه الجريمة وتساند في قضائه الى أدلة منتجة من شأنها ان تؤدي الى ما انتهى اليه وخلص الى ان الطامن ساهم في الفعل المادى للخطف بأن اعترض طريق المجنى عليها واوهبها مع بقاء المتهمين بانهم من مامورى الضبط الجنائي وانه مطلوب ضبطها وعرضها على مديرية الامن وقام احدثهم بمحاولة انتزاع حليتها الذهبية وانتهاوا الى الاستيلاء على الحقيبة التي كانت قد تركتها في السيارة ولاذوا بالفرار بها ، فكل من قارف هذه الأفعال او شيئا منها اعتبر فاعلا أصليا في هذه الجرائم .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ :

جريمة خطف الانثى التي بلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كالملة بالتخيل او الاكراه القصص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق باجماع هذه الانثى من المكان الذي خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله « انه بينما كانت المجنى عليها و متجهتان الى ناحية المقطم لبيع ما معها من زيد قابلهما المتهم ومعة آخران سبق الحكم عليهما وطلب انتمم الاول من الاولى خمسة وعشرين جنيها بدعوى ان والفته سبق ان اشترت منها زيد تبين انه مشوشا وعندنا رفضت طلب هو ومن معه منها ان تذهب معهم لمقابلة والفته ثم سار ومن معهم بالمجنى عليها بين المقابر حتى وصلا الى بقعة مهجورة فطلب من خلع قرطها ولبنتها وان تقدم له ما معها من نقود مهددا اياها بهطواه شهرها في وجهها كما صفعها على وجهها فقلبت تحت هذا الاكراه باعطائه القرط والدبلة واحد عشر جنيها كما اخذ منها ما تحمله من زيد والميزان كما انفرد التهم بالمجنى عليها واسمك بثنيتها وطلب ان تطلع له سروالها ليركب معها الفخشاء وقد اورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة ادلة مستبدة من شهادة المجنى عليها والرائد وهى ادلة سائفة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكانت جريمة خطف الانثى التى يبلغ سنها اكثر من ست عشرة سنة كامل بالتحيل او الاكراه المنصوص عنها بالمادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بابعاد هذه الانثى من المكان الذى خطفت منه ايا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحيلها على مرافقة الجسائى لها او باستعمال اى وسائل مادية او ادبية من شأنها سلب ارادتها واذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن التحيل والتصد الجسائى فى هذه الجريمة ، وكان تقدير توافر ركن التحيل او الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بفـى معتقـب ما دام استدلالتها سليما - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلان النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير صحيح .

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ :

خطف طفلة لم يبلغ سنها ست عشرة سنة كلفة بالتحليل —
تحققها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطمون فيه بعد ان بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة خطف طفلة لم يبلغ سنها ست عشرة سنة كلفة بالتحليل التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال والددة المجنى عليها بالتحقيقات ومن اعتراف متهمين آخرين عثر لديهما على الطفلة وسبق الحكم عليها ، وهي أدلة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، عرض لدفع الطاعنة بطلان الاعتراف المعزوه اليها بتحقيق النيابة العامة لصدوره تحت تأثير الاكراه الواقع عليها واطراحه في قوله : « وحيث انه عما اثاره الدفاع بشأن بطلان القبض على المتهمه — الطاعنة — وبطلان الاقرار المسند اليها بمحضر جمع الاستدلالات لحصول القبض في غير حالة التلبس وكذا بطلان اعترافها بتحقيقات النيابة العامة لعدم مطابقتها للحقيقة ووقوعه تحت وطأة التعذيب والاكراه البدني ، فمردود عليه بأن الحكمة — حسبما سلف البيان — لم تعمل في قضائها بادانة المتهمه على اتوالها الواردة بمحضر جمع الاستدلالات عقب القبض عليها كما لم تعمل على اعترافها الوارد بتحقيقات النيابة بل عولت على أدلة أخرى مستمدة من أقوال والددة المجنى عليها الشاهدة بالتحقيقات والتي اطبانت الى صحتها وسلامتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ومن اعتراف كل من و اللذين سبق الحكم عليها بتحقيقات النيابة الذي جاء اختياريا وصادقا ومتسقا مع واقع الدعوى وهي أدلة مستقلة بذاتها عن كل اجراءات القبض التي وقعت على المتهمه والاعتراف المنسوين اليها ومن ثم يضي الدفع بطلان القبض وبطلان كل من اقرار المتهمه بمحضر جمع الاستدلالات واعترافها بتحقيقات النيابة غير منتج في الدعوى ومن ثم فلا حاجة للمحكمة لتناولها

والرد عليها « . واذا كان ما أوردته الحكم — فيما تقدم — صريحا في عدم التعويل في ادانة الطاعة على اعترافها في تحقيق النيابة العامة ، فلا جدوى من التمسك على الحكم بالقصور في الرد على النفع ببطان هذا التحقيق لوتوقع اكراه على الطاعة طالما ان الحكم لم يؤخذها سوى بالتقوال شاهدة الاثبتت في الدعوى وباعتراف باتي المتهمين فيها اعتبارا بان هذه الاعترافات وتلك الأقوال من عناصر الاثبتت المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه والتي اطمانت المحكمة الى صحتها مما تنقضى معه مصلحة الطاعة في تمسكها بالبطلان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان لمحنة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان طرح ما يخالفها من صور اخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان من المقرر ايضا ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم والتعويل على أقوالهم بها وجه اليها من ملابح وحام حولها من الشبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمن اليه ، وكان مؤدى استناد محكمة الموضوع في قضائها بادانة الطاعة الى أقوال شاهدة الاثبتت — والده الجنى عليها — هو اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ومن ثم فان الحكم يكون بنائى عن القصور الذي ترميه به الطاعة في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان من المقرر ان الأدلة في المواد الجنائية مساندة يكمل بعضها بعضا فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومفتجة في اقتناع المحكمة وطمأنتها الى ما انتهت اليه ، وكان الحكم قد عول في ادانة الطاعة على الشهادة المستفادة في حقها من اعتراف المتهمين الآخرين — اللذين عثر لحيهما على الجنى عليها وسبق الحكم عليهما — علاوة على أقوال والدها ، فان ما تثيره الطاعة من شلل دعوى عدم انطباق الأوصاف التي ادلت بها والده

المجتبى عليها على لوصفها ومنقشتها. دلالة ذلك - بفرض صحته - على حذره لا يكون مقبولا ، ومن ثم فلا تعيب الحكم بالفساد في الاستدلال إن يكون جدلا موضوعيا في العناصر التي استنبطت منها محكمة الموضوع معتقدها مما لا يقبل معاودة القضي له أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فستان الطعن بربطه بكون ملبى غير أسس متمينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٨)

خمسة

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ :

خلو القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا من النص على المسؤولية المفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل بفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن يثبت مساهمته في الفعل المؤثم .

المحكمة :

لما كان الثابت من جلسة المحكمة الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن دافع بحسن نيته استنادا الى أنه اشترى الزجاجات المضبوطة بموجب فاتورة بما مؤداه الدفع بانتفاء القصد الجنائي لديه وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو احرارز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسؤولية مفترضة بالنسبة لمالك المحل أو المعمل مما يفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لأحكام هذا القانون أن يثبت مساهمته في الفعل المؤثم ، فان ما أثاره الطاعن فيها تقدم يعد دفاعا جوهريا كان يقضى من المحكمة أن تتصدى له وترد عليه وتورد الأدلة على مساهمة الطاعن في الأفعال المسندة اليه ، أبا وإنها لم تفعل ودافنه لجرد كونه صاحب المحل الذى ضبطت به زجاجات الخمر التى تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا ، فان الحكم المطعون فيه يكون ممينا بالقصور في التسبب مما يوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٥)

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ :

العقوبة التصوى عليها لجريمة شرب الخمر — ماهيتها — عدم جواز أن يضار الطاعن بطمئه .

المحكمة :

العقوبة المقررة لجريمة تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو

الكحولية أو المخمرة في الأملكن أو المحال العامة هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تجاوز مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فضلا عن وجوب الحكم في جميع الأحوال بالمصادرة وبإغلاق المحل لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد عن ستة أشهر بالتطبيق لحكم المادتين ٢ ، ٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ في شأن حظر شرب الخمر ، وكانت العقوبة المقررة بها بالحكم الابتدائي قد اقتضت على تفرير ٥٠ جنيه عن التهمتين ولم تتضمن المصادرة وإغلاق المحل - على الرغم من وجوب ذلك ، غير أنه لما كانت النيابة العامة قد سكتت عن استئناف ذلك الحكم فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية وقد انتهجت إلى ادانة المظنون ضده أن تصحح هذا الخطأ وتقضى بعقوبتي المصادرة وإغلاق المحل اللتين أغفلتهما حكم محكمة أول درجة ، إذ لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده أعمالا للأصل العام المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . (طعن رقم ٥٧٤٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ :

حيازة مشروبات كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج - جريمة يعاقب عليها - عدم الرد على الدفاع الجوهري - أثره - قصور في التسبيب .

المحكمة :

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المظنون فيه أنه دأبه بجريمة حيازة مشروبات كحولية لم تؤد عنها رسوم الإنتاج فقد شباه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع الاتهام في مذكرته المقتبة لمحكمة ثأني درجة بأن رسوم الإنتاج المستحقة على الكحول المضبوط قد أدت ودلل على ذلك بنصريح النقل والفاتورة المرفقين منه إلا أن الحكم المظنون فيه لم يعرض لهذا الدفاع إيراد أو ردا . مما يبيحه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يتبين من المفردات التي أدرت هذه المحكمة - محكمة

التقضى — بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن تقدم بحجته خلال
الاجل المضروب لذلك عند حجز الدعوى للحكم إسلام المحكمة
الابتدائية (بهينة استثنائية) ضمنها قوله : « إن الزججات التي أخذت
منها العينة قد وردت اليه بموجب تصريح نقل موقع عليه من مندوب
انتاج القاهرة وكذلك فاتورة مطبقة لهذا التصريح من معمل إنهم الأول —
وأضاف في المذكرة أنه قدم التصريح والفاتورة الى محرر محضر الضبط
الذى قام بمراجعة التراخيص الخاصة بالنقل للخسور والكحوليات
الموجودة بالميدلية وجدها مطبقة للكميات الواردة اليه » . لما كان
ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن على سند
من قوله : « وحيث أنه لما كان ما سلف وكسل التقرير الفنى قد
اثبت أن العينة غير مطبقة للعينة المأثلة من حيث الدرجة الكحولية ومن
ثم تكون التهمة ثابتة في حقهما دون أن يغنى بتحقيق ما إثاره الطاعن في
دفاعه المشار اليه فيما سلف وهو دفاع يبعد في خصوص الدعوى
المطروحة ههنا ومؤثرا في صيرها ما كان يقتضى من المحكمة تحييده
لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أيا وهى لم
تعمل مكتفية بتلك العبارة التلصصية التى أوردتها نقلا عن تقرير التفتيش من
أن العينة غير مطبقة — فإن حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع
والتصور في التسبب بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لمناقشة وجوه
الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٤٠٧ لسنة ٥٤ قى — جلسة ١٩٨٤/١٢/١١)

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ :

يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية أو المخبرة
في الأماكن العامة أو المحال العامة ويستثنى من هذا الحكم :

(أ) الفنادق والمنشآت السليحية المحددة طبقا لأحكام القانون
رقم ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسليحية .

(ب) الأندية ذات الطابع السليحي التى يصدر بتحديدها قرار
من وزير السليحة .

المحكمة :

من حيث أن الخصم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم. المظنون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر به كلفة العناصر القانونية للجريتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على تيموثهما في حقها أدلة سائفة تؤدي الى ما رتبة الحكم عليهما . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه فله ان يكون عقيدته من أي دليل او تعريف يرتاح اليها ما دام ان هذا الدليل له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى ، فلجرائم على اختلاف انواعها — الا ما استثنى بنص خاص — جائز اثباتها بكلية الطرق القانونية فلا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل دون دليل أو التقييد في تكوين عقيدته بدليل معين ، فان منعى الطاعن عدم جواز اثبات حالة السكر البين بغير تحليل قد لا يكون مقبولا وينحل في حقيقته الى مجرد جسدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ، هذا فضلا ان محضر جلسات المحكمة خلت من طلب للطاعن في هذا الخصوص ، فلا يكون له من بعد ان ينمى على المحكمة تعودها عن القيام بإجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تره حاجة لإجرائه ، بعد ان اطمأنت الى أقوال الشهود والتقرير الطبي من ان الطاعن كان في حالة سكر بين ، ويكون منى للطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٧٦ يحظر شرب الخمر بعد ان ينص في المبدأ الثانية منه على ان : « يحظر تقديم أو تناول المشروبات الروحية أو الكحولية في الأماكن العامة أو المصالح العامة ويستثنى من هذا الحكم :

(أ) الفنادق والمنشآت السياحية المحددة طبقا لاحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

(ب) الآتية ذات الطابع السياحي التي يصدر بتحديددها قرار من وزير السياحة ... » .

وأورد في المادة الخمسة عقوبة مخالفة ذلك الخطر وهي الحبس لمدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين

المعتوقين ونص في المادة السابعة على ان « يعاقب كل من يسطر في مكان علم او في محل علم في حالة سكر بين بالحس الذي لا تقل مدته عن اسبوعين ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن مشرين جنيا ولا تجاوز مئة جنيه » . مما يفاده ان مغلط النائم في جريمة المادة الثانية هو تعذيب او تناول المشروبات الروحية او الكحولية او المخمرة في الامكن والمحال العامة ، بينما هو في جريمة المادة السابعة وجود الجاني في حالة سكر بين في مكان او محل علم ، ولا ينصرف الاستثناء الوارد في عجز المادة الثانية الا الى الأعمال المكونة للجريمة الواردة فيها وهي تعذيب او تناول تلك المشروبات فلا يمتد الى حالة السكر ما دام ان الشارع قد قصر هذا الاستثناء صراحة على الأولى دون الثانية ، هذا فضلا عن ان نص المادة السابعة جاء علما مطلقا يشمل كل الامكن والمحال العامة دون تخصيص بما ينصرف معه حكما حتى الى الفنادق والمنشآت السليمة والانتية ، اذ ان لكل من الجريمتين المذكورتين كيانها المستقل عن الأخرى وأركانها التي تتميز بها ، مما يكون معه نص الطامن في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ٣٦٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ :

يحظر تعذيب او تناول المشروبات الروحية او الكحولية او المخمرة في الامكن العامة او المحال العامة .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بلحكم الطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله : « ان ضابط الشرطة اثبت بمحضه انه ضبط الطامن لثناء سيره بدائرة بندر نجع حمادى وهو في حالة سكر ولما سلكه اعترف له بشرب زجاجة من الكينا اتساء قيله برى ارض زراعية وذلك لبرودة الجو » - لما كان ذلك وكثت وكثت المادة الثانية من القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ في ثنائى حظر شرب الخمر قد نصت على انه « يحظر تعذيب او تناول المشروبات الروحية او المخمرة

في الأماكن المبلية أو المحال المبلية الخ « . وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن من هذه الجريمة دون أن يثبت في حقه أن تتلوه للخمر كان في مكان أو محل علم كما لم يرد على دفاعه في هذا الشأن من أن تتلوه للخمر كان بزراعته فله يكون قلصرا عن بيان توافر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها بما يوجب تقضه بغير حجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٦٤٠٨ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩/١/١٩٨٨ ؛

دخان

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ :

جريمة تهريب التبغ — عقوبتها — نص المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ — مخالفتها — اثره .

المحكمة :

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه « يعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم بطريق النضالين على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي الى مصلحة الجبارك على النحو التالي : (ا) (ب) (ج) (د) خمسة جنيهات من كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواء كانت كليلة أو غير كليلة النمو مورقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر » وكان البين من نص المادة الثالثة سالف البيان من صريح عبارته وواضح دلالته أن الفقرة (د) قد تناولت حالة ضبط التبغ منزوعا من الأرض وإن الشارع اعتبر الوزن أساسا لتقدير التعويض في هذه الحالة وهو ما يقتضى من المحكمة عند قضائها بالتعويض أن تحدد كمية الدخان موضوع الجريمة مقدرة بالكيلو جرامات حتى يبين مدى مطابقة التعويض لأحكام القانون ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المظنون فيه وقد قضى بإلزام الطاعنين بتعويض قدره ١٧٦٧٤ جنيها لم يبين كمية الدخان المضبوط الذى حكم على أسلحه بالتعويض الأمر الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم المظنون فيه في معرض تحصيله لاثمالات الطاعن الأول من أن الدخان المضبوط يبلغ وزنه نحو ٩٢٠ كيلو جراما إذا ما لوحظ أن التعويض المقتضى به لا يستقيم مع التطبيق السليم لأحكام المادة الثالثة آنفة البيان ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه يكون ممينا — في شقه الخاص بالتعويض — بالتصور الذى يتسع له وجه الطعن ويتمين لذلك نقضه .

(طعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢١)

دعارة

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ :

يحق للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك — محكمة ثلثى درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كائنة العناصر القانونية لجريمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة التي دنت الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقتها أدلة سائفة لها معيها الصحيح من الأوراق وتؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة لملم محكمة أول درجة ان الطاعنة لم تطلب سماع أحد من الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يخول للمحكمة الاستفتاء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك — يستوى في هذا الشأن أن يكون القبول صريحا او ضمنيا ، تصرف المتهم او المدافع عنه بما يدل عليه — وأن محكمة ثلثى درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ، ولا تلزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم لملم محكمة أول درجة نالذا لم تر من جانبها حلجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعنة وان أبدى طلب سماع أقوال الشاهد لملم المحكمة الاستئنافية ، فانه يعتبر تنزلا عنه بسبق سكوته عن التمسك به لملم محكمة أول درجة ، ومن ثم ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير مسديد .

(طعن رقم ٤٤٣٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ :

الاعتقاد على ممارسة الدعارة — استظهار ركن الاعتقاد — ماهيتها .

المحكمة :

لما كان الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه تد اورد

لاستظهار ركن الاعتیاد أنه قد توافر من سابقة اتهام المتهم في قضية أخرى اعترفت بها في جميع مراحل التحقيق فضلا عن ان الشاهد قرر انه اعتاد وآخرين التردد عليها لمواقعتها نظرا اجر ... وهذا الذي أثبتته الحكم توافر به في حق الطاعنة جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ولا تشريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات ركن الاعتیاد على شهادة الشاهد ، طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات كما انه من المقرر انه لا حرج على المحكمة ان تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة اليها كترينة على وقوعها بصرف النظر عن مال الحكم في تلك الاتهامات التي اقرت بها الطاعنة في محضر الاستدلال ، ومن ثم فان ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٤٣٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ :

جريمة الدعارة — توافر القصد الجنائي — من حق محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم المضمون فيه من التفاته عن دفاعها المؤسس على عدم توافر القصد الجنائي لديها انها تتنهن التوسط بين راغبي الزواج وما زعمته من ان اثنتين من الفتيات لم تفادرا البلاد ، كما انها لم تسافر الى الخارج — نقله مردود عليه بأن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستلزم دلالة من ائلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للدلالة التي عولت عليها في الادانة .

(طعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/١٦)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ :

جريمة خيانة شقة لممارسة الدعارة - ماهيتها - الشقاق
المفروشة .

الحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبلبه والمعدل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجله أن ضابط قسم مكافحة جرائم الآداب العامة علم من تحريكه السرية أن الطاعن يحوز شقة مفروشة يقدمها للنسوة الساطعات بغير تمييز لارتكاب الدعارة فيها وبعد استئذان النيابة العامة انتقل الى ذلك المسكن وإلى بداخله المنهية الثانية تمارس الفحشاء مع رجل أجنبي أقر بأن الطاعن لم يسمح لها بالدخول إلا بعد اقتضاء مبلغ من النقود من الشخص الذي أوصلها هناك وبمواجهة الطاعن بذلك اعترف بأنه يقوم بتأجير تلك الشقة للقوادين والعاهرات . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة سائفة مستمدة من أقوال الشاهد واعتراف المتهمين وخلص الى القول بأنه : « لما كان الثابت بمحضر التحريات الذي سطره محرر المحضر أن المتهم الأول (الطاعن) يستغل الشقة موضوع الضبط بتأجيرها مفروشة للنسوة الساطعات ومن يصطحبونهم معهم لارتكاب الفحشاء بها مع علمه بذلك وما ثبت بالمحضر من ضبط المتهم الثانية في تلك الشقة وهي في حالة تلبس ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر عند نظر الاستئناف أن محكمة أول درجة شملت العقوبة المحكوم بها عليه بالنفاذ وبعد أن أوقفت النيابة العامة تنفيذها على ما جاء بمفكرة أسباب الطعن - ومن ثم فليس له أن يثير طعنه في الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٤٥١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠)

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ :

جريمة الاعتداء على ممارسة القجور والدعارة - عقوبتها -
المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .

المسألة :

لما كان ذلك ، وكان نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد من ثلاث سنوات ويفرابة لا تقل عن خمس وعشرين جنيها ولا تزيد عن ثلاثمائة جنية - كل من اعتاد ممارسة الفجور والدعارة ، وكان الحكم المستأنف قد قضى - في حدود القانون - بمعقوبة الحبس بعدها الأدنى ، بيد أن الحكم المطعون فيه قد نزل بهذه المعقوبة الى شهر واحد مع الشغل - وهو دون ذلك الحد الأدنى ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه تصحيحه والحكم بمقتضى القانون بتلييد الحكم المستأنف .

(طعن رقم ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ :

جريمة الدعارة - لحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت - شرط ذلك .

المسألة :

وحيث انه من المقرر وان كان لحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة متى تشككت في اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصورة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم او داخلتها الريسة في صحة عناصر الاتيالت . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه اورد من بين أدلة الاتهام ما قررت التهمة الاولى في اعتراضها بتحقيقات النيابة العامة من ان المطعون ضده وآخر يطالبان لها الرجال لممارسة البغاء معها ويتقاضيان اجر ذلك وكان البين من مطالعة المرفقات ان هذا الذي اثبتته الحكم له اصله الصحيح بالأوراق - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسسن تضامم ببراءة المطعون على ان

الانتهام المنسوب اليه جاء وليد اعترافات المتهم الأولى بمحض الاستدلالات والتي تطرحها المحكمة ولا تعمل عليها ؛ ولم يلتفت للدليل المستند من اقوال هذه الأخيرة في حق المظنون ضده بتحقيقات النيابة العامة ولم تدل المحكمة برأيها فيه ، مما يكشف عن انها اصدرت حكمها دون ان تحيط بعناصر الدعوى وتحصن أدلتها مما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٣٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ :

جريمة الاعتياذ على ممارسة الدعارة - استعمال المكان لارتكاب الدعارة - لا يستلزم القتون ثبوت العادة في استعمال المكان لارتكاب الدعارة طريقا معينا من طرق اثبات .

المحكمة :

لما كان ما جرى به قضاء المحكمة ان القتون لا يستلزم ثبوت العادة في استعمال مكان لارتكاب الدعارة طريقة معينة من طرق اثبات فانه لا تترتب على المحكمة اذا عولت في ذلك على شهادة الشهود واعترافات المتهمين ، واذا كان الطعن في ان ما اورده الحكم في هذا الشأن له اصله الثابت في الأوراق ، فلان ما يثيره في هذا الصدد يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٢١)

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ :

القتون لا يستلزم ثبوت ركن الاعتياذ طريقة معينة من طرق اثبات - محكمة الموضوع - أثبت ركن الاعتياذ على ممارسة الدعارة - أساس ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان لا تترتب على المحكمة ان هي عولت في اثبات

ركن الاعتقاد على ممارسة الطاعة الدعارة على شهادة الشاهدين التي اطمأنت اليها طالما ان القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الاثبات . وكان تقديره في ذلك سليما - وكانت الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة قد نصت على عقاب كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة ، فقد دل المشرع بصريح هذا النص ومفهوم دلالاته ان هذه الجريمة تتحقق مباشرة الفحشاء مع النفس بغير تمييز وان يكون ذلك على وجه الاعتقاد . ولم يستلزم لتوافرها ان تكون ممارسة الفجور أو الدعارة في مكان معين أو ان يكون ملوكا أو مؤجرا ، فالتنعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون نبيه قد قضى بمضادة سيارة الطاعة طبقا للحق المخول للحكمة في المادة ١/٣٠ من قانون العقوبات بعد ان اطمأنت الى اقوالها في محضر الضبط من انها اشترتها من حصيدلة مارستها للدعارة لتسهل لها الانتقال الى الشقق المفروشة . فسان جدل الطاعة في شأن مصدر ملكيتها للسيارة لا لا يدعو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في تقدير الدليل - بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فان النعمى برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه .

(طعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ :

عقوبة المضادة في جريمة ممارسة الدعارة - شرطها .

الحكمة :

لما كانت العقوبات المقررة لمخالفة نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ التي دين بها الطاعن لا تتضمن عقوبة المضادة وكان الحكم قد قضى بالمضادة بالتطبيق له فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه اعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - نقضه نقضا جزئيا .

(طعن رقم ٥٩٥٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٤)

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ :

دعارة الاستدال الى اعتراف غير ثبت بالأوراق — اثره —
يبطل الحكم .

الحكمة :

وحيث ان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه انه عول في
تفضله بـإدانة الطاعنة الرابعة — ضمن ما عول عليه — على اعترافها
في محضر الشرطة وكان البين من مطالمة المفردات المضمومة ان الطاعنة
الرابعة انكرت ما أسند اليها في كافة مراحل التحقيق والمحكمة ولما كان الأصل
انه يتمين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة
في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاءها على اقوال لا سند لها من
التحقيقات ، فلان الحكم المطعون فيه اذ بنى قضاؤه على ان
اعترافا صدر من الطاعنة الرابعة — مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق —
فانه يكون قد استند الى دعاية غير صحيحة ما يبطله لابتناؤه على
أسس فلسد . ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من ادلة أخرى اذ
الادلة في المواد الجنائية مستندة والحكمة تكون عقيدتها منها مجتعة
بحيث اذا سقط احدها لو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان
للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ،
نسائه يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بالنسبة الى الطاعنة
المراتبة — والى بقى الطاعنين — لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة —
وذلك بنهر حجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٣٧ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٩)

دعوى جنائية

- اولاً : تحريك الدعوى الجنائية .
- ثانياً : انقضاء الدعوى الجنائية .

اولا - تحريك الدعوى الجنائية :

قاعدة رقم (٥٧٦)

المبدأ :

يجوز استثناء لمحكمة الجنائيات اذا رأت في دعوى مرفوعة امامها ان هناك وقائع اخرى غير المسندة فيها الى المتهم ان تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها .

المحكمة :

من المقرر ان الأصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بامر الاحالة او طلب التكليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية وانه يجوز استثناء لمحكمة الجنائيات اذا رأت في دعوى مرفوعة امامها ان هناك واقائع اخرى غير المسندة فيها الى المتهم ان تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يتربط على هذا الحق غير تحريك الدعوى امام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملا بالمادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة قد خالفت صريح نص هذه المادة اذ ادانت الطاعن عن واقعة احراز مخدر الأميون وهي جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو بسلك من الحكم كان يؤذن بتعقيب إجراءات المحلكة الا ان ما يرد هذا العيب في صورة الطعن الحالي - هو اتعدام جدواه ذلك بأن الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاث آلاف جنيه - وهي عقوبة احراز وحيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم فسلان مصلحته في النعى على الحكم بالبطلان في هذا المسند وبخلافه القانون فيما يثريه من أنه لا عقاب على احراز آثار الأميون - بفرض صحته - تكون منتفية اذ من المقرر انه اذا اخطأ الحكم فأنسد الى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة

أخرى وعاقبه على الجريمتين مما يعقوبة واحدة داللة في حدود المواد المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها فله بذلك تنتفى مصلحة الطاعن بالتسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم .

(طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٨١)

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ :

لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب الجبركي إلا بطلب كتابي من المدير العام للجبارك أو من ينييه .

المحكمة :

مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في جرائم التهريب إلا بطلب كتابي من المدير العام للجبارك أو من ينييه ... هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجبارك أو من ينييه في ذلك ، واذ كان هذا من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فإن اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(طعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٥٠ ق - جلسة ٢٦/٤/١٩٨١)

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ :

لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرار بزوجه أو بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المحنى عليه .

المحكمة :

ولما كان ذلك وكانت المادة ٣٦٣ من قانون العقوبات تصدر على

ان « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرار يزوجه او زوجته او اصوله او نرومه ، الا بناء على طلب المجنى عليه . وللمجنى عليه ان يتنازل عن دعواه بذلك في اية حالة كتبت عليها ، كما ان له ان يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في اى وقت شاء » وكنت هذه المادة تضع قيدا على حق التنبيلة العلة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه الذى له ان يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة في اية حالة كتبت عليها ، كما تضع حدا لتنفيذ الحكم النهائي على الجاني ، بتحويلها المجنى عليه حق وقف تنفيذ في اى وقت يشاء . واذ كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق في الشكوى يترتب عليه انتضاء هذا الحق ، وبالتالي انتضاء الدعوى الجنائية وهى متعلقة بالنظام العام ، فانه متى صدر التنازل من يملكه قانونا يكون للمتنازل اليه ان يطلب في اى وقت اعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجوع في التنازل ولو كان مبعدا الشكوى ما زال مقبدا ، لانه من غير المستساغ قتلونا العودة للدعوى الجنائية بعد انتضاءها ، اذ السقوط لا يعود . واذا ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، اثما هو الحفاظ على الروابط العائلية التى تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم ان ينسب اثرهما على جريمة الاتلاف لوقوعها كالسرقة اضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص .

(طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ :

لا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم استيراد بضائع اجنبية على غير النظم والقواعد المقررة الا بناء على طلب كتابي من وزير التجارة او من يفوضه — ولا يجوز رفع الدعوى العمومية في جرائم تهريب البضائع الاجنبية بقصد الاتجار الا بناء على طلب وزير المالية او من ينوبه .

الحكمة :

وحيث ان ما بنماده الطاعن الاول على الحكم المنعرج ميسر

انه اذ دانه بجرائم تهريب بضائع لجنبية بقصد الاتجار واستردادها على غير النظم والقواعد المقررة واستعمالها في غير الغرض الذى رخص له — قد شبهه البطلان ذلك بقله لم يشر في مهوراته الى ان الدعوى الجنائية رفعت بناء على طلب كتلى من وزيرى المالية والتجارة او من اتياه في ذلك ، وهو بيان جوهرى يترتب على اغفاله البطلان . وحيث ان الجرائم التى دين بها الطاعنان هى انتها هريا بقصد الاتجار بضائع لجنبية واستردادها على غير النظم والقواعد المقررة واستعمالها الطاعن الاول بصفته مستثمرا في غير الغرض المختصين فطلب كل منهم — في حدود اختصاصه — اقامة الدعوى — ذلك ان هذا البيان جاء مجهلا لا يبين معه ان كلا من وزير المالية ووزير التجارة كلنا من بين الوزراء الذين أشلر اليهم الحكم وهو ما يعجز هذه المحكمة — بحكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القسئون ، ومن ثم فلان البيان كما ورد بالحكم لا يحقق غرض الشارع من تسبب الأحكام ، كما انه لا يرفع عوار الحكم — كذلك — ما ورد بدعوات الحكم الابتدائى من ان كلا من رئيس مصلحة الجمارك ومدير علم الادارة العامة للتجارة الخارجية بوزارة التجارة قد طلبا اقامة الدعوى الجنائية ضد الطاعنين ما دام الحكم لم يشر الى ان اولهما كان مفوضا بذلك من وزير المالية وان الثانى كان مفوضا — فيما طلبه — من وزير التجارة ، لما كان ذلك ، فقله يتعين نقض الحكم المطون فيه والاحالة بالنسبة لكلا الطاعنين لوحدة الواقعة واتصال الميب الذى شلب الحكم بالطاعن الثانى ، وذلك بغير حجة الى بحث بلنى ما اثاره الطاعنان بأوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٢٦٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية طبقا لاحكام القسئون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ الا بطلب كتلى من وزير الخزانة او من بينه .

المحكمة :

وحيث انه لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى ..

من المادة الرابعة من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ من انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية لو اتخذت اية اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون الا بطلب مكتوب من وزير الخزانة او من ينييه » هو عدم جواز تحريك الدعوى او مباشرة اى اجراء من اجراءات بدء تشريها امام جهات التحقيق او الحكم قبل صدور طلب كتابى من وزير الخزانة او من ينييه في ذلك ، واذا كان هذا البيان من البيانات الجوهرية التى يجب ان يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يفنى عن الثمى عليه بالحكم ان يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص ، لما كان ما تنصم ، وكان الحكم قد خلا من الاشارة الى ان الدعوى الجنائية اقيمت بطلب كتابى من وزير الخزانة او من فوضه في ذلك ، وهو ما يمييه بالتصور ، فانه يتعين ان يكون مع النقص الاحالة .

(طعن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٥٥ قى — جلسة ١٤ / ١٠ / ١٩٨٦)

ثانياً - انتفاء الدعوى الجنائية :

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ :

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء التهم ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة - أساس ذلك .

المحكمة :

لما كتلت المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « تنقضى الدعوى الجنائية بوفاء التهم » ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى « فانه يكون من المتعين الحكم بانتفاء الدعوى الجنائية بوفاء الطاعن .

(ملعن رقم ٢٣٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

يجوز للنائب العام ان يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنب لتتقضى فيها وفقاً لاحكام المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات الا ان تلك الاحالة ليس من شأنها ان تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تنقل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانتفاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

المحكمة :

لما كتلت المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية وان اجازت للنائب العام والمحلى العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (!) من قانون العقوبات ان يحيل بعض الجنايات الى محكمة الجنب لتتقضى فيها وفقاً لاحكام تلك المادة الا ان تلك الاحالة ليس من شأنها ان تغير من طبيعة الجناية المحالة بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانتفاء الدعوى الجنائية

فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات ، وكلت الجريمة المسندة الى المظنون ضده — وكما رعت بها الدعوى — جنائية مما نص عليه في البلب الرابع من الكلب الثاني من قاتون العقولت وقعت من موظف علم ، ومن ثم تنقضى الدعوى الجنائية فيها مضى عشر سنين تبدأ من تاريخ انتهاء خدمة هذا الموظف ما لم يكن التحقيق في الجريمة قد بدأ قبل ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المظنون فيه قد اعتبر الجريمة المرفوعة بها الدعوى جنحة لجرد انها احيلت الى محكمة الجنح عملا بالمادة ١٦٠ مكررا من قاتون الاجراءات الجنائية ، وخلص الى انقضاء الدعوى الجنائية فيها مضى ثلاث سنين اسند بدايتها الى تاريخ وتنوع الجريمة ، فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القاتون بما يمييه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٠٥٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ :

يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية في جريمة خيانة الأمانة من تاريخ طلب الشيء المختلس لدى أو من أوتن عليه والامتناع عن رده أو ظهور عجز عنه وليس من تاريخ ايداعه .

المحكمة :

من المقرر ان تعيين تاريخ وتنوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة يستقل به تلمنى الموضوع ولا رقبة عليه في ذلك لمحكمة النقض وكان ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة لا تبدأ من تاريخ ايداع الشيء المختلس لدى من أوتن عليه بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه الا اذا قلم الدليل على خلافه . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم في قوله « فانه لما كان من المقرر عملا بالمادة ١٥ من قاتون الاجراءات الجنائية ان الدعوى الجنائية في مواد الجنح تنقضى مضى ثلاث سنوات وحيث ان المجنى عليها قد قررا ان الواقعة قد حدثت خلال علم ١٩٧٣ . وحيث ان

المتهمان قد اتكرا ما هو منسوب إليهما ونفيا حدوث الواقعة على الإطلاق . وحيث أن المدعيتين بالحق اللني قد تقدمتا ببلاغهما الأول إلى الشرطة في ١٧/٦/١٩٧٥ وأن المتهمين قد سئلا لاسم النيبلة المصلة في ١٧/٨/١٩٧٥ ، ١٨/٨/١٩٧٥ ، ١١/١١/١٩٧٥ كما تمت اجراءات المعنية في ١٠/٢/١٩٧٦ كما تم سؤال المتهمان بعد ذلك في تواريخ مختلفة كما أن النيبلة العلة قد قليت بتقديم الدنع بالتقضاء الدموى الجنائية بالتقادم يكون قد أصاب صحيح القتون ويضحى منعى الطاعن في هذا الشأن غير مسيد .

(طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ :

تنقضى الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمرور ثلاثة سنوات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة .

الحكمة :

حيث ان الحكم المظمون فيه قد صدر في ٨/١٢/١٩٧٩ بآدانة الطاعن بجنحتى عدم الاعلان من مخزنه وعدم العرض بمطه وحدات من السلع الموجودة بمخزنه ، فقرر الطعن فيه بطريق النقض في ٢٥/١٢/١٩٧٩ ، وقدم اسلب طعنه في ذات التاريخ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اجراء من تاريخ الطعن الى ان نظرت ببطلة ١/٢/١٩٨٣ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انتقضى على الدعوى من تاريخ التقرير بالطعن الحاصل في ٢٥/١٢/١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنع كون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بمضى المدة ويتمين لذلك نقض الحكم المظمون فيه والقضاء بالتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

(طعن رقم ٢١١٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١/٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ :

الدعوى الجنائية تنتفى بوفاء المتهم .

المحكمة :

لما كان يبين من الأوراق انه بعد التقرير بالظمن بالنقض وايداع اسبابه في الميعاد قد توفي المحكوم على المرحوم كالثابت من صورة شهادة الوفاة المقدمة من محلييه بالجلوسة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه تنتفى الدعوى الجنائية بوفاء المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات اذ حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى « فانه يكون من المتعين الحكم بانتفاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم » .

(ظمن رقم ٥٨٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ :

انتفاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضي ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كان الحكم المظمن فيه قد صدر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بادانة الطاعن في تبديد محجوزات ، فقرر بالظمن فيه بطريق النقض في ٩ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، وقدم اسباب طعنه في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تاريخ تقديم الاسباب الى أن نظرت بجلوسة ٤ يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انتفى على الدعوى من تلويح تقديم الاستئناف الحاصل في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجنع دون اتخاذ اى

اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بالتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(طعن رقم ٢٠٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة - مثال .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٧٨ بادانة الطاعن بجنة تبديد اشياء محجوز عليها ، فقرر بالطعن فيه بطريق النقض في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٨ وقدم اسباب طعنه في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تاريخ تقديم الاسباب التي ان نظرت بجلسة ٤ يونية سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين انه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم الاستئناف الحاصل في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٨ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنب دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والتضاء بالتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة المتهم الطاعن .

(طعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٨٨)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة - مثال .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣

بدلائمة الطامن بجنحة نصب ، فقرر بالطن فيه بطريق النقض في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٩. وقدم اسباب طعنه في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٩. ثم استشكل الطامن في تنفيذ الحكم المظنون وقضى استثنافيا بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٨٠. برفض الاشكال والاستمرار في التقيد ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تاريخ الفصل في الاشكال الى ان نظرت بجلسة اليوم بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انتضى على الدعوى من تاريخ الفصل في الاشكال الحاصل في ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٠ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة في مواد الجنع دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بضى المدة ويتمين لذلك نقض الحكم المظنون فيه والقبضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة ببراءة المتهم الطامن .

(طمن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٤ قى - جلسة ١٩٨٤/٦)

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بضى ثلاث سنوات دون
اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كان الحكم المظنون فيه قد صدر في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٠ لادانة الطامن بجنحة ضرب ، فقرر بالطن فيه بطريق النقض في ٢ مارس سنة ١٩٨٠. وقدم اسباب طعنه في ١٩ مارس سنة ١٩٨٠ ، ولكن الدعوى لم يتخذ فيها اى اجراء من تاريخ الطعن الى ان نظرت بجلسة اليوم ٤ من يونيو سنة ١٩٨٤ ، واذا كان يبين من ذلك انه وقد انتضى على الدعوى من تاريخ تقديم الاسباب الحاصل في ١٦ مارس سنة ١٩٨٥ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بضى المدة في مواد الجنع دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة ، فتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بضى المدة

ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانتفاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة وببراءة المتهم الطامن .

(طمن رقم ٢٠٧٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ :

انتفاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج بمضى ثلاث سنوات دون
اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطامن بجنحة اختلاس
كشيء محجوزة ، فقرر بالظن فيه بطريق النقض بتاريخ ٢٤ من ديسمبر
سنة ١٩٧٨ ، وتقدم اسبب طعنه في ذات التاريخ ، ورفع اشكالا في
التنفيذ قضي فيه بجلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم
لحين الفصل في الظن ، ثم لم يتخذ في الدعوى اى اجراء بعد ذلك
التاريخ الى ان نظر الطمن بجلسة اليوم الخامس من يونية سنة
١٩٨٤ - ومن ثم تكون قد مضت منذ آخر اجراء في الدعوى - وهو
الحكم في الاشكال - وحتى نظر الطمن مدة تزيد على الثلاث
سنوات المقررة في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاتقضاء
الدعوى الجنائية في مواد الجنج ، لم يتخذ خلالها اى اجراء قاطع للمدة ،
فيتعين نقض الحكم المطعون فيه ، والحكم بانتفاء الدعوى الجنائية بمضى
المدة وببراءة المتهم الطامن .

(طمن رقم ٤٠٠٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ :

انتفاء الدعوى الجنائية في مواد الجنج بمضى ثلاث سنوات من
تاريخ آخر اجراء اتخاذه اى اجراء قاطع لهذه المدة .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٦ من اكتوبر سنة

١٩٧٨. باعتبار معارضة الطعن في الحكم الاستثنائي الجنائي كان لم يكن ،
فقرر الطعن بالطعن فيه بطريق النقض في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٨
ولودعت أسباب الطعن في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ ، كما يبين من
الأوراق أنه قد قضي بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ في الاشكال
المرفوع من المحكوم عليه بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لحين الفصل
في الطعن ، الا انه لم يتخذ أى إجراء في الدعوى من تاريخ الحكم في
الاشكال وحتى نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة اليوم الثانى
عشر من يونيه سنة ١٩٨٤ . واذا كان يبين من ذلك انه وقد انتقض على
الدعوى — وهى جنحة تبديد محجوزات — من تاريخ آخر إجراء وهو
الحكم الصادر في الاشكال بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٨. مدة تزيد
على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في
بواب الجنع دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة ، فان الدعوى
الجنائية تكون قد انتقضت بمضى المدة ، الأمر الذى يتعين معه الحكم
بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطعن .

(طعن رقم ٢٣٦٢ لسنة ٥٤ في — جلسة ١٢/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ :

انتقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من
تاريخ آخر إجراء اتخذ أى إجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كان الطعن قرر بالطعن بالنقض في ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨
ثم استشكل في تنفيذ الحكم المطعون فيه ، وبجلسة ٧ من أكتوبر سنة
١٩٧٨ قضت محكمة مركز كهر الدوار بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في
الطعن بالنقض ثم تحدد لنظر طعنه بجلسة ٥ من يونيه سنة ١٩٨٤ ومن ثم
يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر من الاجراءات
المنخضة في الاشكال وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع

لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بالتقادم ونقلا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتمين بذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة الطامن .

(طمن رقم ٣٣٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٩٣)

المبدأ :

انتقض الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة طبقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه صدر في الرابع من مايو سنة ١٩٧٨ بإدانة الطامن بجنحة تبديد محجوزات فقرر بالظمن فيه بطريق النقض ولودع اسباب طعنه في الحادى والثلاثين من مايو سنة ١٩٧٨ - ثم اقسام اشكالا في تنفيذ الحكم فنقض في العشرين من يونيو سنة ١٩٧٨ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطعن بالنقض . ثم حدد لنظر الطعن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وهو الحكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الطعن بالنقض دون اتخاذ أى اجراء تطلع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية ، بما يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وببراءة الظمن الطامن .

(طمن رقم ٣٣٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ :

انتقض الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء اتخذ أى اجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كانت الطاعة قررت بالظمن بالنقض في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ ثم استشكلت في الحكم المظمن فيه وبجلسة ٦ من مارس سنة ١٩٧٩ قضت محكمة كمر الدوار الجزئية بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الظمن بالنقض ثم حدد لنظر طعنها جلسة ٥ من يونيو سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الظمن بالنقض دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويتمين لذلك نقض الحكم المظمن فيه والقضاء بانتقضاتها بمضى المدة وببراءة الطاعة .

(ظمن رقم ٣٣٧٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ :

انتفاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كان الحكم المظمن فيه صدر في الحادى والعشرون من ديسمبر سنة ١٩٧٨ بادانة الطاعن بجنحة تهديد محجوزات فقرر بالظمن فيه بطريق التقضى واودع اسباب طعنه في اول يناير سنة ١٩٧٩ ثم اقام اشكالا في تنفيذ الحكم قضى في السابغ والعشرين من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الظمن بالنقض - ثم تحدد لنظر الظمن جلسة الخامس من يونيو سنة ١٩٨٤ ، ومن ثم تكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر اجراء من الاجراءات المتخذة في الاشكال وهو الحكم الصادر فيه وبين تاريخ نظر الظمن دون اتخاذ اى اجراء قاطع لهذه المدة - وتكون الدعوى الجنائية قد انتقضت بالتقادم وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات

الجنائية ، بما يتعين معه نقض الحكم المظنون فيه والقضاء بقتضاء
الدعوى الجنائية بضمى المدة وبراءة المتهم الطاعن .

(ظمن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعدة رقم (٥٩٦)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنع وفقا لامكان المادة ١٥ من
قانون الاجراءات الجنائية .

المحكمة :

لما كان الحكم المظنون فيه صدر بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩
برفض محارضة الطاعن فى الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر بادانته فى
جئحة تبديد ، فقرر الطاعن بالظمن فيه بطريق النقض فى ٢٨ يناير
سنة ١٩٧٩ ولودع اسباب الظمن فى التاريخ ذاته كما اقام اشكالا فى
التنفيذ قضى فيه بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ بوقف تنفيذ الحكم
المظنون فيه لحين الفصل فى الظمن المائل . واذا كان يبين من الاوراق
انه لم يتخذ أى اجراء فى الدعوى من تاريخ الحكم فى الاشكال وحتى
نظر الظمن لاسم هذه المحكمة بجلسة اليوم الثانى عشر من يونيه
سنة ١٩٨٤ — وكان مؤدى ذلك انه وقد اتقضى على الدعوى
الجنائية من تاريخ آخر اجراء فيها وهو الحكم الصادر فى الاشكال
بتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة
لاتقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنع دون انقضاء أى اجراء قطع
لهذه المدة ، فانه يتعين الحكم بقتضاء الدعوى الجنائية بضمى المدة
وبراءة الطاعن .

(ظمن رقم ٢٢٧٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٢)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ :

انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنيح بنفى ثلاثة سنوات دون اتخاذه أى إجراء قاطع لهذه المدة .

المحكمة :

لما كان الطامن قرر بالظمن بالنقض في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ ثم استشكل في الحكم المطعون فيه وبجلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ قضت محكمة كمر الدوار الجزئية بوقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الظمن بالنقض ثم تحدد لنظر طمعه جلسة ٥ من يونية سنة ١٩٨٤ ومن ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات بين آخر إجراء من الإجراءات المتخذة في الاشكال وبين تاريخ نظر الظمن بالنقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقدم وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية ويتمين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بنفى المدة وببراءة الطامن .

(ظمن رقم ٣٣٧٥ لسنة ٥٤ قى — جلسة ١٢/٦/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ :

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية — دفع جوهرى — اغفاله — قصور .

المحكمة :

لما كان من المقرر انه اذا دفع لدى محكمة الموضوع بان الجريمة محل المحاكمة قد وقعت في تاريخ معين وان الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما يظهر لها النتيجة التى يقتضيها وكان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم الابتدائى لأسبيله واكتفى بالاحالة الى تلك الأسباب فيما يتعلق بالدفع

بانقضاء الدعوى الصورية بمضى المدة دون أن يحقق دفع الطامن بشأن الجريمة وقعت قبل الإبلاغ عنها بأكثر من ثلاث سنوات حتى يبين له وجه الحقيقة فإنه يكون قد تعيب بالقصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٥٩٩)

المبدأ :

إذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها بسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الحكم الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في واقعة حكم صادر في موضوع الدعوى فإنه ينعم على المحكمة — عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية — أن تتصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية أو إحالتها إلى المحكمة المدنية إذا استلزم الفصل فيها اجراء تحقيق خاص . وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » مما يفاده أن الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا يكون له تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية لها فهي لا تنقض إلا بمضى المدة المقررة في القانون المدني . لما كان ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون فيه أنه أغفل الفصل في الدعوى المدنية التبعية المرفوعة من الطامن بصفته كما أن عدولته لم تتحدث عنها مما يفاده أن المحكمة لم تنظر أطلاقاً في الدعوى المدنية ولم تهمل فيها فاته وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون الدعي بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيها أعظمه عملاً بالمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة

واجبة الأعمال أمام المحكم الجنائية لظهور قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العلية الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مذكرة أسبيل الطعن ان الطاعن يبغى بطعنه نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية التي اقبلها على المظعون ضده وكان الطعن في الحكم بطريق النقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فان الطعن المائل يكون غير جائز لعدم صدور حكم قبل له في خصوص الدعوى المدنية ، مما يضمن معه القضاء بمعجم جواز الطعن .

(طعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ :

تنقض الدعوى الجنائية بوفاء التهم عملا بلحكام المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

المحكمة :

وحيث انه يبين من كتاب نيابة بنى سويف الكلية المؤرخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٧ والرفق بملف الطعن ان الطاعن توفى الى رحمة الله في يوم ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٠ اى بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب في الميعاد ، ومن ثم يضمن الحكم بتنقض الدعوى الجنائية بوفائه عملا بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٥٨١٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٣/٢)

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ :

لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في جنلية بغض المادة وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها — مفاد ذلك .

المحكمة :

وحيث ان قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثالث من

الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي عنوانه في الإجراءات التي تتبع في مواد الجنائيات في حق المتهمين قد نص في المادة ٣٩٤ على انه « لا يسقط الحكم الصادر غيليا من محكمة الجنائيات في جنائية بمضى المدة وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها » ، ونص في المادة ٣٩٥ على انه « اذا حضر المحكوم في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يظل الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة او التضييعات » ، ويعد نظر الدعوى امام المحكمة « ونصت الفقرة الاولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على انه « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام باثلاثين سنة » وواضح من هذه النصوص انه ما دامت الدعوى قد رفعت امام محكمة الجنائيات عن واقعة يعتبرها القانون جنائية ، فان الحكم الذي يصدر فيها غيليا يجب ان يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنائيات وهي عشرين سنة ، واذا انتهى كلفت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جنائية ونقضت محكمة الجنائيات غيليا في ١٩٧٥/٥/١٩ بمعلقته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتفريره متضامنا ببلغ خمسمئة جنيه والعزل ، واذا قبض عليه اعيدت محاكمته نقضت محكمة الجنائيات بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ بانتقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة ، وكانت المدة المستقطعة للعقوبة لم تفض من يوم صدور الحكم الغيابي لحين صدور الحكم الملمون فيه ، فان هذا الحكم فيها انتهى اليه من انتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون قد جازى صاحب القانون مما يتعين معه نقضه ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فله يتعين ان يكون مع النقض الاحالة .

(طعن رقم ٣٢٠٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤)

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ :

نقض الدعوى الجنائية في مواد الجناح بمضى ثلاثة سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنتقض المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأثر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت في مواجهة المتهم أو لخطره بها بوجه رسمي .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم الفيلىبى الاستثنائى صدر بجلسته ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ ، ولم يتخذ إجراء قلمح اللدة حتى مضت ثلاث سنوات منذ ذلك التاريخ ، لما كان ذلك وكان قلمون الاجراءات الجنائية يقضى فى المسألتين ١٥ ، ١٧ سنة بقتضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائى أو بلجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو لخطر بهدوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تقدمت الاجراءات التى تقلمح المدة فلان سريان المدة يبدأ من تاريخ لفر اجراء . لما كان ذلك وكان قد مضى فى صورة الدعوى المطروحة — ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم الفيلىبى الاستثنائى دون اتخاذ اجراء من هذا القبيل ، وكان الدفع بقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة مما تجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض ما دلت مدونات الحكم تشهد بمحتة وهو الأمر الثابت حسبما تقدم فلان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بادانة الطاعن يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ما يتعين معه نقضه فيما مضى منه والقضاء بقتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(طعن رم ١٣٢٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/١٦)

دعوى مباشرة

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ :

مناط الإبادة في تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعميـض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

الحكمة :

مضى كل من مناط الإبادة في تحريك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعميـض عن ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فلذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت هذه الإبادة ، وانصر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة في شقيها الجنائي والمدني غير مقبولة . ولما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفاً في عقد البيع محل جريمة النصب وأن التصرف في العقار قد تم إلى الغير مقابل مبلغ نقدي ، فالتعميـض المطالب به لا يكون عن ضرر نشأ مباشرة عن جريمة النصب التي أقيمت بها الدعوى ولا متحلاً عليها ، مما لا يضمن على المدعى بالحقوق المدنية صفة الضرر من الجريمة وبالتالي تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع عدم قبول الدعوى الجنائية أيضاً ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فله يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بإفتاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .

(طعن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨١/١٢/٩)

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ :

الرفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى أو له - المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية -

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لعدم صدور توكيل خاص من المدعى مردودا بلن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية لا تشترط ذلك الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت في مدونته بيانا لواقعة الدعوى ان الطامن اعتدى على المجنى عليه بالسب العلني امام المارة في الطريق بتوجيه المبررات التي اوردها الحكم بما مقتضاه ان - السب وقع في الطريق العام وهو مكان عمومي بطبيعته مما يتوافر به ركن العلانية قانونا . فان نعى الطامن على الحكم بالقصور يكون غير سديد .

(طعن رقم ٤٩٥٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٦)

قاعدة رقم (٦٠٥)

المبدأ :

من المقرر ان الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي لحقه من الجريمة لا تتمتع الخصومة بينه وبين المتهم الا عن طريق تكليفه بالحضور تكليفا صحيحا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى انه لحقه من الجريمة لا تتمتع الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - الا عن طريق تكليفه بالحضور امام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تتمتع هذه الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فكل الدعويتين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة ، وكلفت المفردة المضمومة خلافا من

قيام المدعية بالحقوق المدنية بتكليف الطاعن بالحضور بالنسبة للدعويين
الجنائية المدنية المقلتين منها في الجلسة فان الخصومة — على السبق
المقدم — لا تكون قد انقضت بشأنهما بالنسبة للطاعن ويتمين نقض
الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم قبولها مع إلزام المدعية بالحقوق المدنية
بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٦٨٧٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

دعوى ملنية

- لولا : لخص الحكمة الجنائية بنظر الدعوى الجنية .
- نقيا : نطق الدعوى الجنية .
- تلقا : الحكم في الدعوى الجنية .
- رابعا : العلم في الحكم بالسلطة في الدعوى الجنية .
- خالسا : سلال مقومة .

أولاً — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية :

قاعدة رقم (٦٠٦)

المبدأ :

الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية لأنها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم .

المحكمة :

من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية لأنها ، فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم . فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه (أحداث عاهرة مستديمة) لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل: عن فعل لم يثبت في حق من نسبته إليه إما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة مدعياً بنيب على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت أسنادها إلى المتهم لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة أسنادها إلى ملصها .

(طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

قاعدة رقم (٦٠٧)

المبدأ :

نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة — استئناف المدعى بالحق المدني لا ينقل أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى المدنية فقط — أثره .

المحكمة :

لما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة فإن

استئناف الدعى بالحق المدعى به وهو لا يصفه له في التحديث الاغن الدعوى الفنية ولا لغيره له بالدعوى الجنائية — لا ينقل النزاع لمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الفنية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن ، ولما كانت الدعوى الجنائية عند انحصار الأمر فيها بتبرئة المتهم وضرورة هذا القضاء نهائيا بحكم الطعن عليه من يملكه وهى النيلة العلية وحدها فإن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى الجنائية بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل يكون تصديا منها لما لا تلك القضاء فيه ومضلا فيما لم ينقل اليها ولم يطرح عليها مما هو مخالف للقانون ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا من هذه الناحية مما يضمن معه نقضه عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى الجنائية .

(طعن رقم ٦٤٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٦٠٨)

المبدأ :

تقاضي المستاجر بالذات أو بالوساطة اية مبلغ مقابل انتهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التائيم — أسلمن ذلك .

المحكمة :

لما كان البين من استقرار التشريعات التى تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستاجرين ومن الأعمال التشريعية التى اقترنت بإصدار بعضها أو تقضى المستاجر بالذات أو بالوساطة اية مبلغ مقابل انتهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر هو فعل مباح يخرج عن دائرة التائيم سواء طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أو الأمر العسكري رقم ٦ لسنة ١٩٧٣ أو القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى طمس الواقعة موضوع الدعوى الراهنة في ظله ، وإنما اثم على اقتضاء المؤجر من المستاجر بمقتضى إيجار

أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التلبن والأجرة المنصوص عليها في العقد في حدود ما نص عليه القانون سواء كان ذلك المؤجر ملك العقار أو مستأجره الذي يقوم تلجيره الى غيره فتقوم في جنبه حينئذ صفة المؤجر وسببية تحرير عقد الإيجار ، وهما منط حذر اقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيولة دون استغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة الى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد أزمة الاسكان المترتبة على زيادة عدد السكان زيادة كبيرة وعدم مواكبة حركة البناء لذلك الزيادة مما خلل الشارع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مؤجري العقارات ومستأجرها بقصد حماية جمهور المساجرين من استغلال بعض المؤجرين ، وما يزيد الأمر وضوحا في تحديد نطاق التلبن كما عناه الشارع انه مقصور على المؤجر ، انه عند صياغة حكم العقار في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تلجير وبيع الأملاك وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ دون أى تغيير في مضمون القاعدة — انصح الشارع بجلاء لا ليس فيه من هذا المعنى بالنص في تلك المادة على ان لا يجوز للمؤجر ملكا أو مستأجرا بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو تعلب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التلبن والأجرة المنصوص عليها في العقد ، كما لا يجوز بلية صورة من الصور للمؤجر أن يقتضى أى مقدم إيجار « بل انه ما يؤكد قصد الشارع في عدم تلبن ما يقتضاه المستأجر من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القوانين سلف الذكر من أن ينفع المالك للمسأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الاخلاء المترتبة على ما استحدثه من احكام في شأن هدم المباني لاعادة بنائها بشكل اوسع » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا للمادتين ٢٢٠ ، ٢٥٣ من قانون الاجرامات الجنائية ان ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بصعب الأصل على نظر ما يطرح امامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى الختية الثالثة عنها — استثناء من القاعدة — مبنى على الارتباط بين الدمويين ووحدة السبب الذي تقلم عليه كل منها وبشروط

فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلا لإسـم المحكة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفصل محل الدعوى الجنائية ومنطـا التمويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير ملتبـ عليه قانونا — كما هو الحال في الدعوى الراحنة — ويتمين على المحكة أن تتفنى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، لما كان متقدما ، فإن الطعن برتبته يكون على غير أسس متبينا عدم قبوله .

(ملن رقم ٧٨٦٧ لسنة ٥٤ قى — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قامعة رقم (٦٠٩)

البسجا :

من لحقه ضرر من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية
إسـم المحكة المتطورة لملها الدعوى الجنائية في أى مرحلة كتت عليها
الدعوى حتى صدور القرار بالتقال بلب المرافعة .

المحكة :

وحيث أن البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى
الى براءة المطعون ضدهم من جريمة النصب بنى قضاؤه برفض الدعوى
المدنية قبلهم بقوله « من أن جريمة النصب في هذه الدعوى اذا
توافرت أركانها لا تقوم الا بالادعاء من جانب المتهمين الثنية والثالثة باعتبار
انها الجنى عليهما قبل التهمة الأولى إذ صـح تكليل أركان الجريمة
في حقا وأن الضرر وهو لحد لركان الدعوى المدنية قد انتهى
تملا » . لما كل ذلك وككت الفقرة الأولى من المادة ٢٢٢ من قانون
الاجراءات الجنائية تنص على أن « تحال الدعوى الى محكة
الجنح والمخالفات بناء على لسر يصدر من قاضي التحقيق أو محكة
الجنح المستأنفة بمنعدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المتهم
بباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة أو ومن المدعى بالحقوق

المدنية. وتضمن المادة ٢٥١ منه على أنه « من لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه معيها بحقوق مدنية لمسلم المحكمة المنظورة أمامها الدجنوى الجنائية في أى مرحلة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار بالقتال بسبب المرافعة . . . » ، والمستلادين هذين النصين أن حق تحريك الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون للدعى بالحقوق المدنية الذى يدعى حصول ضرر له فى جنحة أو مخالفة سواء كان مجنيا عليه أو شخصا آخر خلافه ، أذ ليس فى القانون ما يمنع أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد اثبت قيام هذا الضرر وكان نتيجة عن جريمة ، ذلك أن المناط فى صفة الدعى المدنى ليس وقوع الجريمة عليه وإنما هو الحاق الضرر الشخصى به بسبب وقوع الجريمة ، وأذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقصر حق الادعاء على المجنى عليه وحده فإنه يكون معيها بخالفة القانون . لما كان ذلك وكان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحكمة المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية ، وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة ، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية لما كان ذلك وكان الواضح مما اثبتته الحكم المطعون فيه أن علم المجنى عليها بأن العقار المتصرف فيه لهما ليس ملوكا للبايع لا تتكون به جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، فإن تضاده بالبراءة اعتيادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية ، إما وقد تعرضت لها ونصت فى موضوعها فلتها تكون قد قضت فى امر هو من اختصاص المحاكم المدنية وجدها ولا شأن للمحكم الجنائية به . لما كان ما تقدم فانه يتمين نقض الحكم المطعون فيه فى شأن الدعوى المدنية والحكم بعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظرها والزام المطعون ضدهم المبروريات .

(طعن رقم ١٠١٩ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٩)

قاعدة رقم (٦١٠)

المختص :

من المقرر ان الإحالة الى المحكمة المدنية لا تجوز اذا كان حكم الإبراء يمس أسس الدعوى المدنية أساسا يفيد القضى المدني .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان مفاد ما قاله الحكم المطعون فيه ان الحكم الابتدائي قد حاز قوة الشيء المقضى فيه بعدم استئناف النيابة له ، بما يتمتع معه التمسدى للفصل في الدعوى المدنية التي رفعت بالتبعية للدعوى الجنائية . وهو قول يتطوى على خطأ في تطبيق القانون — ذلك ان المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخلفات . والجنع فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى حكم فيه القاضى الجزئ نهائيا ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد الا بالنصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها . وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة . ولا من هذا تكون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين — الجنائية والمدنية — وان كنا ناشئين عن سبب واحد ، الا ان الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قضاء الإحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤثر به الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطلوب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص يبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية — وهو ما لا قيل له في الدعوى الراهنة — هذا التي أتت من المقرر أيضا ان الإحالة الى المحكمة المدنية لا تجوز

إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مسلماً يقتد حرية
التقاضي المدني - كالتصال في الدعوى المزدوجة - إذ أن قضاء
البراءة من محكمة أول درجة قد تلمس على الشك في ثبوت الاتهام في
حق المظنون ضده لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة - قد
نفضت يدها عن نظر الدعوى المدنية والتصل في موضوعها واحلتها
بفضلها المظنون فيه إلى المحكمة المدنية - فاتها تكون قد اخلت
في تطبيق القانون بما يضمن معه نقض الحكم المظنون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٥٦٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٦١١)

المبدأ :

يجوز أن لحقه ضرر من الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة
ألمها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يقبل منه
ذلك أمام المحكمة الاستئنافية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقاً لما تنص به المادة ٢٥١
من قانون الإجراءات الجنائية - أنه يجوز أن لحقه ضرر من
الجريمة الادعاء مدنيا أمام المحكمة المنظورة ألمها الدعوى الجنائية
في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة
الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من إحدى درجات التقاضي فيما يتعلق
بهذا الادعاء ، فاته يجوز للضرور الادعاء مدنيا في المعارضة المرفوعة
من المتهم أمام محكمة أول درجة لأن المعارضة تعيد القضية إلى
حلقتها الأولى فلا يحرم المتهم بذلك من إحدى درجات التقاضي بما
لا يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض . وإذ كانت محكمة
أول درجة قد قضت بعدم قبول تدخل الضرور مدعياً مدنيا فاتها
تكون قد خالفت القانون . لما كان ما تقدم فاته يضمن نقض
الحكم المظنون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٢٩١١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ :

رفع الدعوى المدنية بطريق التسمية للدعوى الجنائية — اغفل
الفصل في الدعوى المدنية — للدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات
الحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل في الدعوى
المدنية .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه اذا كتلت الدعوى المدنية
تند رعت بطريق التسمية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر
في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها
المدعى بالحقوق المدنية عملاً بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون
الاجراءات الجنائية ، فإن هو اغفل الفصل فيها فاته — وعلى ما جرى به
قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى
ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيها اغفلته عملاً
بالمادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية وهي قاعدة واجبة الاعمال
املم المحكم الجنائية لخلو قانون الاجراءات الجنائية من نص مماثل
وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان
ذلك ، وكان الواضح من منطوق الحكم المطعون عليه أنه اغفل الفصل
في طلب المدعية بالحقوق المدنية الزام المطعون ضده برسم الانتاج المقرر
لمليجنـ

وتدري ١٧٢٣٢٠ ، كما ظلت مدونات الحكم من حسم امره رغم ايراده
له من بين طلبات — الطاعنة ما يكشف عن ان المحكمة لم تفصل فيه ،
وكان الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع ، فان
الطعن يكون غير جائز ، مع الزام الطاعنة المصاريف المدنية .

(تلحق رقم ٥١٩٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٩)

ثانياً - نطاق الدعوى الجنائية :

قاعدة رقم (٦١٣)

المبدأ :

من المقرر ان المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكثير المحاكم الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فلذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فبان ذلك يستلزم حتماً رفض التعويض لانه ليس لدعوى التعويض محل من فعل لم يثبت في حق من نسب اليه . اما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه الا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً او على عدم صحتها او عدم ثبوت اسنادها الى صاحبها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بالبراءة على عدم ثبوت مقارفة المظنون ضدها لجريمة القذف المسندة اليها فان قضاؤه برفض الدعوى المدنية يكون صحيحاً ومن ثم يضيى ما بشره الطاعن بوجه طعنه غير سليم . لما كان ما تقيم من الطعن بمرجه يكون على غير ليلس متجنياً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

(طعن رقم ٨١٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٣١)

قاعدة رقم (٦١٤)

المبدأ :

الدعوى المدنية التي ترفع للمحكّم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية لابلها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل المسند الى المتهم .

المحكمة :

من المقرر ان الدعوى المدنية التي ترفع للمحكّم الجنائية هي

دعوى تابعة للدعوى الجنائية لبلها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم ، وكانت المحكمة قد برأت المظنون ضدهم من تهمة احدثت عاهة مستتعية بالطاعن لعدم ثبوتها في حقهم ، فبان ذلك يستلزم حتى رفض طلب التعويض عنها لانه ليس للدعوى التعريضية محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه ، ويكون الحكم المظنون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعن المدنية قد اقترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان الثابت بما سلف ان الطاعن لم يضمن طلباته الختالية التعويض عن الاضرار التي لحقت به نتيجة اصابته في جريمة الضرب البسيط التي ادين المظنون ضدهم بها ، والذي يستطيع دلوج بلب القضاء المدني للمطالبة به اذا توافرت شروط استحقاقه فان ما يثري بشأن مخالفة حجية الحكم الجنائي النهائي بالادانة في جريمة الضرب البسيط وعدم تنازله عن طلب التعويض عن باقى الاصابات يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الاعادة تنقيد بحدود الدعوى كما طرحت عليها للمرة الاولى فانه لا يجوز للطاعن ان يضيف لاسم المحكمة طلب التعويض عن باقى اصابته بعد ان نقضت محكمة النقض الحكم الصادر في الدعوى المدنية واعادت القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى ، ويكون الحكم المظنون فيه في محله اذ اورد طلب الطاعن التعويض عن غير العاهة المستتعية واعرض عنه بما يبرره في هذا الخصوص من ثلة القصور في التسبب لما كان ما تقدم ، فبان الطعن برمته يكون على غير اساس مقينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

(طعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ :

تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع — شرط ذلك .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه وان كان تقدير التعويض

من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما يتبينه من ظروف الدعوى ، وانها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، الا ان هذا مشروط بان يكون الحكم قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، احاطة كلية ، وان يكون ما اورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها . كما ان مناط التضاء بالتعويض ان يكون مستقلا من الحكم انه مقابل العمل الضار الذي اثبت الحكم وقومه من المتهم . لما كان ذلك وكنت اسباب الحكم الصلح بالتعويض والمؤيد لاسبابه بالحكم المطعون قد خلت من هذا البيان كلية فلهذا يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون ان يحيط بعناصرها . مما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/٦/٣)

ثالثا - الحكم في الدعوى المدنية :

قاعدة رقم (٦١٦)

المبدأ :

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

المحكمة :

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة قضت حذوريا بتفريم المتهم - المطعون ضده - عشرين جنيها عن تهمة القتل الخطأ المسندة اليه وإحالة الدعوى المدنية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية فلستأنف المطعون ضده هذا الحكم وقضت محكمة ثاني درجة حذوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما اسند اليه ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها المصاريف ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحلّة . وكان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجري بأن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف » وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد أدانت المطعون ضده وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، فقد كان يتعين على محكمة ثاني درجة أن تقصر حكما على موضوع الدعوى الجنائية والا تصدى للفصل في الدعوى المدنية إذ لم تكن مطروحة عليها ، إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أتم قضاء براءة المضعون ضده من التهمة المسندة اليه على نقضاء الخطأ

من جانبته ، وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مماسه
يقتد حرية التلقى المدني اعتبروا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر حتما
في رأى المحكمة المدنية المحلة عليها الدعوى ما يكون معه مضيها الى
القضاء برفضها امالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء
المقضى فيه جنائيا لاسلم المحكم المدنية ، فان مصلحة الطاعنين —
المدعين بالحقوق المدنية — من الطعن في الحكم فيما قضى به من رفض
دعواهم المدنية تكون منتتية .

(طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/١٨)

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ :

انتهاء الحكم الى انتفاء الجريمة وجوب رفض الدعوى المدنية .

المحكمة :

متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد اثبتت أصلا
على أسس توافر أركان جريمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد
دون مقتضى ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء
الجريمة الا ان تقضى برفضها .

(طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية

متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية الأدلة .

المحكمة :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تقضى بالبراءة ورفض الدعوى
المدنية متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم او لعدم كفاية
الأدلة ما دام حكمها قد اشغله — كما هو الحال في الدعوى المرفوعة —

على ما يفيد اثباتها بحصص الدعوى واحتلقت بطروفيها عن بصر وبصورة
ونطقت الى اقلية التبروت التي تمام الاتهام عليها ووازنت بينها وبين
أدلة النفي فخرجت دفاع المتهم أو دلالتها الرئيسة والشك في صحة
عناصر الاتهام وما دام قد اتلم قضاءه على أساس يحمله وطالما
كانت تلك الأساليب قد جاءت خالية من الخطأ في القاتون ومن عيوب
التسبيب ، وأذ كان الحكم المطعون فيه قد اتلم قضاءه على
أساليب سائفة تؤدي الى ما انتهى اليه من نتيجة ولم يجانب التطبيق
القانوني الصحيح ، فلن ما يثري الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن
يكون جدلا موضوعيا حول سلطة المحكمة في تقدير الأدلة القائمة في
الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها مما لا يجوز مضارعتها فيه أو التعرض
بشكها لاسم محكمة النقض .

(طعن رقم ٣٦٠٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨١)

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ :

المادة رقم ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على
أن كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في
التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم إلا إذا رأت
المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى
عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية — أساس ذلك .

المحكمة :

لما كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية
يجرى على أن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن
يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك
ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء خاص يبنى
عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فمنذ تحيل المحكمة
الدعوى الى المحكمة المدنية بلا مصاريف » ، لما كان ذلك وكان الثابت
من الأوراق أن الدعوى الجنائية تند فصل فيها من محكمة أولى درجة

بالبراءة بحكم نهائى لعدم استئناف النيلة العلية له ، فان محكمة
ثانى درجة لا تلك عند طرح الدعوى المدنية لمانها ان تحليلها الى
المحكمة لاتقاء علة الاحالة لسبق الفصل فى الدعوى الجنائية بحكم
نهائى من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل فى التعويضات
ارجاء الفصل فى الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة
٣٠٩ ، ولذلك فانه كان يتعين عليها أن تتصل فى موضوعها لما وهى لم
تعمل وتخلت عن نظرها باحالتها الى المحكمة المدنية فان حكمها المظنون
فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى
على خطأ فى تطبيق القانون مما يبييه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ :

لا صفة للنيلة العلية فى التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن
لها بالدعوى المدنية .

المحكمة :

لا صفة للنيلة العلية فى التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن
لها بالدعوى المدنية فان بنماها بشأن اغفال الفصل فيها لا يكون مقبولا .
فبالا عن أن الحكم بالبراءة لعدم ثبوت اسناد الفعل الى المظنون ضدها
ينطوى على قضاء ضمنى برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى
المنطوق .

(طعن رقم ١٨٧٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١٥)

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى
الجنائية فى حالة الحكم بالبراءة — شرطه .

المحكمة :

لما كان شرط الحكم بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة

بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية ومحة اسناده الى المتهم المقتلة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى عدم ثبوت ارتكاب المظنون ضده للفعل المسند اليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم — صحيحا — برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعمى عليه في هذا الشأن غير مفيد .

(طعن رقم ٢١٣٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

أغفل الحكم الجنائي ، الفصل في الدعوى المدنية — اثره — للرجوع ذات المحكمة للفصل فيها طبقا لاحكام نص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات .

المحكمة :

من المقرر انه اذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فسل على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التصويف التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عملا بنص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فله — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيها أغفلته عملا بنص المادة رقم ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية ، وهي قاعدة واجبة الأعمال لسلم الحكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وياعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات .

(طعن رقم ٥٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٣)

المبدأ :

المرة في صحة الحكم هي بصدره موافقا للقانون — أسس ذلك .

الحكمة :

المبرة في صحة الحكم هي بصوره موافقا للفتون ، وكان الحكم المظنون فيه قد بين أسس التمويض المقضى به على الطامن ، ووجه المسئولية ، فله لا يبطله — في خصوص الدموى الخنية — عدم ذكر مواد الفتون التى طبقها على واقعة الدموى متى كان الناصر الواجب الاتزال مفهوما من الوقتح التى لوردها .

(طمن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ :

لا تثريب على الحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذى تسبب على أساسه مبلغ التمويض اذ الأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب .

الحكمة :

لما كان الحكم المظنون فيه قد بين واقعة الدموى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة أحداث عامة مستتية بالجنى عليه التى دان الطامن بها ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على الطامن بالتمويض . فله لا تثريب على الحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التمويض المحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب .

(طمن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

اثبت الحكم وقوع الفعل الناصر من المحكوم عليه يتضمن بذاته الإحاطة بأركان المسئولية الخنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما مما يستوجب الحكم على متورطة بالتمويض .

الحكمة :

من المقرر أن أثبتت الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه يتضمن بذاته الإحاطة بركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ولا على المحكة ، من بعد ، أن هي لم تبين الضرر الذى حاق بالمضى بالحقوق المدنية بنوعيه المادى والأدى ، وذلك لما هو مقرر من أنه إذا كفت المحكة قد حكمت للمضى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى تبريرا للقضاء بالتعويض المؤقت ، أما بيان الضرر فالحا يستوجه التعويض النهائى الذى يطلب به بعد وهذا يكون على المحكة التى ترفع إليها الدعوى به ، ومن ثم فإن ما يعنيه الطاعن على الحكم فى هذا التسليم لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٦٦٦)

أبدا :

من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، لأن فى أثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الإحاطة بركان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفة بالتعويض ، وكان الحكم قد أثبت بالأدلة الساقفة التى أوردها ارتكاب الطاعن لجريمة الضرب المفضى الى الموت التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى التزمه

بالتعويض على مقتضاه ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم ينزع المدعى بالحقوق المدنية في صفتهم أو محللتهم في دعواهم فإنه لا يقبل منه أن ينزع في ذلك لأول مرة أمام حكمة النقض ، لما يتطلبه من تحقيق تقتصر عنه وتليفتها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رخصه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمباريف المدنية .

(طعن رقم ٢٢٨٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٦/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٦٢٧)

المبدأ :

ما لا يعيب الحكم بالتعويض المؤقت .

الحكمة :

لما كان الحكم المضمن فيه لم يبين قضاؤه — بالتعويض المؤقت على حكم المحكمين ، وإنما على أساس قيلم لربكان المسئولية التقديرية التي لحظ بها أحاطة كفية ، فلهذا لا يعيبه اشترته في مدونته إلى تقديم الحاضر عن المدعيتين بالحقوق المدنية صورة من حكم المحكمين المشار إليه .

(طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ٢٠/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

من المقرر أنه إذا تقدم المدعى بالحقوق المدنية بما يفيد قيلم عنده في عدم حضور للجلسة التي قضى فيها باعتباره تاركا لدعواه ، كان لزاما على المحكمة أن تعني بإلزامه سواء بالقبول أو بالرفض ، وكان اغفال الحكم بالإشارة إلى ذلك ماسا بحق الدفاع .

الحكمة :

لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر طبقا لنص المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية أن المدعى بالحقوق المدنية يعتبر تاركا

لدعواه اذا تخلف عن الحضور امام لمحكمة بعد علمه اليقيني بالجلسته المحددة لنظر الدعوى ، الا ان حدد ذلك ان يكون تخلفه هذا بغير عذر مقبول فلان كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضوره الجلسة التي صدر فيها الحكم باعتباره تاركا لدعواه المدنية فلان الحكم يكون غير صحيح لقبيل المحكمة على اجراءات معينة شأنها حرمان المدعى بالحقوق المدنية من استعمال حقه في الدفاع ، ولما كان العذر الذي ابداه المدعى بالحقوق المدنية - بمذكرته المرح له بتقييدها - امام محكمة ثلثى درجة وهو من قبيل الدفوع والدفاع ولئن كان يخضع لتقدير محكمة الموضوع الا انه يتمتع عليها اذا ما اثر املها عذر من هذا القبيل ان تبدى رايها فيه بقبوله او برفض الاعتداد به وان يقضى ما تنتهي اليه من راي في هذا الشأن على اسباب سليمة تؤدي الى ما رتبته عليه . لما كان ذلك ، وكنت المحكمة لم تعرض في حكمها المعلوم فيه للدفاع الذي اثاره المدعى بالحقوق المدنية والذي تطال به كمعز مانع له من حضور الجلسة - رغم جوهرته - في خصوص الدعوى الحالية - ، وكان من المقرر انه اذا تضمن المدعى بالحقوق المدنية بما يفيد قبيل عذره في عدم حضور الجلسة التي قضى فيها باعتباره تاركا لدعواه ، كان لزلها على المحكمة ان تقضى بالرد عليه سواء بقبول او بالرفض ، وكان اغفال الحكم الاشارة الى ذلك لما بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم ، فلهذا يتمتع نقض الحكم المعلوم فيه ما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية والاعادة بغير حاجة لمثل ما اوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٠٧٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٨)

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالفسرائب والرسوم من قبيل العقوبات التكليفية التي تنطوي على عنصر التعويض وان هذه الصفة المختلطة بوجب ان تسرى عليها باعتبارها عقوبة القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات .

المحكمة :

وحيث انه من المقرر — على ما جرى به قضاء محكمة النقض — ان التمويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم ، ومن بينها تلك المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ المشار اليه وكذلك في قانون الضريبة على الاستهلاك الصادر بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، هي من قبيل العقوبات التكبيلية التي تنطوي على عنصر التمويض وان هذه الصفة المختلطة توجب ان تسرى عليها — باعتبارها عقوبة — القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، الأمر الذي يترتب عليه انه لا يجوز الحكم بها الا من المحكمة الجنائية وحدها دون المحكمة المدنية ، وان المحكمة تحكم بها من تلقاء نفسها دون توقف على تدخل الخزنة العامة ، وانه لا يقضى بها الا على مرتكبى الجريمة فاعلين اصلين أو شركاء دون سواهم فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وان تلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، وانه لكونها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ملته بوفاء المتهمة بتنفيذ الدعوى عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما انها تنفذ ايضا بعض المدة المقررة في المادة ١٥ من القانون ذاته ، ولا تسرى في شأنها احكام اعتبار الدعوى بالحقوق المدنية تاركا دعواه . لما كان ذلك ، وكان خضوع التمويض المنصوص عليه في كلا القانونين رقمى ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ و ١٣٣ لسنة ١٩٨١ المشار اليهما ، للقواعد القانونية العامة المقررة في شأن العقوبات وانتفاء الدعوى في خصوصه بوفاء المتهمة وايضا بعض المدة وفق احكام المادتين ١٤ ، ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية تاسيما على انها لا تقوم الا على الدعوى الجنائية — على نحو ما تقدم بيانه — لازمة ولا ريب وانطلاقا من هذا الأسس ذاته ، ان تسرى على هذا التمويض سائر الاحكام الخاصة بانتفاء الدعوى الجنائية ومن بينها حكم المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على ان « تنفذ الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المروعة عليه والوقوف المبنية فيها اليه بصدر حكم نهائى فيما بالبراءة او بالادانة واذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية

علا يجوز اعادة نظرها الا بالظمن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد قضى ببراءة المظنون ضده على تهمة التهريب من اداء رسم الانتاج على الكحول ، وكلفت النيابة المالبة قد امسكت عن الظمن في هذا الحكم بطريق النقض واضحي بذلك نهائيا ، فلان الدعوى الجنائية تكون بذلك قد انتقضت عملا بحكم المادة {٥٤} سلفة البيان . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطالبة في شأن عدم الحكم بالمعقوبة التكميلية المنطوية على عنصر التعويض عن تهمة التهريب من اداء رسم الانتاج على الكحول حسبا جاء في اسباب طعنها موجها الى الحكم المظنون فيه ، واذ كان هذا الحكم قد حاز قوة الامر المقضى غلته يتمتع التعرض لما يكون قد تسلبه من ميووب ويتمين من ثم رفض الظمن .

(ظمن رقم ٨١١٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٦/١١/٤)

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالمقتوق المدنية او التهم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على ان « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب ان يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالمقتوق المدنية او التهم . وذلك ما لم ترى المحكمة ان الفصل في هذه التعويضات يستلزم اجراء تحقيق خلص يثبت عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فنحن نذبح تحويل المحكمة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية بلا مصروف » .

(ظمن رقم ٤٢١٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٦/١٢/٤)

رابعاً — الطعن في الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية :

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ :

يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يهكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .

المحكمة :

حيث ان المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها وان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، وحقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النجيلة الملبسة وعن حق المتهم لا يقيد به الا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر القضي ، لأن الدعويين — الجنائية والمدنية — وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منها يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي .

(طعن رقم ٢٣٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ :

خضوع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية — مناط ذلك — ابتلاع باب الطعن بالاستئناف في الدعوى المدنية بالنسبة للمدعى المدني — أثره — عدم

جواز طعنه فيها بطريق النقض ولو قضى فيها استثنائيا بالرغم بناء
على طعن التهم في الحكم القاضي بادلته والتعويض .

المحكمة :

حيث ان المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية تقضى بأن
يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع امام المحكم الجنائية
الاجراءات المقررة في ذلك القانون فتجرى احكامه على تلك الدعوى
في شأن المحكمة ولاحكام وطرق الطعن فيها ما دامت فيه نصوص
خاصة بها ، ولما كانت المادة ٤٠٣ من القانون ذاته قد اجازت
للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية
فيها يختص بالدعوى المدنية وحدها اذا كانت التعميزات المطلوبة
تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ، فلا يجوز
للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان
التعويض المطالب به لا يزيد على ذلك النصاب مهما شاب التحكم
من عيوب ، وتسمى هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه
مؤقت ، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض لأنه
حيث ينطلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى
الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك وكان الطامع المدعى
بالحقوق المدنية قد طلب الحكم له بتعويض مؤقت قدره قرش
واحد وهو ما لا يجاوز النصاب الانتهائي للمحكمة الجزئية ولو وصف
بأنه مؤقت ، فانه لا يجوز له الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض
دعواه المدنية . ولا يغير من ذلك ان يكون الحكم برفض الدعوى المدنية
صادرا من محكمة ثالثة درجة بعد ان استأنف المتهمان الحكم الابتدائي
القاضي بالادانة والتعويض ، وذلك بان قضاء المحكمة الاستئنافية
ليس من شأنه ان يثنى للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن في
الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه الطعن فيه ابتداء
بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم ، فلهذا يتمين التقرير بعدم
جواز الطعن .

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصوره موافقا للقانون وكان الحكم المعلوم فيه قد بين أسس التعويض المقتضى به على الطاعن ووجه المسئولية فانه لا يبطله في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردها .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلوم فيه قد ثبت أن المدعين بالحقوق المدنية — هم زوجة المجنى عليه الأول وأولاده وهو ما لم يجده الطاعن وكان ثبوت الأثر لهم من عنده لا يقدح في صفتهم كزوجة وإنشاء للمجنى عليه المذكور وكونهم قد أصابهم ضرر من جراء مقتد المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه والذي أودى بحياته ، وكانت الدعوى المدنية إنما قبلت على ما أصابهم من ضرر مباشر لا على انتصابهم مقام المجنى عليه من ليلولة حقه في الدعوى اليهم ، فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العبرة في صحة الحكم هي بصوره موافقا للقانون وكان الحكم المعلوم فيه قد بين أسس التعويض المقتضى به على الطاعن ووجه المسئولية فانه لا يبطله في خصوص الدعوى المدنية — عدم ذكر مواد القانون التي طبقها على واقعة الدعوى متى كان النص الواجب الانزال مفهوما من الوقائع التي أوردها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦١٦١ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/١٩)

خلاصا — مستقل بنوعه :

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ :

يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتمويض ان يثبت الحكم اذانية المحكوم عليه عن الفصل الذي حكم بالتمويض من أجله .

المحكمة :

من المقرر انه يكفى في بيان وجه الضرر المستوجب للتمويض ان يثبت الحكم اذانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتمويض من أجله ، ولا يميز الحكم عدم بيان الضرر بنوعيه المادى والآدى ذلك بان في اثبات الحكم وتوقع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاجلطة بلركان المسئولية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بالأدلة المتأخرة التي لوردها ارتكيب الطاعن للجريمة التي دانته بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتمويض على مقتضاه ، فلن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ :

الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لا يتمين بالنظام المصم ولا يصح التزكته أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ان احدا من الطاعنين قد نازع في صفة المدعين بالحقوق المدنية أمام محكمة الموضوع ، فانه لا يقبل الحديث عن هذه الصفة لأول مرة أمام محكمة النقض لانطوائه على منازعة تستدعى تحقيقا موضوعيا ، ولأنه من المقرر ان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وان كان من الدفوع الجوهرية

التي يتمين التصدي لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من قبيل الدفع
المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثرتها امام محكمة النقض لأول مرة ،
فما دام الطاعنان قد سكتا عن التمسك بهذا الدفع امام محكمة
الموضوع فليس لهما من بعد اثرته لأول مرة امام محكمة النقض ويكون
معامها في هذا الخصوص غير مقبول .

(طعن رقم ٣١٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٣٠)

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ :

الحكم بالبراءة في جريمة البلاغ الكاذب لانقضاء القصد الجنائي
لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت المسؤولية في الدعوى المدنية .

الحكمة :

من المقرر أنه اذا بنيت براءة المبلغ في جريمة البلاغ الكاذب على
انقضاء سوء القصد ونية الاضرار في حقه — كما هو الحال في الدعوى
المائلة — فينبغي بحث مدى توافر الخطأ المدني المستوجب التمييز
من عبه في واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدني يستوجب التمييز
اذا كان صادرا من قبيل التسرع في الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ
والاساءة الى سمعته عن رعونة أو عدم تبصر . لما كان
ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما اذا كان هناك خطأ
مدني صار يستوجب مسائلة المطعون ضدها بالتمييز عنه أو لا ، فإنه
يكون محيلا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٦٩٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٨)

قاعدة رقم (٦٣٧)

المبدأ :

المادة ٢/٣١٢ من قانون الاجرامات الجنائية — تعديلها —
لا ينصرف الى ما يصدر من احكام في الدعوى المدنية .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان التكتلون على ما استقر عليه قضاء هذه

الحكمة ومبدأ لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان التعديل الذي جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سلفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ والذي استثنى أحكام البراءة من البطلان لا ينصرف البتة الى ما يصدر من أحكام في الدعوى المدنية المتعلقة بالتبعية للدعوى الجنائية ذلك بأن مؤدى علة التعديل وهي على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون — الا يضار المتهم المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه — هو أن الشارع قد اتجه الى حرمان النبلية العامة وهي الخصم الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا . أما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاحة في انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية فيبطل اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه .

(طعن رقم ٢٩١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٤/٢)

دفاع

- كولا : حضور المحامي ورافضته .
- ثانيا : ما يعتبر اخلالا بحق الدفاع .
- ثالثا : ما لا يعتبر اخلالا بحق للدفاع .
- رابعا : طلبات التأجيل .
- خامسا : طلبات التحقيق .
- سادسا : طلبات نوب الضراء ومناقشتهم .
- سابعا : طلبات سماع الشهود .
- ثابعا : طلبات ضم الأوراق .
- تاسعا : طلبات المغينة .
- عاشرا : مسائل متنوعة .

أولا — حضور المحلى ومرافقته :

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ :

مضى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافقته او ان تتيح له الفرصة للقيام بهيمته .

المحكمة :

من المقرر انه متى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافقته او ان تتيح له الفرصة للقيام بهيمته ، ولما كان الثابت مما تقدم ان الطاعنين مثلوا امام المحكمة الاستئنافية وطلب المحلى الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محابيمهم الاصيل فكان لزاما على المحكمة لما ان تؤجل الدعوى او تنبه المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدوا دفاعهم ، اما وهى لم تعمل واصدرت حكما فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها بصدورها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بنون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية مما يعيب حكما بالاخلاق بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٤)

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ :

حضور محلى مع متهم بجنة غير لازمة — طلب المحلى الحاضر عن الدعوى بالحق المبنى لتأجيل الدعوى لحضور محابيه الاصلى الذى حال مرضه دون حضوره ، على المحكمة اجابته ، او رفضه — شرط ذلك .

المحكمة :

لما كان المشرع تمد نظم الدعوى العينية واجراءاتها فى المواد

٢٥١ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون » فإن الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضى الجنائى تخضع للقواعد الواردة في قانون الإجراءات فيما يتعلق بالحكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها . فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدنى أصبح المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وايداء الطلبات والدفاع ومنعشة الشهود ، عدم تأجيل الدعوى لحضور المحامى الموكل يكون باطلا لاينتأه على مخالفة اجراء جوهرى من اجراءات المحكمة وللإخلال بحق الدفاع . مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية بنظر حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٣٠)

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ :

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية — لا يصح الاستدلال على ثبوت الجريمة بما يرد في مراجعة الدفاع .

الحكمة :

يكفى في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية أن مرجع الأمر في ذلك الى ما تطمئن اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى — وأحاطت بطرفيها وبأدلة الثبوت التي قاسم عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة التنبى فرجحت دفساع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة تد أحاطت بواقعة الدعوى وألث بأدلة الثبوت فيها وأن الأسباب التي ساقها الحكم —

على النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدي في مجموعها إلى ما رتب عليها من شك في صحة اسناد التهمة إلى المظنون ضده فإما ما ينمى الطاعن بشأن أطراح الحُكْم لأقوال شهود الإثبات وترجيحه لرواية المظنون ضده لا يعمد أن يكون جدلاً موضوعياً في ثبوت الجريمة في حق المتهم بما يقوله محليه في مرافعته فإما ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد على لسان المدافع عن المظنون ضده بجلسة المحكمة يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٢/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ :

سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في موضوع الدعوى واقتصار الدافع على المرافعة في الدفع دون الموضوع ، لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدافع — ما دام أن الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع .

الحكمة :

لما كان ما أورده الحكم وما انتهى إليه من أن الواقعة تؤثر في حق المتهم جنلية الضرب المفضى إلى الموت بما يتحقق به ضمناً اختصص محكمة الجنليات ، وكان الثابت بحضور الجلسة اثني صدر فيها الحكم المظنون فيه أن المدافع عن الطاعن شرح وقائع الدعوى وملاستها وترائع في موضوعها — فضلاً عما أورده في دفاعه من أن الواقعة لا تعدو أكثر من جريمة قتل خطأ ينحصر عنها اختصاص محكمة الجنليات فإن دعى الطاعن من بعد أنه اقتصر على المرافعة في الدفع وأن المحكمة قد نوقت عليه إبداء دفاعه الموضوعي تكون على نقض الثابت من الأوراق . ومن ثم عارية عن سندها ولجبة الرغض فضلاً عما هو مقرر من أن سكوت الطاعن ومحليه عن المرافعة في موضوع الدعوى واقتصار الدافع على المرافعة في الدفع دون الموضوع ، لا يجوز أن يبنى عليه الطعن على الحكم بالإخلال بحق الدافع ، ما دام الطاعن لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة في الموضوع . ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الشأن غير سديد .

(طعن رقم ٢٢٨٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ :

عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جنائية واحدة يجب أن يكون لكل منهم محام خاص تتوفر له الحرية الكاملة في الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها .

الحكمة :

أن القانون يوجب عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جنائية واحدة ، أن يكون لكل منهم محام خاص تتوفر له الحرية الكاملة في الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد في فضله — ضمن ما عول عليه — على أقوال الطامن النقي إسم الشرطة وتحقيقات النيابة العامة ، وكان مؤدى ما حصله من هذه الأقوال أنه اعتبر مقررها شاهد أثبت ضد الطامن الأول ، وهو ما يتحقق به التعارض بين مصالح الطامنين الأمر الذي كان يستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر . واذ كانت المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالمرافعة عنهما معا على الرغم من قيام هذا التعارض ، فلها بذلك تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب إجراءات المحكمة ويوجب نقض الحكم بالنسبة إلى الطامنين .

(طعن رقم ٨٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٣)

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ :

أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .

الحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جنائية

واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم ، وكان الثابت من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين الأول والثاني ارتكبا معا فعلا الضرب واعتبرها فاعلين أصليين في هذه الجريمة ، وكان القضاء بدانة أحدهما - كما يستفاد من أساليب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، فانه لا يعيب الحكم في خصوص هذه الدعوى أن تولي الدفاع عن الطاعنين الأول والثاني محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل منهما بحكم خلص يتولى الدفاع عنه أسلحه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسح كل منهما أن يبينه من أوجه الدفاع ما دام لم يبدء بالفعل .

(طعن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

قاعدة رقم (٦٤٤)

المبدأ :

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم إذ عليه أن كان يهبه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صدرت حقه في الدفاع أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

المحكمة :

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم إذ عليه أن كان يهبه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر كما عليه أن ادعى أن المحكمة صدرت حقه في الدفاع أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، ولما كان البين من محضر جلسة المرافعة أنه جاء خلو مما يدعيه الطاعن من دفعه بعدم قبول الدعوى المدنية ، أو مصادرة حقه في الدفاع ، بل أن الثابت به أن المحكمة مكنته من إبداء دفاعه كاملا ، فإن نعيه يكون على غير أسس .

(طعن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ :

حتى عهد التهم الى محام بجهة الدفاع عنه فله يتمين
على المحكمة ان تستمع الى مرافعته ان ين تتيح له الفرصة للقيام
بمهمته .

المحكمة :

الاحل انه وان كان حضور محام مع المتهم بجهة غير واجب
قانونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بجهة الدفاع عنه ، فانه
يتمين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته او ان تتيح له الفرصة
للقيام بمهمته . ولما كان الثابت - على ما سلف - ان محاميا حضر
بمع الطاعن امام المحكمة الاستئنافية وطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور
المحامي الاصلى ، فكان لزاما على المحكمة لها ان تؤجل الدعوى او تنبه
المتهم الى رفض الطلب حتى يبدي دفاعه . اما وهي لم تفعل وأصدرت
حكمها في موضوع الدعوى بادانة الطاعن ، فاتها بصدورها هذا
الحكم تكون قد فعلت في الدعوى بدون دفاع من المتهم مخالفة بذلك
المادة الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية .

(طعن رقم ٦٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

قاعدة رقم (٦٤٦)

المبدأ :

الدفع بعدم توفيق المحامي المتدرب في الدفاع عن المتهم - اثره .

المحكمة :

لما كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن قرر انه لم
يوكل محاميا ، فتدبت المحكمة محاميا للدفاع عنه ، وترافع المحامي مدافعا
عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ، ولم يثبت ان الطاعن اعترض على
ذلك او يبدي طلبا ما في هذا الشأن ، فلان ذلك لا يبعد اخلالا بحق

الدفاع ، ولا وجه لما يتحدى به من أن الحلبي المنتخب لم يكن لها
بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده
أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده
وتقاليد مهنته ، لما كان ما تقدم ، مان الطعن برمته يكون على
غير أساس .

(طعن رقم ١٠٠١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٦/٧)

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ :

المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده
موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته .

الحكمة :

لما كان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم هو حسب
استعداده موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده
وتقاليد مهنته ، وإذا كان يبين من محضر جلسة المحكمة أن المحكمة
نعت محاميا للدفاع عن الطاعن وأنه نال على أوراق الدعوى . ثم
أبدى دفاعه دون أن يطلب من المحكمة التحير لأعداد دفاعه فإن
منهى الطاعن بالأخلال بحق الدفاع يكون غير سليم .

(طعن رقم ٢٩٠٦ لسنة ٥٣ و — جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ :

المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده
موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته .

الحكمة :

لما كان البين من مطالعة محضر الجلسة المحاكمة أن المحكمة
نعت محاميا لكل من الطاعنين اللذين لم يبدوا اعتراضا على ذلك ، كما
ثبت بالمحضر أن المحكمة أعطت الصانع الوقت الكافي للاطلاع ،

وقد ترافع المحاميان في الدعوى على الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون أن يطلب أيهما أجلا للاطلاع ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد مهنته ، فانه لا يكون هناك محل لما ينصاه للطاعنان في هذا الخصوص .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

قاعدة رقم (٦٤٩)

المبدأ :

للمحامي موكلا كان أو منتدبا — أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف المهنة وعلى هدى من خبرته في القانون .

الحكمة :

للمحامي موكلا كان أو منتدبا — أن يسلك السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق مع شرف مهنته وعلى هدى من خبرته في القانون ومن ثم لم يكن من شأن قيام خطة الدفاع على الطعن في اقوال الشاهد أن تحول بينه وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماعه ايا وهو لم يفعل بقوله غير مقبولة هي انه كان محللا بالخرج فلان نعيه على الحكم بهذا السبب يكون غير مستيد .

(طعن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٨)

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ :

الأصل انه وان كان حضور محام مع المتهم في جنحة غير لازم قانونا الا انه متى عهد المتهم الى محام بجهة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مراقبته او ان تتيح له فرصة التقييم بمهنته .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة الاستثنائية أن

محليا حضر مع الطاعن الذي مثل بالجلسة وطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحلى الاصيل ، فلم تستجب المحكمة لطلبه هذا وقضت بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وان كان حضور محام مع المتهم فى جنحة غير لازم قاتونا ، الا انه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع ، فله يتعين على المحكمة ان تستمع الى مراعاته او ان يتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت من السياق المتقسم ، ان الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحلى الاصيل ، فقد كان لزاما على المحكمة اما ان تؤجل نظر الدعوى او ان تنبه المتهم الى رفض طلبه حتى يبدى دفاعه ، اما وهى لم تفعل واصدرت حكمها فى الموضوع بتأييد حكم الادانة ، فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع الطاعن ، مخالفة بذلك المبادئ الاساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية ، مما يوجب الحكم لاخلالة بحق الدفاع . ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٣٦٩٤ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٨٨)

ثانياً — ما يعتبر اختلافاً بحق الدفاع :

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ :

المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات إن يشاء من الخصوم .

المحكمة :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة — المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التي قبلتها المحكمة وأوردت في حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع ، مما يبطل إجراءات المحكمة للاختلال بحقوق المتهم في الدفاع لما يقتضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات إن يشاء من الخصوم ، إذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغاية لعدالة التقاضي وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم .

(طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٥)

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ :

عدم إعلان المتهم بالحضور — أثره .

المحكمة :

إذا كان الثابت من الاطلاع على المرفقات المضمومة أنها خلت مما يفيد إعلان الطاعنين للحضور أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ صدر ضدهما بإلغاء الحكم المستأنف وبإراءة المتهم — الطاعن ضده — ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعين (الطاعنين) بالحقوق المدنية المرفوعة المدنية ، يكون قد سئى على

اجراءات باطللة بالنسبة اليها وانطوى على اخلال بحقها في النفع ما يميزه ويوجب نقضه .

(ظن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٥)

قاعدة رقم (٦٥٣)

المبدأ :

النفع الجوهرى — عدم الرد عليه — قصور وشلل بحق النفع .

المحكمة :

ومن حيث انه يبين من مراجعة نصوص قرار وزير التكوين رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارين ١٤٨ لسنة ٧٥ ، ١٩٧ لسنة ١٩٧٥ ان الشارح حدد في المادة ٣٤ مكررا (ا) منه انواعا اربعة لرغيف الخبز الفرنجى هي الرغيف العادى الكبير ، والصغير ، والفورمة ، والمكرونه ، وبين وزن ومواصفات وسعر كل رغيف منها ، ونص في المادة ٣٤ مكرر (ب) على حظر انتاج او بيع او عرض الخبز الفرنجى بغير تلك الأوزان والمواصفات والاسعار الا بترخيص من وزارة التكوين ، كما اوجب الا يقل معدل انتاج الخبز الفرنجى عن ٧٥ ٪ من كمية الدقيق الفاخر استخراج ٧٢ ٪ التى يستخدمها الخبز يوميا في صناعته وعلى ان تستخدم الكمية الباقية ومقدارها ٢٥ ٪ في صناعة الطوى والخبز الفرنجى « السندوتشي » الصغير . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لاسيابه بالحكم المطعون فيه قد خلت من بيان ووزن وسعر أرغفة الخبز الفرنجى المضبوطة بمخيز الطامن ما يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، فلان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور ، هذا بالإضافة الى ما تعيبه به من اغفاله تحقيق دافع الطامن — ان الخبز المضبوط نوع من الطوى غير المحدد الوزن او الرد عليه مع انه نفع جوهرى من شأنه لو صح ان يتغير به وجهه الرأى فى الدعوى . لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(ظن رقم ١٠٣٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٤)

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — عدم الرد عليه — قصور واخلاق بحق

• الدفاع

المحكمة :

حيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان الدعوى الجنائية اتيت بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف انه في يوم ١٩٧٦/٢/٥ اعطى للدمى بالحقوق المدنية شيكا لا يقبله رصيد قلم وقبل للسحب على بنك الاسكندرية برقم ٥٠٠ ولنه لدى نظر الدعوى اسلم محكمة ثلثي درجة تقدم الطاعن بذاكرة مصرح له بتنديها كن من بين ما اثاره فيها قيلم ارتباط بين هذه الجنحة والجنحتين المنظورتين معها الفاضلتين بالشيكين رقمي ٥٠١ ، ٥٠٢ استحقاق ١٩٧٦/٢/٥ ، ١٩٧٦/٤/٥ موضوع القضيةين رقمي ١٧٥٧ لسنة ١٩٧٨ جنح الأريكية (٤٨٧٠ سنة ١٩٧٨ جنح مستأنف شمال القاهرة) و ٢٩٠٦ سنة ١٩٧٨ جنح الأريكية (٢٨٠٨ سنة ١٩٧٩ جنح مستأنف شمال القاهرة — الطعن رقم ٨٠٥ ، ٨٢١ سنة ٥٢ قضائية — الحررين للدمى بالحقوق المدنية ذاته على اعتبار ان الشيكات الثلاثة وان اختلفت مواعيد استحقاقها فقد اعطاها الطاعن جميعا الى المستفيد المشار اليه من عملية واحدة ، وتمسك الطاعن بضم هذه الدعاوى الثلاث معا ليصدر فيها حكم واحد استنادا الى وحدة الخصوم والموضوع والسبب . لما كن ذلك ، وكان من التقرر ان الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو قيمة الدفاع الثنوى الجدى بطسبة المرائعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ، وكان اصدار المتهم لعدة شيكات — كلها لو بعضها بخير رصيد — لصالح شخص واحد في يوم واحد من معالجة واحدة — ليا كن التاريخ الذي يحمله كل منها لو القيمة التي صدر بها — يكون ضلعا اجريا واحدا يتعلق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم جميعا ، وكان الحكم المتضمن فيه قد قضى في الدعوى محل الطعن بمقوية مستقلة دون ان يعرض لهذا الدفاع بالرغم

من أنه دفاع جوهري - لو حق - قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، مما كان لازما أن تعرض له المحكمة منقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، لما وهى لم تفعل فإن حكما يكون ممحيا بالتقصير الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ويتمين لذلك نقض الحكم .

(ملعن رقم ٨٠٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ :

الدفاع الجوهري - عدم الرد عليه - قصور واختلال بحق الدفاع - مثال .

المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه قد عول - فيما عول عليه - في قضائه بإدانة المحكوم عليهما على أقوال الشاهد ، وأقوال المحكوم عليه الثاني ، وعلى تقرير الصفة التشريحية ، ونقل الحكم من هذا التقرير ما أثبتته من وفاة المجنى عليه إلى أصلته في الظاهر بعبارة نرى أطلق عليه من مسافة تقل عن نصف متر فيما لو كان السلاح المستعمل بملسورة قصيرة وتقدر بحوالى متر واحد فيما لو كان السلاح بملسورة طويلة ، لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن ذكر أن المحكوم عليه الأول أطلق النار على المجنى عليه من بندقية مقروطة غاصبه من على بعد حوالى أربعة أمتار ، وأن الشاهد حدد مسافة الإطلاق بالنسبة للجنى عليه المذكور بحوالى قصبتين ، الأمر الذى يتعارض مع ما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن تلك المسافة تقدر بما يتراوح بين نصف متر ومتر واحد بحسب طول ملسورة السلاح المستعمل ، وكان المدافع عن المحكوم عليه الأول - على ما يبين من محضر جلسات المحكمة - قد ادّعى - أمر هذا التناقض بين الدليلين القولى والفنى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع الذى يعد جوهريا بما كان يجب

على المحكمة أن تورد في حكمها ما يفيد أنها قضت في الدعوى وهي على بينة منه وأن ترد عليه بما يزيل دعوى التمارض ، ننان الحكم يكون معنياً بالتقصير ، ولا يشنع له في ذلك ما أورده من أدلة أخرى لما هو مقرر من الأكلة في المواد الجنائية بمساعدة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ ما كان له من اثر في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)

تقاصد رقم (٦٥٦)

المبدأ :

الدفاع الجوهرى - - عدم الرد عليه - - قصور والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

لما كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة ان الدافع عن الطاعنين الثانى والثالث ، قد اثار عدم قدرة المجنى عليه على التحدث عقب الحلف نظرًا لجلسة امليته ، وما كان عليه من حالة سيئة يئىء منها ما ذكره الشاهدالثانى من أنه وجده ملقى في مياه الصرف ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع كلية على الرغم من أنه يعد - في صورة الدعوى - دفاعاً جوهرية لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فيها مما يقتضى من المحكمة ان تقسطة حقه وان تعنى بتحقيقه بلوغاً الى غاية الأمر فيه ، لما وهى لم تظفر اليه ، وسكتت عنه ليراد له وردا عليه فان حكمها يكون معنياً بالتقصير في التسبب والاخلال بحق الدفاع ولا يرئع عنه هذا الموار ما أورده من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية بمساعدة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة يكون القاضى عقيدته بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ ما كان له من اثر في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة ، ومن ثم يمتنع نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٩١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٢١)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — عدم الرد عليه — اثره — قصور واختلال بحق الدفاع .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد عول أساسا في ادانة الطامن على افعال المجنى عليها بمحضر جميع الاستدلالات وما شهد به الشهود بتحقيقات النيابة نفلا عنها ، وكان النفع بعدم قدرة المجنى عليها على التكلم بتمثل عقب اصابتها بعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مسيرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها بنفسها لابداء رأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — ولما كتلت المحكمة قد التفتت من هذا الاجراء وطرحت دفاع الطامن بما لا يستقيم به الرد عليه ، ذلك لأن استطاعة النطق بعد الاصلية شيء والمقدرة على التحدث بتمثل وهو مدار منازعة الطامن شيء آخر ومن ثم فإن الحكم يكون قد انطوى على لخلال بحق الدفاع فضلا عما ثلجه من قصور في التسيب مما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٠٢١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — عدم الرد عليه — اثره — قصور واختلال بحق الدفاع .

الحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة اول درجة والمحكمة الاستئنافية انه الطامن دفع إلى الزهاجر المبيع بميتورد ولا يخضع للتسيرة الجبرى وطلب للتخليل على ذلك — سماع شاهد الاثبات

الذى بيع له الزواج كما يبين من الحكم المطعون فيه انه ايد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتناول أيها دفاع الطاعن المشار إليه أو يبين نوع الزواج المبيع رغم جوهرية ذلك وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها ويتحقق الدليل فيها بما من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فيها وإذا التفت الحكم عنه ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحيمه بلوغا الى الأمر فيه فانه يكون فوق مآران عليه من التصور قد جاء مشويا بالاخلاق بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقضه .

(لمن رقم ٥٨١١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — عدم الرد عليه — اثره — تصور واخلاق بحق الدفاع .

الحكمة :

من المقرر ان الدفاع المكتوب في مذكرة مطرح بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة او هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات انه اثبت بحضور الضبط ان المطعون ضده قد سمح بتفتيش مسكته وحرر على نفسه اقرارا بموافقة على هذا التفتيش ارفق بالاوراق وان محلى الطاعن تقدم بمذكرتين صرح له بتقديمهما امام محكمتى اول وثلاثى درجة ضمنها دفاعه المشار اليه بسبب الطعن . وكان الحكم الابتدائي والحكم الاستئنائي المؤيد له لأسبابه لم يعرضا لمشروعية التفتيش المستفادة من الرضا الحاصل من المطعون ضده بتفتيش مسكته واغفلا دفاع الطاعن في هذا الشأن ايرادا له ورد عليه . بالرغم من انه دفاع جوهري كان يتعين على المحكمة وقد ابدى ايلها مؤيدة بدليله أن تعرض له وان ترد عليه بما يدفعه ان رأت الانتفاة عنه أما وهى لم تفعل فقد بكت حكما مشويا بالتصور والاخلاق بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

(لمن رقم ٢٧٥٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ :

اغفل الرد على دفاع الطاعن الجوهري - اثره - قصور
واخلال بحق الدفاع .

الحكمة :

لما كان مناط الحكم بمقوط الاستئناف طبقا لحكم المادة ٤١٢
من قانون الاجراءات الجنائية الا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ
قبل الطبعة المحددة لنظر استئنافه راجعا الى عذر قهري ، وكان تقديم
الطاعن شهادة طبية في احدى القضايا التى اتهم فيها دليلا على حوافر
الصنر القهرى تنصرف دلالاته الى كفة القضايا التى اتهم فيها الطاعن
والمنظورة امام المحكمة بذات الجلسة ما دام قد اثبت بحضورها
تسكه بهذا الدفاع ، واذا كان من المقرر انه يتعين على الحكم
اذا ما تنام عذر المرض ان يعرض لدليله ويقول كلمته فيه ، وكان
الحكم المطعون فيه قد قضى بتلديد الحكم الغيابى الاستئنافى
المعارض فيه لاسبابه دون ان يعرض البتة لدفاع الطاعن السابق ذكره
بل التفت عنه واغفل الرد عليه سواء بالقبول او بالرفض ، فانه
يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على الاخلال بحق الدفاع
بما يطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٤/١٠)

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ :

الحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناحى دفاعه المختلفة -
شرطه .

الحكمة :

الاصل ان المحكمة لا تلزم بمتابعة التهم في مناحى دفاعه المختلفة
الا انه يتعين عليها ان تورد في حكمها ما يدل على انها واجهت عناصر

الدموى وألتم بها على وجه يفتح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ،
لها وقد التقت كلية عن التعرض لدفاع الطاعن وموقفه من التهمة
التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد أطرحت هذا الدفاع
وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قلص البين .

(طعن رقم ٧٥٨٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/٦)

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ :

الدفاع الجوهرى — عدم الرد عليه — اثره — تصور وإخلال بحق
الدفاع .

المحكمة :

من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يفيد تبطل عذره
في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء
بالقبول أو بالرفض ، وكان في أغفال الحكم الإشارة إلى ذلك ما يخل بحق
الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ٧١٦٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٥/١٤)

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ :

إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور
كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه .

المحكمة :

المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم
الحضور كان لزاما على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو
بالرفض فإن في أغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الطاعن في
الدفاع بما يعنيه ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٤)

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ :

الدفاع الجوهري - عدم الرد عليه - أثره - قصور وإخلال بحق الدفاع .

الحكمة :

وحيث أن مما ينمى الطامن على الحكم المظن فيه أنه إذ دأته بجريمة التبييد . قد شله قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع الاتهام لم محكمة الموضوع بأن المدعية بالحق المظن قد غادرت منزل الزوجية وفي حوزتها مصوغاتها وأيدة في هذا شهوده وأمسك خاتكدا لدفاعه أنها قد استصدرت ضده قبيل رفع الدعوى أمرا بالحجز التحفظى على منقولاتها الواردة بقائمة أثبت منزل الزوجية دون أن تضمن طلب استصدار الأمر شيئا من تلك المصوغات المثبتة أيضا بالقائمة ومع أنه استدلى على جدية هذا الدفاع الجوهري بتقديم أسر الحجز إلا أن الحكم التفت عنه ولم يرد عليه ما يبييه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه بين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه أنه أورد في مدونته ما نصه : « هذا وليرجوع الى مدونتك الشكوى رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٨٠ ادارى الشراعية وتبدأ بشكوى من المدعية بالحق المظن مؤرخ ١٦/١/١٩٨٠ ضد المتهم يطلب فيها استلام منقولاتها الزوجية هذا ولقد قررت المدعية بذات أنوالها الواردة في بلاغها وقررر المتهم أن المنقولات الزوجية طرفه وانها خرجت وهو مريض وسما المصاغ ويشهد بذلك و » ثم جاء بالحكم قوله : « » واذ قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة اليوم وصرحت من دلالة على صحة ذلك الدفاع الذى يتفر به وجه الراى فى الدعوى واذ خلا الحكم من كل ذلك فله يكون مشويا - فضلا عن قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بقدر حاجة الى بحث لوجه الطمن الأخرى .

المبدأ :

يتعين على المحكم إذا ما قبل عذر المرض أن يصرّح لتدليله ويقول كلمته فيه — عدم الرد على الدفء الجوهري — أثره — قصور وإخلال بحق الدفء .

المحكمة :

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض من الأعذار القهرية التي تحول كون متبع إجراءات المحكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والتمتع بالتالي — إذا ما استطالت مدته — من التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً وأنه يتعين على المحكم إذا ما قبل عذر المرض أن يعرض لتدليله ويقول كلمته فيه ، لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن المحكمة قرّرت بإجاستها المتقدمة في ١٩/١٠/١٩٨٦ تأجيل نظر الاستئناف لتقدم الطاعن دليل المرض ثم لما كانت جلسة ١١/١/١٩٨٢ — التي منكرتها الحكم المطعون فيه — عدم شهادة مرضه فانه كان يتعين على المحكمة أن ترد على هذا الدفء إما وقد التفت عنه وأغفلت الرد عليه وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد فإن حكماً المطعون فيه يكون صحيحاً بالقصور في البيان منطوياً على إخلال بحق الدفء بما يطله ويوجب نقضه والإزالة بشرح حاجة إلى بحث يلقى ما يثري الطاعن بسبب طعنه .

(طعن رقم ٢٨٩٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٨٤)

المبدأ :

الدفء الجوهري — عدم الرد عليه — أثره — قصور وإخلال بحق الدفء .

المحكمة :

حيث أن التبين من محضر جلسة ٤/١٠/١٩٨١ التي صدر فيها الحكم

المطعون فيه أن محلى الطاعن قد حافلة . وقد تبين من المفردات المضمومة أنها طويت على شهادة طبية مؤرخة ١٩٨١/٩/٣٠ تتضمن أن الطاعن مريض يحتاج للراحة والعلاج لمدة عشرة أيام : إلا أن المحكمة قضت باعتبار المعارضة كن لم تكن استناداً إلى أن الطاعن لم يحضر بالجلسة المحددة لتنظر المعارضة رغم عليه بها ولم تشر إلى حضور محلى الطاعن وما أبداه من عذر جال بينه وبين المنول بالجلسة ، وهو دفاع ملول عليه بالشهادة الطبية المقعة للمحكمة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارضة بما يبين عذره في ميعاد الحضور كن لزاماً على المحكمة أن تراه عليه سواء بالقبول أو الرفض ، وكان في اغفال التعرض لدفاع الطاعن في هذا الشأن مساس بحقه في الدفاع فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه .

(ملعن رقم ٢٢٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ :

الدفاع الجوهري - اغفال الرد عليه - تشره - تصور
والخلل بحق الدفاع .

المحكمة :

حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والعود بالتالى - إذا ما استطلعت مقتته - من التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانوناً وأنه يتمين على الحكم إذا ما قلم عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه . لما كان ما تقدم وكان البين من مطالعة محضر جلسة المعارضة الاستئنافية والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه - أن الطاعن تقدم شهادة مرضية ومن ثم كن يتمين على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع لما وقد انقضت الرد عليه ونقضت بتأييد الحكم الفيلىر

الاستئناف الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد
نأن حكما الطعون فيه يكون معيبا بالقصور في البيان منطويا على
إخلال بحق الدفاع .

طعن رقم ٢٨٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ :

المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع الإجراءات
— عدم الرد عليه — قصور وإخلال بحق الدفاع .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية أن الحاضر عن الطاعن تقدم للحكمة بـ ٢٦ من ديسمبر
سنة ١٩٨٣ دليل العذر نقضت الحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا
للتقرير به بعد الميعاد ، ولما كان من المقرر أن المرض من الأعذار
القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة وعدم العلم
بالحكم الصادر فيها والتخلف فيها بالتالي — إذا ما استطلعت محنته — عن
التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا ، مما يتعين معه على الحكم إذا
ما قلم عذر المرض أن يعرض لحيله ويقول كلمته فيه ، وإذا كان
الحكم الطعون فيه قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير
به بعد الميعاد دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه المدافع عن
الطاعن تبريرا لتأخره في التقرير بالاستئناف ولا للدليل الذي قدمه اثباتا
لصحة ذلك العذر والتفت عنه وأغلل الرد عليه ، فإن الحكم الطعون
فيه يكون معيبا بالقصور في البيان ومنطويا على إخلال بحق الطاعن في
الدفاع بما يستوجب نقضه والإحالة .

(طعن رقم ٧٨٨٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — اغفال الرد عليه — تسره — قصور
ولإخلال بحق الدفاع .

الحكمة :

حيث أنه يبين من محضر جلسة المحكمة أن المدانين عن الطاعن دنع
ببطلان الأذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش الطاعن لعدم جدية
التحريرات التي بنى عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة
قد جرى على أنه وأن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وتكليفها
لتسوية إصدار الأذن بالتفتيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي
لصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه كان المتهم قد دنع
ببطلان هذا الإجراء فانه يتمتع على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع
الجوهري وتقول كلمتها فيه بالسلب سائلة واذ كان الحكم المطعون
فيه لم يعرض البتة لدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية
التحريرات التي بنى عليها على الرغم من أنه اتهم قضاء بالادانة
على الدليل المستند بما أسفر عنه تنفيذ هذا الأذن ، فسأله يكون
معييا بالتقصير بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ :

من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تامة
الدفاع الشفوي المبدى بطسعة المرافعة او هو بديل عنه ان لم
يكن قد لبدى فيها ومن ثم يكون المتهم ان يضمها ما يشاء من
أوجه الدفاع .

الحكمة :

وحيث أنه من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو

تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه
أن لم يكن قد أبدى فيها ، ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء
من أوجه الدفاع ، بل أن له إذا لم يسبقها دفاع شفوي — أن
يضمنها ما يمتنع له من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى والمتعلقة
بها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الإطلاع على الصورة الرسمية
للمفردات أن الطاعن تمسك في مذكرته المقدمتين أمام محكمة الموضوع
بدرجتها بأن الاعتراف المعزى إليه ولید اكراه مادی وقع عليه من رجال
الشرطة وقدم لها طيلة التكمييين من مدونات الحكم الابتدائي
المؤيد لأسنبله بالحكم المطعون فيه أنه استند في آذانه الطاعن —
ضمن ما استند إليه — الى الاعتراف الصادر دون أن يعرض
الى دفاعه آنف الذكر أو يرد عليه فإن ذلك اخلال بحق الدفاع مما
يميب الحكم ويستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح بها هو تمة
للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه أن لم
يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء من
أوجه الدفاع .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مذكرة مصرح
بها هو تمة للدفاع الشفوي المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه
أن لم يكن قد أبدى فيها ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء
من أوجه الدفاع وإذا كان ما دفع به الطاعن من بطلان اعترافه
بمحضر الضبط هو من هذا القبيل وكان الحكم المطعون فيه قد استند
الى هذا الاعتراف في ادانة الطاعن دون أن يعرض الى ما ضمنه
مذكرته من دفاع أو يرد عليه فإنه يكون معيبا بالتصور الذي يطله وذلك لما
هو مقرر من أن الدفاع ببطلان الاعتراف لمصدره تحت تأثير الاكراه

هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه عند الأخذ به بما يبرئه من شلابة الإكراه لأن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا إذا كان صادرا اثر إكراه أو تهديد كائنا ما كان مصدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ولا يرتق هذا الميب ما أورده الحكم من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ اثر هذا الدليل البطلان فى الراى الذى انتهت اليه .

(طعن رقم ٥٩٤٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ :

يجب على محكمة الموضوع أن تعطن الى الدفاع الجوهري وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعنين قد قام على نفي وقوع الحادث فى المكان الذى حدثت زوجية المجنى عليه ودلل على ذلك بشواهد منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود اثر دماء فى هذا المكان ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دلالة ذلك — وهو فى صورة الدعوى دفاع جوهرى لما يبنى عليه — لو صح — النيل من أقوال شاهدة الإثبات ، خاصة بعد أن سجل الحكم فى مدونته نقلًا عن تقرير الصفة التشريعية أنه الى جانب النزيف الداخلى بجسم المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجى أيضا ، بما كان يقتضى من المحكمة أن تعطن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه ، ولما وقد اغفلته جبلة نأن حكما يكون ممعيا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث وجوه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٢٨٥٤ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٦)

قاعدة رقم (٦٧٣)

المبدأ :

يجب على محكمة الموضوع تخصيص النفع للجوهرى والا كمن حكمها مشوبا بالتصور .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية المؤرخ ١٢ من مايو سنة ١٩٨٢ أن محلى الطامن قرر بأن الشيك موضوع الدعوى له رصيد قائم وقابل للسحب في تاريخ استحقاقه وقدم حافظة مستندات بها خطب صادر من البنك المسحوب عليه يفيد أن رصيد الطامن يغطى قيمة الشيك في تاريخ الاستحقاق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لما لثاره المدافع عن الطامن ولم يبحث أمر رصيده في المصرف وجودا وعمدا واستيفائه شرائطه بالرغم من أنه دفاع جوهرى كان يقعين على الحكم أن يحصه ويقول كلمته فيه ، فلان الحكم بتعوده عن مواجهة هذا الدفاع يكون مشوبا بالتصور يعينه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٥٠٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٢٥)

قاعدة رقم (٦٧٤)

المبدأ :

الدفاع الذى يترتب عليه انتفاء المسؤولية الجنائية يتعين على المحكمة أن تعرض له على استقلال وأن ترد عليه بما يفهمه أن ارتأت الاقتضات عنه .

المحكمة :

ومن حيث أن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من محضر جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ لاسم محكمة ثلثى درجة أن وكيل الطامنى قدم حافظة مستندات تحوى ترخيص عمل للأجانب خلصا بالطامن الثلثى ، إلا أن الحكم المطعون فيه ليد الحكم المستأنف الذى دان

الطاعنين أخذاً بسببه دون أن يعرض لهذا الدفاع وما قدمناه من مستند تأييد على صفة دفاعهما . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفاع يعد - في خصوصية الدعوى المثلة - هائلاً وجوهياً لما قد يترتب على ثبوت صحته من انتفاء مسؤولية الطاعنين الجنائية عن التهمة المستندة إليهما ، فإنه كان يتعين على المحكمة ، وقد أبدى أُمها هذا الدفاع مؤيداً بدليله - أن تعرض له على استقلال وإن ترد عليه بما يدفعه أن رأت الالتفات عنه ، أما وهي لم تقبل فتد بات حكمها مشوراً بالتقصير في التسيب والاخلال بحق الدفاع مستوجبا التقصير والاحالة .

(طعن رقم ٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ :

الدفاع الذي يترتب عليه تحديد المسؤولية الجنائية يتعين على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وإن تستظهر هذا الدفاع وأن تحصى عناصره كشفاً لدى صدقه وإن ترد عليه بما يحضه أن ارتكبت اطراحه .

المحكمة :

ومن حيث أن البين من مطالعة محضر جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ أُلهم محكمة ثلثي درجة أن محلى الطاعنين قدم صورة من حكم في دعوى استئنافية تضمن إبطال العقد الذي ورد به أن المدعى بالحقوق المدنية هو المدير الوحيد للشركة وطلب الفاء الحكم والقضاء ببراءة إلا أن الحكم المطعون فيها انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف الذي دان الطاعنين أخذاً بسببه دون أن يعرض لما أبداه الطاعنان من دفاع أُلهم المحكمة الاستئنافية وما قدمناه من مستندات تأييداً لصحة دفاعهما . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنين سالف الذكر يعد - في خصوص الدعوى المطروحة - هائلاً وجوهياً ، ولما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليتها الجنائية ، بما كان يتعين معه على

المحكمة ان تعرض له استقلالا وان تستظهر هذا الدفـاع وان تحصي عناصره كشفا لاذى صدقه وان ترد عليه بما يدحضه ان ارتأت اطراحه ،
لما وقد امسكت عن ذلك ولم تتحدث عن تلك المستندات مع ما قد
يكون لها من دلالة على صحة دفاع الطاعنين ، ولو انها عنيت ببحثها
وفحص الدفاع المؤسس عليها لجاز ان يتغير وجه الراى فى الدعوى ،
فان الحكم يكون مـثـويا فضلا عن قصوره بالاخـلال بحق الدفاع
بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٣ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ :

الدفاع للجوهرى — يقتضى من محكمة الموضوع ان تحققه وترد

عليه — مثال .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفاع عن الطاعنين قد قـام على نفى
وقوع الحادث فى المكان الذى حدده شاهد الإتيك لوقوعه وذلك
على ذلك بشواهد منها ما اثبتته المحكمة من عدم وجود آثار دماء
أو طلقت فى هذا المكان وعدم اشتعال النار فى التبن الذى قرر
الشاهد ان المجنى عليه كان جالسا فوقه وقت اطلاق الأعمرة النارية
عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل دلاله ذلك وهو — فى
صورة الدعوى — دفاع جوهرى لما يبنى عليه لو صح — التل
من اقوال شهادى الإتيك — بما كان يقتضى من المحكمة ان تظن اليه
وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينتيه ، لما وقد اغفلته جملة فان
حكمها يكون مـثـويا بالقصور الذى يستوجب نقضه والاعادة بغير حجة الى
بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣١٨٣ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١٢/١٤)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

الدفاع الجوهري يجب على المحكمة الرد عليه .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفاع الذى ليداه الطامن على ما سلف
بيانه يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المتضم فى الدعوى والمستند
من أقوال شاهد الرؤية الوحيد ومن تقرير الصفة التشريعية ، وهو
دفاع قد يبنى عليه — لو صح — تغير وجه الراى فى الدعوى مما
كان يقضى على المحكمة وهى تواجد مسألة تحديد وقت الوفاة — وهى
مسألة فنية بحتة ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية
الامر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص ننيا —
وهو الطبيب الشرعى — اما وهى لم تفعل ورفضت طلب استدعاء كبير
الأطباء الشرعين لمناقشته فى هذا الصدد بمجرد أن ما جاء بالتقرير
للطبيب الشرعى من أن الحادث وقع من يوم الى ثلاثة يتلائم مع التوقيت
الذى أوردته شاهد الرؤية فى حين أن ما ورد بقول شاهد الرؤية
وبالتقرير الطبي الشرعى أننا هو بذاته الامر المراد نفى حصوله عن طريق
تلك المناقشة ومن ثم يكون ما جاء بحكمها فى هذا الخصوص من قبيل
المبادرة على المطلوب والحكم على الدليل قبل تحقيقه فإن الحكم
يكون فوق أخلاله بحق الدفاع مشويا بالفساد فى الاستدلال . لما كان
ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة
بشئ حاجة الى بحث بقى لوجه الطمن .

(طمن رقم ٦٧ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ :

الدفاع المتعلق بتحقيق الدليل فى الدعوى يكون جوهريا — يجب
من محكمة الموضوع تحييصه والرد عليه .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات ان محكمة اول

درجة قررت بجلسة ١٩٨١/٣/٢١. حجز الدعوى لجلسة ١٩٨١/١/٢٨ للحكم ومذكرات في اسبوع فقدم محامى الطاعن مذكرة في الميعاد ضمنها الدفاع المثار اليه بوجبه الطعن ، كما تضمن محضر جلسة ١٩٨٤/١٠/٢١ ان المدافع عن الطاعن قدم للحكمة الاستثنائية حلفظة مستندات بها صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٧٩ مدنى ليرمواس المقلبة من الطاعن ضد (المدعى بالحق المدنى) في الطعن المائل ، والتي قضى فيها بفسخ عقد الإيجار المختر ببيتهما وبصحته ورفض دعوى التزوير الفرعية المقامة من — بشأن الطعن بالتزوير على صحة بصمة ختمها الوارد بعقد الإيجار محل دعوى الفسخ — وقد تأيد هذا الحكم بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨١ مدنى مستأنف المنيا والذي قضى بعدم جواز الاستئناف لقلة التعليل . لما كان ذلك ، فان التنازع على هذه القضية يكون جوهريا لتعلقه بتحقيق الدعوى المقدم في الدعوى مما من شقة لو ثبت ان يتغير به وجه الراى في الدعوى واذا التقت الحكم عنه ولم يتسطله حقه ولم يعنى بتخصيصه بلوغا الى غاية الامر عليه ، فلتة يكون مشويا — فضلا عن قصوره — بالاخلال بحق الدفاع بما يطله ويستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث لوجه الطعن الاخرى .

(طعن رقم ٣٢٥٤ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢١)

قاعدة رقم (٦٧٩)

المبدأ :

انتفاع الجوهري الذي يترتب عليه امرا في تحديد مسئولية الجاني وجودا وعدما ينعين على المحكمة ان تعرض له استقلا وان تمحص عناصره وان ترد عليه .

المسألة :

لما كان ذلك ، وكان ما ابداه الطاعن من دفاع بانه ليس المقصود بالاثهام وان المقصود به شخص آخر يحل اسما محلها ويمثل تدعى المجنى عليه بعد دفاعا هليا وجوهريا لما يترتب عليه من اثر في

تحديد مسؤوليته الجنائية وجودا وعدما مما كل يتعين على المحكمة ان تعرض له استقلا وان تحصى عناصره وان ترد عليه بما ينفعه ان رأت اطراحه خاصة وقد يتبين من المردلات المضمومة ان الطاعن لم يعرض على بلقي المحكوم عليهم الذين اعترفوا بارتكابه الحادث معهم ، لما وقد امسكت المحكمة عن ذلك وتنكبت تحقيق هذا الدفءاع او الرد عليه بما يحضه فلان حكمها يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٤٠٧ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١٣)

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ :

الدفءاع الجوهري — يبنى على محكمة الموضوع الرد عليه .

المحكمة :

وحيث انه يبين من المردلات التى لمرت المحكمة بفسها تحقيقا لوجه الطعن ان الطاعن تمسك فى مذكرة دفاعه المقدمة لجلسة ١٦ من يولية سنة ١٩٨٤ اسلم محكمة ثلثى درجة بلان المبالغ التى دفنمها المستلجرين اثنا دفعت برضاها بعد تحرير عقد الايجار بده تزيد على السنة على ان تستهلك باستزالتها خصما من الاجرة الشهرية ومن ثم غلا جريمة فى الامر . لما كل ذلك ، وكان الحكم الملعون فيه لم يعرض لهذا الدفءاع ايرادا له وردا عليه ، ولم يستظهر ما اذا كان دفاعا صحيحا ام غير صحيح ولم تتضمن مدوناته ما يرفضه رغم جوهريته اذ من ثلثه لو صح ان يؤثر فى مسؤولية الطاعن ويغير وجه الراى الذى انتهت اليه المحكمة ، فلان الحكم الملعون فيه يكون نوع قصوره منظويا على الاخلال بحق الدفءاع مما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث بلقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٠٣٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٦/١١)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ :

يجب على الحكم أن يرد على الدفاع الجوهري .

الحكمة :

وحيث أنه بين من محضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن قام علي أن سبب الحادث يرجع إلى اتجار الأطر الأمامي للسيارة المجنى عليه مما أدى إلى انحرافها تجاه سيارة الطاعن واصطدامه بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض البتة إلى هذا الدفاع ، وذلك على نحو يكشف عن أنه قد أطرحه وهو على بينة من أمره مع أنه بين - في صورة الدعوى المظلة - دفاعا جوهريا كان لزاما على الحكم أن يحصيه ويرد عليه بما يتفذه لما يبنى على ثبوت صحته من تغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشويا بالمقصود في التسبب بما يطله ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث بقى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٧)

ثالثا : ما لا يعتبر اخلايا بحق الدفاع :

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ :

المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمنتقها الى ما اتبته من الوقائع والأدلة التي اعتبرت عليها في حكمها .

المحكمة :

من المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها واطمنتقها الى ما اتبته من الوقائع والأدلة التي اعتبرت عليها في حكمها ومن ثم فلا محل لما ينصاه الطامن على الحكم من اغفاله الوقائع التي اثار اليها بالسبب طعنه هذا الى ان الوقائع المذكورة من حدوث المشاجرة وقذف الأجرار ثنائها واصلة اكثر من شخص فيها لا اثر له بالنسبة للجريمة التي دين بها الطامن ازاء ما استخلصته المحكمة من ان الطامن لم يطلق النار على المجنى عليها الا بعد فسخ المشاجرة .

(طمن رقم ١٤١١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٨)

قاعدة رقم (٦٨٣)

المبدأ :

من المقرر ان محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ولا تقزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم لتمام محكمة الدرجة الاولى .

المحكمة :

من المقرر ان محكمة ثاني درجة انما تحكم في الاصل على مقتضى

الأوراق وهي لا تجرى من التحقيق إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا يلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة الدرجة الأولى فلذا لم تر من جاتها حلجة إلى سماعهم وكان الطاعن قد عد نازلاً عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به ألبها ، وكنت المحكمة متى أمرت بالتبليغ بطلب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم متى بعد لا تكون ملزمة بإجالية طلب التحقيق الذي يديه الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز الدعوى للحكم أو الرد عليها سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحكمة وقبل انقضاء بلب المرافعة في الدعوى ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يطلب سماع شهادة المجنى عليه أو ابن عمه قبل انقضاء بلب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ، فلان كان قد أبدى طلبه بذلك في المذكرة التي قدمت للمحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تريب على المحكمة اذ هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه ، ويفتقر للنمى على الحكم بقالة الاخلال بحق انتفاع غير سعيد . لما كان ذلك ، وكان تلقض الشاهد ونفساربه في أقواله لو مع غيره لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استظلمت الحقيقة من تلك الاستنوال استخلاصاً سليماً بما لا تلقض فيه — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلان ما يشتره الطاعن في هذا الشأن لا يدعو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأطلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقها ولا يجوز مصادرتها فيه دى محكمة النقض .

(طعن رقم ٢١١٨ لسنة ١٩٨١/٢/٨ — جلسة ١٩٨١/٢/٨)

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ :

يجب سماع ما يديه المتهم من أوجه انتفاع وتحقيق — للمحكمة أن كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن يفرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب .

المحكمة :

من القصور انه وإن كان القضاة قد أوجب سماع ما يديه

التيهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة أن كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى إن تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب ، وكان الحكم قد اطرح طلب نفي خبر حسابي في الدعوى لما رآته المحكمة من أن مهمة الخبير لا تعدو أن تكون تكراراً للمهمة التي سبق أن قامت بها لجنة الجرد التي اطلبت المحكمة الى تقريرها فإنه لا يكون هناك محل لما يتعاه الطاعن في هذا الشأن ، لما كان ذلك وكان ما نصبت عليه مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موافق القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسؤول — وذلك في حالة فقد أو تلف اصناف من عهنته — هو من قبيل القواعد التنظيمية التي يدمو المشرع الى مراعاتها قدر الامكان دون ان يترتب جزاء على عدم التزامها ، فان تشكيل لجنة الجرد التي قامت بجرد عهدة الطاعن ممن يتولون الاشراف على عمله — بفرض صحته — لا يترتب عليه بطلان أعمال تلك اللجنة ، ويكون لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير تلك اللجنة بمثلته دليلاً بن افضلية الدعوى تقدره التقدير الذي تراه بغير معقب عليها ومتى اخذت به فلان ذلك يفيد اطرافها لجميع الاعتبارات التي سالتها الدفاع لحلها على عدم الاخذ بها ، هذا فضلاً عن أن ما لثاره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون دفاعاً مقنونيا ظاهر البطلان فلا على المحكمة ان هي التفت عنه ولم ترد عليه .

(طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٥/١٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ :

الدفع بصور الآن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى دفع الضبط بناء على الآن اخذاً باللائحة التي لوردها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتواتر به كلفة تعتمد على الوثائق الجريئة التي دان الطاعن بها ويقال على

ثبوتها في حقه أدلة سابقة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها استبعادها من أقوال شاهدي الضبط ومن تقرير الممثل الكيلاوي ، وبعد أن أورد مؤداها في عبارات كفية عرض لدفع الطاعن بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط وينبذها وطرحه بقوله « ... ان الثابت من الاطلاع على اذن النيابة انه صدر الساعة ١٢٥٠ مساء ١٩٧٥/٣/٤ برأى النيابة وان التفتيش تم في العاشرة مساء من نفس اليوم الأمر الذي أيده شاهد الإثبات المقدم فلان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلته فيه أو مسالمة عقبتها في شأنه أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٥٩٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ :

• العبرة ببيان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .
• لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملاً إذا كان عليه أن كان يهه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر .

المحكمة :

• المقرر أن العبرة ببيان الإجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان الثابت أن الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن البطلان المدعى به في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه أن يتحدث عن هذا البطلان أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية من اثبات دفاعه مردوداً ، بأنه لما كان الطاعن لا يدعى بأن المحكمة منعت الدفاع عنه من مباشرة حقه ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملاً إذا كان عليه أن كان يهه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة سالمت حقه في الدفاع قبل ثقل بلب

المرافعة وحجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور حكم - والا لم تجز الحاجة من بعد اتمام محكمة النقض على اساس من تنصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله . لما كان ما تقدم - فان الطعن برمته يفصح عن انه على غير اساس مقبول .

(طعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ :

الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش بعد دفعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السالفة التي اوردها .

الحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه رد على الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش بقوله : « اما القول بحصول القبض والتفتيش قبل استصدار الاذن فلا يسلطه دليل في الاوراق لان الثابت فيها ان الاذن صدر في التلعة مساء والضبط في التلعة واربعين دقيقة ولم ينضج صلي اى وجه ان المتهم كلن في قبضة ضابط الواقعة قبل استصدار الاذن » واذ كان من المقرر ان الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش بعد دفعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السالفة التي اوردها وكان ما رد به الحكم على الدفع سلف الذكر سائفا لاطراحه ، فلان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(طعن رقم ٤٨٦٨ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)

قاعدة رقم (٦٨٨)

المبدأ :

ما لا يعتبر أخلاقيا بحق الدفاع — مثال .

المحكمة :

لما كان القانون وإن أوجب على المحكمة سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، فلها أن تعرض عنه مع بيان العلة ، وإذا كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يوجه أى طعن إلى الاعتراف الصادر منه بمحضر جمع الاستدلالات متضمنا لاقترار بوجوده على مسرح الجريمة عند وقوعها ، وإسبابه في ارتكيبها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما طلبة الطاعن من الاستعلاء من وحدته العسكرية من وجوده بهما في تاريخ الحادث وإطراحه لطمثتها منه إلى هذا الاعتراف الذى يحض دفاعه في هذا الخصوص ، فإن الحكم تكون قد انصرفت عنه تالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موزوعا .

(طعن رقم ٥٨٧٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١٨)

قاعدة رقم (٦٨٩)

المبدأ :

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات وطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كمال الحرية في تقدير القوة التقييمية لتلك التقارير شلتها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

المحكمة :

الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات وطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كمال

الحرية في تقدير القوة التدلالية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل وأنها لا تلزم بنسب خبر آخر أو الرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء ما دأبت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلزم بالرد صراحة فكل أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستفاد من الحكم بالأدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، فما ما يثيره الطعن في شأن التقرير الفني أو أوجه الدفاع التي أبداها بذكرته المقصية الى محكمة ثلثي درجة - بفرض صحته - يكون في غير محله .

(طعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨)

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ :

المحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

المحكمة :

لما كان الأصل أن الأحكام في المواد الجنائية إنما تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في الجلسة وتسمع فيها الشهود متى كان سماعهم ممكنا ، إلا أن للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الإثبات اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى ان يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه دون ان يحول عدم سماعهم أملاها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دأبت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان الدفاع عن الطاعنين لم يتمسك بسماع شاهد الإثبات بل ترفع في موضوع الدعوى وانتهى الى طلب البراءة بما يفيد تنازله الضمى عن سماعه ، فله لا تثيره على المحكمة اذا هي فعلت في الدعوى وعولت على أقوال الشاهد في التحقيقات دون أن تستمع لشهادته ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن على غير السلس .

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

قاعدة رقم (٦٩١)

المبدأ :

يجب ان يكون الدفاع مع جوهرية جديا وان يشهد له الواقع ويستفاد منه اذا كان عاريا من دليله فلا تقرب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتكبه من عثم جديته .

المحكمة :

من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري كليا تلتزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه ، وان يكون مع جوهرية جديا وان يشهد له الواقع ويستفاد منه ، اما اذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عنه لما ارتكبه من عثم جديته ، وعدم استناده الى واقع يظاھره ، ولا يوجب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المستندة الى الطاعن ، وكان من المقرر ايضا ان توقيع الحجز يقتضى احتراجه قانونا ، ويظل منتجا لآثاره ولو كان مشوبا بلبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعنى الحارس من المقلب احتجاجه بانه غير مدین بالبلغ المجوز من اجله ، او بوقوع مخالفة للاجراءات المقررة ، فان ذلك كله لا يبرر الاعتداء على اوامر السلطة التي اوتعمته او العمل على عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان التثبت من مطلعة المفردات المنضمة ان الاعتراض الذي قدمه الطاعن الى اللجنة التفضائية للاصلاح الزراعي قسم في تاريخ لاحق لاجراءات الحجز يكون غير سديد .

(طعن رقم ٦٧٥٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٣)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

يشترط في الدفاع الجوهري ان يكون جديا يشهد له الواقع ويستفاد منه اذا كان عاريا عن دليله فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون ان تتناول في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلافا بحق الضاح ولا تحجورا في حكمها .

المحكمة :

لما كان يشترط في الدفاع الجوهري كما يلتزم المحكة بالالتفات اليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية جدية يشهد له الواقع ويسنده أما إذا كان عاريا عن دليله فإن المحكة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه اخلافا بحق الدفاع ولا قصورا في حكمها . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن وأن وكيل النيابة لم ينتقل لسؤال المجنى عليها الا في ١٩٨٠/١٠/٢٧ — أي بعد مضي أكثر من شهر على وقوع الحادث — وبعد أن وصلته إشيرة من المستشفى بأنكل استجوابها ، فسأله لا تثريب على المحكة أن هي التفتت عن دفاع الطاعن لما ارتكته من عدم جدية وعدم استناده الى دفاع يظهره ولا يعيب حكمها ظلوه من الرد عليه وحسبه أن أورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن . الأمر الذي يضي مع نعي الطاعن في هذا الصدد غير سيد .

(طعن رقم ١٩٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٧)

قاعدة رقم (٦٩٢)

المبدأ :

يحق للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات .

المحكمة :

لما كان يبين من مفونات الحكم المطعون فيه أن مكان الضبط لم يكن بذى اثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهت اليها المحكة فلا محل لما يثيره الطاعن في خصوصه ، كما أن الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه المشرع في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية لاعلان شاهد التفي الذي كان يطلب سماع شهادته أمام محكمة الجنائيات ، فلا يكون له أن ينمي على المحكة عدم استجابتها الى طلب سماعه . لما كان ذلك ، وكلفت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية تفول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل

المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى في ذلك أن يكون القبول مريطاً أو ضنياً يتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، ولا يحول عدم سماعهم أمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دلت مطروحة على بساطة البحث في الجلسة ، وكان اللين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب سماع من عدا الشاهد المشار إليه بمذكرته المتقدمة بذلك الجلسة ، كما أن الثالث من الإطلاع على تلك المذكرة إن من طلب الطاعن سماعه كان شاهد النفي ، وليس شاهد الإثبات ، مما يعد نعمة بتجاوزاً من سماع هذا الأخير ، فلان ما يثيره من إخلال المحكمة بحق الدفاع لعدم سماعها شاهد الإثبات يكون على غير أسس .

(طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥)

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ :

أوجه الدفاع الموضوعية يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع وحدها وهي غير ملزمة بالرد عليها صراحة إذ الرد عليها يكون مستفاداً ضمناً من القضاء بدانة الطاعنين استناداً إلى أدلة التثبت التي أوردها الحكم .

المحكمة :

حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة استعمال القوة والنفوذ مع موظفين عموميين التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستندة من أقوال الضابط ومقتضى التبين ورجال الشرطة السريين وهي أدلة ساقطة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها — لمتا كان ذلك وكان ما لثاره الطاعنون من أوجه دفاع هي في مجموعها أوجه موضوعية يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع وحدها وهي غير ملزمة بالرد عليها صراحة إذ الرد عليها يكون مستفاداً ضمناً من القضاء بدانة الطاعنين استناداً إلى أدلة التثبت التي أوردها الحكم فلان ما ينمى الطاعنون في هذا الصدد يكون غير حصي .

(طعن رقم ١٨٢١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

قاعدة رقم (٦٩٥)

المبدأ :

الأصل ان للمحكمة السلطة الكاملة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث — الدفاع الجوهري يجب ان يكون جديا .

المحكمة :

الأصل ان للمحكمة كليل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعنى في كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها او بالاستعانة بخبر يخضع رايه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة ان تشق طريقها لإبداء رأى فيها وكان يشترط في الدفاع الجوهري كليا تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ان يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات اليه دون ان تتناوله في حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلافا بحق الدفاع ولا تضورا في الحكم .

لمن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٥٣ و — جلسة ١٩٨٤/٦/٥

قاعدة رقم (٦٩٦)

المبدأ :

للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

المحكمة :

لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية تفول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ولا يحول عنهم سماعهم لملها من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان البين من

الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان الدفاع — خلافا لما ذهب اليه الطاعنان في اسباب الطعن — قد استغنى مراعاة عن سماع الشهود فان التمس على الحكم في هذا الخصوص بقالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٩)

قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ :

يجب سماع ما يدينه المتهم من اوجه الدفاع الا انه اذا كتبت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلان لها ان تعرض عنه ولا تثريب ان هي اغفلت الرد عليه .

المحكمة :

ان القانون وان اوجب سماع ما يدينه المتهم من اوجه الدفاع الا انه اذا كتبت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلان لها ان تعرض عنه ولا تثريب ان هي اغفلت الرد عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن واطراحه للأسباب الساتفة التي اوردها فلان دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

(طعن رقم ٦٧١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١)

قاعدة رقم (٦٩٨)

المبدأ :

الجدل الموضوعي في تقدير الدليل — لا يجوز اتكرته — لملم محكمة التقصى .

المحكمة :

نقد التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ودلا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي اوردها الحكم

الذى بحسبه كما يتم تحليله ويستقيم تفصيله ان يورد الأدلة المنتجة التى صحت لقيه على ما استخلصة من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتته عنها انه اطراحها ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يمتو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثرته اسم محكمة النقض .

(طعن رقم ١٠١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٣)

قاعدة رقم (٦٩٩)

المبدأ :

الطلب الذى لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة — طلب مناقشة الخبر — اقره .

المحكمة :

لما كان طلب مناقشة الخبر — كما اثبت بحضور جلسة المحكمة — لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطمنت اليها المحكمة فلا عليها ان هى أعرضت عنه والتفتت عن اجلته طالما هو ليس من شأنه ان يؤدي الى البراءة او ينفي القوة التليلية القائمة في الدعوى .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ :

من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بتبعية المتهم في منحه دفاعه الموضوعى وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت السابقة التى أوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بتبعية

النتهم في منلحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستلزم ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة الثبوت الساتفة التي أوردها الحكم ، وما دامت المحكمة في الدعوى المقللة قد اطمانت - في حدود سلطتها التقديرية - الى اقوال شهود الاتيكت فلا تثريب عليها اذا هي لم تعرض في حكيمها الى دفاع الطاعن الموضوع الذي ما قصد به سوى اثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الاقوال ، ومن ثمان تعيب الحكم بالمقصود في الرد على مسألة الدفاع بتزق جيب ستره الطاعن الذي ضبط فيه المضرر وعلى تشكيكه فيما ابلغه المرشد لضبط الواقعة يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برمته يكون على غير اساس متمينة رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٤١٦٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

قاعدة رقم (٧٠١)

المبدأ :

من المقرر ان الطلب الذي تلزم المحكمة ببلجته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختالية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكنت المحكمة قد فندت دفاع التاتم على عدم قدرته على حل كيس المضدرات لمرضه بالفالج - واطرحه بما يسوغ به اطراحه لاطمنتات في هذا الخصوص - لاثوال الشاهدين من انهما لم يلاحظا اصابة الطاعن بهذا المرض وبما اثبتته وكيل النيابة المحقق من مغالطته للنتهم (الطاعن) - اثر ضبطه من انه لم يجد به ثنيا بنيد التحقيق ، واذا كان من المقرر ان الطلب الذي تلزم ببلجته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختالية وكان يبين من حضر الجلسة التي دارت فيها المرافعة ومصدر فيها الحكم المطعون.

فيه أن الطاعن لم يتمكن بطلب تحقيق ما في شأن ما اتهمه من مرضه وإنما اقتصر دفاع محليه على استبعاد أن يترك الطاعن بدعويه ليلة زفاف ابنته ويقوم بالاتجار في المخدرات من طريق الحقن وأن ذلك أمر في غير استطاعته لأصليته بالفالج - لما كان ذلك - فليس للطاعن من بعد أن ينمى على المحكة تمودها عن اتخاذ اجراء لم يطلبه ولم تر هي من جانبها موجبا لاتخاذها متى كانت الواقعة قد وضحت لديها ، لما كان ذلك فإن ما يثره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مفيد . ويكون الطعن برمته على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٣١٩٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ :

نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي لو ردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان النمي بالتفات الحكم من دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردودا بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي لو ردها الحكم هذا الى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أنه لم يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتاته عنها أنه طرحها ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جسدا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنبط معتقدها وهو ما لا يجوز اثرته أمام محكمة التفتي .

(طعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢)

قاعدة رقم (٧٠٢) .

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يثيره
التهم اكتفاءً بأدلة الإدانة - بخلاف ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن محكمة
الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي يثيره التهم اكتفاءً
بأدلتها بأدلة الإدانة أنها إذا تعرضت بالرد على هذا الدفاع وجب
أن يكون ردّها صحيحاً مستنداً إلى ما له أصل في الأوراق ذلك بأن
الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على أسس صحيحة
من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيها انتهت إليه قائماً
في تلك الأوراق . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد استندت في أطرافها
دلالة المحضر رقم ١٢٧١ لسنة ١٩٧٩ إداري العطارين مستندة في ذلك
إلى ما قالته من انتقال محرر نجاة وبلا مقدمات لإجراء معالمة لم ينصح
عن سببها ، مع أن ما أورده الحكيّم من ذلك يخالف ما أثبتت بذات المحضر
ومن ثم فإن المحكمة تكون قد استندت في أطرافها له وما قلم
عليه من دفاع للطاعة - إلى ما يخالف الثابت بأوراق الدعوى مما
يضم حكمها بعيب الخطأ في الاستدلال - فما اعتوره من فساد في
الاستدلال ما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث بقلى
ما أثارته الطاعة بطمنها .

(طعن رقم ٢٨٦٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٧)

قاعدة رقم (٧٠٤)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بتابعة مآل دفعات التهم المختلفة
إلا أنه يتعين عليها أن تؤيد في حكمها ما يدل على أنها واجهت
عناصر الدعوى وألقت بها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفاع المكتوب في مكتبة -

مصرح بها هو تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أو هو بديل عنه ان لم يكن قد ابدى فيها ، وكان المقرر ايضا انه لئن كانت المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة الا انه يتعين عليها أن تورد في حكمها ما يميل على انها واجبت علىவர் الدعوى الملت بها على وجه يفصح عن انها فعلت اليه ووازنت بينها . واذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض البينة - لدفع الطاعن الوارد بمذكرته - بالرغم من انه دفاع جوهرى في خصوص الدعوى الراضة ، بما كان ينبى على المحكمة ان تمحصه وتقول كمتها فيه ، فان الحكم المطعون فيه بقعوده عن مواجهة هذا الدفاع تحقيقا له وردا عليه يكون مشويا بالتقصير والاخلال بحق الدفاع وبالتقصير بما يعنيه ويوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث بساوى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٣٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ :

المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السالفة التى اوردتها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع المتهم في مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت السالفة التى اوردتها الحكم فلان ، ثبته الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد قيمة الكبيلات من المبلغ المسند الى : الطاعنة تقاضيه - فخرج نطق القصد - فله لا محل لما ثبته في هذا الشأن ، اذ لا مصلحة لها من وراء اثرته .

(طعن رقم ٥٦٠٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٧٠٦) .

المبدأ :

الطلب الذي تلتزم المحكمة بواجبه والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصير عليه مقدمه في طلباته الختلية .

المحكمة :

وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بواجبه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يترع سمح المحكمة ويشتمل على بيان ما يرى إليه به ، ويصر عليه مقدمه في طلباته الختلية — وإذا كان البين من محضر جلسة المرافعة أن الدفاع عن الطاعن وإن التمس في مستهل مرافعته سماع شاهد تلى إلا أنه لم يتسك بطلب سماعه في طلباته الختلية . فليس له أن ينعى عليها عدم اجابته الى هذا الطلب أو الرد عليه هذا ويفرض اصرار الطاعن على طلب سماع شاهد تلى في ختلم طلباته فقه لا جناح على المحكمة أن هي اعرضت عن هذا الطلب ما دام الطاعن لم يتبع الطريق الذي رسمه تلتون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ لاعلان الشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أثناء محكمة الجنليات وهو ما لا يبارى فيه الطاعن بوجه النعى . لما كان ذلك وكان تلى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالبا كان الرد عليها مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٣٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٧٠٧)

المبدأ :

الدفاع التقوئى الظاهر البطالان — اثره .

المحكمة :

لما كان الطاعن يسظم في اسباب طعنه بقه تسلم المال محل

جريمة التبييد بساء على عقد شركة ماشبه لا يبارع في ان المجنى عليها
كلت الطرف الآخر فيه ، وكان من المقرر ان الشريك الذى يتسلم بهذه
الصفة شيئا من مال الشركة ثم ينكره على شريكه ويلبى رده اليه
يعتبر مبددا ، فان ما ينهائ الطاعن بشأن ملكية المال محل الجريمة
وعدم توافر عقد الأمانة يكون غير صحيح ، ويفرض انه لئلا هذا
الدفاع ايلم محكمة الموضوع فلا عليها ان هي التفتت عنه باعتباره
دفاعا قانونيا ظاهر البطلان وين ثم فان الطعن يكون قد انصح عن
عدم قبوله موضوعا .

١ طعن رقم ٤١٤٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٦/١١/١٩٨٦

قاعدة رقم (٧٠٨)

المبدأ :

محكمة الموضوع ليست ملزمة بتبعية التهم في منلقى دفاعه
الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد
حالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكلت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتبعية التهم
في منلقى دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ،
اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم
ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة التي
عولت عليها في الادانة ، فان منى الطاعن الأول على الحكم انه
أخل بحقه في الدفاع اذ لم يعرض لدفاعه بحصول التزوير في تقارير
التظليل بعد خروجها من مصلحة الطب الشرعى وقبل ورودها الى نيابة
المخدرات يكون في غير محطه ، هذا فضلا عن ان الحكم وقد دان
الطاعن عن جميع الجرائم المسندة اليه واوقع عليه عقوبة جريمة الرشوة
ماعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فانه
لا محذور ما يثيره في صدد جريمة التزوير

طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٥٦ ق - جلسة ٨/١/١٩٨٧

قاعدة رقم (٧٠٩)

المبدأ :

لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من أثبتت دفاع الخصم اذ عليه ان كان يهيم تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر ، كما عليه ان ادعى ان المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة ان محامين موكلين حضرا مع الطاعن وايدى كل منهما ما تراءى له من دفاع وخلا محضر الجلسة من اثبت ان لى منها طلب التجيل ، وكان لا يعيب خلو محضر الجلسة من اثبتت دفاع الخصم ، اذ عليه ، ان كان يهيم تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في هذا المحضر ، كما عليه ان ادعى ان المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك ، وان يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ولما كان الطاعن لا يذهب الى الادعاء بأنه طلب ان يثبت بحضور جلسة المحاكمة طلب ارجاء الدعوى ليتكّن محاميه من الاستعداد وظلت اسبل طعنه البتة من أية اشارة الى سلوك طريق الطعن بالتزوير في هذا الصدد ، كما ظلت المفردات التي اشرت هذه المحكمة بضمها من طلب يكون قد تقدم به الدافع عنه مسجلا على المحكمة بصادرة حقه في الدفاع ، فان النemy على الحكم بدعوى الاخل بحق الدفاع يكون غير سعيد .

(طعن رم ٦١٩٨ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ :

محكمة الموضوع ليست ملزمة بمنابعة التهم في يتلقى دفاعه الموضوعي المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من انلة الثبوت التي يوردها للحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان محكمة الموضوع ليست ملزمة
بمتابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها
على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التى اوردتها الحكم ،
وفى عدم ايراده لهذا الدفاع ما يدل على انها اطرحته اطعننا منها
للادلة التى عولت عليها فى الادانة ، ومن ثم فلان منعى الطاعن بسنن
المحكمة لم تعرض لدفاعه بان رئيس مباحث مركز طهطا لم يشترك فى ضبط
الواقعة يكون فى غير محله .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ :

المحكمة لا تقترن بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان .

المحكمة :

من حيث ان مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه بلته اغفل
الرد على الدفع المبدى منه بعدم قبول الدعوى لان محلى الادعى
بالحق الدنى قدم صحيفة الادعاء المبشر دون ان يصدر له توكين
خلص منه مردود بها هو مقرر من ان المادة الثالثة من قانون الاجراءات
الجنائية لا تشترط ذلك الا فى حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على
الادعاء المبشر ، ومن ثم فله لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن
الرد على هذا الدفع لما هو مقرر من ان المحكمة لا تقترن بالرد على
دفاع قانونى ظاهر البطلان ويعيد عن محجه الصواب . لما كان
ذلك ، فان الطعن بحالته يكون منسحاً عن عدم قبوله موضوعاً .

(طعن رقم ٦٩٦١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ :

محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة التهم فى مناحى دفاعه
الموضوعى المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد
يستفاد دلالة من ادلة الثبوت التى يوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بتبليغة المتهم في منألى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التى بوردها الحكم ، وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها أطرحته اطمئنانا منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة ، فإن منعى الطاعن على الحكم أنه لم يعرض لدفاعه بعدم صلته بالمعطف الذى ضبط به المخدر يكون فى غير محله . لما كان ما تقدم فلن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٣١٤٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/٨)

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

نفى التهمة من لوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما أن الرد مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان ما أثاره الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة لأنه أصيب فى المشاجرة برودا عليه بأنه فضلا عن أن نفى التهمة من لوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما أن الرد عليها مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، فإن محكمة الموضوع لا تلتزم بتبليغة المتهم فى منألى دفاعه المختلفة فتزد على كل شبهة يثيرها - وحسبها أن تقيم الدليل على مقارفة الجريمة التى دين بها بما يحصل تضامها وهو ما لم يضل الحكم الماطعون فيه فى تنقيده .

(طعن رقم ٦٠١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٢/١٣)

قاعدة رقم (٧١٤)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تقترن بالرد على كل دفاع موضوعى للمتهم كتحفاء بأدلة الثبوت التى عولت عليها فى قضائها بالإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع لا تقترن بالرد على كل دفاع

موضوعي للمتهم لكتناء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في تضليلها بالإدانة وكان بحسب الحكم كيميا يتم تدليل ويستقيم تضليله أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتمتبه في جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتحه عنها أنه اطرحها فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه من عدم قدرته على التمدى على المجنى عليه واحداث الأخير اصلية نفسه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض هذا فضلا عن أن محضر جلسة المحكمة تد خلا من ثمة دفاع للطاعن في هذا الخصوص ومن ثم فلن تعود عن إبدائه أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣)

ملصقة رقم (٧١٥)

المبدأ :

القائمون قد أوجب سماع ما يبينه المتهم من أوجه دفاع وتحقيق إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها لهذا الطلب .

المحكمة :

القائمون قد أوجب سماع ما يبينه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم اجابتها لهذا الطلب — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطاعت الى التقرير الطبي المتوقع على المدعية

بالحقوق المدنية فانه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أوقفت الدعوى وأحالت الأوراق للنيابة العامة لأجراء شئونها في تزوير التقرير الطبي ثم عدلت المحكمة عن قرارها وعللت سبب عدولها بأن ما وقع في التقرير الطبي بشأن تاريخ توقيعه لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من محرره — فان قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فان النemy على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

(طعن رقم ٥٣٥١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

رابعا — طلبات التأجيل :

قاعدة رقم (٧١٦)

المبدأ :

طلب التأجيل لحضور المحلى الاصيل — اغفاله — اثره .

الحكمة :

لما كان البين من مطالعة محاضر الجلسات ان الطاعن مثل بالجلسة المحددة لنظر معارضته الاستئنافية وبمع محام طلب التأجيل اسبوعيا للاطلاع ولحضور المحلى الاصيل بيد ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب واصدرت بذات الجلسة حكمها المطعون فيه بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الاصل انه وان كان حضور محام المتهم بجنحة غير واجب ثانويا الا انه متى عهد الى محام بهمة الدفاع فانه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته ، او على الأقل ان تتيح له الفرصة للقيم بمهمته . واذا كان الطاعن — على ما تقسم بيانه — قد مثل امام المحكمة وطلب التأجيل لحضور محليه الاصيل فقد كان لزاما على المحكمة ان تستجيب لهذا الطلب او ان تنبه الطاعن الى رفضه ليتولى الدفاع عن نفسه ان هي قدرت ان تخلف المحلى لم يكن لعقر قهرى يلزمها معه ان تمنحه مهلة اخرى للحضور ، لما وهى لم تعمل واصدرت حكمها المطعون فيه دون ان تسمح فيه عن علة عدم استجابتها الى طلب التأجيل ، وان تشير الى اقتناعها بان الفرض منه كان مجرد عرقلة سير الدعوى فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يطل اجراءات المحكمة .

(طعن رقم ٢٤٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (٧١٧)

المبدأ :

الاعتذار عن عدم حضور الجلسة غير الداعم بتفصيل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردا صريحا بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه بانها لم تنبه به .

المحكمة :

لما كان اعتذار الطاعن للمحكمة عن عدم حضور الجلسة المطلوب اليها لا يكفي وحده لازالها بأن تؤجل الدعوى أو تتحدث عنه لو تشر اليه في الحكم اذا هي لم تجب طلب التأجيل ، فإن مثل هذا الاعتذار غير المدعم ببليل لا يعد من الطلبات الجدية التي تقتضى ردا صريحا بل يعتبر عدم اعتداد المحكمة به ردا عليه بانها لم تلبه به ، ومن ثم فإن النemy على الحكم في هذا الصدد يكون غير سعيد .

(طعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٥)

قاعدة رقم (٧١٨)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة لجهة التهم الى طلب التأجيل للاستعداد ما دام قد اعلن في الجهاد القانوني .

المحكمة :

من المقرر انه اذا كان التهم قد اعلن بالحضور اعلانا صحيحا لجلسة المحكمة وجب عليه ان يحضر لمام المحكمة مستعدا لبدء دفاعه ، تالذا حضر غير مستعد فلا تقع تبعية ذلك الا عليه ، والمحكمة في هذه الحالة الا تقبل منه طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت انه لا عذر له في عدم تحضير دفاعه في المدة التي اوجب القانون امطاره اياها بين تاريخ الاعلان ويوم الجلسة ، ولا فرق في هذا الصدد بين التهم ومحليه متى كان وجود المحلى اثناء المحكمة غير واجب قتلونا كما هو الحال في مواد الجنح والمخالفات فالمحلى يجب عليه كذلك ان يعد دفاعه قبل الجلسة التي اعلن بها موكله ، كما لم يدع هذا المحلى عذرا قهريا طرا بعد ان عهد اليه الطاعن بمهمة الدفاع عنها فمنعه من القيام بواجبه ، فان دعوى الاخلال بحقي الدفاع تكون مفتية .

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/٦/١٤)

قاعدة رقم (٧١٩)

المبدأ :

التمنى على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرح عليها - غير مقبول .

المحكمة :

لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان ايا من الطاعن أو محاميه لم يطلب اجلا للاطلاع او لتقديم مذكرة بدفاعه فليس له من بعد أن يتمنى على الحكم بدموى الاخلال بحق الدفاع لعدم التيلم بلجراء لم يطلبه ولم تر المحكمة من تلقاء نفسها حاجة اليه .

(طعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

قاعدة رقم (٧٢٠)

المبدأ :

طلب التأجيل لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كليل السلطة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها - طلبت التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا تقزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها - شرطه .

المحكمة :

من المقرر انه وان كان الطعن بالتزوير على ورقة من اوراق الدموى ، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما لها من كليل السلطة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ، وان طلب المتهم تكمينه من الطعن بالتزوير انما هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا تقزم المحكمة في الاصل بالاستجابة اليها ، الا ان ذلك مشروط بان تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى عدم الحاجة الى ذلك الاجراء ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتفى حيا اجراء الطاعن من طلب الطعن بالتزوير على الكشف

للمتضمن بياناً باسماء العمال المحرر في شلتهم المخضر ، ودائمه استنادا الى ان هذا الكشف صلازمه على الرغم مما اثاره من تزوير التوقيع المنسوب له عليه ، وهو دفاع جوهرى لتطلعه بالدليل المقدم في الدعوى ، ولما قد يترتب على ثبوت صحته من تغير وجه الراى فيها مما كان يتعين معه على المحكمة ان تصنى بتحقيقه ، وان تبين العلة في عدم اجابته ان هى رأت اطراحه ، لما وهى لم تعمل نسان حكمها يكون جميعا بيا يطله ويوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٨٠٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١/٣١)

قاعدة رقم (٧٢١)

المبدأ :

طلب التأجيل لحضور المحامى الاصيل - اغفال المحكمة الرد عليه - اثره .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية ان الطامن حضر بالجلسة التى حددت لنظر الاستئناف وتخلف محاميه الموكل وحضر منه محام آخر طلب التأجيل لحضور المحامى الاصيل الا ان المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ونقضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا ويتلبد الحكم المستئناف . لما كان ذلك وكان من المقرر ان للبتهم مطلق الحرية في اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق اصيل مقدم على حق القضاى في تعيين محام له وكان يبين من الأوراق ان الطامن قد وكل محاميا للدفاع عنه في الجنئية المحالة الى محكمة الجنح تطبيقا للمادة ١٦٠ مكررا من قيتون الاجراءات الجنئية بعد ان تكلف وحضر منه محام آخر اصر على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الاصيل ان يحضر للدفاع عنه غير ان المحكمة التفتت عن هذا الطلب ونصحت في الدعوى قضائية بتليد الحكم المستأنف دون أن تصح في حكمها عن العلة التى تبرر عدم اجابته وان تشير الى اجتماع بين الشرع من طلب التأجيل عرقلة سير الدعوى فسل ذلك

منها لفضل بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحكمة وموجب لنقض الحكم
والإعادة بغية حاجة لبحث بقى أوجه الطعن .
(طعن رقم ٢٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٧٢٢)

المبدأ :

الأصل أن حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا الا
انه متى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع عنه فانه يتعين على
المحكمة أن تستمع الى مرافعته او ان تتيح له الفرصة للقيام بهيمته -
طلب التأجيل لإعلان شاهد - اعراض المحكمة عنه - اثره .

المحكمة :

الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب
تأثونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بهمة الدفاع يتعين على
المحكمة ان تستمع الى مرافعته او ان تتيح له الفرصة للقيام بهيمته ،
وكان الثابت مما تقدم ان الطاعن مثل أمام المحكمة الاستئنافية ومعه
محاميه الذي طلب تأجيل الدعوى ، فانه كان على المحكمة اما ان تؤجل
الدعوى او تنبه محلى الطاعن الى رفض طلبه حتى يبدي دفاعه ، اما
وهي لم تفعل وفصلت في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف
بدون دفاع من المتهم مخالفة في ذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها
في المحاكمات الجنائية ، فان حكما الطعون فيه يكون معيبا بالاخلاق
بحق الدفاع ، ويتمين لذلك نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٧٨٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٧٢٣)

المبدأ :

طلب التحقيق الذي لا يتجه الى نفي الفعل ولا الى اثبات استعانة
حصول الواقعة - عدم التزام المحكمة بلجنته - شرطه .

المحكمة :

من المقرر ان الطلب الذي لا يتجه الى نفي الفعل ولا الى اثبات

استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابهه ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت الى افسوال شاهدي الاثبات وصحة تصويرهما للواقعة فانه لا يصح مصادرتها في عقبيتها ولا محل للنعي عليها عدم اجلة الدفاع الى طلب التأجيل للإرشاد عن شكوى مقدمة ضد رجال المباحث .

(طعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٦)

خلاصا — طلبات التحقيق :

قاعدة رقم (٧٢٤)

المبدأ :

نزول المدافع عن المتهم ببدء الأمر عن سماع الشهود لا يسلبه
الحق في العدول عن ذلك والعودة الى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود
طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة .

الحكمة :

ان حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يمن له
من طلبات التحقيق ما دلم بلب المرافعة ما زال مفتوحا وان نزول المدافع
عن المتهم ببدء الأمر عن سماع الشهود لا يسلبه الحق في العدول عن
ذلك والعودة الى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طالما كانت المرافعة
ما زالت دائرة لم تتم بعد ، وكان ما انتهى به المدافع عن الطاعن مراعفته
من طلبه أصليا القضاء ببراءة الطاعن واحتياطيا استدعاء الضابط
لسماع شهادته بعد — على هذه الصورة بمثابة طلب جازم تطرأ
الحكمة بالجلبته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة واذا كان الحكم
المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعن والتقت عن طلب سماع
شهادة الضابط اكتفاء بالاستناد الى اقواله في التحقيق الابتدائى وكانت
مدونات الحكم قد خلت مما يفيد تعذر سماع اقوال الضابط المذكور
لزام الحكمة فان الحكم المطعون فيه يكون محيا بالاخلال بحق الدفاع
ما يستوجب القضاء بتنقذه .

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٢٥)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالجلبته طلب التحقيق — شرطه .

الحكمة :

من المقرر ان المحكمة متى ابرت بقتال بلب المرافعة في الدعوى

وحجزتها للحكم نهى بعد لا تكون ملزمة بإجلبية طلب التحقيق الذى يبينه الطامن فى مذكرته التى يقدمها فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه — سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ما دام لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل ائفال بلب المرافعة فى الدعوى .

(طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

قاعدة رقم (٧٢٦)

المبدأ :

القانون قد اوجب سماع ما يبينه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا ان المحكمة اذا كتبت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب .

المحكمة :

الأصل ان الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام حيث لا يستحيل عادة بسبب قوة الاشياء ، هو من اوجه الدفاع الموضوعية التى بحسب الحكم ردا عليها اخذه بإدلة الثبوت فى الدعوى . وكان الحكم — مع هذا — قد عرض لهذا الدفع بصدد الرد على طلب الطامنين اجراء تجربة رؤية واطراحه فى قوله « ان الاحتجاج بعدم امكان الرؤية وقت الحادث لا ينافى نحسب بتقريرات شاهدى الانبيل بل ان السواء كانت صحوا تسمح بالرؤية فضلا عن ان القضاء الجنى عليه بالمتهمين لم يترك مسافة بينهما يصل فيها النظر بل ينقضه ايضا اقرار المتهم الثانى (الطامن الثانى) برؤيته الشاهدين معا بالعربة مما يدل لزوم اقتضاء على امكان الرؤية ومن اجل ذلك فان طلب الدفاع اجراء تجربة رؤية لا يجدى كما انه لا يقصد به اثبات استعانة وقوع الجريمة » . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب سماع ما يبينه المتهم من اوجه الدفاع وتحقيقه الا ان المحكمة اذا كتبت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك بشرط ان تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب ، ومن ثم يبينه وقد بان ان المناقشة فى امكان الرؤية تصهدف اثاره

الشبهة في الدليل المستند من أسوال المجنى عليها وهو ما اعرضت المحكمة عنه لطعننا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها واوضحت بسبب سائفة علة رفضها ~~على~~ ما يتواء الطاعن من إخلال بحق الدفاع يكون غير سعيد .

(طعن رقم ١٠٢٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧٢٧)

المبدأ :

خلو محضر الجلسة مما يفيد أن الطاعن أو محليه طلب سماع شهود — اثره — اعتباره تنازلاً عن سماع الشهود لا يصح التقى على المحكمة تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلب بها .

المحكمة :

مضى كان محضر جلسة محكمة ثلثى درجة جاء خلوا مما يفيد أن الطاعن أو محليه طلب سماع أسوال الشاهد محرر المحضر أو إعلان شهود تقى ، فانه يعتبر تنازلاً عن سماعه وليس له أن ينسج على المحكمة تمودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا يلتزم هي بلجرائه .

(طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة لطلب التحقيق الذي يبدية التهم في مذكرته التقدمة بعد حجز الدعوى للحكم .

المحكمة :

محكمة الموضوع غير ملزمة بالجلية طلب التحقيق الذي يبدية التهم في مذكرته التقدمة بعد حجز الدعوى للحكم — سواء بتصريح منها أم بتقر تصريح ما كالم قد سبقها دفاعه التشنوى بجلية المرافعة ولم يتمسك فيه بهذا الطلب .

(طعن رقم ٥٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٧٢٩)

المبدأ :

ليس للتيهم ان ينمى على المحكة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى هي من جانبها محلا لاجرائه .

المحكة :

لما كان البين من مراجعة محضر جليبة المحلثة التي اختتمت بمردور الحكم المطعون فيه ان ايا من الطاعن او المدافع عنه لم يطلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فليس له ان ينمى على المحكة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترى هي من جانبها محلا لاجرائه . لما كان ما تقدم ، فلن الطعن برمته يكون على غير اساس متمينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦٢٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٠)

قاعدة رقم (٧٣٠)

المبدأ :

التمى على المحكة قعودها عن القيام باجراء تحقيق لم يطلب منها — اثره .

المحكة :

لما كان البين من مطالعة محاضر طبيبين المحلثة ان الطاعن لم يطلب ضم اصول بعض المستندات وانه لم يظن بالتزوير على اى منها ، فليس له من بعد ان ينمى على المحكة قعودها عن القيام باجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حجة لاجرائه .

(طعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

قاعدة رقم (٧٣١)

المبدأ :

الطلب الذى تقدم للمحكة بلجائه او الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

المحكمة :

من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بواجبه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والأمرار عليه في طلباته الختالية وكان يبين من محاضر الجلسات التي دارت فيها المرافعة أن الطامن لم يتمسك بطلب تحقيق معين في شأن ما أثاره بجلسة ٨ يناير سنة ١٩٨٣ من عدم قدرة الجنى عليه على الكلام بسبب أصابته بل أن المحكمة والدفاع ناقشا الطبيب الشرعى بعد ذلك بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٨٣ ولم يطلب المدافع عن الطامن أية إيضاحات منه في شأن هذه المسألة بل استرسل في مرافعته حتى اختتمها بذات الجلسة دون أن يعرض لها بذكر ما ينتق مع أنه يكون الطامن قد أبدى طلبا جازما لتحقيق هذا الدفاع ، واذ كانت المحكمة لم تر من جانبها حاجة لاتخاذ هذا الإجراء بعد أن وضحت لديها الواقعة فلان ما يثيره الطامن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٢٨٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٣٢)

المبدأ :

حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا فلان نزول الطامن عن طلب سماع شهادى الإثبات لا يسلبه حقه في العدول عنه .

المحكمة :

حق الدفاع الذى يتمتع به المتهم يخول له إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام أن باب المرافعة لا زال مفتوحا فلان نزول الطامن عن طلب سماع شهادى الإثبات لا يسلبه حقه في العدول عن ذلك النزول والتمسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة .

(طعن رقم ٢٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١/٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٣٣)

المبدأ :

الحكمة لا تلزم بطلب تحقيق لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة .

الحكمة :

من المقرر ان الحكمة لا تلزم بطلب تحقيق لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود .

(طعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٩)

قاعدة رقم (٧٣٤)

المبدأ :

طلب التحقيق الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطلعت اليه المحكمة يعتبر دفاعاً موضوعياً لا تلزم المحكمة بلجاوته .

الحكمة :

لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه — وهو ما لا ينزاع فيه الطاعن — ان اقوال المتهمين التي عول عليها الحكم قد انفتحت على ان الطاعن رافقهم الى مكان وتووع الحادث واسهم معهم في ارتكابه ، وهو ما لا يؤثر فيه اختلاصهم بشأن تحديد المكان الذي تجمعوا فيه قبل ارتكاب جريمتهم اذ هو امر سابق على ارتكاب الحادث لم يورده الحكم في بيانه للواقعة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان ما ابداه الدفاع من طلب اجراء المعالجة ، وطلب ضم دفتر حجز المشتبه فيهم ببركر امبابة انما كان يستهدف التشكيك فيها ورد باقوال شاهد الاتبات الاول من اعتراف الطاعن وسائر المحكوم عليهم له بارتكاب الحادث وارشادهم اياه عن المكان الذي ضبطت فيه الماشية المسروقة ، ونمياً ورد باعترافات اربعة من الجناة في التحقيقات من مسامحة الطاعن معهم في ارتكاب

الجريمة ، وكان من المقرر أن طلب التحقيق الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان التصودبة اثاره الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة باجلبته ، فان ما ينمى الطاعن من اخلال المحكمة بحقه في الدفاع بعدم استجابتها لطلبى التحقيق سالفى الذكر غير سديد .

(طعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (٧٣٥)

البدا :

الدفاع الجوهري — اغفاله — تهره .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أمام محكمة اول درجة ان المدافع عن الطاعن تمسك بأن الطاعن ليس هو الشخص الذى أخذت منه العينة وطلب ضم بطاقة أخذ العينة للطعن عليها بالتزوير ، كما يبين من مطالعة محضر الجلسة الاستئنافية أن محامى الطاعن تمسك بذات الدفاع ، ويبد أن الحكم الاستئنافية الطعون عليه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه التي لم تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه دون أن يضيف اليها شيئا ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى قدم اليها دليل بعينه فواجب عليها تحقيق هذا الدليل ما دام ذلك ممكنا بنقض النظر من مملك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح ان يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى ، وكان دفاع المتهم يعد — في صورة هذه الدعوى — دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الراى فيها ، فقد كان لزاما على المحكمة أن تحققة بلوغا الى غلبة الأمر فيه أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي الى اطراحه . ولما كان الحكم الطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن دون أن يتناول ما اثاره من دفاع ويتكبد عن تحقيقه والرد عليه وعول في

الادانة عيلى محضرى الضبط واخذ العينة رغم تمسك الطاعن بتزوير التوقيع المنسوب ليه على بطلانة اخذ العينة المحرر على اساسها محضرى الضبط ملتفتا من تحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن فانه يكون مشويا بالتصوير في التسبب والاخلال بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين معه نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٦١٠٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٢)

قاعدة رقم (٧٣٦)

المبدأ :

التفات المحكمة من طلب اجراء تحقيق — شرطه — وضوح الواقعة لديها او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى .

المحكمة :

من المقرر انه ولئن اوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من اوجنه دفاع وتحقيقه الا ان للمحكمة اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن طلب التحقيق بشرط ان تبين سبب عدم استجابتها له .

(طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/١٢)

قاعدة رقم (٧٣٧)

المبدأ :

لا يجوز التمس على المحكمة تمودها عن القيام بلجراء لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يثره امامها .

المحكمة :

لما كان يبين من محاضر جلسات المحكمة بدرجتها ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثره في طعنه بشأن عطل السيارة وانه كان في طريقه لاصلاح هذا العطل ولم يطلب نذب خبير لاثبات هذا الدفاع ، فانه لا يكون له من بعد ان يتم على المحكمة تمودها عن القيام بلجراء لم يطلبه منها او الرد على دفاع لم يثره امامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعى لأول مرة امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٦٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٧٢٨)

المبدأ :

الحكمة غير ملزمة بالإشارة الى اقوال شهود اتفى ما دامت لم تستند اليها في قضائها - لا يقبل من الطاعن ان ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بلجراء امسك هو عن المطالبة به .

الحكمة :

من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بالإشارة الى اقوال شهود اتفى ما دامت لم تستند اليها في قضائها ، ولأن قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي أوردها ضمن أنها لم تطعن الى اقوالهم فاطرحتها فلان ينمى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يرمى به الطاعن المحكمة من قعود عن تحقيق واقعة خلافه مع أحد ضباطه مخيرة الأمن التي استند اليها في القول بتطبيق التهمة له ، مردود بها اشارة اليه الحكم مما لا ينافر الطاعن فيه من أن هذا الضابط ليس ضابط الواقعة ، وما هو مقرر من أن الطلب الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به اشارة الشبهة في الدليل الذي اطلعت اليه المحكمة يعتبر دفعا موضوعيا لا تلزم المحكمة باجابه ، ويأتى لا يقبل من الطاعن ان ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بلجراء امسك هو عن المطالبة به كما ان الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع التي لا تستوجب ردا ولا تلزم المحكمة بمتابعتها في كل مناحيه والرد استقلا على كل شبهة تثار فيه ، ما دام الرد يستند ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون جدلا موضوعيا ضرما لا يثار لدى محكمة النقض متعين الرفض .
(طعن رقم ٣٢٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٧٢٩)

المبدأ :

إذا كلفت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة او كلف الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدموى فان لها ان تعرض عنه ولا تثريب ان هي انقضت الرد عليه .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان القاتون وان أوجب سماع ما يدينه إلتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه اذا كانت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فإن لها أن تعرض عنه ولا تثريب أن هي أغفلت الرد عليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب المثمة اجراء معالينة والملاحه للأسباب السائفة التي أوردتها فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة سيما وان طلب اجراء المعالينة لم يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استتالة حصوله بل المقصود منه اثاره الشبهة في الدليل الذي اطلعت اليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعد دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة ببلجته .

(طعن رقم ٧٧٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٧٤٠)

المبدأ :

من المقرر انه ليس للمحكمة ان تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد ان دخلت في حوزتها - بل لها اذا تعذر تحقيق دليل اياها ان تنحب احد اعضائها او قاضيا آخر لتحقيقه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه ليس للمحكمة ان تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد ان دخلت في حوزتها ، بل لها اذا تعذر تحقيق دليل اياها ان تنحب احد اعضائها او قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نص المادة ٢٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ذلك لأنه بالحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ومن ثم يكون الدليل المستند من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على نحب المحكمة لايها في استثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لسله بالتنظيم القضائي لا يصحجه رضاه المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء . وكانت المحكمة قد استجابت لطلب المدعى بالحقوق المدنية اجراء

تحقيق واقعة تزوير الشيك موضوع الطعن ونسبت النيلية العلية لاجرائه مما يبين منه انها قدرت جنية الطلب ، فلهذا كان يتعين عليها ان تقوم بهذا الاجراء بنفسها او بمن تنسبه من اعضائها ، فلذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه القانوني ، فلان الحكم الابتدائي اذ استند في نفيه الى ذلك الدليل الباطل يكون باطلا واذا كان الحكم الاستئنائي المطعون فيه قد اخذ بسبب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه اسبيليا جديدة قائمة بذاتها فلهذا يكون باطلا لاستناده الى اسبيليه حكم باطل وما بنى على البطل فهو باطل - لما كان ذلك فلان الحكم المطعون فيه يكون باطلا بما يستوجب نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٩)

قاعدة رقم (٧٤١)

المبدأ :

من المقرر انه اذا رأت المحكمة ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل معين فيجب عليها ان تعمل على تحقيق هذا الدليل او تضمن حكمها الاسباب التي دعته الى المدول عن ذلك .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على الاوراق ان الطاعن دفع بتزوير الشيك موضوع الدعوى امام محكمتي اول وثاني درجة ، وان كليهما قد امرت بتحقيق ذلك الدفاع ، ومع ذلك قضت محكمة اول درجة بادانة الطاعن ، وايدتها في ذلك محكمة ثلثى درجة دون ان تعير ايها ذلك الدفاع التفاتا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه اذا رأت المحكمة ان الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل معين فيجب عليها ان تعمل على تحقيق هذا الدليل ، او تضمن حكمها الاسباب التي دعته الى المدول عن ذلك ، فلذا هي لم تعمل ، ولم تمن بتحقيق دفاع الطاعن بعد ان قدرت جديته ، ولم تقسّمه حقه بلوغا الى غلبة الامر فيه - مع انه دفاع جوهري قد يقرر به وجه الرأى في الدعوى - وسكت عن تحليله او ردا نصل ذلك بحكمه ويوجب نقضه والاعادة .

(طعن رقم ٨٩٩٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٧)

سلسلا — طلبات نذب الخبراء وملتقشتهم :

قاعسدة رقم (٧٤٢)

المبدأ :

تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما ان تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسؤولية المتهم عن الجريمة او انتفائها .

المحكمة :

تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الأصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما ان تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسؤولية المتهم عن الجريمة او انتفائها ، فلان لم تعمل كان عليها او تورد في القليل اسبابا سائفة تبني عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان تواء العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المظنون فيه قد أسس اطراحه دفعا للطاعن بعدم مسؤوليته عن الحادث لعاهة في العقل على ما شهد به أحد الأطباء من انه عاجه خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسي وانه شفى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما اثبتته المحكمة من ملتقشتها للطاعن بالجلسة من انه يجب على ما وجهته اليه من اسئلة بتعمل وروية واتزان مع ان الأمرين كليهما لا ينادى منها بالضرورة ان الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلى وقت وقوع الفعل ، فانه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم ان تحقق دفعا للطاعن عن طريق المختص فنيا للبت في حالته العقلية وقت وقوع الفعل او تطرحه بسبب سائفة ، اما وهى لم تعمل واكتفت بما تلقته في هذا الشأن فان الحكم المظنون فيه يكون صحيحا .

(طعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٤)

قاعدة رقم (٧٤٢)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتقرير الخير المقدم اليها .

المحكمة :

من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتقرير الخير المقدم اليها ، وكانت المحكة — في حدود سلطتها التقديرية — قد اطمانت الى التقرير الطبي الشرعى واطرحت التقرير الاستشارى للأسباب السائفة التي اوردتها ، وهى من بعد غير ملزمة بلجبة ما طلبه الدفاع من استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء فانه لا يكون محل لما ينمى الطامن على الحكم في هذا الشأن .

(طعن رقم ٢٢٨ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (٧٤٤)

المبدأ :

لمحكة الموضوع كل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتقرير الخير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تنترم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

المحكمة :

من المقرر ان لمحكة الموضوع كليل الحرية في تقدير القوة التتيلية لتقرير الخير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تنترم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت

لديها ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ،
وطالما ان استلزامها الى الراى الذى انتهى اليه الخير هو استناد
سليم لا يجافى المنطق والحقون فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ، وكن
ما نقله الحكم المطعون فيه من تقرير الصفة التشريعية الذى اطلق
اليه قاطعاً فى ان اصلت المجنى عليه بالزاس والساعد الأيسر
جميعها انت الى وفاته ومن ثم يضحى غير سعيد النعى على الحكم بالقصور
أو الخطأ فى الاسناد .

(طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من
مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة
التنفيذية لتقرير الضم .

المحكمة :

من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من
مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة
التنفيذية لتقرير الخير ، شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة ، فلها مطلق
الحرية فى الأخذ بما تطئن اليه منها والانتقلت عما عداه ، وكانت
المحكمة قد اطلعت الى ما تضمنه تقرير الصفة التشريعية متفقا مع
ما شهد به الطبيب الشرعى أمامها ، وهى غير ملزمة من بعد لاجابة الدناى
الى ما طلبه من استدعاء كبير الاطباء الشرعيين لمناقشته ما دام ان
الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها — بعد ما أجرته من
تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى — حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .
فان النعى على الحكم فى هذا الخصوص لا يكون سديداً .

(طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

قاعدة رقم (٧٤٦)

المبدأ :

الحكمة الموضوع كليل الحرية في تقدير القوة التدليلية
لتقرير الخير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها
لا تقتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد وضحت
لديها ولم تر هي من جانبها حلجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

الحكمة :

من المقرر ان لحكمة الموضوع كليل الحرية في تقدير القوة التدليلية
لتقرير الخير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها
لا تقتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته ما دام ان الواقعة قد
وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حلجة الى اتخاذ هذا الاجراء او كان
الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما ان استنادها
الى الراى الذى انتهى اليه الخير هو استناد سليم لا يجانى المنطق
او القنون ، ومن ثم فلا تثريب على المحكمة ان هي التفتت عن طلب دعوة
الطبيب الشرعى لتحقيق ما سألته من مبررات لهذا الطلب ما دلت
جميعها غير منتجة في نفي التهمة عنه اذا لم يؤسس الحكم قضاء في
ادانته على اقوال المجنى عليها او على رواية منقولة عنها وبالتالي يكون
طلب مناقشة الطبيب الشرعى في ذلك عديم الجدوى كما لم يبين الطاعن
اوجه التناقض التى ينمائها على تقرير الصفة التشريحية فيما ينسب
استيضاح الطبيب الشرعى عنها هذا الى ان الحكم لم يأخذ بما اثير
في الدعوى من انه اعتدى على المجنى عليها بالة راضة ومن ثم يكون
غير منتج مناقشة الطبيب الشرعى في شأن عدم وجود اصابات رضية
بجنتها الامر الذى يكون معه النemy على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع
في غير محله .

(طعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١)

قاعدة رقم (٧٤٧)

المبدأ :

اطبقان المحكمة الى شهادة الطبيب الشرعى امامها واطهرحت
في حدود سلطتها - طلب الطاعن عرض الأوراق على كبير الأطباء

الشرعيين ما دام ان الواقعة قد وضعت لديها ولم ترى هي من جانبها
حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء فلان النemy على الحكم في
خصوص هذا لا يكون له محل .

المحكمة :

لما كانت المحكمة قد طبقت الى شهادة الطبيب الشرعي املها
واطرحت في حدود سلطتها — طلب الطاعن عرض الأوراق على كبير
الأطباء الشرعيين ما دام ان الواقعة قد وضعت لديها ولم ترى هي
من جانبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية في الدعوى —
حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء فلان النemy على الحكم في خصوص
هذا لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم
المطعون فيه ان المحكمة لم تبين تضاهها بصفة أصلية على ما استبان
لها من تقرير العلل من وجود آثار دماء آدمية على صيدري الطاعن
الثالث وانما استندت الى تلك الآثار كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي
أوردتها فانه لا جناح على الحكم ان هو عول على تلك للقرينة تأييداً
وتعزيزاً للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه ما دام انه لم يتخذ من
تقرير العلل دليلاً أساسياً في ثبوت التهمة قبله ويضحي ما يشير الطاعن
الثالث في هذا الخصوص غير صحيح .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٨)

قاعدة رقم (٧٢٨)

النبذ :

انفقت محكمة الموضوع عن طلب الطاعن بشأن استدعاء
الطبيب الشرعي لمناقشته — شرطه .

المحكمة :

لما كان ما أورده الحكم سائفاً في اطراح ما أثاره الدفاع من أن
الجريمة قد ارتكبت داخل زراعة الذرة خلسة وقد نقل تقرير الصفة
التشريحية ان السجلات السطحية المشاهدة بمقدم الجبهة ومتنطرة الأنف
وبمقدم الركبتين هيوية دقيقة تكشف عن الاحتياجات بجنس صلب زائف

خشب السطح كالارض ومن الممكن حدوثها من جر المضي عليه ، فبان
منع الطاعنين في هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا على المحكمة
أن هي التقت عن طلب استدعاء الطبيب للشرعى رايه في هذا الامر
ما دامت الواقعة قد وضعت لديها ولم تر من جانبها حجة الى اتخاذ
هذا الاجراء ، وهي بعد غير ملزمة بلجراء مزيد من التحقيقات في امر
تبينته من عناصر الدموى وما استخلصته من أدلة على ثبوت الواقعة
بالصورة التى ارتسعت في وجدانها .

(طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٥)

قاعدة رقم (٧٤٩)

المبدأ :

**محكمة الموضوع لا تلزم بلجنة الطاعن — استدعاء الطبيب الشرعى
لناقشته — شرط ذلك .**

المحكمة :

من المقرر ان محكمة الموضوع لا تلزم بلجنة الطاعن استدعاء
الطبيب الشرعى لناقشته ما دامت الواقعة قد وضعت لديها ولم تر
من جانبها حجة لاتخاذ هذا الاجراء ، وأنه لئن أوجب التلون سماع
ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا انه اذا كثر الامر المطلوب
تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه ولا تثريب عليها أن
هي أغفلت الرد عليه .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٨)

قاعدة رقم (٧٥٠)

المبدأ :

**المحكمة لا تقوم بلجنة الدفاع الى طلب نذب خبير آخر في
الدعوى او تقديم تقرير استشارى .**

المحكمة :

من المقرر ان المحكمة لا تقوم بلجنة الدفاع الى طلب نذب خبير آخر

في الدعوى أو تقديم تقرير استشارى ما دامت الواقعة قد وضحت لبيها ولم تر من جانبها حاجة الى هذا الاجراء ، وكان ما اوردته الحكم مبيها تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن في شأن عرض الأمر على كبير الأطباء الشرعيين والتصريح بتقديم تقرير استشارى ، فلان معنى الطاعنين في هذا الخصوص غير صحيح .

(ملعن رقم ١٥٠٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٧٥١)

الجبدا :

الاعراض عن طلب الدفاع مناقشة كبير الأطباء الشرعيين -
نصدي المحكمة لمسألة فنية - دفاع جوهرى - التفات الحكم
عنه - اثره - اخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

حين عرض الحكم لدفاع الطاعن ذكر ان المدافع عنه اشار
« ان الاعتراف لا يطابق الواقع وان الآلة المستخدمة في الحادث
لا تؤدي الى احداث كسور » ثم رد على هذا الدفاع بان المطواة يمكن
ان تحدث كسورا . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما تقدم ان محلى الطاعن
قد تمسك بعدم مطابقة اعترافه هذا الاخير للواقع ، ودلل على ذلك
بتعارض ما جاء بهذا الاعتراف من ان الطاعن استعمل مدببة في قتل
ابنته مع ما اوردته تقرير الصفة التشريحية من ان اصابتها حدثت من آلة
ثقيلة كحاس أو بلطة ، وطلب تحقيق هذا الدفاع عن طريق الخبير الفنى
واذ كان هذا الذى ابداه الطاعن يعد دفاعا جوهريا في صورة الدعوى
ومؤثرا في مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تفهيم وجهه الراى فيها ،
وهو يعد من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة ان تشق
طريقها اليها بنفسها لابداء الراى فيها . فقد كان يتعين عليها ان تتخذ
ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الإبر فيها ، وذلك عن طريق
المختص فنيا ، اما وهى لم تفعل واعرضت عن طلب المدافع عن
الطاعن مناقشة كبير الأطباء الشرعيين ، وردت على دفاع الطاعن برأى
فنى من عندها . فلما تكون قد اعطت بنقضها محل الخبير الفنى في مسألة

غنية . ولما كان الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق الخبر الفنى ، واستند فى الوقت نفسه الى اعتراف الطاعن الذى عدل عنه الاخير ونازع فى صحته ، وطلب تحقيق نفعه فى شأنه للقطع بحقيقة الامر فيه ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع فضلا عما شله من فساد فى الاستدلال .

(طعن رقم ٢٧٤٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٨)

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة .

المحكمة :

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كابل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير شأنه فى هذا شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية فى الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة فى هذا التقرير ، واذا كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت فى حدود سلطتها التقديرية الى ما تضمنه التقرير الطبى الشرعى متقنا مع ما شهد به الطبيب لهاها واستندت الى رايه الفنى من أنه تخلف لدى المجنى عليه من جراء اصابته عاهة بمستديية فاته لا يجوز مجادلة المحكمة فى هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه ، وهى غير ملزمة — من بعد — بالجابة الدفاع الى طلب استدعاء كبر الأطباء الشرعيين المناقشة او ضم ملف علاج المجنى عليه ما دام ان الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى من جانبها — بعد ما أجرته من تحقيق المسألة الفنية فى الدعوى — حاجة الى اجابة الدفاع الى شيء من ذلك .

(طعن رقم ٤٨٩٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢٠)

قاعدة رقم (٧٥٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التتليلية لتقرير
الخبر المقدم في الدعوى .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الأصل ان لمحكمة الموضوع كامل الحرية
في تقدير القوة التتليلية لتقرير الخبر المقدم في الدعوى كما ان لها ان
تجزم بما لم يجزم به الخبر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد
أثبتت ذلك عندها واكتته لديها كما انه من المقرر أن الآلة المستعملة
في الاعتداء ليست من الأركان الجوهرية في الجريمة ولا تترتب محكمة
الموضوع ببيان نوع الآلة التي استعملت في الاعتداء متى استيقنت ان
المتهم هو الذي أحدث إصابة الجنى عليه ومن ثم فلا يجدى الطاعن
ما ينمائه على الحكم من تالة التناقض في وصف آلة الاعتداء التي
قيل باستخدامها بعد ان ثبت ان لديها انه أحدث إصابة الجنى عليه .

(طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢١)

قاعدة رقم (٧٥٤)

المبدأ :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبر
في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها واكتته
لديها .

المحكمة :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبر في
تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أثبتت ذلك عندها واكتته لديها
وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية — بما يفيد الجزم
لا الترجيح ان إصابة الجنى عليه نشأت من المصادمة بجسم صلب راض
فصلان ملتهبه الطاعن في هذا الخصوم يكون على غير المسلسل .

كان ذلك ، وكان لا تثريب على المحكمة ان هي اخذت بتحريك الشرطة ضمن الأدلة التي استندت اليها لما هو مقرر من أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريك الشرطة باعتبارها معززة لما صلته من أدلة كما هي الحال في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض في أقوال الشاهد أو تضاربه في أقواله — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم ما دلت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا لا تناقض فيه كما هو الشأن في الدسوى المظلة ، كما أنه ليس بلام أن تطبق أقوال الشاهد مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جاع الدليل القولي كما اخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على اللاتبا والتوفيق ، وكان يؤدي ما حصله الحكم ولخذ به من أقوال المجنى عليه أن الطاعن ضربه بملسورة حديدية على مقدم رأسه فاصابه لا يتعارض بل يتطلب مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي الذي اثبت أن إصابة المجنى عليه بالرأس نشأت عن المصاحبة بجسم صلب رافض وجائزة الحدث وفقا للتصوير الوارد بالأوراق وأن الوفاة نشأت عن إصابة الرأس وما نتج عنها من كسر معظم الجمجمة وتهتك بالمحيا وجوهر المخ ، واذ كان الطاعن لا ينزاع في أن ما أورده الحكم من الدليلين القولي والفني له معينه الصحيح من الأوراق فلان ما يثبته من وجود تناقض بينهما يكون في غير محله لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

سليمة - طلبت سماع الشهود :

قاعدة رقم (٧٥٥)

المبدأ :

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها .

المحكمة :

من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها وأنه لا يسوغ الخروج على هذا الأصل إلا إذا تعذر سماع الشهود أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - قبولاً صريحاً أو ضمناً - وكل من المقرر كذلك أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يعين له من طلبات ما دلم يلب المرافعة ما زال مفتوحاً ، وأن يزول المدافع عن المتهم بإدائه الأمر عن سماع الشهود لا يسلبه الحق في العُدول عن ذلك والعودة إلى التمسك بطلب سماع هؤلاء الشهود طالما كانت المرافعة ما زالت دائمة لم تتم بعد ، وإذا كان الحكم الملموس فيه قد دان الطامن استناداً إلى أقوال شهود اثبتت في التحقيق الابتدائي من غير أن تسمع المحكمة شهاداتهم - رغم اصرار الدفاع عن سماعهم . ودون أن يبين الحكم تمرّد ذلك فأنه يكون معيياً بالأخلال بحق الدفاع ما يستوجب القضاء بنقضه .

(طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٥٦)

المبدأ :

المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب للجائز الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختالية .

المحكمة :

من المقرر أن الطلب الذي تترجم محكمة الموضوع بلجايته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختلية ، وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن الدفاع عن الطاعن وأن طلب أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٩٧٩/١/٢٥ سماع شهادة الجنى عليه الا انه لم يتمسك بهذا الطلب في جلسة المرافعة الأخيرة في ١٩٧٩/٢/٢٨ مما مفاده انه عدل عنه ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هي أعرضت عن الرد عليه في حكمها ، ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

(طعن رقم ٢٠٥٤ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٥٧)

المبدأ :

ترافع المحامي الحاضر مع انطاعن دون أن يطلب سماع أحد ممن فكرهم في أسباب طعنه — اثره .

المحكمة :

لما كان بين من محاضر جلسات المحكمة انه بعد سماع شهادة الجنى عليه ومرافعة النيابة العامة والمحامي الحاضر مع المدعى بالحقوق المدنية ترافع المحامي الحاضر مع انطاعن دون أن يطلب سماع أحد ممن فكرهم في أسباب طعنه ، ومن ثم فليس للطاعن أن ينعى على المحكمة عدم سماعها شهودا امك هو عن المطالبة بسماعهم ولا يجوز له — من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب لو عدم تحقيقها لدفاع لم يطرحه عليها ، ويكون — ينصاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من اخلال بحق الدفاع غير سديد .

(طعن رقم ٤٤٧٨ لسنة ٥٩ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٢)

قاعدة رقم (٧٥٨)

المبدأ :

بني كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل المبكّة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طلب سماع الشاهد وانسحت المجال للنيابة العلية وللدفاع عن المتهم لاعلانه والارشاد عنه ولكنها عجزا عن الاهتداء اليه ، فصار سماعه غير ممكن ، فانه لا تثريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تسمع شهادته .

المحكمة :

انه من المقرر انه بني كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل المبكّة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طلب سماع الشاهد وانسحت المجال للنيابة العلية وللدفاع عن المتهم لاعلانه والارشاد عنه ولكنها عجزا عن الاهتداء اليه ، فصار سماعه غير ممكن ، فانه لا تثريب على المحكمة اذا هي فصلت في الدعوى دون ان تسمع شهادته ويكون لها قائلونا في هذه الحالة ان ترجع الى اقواله في التحقيق وتأن تعتد عليها في حكمها ، ولا تكون قد اخطأت في الاجراءات او اخطت بحق الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ٤٤٥٠ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٧٥٩)

المبدأ :

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابهته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلبته الختالية .

المحكمة :

من المقرر ان الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابهته او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلبته الختالية ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعنين وان كان قد طلب بجلسته

٥ لكتوبر سنة ١٩٧٩ التصريح له سماع اقوال شاهد نفى يدعى الا انه لم يعد للحدث عن طلبه هذا في الجلسات التالية ولا في جلسة الثانية من نوفمبر سنة ١٩٧٩ التي دارت فيها المرافعة وصدر فيها الحكم المطعون فيه . ولما كان الطلب بهذا النحو غير جائز ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته التي اقتصر فيها على طلب البراءة ، فان ذلك يعد تنازلا منه عن سماع هذا الشاهد ، ويضحي ما ينمناه الطاعنون على الحكم من اخلال بحق الدفاع غير صحيح .

(طعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٣/٢)

قاعدة رقم (٧٦٠)

المبدأ :

يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

المحكمة :

تضاء محكمة النقض قد جرى على ان المدة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، ولا يخول عدم سماعهم امام المحكمة من ان تعتد في حكمها على اقوالهم في التحقيقات ما دلت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، ومن ثم فان النفي على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لعدم الاستجابة الى طلب سماع الشهود يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

قاعدة رقم (٧٦١)

المبدأ :

للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك .

المحكمة :

من المقرر ان نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية

يخول للحكمة الاستثناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجزى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لأجرائه ، ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فلذا هي لم تر من جنتها حاجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وإن أبدى طلبا سماع اقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية فله يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صحيح .

(طعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

مقدمة رقم (٧٦٢)

المبدأ :

الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته والرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

الحكمة :

لما كان الثابت من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الأخيرة التي اختتمت بصور الحكم المطعون فيه أن الحاضر مع الطاعن تنازل عن سماع اقوال شهود الاتبت الخائبين فأسرت المحكمة بتلاوة اقوالهم بالجلسة ونلت ، وأثناء مرافقته طلب استدعاء أحد شهود الاتبت الخائبين لمناقشته وأنهى مرافقته دون التمسك بهذا الطلب ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الطاعن لم يصر على طلب سماع اقوال شهود الاتبت في طلباته الختامية فليس له أن ينعى على المحكمة عدم إجابته الى هذا الطلب .

(طعن رقم ٢٩٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٧١٣)

المبدأ :

المحكم الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا .

المحكمة :

الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ان المحكمة الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا وانما يصح لها ان تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او اذا قبل التهم او المدافع عنه ذلك ولا يجوز الامتناع على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحكمة لاية علة بها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة او ضمنا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة ان المدافع عن الطاعن تمسك - لمم درجتى التقاضى - بسماع شهادة محرر المحضر ، واذا التفتت المحكمة من هذا الطلب فلان الحكم المطعون فيه يكون ممينا بالاخلاق بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧١٤)

المبدأ :

نزول الطاعن عن طلب سماع شهودى الاثبات لا يسلبه حقه فى المدول عن ذلك النزول .

المحكمة :

حيث انه يبين من مطالعة مخطر جلسة المحكمة ان المدافع عن الطاعن اكتفى فى مستهل الجلسة بتلاوة اقوال شهودى الاثبات فالتفتت المحكمة بتلاوتها ، الا انه عاد واظهر فى ختام مرافعته على طلب سماعها ، فالتفتت المحكمة عن ذلك وامسرت الحكم المطعون

فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية انها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وانما يصح للمحكمة ان تقرر تلاوة شهادة الشاهد اذا تعذر سماع شهادته او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، وكان من المقرر ايضا ان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخول له ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لازال مفتوحا فلن نزول الطاعن عن طلب سماع شاعدي الإثبات لا يسلبه حقه في العدول من ذلك النزول والتسك بتحقيق طلبه ما دامت المرافعة ما زالت دائرة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن استنادا الى اقوال الشاهدين المتكئين بغير ان يسمع شهادتهما ودون ان يبين الأساليب التي حالت دون ذلك ، ولقرغم من اصرار المدافع عنه على مناقشتها في ختام مرافعته ، فانه يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع الذي يوجب نقضه .

(ملعن رقم ١٥٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعدة رقم (٧١٥)

المبدأ :

استحالة تحقيق طلب الدفاع بسماع اقوال شاهد - لثره .

المحكمة :

لما كان المقرر انه متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طلب سماع شاهد الا انه استحال عليها تحقيق هذا الطلب بسبب عدم استدلائها عليه - وهو ما لا يبارى فيه الطاعن - فانه لا تثريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعه ولا تكون قد اخطأت في الاجراءات او اخطت بحق الطاعن في الدفاع اذ ان استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القليلة في الدعوى كافية للثبوت .

(ملعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

قاعدة رقم (٧٦٦)

المبدأ :

ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة كشهود للقضايا التي عملوا فيها .

المحكمة :

لما كان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضابط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة كشودا في القضايا التي لهم عمل فيها .
الا أن استدعاء أى منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمليها محلا لذلك — واذ كانت المحكمة لم تر مبررا لاجابة الطاعن الى طلبه استدعاء وكيل النيابة الذي تسولى التحقيق بعد أن اطبلنت الى ما أثبتته في محضره الرسمى الذى هو بهذا الاعتبار حجة بما اثبت فيه وكان معروضا على بساط البحث مقابلا للدفاع أن يناقشه فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .

(طعن رقم ٦٤١٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٧٦٧)

المبدأ :

لا تكون المحكمة الاستئنافية قد اخلت بحق الدفاع ان هي انتفعت عن طلب سماع شهود لم يثار امام محكمة أول درجة .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان محكمة ثلثى درجة انما تحكم على مقتضى الأوزاق وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه — وكان عدم طلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود امام محكمة أول درجة يعد تنازلا منه عن طلب سماعهم ومن ثم فان المحكمة الاستئنافية أن انتفعت عن ذلك المطلب لا تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع .

(طعن رقم ٤٠١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

المحكم الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا .

المحكمة :

في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وإنما يصح لها أن المحكمة الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ، وإنما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد إذا تعذر سماع شهادته أو إذا قبل منهم أو المذائع عنه ذلك ولا يجوز الإعتكاف على هذا الأصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحكمة لآية علة فيها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا . وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يفول له ابداء ما يعن لسه من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا . وكان طلب الدفاع في مرافعته البراءة أصليا واحتياطيا سماع شاهد أثبت أو إجراء تحقيق معين يعتبر طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابه متى كتبت لم تنته الى القضاء بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة بدرجةى التقاضى ان الطاعن تمسك في محكمة أول درجة بسماع شهادة محرر محضر الضبط وطلب في ختام مرافعته أمام محكمة ثلثى درجة أصليا البراءة واحتياطيا سماع شهادة محرر المحضر قد اسند في قضائه الى ما سطره محرر المحضر في محضره ما دام أنه قد استدلت على جديتها بأقواله بخطبة المحكمة بما لا أصل له في الأوراق ، الأمر الذى يتعذر معه التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للتقليل الباطل في الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فلهذا يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

قاعدة رقم (٧٦٩)

المبدأ :

الأسبل في المحكمة الجنائية أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجربته المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن الأسبل في المحكمة أنها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجربته المحكمة — في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأسبل الا اذا تمفر سماع الشهود لأى سبب من الأسبل او قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك قبولاً صريحاً او ضمناً — لما كان ذلك ، وكقت المادة ٤١٣ من ذلك القانون تنص على أن تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها او بواسطة أحد القضاة من تنبئه لذلك ، الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص آخر في لجراءات التحقيق ولما كان الثابت — على ما سلف بيته — أن المدافع عن الطامن لم يتنازل — في أية درجة من درجتى التفاضل — عن سماع الشهود تنازلاً صريحاً ولا ضمناً فان الحكم المطعون فيه اذ لم يستجيب الى هذا الطلب ولم يرد عليه يكون مشوياً بالاخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٠٧٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٤)

قاعدة رقم (٧٧٠)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تطرح اقوال شهود التفي دون ان تكون ملزمة بإقراد عليها او بيان سبب انطرافها لها .

المحكمة :

من المقرر أن التفرير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته

ما دام منتجها ومن شأنه أن تتفنع به التهمة أو يتغير به وجه الراى فى الدعوى ، وأنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تطرح أقوال شهود النفى دون أن تكون ملزمة بالرد عليها أو بيان سبب اطراحها لها إلا أنه متى امتنعت المحكمة عن الأسباب التى من أجلها لم تعول على الشهود فإن لمحكمته النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى الى النتيجة التى حصلت اليها واذا كان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه — قد خالف هذا النظر فى الرد على دفاع الطاعن المشار اليه اكتفاء بما سلكته من رد قلصر لا يسوغ به رفضه ، فضلاً عن أن ما أورده تبريراً . لاطراحه لأقوال شهود النفى فى الدعوى غير متفق ، وليس من شأنه أن يؤدى الى ما رتبته عليه ذلك بأن مجرد التراخى فى الاستشهاد بشاهد نفى أو التأخر فى سماع أقواله ليس من شأنه بمجرد أن يدعو الى الشك فى شهادته مما يعيب الحكم بغير تصور فضلاً عن الفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه وإعادة .

(طعن رقم ٨٢٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٤/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

الامل فى المحاكم الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرته المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه للشهود ما دام ذلك ممكناً .

المحكمة :

الامل فى الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجرته المحكمة فى الجلسة وتستمع فيه للشهود ما دام ذلك ممكناً ولا يجوز الامتناع على هذا المل الذى استلزمه الشارع فى المحكمة لاية علة إلا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً كما أنه من المقرر أن حق الدفاع يتمتع به المتهم بخوله ابداء ما يمين له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة ما زال مفتوحاً ، فنزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى المعول عن ذلك والتسك بتحقيق ما يطلبه

ما دامت المرافعة دائرة ولو أبدى هذا الطالب بصفة احتياطية اذ يعنبر
جازما لقرن المحكمة بلجليته متى كلفت لم تنته الى الحكم بالبراءة —
واذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بادانة الطاعن استنادا الى
اقتوال شاعدي الاثبات بغير أن يسمح شهادتهما ودون أن يبين الأسباب
التي حالت دون ذلك ويرغم اصرار الدفاع على طلب مناقشتها
في ختام مرافعته ، فانه يكون معنيا بالاخلال بحق الدفاع بما
يوجب نقضه .

(طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٧٢)

المبدأ :

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه شهادة الشهود في مواجهة
التهم بالجلسة ما دام ذلك ممكنا .

المحكمة :

الأصل في المحاكمات الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه — في مواجهة المتهم — شهادة
الشهود ، مادام سماعهم ممكنا ، ولا يجوز الخروج على هذا الأصل ،
الا اذا تعذر سماعهم او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك ، وكان من المقرر
أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يمن له من طلبات
للتحقيق ، ما دام باب المرافعة لازال مفتوحا ، فان نزول المدافع عن
طلب سماع شاهد الاثبات لا يسلبه حقه في المحول عن تنازله ذاك
والتمسك بتحقيق طلبه ما بقيت المرافعة دائرة ، وكان طلب الدفاع
الحكم اصليا بالبراءة واحتيلاليا سماع الشاهد لمناقشته — على ما جاء
في مختم مرافعته — يعد طلبا جازما ، يحتم على المحكمة الاستجابة
اليه ، ما دامت لم تنته الى القضاء بالبراءة ، واذا كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه قد استند اليه استنادا اليه ، الى اعتبار
الشاهد المعنى في التحقيقات بغير أن تسمح المحكمة شهادته ودون

يبين الأساليب المقبولة التي حلت دون سماعه ، على الرغم من إصرار
الدفاع على طلب سماعه — على السياق المتقدم — فانه يكون قد انطوى
على الاخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٣٢٧١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٧٧٣)

المبدأ :

الأصل في المحاكمات الجنائية انها تقوم على التحقيق الشفوي الذي
تجريه المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات
التهمة او نفيها .

المحكمة :

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة ان المدافع من الطامن ،
وان اُكتفى — في مستهل الجلسة — بتلاوة اقوال شاهدي الاثبات
بالتحقيقات فابرت المحكمة بتلاوتها ، الا انه عاد فاختتم مرافقته طلبا
اصليا للفناء ببراءة الطامن واحتياطيا استقضاء شاهدي الاثبات
لمناقشتها ، فاصدرت المحكمة — في ذات الجلسة — الحكم المطعون
فيه — لما كان ذلك ، وكان من المقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون
الاجراءات الجنائية — ان الاصل في المحاكمات انها تقوم على
التحقيق الشفوي ، الذي تجريه المحكمة — في مواجهة المتهم —
بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها ، ولا يسوغ
الخروج عن هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لاي سبب من الأساليب
او قبل المتهم او المدافع عنه ذلك — قبولاً صريحا او ضمنيا — واذ كان
ذلك ، وكان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم — يخوله ابداء ما يعن
له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، فلن
نزول المدافع عن الطامن — بادىء الأمر — من سماع شاهدي
الاثبات ، واستمرسله في المرافعة لا يخرجه من الحدود عن هذا النزاع ،
ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب سماعها طالما كانت
المرافعة مازالت دائرة لم يتم بعد . لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به

الدافع من الطامع مرافقته من طلبه أصليا القضاء ببراعته واحتياطه
استدعاء شاعدي الإثبات لسباع شهادتهما بعد — على هذه الصورة —
مباشرة طلب جرائم ظنهم الحكمة به ، فانه يكون مشويا بالاخلاق بحق
الدافع ما يصيبه بما يوجب نقضه والاحالة ، بقدر حاجة الى بحث
بجلى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٢٢٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٥/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٧٧٤)

المبدأ :

الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة يكمل بعضها البعض الآخر —
تسلك .

الحكمة :

لما كان دفاع الطامعين على السبيل المتقدم يعد دفاعا جوهريا
لتملقه بتحقيق الدليل في الدعوى ، فلان الحكمة اذ لم تظن اليه
ولم تقسط حقه وتعنى بتحقيقه عن طريق المختص فنيا ، بلوغا الى الامر
فيه ، بل سكنت عنه ليراد له وردا عليه ، يكون حكما معيبا باخلال
بحق الدفاع ولا يتدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل
الخبرة صراحة ذلك أن هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة —
يتضمن بذاته المطالبة الجائرة بتحقيقه أو الرد عليه ، ولا يرفع هذا
العوار أن يكون الحكم قد استند في إدانة الطامعين الى أدلة
أخرى ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية ضللت متسلسلة ، يكمل
بعضها البعض الآخر ، فتكون عقيدة القاضي منها مجتمعة ، بحيث اذا
سقط أحدها أو استبعد تمعر التعريف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل
الباطل في الرأي الذي انتهت اليه الحكمة ، أو الوقوف على ما كتبت
تنتهى اليه من نتيجة لو أنها منطقت الى أن هذا الدليل غير مسلم .
لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم الطامعون فيه .

(طعن رقم ٢٩٨١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ٢٣/١/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٧٧٥)

المبدأ :

من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الأصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث للصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا الى ادلة كقبوله في العقل والمنطق ولها اصلها في الأوراق ، وان وزن اقوال الشهود وتقديره مرجعه الى محكمة الموضوع فنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطئن اليه بغير معقب ، واذا كان الأصل انسه متى اخذت المحكمة باقوال الشاهد فبان ذلك يفيد اطراحها لجبيع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطاعت الى اقوال الضباط والشرطي السري وصحة تصويرهم للواقعة ، فما ما يثير الطاعن في ذلك انما ينحل الى جسد موضوعي في تقدير القليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه او مصادرة عقيدتها في شأنه ايلم محكمة اثقت لما كان ذلك وكان لا يعيب الاجراءات ان تبقى شخصية المرشد غير معروفة وان لا يفصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته ، ومن ثم فلا محل للنعي على الحكم التفتته عن الرد على ما اثاره دفاع الطاعن من عدم انصاح الضابط عن اسم المرشد . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي بقتناع القلبي بناء على الادلة المطروحة عليه بلانته المتهم لو ببراعته وان له ان يستبد اقتناعه من أي دليل يطئن اليه طالما كان له ماخذ السحيح من الأوراق ، وان لمحكمة الموضوع ان تلخص باقوال المتهم في حق نفسه وفي حق

غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صدقها وطلبتها للواقع ، فلن ما يتبره الطامن في شأن اخذ الحكم باعتراف المحكوم عليه الآخر بشرائه المخدر المضبوط معه من الطامن يكون غير سعيد .

(طعن رقم ٤١٦٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

قاعدة رقم (٧٧١)

المبدأ :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقديره التقدير الذى تطمن اليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشاهد وتقديره التقدير الذى تطمن اليه دون ان تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها وبحسب الحكم كذا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ان يورد الأدلة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفتاته عنها انه اطرحها — لما كان ذلك فان ما بنعاه الطامن من عدم تعويل المحكمة على اقوال الشاهد مفاده انها اطرحتها لعدم الاطمئنان اليها .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

ثانياً — طلبات قسم الأوراق :

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

الطلب الذى تقدم المحكمة بجلسته — ماهيته .

المحكمة :

الطلب الذى تقدم المحكمة بجلسته هو الطلب الصريح الجازم ، ولما كان يبين من الرجوع الى محضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطامن لم يصر بطلب الرافعة الأخيرة على طلب ضم دفتر مرور نقطة شبرا الخيمة مركز بنها الذى كان قد طلب ضمه بعد أن كانت المحكمة قد عدلت عن قرارها بضمه ، فانه لا تريب على المحكمة ان هى لم تستجب لطلب ضمه المبدى بطلب سابقة .

(طعن رقم ٩٣٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

الطلب الذى يقصد منه إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة — لتفات المحكمة عنه — اثره .

المحكمة :

حيث ان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى بأن طلب ضم دفتر يقصد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هى امرضت منه والتفتت عن اجابته ، ومن ثم فما ما يثيره الطامن نمياً على الحكم عدم اجابته الى طلب ضم دفتر احوال بندر المحلة الكبرى. للتأكد من سلامة الاجراءات التى اطاعت المحكمة الى

سلانها - ينحل في حقيقته الى جبدل في تقدير الدليل ما تستل به
محكمة الموضوع .

(طعن رقم ١٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

قاعدة رقم (٧٧٩)

المبدأ :

الطلب الذي تقدم محكمة الموضوع بإجلبته والرد عليه هو
الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار
عليه في طلباته الختلية .

المحكمة :

من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجلبته أو الرد
عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به
والإصرار عليه في طلباته الختلية ، وكان من مطالعة محضر جلسة
المحاكمة - أن المدافع عن الطاعن وأن طلب في مرافحته ضم صور
الفواتير وأذن الإضافة إلا أنه لم يصر عليه في طلباته الختلية التي
لتنصر فيها على طلب البراءة فانه لا يكون هناك محل لما ينمناه الطاعن
من التلت المحكمة عن طلب ضم تلك المستندات .

(طعن رقم ٦٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٠)

قاعدة رقم (٧٨٠)

المبدأ :

ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء
لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره إجابها .

المحكمة :

من المقرر أنه ليس للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن
القيام بإجراء لم يطلبه منها أو الرد على دفاع لم يثره إجابها ولكن البين
من محضر الجلسة خلوه مما يفيد طلب الطاعن ضم القضية التي تفتت
الخصومة أو النعى بأن السلاح مدموسر أو طلب سماع شهود فلن

ليس له ان يثير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض حتى ولو كان قد ابداه شفاعة أثناء المرافعة طالما لم يتم تدوينه لأنه لا يعيب الحكم ان يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ذلك انه اذا كان يمه بصفة خامة تدوين لبر فيه نطية ان يطلب مراجعة اثنائه . لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير اساس ، متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٣٥٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١١/١٠/١٩٨٣

قاعدة رقم (٧٨١)

المبدأ :

متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبة الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز لها ان تعطل عنه الا لسبب سالف يبرر هذا العدول .

المحكمة :

لما كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطامن طلب ضم التقرير الفني الخاص بفحص المطواة المضبوطة للوقوف على صاحب البصمات التي قد تكون على مقبضها ثم علود بجدية المرافعة الأخيرة التمسك اصليا بطلب القضاء بالبراءة واحتياطيا بضم ذلك التقرير . لما كان ذلك فان هذا الطلب يعد — على هذه الصورة بمثابة طلب جائز تلتزم المحكمة بلجلبته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة . لما كان ذلك وكان من المقرر انه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبة الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز لها ان تعطل عنه الا لسبب سالف يبرر هذا العدول . ولما كان الحكم المطعون فيه لم ينصح في مدوناته عن سبب عدوله عن تنفيذ قرار المحكمة السابق بضم تقرير فحص المطواة الصادر استجابة لطلب المدافع عن الطامن فانه — فوق اخلاله بحق الدفاع — يكون مشوبا بالقصور المطلق مما يعنيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٦٢٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٨٢) -

المبدأ :

الطلب الذى يقصد منه إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفت عن اجابته - مثال .

المحكمة :

لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى بان طلب ضم قضية يقصد اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة - وهو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفت عن اجابته ، وهو لا يسد لهم منها عند رفضه ردا صريحا ، وكان البين من الاطلاع على محضرى جنسى المحاكمة ان المدافع عن الطاعن طلب ضم اللجنة رقم ١٢٤ سنة ١٩٧٩ مركز بنها - توصلا الى اثبات ان المجنى عليه دين في شجار نشب بين الفريقين اصيب فيه الطاعن ، واذا كان الثالث من ذلك ان قصد الدفاع في هذا الطلب لم يكن الا اثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة - ومن ثم فلا يحق للطاعن - من بعد - اثارة دعوى الاخلال بحقه في الدفاع لالتفت المحكمة عن طلب ضم القضية المذكورة .

المن رقم ٢٥٤٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٢)

قاعدة رقم (٧٨٣) -

المبدأ :

لا تشريب على المحكمة ان هي سكنت عن الطلب المجهل ايرادا له او ردا عليه ما دامت قد اطاعت الى ما اوردته من أدلة الثبوت في الدعوى .

المحكمة :

لما كان الثالث من الاطلاع على محضر الضمات ايام محكمة أول درجة ان الطاعن لم يطلب استخراج شهادة ما كتبه ان البسيتين -

محضر الجلسة أمام محكمة ثلثي درجة أن المدافع عن الطاعن شرح ظروف الدعوى وطلب « التصريح له باستخراج شهادة » . دون أن يبين ماهية الشهادة المطلوبة والغرض منها وأثرها في ذلك فسلبه ينفذ طلبا مجهلا لا تريب على المحكمة أن هي سكت عنه إيرادا له أو ردا عليه ما دامت قد اطاعت إلى ما أوردته من أدلة الثبوت في الدعوى . ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن لا محل له .

(طعن رقم ٣١٤٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

قاعدة رقم (٧٨٤)

المبدأ :

طلب ضم دعوى أخرى لوحدة الواقعة — دفاع جوهرى —
التفات المحكمة عنه — اثره — اخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

أنبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة الاستئنافية في القضية رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٨٢ جنح مستأنف تبين القناطر — موضوع الطعن رقم ٣١٦١ لسنة ٥٤ ق المنظور مع الطعن المثل — أن المدافع عن الطاعن قد تبسك بضم القضية الى القضية المائلة — المنظورة بذات الجلسة — لوحدة الواقعة لكن المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تعرض لهذا الدفاع . لما كان ذلك وكان طلب الدفاع ضم الدعوى الى دعوى أخرى لوحدة الواقعة هو دفاع جوهرى — اذ لو صح — لوجب توقيع عقوبة واحدة فيها ، فله كان لزاما على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بلوغا الى غاية الأمر فيه ، لما هي لم تعمل فإن حكمها يكون معيا بالتصور بما يوجب نقضه .

(كمن رقم ٣١٦٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٢٨)

قاعدة رقم (٧٨٥)

المبدأ :

الطلب الذى يقصد به إثارة التشبهة في الدليل الذى اطاعت
اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تنترم المحكمة ببلغيته .

المحكمة :

لما كان لا يبين من محضر جلسة المحكمة ان الطاعنين طلبا من المحكمة ضم القضية المشار اليها بسبب الطعن فليس لهما من بعد ان ينعيا على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلباه منها أو الرد على طلب لم يثر لهما ، هذا فضلا عن ان الطلب المذكور — كما أورده الطاعنان في سبب الطعن — لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبت استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل المقصود به اثارة الشبهة في الدليل الذي اطلعت اليه المحكمة ، فيعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، على فرض طلبه منها ، ويكون النعي عليها في هذا الشأن على غير اساس .

(طعن رقم ٢١٩٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٠)

ثامنا - طلبات المعالجة :

قاعدة رقم (٧٨٦)

المبدأ :

طلب اجراء المعالجة متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود منه هو اثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت المحكمة اليه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تقتزم المحكمة بلابته .

المحكمة :

من المقرر ان طلب اجراء المعالجة متى كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان تصارى القصد منه هو اثارة الشبهة في الدليل الذى اطاعت اليه المحكمة - كما هو الحال في الدعوى الثالثة - انما يعتبر دفاعا موضوعيا لا تقتزم المحكمة بلابته . فانه لا تثريب على محكمة الموضوع اذ هى لم تر مسوغا لاجابة هذا الطلب ازاء اطعناتها الى ادلة الثبوت . هذا الى أن المحكمة وقد اقتنعت بلحراز الطاعن قطع المخدر التى ضبطت في جيبه ، فلان المعالجة ما كانت لتجديه اذ لم يكن من شأنها التأثير في عقيدة المحكمة - فيما لو ثبت ما يقوله الطاعن من امكان الوصول الى المكان الذى وجد فيه المخدر المضبوط بالحجرة . ولم تكن لتغير من وصف حربية احراز الجواهر المخدر بقصد الاتجار .

(طمعن رقم ٢١١٣ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٨)

قاعدة رقم (٧٨٧)

المبدأ :

طلب المعالجة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة او اثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود منه اثارة الشبهة في ادلة الثبوت التى اطاعت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذى اخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردًا صريحًا من المحكمة .

المحكمة :

من المقرر أن طلب المعلنة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو اثبات حصول الواقعة كما رواها الشهود - بل المقصود به إثارة الشبهة في اقلية الثبوت التي اطاعت اليها المحكمة طبقا للتصوير الذي اخذت به يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من حكم الادانة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم ينحصر عن الحكم قلة القصور أو الاخلال بحق الدفاع .

(طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٧٨٨)

المبدأ :

طلب المعلنة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تقزم المحكمة ببلغيته .

المحكمة :

من المقرر أن طلب المعلنة الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بسر كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطاعت اليه المحكمة ، يعتبر دفاعا موضوعيا لا تقزم المحكمة ببلغيته - بفرض طلبه - ولا يستلزم ردا صريحا ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من حكم الادانة ، ولما كان البين من اسباب الطعن ان نفي الدفاع في هذا الخصوص ، لا يمدو الهدف منه التشكيك في اقوال شاهد الاثبات ، وكثرت محكمة الموضوع قد اطاعت الى صحة الواقعة الى الصورة التي رواها الشاهد فقه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ويضحى ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير سبيل .

(طعن رقم ٥١٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠)

قاعدة رقم (٧٨٩)

المبدأ :

الدفاع الذي يقصد به إثارة الشبهة في الأدلة التي انصحت
الحكمة عن اطمئنانها اليها فلا يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم بالحكمة
بإيجابته .

الحكمة :

من المقرر انه متى كتبت الواقعة قد وضحت على الحكمة أو كان
الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع
بيان العلة ، واذا كان طلب المعينة طبقا لما أورده الدفاع لا يتجه
الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة
بالمسورة التي أوردها الشهود وامنقتها الحكمة بل كان القصور به
اثارة الشبهة في الأدلة التي انصحت الحكمة عن اطمئنانها اليها ، فانه
يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم بالحكمة بإيجابته ويضحي ما يشهد الطاعن
في هذا الشأن غير صحيح .

(طعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٧٩٠)

المبدأ :

طلب المعينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة
ولا اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان
مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمئت اليه الحكمة
فانه يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم بالحكمة بإيجابته .

الحكمة :

من المقرر ان طلب المعينة اذا كان لا يتجه الى نفي الفعل المكون
لجريمة ولا الى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ،
بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمئت اليه الحكمة ،
فانه يعد دفاعا موضوعيا لا يلتزم بالحكمة بإيجابته ، وكان طلب المعينة

الذى ابدى امام محكمة الموضوع لا يستهدف — على ما يبين مما ورد
بأسباب الطعن — سوى مجرد التشكيك فيما عول عليه الحكم من
ادلة الادانة التى استخلص منها ثبوت حيلزة الطاعن الأول للمخدر
المضبوط فى مسكنه ، وكان الحكم قد ائصح عن اطمئنائه الى تلك الادلة
وانتهى من ذلك الى رفض طلب المعينة فانه يكون قد برىء من تالة
الاخلال بحق الدفاع ، لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير
اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

قاعدة رقم (٧٩١)

المبدأ :

ليس للزعم ان ينمى على المحكمة عدم اجراء معينة لم
تطلب منها ولم تر هى حجة اليها بعد ان اطمئت الى ضم الواقعة
كما رواها الشهود .

المحكمة :

لما كان ما يثيره الطاعن — من تعود النيابة العامة عن القيام بلجراء
معينة لمسيرته او لمكان الحادث وسؤال صاحب عربة يد كُن مجاورا لمكان
الضبط — وكان لا يبين من محضر جلسات المحكمة ان الطاعن قد طلب
الى المحكمة اجراء معينة لمكان الضبط او السيارة او سماع ذلك الشاهد
فليس له من بعد ان ينمى على المحكمة تعودها عن اجراء تحقيق لم
يطلبه منها ولم تر هى حجة الى اجرائه بعد ان اطمئت الى صحة
الواقعة كما رواها الشهود ولا يعدو الامر ان يكون ذلك تمهيدا للتحقيق الذى
جرى فى المرحلة السابقة على المحكمة لا تجوز اثارته لأول مرة
الملم محكمة النقض ولا يصح أن يكون سببا للنمى على الحكم ، اذ العبرة
فى الأحكام هى بلجرات المحكمة وبالتحقيقات التى تحصل املها ومن
ثم كان هذا النمى غير مفيد .

(طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٧٩٢)

المبدأ :

طلب المعينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذى اطاعت المحكمة اليه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجيبته .

المحكمة :

لما كان ما يثيره الطاعن من عدم استجابة المحكمة لطلبه بلجاءا معارضة وتجربة ضوئية لمكان الحادث مردودا بما هو مقرر من ان طلب المعارضة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان مقصودا به اثارة الشبهة في الدليل الذى اطاعت اليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجيبته ولا يستلزم منها ردا ضريحا ، بل يكفى ان يكون الرد عليه مستقانا من الحكم بالادانة .

(طعن رقم ١٤١٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

قاعدة رقم (٧٩٣)

المبدأ :

طلب اجراء المعارضة — متى يكون جوهريا موجبا للرد عليه — مثال .

المحكمة :

لما كان من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه ان يكون مع جوهرية جدية يشهد له الواقع ويسانده ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحكمة التي اُختتمت بصحور الحكم المطعون فيه ان ما طلبه الدفاع من اجراء معارضة لمكان الحادث انما كان بقصد اثبات كذب الشاهد نيبا ادعاه من رؤيته للحادث عند وقوعه ، كما ان ما اشار به من قسالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى انما كان يستند الى ما هو مستفاد

من تقرير الطب الشرعى من عدم استعمال الطبنجة المضبوطة فى ارتكاب الحادث ، وكان الحكم المظنون فيه لم يعول على شئ من أقوال الشاهد الذى كان القصد من طلب إجراء المعاينة هو اثبات كذبه فان هذا الطلب يكون قد أضى غير منتج فى الدعوى فلا على المحكمة أن هى التفتت عنه . كما أنه لما كان مفاد ما نقله الحكم عن الشاهدة — التى عول على أقوالها فى قضائه بالإدانة — أن الطبنجة المضبوطة لم تستخدم فى ارتكاب الحادث يطبق ما ورد بتقرير الطب الشرعى فى هذا الخصوص ، فان دعوى التناقض بين الدليلين القولى والفنى تكون منتفية ، ولا يعيب الحكم اغفال ما اثاره الطاعنون بشأنها لما هو مقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها طالما أن الرد يستفاد دلالة من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت السائفة التى أوردتها .

(طعن رقم ٦٦١٤ لسنة ٥٣ قى — جلسة ١٣/٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٧٩٤)

المبدأ :

طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطلعت اليه المحكمة بعد دفاعا موضوعيا لا تقتزم المحكمة بإجابته .

المحكمة :

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن طلب إجراء معاينة الحديقة التى حصل بها الضبط لبيان ما اذا كانت مسورة عن عبه ورد عليه بقوله « أن معاينة النيبلة التى تطعن اليها المحكمة أوردت أن الحديقة محل الضبط ليس عليها سور ، فان ما اثاره الدفاع فى هذا الخصوص يكون قائما على غير سند » وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة ، وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الأدلة التى

إطاعت إليها المحكمة ويتمبر دفاها موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابهته ،
نسلن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محز .

(طعن رقم ٢٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣٠)

قاعدة رقم (٧٩٥)

المبدأ :

انقضت محكمة الموضوع عن اجراء معلنة لم تطلبها منها — اثره .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة ان
الطاعن نعى على النيابة تمودها عن اجراء معلنة لمكان الحادث في تاريخ
يتفق وزمن الحادث دون أن يطلب الى المحكمة اتخاذ اجراء معين في هذا
الخصوص ، نسلن ما لئناره الدفاع غيبا سلف لا يعدو ان يكون
تمهيبا للتحقيق في المرحلة السابقة على المحكمة مما لا يصح ان يكون
سببا للطعن على الحكم .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/١٤)

عشرًا - مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (٧٩٦)

المبدأ :

لا يجوز للمتهم أن يطلب المحكمة بالرد على دفاع لم يطلب منها ولا يجوز له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع أن اكراهها ما وقع على هذين الشاهدين أو أن اقوالهما صدرت تحت تهديد أو وعيد ، ومن ثم لا يقبل منه أن يطلب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد أمليها ، ولا يجوز له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

(طعن رقم ٤٤٥٠ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٧٩٧)

المبدأ :

نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان لا يجسد الطاعن النفي على الحكم بعدم الرد على دفاعه بأنه لم يرتكب الحادث وأن مرتكبه شخص سواه ذلك بأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم تضلؤه أو يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقائع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن خلافه يتناقض معها أنه أطرحها .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٧٩٨)

المبدأ :

يكفى ان تشكك محكمة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى بالبراءة ما دامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسبب .

المحكمة :

من المقرر ان حسب محكمة الموضوع أن تشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي تقضى بالبراءة ، ما دامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصورة وخلا حكمها من عيوب التسبب ، اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئناتها في تقرير الأدلة ... واذا كان البين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة قد احاطت الواقعة بالدعوى وألمت بأدلة الثبوت فيها ، وان الاسباب التي ساقها الحكم — على النحو المتقدم — من شأنها أن تؤدي في مجموعها الى ما رتب عليها من شك في سلامة الواقعة على الصورة التي أوردتها شاهد الاثبات ، وبالتالي صحة اثبات التهمة في حق المتهم ، فلان ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة هذه الاسباب لا يعدو — في حقيقته — ان يكون جدلاً موضوعياً حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئناتها هي اليها مما لا يقبل اثره ائلم محكمة النقض .

(طعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٦)

قاعدة رقم (٧٩٩)

المبدأ :

كافية أدلة الثبوت — أثره .

المحكمة :

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالادانة ، ما دامت الأدلة في الدعوى كافية للثبوت .

(طعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/١٣)

قاعدة رقم (٨٠٠)

المبدأ :

اطمئنان محكمة الموضوع لأقوال الشهود — أثره .

الحكمة :

من المقرر أنه لا عبء بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبء بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات ، وكان الدفاع المبني على التلخر في التبليغ وتعذر الرؤية بسبب الظلام وتطبيق الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة البشوت التي أوردتها ، واذ كان يبين من المفردات أن ما أوردته الحكم لدى تحصيله أقوال شهود الإثبات من وضوح الرؤية لوجود كهرباء بالقريبة له سنده من أقوال هؤلاء الشهود التي اطمأن إليها فلان منى الطاعنين على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل .

(طعن رقم ٨١٧ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٨٠١)

المبدأ :

الجدل الموضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الدليل لا يجوز لثأته إلم محكمة النقض .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن النص في القرارات الوزارية على إجراءات وزن الخبز وكيفية حصوله هي من قبيل الإرشاد والتوجيه للموظفين المنوط بهم المراقبة واثبتت المخالفة ليتم عملهم على وجه سليم وندقيق دون أن تؤثر هذه القرارات على الحق المقرر للنقض بمقتضى القانون في استبعاد عقيدته من عناصر الإثبات المطروحة أمامه في الدعوى دون أن يتقيد بدليل معين ، ومن

ثم فإن ما ينعاه الطاعن من تلمة الخطأ في تطبيق القانون في هذه الشأن غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان في سكوت المحكمة الاستثنائية عن الإشارة الى دفاع الطاعن الذي ضمنه منكسره المقدمة لها وتضللها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها لم تر في هذا الدفاع ما يفير من اقتناعها بما قضت به محكمة اول درجة ، ومن ثم فإن النفي على الحكم في هذا الخصوص ينحل الى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الدليل فيما لا يجوز الخوض فيه امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يجمع من أنه غير مقبول .

(طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١/١٨)

قاعدة رقم (٨٠٢)

المبدأ :

متى تلزم المحكمة بالرد على الدفاع الجوهري .

المحكمة :

من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كيا تلزم المحكمة بالالتفات اليه والرد عليه أن يكون مع جوهرية جنيا يشهد له الواقع ويساقده أما إذا كان علريا من دليله فلا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عنه لما ارتكته من عدم جديته وعدم استيفاده الى واقع يظاھر ولا يعيب حكمها ظوه من الرد عليه وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى الطاعن .

(طعن رقم ٦٧٤٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٢)

قاعدة رقم (٨٠٣)

المبدأ :

متى تلزم المحكمة بالرد على الدفاع الجوهري .

المحكمة :

يشترط في الدفاع الجوهري كيا تلزم المحكمة بالرد عليه أن

يكون - مع جوهرية - جدبا لا ينفك مقتبسه عن التمسك به
والإصرار عليه والا كانت المحكمة في حل من الالتفات عنه دون أن
تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكونها عنه أخلاقا بحق الدفاع ولا
قصورا في حكمها ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد
على ما لم يثر أمامها من أوجه الدفاع التي أثرت أمام محكمة أول
درجة ، وأذ كان الطاعنون ، وإن دفعوا أمام محكمة أول درجة بسنم
قبول الدعوى المدنية إلا أنهم لم يتمسكوا بهذا الدفاع أمام محكمة
ثاني درجة مما يعد تنازلا عنه فلا يقبل منهم النهي عليها سكونها
عن الرد عليه .

(طعن رقم ١٣٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٨٠٤)

المبدأ :

لا يجوز للطاعن أن يطلب من المحكمة الرد على دفاع لم يثره
أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منه ولم تر هي موجبا لأجرائه .

المحكمة :

لما كان الحكم قد اثبت - بما لا ينزع الطاعن في أن له
أصل صحيح من أوراق الدعوى - أن المجنى عليه أصيب بسناته
اليسرى أصابة نشلت عنها عاهة مستديسة كما أصيب في ذراعيه
وظهره بإصابات أخرى ، وأطمانت المحكمة الى ثبوت اسهام الطاعن
وشقيقته في أحداث تلك الإصابات وانتهت الى أنه لا يوجد بالتقاضي
الناشئة ما يحدد محدث الإصابة التي نشلت عنها العاهة وأخذت من
لعل ذلك الطاعن بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب البسيط المنصوص
عليه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات فإن الحكم المطعون
عليه يكون قد أصاب صحيح القانون ، لما كان ذلك وكان الثابت من
الرجوع الى محضر جلسة المحكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه
لم يثر دفاعا مؤداه أن أصابة المجنى عليه نتيجة اعتداء سابق ولم
يطلب من المحكمة التحقيق في هذا الموضوع أو يبد أي اعتراض
على تقريره فلا يجوز للطاعن من بعد أن ينعي على المحكمة تمودها عن

الرد على دفاع لم يثره أصلها أو إجراء تحقيق لم يطلبه منها ولم تر هي
موجبا لأجرائه لطعننا الى الى تقرير الخبر .

(طعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٨٠٥)

المبدأ :

الأصل ان المحاكمات الجنائية يبنى على التحقيق للشفوى
الذى تجريه المحكمة في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود
لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا
تضمن سماعهم لى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع
عنه ذلك .

المحكمة :

لما كان من المقرر — وفق المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات
الجنائية — ان الأصل في المحاكمات انما تقوم على التحقيق للشفوى ،
الذى تجريه المحكمة في مواجهة المتهم — بالجلسة وتسمع فيه الشهود
لإثبات التهمة أو نفيها ، ولا يسوغ الخروج على هذا الأصل الا اذا تعذر
سماعهم لى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك —
قبولا صريحا أو ضمنا — واذا كان ذلك وكان حق الدفاع — الذى
يتمتع به المتهم — يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما نام
بلب المرافعة لم يزل مفتوحا فلان نزول المدافع عن الطاعنين — بلدى
الأمر — عن سماع شهود الإثبات ، واسترساله في المرافعة لا يحرمه
من العدول من هذا النزول ، ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب
سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد .
لما كان ذلك ، وكان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته من
طلبه أصليا القضاء براءته واحتياطيا استدعاء شهود الإثبات لسماع
شهادتهم يعد على هذه الصورة — بمثابة طلب جائز ملتزم المحكمة
باجابته عند الاتجاه الى القضاء بغير البوابة — نسان الحكم اذ قضى ،
بدانسة الطاعن اكتفاء بالقول شهود الإثبات في التحقيقات دون
الاستجابة الى طلب سماعهم يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع . ولا

يشنع له في ذلك كونه تد عول في قضائه — علاوة على ما سلف عنى أدلة أخرى ، ذلك بأن الأصل في الأدلة في المواد الجنائية أنها متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فليس من المستطاع — والحال كذلك — ان يعرف محبر قضاء محكمة الموضوع فيها لو استمعت بنفسها الى شهادة شهود الاثبات والتي كانت منصرا من عناصر عقيدتها في الدعوى — لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون سميا بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٨٨٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٨٠٦)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع ان تلخذ باقوال منهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطبقت الى صحتها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

الحكمة :

لما كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تلخذ باقوال منهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطبقت الى صحتها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى وكان لا يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن أو المدافع عنه قد تمسك اى منها بأن اعتراف المتهم الآخر كان وليد اكراه فليس له ان ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يتمسك به ألمها وتتحل منازعته في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الادانة في الدعوى الى جدل موضوعي طول تصوير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وبمصادرتها في عقيدتها وهو ما لا تقبل اثرته لدى محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٠٢٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٩)

قاعدة رقم (٨٠٧)

المبدأ :

يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو اقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردها المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وإن ثبت توافرها .

الحكمة :

لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء قد عرفت التقسيم بأنه « كل تجزئة لقطعة أرض إلى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتخجير لأقلمة مبلن عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم » ومؤدى نص هذه المادة أنه يجب لاسباب وصف التقسيم على الأرض أن تتوافر ثلاثة شروط هي : أولا — تجزئة الأرض إلى عدة قطع . ثانيا — أن يكون القصد من التجزئة التصرف فيها بأحد العقود البينة في هذه المادة ويفرض انشاء مبلن عليها . ثالثا — أن تكون إحدى القطع على الأقل لا تطل على طريق قائم . لما كان ذلك . وكان قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه يلزم لصحة الحكم بالادانة في جريمة انشاء تقسيم بالمخالفة لأحكام القانون أو اقامة بناء على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها أن يعنى الحكم باستظهار العناصر التي أوردها المادة الأولى سلفا الذكر وإن ثبت توافرها . ولما كان الحكم الابتدائي الذي أخذ بسبيله الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق المطعون ضده بقوله « وحيث أن التهمة ثابتة في حق المتهم من الدليل المستند بما أثبتته محضر ضبط الواقعة بحضور المؤرخ — في تاريخ الاتهام من أن المتهم ارتكب ما أسند إليه في وصف الاتهام ومن عدم حضوره لدفع التهمة بأى دفاع ومن ثم تمين عقله ببولاد الاتهام عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية » دون أن يبين حقيقة الواقعة أو يستظهر ما إذا كان هناك تقسيما بالمعنى الذى عنته المادة الأولى من

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ سلف الذكر من الحكم يكون معنيا بما
يوجب نقضه .

(طعن رقم ٦١٩٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩)

قاعدة رقم (٨٠٨)

المبدأ :

تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور —
نفاع جوهري — اثره .

الحكمة :

من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في
عدم الحضور كان لزاما على المحكمة — محكمة الموضوع ان تقول كلمتها
في شأنه سواء بالقبول او بالرفض وفي اغفال الحكم الاشارة الى ذلك
مسلح بحق النفاع يعنيه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٢١٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٤)

قاعدة رقم (٨٠٩)

المبدأ :

الدفاع الموضوعي — ما يكفي للرد عليه .

الحكمة :

الحكمة لا تلزم بتعقب المتهم في منلحي دفاعه الموضوعي وتقصيها في
كل جزئية مقما للرد عليها ردا صريحا وانما يكفي أن يكون الرد مستقادا من
ادلة الثبوت التي مولت عليها في حكمها .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

قاعدة رقم (٨١٠)

المبدأ :

مصلحة الطلب الذي تقدم المحكمة الرد عليه .

الحكمة :

من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بلجأته او الرد
عليه هو الطلب الجائز الذي يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه .

(طعن رقم ٦٧٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١١/٦)

قاعدة رقم (٨١١)

المبدأ :

الدفاع الموضوعي — ما يكفي الرد عليه .

المحكمة :

من المقرر أن المحكمة لا تلزم بتجربة المتهم في منحه دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ، ما دام الرد يستلزم ضمنا من القضاء بالأدانة استنادا الى أدلة الثبوت السليمة التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٣/٤)

قاعدة رقم (٨١٢)

المبدأ :

محكمة الموضوع لا تقترن بالرد على كل دفاع موضوعي يديه

المتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالأدانة .

المحكمة :

من المقرر أن محكمة الموضوع لا تقترن بالرد على كل دفاع موضوعي يديه المتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالأدانة ، وأنه بحسب الحكم كذا يتم تليله ويستقيم تضلوه ان يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التقاتل عنها انه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الحكم من دعوى القصور في التيسيب في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٥٤٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٨١٣)

المبدأ :

الدفاع الجوهري — شرطه .

الحكمة :

يشترط في الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالالتفات اليه واثرد عليه ان يكون مع جوهرية جنيا يشهد له الواقع ويسانده .

(طعن رقم ٣٢٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٨)

قاعدة رقم (٨١٤)

المبدأ :

يجب ان تبنى المحاكمات الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا .

الحكمة :

الاصل المقرر في المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية ان المحاكمات الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكنا ولا يجوز الامتناع على هذا الاصل الذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة منها كانت الا بتنازل الخصوم صراحة او ضمنا . لما كان ذلك وكئن يبين من محاضر جلسات المحاكمة في درجتى التقاضى ان المدافع عن الطاعن تسك في ختام مرافعته امام محكمة اول وثانى درجة بسامع شهادة محرر المحضر ، غير ان كلا الحكمتين اعرضتا عن هذا الطلب ، وتقضى الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم الطعون فيه بلادانة الطاعن استنادا الى ما اثبتته الشاهد المذكور محضره دون ان تسمع شهادته على الرغم من اصرار الدفاع على طلب سامعها ، فان الحكم الطعون فيه يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع متعينا نقضه .

١ طعن رقم ٤٩٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٥/٢٢

قاعدة رقم (٨١٥)

المبدأ :

من المقرر ان طلب الدفاع للذى لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة فلا تثريب على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان طلب الدفاع الذى لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة بل لاثارة للشبهة في أدلة الثبوت التى اطمنت اليها المحكمة ولا على المحكمة ان هي اعرضت عنه والتفتت عن اجابته — ولما كان الحكم المطعون فيه قد اورد في اسبابه ان الطاعن قد اعترف بمحض ضبط الواقعة باعتماده على المجنى عليه ضربا وهو ما تطعن اليه المحكمة وان المحكمة تطعن الى ما قرره الشاهدان بشأن الآلة المستعملة وان وصفها بمعرفة الشاهدين لا يتناقض ما أورده التقرير الطبى الشرعى الذى جاء به ان اصلية المجنى عليه تحدثت من بطله مما يقطع ويجزم بحدوثها من تلك الآلة التى توافر الدليل المطنن لدى المحكمة على ان المتهم هو الذى اعتدى على الطاعن بالبلطه . فمن ثم يضحى نفي الطاعن في هذا الخصوص من طلب نخب خبر نفي وجود تناقض بين الدليلين الفنى والقولى على غير أساس .

(طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢١)

قاعدة رقم (٨١٦)

المبدأ :

المحكمة لا تقترن بالرد على دفاع موضوعي للمتهم اكتفاء بانظها بأدلة الإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان تناقض كل من الشهود او تضاربهم في أقوالهم أو تناقض رواياتهم في بعض تفصيلاتها — بفرض حصوله — لا

يعيب حكما او يقدح في سلامته ما دام الحكم قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تنقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل على نحو يركن به اليها في تكوين عقيدته ، وكانت المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع موضوعي للتهمة لكتفاء بلخذا بلدلة الادانة ، فمضى كانت قد اخذت بشهادة شاهد فلان ذلك يفيد انها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها — ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن حول شهادة الشاهدة التي عولت عليها المحكمة في الادانة غير سديد .

(طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٨١٧)

المبدأ :

المحكمة لا تلتزم بتنابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعي ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة لا تلتزم بتنابعة التهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ائمة اثبتت الساتفة التي اوردها الحكم فلان ما يثيره الطاعن من ان المحكمة لم تجبه الى طلب ضم محاضر استلام امين المعهدة في نفس يوم "الواقعة ومحضر اصابته يكون في غير محله فضلا عن انه من المقرر ان "الطلب اتذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى اثبت استحالة حصون الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به اثاره الشبهة في الدليل الذي اطبأت اليه المحكمة فانه يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بلجأته .

(طعن رقم ٥٨٥١ لسنة ٥٦ ق — جلسة ٨/١/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٨١٨)

المبدأ :

الدفع بصدر الأذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الأذن .

المحكمة :

وكان الدفع بصدر الأذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الأذن وكان تقدير جديّة التحريك وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت — استنادا الى اقوال شاهد الواقعة — بان الضبط تم بناء على الأذن الصادر به ، كما اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقاتون .

(طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٩/١٢)

دفعوع

- **أولا : الدفعوع المتعلقة ببلعراءاء الاءءقق .**
- **أءقا : الدفعوع الاءءقة بالاءباء .**
- **ألكا : الدفعوع الاءءقة ببطلان الإءراءاء .**
- **أابعا : الدفعوع الاءءقة بسبق الفسل فى الاءعوى .**
- **أالما : مسالل مءوعا .**

أولا — الدفوع المتعلقة بإجراءات التحقيق :

قاعدة رقم (٨١٩)

المبدأ :

الدفْع ببطْلان القَبْض هو من أوجه الدفْع الجوهريَّة التي يتعيَّن الرد عليها .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحكمة أن المدافع عن الطاعن تسك في دفاعه ببطلان إجراءات القبض عليه لحصوله بغير إذن من النيابة العامة وبطلان ما ترتب على ذلك من اعتراف . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفْع ببطلان القبض هو من أوجه الدفْع الجوهريَّة التي يتعيَّن الرد عليه . وكان الحكم المطعون فيه الذي اعتد فيما اعتد عليه في الأدلة على اعتراف الطاعن ولم يعرض لهذا الدفْع أو يرد عليه كما لم يفسح عن مدى استقلال الدليل المستند من اعتراف الطاعن عند إجراء القبض عليه فأنه يكون قلصا متعينا نقضه .

(طعن رقم ١٢٥٣ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٤)

قاعدة رقم (٨٢٠)

المبدأ :

الدفْع الجوهريَّة — عدم الرد عليها — أثره — قصور .

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفْع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفْع الجوهريَّة التي يتعيَّن الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفْع أو يرد عليه على الرغم من أنه اعتد فيما اعتد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط المخدر موضوع الجريمة فأنه يكون قلصا — متعينا نقضه بغير حجة إلى بحث باتى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١)

قاعدة رقم (٨٢١)

المبدأ :

النفع ببطلان القبط والتفتيش - دفع موضوعي لا يجوز
ثأرته لأول مرة أمام محكمة النقض - لا يجوز التمسك على المحكمة قعودها
عن الرد على دفاع لم يثر املها .

المحكمة :

لما كان البين من محضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يبد دفاعا
ببطلان القبط والتفتيش ، فليس له من بعد أن ينمى على المحكمة تمودها
عن الرد على دفاع لم يثر املها ولا يقبل من الطاعن اثارة هذا الدفاع
لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أساسه
المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها المحكمة عقيدتها والتي اطمانت
منها الى صحة اجراءات الضبط والتفتيش . لما كان ذلك وكان البين
من مطالعة الحكم الابتدائي القبطي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه -
أنه مبين به تاريخ إصداره واسم الهيئة التي أصدرته ومن ثم فإن ما يثيره
الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أسس .

اطعن رقم ٧٣٩٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٦/٥

قاعدة رقم (٨٢٢)

المبدأ :

تقدير جدية التعريفات وكفيلتها لتسوية اصدار الاذن بالتفتيش وان
كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة
الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتمتع
على المحكمة ان تعرض لهذا النفع الجوهري وتقول كلمتها فيه باسباب
سائفة .

المحكمة :

حيث أنه بين من محضر جلسة المحكمة ، أن الدافع عن الطاعن
استهل مرافعته بالدفع ببطلان اذن التفتيش لقيامه على تعريفات غير
جدية ، لم تكشف - بالترقم من استمترانها - لمحة عسيرة ايلم كاملة - عن

شخص من قيل بأنه كان يساعد الطاعن في عملية حقن الممنوعين كما يبين من الحكم المضمن فيه أنه وإن أشار إلى هذا الدفع في مدوناته فهو لم يتناوله بأي تعقيب . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الأذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التي أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الإجراء فإنه يضمن على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب كافية ، وإذا كان الحكم المضمن فيه لم يعرض البتة بالرد على دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاؤه بالإدانة على الدليل المستمد مما أسفر عنه تنفيذ هذا الإذن فإنه يكون معينا بالتصور بما يوجب نقضه والاحالة .

(ملعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (٨٢٢)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عليها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — الدفع ببطلان الإجراءات — كثره .

المحكمة :

ما ينعمه الطاعن على الحكم المضمن فيه من بطلان الإجراءات التي قام بها الضابطان لوقوعها خارج نطاق اختصاصها ينطوي على منازعة موضوعية ليس له أن يثيرها أمام محكمة النقض وذلك لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عليها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها

في الأوراق ومن سلطتها وزن أقوال الشهود ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي سلطتها الدفاع لإجهاها على عديم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان الطعنات التي أقواله .
ولما كانت المحكمة تريد لطاقت إلى أقوال الضالطين شاهدتي الإثبات وأخذت بتصويرها للواقعة وكان وقوعها على مقربة من كوبري عبور المشاة بيندر كمر الدوار الذي يدخل في نطاق اختصاصها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير التليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنبط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤١٩٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعدة رقم (٨٢٤)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع التي لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بطلان القبض والتفتيش إنما هو من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، وإذا كان للثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش ، وكنت مدونات الحكم المظنون فيه قد خلت مما يرشح لهذا البطلان ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس مقعين الرض .

(طعن رقم ٤٣٧٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥)

قاعدة رقم (٨٢٥)

المبدأ :

الدفع القانوني المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع - الدفع بطلان القبض - اثره .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الطاعن الثاني على ما يبين من محاضر جلسات المحكمة لم يدفع بطلان القبض عليه لدى محكمة الموضوع ، وكان الدفع بطلان القبض من الدفع القانوني المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع .

(طعن رقم ٢٣٧ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥)

قاعدة رقم (٨٢٦)

المبدأ :

الدفع بطلان اذن التفتيش لانه لم يسبقه تحريك جديده هو من الدفع الجوهرية التي يتعين الرد عليها .

المحكمة :

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة ان المدافع عن الطاعن دفع بطلان اذن التفتيش لانه لم يكن مسبوقا بتحريك ، وقد اورد الحكم هذا الدفع ضمن دفاع الطاعن الموضوعي ورد عليه كله في قوله « والدفع بطلان الاذن بالتسجيل ينحى عديم الاثر بعد ان ثبت ان التسجيل نفيًا غير صالح لا ثبت شيء وما قال به الضابطان لا يعدو ان يكون قولًا لشاهدي رؤية حضر الواقعة وشهدا عليها » . لما كان ذلك ، وكان الدفع بطلان اذن التفتيش لانه لم يسبقه تحريك جديدة هو من الدفع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد انكفى في الرد على دفع الطاعن بمعتبرة

المسار بيناتها وهي عبارة قاصرة تملا لا يستطيع معها الوقوف على
نسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن مع انه اقليم قضاء بالإدانة
على الدليل المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن فلان الحكم
يكون معنيا بالتقصير بما يستوجب نقضه والإحالة بمجر حاجة الى
بحث بلقي اوجه الطعن .

(طعن رقم ٢٩١٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١١/٥)

قاعدة رقم (٨٢٧)

المبدأ :

الدفع بطلان اذن التيلية الملية بالضبط والتفتيش لابتثه على
تحريرات غير جدية — انزه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع
ببطلان اذن التيلية الملية بالضبط والتفتيش لابتثه على تحريرات غير
جدية ورد عليه بقولة : « وحيث انه عن الدفع ببطلان واقعة الضبط
لعدم جدية التحريات فانه مردود بلته من المقرر بان تقدير جدية التحريات
وكتابتها لاصدار الاذن بالتفتيش موكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف
المحكمة ، فمضى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي
بنى عليها اذن التفتيش وكتابتها لتسويغ اصداره فلا معقب فيها اراءاته
لنقله بالموضوع لا بالقتون . لما كان ما تقدم ، وكانت الاستدلالات
التي تضمنها محضر عضو الرقابة الادارية .. قد قامت على سند
من الجدية فلان المحكمة ترى انها كانية لتسويغ اصداره ، ومن ثم
يكون الدفع بعدم جديتها يتحول الى جدل موضوعي وتلفتت عنه المحكمة ،
وكان ملرد به الحكم على الدفع سلف الذكر كائيا وسائفا لاطراحه
فلان ما ينمعه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .
هذا فضلا عن انه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان
عضو الرقابة الادارية لم يقبض على الطاعن ويقوم بتفتيشه الا بعد ان
شاهد حاله بلغ الرشوة من المبلغ ، فلان الجريمة تكون في حالة

طيسن مما يفول عضو الرقبة الادارية المذكور حتى التفيض عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة ، ومن ثم غلته لا جدوى منها يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة العلة بالضبط والتفتيش لا يقتضيه على تحريات غير جدية . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من الطاعن او المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن الدفوع ببطلان اذن النيابة العلة لعدم تسيبيه ، فسأله لا يقبل منه اثارته لأول مرة امام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التي تخطط الواسع وتقتضى تحقيقا موضوعيا ينحصر عنه وظيفة محكمة النقض ، ومن ثم يكون التمس على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

(طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

قاعدة رقم (٨٢٨)

المبدأ :

الدفوع ببطلان القبض - دفاع جوهرى ينبئ على المحكمة ان تحمضه بلوغا الى غاية الامر فيه او ان ترد عليه بما يدفعه .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعنين دفع ببطلان القبض لانتفاء حالة التلبس ولوقوعه من غير مأمورى الضبط القضائى الا ان الحكم لم يعرض لهذا الدفع ولم يقل كلمته فيه ايجابيا او سلبا لما كان ذلك ، ولما كان الدفع ببطلان القبض الذى اثاره الطاعنون بجلسات المحاكمة جوهريا ، وقد يترتب عليه - ان صح - تغير وجه الرأى في الدعوى بما كان ينبئ على المحكمة وقد اثبت بمحضر الجلسة ان تحمضه بلوغا الى غاية الامر فيه او ترد عليه بما يدفعه ، فان الحكم المظنون فيه يكون ممعيا بالتقصير في ابيان الذى يطله ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث بلى اوجه الطعن :

(طعن رقم ٣٧١٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٨)

ثانياً — الدفوع المتعلقة بالإثبات :

قاعدة رقم (٨٢٩)

المبدأ :

لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أصلها .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه لم يعمل على اتوال الطاعن بالجلسة وإنما عول على إقراراته في تحقيقات النيابة العامة ، وكان ما يعنيه على استجوابه في تلك التحقيقات أنها ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار شيئاً في هذا الخصوص أمام محكمة الموضوع كما لم يتمسك أصلها بما يثيره في وجه الطعن من أن الاعتراف قد انتزع منه قهراً فإنه لا يكون له من بعد أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره أصلها ولا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٠٣ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١١/١٠)

قاعدة رقم (٨٣٠)

المبدأ :

الدفع بتفنيق التهمة — عدم التزام المحكمة بالرد عليه صراحة — كفاية الرد الضمني المستفاد من أدلة الثبوت الساتفة .

المحكمة :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من طاعن وحلم حولها من الشبهات يرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فلن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . كما أن الفسخ بتفنيق الاتهام هو من أوجه الدفاع .

الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت المقتضة التي أوردها الحكم ، فسلته لا يكون ثمة محل لتعميب الحكم في فضله بالادانة استنادا إلى أقوال شهود الإثبات وعدم رده صراحة على ما وجه إليها من مطاعن .

(طعن رقم ١٤٥٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (٨٢١)

المبدأ :

الدفع بتطبيق التهمة — من أوجه الدفع الموضوعية — ما يكفي للرد عليه .

الحكمة :

من المقرر أنه متى أخذت المحكمة بأقوال شهود الإثبات فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطمئنائها إلى أقوالهم ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن من قرائن للتشكيك في أقوال الشهود ولا في نفيه على الحكم اغفاله الرد على دفعه بتطبيق الاتهام لما هو مقرر من أن الدفع بتطبيق الاتهام من أوجه الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

(طعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٢/١٦)

قاعدة رقم (٨٢٢)

المبدأ :

قواعد الإثبات في المواد الجنائية لا شأن لها بالنظام العام — تنازل الطاعن عن التمسك بوجوب الإثبات بالكتابة يمتنع عليه بمقتضى الأصول عن هذا التنازل .

الحكمة :

لما كان الأصل أن مراعاة قواعد الإثبات في المواد الجنائية لا

شأن لها بالنظام العام فكما يملك الخصم أن يقر بالحق لخصمه فيعييه بذلك من اقلية الدليل عليه فانه يجوز له أن يتنازل مرارة أو ضياعا عن حقه في التمسك بالاثبات بالطريق الذي رسمه القاتلون ويقبل منه أى دليل سيواه . لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحكمة لملح محكة اول درجة أن الدفاع عن الطاعن الاول طلب سماع المجنى عليهما والشهود بجلسة ١٩٧٨/١٠/٢٢ ثم عاد وصمم عليه بجلسة ١٩٧٨/١٠/٢٠ وبجلسة ١٩٧٩/١/٤ دفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة لزيادة قيمة المقولات المستند اليه بتبديدها على عشرين جنيا وبجلسة ١٩٧٩/١١/١٢ تمسك بسماع شهود الاثبات وقد سمعهم المحكمة في حضوره دون اعتراض منه على سماعهم ومن ثم كان سكوت الطاعن على سماع شهود الاثبات ، بل وطلبه سماع اولئك الشهود املح المحكمة قبل أن يبدى ذلك الدفع انما يفيد تنازله ابتداء عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ويستنتج على الطاعن بعدئذ العدول عن هذا التنازل . هذا الى ما اورده الحكم الابتدائى ردا على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة لما انتهى اليه من توافر مبادى الثبوت بالكتابة فضلا عن وجود متع ملادى حال بين المجنى عليهما وبين الحصول على الكتابة لاثبات التصرف كما عني الحكم المطعون فيه بالرد على ذلك بأسباب سائفة مبررة تتفق وصحيح القاتلون وكان كلفيا في حد ذاته لتقرير رفضه ذلك الدفع وكان تقدير المتع من الحصول على الكتابة من أمور الموضوع التي تفصل فيها المحكمة وجودا وعدما تبعا لوقائع كل دعوى وبلايستها ومتى قلت المحكمة بقيام هذا المتاع بناء على ما تذكره في حكمها من أسباب فلا تقبل المناقشة في ذلك املح محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٥)

قاعدة رقم (٨٢٢)

المبدأ :

الدفع القهري يجب على الحكم منقشته والرد عليه - الدفع
ببطلان الاعتراف - اثره .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع ببطان الاعتراف هو دفع جوهرى ، يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ما دام الحكم قد عول في فصله بالإدانة على هذا الاعتراف ، ولا يغنى عن ذلك ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ، لذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للتليل الباطل في الرأى الذى انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، غلته يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٧١١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

قاعدة رقم (٨٣٤)

المبدأ :

الدفع ببطان أقوال الشاهد بسبب الإكراه — دفع جوهرى مؤدى ذلك .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع ببطان أقوال الشاهد لصورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمنتقاة للوقوف على وجه الحق فيه فلذا ما لطرحته تعين أن تقيم ذلك على أسباب سليمة .

(طعن رقم ٥٦٣٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/١٧)

قاعدة رقم (٨٣٥)

المبدأ :

الدفع ببطان الاعتراف بسبب الإكراه — دفع جوهرى .

المحكمة :

الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختيارياً وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — إذا صدر اثر إكراه أو تهديد كثر

ما كان تسدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب ، ولا يبنى فى ذلك ما أورفته المحكمة من أدلة أخرى ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يسكل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٢٨٩٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/١/٢٤)

قاعدة رقم (٨٣٦)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة أو تنفيذها — موضوعى ما يكفى للرد عليه .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وينفذها هو من الدفع الموضوعية التى لا تسلترم من المحكمة ردا خلاصا . اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد اطراحها .

(طعن رقم ٢٣٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٨٣٧)

المبدأ :

الدفاع الجوهرى يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه — الدفع بطلان الاعتراف لصدوره عن اكراه — لثره .

المحكمة :

حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع بطلان

الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى ، يجب على محكمة الموضوع ان تناقشه وترد عليه ما دام انها عولت فى حكمها على هذا الاعتراف ، اذ الأصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذا صدر اثر ضغط او اكراه كقنا ما كان قدره . لما كان ذلك . وكان الثابت من مطالعة محضر جلست المحكمة ان المدافع عن الطاعنة تمسك امام محكمة الموضوع بان اعترافها فى التحقيقات كان وليد اكراه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه انه عول — فيما عول عليه — فى قضائه بادانة الطاعنة ، والمحكوم عليه الثانى على ذلك الاعتراف دون ان يعرض للدفع ببطلانه لصدوره تحت تأثير الاكراه ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى لا يمسحه منه ما اورده من أدلة اخرى .

اذ الأدلة فى المواد الجنائية مستندة يكمل بعضها بعضها ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على الاثر الذى كان له فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يعمى نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، بفقر حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعنة والثانى المحكوم عليه الآخر — وان لم يقرر بالطعن — وذلك لانتمال الوجه الذى بنى عليه النقض به ، واعمالا للمادة ٤٢ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

اطعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٥٤ قى — جلسة ١٢/٤/١٩٨٤ ،

قاعدة رقم (٨٢٨)

المبدأ :

دفع محلى الطاعن فى مرافقته الشفوية امام محكمة اول درجة ببطلان اعترافها بحضر الشرطة لصدوره وبعد اكراه وقع عليها — وبرود هذا الدفع بمذكرة المكتوبة — ثمره .

المحكمة :

حيث انه يبين من محضر جلست المحكمة والمقررات المضمومة ان محلى الطاعنة دفع فى مرافقته الشفوية امام محكمة اول درجة ببطلان

اعترافها بجضر الشرطة لمدوره وليد اكراه وتمع عليها ، وتتقدم بعد حجز الدعوى للحكم بدفاع مكتوب غير مصرح به تمسك فيه بالدفع المذكور الذي مرضى له الحكم الابتدائي وأطرحة استنادا الى اثبته التقرير الطبى الشرعى من عدم وجود اصابات بالطاعنة . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعنة وان لم يعاود اثارة الدفع بيطلان اعترافها في مرافعته الشفوية أمام محكمة ثلثى درجة بجلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٣ ، الا انه يبين من محضر تلك الجلسة انه تمسك بجميع ما سبق ان ابداه من اوجه الدفاع والدفع في مذكرته آتفة البيان المقدمة لمحكمة اول درجة ومن ثم يكون الدفاع المكتوب في هذه المذكرة تمة للدفاع الشفوى المبدى بجلسة المرافعة أمام محكمة ثلثى درجة ، ولا ينال من ذلك ان المذكرة قدمت لمحكمة اول درجة بغير تصريح منها طالما ان الدفاع المثبت بها أصبح واقعا مسطورا بلورق الدعوى احال اليه محامى الطاعنة أمام المحكمة الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه انه استند ضمن ما استند اليته في ادانة الطاعنة والمحكوم عليها الثانية والرابعة الى اعتراف الطاعنة لجرور محضر الشرطة بما نسب اليها ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحث اذا سقط أحدها لو استبعد تعذر التصرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل البطلان فى الراى الذى انتهت اليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٣٩)

المبدأ :

الأنواع القانونية المختلة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة :

لما كان البين من محاضر جلسات المحكمة بدرجتها ان الطاعنة

لم تنسخ بيطلان إجراءات القبض ولا بيطلان اعترافها بحضر الضبط
فإنه لا يجوز لها إثارة ذلك لمعلم محكمة النقض لأول مرة .

(طعن رقم ٥١٦٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١)

قاعدة رقم (٨٤٠)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة — مثال تسبیب صحيح .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم الملمون فيه قد رد على الدفع
بشيوع التهمة في قوله « وحيث أن المحكمة تلمن إلى شهادة الضابط
شاهد الإتيان في الدعوى وتأخذ بها وتعمل عليها خلاصة وأن التهمة
لم تعلق عليها بأية ملحق ينال من ثقة المحكمة بها وهي شهادة بتسادة
مع تقرير المعامل قاطعة الدلالة على حيازة التهمة للمخدر المضبوط
بمسكنها ولا تعمل المحكمة إزاء ذلك على دفاعها القائم على تلفيق التهمة
لو شيوع يمكن الضبط لأن التهمة نفسها اقرت في تحقيقات النيابة بأنه
لا يقيم معها في مسكنها محل الضبط سوى اولادها الاطفال مختلا من أن
ما هو ثابت بالبطاقات الشخصية لاولادها الآخرين — الذكور والاناث
من أن عنوان الاصلية هو ذاته عنوان سكن التهمة لا معنى بالضرورة
الاقامة الفعلية فيه وقت الواقعة » وكان ما اورده الحكم فيها
تقدم سابقا في الرد على دفاع الطاعنة ، ولا يؤثر في صحة ما تثيره
في هذا الشأن من مخالفة الحكم لما هو ثابت في الأوراق لأن ذلك بغرض
صحته لا ينال من سلامة رد المحكمة على دفاع الطاعنة والذي يقوم
أساسا على دعاية أخرى هي عدم انتفاعها بأقارب اولادها الكبار
معها ، فانه بمعنى الطاعنة في هذا الشأن يضحى غير مسدد .

(طعن رقم ٢٩٢٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢)

قاعدة رقم (٨٤١)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بتفنيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتفنيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء المحكمة بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكان المرجع في تقدير تينة الشهادة هو الى محكمة الموضوع وحدها فبني كالت قد صدقنا وأطعننا الى محنتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح بصادرتها في الأخذ بها والتحويل عليها .

(طعن رقم ٢٧٢٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٧)

قاعدة رقم (٨٤٢)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بتفنيق التهمة أو شيوعتها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تظنن إليها بما يفيد اطراحها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتفنيق التهمة أو بشيوعتها هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تظنن إليها بما يفيد اطراحها ، فلن ما ينعماء البطاعون في هذا المسدد غير مسدد . لما كان ما تقسم ، فلن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفسه موضوعا .

(طعن رقم ٢٧٤٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

قاعدة رقم (٨٤٢)

المبدأ :

الدفع بطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه .
الحكمة :

لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قيد عول في قبضته بالادانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يمتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذ حصل تحت تأثير الإكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن غير مشروع كلنا ما كان قدر هذا التهديد أو تلك الإكراه . لما كان ذلك ، فإن محكمة ثلثى درجة وإن لم يبد الدفع ببطلان الاعتراف لملها إلا أن هذا الدفاع قيد ابدى أمام محكمة أول درجة وحصله الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى تالفا مطروحا على محكمة ثلثى درجة عند نظر موضوع استئناف الطاعن ، وهو ما يوجب عليها ابداء الراى بشأنه ، وإن لم يعاود المستأنف اثارته أمامها ويغض النظر عن مملك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحقق دفاع الطاعن بشأن بطلان الاعتراف للإكراه ويبحث هذا الإكراه وعلاقته بالاتوال التى قيل بصورها عنه فانه يكون قاصرا متعينا نقضه .

(طعن رقم ٧٨٨٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٣)

قاعدة رقم (٨٤٤)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا لكفء بما تورده من أدلة الإثبات التى تطعن إليها بما يفيد اطراحها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطعن إليها بما يفيد اطراحها فلما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سعيد . لما كان ما تقدم ، فلما الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا نقضه موضوعا .

(طعن رقم ٣١٩٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٤)

قاعدة رقم (٨٤٥)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة بحسب الأصل ردا خلاصا اكفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطعن إليها بما يفيد اطراحه .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة بحسب الأصل ردا خلاصا اكفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطعن إليها بما يفيد اطراحه ، ومع ذلك فقد عرض الحكم لهذا الدفع الذي ابداه الطاعن ورد عليه في منطلق سليم بما يفنده ويكفي تبريرا لرفضه وأقام قضاء على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدراتين المضبوطتين تأسيسا على أدلة سائلة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاتضاء العقلي ومن ثم إن كان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سعيد .

(طعن رقم ١٩٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٣)

قاعدة رقم (٨٤٦)

المبدأ :

الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الجاني أو بتفريق الاتهام من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما لم تستلزم ضمنا من القضاء بالإدانة .

المحكمة :

وكان الدفع يمتنع الرؤية وتحديد الجاني أو بتطبيق التهمة من الموضوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدائية استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها فسلان كل ما يثبته الطاعنان في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدموى ما لا يجوز اثارته لملم محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٧٧٢ لسنة ٩٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٧)

قاعدة رقم (٨٤٧)

المبدأ :

من المقرر ان الاعتراف لا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد اكراه - الدفع ببطان الاعتراف لكونه وليد اكراه - اغفال الرد عليه اثره .

المحكمة :

من المقرر ان الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كقنا ما كان قدره ، وانسه يتعين على المحكمة ان هي رأت التمويل على الدليل المستند من الاعتراف ، ان تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله ، وان تنفي قيام هذا الاكراه في استدلال سائق ، وكان الحكم المطعون فيه قد اطرح الدفع ببطان الاعتراف - منى السياق المتقدم - بقالة أن وجود اثر سحجة بصدر الطاعن لا يبنى بالضرورة من اعتداء وقع عليه ، ولا تبطل السحجة في ذاتها اكراهها ماديا ينتمى الى صدور هذا الاعتراف منه ، وهو استدلال من الحكم لا يقوى على اعداد ما دفع به الطاعن من بطلان الاعتراف المعزى اليه لصدوره وليد اكراه اذ لم يبين الحكم على وجه القطع ما اذا كانت ونائم الاكراه حصلت فعلا لم لا ، فاذا كانت الاولى تمنى اطراح الاعتراف لانه لا يسطح للتمويل عليه ولو كان صادقا مطابقة للحقيقة والواقع متى كان

وليد اكراه ايا ما كان قدره من الضالة ، واذا كانت الثانية صح الاخذ به ، ومن جهة أخرى ، وقد أورد الحكم في مدونه ان المحقق اثبت وجود اثر لسحجة بصدر الطاعن ، فله كل لزما على المحكمة تبين ان تدل برأيها في سلامة الاعتراف ، ان تتولى بنفسها تحقيق ما اثاره الطاعن في هذا المنحى ولن تبصّر الصلة بين الاعتراف والاصابة تلك . لما كان ما تقدم ، فله يتمين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(طعن رقم ٥٦٢٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٤٨)

المبدأ :

من المقرر ان الدفع يبطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد او الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف .

المحكمة :

حيث انه يبين من المفردات المضمومة ان المدافع عن الطاعن قدم مذكرة بدفاعه امام محكمة ثلثى درجة اثار فيها ان اعترافه في الشرطة كان وليد اكراه تمثل في الاعتداء عليه بالضرب والتعذيب . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه استند في ادانة الطاعن ضمن ما استند اليه ، الى اعترافه بالشرطة وفي التحقيق الذى لجرته النيابة العامة — واذا كان ذلك ، وكان الاصل ان الاعتراف الذى يعول عليه يجب ان يكون اختياريا ، وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا اذا صدر اثر اكراه او تهديد كقنا ما كان قدر هذا التهديد وذاك الاكراه من المسؤولية وكان من المقرر ان الدفع يبطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد او الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ، ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد عول في ادانة الطاعن — ضمن ما عول عليه — على هذا الاعتراف بغير ان

يرد على ما اثاره الطامن في شأنه — على السياق المتقدم برغم جوهريته ، ويقول كلمته فيه ، فانه يكون معنيا بالقصور في التسبيب والفسلاد في الاستدلال ولا يعصم الحكم من ذلك ، ما أوردته المحكمة من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية ضلّهم متسلّدة يكبل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كلن للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة .

(طعن رقم ٧٨٩٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٨٤٩)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الابتدائية الأخيرة أن المدّفع عن الطامن دفع بما مفاده أنه أدلى باعترافه على أثر اعتداء ضابط المباحث عليه بالضرب ، وكان يبين من مدونلت الحكم المستأنف — المؤيد لأسبيله بالحكم المطعون فيه أنه استند في ادانته الطامن الى اعترافه ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يقول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صائغا — إذ صدر إثر إكراه أو تهديد كلنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه ، كما أن من المقرر أن الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه لما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — وهو الذى أخذ بأسباب الحكم المستأنف — قد عول في ادانته الطامن على ذلك الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدفاع الجوهرى ويقول كلمته فيه فله يكون معنيا

بالتصور في التسبب بما يتمين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة
بغير حاجة الى بحث بلقي ما اثاره الطاعن في أوجه طعنه .

(طعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٥)

قاعدة رقم (٨٥٠)

المبدأ :

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية
التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء بما تورده من أدلة الإثبات
التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من
الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكفاء
بما تورده من أدلة الإثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها وان المحكمة
لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفع الموضوعية لأن الرد عليها
مستلزاما من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي اخذ بها ،
ولما كان ما يقرره الطاعن من أنه تمسك باحتمال دس المخدرات في مكان
ضبطها ، لم يقصد منه سوى اثاره التشبيهية في أدلة الثبوت التي
اطبقت اليها المحكمة ، فانه لا يعيب الحكم سكوته عن الرد صراحة
على هذه الجزئية اذ ان في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة الساتفة التي
أوردها ما يفيد ضمنا أنه اطرح ذلك الدفع ولم ير فيه ما يفيد
من عقيته التي خلص اليها ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا
للصدد على غير سند . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون
على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٤٣٢٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٦)

قاعدة رقم (٨٥١)

المبدأ :

من المقرر ان الدفع ببطالان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد
او الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد
عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع بطلان الاعتراف لمبدوره تحت تأثير التهديد أو الإكراه هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على ذلك الاعتراف ، وكسب الحكم الابتدائي المؤيد لأصله بالحكم المطعون فيه قد استند في أدانته الطاعن - ضمن ما استند إليه - إلى اعترافه بغير أن يورد هذا الدفع الجوهري ويرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التبرير ، ولا يغير من ذلك أن الطاعن لم يعلو إثارة الدفع المذكور أمام محكمة ثاني درجة ، إذ أن هذا الدفع وقد ثبت بذكر الطاعن المتقدمة لمحكمة أول درجة ، أصبح واقعا مسطورا بأوراق الدعوى ثانيا مطروحا على المحكمة عند نظر استئناف الطاعن ، وهو ما يجب عليها إبداء الرأي بشأنه ، كما لا يعني عن ذلك ما أورده المحكمة من أدلة أخرى ، ذلك أن الأدلة في المواد الجنائية متصلة يكل بعضها بعضا ومنها متبعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تمطر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل البطلان في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فله ينعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٤٤٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٣)

قاعدة رقم (٨٥٢)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة :

وكان الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وذلك فضلا عن أن المحكمة قد عرضت لما يثريه الطاعن في هذا الشأن وأطرحته في مطلق سائق .

(طعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٤)

قاعدة رقم (٨٥٣)

المبدأ :

الدفع بتلقيق التهمة من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساقفة التي أوردتها للحكم .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفع بتلقيق التهمة من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت الساقفة التي أوردتها الحكم وكان حسب الحكم كيا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها انه اطرحها ومن ثم فلان ما يشره الطاعن في هذا الصدد لا يمدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتددا وهو ما لا يجوز اثارته لئلم محكمة التقيق ، لما كان ذلك فلان منعى الطاعن بالتصور يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٩)

قاعدة رقم (٨٥٤)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا لذ في قضائها ببلاداة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحها له .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا لذ في قضائها ببلاداة

الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها ما ينبغي أطراحها له ، فإن ما ينهه الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعمدا زعمته موضوعا .

(طعن رقم ١٤٣٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٦)

قاعدة رقم (٨٥٥)

المبدأ :

الدفع بتلقيق التهمة هو من لجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه من قضاء الحكم بالإدانة .

الحكمة :

وكان الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل — ردا صريحا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، وكان ما تثيره الطاعنة من نص على الحكم بعدم رده على دفعها ببطالان اعترافها — مردودا بأن الحكم قد بنى قضاءه على ما اطمأن اليه من أدلة الثبوت التي قام عليها ، ولم يقوم على اعتراف الطاعنة أو أي دليل مستمد من هذا الاعتراف ولم يشر اليه في مدوناته ، ومن ثم فإنه قد انحصر عنه الالتزام بما رد استقلا على هذا الدفع لما كان ما تقدم ، فإن ما تثيره الطاعنة ينحل في مجموعه الى جمل موضوعي خول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ما لا يجوز مساندتها فيه لدى محكمة النقض ويكون الطعن برمته هو الآخر على غير أساس متعمدا .

(طعن رقم ١٥٩٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/١٣)

قاعدة رقم (٨٥٦)

المبدأ :

الدفْع بتطبيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب ردًا صريحًا من الحكم بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادًا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردًا صريحًا من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادًا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية اقتصامية والمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون ملتمم مع الحقيقة التي اطاعت إليها من باقى الأدلة في الدعوى ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم ما دام الرد عليها مستفادًا ضمناً من الحكم بالإدانة اعتماداً على أدلة الثبوت التي أوردها ، إذ بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفتاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما بشره الطاعن في شأن عدم زراعته الأرض محل الضبط لآسفه كل مجتداً بالجيش بدلالة الشهادة الصادرة من وحدته العسكرية لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٥٥ لسنة ٥٦ قـ — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣)

قاعدة رقم (٨٥٧)

المبدأ :

الدفع بتفنيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالادانة .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتفنيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى الثبوت التي اوردها الحكم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ما لا تجوز اثرته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣٧٢٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٠)

قاعدة رقم (٨٥٨)

المبدأ :

الدفاع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستاهل من المحكمة ردا خاصا لكفائها بما تورده من أدلة الثبوت التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا لكفائها بما تورده من أدلة الثبوت التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفع المبدي من الطاعن واطراحه في قوله بأنه ! من قبيل القول المرسل جاء عاز عن الدليل خاصة وقد قرر شاهد النفي ... شقيق المتهم (الطاعن) بالجليلة انحصار قوفاة خمولات بين أولاد أخيه وعيهم المتهم وإن هذا توفى منذ خمسة عشر

علما ، وثبت من معاينة النيلة أن مكان الضبط يخضع للسيطرة المباشرة للمتهم ولا يمكن ليد الغير أن تستطيل إليه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص كاف وساتع في الرد على الدتبع يشيوع التهمة ، فلان النمي على الحكم بالتصور في هذا الخصوص لا يكون مسديدا . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برمته يكون على غير أسس متمينا رفقه موضوعا .

(طعن رقم ١٨٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٨٥٩)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بتطبيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة .
بييان على اطراحها بها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتطبيق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها أباهما ، ومن ثم نلن ما يثيره الطاعن في شأن تطبيق التهمة لا يعدو أن يكون من قبيل الجنز الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائفة التي أوردها مما لا يقبل معه محاولة التصدي له أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٩٤ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٨٦٠)

المبدأ :

الدفع بتطبيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تساهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي ان يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان الدفع بتطبيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تساهل بحسب الأصل ردا صريحا ، بل يكفي ان يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي سالتها الدفوع لحلها على عدم الأخذ بها دون ان تكون ملزمة . ببيان علة اطراحها اياها ومن ثم كان هذا النمی في غير محله .

(طعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٠)

قاعدة رقم (٨٦١)

المبدأ :

الدفع بتطبيق التهمة هو من لوجه الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السقفة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بتطبيق التهمة من لوجه الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السقفة التي أوردها الحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من النعی على غير لیس .

(طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٢)

قاعدة رقم (٨٦٢)

المبدأ :

الدفع بتطبيق الاتهام من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفاع بتطبيق الاتهام من لوجه الدفاع الموضوعية ، التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا اذ الرد يستند ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم - وهو الحال في الدعوى المثلثة - فإن النفي على الحكم في هذا النحى يكون بعيدا عن الصواب - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله .

(طعن رقم ٢١١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (٨٦٣)

المبدأ :

الدفع بتطبيق الاتهام دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستند ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفع بتطبيق الاتهام دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال ما دام الرد يستند ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، مما يفيد اطراحه ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بشيوع الاتهام بالنسبة للدولارات المزيفة المضبوطة بالسيارة ورد عليه بقوله ان المحكمة وقد اطاعت الى ان الدولارات المسلمة من المتهم الثالث الى المتهم الثاني مصدرها الطاعن والمحكوم عليها الخالصة واخذت الآخرين بتهمة ترويج هذه الدولارات المزيفة فلا أهمية لتحديد منهما كل الحائز لها وقت ضبط وهو رد سائق يستقيم به الرد على الدفع بشيوع الاتهام ، بما يضحى به للنفي على الحكم في هذا الصدد في غير محله .

(طعن رقم ٢٣٣٢ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

قاعدة رقم (٨٦٤)

البنـدا :

الدفع بشيوع التهمة — دفع موضوعي — اثره :

الحكمة :

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها ، فلان ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير مستفيد . سيما وان الطاعن لا يبارى في ان ما تستند اليه الحكم من اقوال المجنى عليه له اصله الصحيح في الأوراق .

(طعن رقم ٨٤ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٤/٢١)

قاعدة رقم (٨٦٥)

البنـدا :

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا يستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها — مثال .

الحكمة :

ولما كان ذلك وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا يستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما تورد من أدلة الإثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحها — وكان الحكم المطعون فيه قد نقل عن شاهد الإثبات ان المخدر المضبوط قد عثر عليه بحجرة نوم الطاعن ، وهو ما له معينه الصحيح من اقوال الضابط واقوال والد الطاعن في التحقيقات — على ما يبين من مطالعة المفردات المضمومة — ثم عول الحكم للدفع بشيوع التهمة وبعدم العلم بوجود المخدر واطراحه في قوله « وحيث انه مما اثره الدفاع بشأن شيوع الاتهام بمقولة من المتهم لا يسيطر على الحجة — حتى ضبط بها المخدر ولم يكن عالما بوجود المخدر فمردود بما ثبت من التحريات

التي تطعن اليها المحكمة من ان المتهم يحوز مواد مخدرة ومن ضبط
المخدر بحجرة نوم المتهم التي يقيم بها بمفرده ومن ثم تكون يد المتهم
مبسوطة على تلك الحجرة ويكون عالما ومسئولا عما ضبط بها من
مخدر . ومن ثم فان الحكم يكون قد أقلم قضاء على ما استقر
في عقيدة ووجدان المحكمة من انه يسلط سلطان الطاعن على مكان
ضبط المخدر وعليه بوجوده تأسيسا على أدلة سائلة لها أصلها في
الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي ، ويكون ما ينمى الطاعن في هذا
الصدد غير سديد ، لذا كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على
غير أساس .

(طعن رقم ٢١٦٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١/١٢)

قاعدة رقم (٨٦٦)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة وتلقيها من الدفوع الموضوعية التي
لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكفاء بما يورده من أدلة الثبوت التي
تطعن اليها بما يفيد اطراحها .

المحكمة :

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة وتلقيها من الدفوع الموضوعية
التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكفاء بما يورده من أدلة الثبوت
التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها فان كل ما يثري الطاعن في هذا
الشان ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير
أدلة الدعوى وما لا يجوز اثره ائلم محكمة التقض .

(طعن رقم ٣٧٤٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١/٢)

قاعدة رقم (٨٦٧)

المبدأ :

الدفع بشيوع الاتهام من أوجه الدفع الموضوعية التي
لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء
بالادانة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفع بشيوع الاتهام من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ما دام مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم فلان ما يتماه الطامن في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فان الطمن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .
(طمن رقم ٢٠٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

قاعدة رقم (٨٦٨)

المبدأ :

الدفع بتفنيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تساهل من المحكمة ردا صريحا .

المحكمة :

من المقرر ان الدفع بتفنيق الاتهام من لوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، فلان معنى الطامن على الحكم انه لم يعرض لدفاعه بعدم صلاته بالمخدر المضبوط ويتفنيق الاتهام له من احد المرشدين يكون غير سعيد .

(طمن رقم ٢٧٧١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٨٦٩)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا لكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطابق اليها بما يفيد اطرافها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع

الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتماء بها توريده من أدلة الإثبات التي تطعن إليها بما يفيد اطراحها ، فإن ما ينهض الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣)

قاعدة رقم (٨٧٠)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بتفنيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتفنيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا — وكان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت إليها المحكمة من باقي الأدلة القائمة في الدعوى ، فإن ما يشره الطاعنان في شأن اعراض الحكم عن الشهادة المرضية الخاصة بالطاعة الثانية والصورة الرسمية لحضر جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في القضية رقم ٢٠٧٣ لسنة ١٩٧٧ مدني مستعجل الجيزة والمقبة من الطاعن الأول تحليللا على عدم تواجدها بمكان الحادث وقت وقوعه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي استنباط المحكمة لمقتضاها وهو ما لا يجوز اثرته لدى محكمة النقض ، ومن ثم يكون النفي على الحكم في هذا الصدد في غير محله — لما كلن ما تقدم ، فإن البطلان برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة مما ينص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن لبل محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٣٥١ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣١)

ثالثاً - الدفوع المتعلقة ببطلان الإجراءات :

قاعدة رقم (٨٧١)

المبدأ :

إذا كان الطاعن لم يبد دفعا يبطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة وقد خلا الحكم مما يدل على هذا البطلان فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفوع لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

لما كان بين من محضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن اقتصر على الدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جنية التحريات ولم يتعرض لإجراءات التفتيش ذاتها على الأساس الذي يتحدث عنه في طعنه لحصوله في غير المكان المحدد بأذن التفتيش لإجرائه ، ووفقاً بين الدفع ببطلان إذن التفتيش وبين الدفع ببطلان إجراءاته ، وإذا كان الطاعن لم يبد دفعا يبطلان إجراءات التفتيش أثناء المحاكمة وقد خلا الحكم مما يدل على هذا البطلان فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفوع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه في حقيقته دفع موضوعي أسسه المنازعة في سلامة الأدلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها والتي اطاعت فيها إلى صحة إجراءات القبض والتفتيش .

(طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥)

قاعدة رقم (٨٧٢)

المبدأ :

الدفع القانوني الذي يخالفه واقع لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية - أثره .

المحكمة :

لما كان بين من محضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن

لم ينفخ بيطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، وكان هذا
النفخ من الدفوع القانونية المخططة بالواقع التي لا يجوز اثارها لأول
مرة امام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى
تحقيقا تنأى عنه وظئية هذه المحكمة . هذا فضلا عن ان القانون لا يشترط
عبارات خاصة يصاغ بها اذن التفتيش ، واذا كان الثابت من المفردات
المضمومة ومما اورده الحكم المطعون فيه ان الرائد شهد
بان تحريره السرية التي قام بها اسفرت عن ان الطاعن المسجل بقسم
مكافحة المخدرات يزاول نشاطه في تجارة المخدرات فاستصدر اذنا من
التبليغ لتفتيشه وتفتيش مسكته لضبط ما يحرزه من مواد مخدرة مما
اسفر عن ضبط المخدر موضوع الدعوى المطروحة ، ومفاد ذلك ان
رجل الضبطية القضائية قد علم من تحريره واستدلالاته ان جريمة
وقعت وان هناك دلائل وامارات قوية ضد من طلب الاذن بتفتيشه وتفتيش
سكته الامر الذى يكفى لتبرير اصدار الاذن قانونا ولا يؤثر في سلطته
ان مصدر الاذن قد استعمل عبارة « ما قد يوجد لدى المنهم من مواد
مخدرة وعرض نتيجة التفتيش سلبا او ايجابا » اتى اولها الطلعن بانها
تتم من ان الاذن ينصب على جريمة مستقبلية لم تكن قد وقعت بالفعل
في حين ان لفظ « قد » وان كان يفيد في اللغة معنى الاحتمال الا انه في سياقه
الذى ورد فيه لا يدع مجالا للشك في انه لا ينصرف الى احتمال
وقوع جريمة احرار المخدر او عدم وقوعها قبل صدوره وانما ينصرف
الى التفتيش وهى دائما احتمالية اذ لا يمكن الجزم مقدما بما اذا كان
التفتيش سيسفر فعلا عن ضبط المخدر او عدم ضبطه مع المتهم ومن ثم
فسان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون لا محل له .
(طعن رقم ١٦٧٤ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٢/٥)

قاعدة رقم (٨٧٣)

المبدأ :

الدفوع القانونية المخططة بالواقع لا يجوز اثارها لأول مرة
 امام محكمة النقض .

الحكمة :

لما كان الدفع بيطلان التفتيش هو من الدفوع القانونية

المخططة بالواقع وهي لا تجوز اثرتها لأول مرة لئلا محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم ترشح لقيام هذا البطلان نظرا لانها تقتضى تحقيقا ينحصر من وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحكمة ان الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش - خلافا لما يشتره بوجه طعنه - وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان حيث انصحت عن أن تفتيش مسكن الطاعن الذي اسفر عن ضبط السلاح والخميرة - قد تم بناء على اذن النيابة على اثر ما تجمع لدى مأمور الضبط القضائي من تحريات على جدية اتهم الطاعن بجريمة قتل المجنى عليه - فلان ما يثريه الطاعن في هذا الصدد يكون غير مفيد .

(طعن رقم ٢١٩٧ لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

قاعدة رقم (٨٧٤)

المبدأ :

الدفاع الجوهري يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه -
تقدير جدية التحريات لتسوية اصدار الاذن بالتفتيش وموكولا سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

المحكمة :

من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكلفتها لتسوية اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء ، فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه باسباب سائفة ، ولما كان الحكم الطعون فيه قد اكتفى في الرد على دفع الطاعن بالعبرة المرة ببيانها التي اقتضت على ايراد القاعدة العامة وان تقدير جدية التحريات مرده الى سلطة التحقيق تحت رقابة محكمة الموضوع - فون ايراد المسوغات التي بنيت عليها المحكمة اطمئنانها الى جدية التحريات اذ لم تبد رايها في عناصر التحريات السابقة على الاذن بالتفتيش مع انها اقامت قضاءها بالادانة على الدلائل

المستند مما أسفر عنه تنفيذ هذا الأذن ، فلن الحكم يكون معينا
بالتصور .

(طعن رقم ١٨٨٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٨)

قاعدة رقم (٨٧٥)

المبدأ :

النسوع القانونية المختلطة بالواقع لا يجوز اثرتها أمام محكمة
النقض لأول مرة ما لم تكن بدون نص الحكم تحيل بمقومتها لاتها تقتضي
تحقيقا تنأى عنه هذه المحكمة .

المحكمة :

لما كان يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان
أذن التفتيش ، وكان هذا الدفع من النسوع القانونية المختلطة بالواقع
التي لا تجوز اثرتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن بدون نص
الحكم تحيل بمقومتها لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفه هذه المحكمة ،
ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفع عن الطاعن قد ضمن مراعاته قوله
« أنه كان على الضابط أن يحدد شخص المتهم أو حتى يقال أن التحريات
مبها جدية كان على الأقل أن يقدم أكثر هذا » إذ هو قول مرسل على إطلاقه
لا يحمل عليه الدفع الصريح ببطلان أذن التفتيش الذي يجب إبداءه
في عبارات صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن
تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأذن بالتفتيش هو من الأمور
الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة
الموضوع وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى
عليها أذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك
لتعلقه بالموضوع لا بالقاتون ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص يكون لا محل له ولا على المحكمة أن هي التقت عن
الرد عليه .

(طعن رقم ٢٤٩٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/١٩)

قاعدة رقم (٨٧٦)

المبدأ :

الدفع القانوني المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها لأول مرة أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماتها .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع ببطالان القبض والتفتيش إنما هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطالان القبض والتفتيش وكانت مدونات الحكم قد دخلت بها يرشح لقيام ذلك البطلان ، فلهذا لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يتقدم في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته قوله « أى حق للضابط أن يفتش من بالعريات والضابط يدعى أن مهمته تفتيش العريات بدون ترخيص والمشتبه فيهم والضابط يحاول أن يتلاعب والضابط فتش المتهم » . إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل معنى الدفع الصريح ببطالان التفتيش الذى يجب إبدائه في عبارات صريحة تستل على بيان المراد منه .

(طعن رقم ١٦٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١١)

قاعدة رقم (٨٧٧)

المبدأ :

الدفع القانوني المختلطة بالواقع لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحمل مقوماتها .

المحكمة :

لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو الدفاع عنه أبدى أى دفع ببطالان القبض عليه بقلعة أثناء حادثة

الطيس ، وكان من المقرر انه لا يجوز اثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ما دلت مدونات الحكم لا تحصل بثوابه ، لأنه من الدفوع القانونية التي تحتفظ بالواقع وتتضمن تحقيقا موضوعيا ما لا شأن لمحكمة النقض به .

(طعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٢)

قاعدة رقم (٨٧٨)

المبدأ :

الدفع بطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الأذن لا يجوز اثارته أمام النقض لأول مرة لتعلقه بلوجه الدفاع الموضوعية .

المحكمة :

لما كان القانون لم يشترط شكلا معينا لأذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل اثابته طالما أنه الشخص المقصود بالأذن ، فضلا عن أن تقدير جدينة التحريات وكتابتها لإصدار الأذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكلفت المحكمة قد اقتنعت بجديّة الاستدلالات التي بنى عليها أن التفتيش وكتابتها لتسويغ أجزائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحكمة أن المدافع عن الطاعن لم ينفخ ببطلان التفتيش لحصوله قبل صدور الأذن به فانه لا يجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بلوجه الدفاع الموضوعية .

(طعن رقم ١٣٢٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٤)

قاعدة رقم (٨٧٩)

المبدأ :

الدفع بصدور الأذن بعد الضبط والتفتيش دفع موضوعي —
ما يكفي للرد عليها .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع بصور الآن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الآن اخذا منها بالأدلة السالفة التي أوردتها وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا في اطراحه فلان ما يثريه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٨٨٠)

المبدأ :

الدفع بصور الآن بعد الضبط والتفتيش دفع موضوعي -
ما يكفي للرد على الدفع الموضوعية - انظره .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاعدي الإثبات وتقدير المعامل الكيماوية ، عرض للدفع الذي أبداه المدافع عن الطاعن وأطراحه في قوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولها قبل استصدار الآن من النيابة العامة فمرود عليه بأن المحكمة تظن إلى ما شهد به شاعدا الإثبات من أن القبض والتفتيش تم بعد صدور الآن ، ومن ثم لا تعمل المحكمة على هذا الدفع الذي جاء مرسلا عار من دليله » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصور الآن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الآن اخذا منها بالأدلة السالفة التي أوردتها ، وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائفا لا طراحه ، فلان ما يثريه الطاعن في هذا الصدد يكون غير مفيد .

(طعن رقم ١٤٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٨٨١)

المبدأ :

الدفع الموضوعية المختطة بالواقع لا يجوز اثرتها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا اذا كانت مدونات الحكم تحمل مقومتها .

المحكمة :

من المقرر أن الطاعن ما دام لم يثر أمام محكمة الموضوع الدفع ببطلان التفتيش فانه لا يجوز له اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا اذا كانت مدونات الحكم مقوماته لأنه من الدفع القنونية التي تخطط بالواقع ويتقضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظلية محكمة النقض .

(طعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعدة رقم (٨٨٢)

المبدأ :

الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش دفع موضوعي - ما يكفي الرد على الدفع الموضوعية - اثره .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد - الضبط والتفتيش يمدد دفعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذا فيها بالأدلة التي أوردتها وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفع بقوله « وحيث أن المحكمة لا تعمل على الانتكار الحاصل من المتهم لما أسند اليه بالدعوى من أنه قد أحرز الجوهر المخدر المضيوط وتطمئن كل الاطمئنان لأدلة الإثبات ملفة البيان وترى أن الحال في الدعوى ينبا بلن الاجراءات قد تمتعت وان التفتيش انما وقع بعد صدور الاذن به من النيابة العامة » . وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر - سلفا لاطراحه فلان ما يثري الطاعن في هذا الصدد يكون قير شديد .

(طعن رقم ١٨٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢)

قاعدة رقم (٨٨٢)

المبدأ :

الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات دفع جوهرى
— الدفع الجوهري يجب على المحكمة مناقشتها والرد عليها —

المحكمة :

من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكلفتها لتسوية إصدار
الإذن بالتفتيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التي أصدرته نحت
رقبة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع الدفع بطلان
هذا الاجراء فله يضمن على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع
الجوهرى وتقول كلمتها فيه بالسلب سلفة واذ كان الحكم المضمن
فيه لم يعرض اليه لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش لعدم جدية
التحريات التي بنى عليها على الرغم من أنه أقام قضاؤه بالادانة
على الدليل المستند بما أسفر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فله يكون معينا
بالتصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٦)

قاعدة رقم (٨٨٤)

المبدأ :

الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات — دفع
جوهري — الدفع الجوهري يجب على المحكمة مناقشتها والرد عليها —
أغفله — أثره — قصور .

المحكمة :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان
تقدير جدية التحريات وكلفتها لتسوية إصدار الاذن بالتفتيش موكولا
الى سلطة التحقيق التي أصدرته رقبة محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا
كان المتهم قد دفع الدفع بطلان هذا الاجراء فله يضمن على المحكمة —
أن تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتقول كلمتها فيه بالسلب سلفة ،

لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الأوراق ان المدافع عن الطامع دفع امام محكمة الموضوع بطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها . وان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لهذا الدفع - ايرادا له وردا عليه - على الرغم من انه اقبل قضاءه بالادانة على الدليل المستفاد مما اسفر عنه هذا الاذن ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٨٥)

المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكفيلتها لتسويق اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع - البقع بطلان هذا الاجراء - انوره .

المحكمة :

من المقرر انه وان كان تقدير جدية التحريات وكفيلتها لتسويق اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المنهم قد دافع ببطلان هذا الاجراء ، فثانته يتمين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وتتول كلمتها بأسباب سقفة .

(طعن رقم ٢٦٥٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧)

قاعدة رقم (٨٨٦)

المبدأ :

ما يكفى للرد على الدفع الموضوعية .

المحكمة :

من المقرر ان الدفع بصور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا بالانطسة التي اوردها ولا يجوز مجادلته فيه او مساندرة عقبتها في شكله امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٨٨٧)

المبدأ :

انقضاء المحكمة بجنية التحريك التي بنى عليها اذن التفتيش وكلفتها لتسويغ اصداره واقترت النيلة على تصديقها في هذا الشأن فانه لا يعقب عليها فيما ارتكبه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه بين وأتمه الدعوى بها تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستندة من أقوال شاهدي الإثبات ومن تقرير العمل الكيلوي ، وهي أدلة سائغة شأنها ان تؤدي الى ما رقبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للنفخ ببطالان اذن التفتيش لعدم جنية التحريك واطراحه في قوله « » وكلفت المحكمة تطئن الى التحريك التي قسام بها الضبط والتي استصدر بناء عليها اذن التفتيش « . وكان من المقرر ان تقدير جنية التحريك وكلفتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد لفتت بجنية التحريك التي بنى عليها اذن التفتيش وكلفتها لتسويغ اصداره واقترت النيلة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا يعقب عليها فيما ارتكبه لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .
(ظمن رقم ٦٤٠٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٨٨٨)

المبدأ :

النفخ ببطالان التفتيش — دفع جوهري — يتعين على المحكمة الرد عليه بسبب سائفة .

المحكمة :

من المقرر ان تقدير جنية التحريك وكلفتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت

رقابة محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع بطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بسبب سلفه واذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة لدفع الطامن ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريك التي بنى عليها رغم انه اقام قضاءه بالادانة على الدليل المستند ما استقر عنه تنفيذ هذا الاذن ، فانه يكون مهيئا بالتصور بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٤٠٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٨)

قاعدة رقم (٨٨٩)

المبدأ :

الدفع القانوني المختلة بالواقع لا يجوز اثارها لأول مرة
للم محكمة النقض - الدفع ببطلان القبض والتفتيش - اثره .

المحكمة :

لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطامن او المدافع عنه ابدى اى دفع ببطلان القبض والتفتيش بمقولة وقوعه بدون امر من النيابة العامة وانتفاء حالة الطمس ، وكان من المقرر انه لا يجوز اثاره هذا الدفع لأول مرة امام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم لا تحيل مقوماته لانه من الدفع القانوني التي تخطط بالواقع وتنقضى تحقيقا موضوعيا مما لا شأن لمحكمة النقض به .
(طعن رقم ٤٦٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٩٠)

المبدأ :

حالة القبض من الامور التي تستقل محكمة الموضوع بتقدير تواترها - الدفع ببطلان القبض والتفتيش المرتبة عليها - اثره .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به

كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز مخدر بقصد التعاطي التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سيلغة تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها. مستفيدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير التحليل ، لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش لانتفاء خلة التلبس ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى منه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته - في مقام التشكيك في أقوال شهود الإثبات وطلب البراءة قوله « أن الدعوى لم تكن في حالة من حالات التلبس » إذ هو قول مرسل عن إطلاقه لا يحمل على الدفع المريح ببطلان الضبط والتفتيش الذي يجب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أنه من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أثبتت قضاها على أسباب سائفة - كما هو الحال في الدعوى الطروحة - ومن ثم فإن النفي في هذا الخصوص يكون غير سديد .

(طعن رقم ٥٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعدة رقم (٨٩١)

المبدأ :

الدفع بتعذر تحديد الضارب محدث الاصابة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة الرد عليها استقلالاً بل يكفي أن يكون الرد عليها مستفاداً من الأدلة التي استند اليها الحكم في الإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بتعذر تحديد الضارب محدث الاصابة ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة ان ترد

عليها استقلالا بل يكفى ان يكون الرد عليها مستقلا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة ان الدفاع أبدى في مرافعته ان الطاعن أصيب في رأسه غور وصوله الى مكان المشجرة . ومن شأن هذه الاصلبة ان تفقده الوعى مما لا يضمن له الاعتداء على الغير ، وكان ما اشار اليه الدفاع من ذلك قد جاء في سياق مرافعته بقصد التشكيك في اتوال شاعدى الاثبات ولم يقدم للحكمة دليلا على صحة ما زعمه من فقدان الوعى نتيجة حدوث اصابته ، كما انه لم يطلب اليها تحقيقه فهو دفاع موضوعى لا تلزم المحكمة بالرد عليه استقلاا اذ الرد مستند ضمنا من أدلة الثبوت التي استند اليها الحكم في ادانة الطاعن ويكون النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه وأطرحه بقولة « وحيث انه مما اثاره الدفاع الحاضر مع المتهم بشأن الدفاع الشرعى فان المحكمة تشير بها لها من سلطة وزن الأدلة المطروحة عليها الى ان المتهم لم يكن في حالة من حالات الدفاع الشرعى اذ الثابت بالتحقيقات ان المتهم قد بادى بالاعتداء على المجنى عليه ولم يثبت ان الآخر قد بدأ بالاعتداء وبالتالي فلم يكن هناك خطر يحدق به حتى يساح له حره . وبذلك لا تتوافر أركان الدفاع الشرعى ومن ثم يكون هذا الدفاع غير قائم على سند من واقع او قانون ويتمين الالتفات عنه .

(طعن رقم ٥٨٥٩ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٢٢)

قاعدة رقم (٨٩٢)

المبدأ :

ليس للطاعن ان ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على

دفع لم يثر امامها .

الحكمة :

لنا كل ذلك ، ولكن الثابت في مختصر جلسة المحاكمة أن الفتاع
عن الطرفين لم يشربا ، فمما لم ينع دفع بشيوع التهمة وتلقيها فليس له
من بعد أن ينمى على الحكمة قعودها من الرد على دفع لم ينش
أماها ، هذا فضلا عن أن من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة
وتلقيها هو من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب ردا ما دام الرد
يستناد ضمنا من أدلة الثبوت التي تطعن إليها بما يفيد اطراحها .

(طعن رقم ٤٠٢٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١/٢١)

رابعاً — الدفوع المتعلقة بسبق الفصل في الدعوى :

قاعدة رقم (٨٩٣)

المبدأ :

يشترط للدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محاكم جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها واتخاذها مع المحكمة التالية .

المحكمة :

من المقرر انه يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية ان يكون هناك حكم بات سبق صدوره في محكمة جنائية معينة يتحد موضوعها وسببها واتخاذها مع المحكمة التالية ، واذ كان يبين من المفردات المضمومة ان اللجنة رقم ٤٢٧٥ لسنة ١٩٧٢ شبين الكوم — محل الدفع — المقدم شهادة رسمية بضمونها — عن واقعة ضرب تخطف في تاريخها من تاريخ الواقعة المثلثة ومن ثم فلا علي الحكم المعلوم فيه ان امضى عن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لتخطف احد شروط اعماله وهو اتحاد الموضوع بين الدعويين .

(ملعن رقم ٦٥٩١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٣)

قاعدة رقم (٨٩٤)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة كانت عليها الدعوى — اثرته لأول مرة امام محكمة التقضى — شرطه .

المحكمة :

من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وان كان متعلقا بالنظام العام ويجوز التمسك به في اية حالة

كانت عليها الدعوى إلا أن اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض فشرطت بأن تكون مقولته واضحة من الحكم ذاته أو أن تكون عنصر الحكم مؤيدة إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي تقصر عنه وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يظهر هذا الدفع ، وكان الفصل فيه يقتضي تحقيقا موضوعيا عنه لا قبل اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٥٨٠٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (٨٩٥)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفاع جوهرى يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه .

المحكمة :

لما كان يبين من مطالعة محضر جلسات المحكمة أن الشاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٢٥٣٤ سنة ١٩٧٩ الشرايية إلا أن المحكمة لم تمرض لهذا الدفع ليرافق له وردا عليه — وكان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير بها بموجب نقضه .

(طعن رقم ٧٢٣٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

قاعدة رقم (٨٩٦)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها فيتمتع على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه .

المحكمة :

لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية ان الحاضر عن الطاعنة دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٤٩٣٦ لسنة ١٩٨٠ قسم الخليفة واستئنفتها رقم ٢٤٢٥ لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف الخليفة ولكن المحكمة اصدرت حكما المطعون فيه دون ان تعرض الى هذا الدفءاع - لما كان ذلك وكان الدفءاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفءاع جوهري من شأنه ان يهزم التهمة موضوع الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه ، ابا وهي لم تفعل فان حكما يكون معيبا بالقصور ايضا مما يقتضى نقضه .

(طعن رقم ٧١٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٨٩٧)

المبدأ :

من المقرر ان الدفءاع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو دفءاع جوهري يجب على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه - اففاله - اثره - قصور .

المحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الابتدائية ان الطاعن حضر مع محليه بجلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ ودفءاع المحامى بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية في القضية رقم ٣٤٢١ سنة ١٩٨١ جنح شبرا لكن المحكمة اصدرت حكما دون ان تعرض لهذا الدفءاع . كما ان الحكم المطعون فيه ذهب الى تأييد الحكم الابتدائى دون ان يعنى باستعراض هذا الدفءاع او يرد عليه بما يفنده . لما كان ذلك ، وكان الدفءاع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفءاع جوهري من شأنه ان يهزم التهمة موضوع الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها فقد كان على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه ، ابا وهي لم تفعل فان حكما يكون معيبا بالقصور .

(طعن رقم ٧٩٣٣ لسنة ٤٣ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٨٩٨)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري يجب على المحكمة تحقيقه والفصل فيه والا كان حكمها معيبا بالتقصير .

المحكمة :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتتصل فيه ، أما وهي لم تتصل فإن حكمها يكون معيبا بالتقصير بما يقتضى نقضه .

(طعن رقم ٧٤٨٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/١٣)

قاعدة رقم (٨٩٩)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهري يجب على المحكمة تحقيقه والرد عليه — والا كان حكمها معيبا بالتقصير .

المحكمة :

البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في قضية ذكر رقمها فألبرت المحكمة بضمها بيد أنها أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تعرض لذلك الدفع أيرادا له ودا عليه على الرغم من جوهريته إذ من شأنه — لو صح — أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لابتنائه على سبق الفصل فيها ، فإن الحكم يكون معيبا بالتقصير مما يبطله .

(طعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٩٠٠)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفع جوهرى يجب على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه والا تكن حكما ميميا بالقصور .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة المفردات المرفقة بأوراق الطعن أن الطاعن قدم مذكرة خلال فترة حيز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة دفع فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجلسة رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ أمّن دولة بنها ، ولكن المحكمة أصدرت حكمها المستأنف دون أن تعرض الى هذا الدفءاع ، كما يبين من الاطلاع على محضر جلسات المحكمة أمام محكمة ثانية درجة أن الدائع عن الطاعن طلب ضم الدعوى رقم ٥١٠ لسنة ١٩٨٢ أمّن دولة بنها فقررت المحكمة التأجيل لنظر الدعوى مع أخرى ، وتكرر التأجيل لذات السبب الى أن صدر الحكم الطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية لم تعرض — بدورها — الى دفاع الطاعن ، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يهدم التهمة موضوع الدعوى لينال على سبق الفصل فيها نقد كن واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون ميميا بالقصور في البيان بما يطله ويتقضى نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٩١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١/٨/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٩٠١)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التي ينبغي على المحكمة حين تعرض له أن تقسطة حقه بأن تورد في حكمها الاستايد القانونية التي تنتهي على موجبها بقبوله أو رفضه . لما يترتب عليه لو صح — من انقضاء الدعوى الجنائية بسبق الحكم فيها — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعنين في هذا الشأن بالعبارة التي سبق بيئتها قلته فيما أورده على هذا النحو المبتر لا يكون قد بين العناصر الكفيلة والمؤدية الى عدم قبوله بما يصبه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة — محكمة النقض — عن مراقبة سلامة تطبيق القاتون والتقرير برأى فيما يثيره الطاعنون في طعنهم مما يتمين معه نقضه وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، وأذا كان الطعن للمرة الثانية — فانه يتمين تحديد جنسة لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٨٤٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٠/١)

قاعدة رقم (٩٠٢)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التي ينبغي على المحكمة حين تعرض له أن تقسطة حقه بأن تورد في حكمها الاستايد القانونية التي تنتهي على موجبها بقبوله أو رفضه . لما يترتب عليه ان صح — من انقضاء الدعوى الجنائية بسبق الحكم فيها — لما يترتب عليه ان صح — من انقضاء الدعوى الجنائية الحكم فيها — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعنين في هذا الشأن بالعبارة التي سبق بيئتها قلته فيما أورده على هذا النحو

المبسر لا يكون قد بين العناصر الكفية والمؤدية الى عدم قبوله بما يصبه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة — محكمة النقض — عن مراعاة سلامة تطبيق القانون والتقرير برأى فيها يثري الطاعنون في طعنهم مما يضمن معه نقضه وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن ، واذا كان الطعن للمرة الثانية ، فمآله يضمن تحديد جلسة لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٠/١)

قاعدة رقم (٩٠٢)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى سبق الفصل فيها هو من الفروع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الفروع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التي ينبغي على المحكمة حين تعرض له أن تقضه حقه بأن تورد في حكمها الاستبعاد القانوني الذي تنتهي على موجبها بقبوله أو رفضه لما يترتب عليه — لو صح — من انتفاء الدعوى الجنائية بسبق الحكم فيها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعنين في هذا الشأن بالمعيرة التي سبق بيئتها فمآله يثري هذا النحو المبسر لا يكون قد بين العناصر الكفية والمؤدية الى عدم قبوله بما يصبه بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة — محكمة النقض — عن مراعاة سلامة تطبيق القانون والتقرير برأى فيها يثري الطاعنون في طعنهم . مما يضمن معه نقضه وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن . واذا كان الطعن للمرة الثانية — فمآله يضمن تحديد جلسة لنظر الموضوع .

(طعن رقم ٢٨٤٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٠/١)

قاعدة رقم (٩٠٤)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التى ينبغى على المحكمة حين تعرض له ان تقسطة حقه بان تورد فى حكمها الاستايد القانونية التى تنتهى على موجبها بقبوله او رفضه .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة امام محكمة ثانى درجة ، ان الدفاع عن الطاعنين اُحال فى دفاعهم فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المظنون فيه الى ما هو ثابت بحضور جلسة الدعوى رقم ١٣٩ رول اليوم ذاته — وهو ما حصله الحكم المظنون فيه ورد عليه فى قوله « ... ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالقضية رقم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٨ جنح الشرايعة المنظورة امام هذه المحكمة والمجوزة للحكم لجلسة اليوم بطلانها تبين انه لا تند الأركان والشروط القانونية ومن ثم تلقت المحكمة عنه » . لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها هو من الدفوع الجوهرية المتعلقة بالنظام العام التى ينبغى على المحكمة حين تعرض له ان تقسطة حقه بان تورد فى حكمها الاستايد القانونية التى تنتهى على موجبها بقبوله او رفضه لما يترتب عليه — ان صح — من انقضاء الدعوى الجنائية بسبق الحكم فيها — لما كان ذلك . وكان الحكم المظنون فيه قد رد على دفع الطاعنين فى هذا الشأن بالعبرة التى سبق بيانها غاته فيها أورده على هذا النحو البسيط لا يكون قد بين العناصر الكافية المؤدية الى عدم قبوله بما يصح بالمقصود الذى يعجز هذه المحكمة — محكمة النقض — عن مراقبة سلامة تطبيق القانون والتقرير برأى فيها يثيره الطاعنون فى طعنهما ، مما يتعين معه نقضه وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، واذا كان الطعن للمرة الثانية فانه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .

(ظمن رقم ٢٨٤٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١٠/١)

قاعدة رقم (٩٠٥)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها دفعا
جوهريا وهو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته في اية
حالة كانت عليها الدعوى .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل
فيها دفعا جوهريا من شأنه — لو صح — ان يهدم التهمة موضوع
الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها ، وهو من الدفوع المتعلقة
بالنظام العام ويجوز اثارته في اية حالة كانت عليها الدعوى ، ومن
ثم فقد كان على الحكم وقد اثير هذا الدفع امام محكمة اول درجة
ان يحصيه وان يرد عليه بما يفنده ، اما وهو لم يفعل — بل دان الطامن
دون ان يتضمن بما يسوغ به رفض هذا الدفع — فلاته يكون تلبس
البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة بفسر حجة الى بحث
سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٦/٦/١٥)

قاعدة رقم (٩٠٦)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها — يجب
على المحكمة ان تحققه وتفصل فيه .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة
الفصل فيها هو دفاع جوهري من شأنه ان يهدم التهمة موضوع
الدعوى لينتقل على سبق الفصل فيها فقد كان واجبا على المحكمة
ان تحققه وتفصل فيه ، اما وهي لم تفعل فان حكما يكون معييا
بالتصور بما يقتضى نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث يلقى
أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٥٩٨٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢)

قاعدة رقم (٩٠٧)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظير الدعوى لسبق الفصل فيها من
النظام العام ويجوز اثرته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظير الدعوى
لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثرته في أية حالة كانت
عليه الدعوى وتحقيقه قد تغير وجه الراى في الدعوى وكانت البين
أن الطاعن قد أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمة أن تمرض
إلى المحكمة فتقسطه حقه إيرادا له وزدا عليه — أما وهي لم تنعن
بيان حكمها يكون معينا بالتصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه
والإعادة. بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٥٠٣ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٠)

خامسا — مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (٩٠٨)

المبدأ :

الدفع بتلقيق التهمة من الدفوع الموضوعية — ما يكفي الرد عليها .

المحكمة :

الدفع بتلقيق التهمة هو دفع موضوعي لا يستأهل في الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد مستقادا من الأدلة التي استند عليها الحكم في الإدانة ، ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .

(طعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٢/٢٢)

قاعدة رقم (٩٠٩)

المبدأ :

الدفوع الموضوعية — عدم جواز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم دالة بذاتها على تحقق حالته أو ترشح لقيامها .

المحكمة :

الأصل في الدفاع الشرعي أنه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القسائم أو ترشح لقيامها ، ولما كان البين من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعن لم يتمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، فانه لا يقبل من الطاعن اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٣٧٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٤/١٩)

قاعدة رقم (٩١٠)

المبدأ :

الدفع بتعذر الرؤية — دفع موضوعي ما يكفي الرد عليه .

المحكمة :

الدفع بتعذر الرؤية وتحديد شخص الضارب هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها ، فلان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يتحصص جدلا موضوعيا في تقدير الدليل لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (٩١١)

المبدأ :

عدم التفات الحكم المطعون فيه الى الدفاع الجوهرى —
اثره .

المحكمة :

لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن دفع بجلستى الثامن من اكتوبر سنة ١٩٨٠ ، والثاني والعشرين منه — بعدم عليه باليوم المحدد لبيع المحجوزات ورغم ذلك لم يلتفت الحكم المطعون فيه الى هذا الدفاع الجوهرى لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه — فلم يحمله اثباتا له او ردا عليه . فلان الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يوجب نقضه .

(طعن رقم ١١٥٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥)

قاعدة رقم (٩١٢)

المبدأ :

الدفوع الموضوعية لا يجاوز اثارتها لأول مرة امام محكمة النقض — اثره .

المحكمة :

الأصل في الدفاع الشرعي انه من الدفوع الموضوعية التي يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا تجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض الا اذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها ، وكانت واقعة الدموي كما اثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة أو ترشح لقيامها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتمسك صراحة لقيام حالة الدفاع الشرعي ، وانما اقتصر المدافع عنه على القول بأن « الطعنة كانت وليدة غضب وإن الجرح القطعي في يد المتهم البيني يثبت ان المجنى عليها كانت ممسكة بالمطواة وأن للمحكمة الا تأخذ المتهم باعترائه » وهو ما لا يفيد التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعي ، ولا يعد دفعا جديا يلزم المحكمة أن تعرض له بالرد ، فإن ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه من أن فعله يعد من قبيل الدفاع الشرعي لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لأموال الطاعن في التحقيقات انه ضرب المجنى عليها ليضا بقادوم كانت تضمه تحت وسادتها ، وكان الطاعن لا يتلذذ في أن ما نقله الحكم من أقواله له معينه الصحيح من الأوراق فإن ما يثيره من أن واقعة استمال القادوم في الاعتداء لا سند لها من الأوراق يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٥٥٤٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٤)

قاعدة رقم (٩١٢)

المبدأ :

الجدل الموضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير ائمة الدموي لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض — الدفع بتعذر الرؤية وتحديد شخص الضارب — أثره .

المحكمة :

لما كان الدفع بتعذر الرؤية وتحديد الضارب من الدفوع

الموضوعية التي لا تسوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الرد مستقادا ضمننا من القضاء بالادانة. استندا الى أدلة الثبوت التي أوردتها ، فلان ما يثيره الطاعنون عن تعذر الرؤية ينحل الى جسد موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٦٧٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٤/٥)

قاعدة رقم (٩١٤)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا .

المحكمة :

من المقرر ان الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا إكتفاء بها بترده من أدلة الإثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطراحها .

(طعن رقم ٦٩٥ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/١٧)

قاعدة رقم (٩١٥)

المبدأ :

الدفع بنفى التهمة او شيوعها — دفع موضوعي ما يكفى لرد عليه .

المحكمة :

الدفع بنفى التهمة او شيوعها من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم ردا طلبا ان الرد عليها مستقاد ضمننا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم — وكان الحكم المطعون فيه — قد عرض للدفاع الطاعن ورد عليه بما يسوغ فلان ما ينمعه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

(طعن رقم ١٨٩٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/٥/٣١)

قاعدة رقم (٩١٦)

المبدأ :

لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه .

الحكمة :

ولما كتلت التحريات واثن التفتيش عن الطامن الاول فلا صفة للطامن الثاني في الدفع ببطلان اذن التفتيش لصحوره عن جريمة لم تكن قد وقعت بعد — لما هو مقرر من انه لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء ان يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن المصلحة في الدفع لاحق لوجود الصفة فيه — هذا فضلا عن ان الحكمة قد ردت على هذا الدفع المبدي من الطامن الاول ردا سلبيا سلفا .

(طعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٩١٧)

المبدأ :

الدفع بتفنيق التهمة — من الدفوع الموضوعية — الدفوع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من الحكمة .

الحكمة :

الدفع بتفنيق التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكمة .

(طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (٩١٨)

المبدأ :

الاصل ان الدفوع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من الحكمة ما دام مستنفلا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ادلة القبول التي اوردتها .

الحكمة :

من المقرر ان الدفع بتفنيق التهمة من الدفوع الموضوعية التي

لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من المحكم ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها فان كل ما يفرضه الطاعنون من ملاحظة الظاهر او تطبيق الاتهام ينطل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثره أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ١٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٨/١٠/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٩١٩)

المبدأ :

الدفع بشيوع التهمة - دفع موضوعي - لا يجوز اثره لأول مرة أمام محكمة النقض .

الحكمة :

لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحكمة ان الطامن لم يدفع بشيوع التهمة بل انه لا يسوغ له اثارة ذلك الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفع موضوعي - فضلا عن انه يفرض اثره جدلا فهو لا يستلزم من المحكمة ردا خلاصا لكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطعن اليها بما يفيد اطرأحه ومن ثم كان هذا النعي في غير محله .

(طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٩٢٠)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل ان الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

الحكمة :

من المقرر أيضا ان الدفع بتطبيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(طعن رقم ١٦٠٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٨/١١/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٩٢١)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة .

المحكمة :

الدفع بتفريق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحلها لا على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها إياها ومن ثم فإن ما يثري الطاعن في شأن تفريق التهم بنسب المخدر له لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السالفة التي أوردتها مما يقبل معه معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

(ملعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٥)

قاعدة رقم (٩٢٢)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة — الدفع بتفريق التهمة — أثره .

المحكمة :

الدفع بتفريق التهمة دفع موضوعي لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحلها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها إياها .

(ملعن رقم ٢٠٥٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١٢/٤)

قاعدة رقم (٩٢٢)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة — الدفع
بتطبيق التهمة — اثره .
المحكمة :-

الدفع بتطبيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي
بحسب الحكم ردا عليها اخذه بأدلة الثبوت في الدعوى .
(طعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ ؛

قاعدة رقم (٩٢٤)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من المحكمة
ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة .
المحكمة :

من المقرر أن الدفع بتطبيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية
التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد يستفاد
ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها
الحكم وكانت المحكمة قد اطاعت الى أدلة الثبوت النسائية التي
أوردتها فانه لا يكون ثمة محل لتعميب الحكم في هذا الخصوص والقول
بان الاصالة كانت سابقة على الحادث .
(طعن رقم ٢٨٦٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١/٢٤/١٩٨٤ ؛

قاعدة رقم (٩٢٥)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب حسب الأصل ردا صريحا من
المحكمة — الدفع بتعذر الرؤية وتحديد شخص الضارب .
المحكمة :

الأصل أن الدفاع المبني على تعذر الرؤية بسبب الظلام من
أوجه الدفاع الموضوعية التي بحسب الحكم ردا عليها بأدلة الثبوت
في الدعوى .
(طعن رقم ٢٨٩٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١/٢٥/١٩٨٤ ؛

قاعدة رقم (٩٢٦)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا اكتفاء بما أوردته من أدلة الاثبات التي اطلأنت اليها بما يفيد اطراحه .

(طعن رقم ٦٤٠٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٧)

قاعدة رقم (٩٢٧)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستأهل بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة — الدفع بتفريق التهمة — أثره .

المحكمة :

الدفع بتفريق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستقادا من الأدلة التي استند اليها الحكم فلان ما يثيره الطاعن في شأن تفريق التهمة لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعي لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السالفة التي أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدي لها أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٠٠٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعدة رقم (٩٢٨)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستأهل ردا صريحا من المحكمة ما دام الرد مستقادا ضمنا من القضاء بالإدانة — الدفع بتمنر الرؤية وتحديد شخصي للضارب — أثره .

المحكمة :

الدفع بتمنر الرؤية هو من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب

في الأصل ردا صريحا من الحكم ما دلت الرد مستندا ضما من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردها فلان ما يشبه الطاعنان من اصطناع لتوالي الشهود وتغير الرؤية ينحل الى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٦٤٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/١٢)

قاعدة رقم (٩٢٩)

المبدأ :

الدفع بانتفاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام — عدم انتفاء المحكمة اليه — اثره — قصور .

المحكمة :

لما كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات ان الطامن تدبج بجلسة ٢٨ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ — أمام محكمة ثلثي درجة — بانتفاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، وكان هذا الدفع من الدفوع المنقطة بالنظام العام والذي من شأنه — لو ثبت — ان تنتقض الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطامن دون ان يعرض لهذا الدفع ايرادا له وردا عليه فله يكون تلاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فلان الحكم المطعون فيه يكون قد ران عليه القصور مما يعيب بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧١٤٩ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

قاعدة رقم (٩٣٠)

المبدأ :

عدم الرد على الدفع الجوهري — اثره — قصور .

المحكمة :

لما كان من المقرر ان المرض من الأعذار القهزية التي تبرر شكك تتبع إجراءات المعالجة وعدم العلم بما يصدر خلالها من أحكام ، والتلطف بالتألي من التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا مما ينعين

معه على المحكمة إذا ما دفع لبلها بعذر المرض أن تعرض لدليله وتتول كلفتها فيه ، فإن الحكم المظنون فيه — أذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يعرض للشهادة الطبية المقدمة من الطاعن اثباتا لعذر المرض الذى برر به عدم علمه بصدور الحكم الابتدائى وتعمده عن استئنافه فى الميعاد ، ولم يمن بتحقيق هذا الدفـاع وتحييصه ، بل التفت عنه كلية مغفلا ليراده والرد عليه — يكون قد شابه تصور فى التسبيب وانطوى على اخلال بحق الدفـاع مما يعيبه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٣٩٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٩٣١)

المبدأ :

لا يجوز إثارة الدفـاع بعرض الطاعن الذى حال دون حضوره جلسة المعارضة لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة :

من المقرر انه لا يقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بمرشحه فى اليوم الذى كان محددا لنظر المعارضة أمام محكمة اول درجة .

(طعن رقم ٢٠٣٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (٩٣٢)

المبدأ :

الدفـاع بتعذر الرؤية — دفع موضوعى — ما يكفى للرد عليه .

المحكمة :

لما كان الحكم المظنون فيه — قد عرض لدفـاع الطاعنين القائم على تعذر الرؤية بسبب الظلام وامطراحه فى قوله « هذا وقد بان من الماينة ان الحاصل وقع فى مكان تكثر به الأعمدة الكهربائية الصالحة ولم يقل احد بانقطاع التيار الكهربى وقت الحاصل » ولذا

كان هذا الذى أورده الحكم سابقا مرتكزا الى اسلبيد لا ينزع الطاعنون في أن لها موردها من الأوراق فلان النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سحيذا .

(طعن رقم ٢٥٠٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٤)

قاعدة رقم (٩٣٣)

المبدأ :

النفوس الموضوعية لا تستوجب بصب الأصل ردا صريحا من المحكمة .

المحكمة :

الدفع بتطبيق التهمة لا يمدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها .

(طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/١٨)

قاعدة رقم (٩٣٤)

المبدأ :

نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بها لم يجزم بيه الطبيب الشرعى في تقريره متى كتلت وتلقح الدموى قد ابنت ذلك عندها واكتته لديها ومن ثم فلان ما ينمى الطاعن من أن الطب الشرعى لم يرجح بين رواية المتهم ورواية المجنى عليه وشهود الواقعة يكون مردودا ذلك بأن اعتناق المحكمة للتصوير الذى أورده في اسباب حكما يعنى أنها رجحت رواية المجنى عليه والشهود . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن النعى بالقتل الحكم عن مفساد الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بان نفي

التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستلزما من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كذا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه إن يورد الأدلة المنتجة التي تحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة بحكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٩٢٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

قاعدة رقم (٩٢٥)

المبدأ :

الدفع الموضوعية لا تستأهل ردا صريحا من المحكمة اكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطعن إليها .

المحكمة :

المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خلاصا لكتفاء بما توردته من أدلة الإثبات التي تطعن إليها بما يفيد أطراحها ، وكان الحكم الطعون فيه قد أتم قضاؤه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعنين على المخسر المضبوط بالسبابة تأسبا على أدلة سابقة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن يكون غير صحيح .

(طعن رقم ٤١٩٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٩٣٦)

المبدأ :

الدفع بنفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خلاصا من المحكمة طالما كان الرد مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

المحكمة :

لما كان ذلك . وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير العمل الكيميائى وإبرز به أن المولد المضبوطة هى لمادة الحثيش وأنها عبارة عن أربع طرب تين جميعها ١٢٢٥ كجم فلان ما يتعاه الطامن على الحكم عدم إيراده مضمون تقرير العمل الكيميائى لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك ، وكان ما يشره الطامن من منازعة حول إمكان رؤية شاهد : الأثبات له عند القائه ما بيده حتى استقر على الأرض ، فسلته لا يصدو أن يكون دفعا موضوعيا تصد به مجرد التشكيك فى صحة تصوير الواقعة حسبما اطمانت إليها المحكمة وليس من شأنه أن يؤدى بالضرورة الى نفى وقوع الحادث أو استحالة حصوله وفقا لهذا التصوير ، وكان الدفع بنفى التهمة هو من أوجه الدفعا الموضوعية التى لا يستاهل ردا خاصا من المحكمة ، طالما كان الرد عليهما مبتدئا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم كما هو الحال فى هذه الدوى فلان ما يتعاه الطامن فى هذا الشأن لا يكون مسديدا .

(طعن رقم ٢٥١١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٢/١٧/١٩٨٥)

قاعدة رقم (٩٢٧)

؟ لنبدأ :

من المقرر أن الدفع بتعذر الرؤية من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل ردا صريحا من الحكم ما دام الفرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أيضا أن الدفع بتعذر الرؤية من الدفوع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل — ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى أدلة الثبوت التى أوردها — لما كان ما تقدم جميعه فلان الطعن برمته يكون على غير أساس ضمينا . رفضه موضوعا .

(طعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٤/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٩٣٨)

المبدأ :

الدفع بقبضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن المدافع عن الطاعنة الثانية دفع بجلسة المراجعة الأخيرة المعقودة في ١٣/١٠/١٩٨٢ أمام محكمة ثاني درجة بانتضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لما كان ذلك ، وكان هذا الدفع من الدفوع المتعلقة بالنظام العام والذي من شأنه - لو ثبت - أن تنقضى الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنة دون أن يعرض لهذا الدفع إيرادا له وردا عليه فنته يكون قاصر البيان . لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة الى بحث بقية ما اشاره الطاعن .

(طعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٧)

قاعدة رقم (٩٣٩)

المبدأ :

من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستقلا ضمنا من القضاء بالإدانة .

المحكمة :

من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب من المحكمة في الأصل ردا صريحا ما دام الرد مستقلا ضمنا من القضاء بالإدانة باستنادا الى أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ومن المقرر كذلك أن المحكمة لا تلتزم بتابعة التهم في منلحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستقلا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ومن ثم فلان ما يثيره الطاعنين

يشان عدم رد الحكم على ما اثاره للتبديل على استحقاقه نسبة لاصابات المجنى عليهم لاي من الطاعنين ينصل في واقعة الى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الاثلة القائمة في الدفوعى وبمبلغ اطمئنانها اليها ما لايجوز مصادرتها فيه او الخوض بشانها اتم محكمة التقضى .

(طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٠/٢/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩٤٠)

المبدأ :

الرفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له — مفاد ذلك .

المحكمة :

ومن حيث ان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ، ان المدعى بالحقوق المدنية اقام الدعوى بالطريق المباشر قبل الطاعن بوصف انه اعطاه شيكا بدون رصيد ، وكان البين من محاضر جلسات محكمة اول درجة ان المدافع عن الطاعن حضر بجلسة ١٦/٢/١٩٨٤ ودفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعهما من غير ذي صفة ، ولما كان من المقرر ان الرفع بعدم قبول الدعوى المدنية ، هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع ان تعرض له وتنسبته حقه ايرادا له وردا عليه بنوعها الى غاية الامر فيه لان من شأنه ان صح — في صورة الدعوى — ان يؤدى الى عدم قبول الدعوى المدنية — وهو ما يستتبع لزوما وحتماً عدم قبول الدعوى الجنائية ، لما هو مقرر من ان عدم قبول الدعوى المقامة بالطريق المباشر مع الدعوى الجنائية ، يوجب عدم قبول الأخيرة ، واذ لم يعرض الحكمان الابتدائي والاستئنافي كلاهما لهذا الرفع ولم ينسبته حقه ايرادا وردا ، فلان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب بالقصور الذي يحمله به يقضى حقه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة لما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وذلك

دون حاجة الى بحث بل انى أوجه الطعن مع الزام المظنون ضده — المدعى
بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(طعن رقم ٥٢٥٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٧)

قاعدة رقم (٩٤١)

المبدأ :

الدفع بتمنر الرؤية من أوجه النفع الموضوعية التي
لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام الرد مستفاد ضمنا
من القضاء بالادانة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الدفع بتمنر الرؤية من أوجه النفع
الموضوعية التي لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا ما دام
الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت
التي يوردها الحكم فإن معنى الطاعن يكون غير سديد .

(طعن رقم ٥٦٠٩ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٣)

ذبح ماشية خارج السلخانة

قاعدة رقم (٩٤٢)

المبدأ :

الدفاع الجوهري الذي يتغير به وجه الرأي في الدعوى
— يجب على المحكمة الرد عليه — مخالفة ذلك — قصور .

المحكمة :

حيث ان الدعوى الجنائية قد رفعت على الطامن بوصف أنه نبيح
انثى مائثية جاموسة دون حصوله على إذن بذلك وطلبت النيابة العامة
عقابه بالمادة ١٤٣ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . لما
كان ذلك ، وكانت هذه المادة قد نصت على ان يعاقب بالسجن مدة
لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن
خمسائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من
ذبح بالخيانة لأخكاه المادة ١٠٩ الاتك الفشار أو الاناث الانثى
والجاموس والأغنام غير المستوردة ما لم يصل وزنها أو نموها الى الحد
الذى يقرره وزير الزراعة . . . — وكان البين من محضر جلسة المحكمة
ان الدافع من الطامن قد أبدى دفاعا مؤداه ان اللحوم المضبوطة
لجاموس صومالى مستوردة وهو دفاع جوهري يترتب عليه لو صح
أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى بما ينبغى معه على المحكمة
تحميمه بلوغا الى غلبة الأمر فيه أو الرد عليه بما يدفعه ، لما وقد
التفتت عنه ولم تعرض له البتة فلان حكمها يكون مشوبا بالقصور
بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤١٩٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (٩٤٣)

المبدأ :

جريمة ذبح حيوان مخصصا لحمه للاستهلاك الإنمى خارج
الأسكن المدة اذلك المنصوص عليها فى الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة
١٩٤٥ الخاص بشئون التسمين يعاقب عليها بعقوبة الجذعة
وتشترك فى الاختصاص بنظرها مع المحاكم العادية — صاحبة الولاية

العلماء الأصلية — محكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ — مفاد ذلك .

المحكمة :

وحيث أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المظعون ضده بوصف أنه في يوم ٦ من فبراير سنة ١٩٨٥ . أولا : ذبح انثى الميائية غير المستوردة قبل استبدال قواطعها . ثانيا : ذبح حيوانا يخصصا لحيه للاستهلاك الأدنى خاج الأملكن المدة لذلك . ثالثا : مرض شيئا من اغذية الإنسان مغشوشا « لحوم فاسدة » مع علمه بذلك وطلبت مقابله بالمواد ١/١٠٩ ، ١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١٤٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ وقرار وزير الزراعة رقم ١٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ١/١ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والمواد ١/٢ ، ١/٣ ، ٢ ، ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة خنايات شين الكوم قضت بتاريخ ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحتلتها الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها على أسس اختصاص محكم أمن الدولة طوارئ بنظر الجريمة الثنائية وبالتالي بكل الجرائم المرتبطة بها وذلك عملا بالمادتين ٥/١ ، ٢ من امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ . لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ باعلان حالة الطوارئ وامر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بالتحلة بعض الجرائم الى محكم أمن الدولة طوارئ ومنها الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التتوين وقد خلا اى منها كما خلا اى تشريع آخر من النص على أفراد محكم أمن الدولة المشكلة ونفق قانون الطوارئ وحدها — دون سواها — في جرائم المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ آتف البيان — وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان محكم أمن الدولة محكم استثنائية اختصاصها محصور في الجرائم التى تقع بالخلفه لاحكام الاوامر التى

يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كتبت في الأصل
مؤنة يلتزمان المأمول بها وكذلك القوانين الملقب عليها بالقانون الملم
وتحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، وإن الشارح
لم يسلب المحاكم سلطة الولاية العلية البتة من اختصاصها الأصلي
الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية
المصدر به القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل
في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص وبالتالي يشمل هذا
الاختصاص الفصل في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون
رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل ، فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون
فيه في هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكانت جريمة
ذبح حيوانا مخصصا لحمه للاستهلاك الآدمي خارج الأماكن المعدة
لذلك والمنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التوطين يعاقب عليها بعقوبة الجفحة وتشترك في الاختصاص
بنظرها مع المحاكم العلية - سلطة الولاية العلية الأصلية -
محكم أمن الدولة الجزئية المنصوص عليها في قانون الطوارئ ، وذلك
عملا بالفقرة الخالصة من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية
رقم ١ لسنة ١٩٨١ والمادة السابعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة
١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ المعدل في حين أن جريمة ذبح لثني
الماشية قبل استبدال قواطعها المسندة كذلك إلى المطعون ضده ،
معاقب عليها بعقوبة الجنابة وهي ليست من الجرائم التي تختص
محكم أمن الدولة العليا « طوارئ » بنظرها وبالتالي فإن حالة اختصاص
هذه المحاكم بها لا ترتبطها بجريمة ذبح الماشية خارج السلطنة
لا تتفق والتفسير الصحيح للمادة الثانية من أمر رئيس الجمهورية
رقم ١ لسنة ١٩٨١ والتي يجري نصها على أنه « إذا كون الفعل
الواحد جرائم متعددة أو وقعت عدة جرائم مرتبطة بعضها ببعض لفرض
واحد وكتبت إحدى تلك الجرائم دلالة في اختصاص محكم أمن
الدولة على التيلة العلية تقديم الدعوى برفعها إلى محكم أمن
الدولة « طوارئ » وتطبق هذه المحاكم المادة ٣٢ من قانون
المقويك » . ذلك أن قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب

بحسب اللزوم العقلي ان تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجرمية
 -فالتعقوبة الأشد المبتعدة بها في التحقيق والاحالة والمحكمة وتدور
 في فلكها بموجب الأثر القانوني للارتباط . بحسبان ان عقوبة الجريمة
 الأشد هي للواجبة التطبيق على الجريمتين وفقا للمادة ٢ من قانون
 العقوبات واذ كلت جريمة ذبح أنثى الماشية قبل استبدال مواطعها
 سلفة الذكر تختص بنظرها محكمة الجنائيات وحدها وهي المحكمة
 الأعلى درجة من محكمة أمن الدولة الجزئية « طوارئ » التي
 تشترك مع القضاء العلم في الاختصاص بنظر جريمة ذبح ماشية
 خارج النطاقات المسندة أيضا الى المطعون ضده فانه يتمين ان
 تتبع الجريمة الأخيرة الأولى في التحقيق والاحالة والاختصاص
 بالمحاكمة وهو ما يوجب نص المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية
 المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ من احالة الجرائم التي تخص
 بها محاكم من درجات مختلفة الى المحكمة الأعلى درجة وهي
 قاعدة عامة واجبة الاتباع في المحاكمات الجنائية . ومن ثم يكون قضاء
 المحكم المطعون فيه في هذا الشأن على غير سند من القانون . لما كان ذلك ،
 وكان قضاء محكمة جنائيات شبين الكوم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
 وباحالتها الى النيابة العامة لاتخاذ شئونها فيها - وما أوردته بأساليب الحكم
 من ان الاختصاص الفعلي انما هو لمحكمة أمن الدولة « طوارئ »
 - هو في حقيقته قضاء منه للخصوصية على خلاف ظاهرة ذلك ان التهمة
 الأولى المسندة الى المطعون ضده جنائية ذبح أنثى ماشية قبل استبدال
 مواطعها . ولا تخفى محكم أمن الدولة « طوارئ » بنظرها وعليه
 نستحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها من
 النيابة العامة . ومن ثمة فان الطعن في الحكم يكون جازا ومستوفيا
 للشكل المقرر في القانون . لما كان ذلك ، وكلت المحكمة تد اخطات
 في قضائها بعدم الاختصاص مع ان القانون يجعل لها ولاية الفصل في
 الدعوى ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر الموضوع فانه يتمين الحكم
 بقبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والاعادة الى المحكمة
 التي اصدرته لنظر الموضوع وذلك عملا بالمادة ١/٤٤ من القانون رقم ٥٧
 لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن حالات واجراءات
 الطعن أمام محكمة النقض من غير اشتراط ان تكون محكمة الاعادة

في هذه الحالة مشكلة من قضايا آخرين — على خلاف حالات التقصير
الأخرى اذ لا وقع بطلان في الحكم والتي نصبت عليها المادة ٢/٢٩ من
القانون ذاته .

(طعن رقم ٧٠٤٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٦/٢/٦)

قاعدة رقم (٩٤٤)

المبدأ :

يحظر في أيام الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل اسبوع
نمى الحيوانات المعدة احصاء للأكل في السلخانات العامة والأماكن المخصصة
للذبح ويجوز للحافظ المختص التصريح بالذبح في السلخانة العامة
والأماكن المعدة للذبح يوم الأربعاء بغرض تجهيز اللحوم .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضبوطة
إن المطعون ضده اقر بالتحقيقات بملكته لاثني المشية المضبوطة وانه
اقتبل من السن القانوني كما اقر باستجاره لشخص لذبحها ومشاركته
له في عملية الذبح كما ان اترك وجوده بالبلدة في تاريخ الواقعة
وانه كان بمدينة القاهرة للعلاج في ذلك الوقت كما اترك قبله
بطبي الطعم لجعل ختان ابن المطعون ضده ، هذا فضلا عن أن الثابت
من أقوال الطبيب البيطري أن الذبح لم يكن اضطراريا وان المسافة
بين مكان الذبح والسلخنة حوالي أربعة كيلو مترات ، ولما كان الحكم
المطعون فيه قد ذهب إلى تبرئة المطعون ضده دون أن يعرض لاثواله
بحاضر ضبط الواقعة والتحقيق والاستناد منها ملكته لاثني المشية
المضبوطة واشتراكه في عملية الذبح ، كما لم يعرض لدلالة أقوال
الطبيب البيطري من أن الذبح لم يكن اضطراريا وان مكانه ومكان اقرب
سلخنة لا تتجاوز المسافة بينهما أربعة كيلو مترات ، وكان الحكم قد
خلا مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى تلك الاثوال ووافرتها فان
ذلك مما يفيد بأنها أصبحت حكما دون أن تعيط بأفلسة الدعوى
وتحصنها هذا فضلا عن أنها قضت بما لا اصل له في التحقيقات عندما

فكرت - على غير الحقيقة - ان اقرر بقبليه بطهى الطعام
لحفل ختان ان المطعون ضده ورتبت على ذلك قبليه بنخب انثى
المائية المضبوطة ، ومن ثم فان حكمها يكون مشويا بالقصور فضلا
عن مخالفته للثابت بالأوراق مما يعنيه ويوجب نقضه . لما كان ذلك
وكانت المسألة الأولى من قرار وزير التكوين والتجارة الداخلية رقم
٢٨٦ لسنة ١٩٨١ تنص على أنه « يحظر في أيام الأحد والاثنين
والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ذبح الحيوانات المعدة لحبها للأكل
في السلخانات العامة والأماكن المخصصة للذبح ويجوز للمحافظ المختص
التصريح بالذبح في السلخانات العامة والأماكن المعدة للذبح يوم الأربعاء
بفرض تجهيز اللحوم » . وكان الحكم المطعون فيه قد اتم قضاءه
ببراءة المطعون ضده من تهمة الذبح في غير الأيام المصرح بها قانونا
باعتبار ان الواقعة حدثت يوم الأربعاء وهو مصرح فيه بالذبح ،
دون ان يتحقق من وجود قرار لحفظ الاقليم بالتصريح بذلك ، ومن ثم
يكون الحكم قد جاء قاصرا بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ،
وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٤٣ مكررا من القانون
رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المستبدلة بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠
والفقرة الثانية من المادة السالفة من قرار وزير التكوين والتجارة
الداخلية رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤ توجب - في جميع الأحوال - بمصادرة
اللحوم المضبوطة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الحكم
بمصادرة تلك اللحوم نكته يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما كان
يتعين معه تصحيحه والقضاء بهذه العقوبة ، الا أنه لما كان الحكم
قد شابه القصور في التسببب على النحو السابق ايشاحه ثلته يتعين ان
يكون مع النقض الاعادة لما هو مقرر من ان القصور في التسببب له
المصادرة على وجوه الطمن المنطقة بخالفة القانون .

(نعلن رقم ٢٧٤٣ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/١٦)

رشوة

—

قاعدة رقم (٩٤٥)

المبدأ :

جريمة الرشوة — اعتراف الراشئ أو الوسيط — ثمره .

الحكمة :

لما كان يشترط في الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء الراشئ أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات أن يكون صادقا ككلما يغطي جميع وقائع الرشوة التي ارتكبها الراشئ أو الوسيط دون نص أو تحريف وأن يكون حاصلا لدى جهة الحكم حتى تتحقق نأفته ، فلذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عدل ندى المحكمة فلا يترتب الاعفاء ، وإذ كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة أن الطاعة مدلت من اعترافها في التحقيقات وتكررت ما اسند اليها من تكييفها للرشوة الى المتهم الأول فلان ما تنعاه بشأن عدم اعفائها من العقوبة المقررة لهذه الجريمة يكون على غير اساس .

(طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/١)

قاعدة رقم (٩٤٦)

المبدأ :

ليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة .

الحكمة :

من المقرر أن الشارح في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة قد تنص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة الى الموظف ومن في حكمه أسوة بلبتاعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التقييد بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقا من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، ويكفي تصرف أو سلوك ينسب الى هذه الأعمال ويعد من واجبات اداؤها على الوجه السوي

الذى يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم ، وقد استهدفت المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مخلولا عاما أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها ، فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو امتناع عن القيام به يجزى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة التي عناء الشارع في النص ، فلذا تعاملت جعلا على هذا الإخلال كل فعل ارتشاه ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض رئيسا مستحقا للعقاب . وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخله في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود قانونيا ظاهر البطلان .

(طعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٩٤٧)

المبدأ :

الشروط اللازمة لتوافرها لقيام الجريمة المنصوص عليها في المادة

١٠٩ مكرر ثانيا من قانون العقوبات .

الحكمة :

لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكرر ثانيا — المطبقة في الدعوى — تجريم الأعمال التي لا تجلوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤثما نص آخر ، وذلك للقضاء على سمسرة الرشوة ودعتها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأعمال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ، فله لا قيام لهذه الجريمة المستحقة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها انيا كل في جريمة من جرائم الرشوة التي انتظمها وحدد عقابها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الجناس بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة

فيها — إلى لحكام المادة ١٠٣ وما يعدها من هذا القانون . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعلة في المهد الأول للشيء وهو عليم بوجود حقيقى لموظف علم أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبني على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لمصاحب حلجة لهذا العمل ويلزم نوق ذلك أن تكون إرادة الجاني — على هذا الأسس — قيد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتیان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التائيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لمد إلى الإنصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنيته في المادة ١٠٤ مكررا من تائيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التائيم محظور ، لما كان ذلك ، وكان انفعال المبدى من الطاعنين والمؤنس على أن تصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشاقه من شأنه لو صح أن يؤدي إلى انتفاء القصد الجنائى للجريمة وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهرى حقه في البحث فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(طعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

قاعدة رقم (٩٤٨)

المبدأ :

إذا توافر اتفاق بين الموظف ومصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سلفيا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه .

الحكمة :

إذا توافر اتفاق بين الموظف ومصاحب المصلحة على أداء العمل مقابل الجعل انطبقت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات يستوى في ذلك أن يكون العطاء سلفيا أو معاصرا لأداء العمل أو لاحقا عليه ما دام أداء العمل كل تنفيذ لاتفاق سابق إذ أن نية الاتجار بالوظيفة في

هذه الخلة تكون قائمة منذ البداية ، لما اذا كان أداء العمل -
لو الابتناع عنه لو الاخلال بواجبات الوظيفة - غير مسبوق بقتاق
بين الرائي والرتشي فلن العطاء اللاحق في هذه الحالة تنطبق عليه
المادة ٦٠٥ من قانون العقوبات .

(طعن رقم ٦٥٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (٩٤٩)

المبدأ :

جريمة الرشوة - اجلبة الحكم على ما لا اصل له في
الأوراق - قرره .

الحكمة :

بجريمة عرض رشوة على موظف عمومي لم يقبلها قد شابه
خطا في الاسناد ذلك بأنه عول في قضائه - من بين ما عول عليه -
على ما شهد به بجلطة المحكمة من ان الموظف
العمومي بعد تسلمه مبلغ الرشوة اتصل طيفونيا بالطاعن لخباره
بإختلاف رمي الشاسية والموتور المقدمين له من الطاعن الثاني من
الرقمين السابق تقديمهما بالمبلية الزورة فأنلده بصحة الرقمين المقدمين
مؤخرا مع ان أقوال ذلك الشاهد بالجلطة لا تصاند الحكم نيبا حصله
منها ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نضه .

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه ان من بين ما عول
عليه في ادانة الطاعن شهادة بجلطة المحكمة والتي مؤداها
انه عقب تلقيه بلاغ الموظف العمومي وتلكده من جديته قام باستئذان
النياة العلية في تسجيل الحادثل الطيفونية للضبط والتفتيش ونفاذا
لهذا الاذن قلم الموظف العمومي بالاتصال بالطاعن الأول حيث تالكه منه
ان الطاعن الثاني موفد من قبله واتفق معه على دفع مبلغ ألف
وشابطة جنبه نظير المبلية الزورة وتم تحديد موعد لذلك حيث تم
ضبط الطاعن الثاني بعد تسليم مبلغ الرشوة ثم اتصل الموظف العمومي
بالطاعن الأول مخبرا إياه بإختلاف رمي الشاسية والموتور المقدمين

له من الطاعن الثاني عما سبق تقديمه اليه لتحرير المبيعة على مقتضاها
فإنه بصحة الرقمين المتقدمين مؤخرًا . لما كان ذلك ، وكان نشت
من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة ان شهادة ذلك الشاهد
اقتصرت على محرر تلقيه بلاغ الموظف العمومي وحصول اتصال
تليفوني بين هذا الآخر والطاعن الأول سلو به فيه على مبلغ الرشوة
وحدد معه موعد تسليمه حيث تم ضبط الطاعن الثاني بعد تسليم
المبلغ وظلت تلك الشهادة بين حصول اتصال تليفوني بين الموظف
العمومي والطاعن الأول بعد تسليمه مبلغ الرشوة لأخبره بمغايرة رقمي
الشاسية والموتور المتقدمين له من الطاعن الثاني للرقمين السابق تقديمهما اليه ،
فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص مقارعة الطاعن للجريمة
مستدلًا على ذلك بأقوال ذلك الشاهد بجلطة المحكمة يكون قد أقام قضاؤه
على ما لا أصل له في الأوراق ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم
من أدلة أخرى إذ ان الأدلة في المواد الجنائية مقبلة والمحمكة
تكون عقيدتها منها مجتمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر
التعرف على مبلغ الأثر الذي كان الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت
اليه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه
والإحالة بالنسبة الى الطاعن الأول وكذلك الى الطاعن الثاني لوحدة
الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة الى بحث سائر أوجه
الظمن .

(طعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٩٥٠)

المبدأ :

عدم تحريز مبلغ الرشوة المضبوط ليس من شأنه بطلان إجراءات
التحقيق .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان عدم تحريز مبلغ الرشوة المضبوط ليس من شأنه
بطلان إجراءات التحقيق وذلك لما هو مقرر من ان إجراءات
التحريز إنما تصدق بها تنظيم العمل بالحفظ على الدليل خفية

توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا . بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل هذا إلى أن الأوراق خلت مما يفيد إبداء الطاعن لهذا الدفاع إلمام محكمة الموضوع ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بلجأته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان قضاء محكمة النقض جرى على أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية يفرض تعديلها بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ « دخول للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز عدم سماعهم إلمام المحكمة من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم في التحقيقات ما دامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة أن النيابة العامة والدفاع قد اكتفيا بسماع أقوال الشهود المكتبيين بتلاوتها في الجلسة وقد خلت الأوراق من طلب للدفاع مناقشة الشهود حسبا جاء في وجه الطعن ومن ثم فإن ما ينمى الطاعن في هذا الخصوص بدعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٥٧٤٤ لسنة ٥٥ هـ - جلسة ١١/٢/١٩٨٦)

قاعدة رقم (٩٥١)

المبدأ :

لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي قام الموظف بإدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الفرض منها .

المحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « أن المتهم - الطاعن الأول - وهو بن أرياب الوظائف العمومية باعتباره كاتباً بنبيلية مخدرات القاهرة ومن مهام وظيفته

طلى تقارير ادارة المصلل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى وايداعها
ملفات القضايا التى يتولى آمال سكرتارية التحقيق فيها ويحتفظ بها فى
مهنته سعى فى الفترة من ٢١ يولية سنة ١٩٧٥ وحتى ٢٥ يناير سنة
١٩٧٧ الى التعرف ببعض المتهمين فى القضايا التى يتولى آمال التحقيق
فيها وهم — الطاعن الثانى متهم الجنالية رقم ٧٧ لسنة
١٩٧٦ قسم الجيزة و متهم الجنالية رقم ٩ لسنة ١٩٧٦ قسم
الجيزة و متهم الجنالية رقم ٦١ لسنة ١٩٧٥ قسم الدقى
و متهم الجنالية رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٥ قسم بولاق الدكرور
و وشهرته متهم الجنالية رقم ٢ لسنة ١٩٧٧
قسم بولاق الدكرور و متهم الجنالية رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٥
قسم الدقى — والذين سبق الحكم عليهم — واتفق معهم على العمل
على حفظ القضايا الخاصة بهم وفى مقابل هذا الطلب واخذ لنفسه من
التمهم الثانى و — السابق الحكم عليه — رشوة
قدرها خمسين جنيها من كل منهما وذلك للاخلال بواجبات ومقتضيات
وظيفته وصولا الى الغرض المتفق عليه بينهما وفى سبيل هذا قلم
بإختلاس تقارير ادارة المصلل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى الواردة
للنيلة والمسلطة اليه بسبب وظيفته والثابت بها نوع وكية الجواهر
المخدرة المضبوطة فى قضايا الجنليات سابقة الذكر واصطنع مع آخر
مجهول بدلا منها تقارير اخرى مزورة على غرار التقارير الصحيحة
المختصة بثبتا فيها على خلاف الحقيقة ان المضبوطات اتى تم تطيلها
فى تلك القضايا لا تحتوى على جواهر مخدرة ويصم على هذه التقارير المزورة
ببصمة ختم مقلد لمصلحة الطب الشرعى بوزارة العدل كما شفعها التهم
المجهول بلبضامات مزورة للمختصين بمصلحة الطب الشرعى والعلميين
بنيلة مخدرات القاهرة وقد استعمل التهم الاول هذه
التقارير المزورة بأن اودعها ملفات القضايا وعرضها على السادة
وكلاء نيابة المخدرات حيث قبلوا بالتصرف فيها على ضوء هذه
التقارير المزورة « وقد اورد الحكم الاطلة على ثبوت الواقعة ونسبتها
الى الطاعنين من أقوال ... و ... و ... و ... و ... و ...
ومن تقرير قسم ابحك التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ومن

اتوال المتهمين - الطامن الثاني - و - السابق الحكم عليه - وهى سبعة ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الثالث من مدونات الحكم المطعون فيه ان الطامن الأول يعمل سكرتيرا للتحقيق بنبيلة مخدرات القاهرة ومن اختصاصه الوظيفى استلام تقارير المعامل الكيماوية الخاصة بقضايا المخدرات التى ييلشر اعمال سكرتارية التحقيق فيها ، وانه وآخر مجهول زور تلك التقارير بثابت ان المواد المضبوطة ليست من الجواهر المخدرة ولودعها بالقضايا الخاصة بها ثم عرضها على المادة وكلاء النيابة المختصين حيث اصدروا قراراتهم بحفظها ، وانه لخل بواجبات وظيفته على هذا النحو مقابل المبالغ التقديرية التى تقاضاها من بقى المتهمين بعد ان اتفق معهم على حفظ قضاياهم ، وكان من المقرر ان الشارع فى المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التى عدت صور الرشوة تد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض من افراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف او من فى حكمة اسوة باقضاها من عمل من اعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالاخلال بواجبات الوظيفة فى النص مطلقا من التقيد يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الاعمال ويعد واجبا من واجبات ادائها على الوجه السوى الذى يكفل لها دائما ان تجرى على سند قويم فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات او امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى النص ولا يشترط فى جريمة الرشوة ان تكون الاعمال التى تلم الموظف بادائها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفى ان يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الفرض منها وان يكون من قدم له الرشوة قد اتجر معه على هذا الاساس ، فاذا تقلص الموظف مقابل على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من قدم له هذا المقابل لهذا الفرض رشييا مستحقا للعقاب ، وكان الحكم فيه قد اتبع هذا النظر ، فلا جدوى للطامن الأول من جراء ما يشره من دعوى انتفاء الاختصاص الوظيفى ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون غير سديد ، وكذا انه لا يحتاج على المحكمة ان هى التفتت عن

ما اتساره هذا الطاعن من ان الواقعة - بفرض صحتها - تشكل جريمة
النسب المؤثمة بالسادة ٣٣٦ من قانون العقوبات لانه دفعا قانوني
ظاهر البطلان ، كما يكفي للرد عليه ما اوردته المحكمة من ادلة على
توافر اركان جريمة الرشوة حسبها هي معرفة في المادة ١٠٤ مضافة
الذكر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اورد مؤدى
اقتوال الطاعن الثاني في تحقيقات النيابة العامة بقوله : « وقرر المنهم
الثاني في تحقيقات النيابة العامة انه اثر انتهاء
استجوابه في الجنالية رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٦ قسم الجزية المنهم فيها طلب
منه المنهم الاول مبلغ خمسين جنيها بدعاء ان هذا المبلغ
هو كل ما يستحق به عليه في هذه الجنالية فاعطاه عشرين جنيها
واستهله في سداد البسالى يتم دفعه بعد حفظ القضية وقد علم بعد
ذلك ان القضية حفظت » . وكان لا ينقص من قيمة هذه الاقوال التي
تساند اليها الحكم في قضائه بادانة هذا الطاعن بجريمة الرشوة
ما يذهب اليه من ان هذا القول لا يعد اقرارا بالجريمة وانما كان
تقصده منه ان ما دفعه من مبلغ نقدي هو بمثابة غرامة سوف يقضى
بها ، ذلك بان محكمة الموضوع ليست مقيدة في اخذها بقرار المنهم
ان تلتزم نفيه وظاهره بل لها ان تستنبط منه ومن غيره من العناصر
الاخرى الحقيقة التي تصل اليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة
المبكتات العقلية ما دام ذلك سليما متقفا مع حكم العقل والمنطق
واذ كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت ارتكاب هذا الطاعن
لجريمة الرشوة وباتت الجرائم المسندة اليه من ظروف الدعوى
وبلاستها واتلت على توافرها في حقه ادلة سائلة انتفع بها وجداتها ،
فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها لاسم
محكمة النقض .

(طعن رقم ٦١٤٣ لسنة ٦٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١/٨)

قاعدة رقم (٩٥٢)

المبدأ :

لا يشترط في جريمة الرشوة ان تكون الأعمال التي قام الموظف بإدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي ان يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطامن طلب وتقاضى مبلغ الرشوة من المجنى عليها بوصفه مراجعا بقلم الصور بحكمة جنوب القاهرة الابتدائية مقابل استخراج صورة تنفيذية لها من الحكم الصادر في دعوى مخفية خلاصة بورتها على خلاف القواعد المقررة ، وكان القاتون لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف هو وحده المختص بالتقيلم بجميع العمل المنفصل بالرشوة ، بل يكفي ان يكون له علاقة به أو ان يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح ايهما بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان ما يثيره الطامن بسبب طعنه من عدم اختصاصه وحده باستخراج الصور التنفيذية للاحكام لا ينفي ان له نصيبا من الاختصاص بهذا العمل الذي دفعت الرشوة من أجله ، فان الحكم اذ دأبه بجريمة طلب واخذ رشوة للاخلال بواجبات وظيفته يكون قد أعمل القاتون على وجهة الصحيح ويضحي معنى الطامن في هذا الوجه غير سديد . لما كان ما تقدم ، فسل الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رقمه موضوعا .

(طعن رقم ٥٩١١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٧/٢/١٢)

قاعدة رقم (٩٥٣)

المبدأ : -

لا يشترط في جريمة الرشوة ان تكون الأعمال التي قام الموظف بإدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي ان يكون له نصيب فيها يسمح بتنفيذ الغرض منها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما

تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سالفة مستبعدة من أقوال الشهود والتسجيلات واعتراف الوسيط وإقرار المتهم بأخذه المبلغ وكلها تؤدي إلى ما رقبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بـ بطلان الأدلة الصادرة بتسجيل الحوادث لعدم مسكوكه من القاضي الجنائي في مقولة أنه « مردود بلن المادة ٧ من القانون ١٠٥ سنة ١٩٨٠ الخاص بإنشاء محكم أمن الدولة قد قضت في فقرتها الثانية على أنه يكون للنيابة العامة بالاضافة الى الاختصاصات المقررة سلطات قضى التحقيق في تعقب الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا ، لما كان ذلك وكلفت المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ضد لادلت بقضى التحقيق أن يأمر بمراقبة الحوادث السسكية والاسلكية او اجراء التسجيلات لاحديث جرت في مكان خلص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جنائية — كان الأمر الصادر من المحامي العام بتاريخ ١٦/١/١٩٨٥ قد وافق هذا النظر فلان الدفع ببطلان الاذن على ما تقدم يكون غير قائم على سند من صحيح القانون » . وكان هذا الذي انتهى اليه الحكم صحيحا ، فلان ما يثيره الطاعن بصده يكون غير مستديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عول — ضمن ما عول عليه من أدلة الثبوت على اقرار الطاعن — في التحقيقات وأمام المحكمة — بأخذه مبلغ الرشوة من الراشئ وكان بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الإثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاقرار اللاحق للمتهم بنفيه مبلغ الرشوة الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه فلان مصلحة الطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش تكون منتفية بما مؤده أن يكون الدفع به غير مقبول ، ومن ثم يضحى الحكم المطعون فيه صحيحا فيما خلص اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش بمرف النظر عن خطئه في تأسيس ذلك على جواز صدور الاذن من شخص غير مخد الأمر الذي يكون معه التمس عليه بهذا الخطأ عديم الجدوى .

لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفع الطاعن بعدم

اختصاصه بالعمل الذي طلب منه اداؤه ورد عليه بقوله : « وحيث انسه عن زعم المتهم بعدم اختصاصه بالعمل الذي قبل بتقديم الرشوة عن اجله مبرودو بانه لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع الاعمال المنطقة بالرشوة بل يكفى ان يكون له فيها تعييب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض منه - كما كان ذلك وكان البين من اوراق الدعوى ان المتهم الأول كان عضوا في لجنة تقدير ثمن الزراعة وله صوت مؤثر فيها وانه وضع المراقيل اسلم التثمين والتي لا علاقة لها بعملية ايقاع البيع الفعلي فان زعمه بدوره على غير سند من القانون » . واذا كان ما ورد به الحكم على دفع الطاعن سديدا في القانون فان هذا النعى يكون في غير محله - لما كان ذلك وكان من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعتق الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - كما ان لها ان تكون حقيقتها مما تطئن اليه من ادلة وعناصر الدعوى وكلفت المحكمة عند استخلصت من الادلة الساتفة التي اوردها ان المبلغ الذي اخذته الطاعن من المبلغ كان على سبيل الرشوة للاخلال بواجبات وظيفته واطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الشأن - فان ما يثيره من انه اخذ المبلغ سدادا لايجار متأخر على اصحاب المزرعة لهيئة الاصلاح الزراعي لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في مسائل واقعية تلك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض - لما كان ذلك وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشي عند طلب او قبول الوعد او العطية او الفائدة انه يفعل هذا لقاء القيام بعمل او الامتناع عن عمل من اعمال الوظيفة او للاخلال بواجباته وانه حين لاتجاره بوظيفته او استقلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملاسل التي صاحبت العمل او الامتناع او الاخلال بواجبات الوظيفة - لما كان ذلك وكان الحكم قد نال على ان العطية قدمت للطاعن وهو مدير الاصلاح الزراعي المساعد مغفل انتهاء اجراءات بيع مائتي فدان ملك الهيئة العلية للاصلاح الزراعي مما يتحقق معه معنى الاتجار بوظيفته ويتوافر به القصد الجنائي كما هو معروف به في القانون

ولا يشترط أن يستظهر الحكم هذا الركن على استقلال ما دامت الوقائع كما اثبتنا تنبذ بذاتها توافره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت في مدونه انه قد تم تفرغ لقاءات المتهمين وشهادى الواقعة الاول والثانى بمضمون ما شهد به الشاهد الثانى — وكنت محوى هذه التسجيلات — من واقع المفردات المنضبة — لا تخرج مما جاء بالقوال المتهم لثانى وهو الوسيط في الرشوة الذى اعترف بتصيلها في التفتقات واسلم المحكمة بجميع تفصيل الواقعة فلان هذه الاحالة على اقواله تكون صحيحة وتؤدي الفرض منها ككليل قائم في الدعوى .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن لاجراءات تحريز المخبوطات لا يترتب على مخالفتها اى بطلان وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وقد انصحت المحكمة عن اطمئنانها لهذه الاجراءات فلان النعمى في هذا الصدد يكون غير سديد — لما كان ذلك وكان من المقرر انه لا يؤثر في قيام جريمة الرشوة أن تكون الجريمة وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون الراشى جادا فيما عرضه على المرتشى متى كان عرض الرشوة جديد في ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه في مقابل ذلك من العيب بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشى ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المنضبة ان اقوال الشاهد عضو الرقبة الادارية متفق مع ما حصله الحكم منها — كما انه ثبت ايضا ان شهادة عضو الرقبة الادارية متفق مع مضمونها مع ما جاء بالقوال زميله التى احال الحكم اليها ، كما ثبت منها ايضا وجود تفرغ لتسجيل لقاء المتهمين بالشاهد الاول ضمن الاشرطة المسجلة في الدعوى وان هذا الشرط يحوى اعترافا كليا من الطاعن بواقعة الرشوة والاتفاق عليها ومن ثم فلان منعى الطاعن بخطأ الحكم في الاستناد في خصوص ذلك جبيعه لا يؤازره الواقع في الدعوى .

قاعدة رقم (٩٥٤)

المبدأ :

توافر عنصر اختلاس الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب — ولا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بقبول جميع الممثل المتعلق بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى على النحو المتقدم وحصل أقوال شهودها بها يتلأم وتصويرها أرفف ذلك بتحصيل اعتراف المحكوم عليه الآخر في قوله : « وقد اعترف المتهم الثاني بادئ ذي بدء بالتحقيقات وفقا لما سلف بيانه مقرر أن المتهم الأول طلب إليه عرض الرشوة على الشاهد الأول ثم عاد وأنكر كما أنكر بجلسة المحاكمة » فإن ما أورده الحكم فيها سلف بالنسبة لاعتراف المحكوم عليه الآخر يحقق مراد الشارع الذي استوجبه في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة بها تنحصر عن الحكم المطعون فيه دعوى القصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان توافر عنصر اختلاس الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله هو من الأمور الموضوعية التي يترك تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائفا مستندا إلى أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته — بما لا يمارى فيه الطاعن — أن الشاهد الأول يعمل أخصائي ثان مبيعات بالشركة المصرية لوسائل النقل الخفيف إحدى شركات وزارة الصناعة والثروة المعدنية واستظهر اختلاس هذا الموظف بالعمل الذي عرضت عليه الرشوة من أجله في قوله « بما أن الشاهد الأول قرر في التحقيقات أن لديه خاتم المبيعات ولته مختص بتحرير المبيعة . ولما كان الثابت من الأوراق أن مفتحه المتبيع هو المسؤول على مبيعة عليها خاتم وكان

الشاهد الأول قد قرر انه يستطيع أن يفعل ذلك ومن ثم يكون القول بأنه غير مختص قد جاء على خلاف الواقع . ولما كان البين من الإطلاع على المفردات أن ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له معينة الصحيح من الأوراق كما يبين من الإطلاع على مذكرة الطاعن المرفقة بأوراق الدعوى . التي قدمها أثناء المجلعة السابقة — والتي أشار إليها في طعنه المثل متمسكا بما جاء بها من منازعة في اختصاص هذا الموظف بتحرير مجلة السيارة انه ساقى فيها دفاعا مؤداه أن التوقيع على مبيعات السيارات نيابة عن الشركة من اختصاص مدير علم المبيعات وأن الموظف البالغ وهو لخصائي ثان مبيعات ينحصر اختصاصه في اسلاك دفتر حجز السيارات واعداد احصائيات بيعها وختم المبيعات التي يوقع عليها مدير علم المبيعات بالخاتم الذي في عهقه ويوقع عليها بجانب الخاتم فلا يكفى توقيمه بفردته بجانب الختم لاعتماد المجامعة ، واذ كان هذا هو ما سلم به الطاعن في دفاعه وكان من المقرر انه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالتقييم بجميع العمل المتعلق بالرشوة بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة كما هو الحال في الدعوى المطروحة وبما يستقيم به رد الحكم على دفاع الطاعن فإن النعمى عليه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع الذى أثره الدفاع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات لأن ما اثبتته محضر التحريات عن رقمى موتور وشلسيه السيارة يخلف رقيبها الحقيقى وأطرح هذا الدفع فى قوله « وعن الدفع بعدم جدية التحريات فهو واهن القوى خلىق بالرغض ذلك أن الشاهد الأول تقدم للى للرقابة الادارية مبلغا بأن المتهم الثانى عرض عليه الرشوة مقررًا انه مكلف بذلك من المتهم الاول — الطاعن — وقد حرر عضو الرقابة محضرا بذلك ع نه على النيلة العلبة التى اطاعت الى جدية التحريات فاصدرت اذنها الأمر الذى تؤيدها فيه المحكمة ولا يتقدم فى ذلك أن ارسلم الشلسية والموتور المبلغ بها تختلف عن ارقام السيارة المضبوطة فالواقع ان الأرقام الاولى هى التى اخذ بها المتهم

مقتونا ، لما كان ما تقدم ، غير الطعن برمتو يكون على غير
أساس وتمينا وفضة موضوعا .

(طعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٦ ق : جلسة ١٩٨٧/٢/٥)

قاعدة رقم (٩٥٥)

المبدأ :

من المقرر انه لا يؤثر في قيام جريمة عرض الرشوة ان تكون
قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشي جادا في قبول الرشوة
مضى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الفرض منها الميث بمقتضيات الوظيفة
لمصلحة الرأى .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدموى بها تتواتر
به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض الرشوة التى دان الطاعن بها
واقام عليها في حقه ادلة مستقاة من اقوال المبلغ ،
و - عضو الرقابة الادارية ، ،
ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات وهى ادلة سائلة تؤدى الى ما رتبته
الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض
لما اثاره في دفاعه بشأن عدم اختصاص المبلغ بتنفيذ الفرض من
الرشوة وطرحه في قوله ، وكان ما اثاره الدفاع من ان الشيكات بعد
صرفها لا تقع في اختصاص وتحت سيطرة الشاهد الاول لا اساس
له من الواقع اذ ان الثابت من اقوال الشاهد المذكور ومن شهادة
رؤسائه في العمل وخبر عام البنك على التفصيل السابق يبينه انه بحكم
وظيفته كمصرفى يمكنه سحب الشيكات من مكان حفظها بالبنك بعد صرفها
، كان هذا القدر من الاختصاص يكفي لتواتر اركان جريمة الرشوة ما دام
انه يسمح للوظيف المرشو بتنفيذ الفرض من الرشوة . ولما كان
ما اورده الحكم فيها تقدم سحيذا ويتفق مع صحيح القانون فقد استهدف
المشرع من النص في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون
رقم ٦٩ سنة ١٩٥٣ على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور

الرشوة مخلولا علما لوسع من اعمال الوظيفة التى تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشكل امانة الوظيفة ذاتها وليس من الضرورى فى جريمة الرشوة أن تكون الاعمال التى يطلب من الموظف اداؤها دلخه فى نطق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له بها اتصال يسمح بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراش قد اتجه بحه على هذا الاسس . ولما كان الحكم المظنون فيه قد اثبت فى حق الطامن أنه عرض مبلغا من المال على الشاهد الأول — وهو فى حكم الموظف العام — لسرقة الشيكين رقمى ٤٥٥٧١٢ ، ٤٥٥٧١٨ السابق صرف قيمتهما من حسبه — واستظهر الحكم أن عمل المبلغ صرف بالبنك وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الفرض المقصود من الرشوة فلما ما قارنه الطامن يعد طالبا للاخلال بواجبات الوظيفة فى حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات واذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر فانه يكون برئيا من قالة الخطأ فى تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشى جادا فى قبول الرشوة متى كان عرضها جديا فى ظاهره ، وكان الفرض منها العيب بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراش وكان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه أن الطامن هو الذى سعى نفسه الى الموظف المبلغ ومرض وقدم جزءا من مبلغ الرشوة قبل أن يصل الأمر الى الرقابة الادارية التى لم تظهر على الساحة العملية الا بعد أن تم العرض وقبول بالموافقة الظاهرية مما تقع به الجريمة ومن ثمة فلما انزلاق الطامن الى الجريمة لم يكن نتيجة تحريض لو استعراج وانما وليد ارادة حرة وتصميم على ارتكابها ولم يتعد دور الرقابة الادارية بالنسبة له وضع الترشيتات اللازمة التى من شأنها ضبطه متلبسا بالجريمة لتتبعها . ومن ثمة فلما ما يثره الطامن فى هذا الصدد لا يعدو وأن يكون دفاعا متعلقا بموضوع الدعوى لا يلتزم المحكمة بتلبية الطامن فيه والرد عليه استقلالا ، اذ الرد مستلزم من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطامن برمته يكون على غير اسس ويتمين رفضه موضوعا .

قاعدة رقم (٩٥٦)

المادة :

جريمة الرشوة - قيام حالة التلبس بالرشوة تبني لعضو الرقابة الادارية القبض والتفتيش بدون اذن النيابة .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اذن النيابة العامة بالاضبط والتفتيش لابتلائه على تحريات غير جديفة ورد عليه بقوله : « وحيث انه عن الدفع ببطلان واقعة الضبط لعدم جديفة التحريات فانه مردود بانه من المقرر بان تقدير جديفة التحريات وكلايتها لاصدار الاذن بالتفتيش موكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف المحكمة ، متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجديفة الاستدلالات التي بني عليها اذن التفتيش وكلايتها لتسويغ اصداره فلا معقب فيها ارتثته لنطقه بالموضوع لا بالتفتيش . لما كان ما تقدم ، وكانت الاستدلالات التي تضمنها محضر عضو الرقابة الادارية .. قد قبلت على سند من الجديفة فان المحكمة ترى انها كافية لتسويغ اصداره ، ومن ثم يكون الدفع بعدم جديتها يتحول الى جدل موضوعي وتطنت عنه المحكمة ، وكان ملود به الحكم على الدفع سلف الذكر كلفيا وسائفا لاطراحه فان ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سحيذا . هذا فضلا عن انه لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان عضو الرقابة الادارية لم يقبض على الطاعن ويقوم بتفتيشه الا بعد ان شاهدته حال اخذ مبلغ الرشوة من المبلغ ، فان الجريمة تكون في حالة تلبس مما يقول عضو الرقابة الادارية المذكور حق القبض عليه وتفتيشه دون اذن من النيابة ، ومن ثم فبانه لا جدوى مما يثيره الطاعن في صدد بطلان اذن النيابة العامة بالاضبط والتفتيش لابتلائه على تحريات غير جديفة . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحكمة ان ايا من الطاعن او المدافع عنه لم يثير شيئا بشأن الفسخ ببطلان اذن النيابة الصالحة لتسويغ تسريحه - فانه لا يمكن منه - اثرته لأول مرة اسلم محكمة النقض لانه من الفروع القانونية التي

تخلط الواقع وتتضي تحقيقا موضوعيا ينحصر منه وظيفة محكمة النقض ،
وإن ثم يكون النمي على الحكم في هذا الخصوص غير مقبول .

(طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩/١٩/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩٥٧)

المبدأ :

القصد الجنائي من الرشوة يتوافر بمجرد علم المرشئ عند الطلب وقبول
الوعد أو العطية أنه يفعل هذا لقاء القيلام بعمل أو الامتناع عن عمل
من أعمال الوظيفة أو للاخلال بواجباته .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات
التهمة في حق الطاعن الى اقوال المبلغ وعضو الرقابة الادارية وما ثبت
من التسجيلات المرئية الخاصة بضبط الواقعة . ولم يعمل في ذلك على
ما تضمنته التسجيلات الصوتية ، فان كفة ما يثبته الطاعن بشأنها
لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
اثبت ان عضو الرقابة الادارية الذي نذبه النيابة العامة لضبط واقعة
اخذ الرشوة قد انتقل الى المكان الذي تحدد لأخذها نفاذا للاتفاق الذي
تم بين المبلغ والطاعن ، وبعد ان يتبين من استلام الطاعن لمبلغ الرشوة
التي القبض عليه ، وكان من مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة
٢١ من قانون الاجراءات الجنائية الكشف عن الجرائم والتوصل
الى مرتكبيها وكل اجراء يقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا
لاثره ما دام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على ممارستها
وطالما بقيت ارادة الجاني حرة وغير معدومة كما هو الحال في
الدموى المطروحة ، فلان ما يثبته الطاعن في هذا الخصوص يكون
على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد نص في المادة
١٠٤ من قانون العقوبات المعطلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ —
الذي عدلت صور الرشوة — على الاخلال بواجبات الوظيفة كفرض
من اغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف ومن في حكمه اسوة بالتشامه

عن ميل من أعمال وظيفته فكل انحراف عن واجب من واجبات الوظيفة
أو الامتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة ،
وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كمسورة
من صور الرشوة ملولاً علماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها
القوانين واللوائح والعمليات بحيث تشمل أمية الوظيفة ذاتها ، وليس
من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف
لداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له بها اتصال
يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الرأى قد انجر
معه على هذا الأساس . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت
في حق الطاعن أنه طلب وأخذ رشوة للإخلال بواجبات وظيفته متبايل
تكوين المبلغ من الاستمرار في استغلال محجبه المرخص له به وتفاضيه
عما يرتكبه من مخالفات تتمثل في التوسع في محاجر أخرى غير مرخص
فيه باستغلالها واستظهار الحكم اختصاص الطاعن بملاحظة أعمال
المحاجر في المنطقة الواضع فيها المحجر المرخص للمبلغ في استغلاله ،
وأوضح أن من بين أعمال وظيفته المرور يومياً للتأكد من أن المرخص نهم
يلتزمون بشروط الترخيص ، وكان اختصاص الطاعن تبعاً لذلك يسمح
له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، فإن ما وقع منه بعد أخلاها
بواجبات وظيفته في حكم المادة ١٠٤ من قانون العقوبات ، ويضحى
ما ينهأ الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون والتقصير
في التسيب غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد
الجنائي من الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد
أو العطية أنه يعمل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال
الوظيفة أو الإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته واستغلالها
ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع
أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد دلل
على أن العطية تحضت للطاعن تنفيذاً للاتفاق السابق الذي اتفق عليه
وبين المبلغ ما يتحقق معه معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد
للجنائي — كما هو معروف به في القانون — فإن ما يثيرة الطاعن بشأن
انتفاء هذا القصد لديه لقيام المبلغ بوضع مبلغ الرشوة في حقيقته
لا يكون مقبولاً ، ويضحى النقص على الحكم عقلة الخطأ في تطبيق

القانون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتهم الواقعة بلزمتها وظرونها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به جميع الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك محققا لحكم القانون ، واذا كان الحكم المظنون فيه - على خلاف ما يقوله الطاعن - قد تضمن بيانا كافيا بالواقعة المستوجبة للعقوبة ويؤدي الأدلة التي حول عليها في فضله بالادانة ، فمتان ما ينعمه الطاعن على الحكم من التصور يكون في غير محله .

(طعن رقم ٢١٨٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩٥٨)

المبدأ :

لا يشترط في جريمة الرشوة ان يكون الموظف وصدده هو المقتض
بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي ان يكون له علاقة به
أو يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة .

المحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المظنون فيه دان الطاعن
وأخر بجريسة طلب وتقاضى رشوة لاداء عمل زعما بأنه من أعمال
وظائفها قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع والخطا
في تطبيق القانون ، ذلك بان الطاعن اثار دفاعا مؤداه عدم اختصاصه
بالعمل الذي قبل بتقاضية الرشوة من اجله فضلا عن صدور قرار ينقله
الى عمل آخر تم تنفيذه قبل صدور الأمر بضبطه وايد هذا الدفاع
بتقديم هذا القرار ، كما دفع أيضا بعدم توافر أحد أركان الجريمة لما
ثبت من احوال الشاهد ان الطاعن لم يحدد التقييم بعمل أو
الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته مقابل جعل معين ، الا ان الحكم
أطرح هذا الدفاع بأسباب غير سائفة . كما ان الطاعن دفع بأن
الجريمة تحريضية ، بدلالة ما ثبت من التحقيقات ان رجل الشرطة القائم
بالضبط هو الذي كلف شيخ السوق بجمع النقود من الباعة

الجلتين لتسليمهما للمتهمين ، الا ان الحكم رد على هذا الدفء بما لا يصلح ردًا لما يصبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كلفة العنصر القانونى للجريمة التى دان الطاعن بها ولورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستبدة من اقوال المقدم والملازم و و وما قرره بعض الباعة ، وهى أدلة سائفة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفء عن الطاعن والمتهم الآخر من عدم اختصاصهما بالعمل الذى قيل بتقاضيهما الرشوة من أجله ونقلهما الى عمل آخر ورد عليه بقوله : « وحيث ان الثابت من اقوال كل من المتهمين فى التحقيقات ان العمل المنوط بكل منهما هو مراجعة مسالم السداد حتى يقوم البائع بعد ذلك بسداد الرسوم المقررة وقرر المتهم الثانى أنه فى حالة الخلف عن سداد الرسوم ترسل اشارة لشرطة المرافق عن طريقه وكذا لاصدار امر الخلق وقرر المتهم الاول أنه فى حالة عدم السداد يخص بارسال اشارة الى شرطة المرافق ثم يحرر مذكرة لمدير الاسواق لاتخاذ الاجراءات نحو الازالة واضاف المتهم الاول ان الاختصاص غير موزع بينه وبين زميله بدائرة قسم معين وقد قرر مدير الاسواق فى التحقيقات ان توزيع العمل لم يكن رسميا بل هو اجراء داخلى فى الادارة وانه صدر قرار بنقل المتهم الاول الى وحدة الحسابات بالحى اعتبارا من ١٩٨٧/٢٥ الا أنه رفض تنفيذ القرار واضاف ان خطابات الازالة لا بد من توقيعها عليها او توقيع رئيس المنطقة قبل تنفيذها » . وهو رد سائق يبرر اطراح دفاء الطاعن ، ولما هو مقرر ان القانون لا يشترط فى جريمة الرشوة ان يكون الموظف وحده المخصص بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفى ان يكون له علاقة به او ان يكون له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الفرض من الرشوة ، هذا فضلا عن ان الشارع وقد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعدلة آخره) بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) فقد استهدف به الضرب

على أيدي المبلّغين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها لمن يستغل من المواطنين للموسمين والذين الحقنهم الشلوع بهم وظيفته للحصول من وراثتها على غلدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفى لمساطة الجلى على هذا الأساس أن يزعم أن العمل الذى يطلب الجمل لادائه يدخل فى أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون لشترائط اقتترانه بمناصر او وسائل احتيالية ، وكل ما يطلب فى هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير فى اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم قد طبق على الواقعة احكام المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات التى دان الطاعن بها ، فانه يكون صحيحا فى القانون وخاليا من القصور فى التسبيب . لما كان ذلك ، وكان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على اقوالهم مهما وجه اليها من مطامن وحلم حولها من شبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطئن اليه ، وكان من المقرر كذلك أن المحكمة ليست ملزمة بقبول التهم فى مناحى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها فانه يكفى لسلامة الحكم أن يثبت اركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من التهم ، وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع بشأن اقوال الشاهد وما نسبته اليه من اته — أى الطاعن — لم يحدد له عملا معينا للقيام به مقابل جعل معين لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم فانه ما يثيره فى وجه طعنه انها ينط فى واقعة الى جدل فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر فى قيام جريمة الرشوة أن تكون الجريمة قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون الرأى جادا فنيا عرضه على المرتضى متى كان عرض الرشوة جدبا فى ظاهره وكان الموظف قد قبله بقصد تنفيذ ما اتجه اليه فى مقابل ذلك من العبث بقتضيل وظيفته لصالحه الرأى ، فان ما يثيره الطاعن من أن الجريمة وقعت فقيصة تعريض رجل الشرطة

التقم بالضيظ لشيوخ السوق يجع النقود من الباعة الجائلين
وتسليمها للطامن والمتهم الآخر يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ،
فان الطامن برئته يكون على غير اسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٨)

قاعدة رقم (٩٥٩)

المبدأ :

جريمة الرشوة - اختلاص الرقابة الادارية - خير الجدول
الذى تتبعه المحكمة لاتجاز مهمة في الدعوى المتطورة املها يعتبر ذلك
مهمة رسمية ويعتبر ذلك في حكم الموظف العمومي وينبسط عليه اختلاص
الرقابة الادارية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه تدوين واقعة الدعوى
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطامن بها ،
واورده على ثبوتها في حقه ادلة سائلة من شأنها ان تؤدى الى ما رته
الحكم عليها ، ولم ينازع الطامن في ان لها محينها الصحيح في الاوراق .
لما كان ذلك ، وكان الثابت ان الرقابة الادارية كانت احد قسمى
النيابة الادارية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة
الادارية ، واذا نصت المادة الثانية منه على ان « تكون النيابة
الادارية من قسم الرقابة وقسم التحقيق » ثم صدر القانون رقم ٥٤
لسنة ١٩٦٤ باعاد تنظيم الرقابة الادارية ونص في مادته الاولى
على ان « الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس مجلس الوزراء »
ثم عدلت بعض احكام هذا القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ ثم بالقانون
رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٤ ثم صدر القرار الجمهورى رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠
بالغاء هيئة الرقابة الادارية ، وبعد ذلك صدر القرار الجمهورى
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعين رئيس لهئة الرقابة الادارية ، ثم تلاه
القرار الجمهورى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٢ ماعتبار تعيين رئيسها
١٩٨٢/٥/١ - ثم توالى بعد ذلك تعديل بعض احكام القانون رقم ٥٤

لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٢ ثم بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٣ . لما كان ذلك ، وكلن القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بلغاء هيئة الرقابة الادارية هو قرار اداري من اعمال السلطة التنفيذية وليس قرار له قوة القانون أصدره رئيس الجمهورية استنادا الى نص المادة ١٠٨ من الدستور التي تعطي لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الاحوال الاستثنائية الحق في ان يصدر قرارات لها قوة القانون بشروط واجراءات معينة ، بدلالة انه لم يشر ببديليته الى القانون الذي مؤسسه في اصداره ولم يتخذ في شكله الاجراءات المنصوص عليها في تلك المادة . كما ان المادة ١٤٦ من الدستور وان خولت لرئيس الجمهورية الحق في اصدار القرارات اللازمة لانشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة الا انها لم تخول له الحق في اصدار قرار اداري بلغاء هيئة علمة انشئت بقانون . لما كان ذلك وكان من المقرر ان التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق اعلى منه او مساو له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الالغاء لو يشتدل على نص يتعارض مع التشريع القديم او ينظم من جديد الموضوع الذي سبق ان قرر قواعده ذلك التشريع وكان القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية قد جعل منها هيئة مستقلة - بعد ان فصلها عن النيابة الادارية واذ كان الثابت ان قانونا لاحقا لم يصدر زالت به القوة التنفيذية لذلك القانون ، وانما صدر القرار الجمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٨٠ بلغاء هيئة الرقابة الادارية ، وهذا القرار يعتبر في مدارج التشريع ادنى مرتبة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية ومن ثم فلا يجوز لذلك القرار ان يلغى هيئة الرقابة الادارية وينسخ او يعطل نصوص هذا القانون ، وما يدل على ذلك ان القرار الجمهوري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٢ بتعيين رئيس لهيئة الرقابة الادارية قد اشرى ببديليته الى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ باعادة تنظيم الرقابة الادارية بما مفاده ان نصوص هذا القانون لم تنسخ ويتضمن اقرارا ضميا بعدم شرعية القرار الجمهوري السابق الصادر بالالغاء ومن ثم فان هيئة الرقابة الادارية كانت وما تزال قائمة لم تظ بالظن القانوني الصحيح

وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإن النعمى عليه في هذا المجد يكون غير مستبعد .

لما كان ذلك ، وكنت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية تنص على أنه « من عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تخصص الرقابة الإدارية بالآتي : (ح) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من المصلين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم أو بسببها ، كما تخصص بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير المصلين والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة وذلك بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة قبل اتخاذ الإجراءات كما تنص المادة الرابعة من القانون المذكور على « أن تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجهات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وكذلك جميع الجهات التي تشرف الدولة فيها بأي وجه من الوجوه مما يعتبر أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المهوم في نفسه القانون ، ولنا بسطه ليشمل المصلين في جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها في تلك المادة . لما كان ذلك ، وكل ما ثبت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن خير جنود بحكمة الاسكندرية للامور المستعجلة وقد نيط به مباشرة المهمة التي نيطت تلك المحكمة للقيام بها في القضية رقم ٣١٧٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى مستعجل اسكندرية - وهي مهمة رسمية - وقد طلب لنفسه ولغذ مبلغ الرشوة بقصد الإخلال بواجب تلك المهمة - وتم ضبطه بناء على الدلائل من النيابة العامة - فلهذا يعتبر في حكم الموظف العمومي وذلك عللاً بنص المادة ٢/١١٢ من قانون العقوبات في باب الرشوة وينبسط عليه اختصاص الرقابة الإدارية .

وإذ لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى هذه النتيجة فإن النعمى عليه في هذا الخصوص يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم نيل الطعن بمرقه يكون على غير أساس مقعنا رفضه موضوعاً .

زراعة

قاعدة رقم (٩٦٠)

المبدأ :

إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بلفظ
قانون أصح للمتهم — فانه يجب أن يطبق الأصلح للمتهم — مثال .

المحكمة :

ماكلت المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم
لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه
بحكم بلفظ قانون أصح للمتهم ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل
سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فلها نظل محكمة العقوبة
المقررة في المادة ١٠٦ مكرر من قانون الزراعة قبل تعديلها بالقانون
المشار إليه ، غير أنه لما كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر — في جميع
الأحوال — وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها وفقا لأحكامه ، وكان النص الجديد
للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢
سالف الذكر لا يمنع ذلك إلا بالنسبة لعقوبة الفرامة أى أنه يجيز وقف تنفيذ
عقوبة الحبس المقررة بها وفقا لأحكامه ومن ثم فإن الطاعن يستفيد من
النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخليفة من قانون العقوبات
باعتباره القانون أصح للمتهم في هذا الخصوص إذ أنشأ له مركزا
قانونيا أصح لما استندت عليه أحكامه من إجازة الحكم بوقف تنفيذ
عقوبة الحبس المقررة بها عليه وهو ما لم يكن جزئا في ظل القانون
القديم . لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة
من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قضى الموضوع فلها يتمين
نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من
جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

(طعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ :

إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات
قانون أصح للمتهم يجب تطبيقه — مثال

المسألة :

لما كانت المادة ١٠٦ مكرر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار
قانون الزراعة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الساري المفعول
اعتبرا من ١٢/١٠/١٩٧٨ — الذي يحكم واقعة الدعوى — تنص في فقرتها
الثانية على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من
وزارة الزراعة المنصوص عليها في المادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس
وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان
أو جزء من الأرض موضوع الجريمة ، كما تنص في فقرتها الخامسة على
أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . إلا أن القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم
٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بعد صدور الحكم المطعون
فيه — واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ بالمادتين ٧١ مكرر من قانون
الزراعة ، وتنص المادة ١٥٤ في فقرتها الأولى على معاقبة مرتكب جريمة
تجريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من هذا القانون
بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف
جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة ، كما تنص في
فقرتها الرابعة على أنه في جميع الأحوال تتعدد العقوبة بتعدد المخالفات
ويحكم فضلا عن العقوبة بمصادرة الأتربة المختلفة عن التجريف وجميع الآلات
والمعدات التي استُخدمت في عملية التجريف أو النقل ، ولا يجوز الحكم
بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولما كانت المادة ٢٥ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول
لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لأصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر
بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم وكتلت
واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣

فانها تظل محكومة بالعقوبة المقررة في المادة ١٠٦ مكرر من قانون الزراعة قبل تعديلها بالقانون المشار اليه غير انه لما كان يؤدي ذلك النص انه يحظر — في جميع الأحوال — وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها وفقا لاحكامه ، وكان النص الجديد للمادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر لا يمنع ذلك الا بالنسبة لعقوبة الغرامة اى انه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقررة بها وفقا لاحكامه ومن ثم غلن الماعن يفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لاحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح للبتهم في هذا الخصوص اذ انشا له مركزا قانونيا اصلح لما اشغلت عليه احكامه من اجازة الجكم بوقت تنفيذ عقوبة الحبس المقررة بها وهو ما لم يكن جائزا في ظل القانون القديم .

(طعن رقم ٥١٧٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢)

قاعدة رقم (٩٦٢)

المبدأ :

حظر تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص .

المسألة :

لما كتلت المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٢ قد حظرت تجريف الأراضي الزراعية بغير ترخيص . كما ان المادة ١٠٦ مكررا من القانون ذاته ، محلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نضت على معاقبة من يخالف احكام المادة ٧١ مكررا تنالته الفكر بمعوقتي الحبس والغرامة معا وحظرت وقف تنفيذ العقوبة : لما كان ذلك وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة بلاى الفكر قد صدر في اول اغسطس سنة ١٩٨٣ — بعد الحكم المظنون فيه — قد حظرت المادة ١٥٠ منه تجريف الأراضي الزراعية او نقل التربة منها لامتثالها في غير الأغراض الزراعية وبعد ان نص بالمادة ١٥٤ منه على معاقبة من يخالف احكام المادة ١٥٠ بالحبس والغرامة تد حظر الامر بوقت تنفيذ عقوبة الغرامة .

(طعن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠)

قلمسة رقم (٩٦٢)

المبدأ :

صدور قانون أصلح للمتهم — يتمتع تطبيقه .

الحكمة :

لما كانت المادة ٧١ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وقد حظرت تجريف الأراضي الزراعية بغير ترخيص كما أن المادة ١٠٦ مكررا من القانون ذاته ، معطلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على معاقبة من يخالف أحكام المادة ٧١ مكررا سالفه الذكر بعقوبتي الحبس والغرامة معا وحظرت وقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة قد صدر في أول أغسطس سنة ١٩٨٣ — بعد الحكم المطعون فيه وحظر في المادة ١٥٠ منه تجريف الأراضي الزراعية أو نقل الأتربة لاستعمالها في غير الأغراض الزراعية ، وبعد أن نص في المادة ١٥٤ منه على معاقبة من يخالف أحكام المادة ١٥٠ بالحبس والغرامة حظر الأمر بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة بحسب . ولما كان الأصل المقرر في القانون على الجرائم بمقتضى القانون الميعول به وقت ارتكابها ، إلا أن عجز هذه الفقرة ينص على أنه ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وإذا كانت الفقرة الثانية من الماد ٢٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تؤول هذه المحكمة — محكمة النقض — أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل في الدعوى بحكم بات قانون أصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به معنى القانون الأصلح للمتهم . الطاعن — في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات إذا أنشأ له مركزا قانونيا بما استحدثه من اجازة وقف تنفيذ عقوبة الحبس الأمر الذى لم يكن متلحا في ظل القانون القديم فإنه يكون هو الواجب التطبيق وهو ما يخول المحكمة من تلقاء نفسها نقض الحكم المطعون فيه

طعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٠

قاعدة رقم ٢٦٤-٤

المبدأ :

صدور قانون اصلاح اللزيم - يضمن تكيفته .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الاوراق ان الدعوى الجنائية اقيمت ضد الطاقن بوصف انه في يوم ١٢/٢٧/١٩٨٠ قلم بتجريف ارض زراعية على النحو المبين بالخضر ، وقد علقه الحكم المطعون فيه عن هذه الجريمة بالحبس مع الشغل لمدة اسبوعين وتقريرة بالثني جنيه وبتهاء عقد الايجار ورد الارض لالكها ، كما الزمه بداء التمويض المؤقت المطلوب للدمى بالحقوقي المدنية . لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - وهو القانون الذي حكمت الواقعة في ظله - قد نصت على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الارض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة المنصوص عليها في المادة ٧١ مكررا من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان او جزء منه من الارض موضوع الجريمة ، وحظرت الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ الصادر في اول اغسطس سنة ١٩٨٢ - بعد الحكم المطعون فيه - قد ألغى المادتين ٧١ مكررا ، ١٠٦ مكررا من قانون الزراعة واستبدل بهما المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ وقد نصت المادة ١٥٤ على معاقبة مرتكب جريمة التجريف المنصوص عليها في المادة ١٥٠ بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فدان او جزء من الارض موضوع المخلة ، وحظرت الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة ، ولما كان الاصل المقرر في القانون على مقتضى المادة الخمسة من قانون العقوبات هو ان يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابه ما لم يصدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون اصلاح لللزم فهو الذي يتبع دون غيره ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ فلها نظيل محكمة بالعقوبة

المقرة في المادتين ١٠٦ يكرر لمن قتلون الزراعة الملقاة بيد انسه لما
كلت تلك المادة تعظر للحكم بوقف تنفيذ العقوبة على الإطلاق ، ويمكن
النس الجدي للمادة ١٥٤ المضايقة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣
لا يحظر الجسك بوقف التنفيذ الا بالنسبة للفرامة مما يغله جواز وفيه
تنفيذ عقوبة الجسر فان الطاعن - امالا للمادة الخامسة من
قانون العقوبات - يفيد من النس الحديد باعتباره القانون الاصلح للنهم
في هذا الخصوص ، ولما كان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة
من الامور الموضوعية التي تدخل في سلطة قضى الموضوع ، وكلت المادة
٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن اسلم محكمة النقض تخول هذه
الحكمة ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا صدر بعدم قتلون
اصلح للنهم لانه يضمن نقض الحكم الطعون فيه والا حلة حتى تتاح
للطامن فرصة محكمته من جديد على ضوء احكام القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٨٣ وذلك دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٦٢١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

قاعدة رقم (٩٦٥)

المبدأ :

يجب ان يشتبل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق منه اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه
استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراعاة
التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اتباعها بالحكم .

الحكمة :

حيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم
الطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث
ان واقعة هذه الدعوى توجز فيها ابلغ به المشرف الزراعى المضمن
من انه راي النهم يقوم بتجريف الأرض الزراعية المبينة الحدود والحكم
بمحضر المخالفة وحيث أن الاتهام المسند الى النهم ثبت في حقه ثبوتا كفييا
من التحليل المختص من المحضر المعروض خدمون عدم دفعه له شدة دفع

الودائع مقبول ومن ثم يتعين عليه طبقا لمواد الائتماسم حالا بالمسئدة
رقم ١٩٠٠. أخرج له لعل كان ذلك في وكنته المادة ٣٢٠ من القانون
الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يستقبل كل حكم بالإدانة على
بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الابتدائية حتى
يقض وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تفكيكا لمحاكمة النقض من
مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما ستر اثباتها بالحكم والا كان
خاتما ، كما أوجبت تلك المادة أيضا أن يشتدل الحكم على الأسباب
التي بنى عليها والا كان بطلا ، والمراد بالتسبيب المعبر تحرير الاستد
والخجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع
قوت من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي
مفصل بحيث يستطيع القوف على مسوغات ما قضى به ، أما
انراغ الحكم في عبارات عامة مصاة أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحق
الغرض الذي تصفه الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن
محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صر
اثباتها بالحكم . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ المنطبق
على الواقعة قد اتخذ من المساحة التي يتم فيها التجريف أساسا
لتعكير العقوبة المالية التي يقضى بها على مرتكب جريمة التجريف
أو إتالة المباني أو المنشآت على الأراضي الزراعية وكان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى في بيان حدود ومساحة الأرض الزراعية التي
أثبت في حق الطاعن تعريضها بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد
مضمونه وبين وجه استدلاله به ، ومن ثم لم يستظهر في مدوناته مساحة
تلك الأرض مع انها ملأ تحديد الغرامة المحكوم بها فلهذا يكون بذلك
قد جهل بالأساس الذي أقام عليه تقدير تلك العقوبة التي أوتعها
على الطاعن مما يعميه بالتصور الذي يتسع له وجه النعى ويغجز
محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة
ولا يتقدح في ذلك أن تكون مساحة الأرض الزراعية قد وردت بمحضر
ضبط الواقعة اذ يجب أن يكون الحكم منشأ بذاتيه عن قدر العقوبة
المحكوم بها ولا يكلف في ذلك أى بيان آخر خارج عنه . لما كان

ما تقدم ، علل الحكم المظنون فيه يكون معيبا بالتصور في التسييب
بما يوجب نقضه والاحالة بغير حجة الى بحث بقى اوجه الظن .

(ظن رقم ٣٩٤١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٦ / ١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ :

صدور قانون اصلاح المظن - يضمن تطبيقه .

الحكمة :

القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ قد جرم واقعة البناء على ارض زراعية بغير ترخيص وعلقب عنها بمقتضى الحبس والغرامة معا كما حظر على القاضى الحكم بوقف تنفيذ العقوبة طبقا للسلتين ١٠٧ مكررا ، ١٠٧ مكررا ب منه الا انه بتاريخ ١٤ من فبراير ١٩٨٢ صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ الخاص بالتخطيط العمرانى والممول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ وحظر البناء في الارض الزراعية ونص في المادة الثانية من قانون اصداره على استثناء حالات معينة من هذا الحظر وعلقب في الفقرة الثانية من المادة ٦٧ منه على جريمة البناء في الاراضى الزراعية بغير ترخيص بالحبس او الغرامة كما رفسح الحظر الخاص بوقف تنفيذ العقوبة ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ وقد صدر وعمل به في ١٢ من اغسطس سنة ١٩٨٣ - بعد صدور الحكم المظنون فيه - قد نص في المادة ١٥٢ منه على استثناء حالات معينة من الحظر على اقامة مبان في الارض الزراعية كما نص في الفقرة الاخيرة من المادة ١٥٦ منه على انه « توقف الاجراءات والدعاوى المرفوعة على من اقام بناء على الاراضى الزراعية في القصرى قبل تحديد الحيز العمرانى للقريسة » . لما كان ذلك . وكلفت المادة ٢٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بقول محكمة النقض ان نقض الحكم لصالح المظن من

إلقاء نفسه. إذ لمدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم-بالت
قانون المصلح للمتهم وكان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد صممت وتقرر
العمل به بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل الحكم نهائيا في
الدعوى وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبتي
الحبس والغرامة ، كما رفح العقيد الذي كان مفروضا على القاضي في
الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، وكذلك القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢
وقد صدر وعمل به بعد صدور الحكم المطعون فيه يعتبر هو
الآخر قانونا أصح للمتهم بما نص عليه في المادتين ١٥٢ ، ٣/١٥٦
منه من استثناءات عن الحظر في حالات معينة ووقف الإجراءات
والدعاوى المرفوعة بشأن تلك الحالات إذا ما تحققت موجباتها
فيكون هو الآخر - هو القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة
من قانون العقوبات مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه
والاحالة بالنسبة للتهمة الثلاثة لما بينها من ارتباط حتى تتاح للطاعن
فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانونين رقمي ٢ لسنة
١٩٨٢ و ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

(طعن رقم ٢٧٦٥ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١١/٢٧)

قاعدة رقم (٩٦٧)

المبدأ :

حكم الإدانة - ما يجب اشتراطه عليه في مخالفته - قصور .

الحكمة :

وحيث ان مما ينهأ الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ
دانته بجرية تجريف ارض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة قد
شابه القصور في التسييب ذلك ان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم
المطعون فيه لم يبين ادلة ثبوت التهمة في حقه ولم يعرض لدفاعه
القام على عدم حيازته للأرض موضوع التجريف مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية توجب ان

يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة لادانته حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا للمحكمة لتتقضى من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة. كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه قد اكتفى في بيان الواقعة والدليل بالاحالة الى محضر الضبط الذي لم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة . كما اكتفى الحكم المستأنف بإيراد مضمون تقرير الخبير دون أن يبين الأدلة التي عول عليها في الادانة ومؤداها فأنه يكون قلصا بما يعيبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(طعن رقم ٧٩١١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٨)

قاعدة رقم (٩٦٨)

المبدأ :

حكم الادانة — ما يجب اشتراطه عليه — مخالفته — قصور .

المحكمة :

وحيث ان مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه اذ دانه بجريمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص فقد انطوى على قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد في بيان كلف واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التي استند اليها ، الأمر الذي يوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى كل دليل من أدلة الثبوت التي استندت اليها في الادانة حتى يتضح وجه استدلاليها وسلامة ماخذها من الأوراق ، والا كان الحكم قلصا .

لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان واقعة الدعوى وألمسة التبعات التي استند اليها الطاعن ، بالإحالة على محضر الضبط دون أن يورد مضمونه وبين توجيه استغلاله به على ثبوت التهمة باعتدائها القانونية كفة ، فإن الحكم المظنون فيه يكون ناقصا قصورا يعميه بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٧٩١٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٨/١)

قاعدة رقم (٩٦٩)

البدء :

ما يجب أن يشتمل عليه حكم الادانة - مخالفته - اثره -
تصور .

الحكمة :

وحيث انه مما ينعاه الطاعن على الحكم المظنون فيه انه اذ دانه بجريمة اقامة بناء على ارض زراعية قبل الحصول على ترخيص - فقد ثابه القصور في التسبب - بان خلّت اسبابه من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة - واكتفى بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون بيان مضمونه ، مما يعيه ويوجب نقضه والاحالة .

وحيث انه بين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المظنون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وألمتها على قوله « حيث ان النيابة العامة قمت المتهم للمحاكمة طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢٣٨ . ١ ج . » وحيث ان التهم حضر بالجلسة ولم يرفع عن نفسه التهمة بنفاس ما ومن ثم يتعين عقلية طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢٣٠ . ٢ ج . لانها ثبتة قبله من محضر الضبط . لما كان ذلك - وكلفت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي

استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواتعية كما صلب اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر الضبط دون أن يورد مضمونه ولا وجه استدلاله على ثبوت التهمة بمعاصرها للقانونية كلفه فاته يكون مشويا بالقصور .

(طعن رقم ٧٨٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/١/٢٢)

قاعدة رقم (٩٧٠)

المبدأ :

• ما يجب ان يشتمل عليه حكم الادانة — مخالفته — قصور .

المحكمة :

• وحيث أن ما ينمى الطامن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة تجريف ارض زراعية بدون ترخيص ، فقد امتوره قصور في التسبب ذلك بانه احال في بيان الواقعة على الحكم المستأنف الذى اقتصر في بيته على الاحالة الى محضر الضبط ، الامر الذى يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

• وحيث أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية توجب أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، والا كان قلصرا ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائى قد خلا كلية من بيان واقعة الدعوى فاته يكون قلصرا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد احال في بيان الواقعة على الحكم المستأنف فاته يكون قلصرا بدوره . لما كان ذلك ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة وذلك دون حاجة لبحث اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/١٩)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ :

التفت المحكمة بحق الدفاع الجوهري - اثره - اخلال
بحق الدفاع .
المحكمة :

وبحيث انما كانت المادة ١٥٠ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ بتعديل بعض احكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ قد نصت في فقرتها الثالثة على انه : « يعتبر تجريفا في تطبيق احكام هذا القانون ازالة اى جزء من الطبقة السطحية للأرض الزراعية ~~ويكون تحصيل الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها~~ لأغراض تحسينها زراعيًا او المحافظة على خصوبتها ويحدد ذلك وزير الزراعة بقرار منه بما يتفق والمعرف الزراعي » وقد اصدر وزير الدولة للزراعة والابن الخدائي القرار الوزاري رقم ١٩٨٤ لسنة ١٩٨٤ ونص في المادة الأولى منه على انه : « ~~لا يعد تجريفا قسطن المزارع بتسوية~~ أرضه ~~فإن نقل اى اتربة منها~~ . لما كان ذلك « وكان البين من الاطلاع على كلا الحكين الابتدائي والاستئنافي المطعون فيهما ان الطاعنة انكرت التهمة المسندة اليها واشارت ان ما قلبت به لا يعدو ان يكون تسوية لأرضها حتى تستطيع زراعتها . الا ان ايا من الحكين لم يعرض بشيء لهذا الدفاع رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها ، مما ينشأ عنه لو ثبت ان يتغير وجه الراى فيها ، ذلك بأنه لو صح ان الطاعنة كانت تقوم بتسوية أرضها دون نقل اى اتربة منها ، فلان ذلك لا يعد في تطبيق القانون تجريفا معانيا عليه ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتحصيله بلوغا الى غاية الأمر فيه ، فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلال بحق الطاعنة في الدفاع بما يستوجب نقضه والاحالة دون حلجة لبحث باقي أوجه الطعن .

قاعدة رقم (٩٧٢)

أليدا :

إذا صدر قاتون أصلح للتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا فهو الذي يتبع دون غيره .

الحكمة :

وحيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقبلت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه في يوم ٩ من مايو سنة ١٩٨١ قلم بتجريف أرض زراعية ، وطلبت معاقبته بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بمعاقبته بالحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل وبغرامة مائتي جنيه ، فاستأنف ، وقضت محكمة ثاني درجة بحكمها المطعون فيه الصادر حضوريا بتاريخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٨٢ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الأصل المقرر في القانون على مقتضى الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها إلا أن الفقرة الثانية من تلك المادة تنص على أنه : « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قاتون أصلح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره » . ولما كانت المادة ١٠٦ مكر من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون للزراعة المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ الساري المفعول اعتبارا من ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٧٨ — الذي يحكم واقعة الدعوى — تنص في فقرتها الثانية على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص من وزارة الزراعة المنصوص عليها في المادة ٧١ مكرر من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع الجريمة ، كما تنص في فقرتها الخلية على أنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إلا أن القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد صدر بتاريخ ١/٨/١٩٨٣ — بعد صدور الحكم المطعون فيه — واستبدل المادتين ١٥٠ ، ١٥٤ بالمادتين ٧١ - ١٠٦ مكرر من قانون

الزراعة ، وتنص المادة ١٥٤ في فقرتها الأولى على معاقبة مرتكب جريمة تجريف الأرض الزراعية المنصوص عليها في المادة ١٥٠ من هذا القانون بالجس وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه عن كل فداناً الذي جرت منه من الأرض موضوع الخالفة كما تنص في فقرتها الرابعة على أنه في جميع الأحوال تتعدّد العقوبة بتعدد المخالفات ويحكم فضلاً عن العقوبة بمصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف وجميع الآلات والمعدات التي استخدمت في عملية التجريف أو النقل ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة . ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تحوّل محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صرّح بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بك قانون أصلح للمتهم وكانت واقعة الدعوى قد جرت قبل سريان أحكام القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ فانها تظل محكمة بالعقوبة المقررة في المادة ١٠٦ مكرّر من قانون الزراعة قبل تعديلها بالقانون المشار اليه ، غير أنه لما كان مؤدى ذلك النص أنه يحظر — في جميع الأحوال — وقف تنفيذ العقوبة المقررة بها وفقاً لأحكامه ، وكان النص الجديد للبادة ١٥٤ من قانون الزراعة المضاف بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ سائف الذكر لا يمنع ذلك إلا بالنسبة لعقوبة الغرامة — أى أنه يجيز وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقررة بها وفقاً لأحكامه — ومن ثم فإن الطاعن يفيد من النص الجديد وذلك بالتطبيق لأحكام المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح للمتهم — في هذا الخصوص — إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصحح لما اشتملت عليه أحكامه من اجازة الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقررة بها عليه وهو ما لم يكن جائزاً في ظل القانون القديم . لما كان ذلك ، وكان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قضاة الموضوع ، فانه يقتضي نقض الحكم الطعون فيه والإحالة وذلك بغية حاجة لبحث ما يثيره الطاعن في طعنه .

قاعدة رقم (٩٧٣) .

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالإدانة — مخالفته
— قصور .

الحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه الواقعة الدعوى على قوله :
« وحيث ان الواقعة تخلص فيها هو ثلث من محضر الضبط من قيام المتهم بتجريف ارض زراعية بمسلحتها اثني عشرة قيراطا والمبينة الحدود والمعلم بالحضر وحيث ان التهمة ثابتة ثبوتا كافيا في حق المتهم مما جاء بمحضر الضبط ومن اعتراف المتهم ومن ثم تكون التهمة ثابتة في حقه ومن ثم يتعين عقابه » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يفصح معه استدلالها بها وسلامة ماخذها تكفي لمحنة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان تلصرا ، كما اوجبت تلك المادة ايضا ان يشتمل الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا والمراد بالتسبيب هو تحرير الاساتيد والحجج المبني هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، لما اشترط الحكم في عبارات عليا مصاة او وضعه في صورة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استتباب تسبیب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه انه اذا دان الطاعن بجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص قد جاء تلصرا في بيان الواقعة المستوجبة

للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة واكتفى في بيان الأدلة بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كلفة - لما كان ما تقدم من الحكم المطعون فيه يكون حنيا بالقصور في التسيب بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٣٥ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/١٩)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم بالأدلة - مخالفته - قصور .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لانسبائه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان الواقعة والأدلة بالنسبة للطامن في قوله : « ومرفق ايضا المحضر رقم ٩ لسنة ١٩٨١ جنح مستمجل شابين الكوم المحرر بمعرفة المهتمس رئيس قسم الشئون الزراعية ومساعديه ان جرارا زراعيا قيادة ومعه المقطورة رقم ٤٥٠ منونية يحل الأتربة الناتجة من عملية التجريف بارض التهمة الاولى . ولما كان ما تقدم فان التهمة ثابتة قبل المتهمين ثبوتا قاطعا وذلك من محضر الضبط ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية تد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تيكنا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والا كان قلصرا واذا كان الحكم المطعون فيه قد اورد الواقعة في صورة مجللة مبهمه لا يبين منها عناصر الجرائم التي دان الطامن بها ولم يورد الأدلة ويبين مؤداها مكتفيا بالاحالة الى محضر الضبط الذي لم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم قبل

الطاعن فانه يكون معنيا بالتقصير في التسبب بما يوجب نقضه والاحالة
بغير حاجة الى بحث سائر أوجه انطعن .

١ طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/٢ ،

قاعدة رقم (٩٧٥)

المبدأ :

ما يجب ان يشتمل عليه الحكم الصادر بالادانة - مخالفته -
قصور .

الحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيان
الواقعة والأدلة على قوله : « حيث ان التهمة ثابتة من محضر
الضبط وقضاء محكمة أول درجة خالف هذا النظر اذ جاء به ان
المتهم يقوم برص الطوب والثابت بالمحضر انه قام بالفعل بعمل قبيحة
طوب على أرض زراعية وعلى المساحة المبينة به والزمته المتهم
بالمصاريف » . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية قد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي
وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى
يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من
مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة والاكن كمن قلصا . واذ كان الحاد
المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط
الواقعة ولم يبين ماهية هذا الدليل ومؤداه ولم يبين وجه استدلاله
بهذا المحضر على ثبوت التهمة بخصرها القانونية في حق الطاعن فانه
يكون قلص في التسبب بما يوجب نقضه والاحالة .

١ طعن رقم ١٨٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٤/١٦ ،

قاعدة رقم (٩٧١)

المبدأ :

يجب ان يشتمل كل حكم صادر بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم .

المحكمة :

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمقوية بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار أثباتها بالحكم ، وآلا كان قلما ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه فضلا عن عدم بيانه واقعة الدعوى ولا الظروف التي وقعت فيها تدخلا من بيان مؤدى الأدلة التي استخلصت منها إدانة الطاعن ، كما أنه لم يعم ببين أركان الجريمة ، فلم يثبت أن التجريف جرى في أرض زراعية لغرض أغراض تصنيفها زراعيًا أو المحافظة على خصوبتها وأن الأثرية الناتجة عن التجريف استعملت في غير أغراض الزراعة ، فلهذا يكون قلما البيان بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٤٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٥/٢٠)

قاعدة رقم (٩٧٢)

المبدأ :

وضع نازع عند في حصول - من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث حسب مؤدى اليه اقتناعها وأن يطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم الميّمون فيه يبي واقعة الدعوى بما متوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكثير يمين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يفرضه في طعنه من نقل القصب المحصود الى حقل آخر غير حقل المجنى عليه ، وكان هذا الامر الذي ينازع فيه لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا كان يتمين التمسك به أمام محكمة الموضوع ، لأنه يتطلب تحقيقا ولا يسوغ إثارة الجدل في شأنه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود ومآثر الشهود المطروحة أمامها على بساط البحث حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور تُخزى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلا في الأوراق - وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليه والشهود ومآثر الأدلة التي أثارته اليها في حكمها هي ان- الطاعن وضع الفار عمدا في محصول للقصب شونه المجنى عليه في أرض مملوكة للطاعن بالقرب من محطة السكة الحديد تهيدا لنظفه الى مصنع السكر مما أخطأ الطاعن فاشغل في هذا المحصول الفار عمدا تكلية في المجنى عليه. فإنه لا يسوغ للطاعن أن يجادل فيها اقتنعت به المحكمة وأوقعت بشأنه العقوبة الصحيحة المنصوص عليها في المادة ١/٢٥٥ عقوبت بعد تقدير موجبات الرأفة المنصوص عليها في المادة ٧؛ عقوبت اذ ان الجدل في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي اليه بما تستقل به محكمة للموضوع بغير معتب وطالما كان استخلاصها سائغا فلا يجوز منازعتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قبيلها موكل بقرائن الموضوع دون معتب عليه في ذلك ، وكان لا ينال من سلامة الحكم التفاضل عن الصلح البرم بين الطاعن والمجنى عليه ما دامت أركان الجريمة قد توافرت اذ لا تأثير لهذا الصلح في قبيلها ، فإن منى الطاعن في

هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برسمه يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٧٥١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/١٠/٤)

قاعدة رقم (٩٧٨)

المبدأ :

إقامة تهيئة طوب في أرض زراعية - حكم الادانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيقا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملفها تمكينا لمحنة التقاضي من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه قد اقتصار في بيان واقعة الدعوى والتبليغ على ثبوتها في حق الطاعن على قوله : « ... حيث ان - النيابة طلبت عقاب المتهم حسب القيد والوصف الواردين بقرار الاتهام - وحيث ان واقعة الدعوى تخلص مما بين من مطلعة الأوراق ان المتهم ارتكب الواقعة المسندة اليه في وصف الاتهام - حيث ان متى كان ذلك فلان التهمة ثابتة - فيل المتهم ثبوتها كلفيا من واقع ما اثبتته محضر المحضر ومن ثم يتعين عقابه عملا بنص المادة ٢٠٤/٢ ج » . كما اورد الحكم المظنون فيه على ثبوت التهمة في حق الطاعن بقوله « حيث ان الثابت لدى سؤال محضر المحضر لمسلم محكمة اول درجة ان المتهم قام برسم تهيئة طوب وبحرقها وانه شروع بمعاقب عليه . فمضلا عن ان محام المتهم اعترف بالتهمة المسندة لموكله من واقع محضر الجلسة الاستئنافية في ١٩٨٥/٢/٢٦ . وان المتهم ينفي التهمة بمحضر الضبط بان صحت - تعيانه وطاعن في السن - وفي الموضوع التهمة ثبتتة من محضر الضبط وسؤال محضر المحضر لمسلم محكمة اول درجة بان المتهم تسلم بعمل تهيئة وبهرتها - وحرقها على أرض زراعية

ونظم المتهم بالمصاريف عملاً بمص المادة ١٣١٤ ج — لما كان ذلك ، وكان مناط التائيم في الواقعة التي دين بها الطاعن وفقاً لنص المادة ١٥٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٢ . أن تكون قمينة الطوب لقيمت في أرض زراعية ، ولما كان قبلون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٢١٠ منه أن يشتغل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للمعوية ببيان تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها الحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تكينا لحكمة التقاضي من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اشتراطها والا كان قلصا وكانت المادة الثانية من قانون التخطيط المبراني الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ قد نصت على أن « تحظر اقامة أية مبلن أو منشآت في الأراضي الزراعية ، أو اتخاذ أية اجراءات في شأن تقسيم هذه الأراضي ، ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية والأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر (١) الأراضي الواقعة داخل كردون المدن المعتمد حتى ١٩٨١/١٢/١ مع عدم الامتداد بأية تعديلات في الكردون اعتباراً من هذا التاريخ الا بقرار من مجلس الوزراء . (ب) الأراضي الواقعة داخل الحيز المبراني . (ج) (د) (هـ) » وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة والتدليل على ثبوتها بما جاء بقول محضر المحضر من أن الطاعن اقام قمينة طوب وتسلم بحرقها على أرض زراعية ولم يستظهر ما إذا كان الموقع الذي اقام فيه الطاعن قمينة الطوب من الأراضي الداخلة في الرقعة الزراعية والخارجة عن كردون المدينة وحيزها المبراني بما يتوافر به تائيم الواقعة كما لم يبين مضمون محضر الضبط الذي استند اليه في قضائه بالإدانة فانه يكون معيباً بالتصور بما يطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن .

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ :

جريمة تجريف الأرض الزراعية - حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان تقرم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استقلالها بها وسلامة المأخذ والا كمن حكمها مقتصرًا -

المحكمة :

وحيث ان مما ينمائه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دأبه بجريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص قيد شمله القصور في التسبب والخطا في تطبيق القانون ، ذلك انه لم يبين الواقعة وظرونها بيانا كافيا وفق ما تتطلبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، فضلا من انه عدل عقوبة الفرلة المقضى بها من محكمة أول درجة بجعلها عشرة آلاف جنيه بدلا من ألف جنيه مع ان الطاعن وحده هو الذى قرر بالاستئناف ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه وحيث ان البين من الحكم الابتدائي انه اقتصر في بيان الواقعة الأدلة على ثبوتها على قوله : « وحيث ان واقعت الدعوى حسبما تكشف عنها الأوراق وما انتهى اليه السيد محير للحضر بمحضره المؤرخ ١٧/٢/١٩٨٢ . ويسأل المتهم أنكر با نسب اليه . وحيث انر التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قباه ثبوتا كافيا وقائمة ضده بجميع أركانها القانونية وذلك مما جاء بمحضر ضبط الضبط سالف الذكر . وحيث ان المتهم لم يدفع بأى دفع أو دفاع مقبول . ولما كالت المحكمة تطمين لما جاء بمحضر الضبط الأمر الذى يقتضيه معه عقاب المتهم طبقا لنص مواد الاتهام » وقد اعتنق الحكم المطعون فيه استنباب الحكم الابتدائي ولم يشف اليها الا ما يتعلق بتعديل العقوبة المقضى بها . لما كان ذلك ، وكان القانون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي

استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وان ظنهم يؤدي الأدلة التي استخلصت منها الادانة حتى يوضح وجه استدلالها بها وسلامة المبدأ والا تكن حكما قاصرا - واذا كان الحكم الطعون فيه قد اكتمل في بيان العليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمنصرها كانه فاته يكون معينا بالقصور . لما كان ذلك وكان الحكم قد عدل عقوبة الغرامة المقتضى بها ابتدائيا على الطامن بجملة عشرة آلاف جنيه بدلا من ألف جنيه مع انه المستأنف وحده فلا يجوز ان يضار باستئنافه فاته يكون فوق ما ران عليه من القصور معيا بالخطا في تطبيق القانون لما يتمتع معه نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٦٢٣١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

قاعدة رقم (٩٨٠)

المبدأ :

يحظر اقبالية مصانع او قمارن طوب في الأرض الزراعية ويمنع على اصحاب ومستغلى مصانع او قمارن الطوب القومية الاستقرار في تشغيلها بالخالفه لاحكام المادة ١٥٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ .

المحكمة .

وحيث ان الحكم الابتدائي عرض للدفع المبدى من الطامن بقوله : « وحيث ان دفاع المتهم دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجفحة المنضمة ويبين للمحكمة من مطالعتها انها ليست عن ذات الموضوع ومن ثم ترغض المحكمة الدفع بعد جواز نظر الدعوى » كما يبين من الحكم الطعون فيه انه عرض بدوره لهذا الدفع ورد عليه بقوله : « وخيث ان الدفع لم يكن في محله نظرا لاختلاف ظرف تاريخ الواقعة » . لما كان ذلك وكان قمارن الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢ ينص في المادة ١٥٢ منه على انه « يحظر اقبالية مصانع او قمارن طوب

فد الأرض الزراعية ويمتنع على اصحاب ومستغلى مصانع او قبانن الطوب القائية الاستمرار في تشييدها بالخلفه لحكم المادة ١٥٠ من هذا القانون فلان مناد ذلك أن الفعل الملقى في جريمة اقلية يصانع او قبانن للطوب على الأرض الزراعية يتم وتنتهى بمجرد اتمام بناء المصنع أو القمينة مما لا يتصور تدخل جديد لارادة المتهم فيه يعد تليه ولا عبرة بميقاء ذلك البناء بعد انشائه لأن ذلك اثر من آثار تشييده وليس بامتداد لارادة الانشاء ، ولما تشييل المصنع أو القمينة في اقتاج الطوب بالمخالفة لأحكام القانون فهو جريمة مستمرة استمرارا متتبعيا بتجدد يتوقف استمرار الأمر المعلق عليه على تدخل جديد متتابع بناء على ارادة صاحب أو مستغل ذلك المصنع أو تلك القمينة . ولما كانت المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه « تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوثائق المسندة اليه بصور حكم نهائى فيها بالبراءة أو الادانة واذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظمن في هذا للحكم بالطرق المقررة في القانون » . ومن ثم كان مخطورا محكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين . لما كان ذلك ، وكان القول بوحدة الجريمة أو بتعددتها هو من التكيف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض . وكانت محكمة الموضوع قد اكدت في رفض الدفع - المثار من الطاعن - بقولها في الحكم الابتدائى أن الجثة المنضمة ليست عن ذات الموضوع وقولها في الحكم المظمن فيه باختلاف ظرف تاريخ الواقعة ، دون بيان لواقع الجثة رقم ٢٩٢٢ لسنة ١٩٨٣ مركز شين الكوم ولا أسس المغايرة بينها وبين الجثة موضوع الطعن المائل وما اذا كانت اقلية القمينة موضوع هذه الجثة هي بذاتها موضوع الجثة المشار اليها أم انها مغايرة لها وبذلك جاء الحكم مشوبا بقصور في بيان العناصر الكيفية والمؤدية الى قبول الدفع أو رفضه بما يعجز محكمة النقض عن الفصل فيما هو مثار من خطأ الحكم المظمن فيه في تطبيق القانون - ابتفاء الوقوف على وحدة الفعل موضوع الدعين أو تعدده على استقلال أو تعدده مع وحدة الغرض والإرسلط - الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه والاعادة بغير حجة لاحت بقة امجه الطعن .

(طعن رقم ٦٢٣٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/١٢)

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء على ارض زراعية - حكم يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه انه اقتصر في بيانه لواقعة ادعوى على قوله « وحيث ان وجيز الواقعة يتلخص حسبما اثبت بالمحضر عن نسان محرره بمحضر ضبط الواقعة ، والمحكمة تطئن الى ما جلد به ، ومن ثم يتمتع محتكمته جنائيا وعقله طبقا لمواد الاتهام سالفة الذكر عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ ج . » لما كان ذلك ، وكثت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية تد اوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصرا . واذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين طبيعة الأرض التي اقيمت عليها المباني من جهة كونها زراعية ام غير ذلك ، واكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضبوته ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها القانونية كانه فاته يكون معصا للقصور في البيان الذي يبطله ، ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لمحت باقى ما شيد تطاعن في طعنه .

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تجريف الأرض الزراعية — لم يكن في القانون ما يمنع المحكة من الأخذ برواية منقولة متى تبين صحتها واقتضت بصورها عين نقلت عنه .

المحكمة :

ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائي لأسبابه والمكبل بالحكم المظنون فيه ، أنه استدل على ثبوت التهمة في حق الطاعن بما اثبتته محرر الضبط به « من أنه قام بجيزة اترية متحصله من تجريف أرض زراعية » . ولما كان إيراد ذلك على هذه الصورة الغامضة قد يوحي بأن محرر المحضر يروي واقعة شهدا بنفسه كما أنه قد يحمل على الظن بلته يروي رواية منقولة متى تبين صحتها واقتضت بصورها عين نقلت عنه إلا أنه مع ذلك يجب أن تكون بدونات الحكم كفية بذاتها لإيضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالإدانة قد الت المسألا صحيحا ببنى الألة القائمة فيها وإنما تبين حقيقة الأسس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ما قصر الحكم المظنون فيه في استظهاره فجاء مشوبا بالغموض في هذه الناحية . وبالقصور الذي لبه الصدارة على وجوه الطعن المطلقة بخلافية القانون — وهو يا يتسبح له وجه الطعن — مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رتيبة على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما يثري الطاعن بوجه الطمع ، لما كان ما تقدم ، فإنه يضمن نقض الحكم المظنون فيه والامادة .

(طعن رقم ٦٦٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

تجريف الأرض الزراعية — لم يكن في القانون ما يمنع المحكة من الأخذ برواية منقولة متى تبين صحتها واقتضت بصورها عين نقلت عنه .

المحكمة :

ومن حيث ان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه انه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى والتليل على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « انه قلم يتجريف الارض الزراعية ومساحتها ثمانية قراريط مجرمة بحق ٢ م دون موافقة من وزارة الزراعة » . ولما كان ليبراد الحكم ببيان الواقعة على هذه الصورة قد يوحى بان محرو المحضر يروى واقعة شهدا بنفسه كما انه قد يحمل على الظن بلانه يروى رواية ابلغ بها ، وانه وان لم يكن في القاتون ما يمنع المحكمة من الاخذ برواية منقولة متى تبينت صحتها واقتضت بصورها من نقلت عنه ، الا انه مع ذلك يجب ان تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح ان المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد آلت المسامح صيحجا ببنى الأدلة القليلة فيها وانها تبينت حقيقة الأسس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد وهو ما قصر الحكم المطعون فيه عن استظهاره فجاء مشوبا بالغموض في هذه الناحية والقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخلافه القاتون - وهو ما يتبع له وجه الطعن - مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على صحة تطبيق القاتون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم ، والتقارير برأيها في شأن ما يشره الطاعن بوجه الطعن ، لما كان ما تقدم ، فانه ينعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة .

(طعن رقم ٦٦٣٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (٩٨٤)

المبدأ :

جريمة اقلية بناء على ارض زراعية - حكم الادانة يجب ان يشتمل على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا المراد بالتسبيب المعتبر - اثره .

المحكمة :

وهي ان الحكم الابتدائي بين واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها في حق الطاعن في قوله « موجز الواقعة يخلص فيها جاء بمحضر

الضبط المحرر بمرمرة مختص التعميدات بناحية شلقان من اتنه قبله
 بطلباء على أرض زراعية بدون ترخيص على مساحة قدرها مائة
 فدان الحكم القانون ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ - وحيث تمسكنا كفى ما تقدم
 وكنت التهمة ثلثة في حق المتهم ثبوتاً كفاياً يقطع بدانته ولم يحضر للمنفعة
 التهمة من اتنه بجهة دفاع بقول الأمر الذى ترى منه المحكمة
 ادانته وتمثليته ببقاء لواء الكهل الذى سادتها التيلة ضده عملاً بالمادة
 ٣٠٤/٢-١ ج « - وقد لفضل الحكم المطعون فيه بأسباب ذلك الحكم
 وأيضاً إليها قوله « - وحيث أن المتهم حضر بجلطة اليوم والحاضر مع
 للمتهم تشارك من المنافع بعدم جواز نظر الدعوى . وحيث أن التفت
 بحضور المخلفه أن المتهم جارى التعدى على قطعة الأرض بالتمسكون
 ثم تكون التهمة ثلثة في حق المتهم الأمر الذى يمين معه القضية
 بتأييد الحكم المستأنف « - لما كان ذلك ، وكان للشارع يوجب فى المادة
 ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب
 التى يبنى عليها والا كان بطلاً والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الأسناد
 والتجسس الذى هو عليها والمتجسس هى له - سواء من حيث الواقع
 أو من حيث القانون - ولكى يتحقق الفرض منه يجب أن يكون فى بيان
 جلى مفصل بحيث يتسطاق الوقت على مسوغات ما قضى به . أما
 انراغ الحكم فى عبارات غلبه معناه أو وضعه فى صورة مبهمة
 فلا يتحقق الفرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسبب الاحكام
 ولا يمكن محكمة النقض من مراعاة صحة تطبيق القانون على الواقعة
 كما صار اثباتها بالحكم ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين
 بوضوح وتعميل الواقعة المسندة الى الطامن اذا اكتفى فى ذلك بعبارات
 غلبه ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم فى شأن الواقع المعروض
 الذى هو مدار الأحكام هذا فضلاً عن أن الحكم لم يورد أدلة الثبوت
 التى يقوم عليها قضاءه ويؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى
 تأييده واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور الذى يلهى الصدارة
 على وجوه الطمن المتلفة بخلفه القانون وهو ما يتسع ليه وجبة
 الطمن بما يميز محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون
 تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها فى شأنها بغيره

الطامن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم نائه يتمين نقص الحكم
المطعون فيه والاحالة وذلك دون حجة الى بحث يلقى اوجه الطعن
الاخرى .

(طعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٩٨٥)

المبدأ :

جريمة اقلية بناء على ارض زراعية بدون ترخيص — يجب
لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها
وان يبين مؤداها ببياناً كافياً يتضح منه تليده للواقعة كما اقتضت
بها المحكمة .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه اكتفى بنقل وصف التهمة المسندة
الى الطامن من انه اقام البناء قبل الحصول على ترخيص من
الجهة المختصة واستطرد بمباشرة الى القول « ان وكيل المتهم قدم ترخيصاً
صادرًا من مديرية الزراعة بالشرقية يفيد منح التهم الحق في اقامة
مشروع تسخين عجول على مساحة ١٢ ١ مبنية الحدود والمعالم متضمنًا
شرطًا بقيام المرخص له بالبناء في خلال ستة اشهر من تاريخ صدور
الترخيص وهو ١٩٨٢/١٠/١٦ بيد انه اقام البناء على مساحة ازيد
من المرخص بها بمقدار متر مربع .

وحيث ان محكمة اول درجة قد نثبت خيرا في الدعوى الذي
انتهى في تقريره الى ان المتهم قلم بالبناء على مساحة تزيد عن المساحة
المرخص له بالامتداد عليها فضلاً من انه اقام البناء بعد نفي
سنة اشهر الممنوحة كجهة له لانشاء البناء في غصونها واضلّف الحكم
ان المتهم قد صدر له ترخيص بقلية غير تسمين مواشى على
مساحة معينة وان يقيم هذا المشروع في اجل محدد — ستة اشهر
— والا بعد الترخيص لاغيا — وقلم المتهم باقلية البناء على مساحة
تزيد عما رخص له فيه — فضلاً عن انه لم يقم بالبناء في غصون الأجل .

المسموح به وكان تقرير الخبير ائلم محكمة اول درجة قد كشف عن ذلك ومن ثم تكون التهمة ثابتة ثبوتاً كلفياً في حق المتهم ويتمين القضاء بادانته عملاً بالمادة ٣٠٤/٢ أ.ح . لما كان ذلك وكان الأصل انه يجب لسلسلة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند اليها وان يبين مؤداها بيانياً كلفياً يتضح منه مدى تليده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ، وكان الحكم المطعون فيه اذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كيف يكشف عن مدى تليده واقعة الدعوى فانه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بخلفه القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقبول كليتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، لان لمعيب التسيب الموجبة للاحالة الصادرة على الطعن بخلفه القانون الموجب للتصحيح فيما قضى به الحكم من زيادة الغرامة مع ان الطاعن هو المستلف وحده ولا يصح ان يضار بطعنه .

(طعن رقم ١٣٣٣ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٣)

قاعدة رقم (٩٨٦)

المبدأ :

يحظر اقامة بصلح أو صلح ظروب في الأراضي الزراعية - حكم الادانة يجب ان يستل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب بيانياً تتحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت منها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تكونا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صر اثنائها بالحكم .

المحكمة :

وحيث انه يبين من الحكم الابتدائي الذي اخذ الحكم المطعون فيه باستنباه به انه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى وأورد على ثبوتها في حق الطاعن على قوله « ان الواقعة تخلص بمعزرها

المؤرخ ١٩٨٤/١/٢٧ المحرر بمعرفة السيد مهتمس الجمعية
من ان المقيم قام بعمل تهيئة طوبى على مساحة ٣٠ مترا الحدود البينة
بالمحضر وان التهمة ثابتة قبل المقيم من الثابت بمنضر المخالفة - المقيم
اقام تهيئة طوبى بدون ترخيص من وزارة الزراعة الامر الذى ينصين
عقبه طبقا لمواد الاتكلم - كان ذلك ٤ وكفت المادة ١/١٥٢ من
القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ - بتعديل بعض احكام قانون الزراعة
الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ - قد تمت على انه يحظر
اقلة مصانع او تمان طوبى في الاراضى الزراعية ٤ . وكان قانون
الاجراءات قد اوجبت في المادة ٣١٠ منه على ان يشغل كل حكم
بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان
الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها
الحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكينا
لحكمة النقض من مراقبة صحة القانون كما صار اثباتها بالحكم
والا كان تاصرا . واذ كان الحكم المطعون فيه قد ايد الحكم
الابتدائى لاسبابه رغم انه اورد واقعة الدعوى على نحو لا يبين منه
ما اذا كانت الارض المعلقة عليها التهيئة هي ارض زراعية ام لا وما
اذا كان يترتب عليه احكام القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ الذى اخذ الطامن
بالحكمة من عنده مع ما تقتصر في بيان الدليل الاستناد الى منحقر المخالفة
رغم انه جاء على النحو المتقدم بيانه دون ان يبين وجه استدلاله به
على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية فانه يكون مشوبا بالقصور ما
يطلبه ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث يلقى اسباب
الطعن .

١ طعن رقم ٥١٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢٦

قامصة رقم (٩٨٧)

المبدأ :

تجريف الارض الزراعية - اذا كان الاستئناف مرفوعا من غير التبعة
المباشرة فليس للمحكمة الا ان تؤيد الحكم او تعدله لصلحة رافع
الاستئناف - مخالفة ذلك - خطأ في تطبيق القانون .

المحكمة :

١- ومن حيث ان الحكم المعلوم فيه حصل واتمة الدعوى بما تتوافر به كلفة العناصر لفقنونية لجريمة تجريف ارض زراعية بغير ترخيص التي دان الطامن بها ولورد علي ثبوتها في حقه أدلة سابقة من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان المحكمة الموضوع ان تلجذ بقوال الشاهد في اى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف اقواله ابلها ، فحقه لا يعيب الحكم تعويله على ما اثبتته محرر المحضر بحضوره وامراحه اقواله بجلسة المحكمة لعدم الاطمئنان اليها ، ومن ثم فان ما يثبته الطامن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على تقرير خبير الدعوى المرفق بالمفردات انه بعد ان عين الأرض محل الاتهام وسأل بعض الشهود والطامن فخلص الى ان الطامن قلم بتجريف الاطيان وازالة الطبقة السطحية منها بمقد ٣٠ سم ، فحقه لا محل لما يثبته الطامن من ديموى الخطأ في الإسناد في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة ١٩٨٢/١٤ في المحكمة الاولى اسم محكمة ثلثي درجة ان المحكمة رفضت توجيه سؤال المدان عن الطامن الى محرر المحضر بشأن من قلم بتجريف الأرض محل الاتهام ، الا انه لم يثر في دفاعه لدى محكمة الاحالة شيئا يتصل بهذا الامر ، ومن ثم فحقه لا يجوز له ان ينمى على المحكمة الأخيرة بمصادرة حقه في دفاع لم يطلبه منها ويكون ما يثبته في هذا الصدد غير مقبول . لما ما يثبته الطامن بشأن خطأ الحكم المعلوم فيه في تطبيق القانون ، اذ اصره باستئنافه فشدد له عقوبة الغرامة المقررة بها ابتدائيا عليه ، فسانه لما كان البين من الأوراق ان محكمة اول درجة قضت بحضورها بجبس الطامن سنة مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه ، فلستأنف الطامن هذا الحكم وقضى برفض استئنافه موضوعا ، فطمعن على هذا الحكم بطريق النقض - ومحكمة النقض قضت بنبس الحكم المعلوم فيه والاعادة ، ومحكمة الاعادة اصدرت حكما المعلوم فيه بتعديل الحكم المستأنف بجبس الطامن ستة أشهر مع الشغل وتغريمه عشرة آلاف جنيه مع وقف عقوبة الحبس . لما كان ذلك ، وكان ضمن الفترة الثالثة

من المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى بطله إذا كان الاستئناف مرغوعاً من غير النيابة العامة فليس للحكمة إلا أن يزيد الحكم لو تعلل لمصلحة رابع الاستئناف ، وكان الطاعن هو المستأنف وحده — دون النيابة العامة — فلا يصح في القانون أن يظل العقاب عليه ، إذ لا يجوز أن يضار بمستأنفه ولئن كتبت العبرة في تشديد العقوبة أو تخفيفها هي بدرجة العقوبة في ترتيب العقوبات ، إلا أنه إذا كتبت محكمة أول درجة قد قضت على الطاعن بنوعين من العقوبة -- الحبس والغرامة — فليس للحكمة الاستئنافية أن هي انتقضت مدة الحبس وشملته بالإيقاف أن تزيد مقدار الغرامة التي حكم بها مع الحبس ابتدائياً ولا تكون قد أضرت الطاعن بمستأنفه من هذه الناحية ، وليس لها ذلك ما دام أنه المستأنف وحده ، إذ هي مع ابقائها على نوعي العقوبة من حبس وغرامة قد زادت في الأخيرة مع ابقائها على الأولى وأن انتقضت من مدتها وشملتها بالإيقاف ، فهي لم تحقق للطاعن ما ابتناه بمستأنفه من براءة أو تخفيف للعقاب طالما أنها انزلت به كلا النوعين من العقوبة . وإذا كان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل للحكم المستأنف قد ابقى على عقوبة الحبس وإن انتقص مدتها وزاد له عقوبة الغرامة المقضى بها مع الحبس ابتدائياً عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شابه الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة — كما صار اثباتها بالحكم ذاته يتمين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حيلة لتحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن الموارد لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، ومن ثم نلحق يتمين أن تصح هذه المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بجمال عقوبة الغرامة المقضى بها ملقاً جنيته ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ :

جريمة اقامة بناء على أرض زراعية — حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلسلة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني للواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد ان نقل وصف التهمة المسندة الى الطاعن ، استطرد بعد ذلك مائترة الى القول : « وحيث ان التهمة المسندة في حقه مما ورد محضر ضبط من ارتكب التهم المختلفة الواردة بوصف النيابة تنطبق عليها مواد الاتهام من يمتنع معاقبة التهم بالمعقوبة المقررة عملا بنص المادة ٢/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ومواد الاتهام » . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠ منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بينما تتطابق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلسلة ماخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قلصا ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكد في بيان الواقعة والدليل على ثبوتها في حق التهم بالاصالة الى محضر ضبط الواقعة دون ان يورد مضمون وجهة الاستدلال به على ثبوت التهمة بكافة عناصرها القانونية الامر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى فيها يثيره الطاعن بوجه الطعن وهو ما يقتض لثمة وجه الطعن . وذلك مما يميزه بالقصور الذي له الصدارة ويوجب نقضه والاعادة .

الطعن رقم ١٢٤٨ لسنة ٥٨ ق — جملة ١٩٨٩/٣/٣

قاعدة رقم (٩٨٩)

المبدأ :

جريمة تجريف الأرض الزراعية - حكم الإدانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني للواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كثر قاصرا .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لامليله بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث أن وجيز الواقعة يتخلص حسبما اثبت بالمحضر عن لسان محرره بمحضر ضبط الواقعة والحكمة تطئن الى ما جاء به ومن ثم يتعين محاكمته جنائيا وعقابه طبقا لمواد الاتهام سلكة الذكر بنصر المادة ٢٠٤/٢ ج ١ » . لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ماخذها تمكننا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرتها القانونية فانه يكون مشويا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وتعمل كملتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن - لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حلاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

سب وقذف

قاعدة رقم (٩٩٠)

المبدأ :

جريمة السب والتخف — الحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية — منطه — ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .

المحكمة :

لما كان البين من مخونات الحكم المطعون فيه انه بعد أن احلط يواتمة الدعوى حسبما وردت ببلاغ المجنى عليه وتضمنتها أوراق انشكوى ٥٣٢ سنة ١٩٧٩ ادارى شبرا الذى قمه الى المحكمة لاثبات دفاعه انتهى الى تبرئة المتهم من تهمة البلاغ الكذب والعنف لظو الأوراق من اى دليل على اختلاجه . لما ابلغ به وعليه بكنبه او انه قصد من بلاغه مجرد التشهير بالمجنى عليه والتيل منه او الاساءة اليه — ولما كان ما اتسام عليه الحكم قضائه في هذا الصدد الصحيح في القانون وكلف وسلخ لحمل قضائه ومن شأنه أن يؤدي الى ما رتبه الحكم عليه ولم ينف الطامن أن له مصدره في الأوراق فلان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسبيب لا يكون سببا . لما كان ذلك ، وكان ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برات المطعون ضده من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها اذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض ، لانه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه ، فيكون من غير الجدى نعى الطامن على الحكم بالقصور في التسبيب لعدم استظهار الضرر الذى حاق به .

(طعن رقم ١٨٧٧ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/١/٢٦)

قاعدة رقم (٩٩١)

المبدأ :

يجب لصحة الحكم الصادر في جريمة السب العلتى ان يشتمل بذاته على بيان القائل السب الذى بني قضائه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقعة كما صلو قضايتها في الحكم .

المحكمة :

حيث أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بإلحاح المطعون فيه، أنه انتصر في حصول الواقعة على قوله « أن ما تستظمه المحكمة من الأوراق فيما جاء بعريضة الجثة المباشرة وفيما قرر المجنى عليه من أن المتهم سببه بالفاظ نابية أمام حشد كبير وقد تأيحت هذه الأموال بما قرره شاهد الأثبات ولم يورد بيان الالفاظ التي وردت في هذا الشأن . لما كان ذلك » وكان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العلني يجب لصحته أن يشتمل بذاته على بيان الالفاظ السبب التي بنى تفصاه عليها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صير اثباتها في الحكم » وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان الفاظ السب وكان لا يخفى عن هذا البيان الاحالة في ثلثه الى ما قد يكون وارداً بصحيفة الادعاء المباشر أو بالتوال مجلة للشهود فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يعيه ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٥٨٤ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٨٢)

قاعدة رقم (٩٩٢)

المبدأ :

المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب والعنف أو الإهانة بما يطعن اليه محكمة الموضوع .

المحكمة :

لما كل الأصل أن المرجع في تعريف حقيقة الفاظ السب أو العنف أو الإهانة بما يطعن اليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رغبة عليه في ذلك لمحكمة النقض ما دام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة — ولما كانت محكمة الموضوع قد اطبأت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن العبارات التي صدرت من الطاعن في حق هيئة المحكمة المستدعي عليها — واحد — أحدها — أثناء انعقاد الجلسة — بعيد بذاتها — تمسك

الاهانة والظن ما ينمى على الحكم بشأن ملول الانفاذ التى تترها
والبياعت على صدورهما لا يكون له اسيس .
(طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

قاعدة رقم (٩٩٣)

المبدأ :

جريمة ظن الموظفين - حسن النية - اثره .

الحكمة :

ان المقرر ان كنه حسن النية في جريمة ظن الموظفين هو ان يكون
الظن عليهم سالدا عن حسن نية اى عن امتلاء بصحة وثائق القذف
ولغلبة مصلحة عامة لا من قصد التشهير والتجريح لثناء لصفان او
حوانع شخصية - ولا يقبل من موجه الظن في هذه الحالة اثبات
صحة الوقائع التى استند بها الى الموظف بل يجب ادانته حتى ولو كان
يستطيع اثبات ما قذف به ؛ ولما كان الحكم للمطعون فيه قد
استخلص استخلاصا سائفا من الالة التى اوردها وما اعتقده من
اسباب الحكم المستأنف ثبوت جرمية القذف والاهانة في حق الطاعن
وانه كان سىء القصد حين وجه مطاعنه الى عضو يمين هيئة المحكمة
- وهو موظف علم - مما ينتفى معه شرط حسن النية الواجب نوافره
للاعفاء من العقوبة فلان ما يشره الطاعن من مجادلة حول تطبيق
الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات ومصادرة في
اثبات ما قذف به يكون ولا محل له .

(طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٨)

قاعدة رقم (٩٩٤)

المبدأ :

حكم الادانة - جريمة السب العلنى - ما يجب استتماله عليه -
مخالفته - قصور .

الحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد

لقتصر في بيانه واقعة الدعوى على قوله « وحيث إن التلبئة استندت للمتهم أنه سب المجنى عليها سباً علنياً من قال لها الانفط البينة بصورة العريضة . ما يوجب احتقارها من أهل وطنها » ثم عرض للدلالة بقوله : « وحيث أن التهمة ثبتت قبل المتهم بما جاء بتحقيقات المحضر رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٨٠ لاداري الأزيكية ومن أقوال المجنى عليه وشاهدها والتي تطعن المحكمة اليها ومن عدم دفع المتهم للاتهم بآى دفاع جدى . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يستدل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها نيكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم والا كان تناصرا ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى اذ أحال في بيانه الى صحيفة الدعوى كما لم يبين الأدلة واكتفى بالأحالة الى محضر الضبط دون أن يبين وجه الاستدلال به على ثبوت التهمة بناصرها القانونية كافة في حق الطاعن ، فضلا عن أن العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات تستلزم أن تقع اللفظ السب في مكان عام سواء بطبيعته أم بالمصادفة وهو ما لم يعرض الحكم لاستظهاره ، كل ذلك يعيب الحكم بالقصور في البيان بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعدة رقم (٩٩٥)

المبدأ :

جريمة السب العتي — حكم الادانة — شرطه .

المحكمة :

من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة في جريمة السب العتي يجب لصحته أن يفعل بفتاه على بيلن اللفظ السب التى بنى قضاءه

عليها حتى يتسنى لحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية بحيث الألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لاتزال حكم القانون وجهه الصحيح .

طعن رقم ٧٤٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/١/١٢

قاعدة رقم (٩٩٦)

المبدأ :

جريمة السب والقذف - حكم الاتية بشرطه - صحته .

الحكمة :

من المقرر أن الحكم الصادر بمقتضية أو بالتعويض من جريمة القذف أو السب يجب أن يشتمل بذاته على بيان ألفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية بحيث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الإحالة على ما ورد في الصحيفة المتقدمة دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذفاً أو العبارات التي عدها سباً . فأنه يكون قلصاً قصوراً يمييه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة ليبحث بقى أوجه الطعن .

طعن رقم ٣٩٣١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٤/١٠/٢٠

قاعدة رقم (٩٩٧)

المبدأ :

يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادراً عن حسن نية - فإذ ذلك -

الحكمة :

يشترط قانوناً لإباحة الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين

لو من حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة إما إذا كان القاذف سيء النية ولا يقصد من طبعه إلا التشهير والتجريح شفاء لفسقان وإحقاد شخصية فلا تقبل صحة وتلقي القذف وتجب ادانته ولو كان يستطيع اثبات ما عذف ، وكان الحكم المعلوم فيه قد استخلص استخلاصا سائما من الأدلة التى أوردها سوء نية الطامن وقصده التشهير بالمطمون ضده نقله لا يجديه النemy على المحكمة انها حرمت من اثبات صحة عبارات القذف ويؤن ما يثيره في هذا الوجه من النemy في غير محله .

(طعن رقم ٦٠٩٨ لسنة ٥٣ قى — جلسة ١٩٨٥/١/٩)

قاعدة رقم (٩٩٨)

المبدأ :

يشترط في الحكم الصادر بمقوبة أو تعويض عن جريمة القذف أو السب أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من نتائج قانونية .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان يشترط في الحكم الصادر بالادانة أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم ولا يكفى في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التى اعتد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة المتهم ، كما انه يشترط في الحكم الصادر بمقوبة أو بالتعويض عن جريمة القذف أو السب أن يشتمل بذاته على بيان الفاظ القذف أو السب حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقبه فيما رتبته من النتائج القانونية ببحث الواقعة محل القذف والألفاظ محل السب بنصها واستظهر مرامي عباراتها لاتزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، كما انه لا يكفى في قيام الوقائع المسندة الى المتهم في دعوى البلاغ الكاذب مجرد الاحالة على عريضة سبق تقديمها في هذا الشأن اذ يجب أن يبدو واضحا من الحكم ذاته ما هي الواقعة التى حصل التبليغ عنها

والتي اعتبرتها المحكمة واقعة مكنوية بسوء التصد من جانب المتهم . لما كان ذلك وكان للحكم المظنون فيه قد اقتصر على الإحالة على بطريرك عريضة المدعى بالحق المضي دون أن تبين الوقائع التي اعتبرها قضا أو العبارات التي ردها سباً كما لم يبين الوقائع المنسوبة إلى المتهم للتبليغ عنها . ويحيط بضمونها . كما أن المحكمة لم تطلع على الشكوى المنضمة للوقائع موضوع التهمة المسندة إلى الطاعنة فلن الحكم المظنون فيه . يكون مشوياً بالقصور . بما يعنيه بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث بقى أوجه الطعن .

(طعن رقم ٥١٥٨ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/١٩)

قائسة رقم (٩٩٩٠)

المبدأ :

جريمة السب — صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية — أثره — وقوع جريمة السب من موظف عام أثناء تاديبه وظيفته — مثال لتسبيب غير معيب .

المحكمة :

وحيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المظنون فيه لذ دار الطاعن بجريمة السب قد اخطأ في تطبيق القانون وشلبه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه قد تم قبول الدعوى الجنائية لأسباب حاصلها : أولاً : سبق صدور أمر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الشكوى رقم ٢٣٦٨ لسنة ١٩٨١ إدارى أبو حمص وهى من ذات الواقعة محل الدعوى وأن أمر الحفظ الصالح منها بعد سبق إصدارها أمراً بضبط واحضار المتهمين — هو في حقيقته إيراداً لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية مانع من اقامة الدعوى المبشرة ، ثانياً : أن الجريمة المسندة إليه وهو موظف عام وقعت منه أثناء تاديبه لوظيفته وبسببها إذ صدرت منه عبارات السب اعتماداً على سلطة وظيفته مما يمنع من اقامة الدعوى المبشرة عليه عملاً بنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات

الجنائية - ثالثاً : اتملة الدعوى الجنائية ضده ممن لا يملك رفعها خلافاً لما اشترطته المادة ٣/٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية من رفع الدعوى الجنائية قبل الموظف العلم من رئيس نيابة أو من بطوله ، تغير أن الحكم المطعون فيه رد على تلك الدفوع الثلاثة بـرد غير مائع . هذا فضلاً عن أن الطاعن طلب مذكرة دفاعه المقدمة لحكمة أول درجة بـطاسة ١٩٨٢/٦/٦ يسماع لقوال شهود الواقعة إلا أن المحكمة أغفلت طلبه ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تعين على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة . ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية وكل ما لها هو الانتفاء إلى طريق الإدماء المباشر في مواد الجنح والمخالفات دون غيرها - إذا توافرت كـه شروطه وفرق بين هذا الأمر الإداري وبين الأمر القضائي بأن لأوجه لأتملة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ولهذا أجاز للمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه أمام غرفة المشورة . وإذا كان يبين من الإطلاع على الشكوى موضوع الطعن المائل - المرقق أن النيابة قد أصدرت أمراً بضبط واحضار اثنين من المتهمين غير الطاعن ثم أمرت بحفظ الأوراق إدارياً قبل تنفيذ أمر الضبط ودون أن تجرى تحقيقاً في الواقعة أو تنشب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ، فضلاً عن أنها لم تدون لأمر الحفظ أسباباً قانونية أو موضوعية فلأن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استناداً إلى أن ذلك الأمر الإداري بالحفظ لا يحول دون تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر يكون قد أصاب صحيح القانون

بما يضحي معه بنفى الطاغية في هذا الصدد غير شديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القيد الوارد على رفع الدسوى الجنائية طبقا لنص المقتنين ٢/٦٣ ، ٢/٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية انما يتحقق اذا كانت الجنائية او الجنحة قد وقعت من الموظف العام او من في حكمه أثناء تاديبه وظيفته او بسببها بحيث انه اذا لم يتوافر أحد هذين الشرطين لم يقد ثمة محل للتقيد بذلك القيد ، وان الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل بتحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب ما دام يستدل بها سليما مستندا الى أصل صحيح في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد أن الطاعن يعمل ضابط شرطة بالقاهرة وقد توجه مع صديق له الى مقر المدعى بالحق المدني بدائرة مركز ابو حمص لوجود خلاف بين الآخرين بشأن حيازة أرض زراعية ثم اعتدى على المدعى بالحق المدني بالسب ثم عرض للنفمين الآخرين المبدئين من الطاعن وأطرحهما بقوله « . . . وما هو منسوب الى التهم لا شبهة في انه لم يقع منه أثناء تاديبه لوظيفته ولا يمكن أن يتصور أن موظفا ملها ينسب اليه ارتكاب جريمة تقتف لوسب في حق آخر في مدينة أخرى تبعد عن مكان عمله ببسافة كبيرة ثم يقال بعد ذلك أن هذا الاتهام لوصح فلتبا وقع من ذلك الموظف بسبب تاديبه وظيفته وهو ما يظن منه جميعه الى ان الدفع الثاني مخالف الفكر في غير محله ايضا من الواقع لو القلقون ويتمين من ثم رفضه وهو ما تقضى به المحكمة — ولذا لا اسبيل لرفض هذا الدفع فلان المحكمة ترفض الدفع الثالث للمتهم بعدم قبول الدسوى لانها دون اذن رئيس النيابة بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية » . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيها تقسم صحيحا في القلقون فلان النص عليه بالخطأ في تطبيق القلقون يكون على غير أسس . لما كان ذلك ، ولئن كان الثابت من الاطلاع على المرفقات المنضمة ان الطاعن طلب من محكمة اول درجة في مذكرة دفاعه المقدمة بجلسة ١٩٨٢/٥/٦ اصليا الحكم بعدم قبول الدسوى واحتياطيا سماع أقوال شهود الواقعة الا انه مثل بجلسة

١٩٨٣/٤/٢٦ أمام محكمة أولى درجة وطلب مساع شهادته
فلمستدعته المحكمة وسألته بطلب الجلسة . ولم يعد الطاعن الى طلب مساع
شهود الواقعة في جلسات المراجعة التالية فإنه يعتبر متنازلا من هذا الطلب
لمسكوته عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، وليس له ان
ينهى على المحكمة تعودها عن اجراء تحقيق لم يطلبه منها ولا تلزم
هي بلجرائه ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق
النفاع يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
ببرئته يكون على غير اساس ويتمين رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .
(طعن رقم ٥١٩٤ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٧/١١/١٩)

قاعدة رقم (١٠٠٠)

المبدأ :

جريمة التزيف - ارتكبتها - مثال التزيف غير معيب

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه والمكمل بالحكم المطعون
فيه بين واقعة الدعوى ما تتوافر به كافة العناصر القانونية
للجريمة التي دان الطاعن بها واورد على ثبوتها وحقه أدلة تؤدي الى
ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت
ان تهمة السب ثابتة في حق الطاعن من العبارات الواردة في دفاعه بحضور
جلسة ١٩٧٦/١٢/٢٣ في الدعوى رقم ٦٧٧٨ لسنة ١٩٧٦ بدنى
مستعمل القاهرة من أنه يؤسفه أن المدعى عليها طلب الحقائق وأنه
يقول لهما كتبنا كتابا وأنه تقدم لموكله شخص يدعى أنه عقيد
بالخبرات رئيسة الجمهورية اسمه شقيق المدعى عليه الثاني
وان عمله بالخبرات يحول بينه وبين ظهوره في الشركة متعاقد على
معد الشركة بصفته وكيل من شقيقه وأسست الشركة وتعرضت لمشاكل
وظهر ان العقيد مطرود من القوات المسلحة بتهمة اختلاس بعض المخازن
الخاصة بالقوات المسلحة مطروح أمام النائب العام بالقوات المسلحة
..... . لما كان ذلك ، وكلفت العبارات تطوى على خدش

للشرف والاعتبار وقد توافر ركن العلانية قانوناً يلتزم بها بمحضer طبيعة المحكمة في دعوى الحراسة فلان ما يفرض الطاعن في شأن مقصور في استظهار تولد اركان الجريمة في حقه لو خطئه في تطبيق القانون لا يكون له محل ، ولا يفرض ذلك ما اثاره الطاعن من ان ما صدر منه كان مما يستلزمه حق الدفاع ردا على دعوى خصومة ان موكله لا متوافر فيه الامانة اذ ان مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ان تكون عبارات القذف التي استندت من الخصم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع من الحق مثار النزاع ، وكان حكم هذه المادة والمادتين ٩١ ، ١٢٤ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس الا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع الذي يستلزمه وان هذا الحق اشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية اليه ، وكان الفصل فيها اذا كتبت عبارات السب او القذف مما يستلزمه الدفاع متروك لمحكمة الموضوع . وكانت المحكمة قد رأت ان العبارات التي صدرت من الطاعن لا تنصل بالنزاع القائم وما لا يستلزمه الدفاع في هذه الدعوى ولا تمتد اليه حماية القانون فلان ما يفرض الطاعن في هذا المصدد يكون غير مستند . لما كان ذلك ، وكان القانون وان اوجب سماع ما يدينه المتهم من اوكفه الدفاع وتحقيقه الا انه اذا كتبت المحكمة قد وضعت لديها الواقعة او كان الأمير المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلان لها ان تعرض عنه ولا يترتب عليها ان هي اغفلت الرد عليه . فلذا كتبت المحكمة قيد التثبت عن طلب ضم ملف الشركة موضوع النزاع في دعوى الحراسة الموجود ببيئة الاستثمار ودعوى الحراسة رقم ٦٧٧٨ لسنة ١٩٧٦ مستعجل القاهرة وسماع شهودنا بعد ان رأت انه غير منتج في الدعوى فانه لا يفرض الحكم ان هو اغفل الرد عليها . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع ان تبين حقيقة الواقعة من جاع الادلة الطروعة وهي ليست مطلوبة بالا تلخذ الا بالأدلة المباشرة بل لها ان تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم اليها من أدلية ولو كتبت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الكلة لا يخرج من الانتضاء العقلي والمنطقي فلذا كتبت المحكمة قد استخلصت من الظروف والملايسات التي اكتشفت الواقعة ان عباراته القذف قد قصد بها الطاعن النيل من شقيق آدمي المدني

الدمى عليه في دعوى الجراسة نبان هذا يحدث في نطابق مسطتها ويضحي
البنى على الحكم في هذا الصدد غير مسدد . لما كان ذلك ، وكان من
المقرر ان العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضى بناء على
الأدلة المطروحة، عليه بدائية المتهم . او ببرأته وله أن يستند
اقتناعه من أى دليل تطمن اليه طالما له ملغذه الصحيح في
الأوراق . وكان من المقرر ايضا انه اذا رأت المحكمة الاستئنافية
تلييد الحكم المختلف للأسباب التى بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها
أن تفكر تلك الأسباب في حكمها بل يكفى أن تحيل عليها اذ الاحالة على
الأسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة قد اعتبرتها كأنها
صادرة منها واذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم
الطعون فيه قد أورد مضمون الشهادة المقدمة من الطعون ضده
وأطاعت اليها المحكمة فلان ما يشره الطامن في هذا الصدد يكون غير
مسدد . لما كان ما تقدم فل الطعن يكون غير مقبول موضوعا مما
يتعين معه مصادرة الكفالة .

(طعن رقم ٧٠١٥ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٣١)

قاعدة رقم (١٠٠١)

المبحث :

لا يشترط أن يصدر توكيل من الدمى بالحق الأدنى الى وكيله الا في
حالة تقديم شكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر —
فضلا ذلك .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان اشترط تقديم الشكوى من المجنى
عليه او من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من
قانون الاجراءات الجنائية من الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة
السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى
الجنائية ولا يمس حق الدمى بالحقوق المدنية في أن يحرك الدعوى
أساس محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة اشهر التالية ليوم

علمه بالجريمة ومرتكبها وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لاسبيله والمكمل بالحكم المطعون فيه ان الواقعة حدثت يوم ١٦٨٢/٧/٢٥ ولن المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن الى قسم الشرطة وتحرر من ذلك المحضر رقم ٣٩١٠ ادارى مصر القديمة لسنة ١٩٨٣ وذلك قبل ايداع صحيفة الدعوى بالبشرة فلم الكتاب في ١٤/٩/١٩٨٣ فان منى الطاعن يكون غير سديد . لما كان ذلك وكثرت المباداة الثالثة من قانون الاجراءات لا تشترط ان يصدر توكيل من المدعى بالحق المبنى الى وكيله الا في حالة تقديم الشكوى ولا ينسحب حكمها على الادعاء المباشر فلن منى الطاعن يكون غير سديد لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير اساس مما يفصح عن عدم قبوله ومصادرة القضية .

(طعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٠/٢٥/١٩٨٨)

قاعدة رقم (١٠٠٢)

المبدأ :

من المقرر ان اشتراط تقديم الشكوى من المبنى عليه او وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية التبليغ العلنية في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية في ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة اشهر التالية ليوم علمه بالجريمة ومرتكبها .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان اشتراط تقديم الشكوى من المبنى عليه او من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ومن بينها جريمة السب هو في حقيقته قيد وارد على حرية التبليغ العلنية في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية في ان يحرك الدعوى امام محكمة الموضوع مباشرة خلال الثلاثة اشهر

التالية ليوم علمه بالجريمة ومركبها وكال بين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسببه والميكل باليكم المظنون ميه ان الواقعة حدثت يوم ١٩٨٢/٧/٢٥ وان المدعى بالحقوق المدنية تقدم بشكواه ضد الطاعن الى قسم الشرطة وحضر عن ذلك الحضر رقم ٣٩١٠ لدارى مصر القنية لسنة ١٩٨٣ وذلك قبل ايداع صحيفة الدعوى المباشرة قلم الكتاب في ١٩٨٣/٩/١٤ فان منى الطاعن يكون غير سديد . لما كن ذلك وكانت المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط ان يصير توكيل من المدعى بالحقوق المدنية الى وكيله الا في حالة تقديم الشكوى ولا يتسحب حكمها على الادعاء المباشر فان منى الطاعن يكون غير سديد لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون على غير اساس ما يضح عن عدم قبوله ومصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٥٣٢٢ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٢٥

قاعدة رقم (١٠٠٣)

المبدأ :

جريمة السب العلنى — حكم الانانة يجب ان يشتمل على الاسباب التى بنى عليها والا كن باطلا — المراد بالتسبب الاعتبار .

الحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المظنون فيه اذ دان الطاعن بجريمة السب العلنى قد انطوى على مخالفة الثابت فى الأوراق وتنبه الخطأ فى تطبيق القانون . ذلك فان الطاعن دافع بعدم قبول الدعوى المباشرة عن جريمة السب العلنى لرغمها بعد اليماد المقرر فى المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان الحكم رد على هذا الدفع ردا يخالف الثابت فى أوراق الدعوى المدنية المضمومة رقم ١٦٤ لسنة ١٩٧٨ منى جنوب القاهرة كما طرح الحكم دفاع الطاعن بأن ما وقع منه يستلزمه حق الدفاع وذلك بأسلوب لا تستفى وصحيح القانون . مما يبييه ما يستوجب نفسه .

وحيث انه يبين من الامتلاص على الحكم الابتدائي - الذي
احال اليه الحكم - المظنون - ان استنبه غير مرقرة . لما كان
ذلك - وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات
الجنائية - ان يشتمل الحكم على الاستنباط التي بنى عليها والا يكن
بطلاناً ، والمراد بالتصويب المعبر تحرير الاستنباط والحجج المبني هنو
عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع او من حيث القانون ،
ولكن - يحقق الغرض منه يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث
يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به التحرير مدونات الحكم
بخط غير مرقر او انراغه في عبارات غلبه معناه او وضعه في صورة
بمجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استنباط مسبب
الافكالم ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون
على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المظنون فيه قد خلا فعلا من اسبابه لاستحالة قرائنها ،
لانه يكون معيبا بالتقصير الذي له المصاردة على وجه الخطا في
تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه والاعادة .

(ظعن رقم ٦٨٠٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٠٠٤)

المبدأ :

يجب سلامة حكم الادانة في جريمة السب العلني ان يبين
العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى حتى يتسنى لمحكمة النقض
القيام بوظيفتها في حدود مراقبة تطبيق القانون على الوجه الصحيح
وان اغفل هذا البيان المهم يعيب الحكم بالتقصير .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بمعكم المظنون
فيه اوراق واقعة الدعوى في قوله « ومن حيث ان واقعة الدعوى تخلف
فيما اثبتته في المحضر المؤرخ ١٩٨٢/٧/١٩ حسبما هو ثابت بالاوراق سدد
الى الدمية بالحق المدني امورا كلانية لو كانت صادقة لاجبت بطلانها

بالمواد المقررة كما وجه اليها الفاظ تخذشن حيلؤها
ومن حيث انه بسؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات انكر التهمة
المسندة اليه ولم ينفخ الاتهام بدفاع معقول ، ومن ثم حيث ان
المحكمة ومن عرض الوثائق على النحو السالف ترى ان التهمة ثابتة
قبل المتهم ما ورد بمحضر الضبط وما شهرت به للدعو بالحق المدني
ومن ثم سيملقه طبقا لمواد لاتهام عملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج . ١ . لما كان
ذلك وكان من المقرر انه يجب لسلامة الحكم بالادانة في صريحة
السب العلني ان يبين العلانية وطريقة توافرها في واقعة الدعوى
حتى يتسنى لمحكمة النقض القيام بوظيفتها في حدود مراتبة
تطبيق القانون على الوجه الصحيح وان اغفال هذا البيان المهم يعيب
الحكم بالقصور لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد
دان الطاعن عن هذه الجريمة دون ان يتحدث عن واقعة هذا الظرف
وكيفية توافره في حقه فالفه يكون مشوبا بالقصور الذي له السدادة
على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه
الطعن مما يمجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون
تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما صار اثباتها بالحكم
ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة لبحث
بأى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٣٧٠٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٧)

سبق الاصرار والترصد

قاعدة رقم (١٠٠٥)

المبدأ :

يحق ظروف سبق الإصرار بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال بما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها .

الحكمة :

من المقرر ان ظرف سبق الإصرار — وهو ظرف مشدد عام في جرائم القتل والجرح والضرب — يتحقق بأعداد وسيلة الجريمة ورسم خطة تنفيذها بعيدا عن ثورة الانفعال بما يقتضى الهدوء والروية قبل ارتكابها ، لا ان تكون وليدة الدفعة الاولى في نفس جاشت بالاضطراب وجح بها الغضب حتى خرج صاحبها عن طوره ، وكلما طال الزمن بين الباعث عليها وبين وقوعها صح افتراضه ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن تقدير الظروف التي يستفاد منها توافر سبق الإصرار من الموضوع الذي يستدل به قاضيه بغير معقب ما دام لاستخلاصه وجه مقبول ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد حلل على توافر سبق الإصرار بأنه ثابت من الضغينة السابقة لسبق اتهام والد المجنى عليه بقتل شقيق المتهم ورغبة من المتهم في الأخذ بثأر شقيقه ويعد فسخة من الوقت سمحت للنفس أن تهدأ وللتكرار أن يكون بعد روية ويعد أن تدبر المتهم أمره وبيت النية على قتل المجنى عليه واعد لذلك السكن القتل ، وما أن حانت له الفرصة للإجهاد على المجنى عليه حتى نفذ ما انتواه . فلان ما ساقه الحكم غيبا يسوغ به ما استنبطه من تحقق ظرف الإصرار ويكون النعى عليه بالقصور في استظهاره غير صائب .

(طعن رقم ٩١١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قاعدة رقم (١٠٠٦)

المبدأ :

تقدير ظرفي سبق الإصرار والترصد من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

من المقرر ان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من

اطلاعات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها
يا دلم. موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتبصر عقلا مع ذلك
الاستنتاج .

١ طعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/١٥

قاعدة رقم (١٠٠٧)

المبدأ :

تفسير ظرفي سبق الإصرار والترصد من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

لما كان الحكم يصور به قد بين واقعة الدعوى بما
يجل في أن الجنى عليه — الذي كانت عائلته على خصام مع عائلة
الطاعين — كان يسير في الطريق ليلًا مع الشاهد اذ خرج
اليوم الطاعنان وآخران حفاظا وصنعه الطاعن الأول على وجهه
خسوف محلول الهرب ولكن الجنسية الأريمية تلبوه حتى لحتوا به
وركله الطاعن الأول في خصيته بسقط على الأرض ، وجمم الأريمية
فوقه وانهلوا عليه ضربا بالأيدي فأحدثوا به من الاصابات ما انصى
الى موته . وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه
المتسورة أدلة مختلفة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته عليها ،
استقفا من اقوال شاهد الرؤية ؛ واقوال بلقي شهود
الاثبات . ومن تقرير الصفة التشريحية ، ثم عرض الحكم لظرف سبق
الاصرار مستظهرا توافره في حق الطاعنين في قوله « وحيث أنه عن
سبق الإصرار فهو ثابت في حق المتهمين من نتائج الدعوى وظرونها
وأية ذلك وجود خصالات سابقة وتعلم ثل بين عائلة التي
ينتمي اليها الجنى عليه وعائلة التي ينتمي اليها المتهمون
مما دفعهم الى الاعتداء على الجنى عليه أخذا بهذا الفل ، ثم اكتمال
عقدتهم واتفاقهم على الاعتداء في روية وقبروا امرهم فيها سنهم
وصمموا عليه عن روية قبل مقارفتهم لجريمتهم » . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن البصيرة في توافر ظرفي سبق الإصرار من اطلاعات
قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ، ما دلم

موجب تلك الظروف. وهذه العناصر لا يتقرر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان بما لورده الحكم — على ما سلف بيانه — كفيًا. وسائقا في استظهاره توافر سبق الإصرار في حق الطاعنين ، وهو ما لا يخفى منه أن تكون وسيلتهما في الاعتداء هي الأيدي إذ أن سبق الإصرار وصف للقصد الجنائي ولا شأن له بالوسيلة التي تستعمل في الاعتداء على المجنى عليه وايداعه نتيجة لهذا القصد الممنع عليه من قبل ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون له محل .

طعن رقم ١٣٢٨ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٣/١٠/٤

قاعدة رقم (١٠٠٨)

المبدأ :

ظرف سبق الإصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتقرر عقلا مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

من المقرر أن ظرف سبق الإصرار هو حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتقرر مع هذا الاستنتاج — لما كان ذلك وكان الحكم قد أوضح قيلم ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين في قوله « وحيث أن سبق الإصرار متوافر في الدعوى من وجود النزاع السابق بين المتهمين والمجنى عليه رئيسهم في العمل الذي أثبت غيبتهم منذ ثلاثة أيام متتالية على الحادث وإخطار جهة العمل بذلك ففسر المتهمون في الانتقام منه وجرؤوا في هدوء وروية خطة الاعتداء عليه بالضرب واعدوا لذلك أدوات الاعتداء وهي عصي وقطعة حديد ومكان الاعتداء عليه وهو منزل المتهم الأول ولتنتظروه في المكان الذي اعتاد المرور منه في طريقه إلى منزله وما

ان شاهده حتى دعوه الى احتساء الشاي بمنزل المتهم الأول ولما رفض ذلك جنبوه عنوة الى ذلك المنزل وأغلقوا بابه عليهم وانهلوا عليه ضربا بالمص وطمعة الحديد السابق احضارها لتنفيذ جرمهم « . فلان ما سلق الحكم غيبا سلف مبالغ ويتحقق به توافر ظرف الاصرار كما هو معروف به في القانون .

(طعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٨/١٠/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٠٠٩)

المبدأ :

ظرفي سبق الاصرار والترصد — توافرها — من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة :

من المقرر ان البحث في توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد من الاطلاقات قلبي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٨/١١/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٠١٠)

المبدأ :

توافر ظرف سبق الاصرار من الاطلاقات قلبي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الحكمة :

من المقرر ان البحث في توافر ظرف سبق الاصرار من الاطلاقات قلبي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج ، فلان

ما أورده الحكم — فيما سلف — يتحقق به ظرف سبق الإصرار على النحو المعروف قانوناً ويكون النعمى على الحكم في هذا الشئ غير مبيد . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم — فيما تقدم — كافيًا بذاته للتبديل على اتساق المتهمين على القتل من حيثهم في الزمان والمكان ، ونوع الصلة بينهم ، وصنوع الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعاً وجهة واحدة في تنفيذها وإن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها ، مما يرتب بينهم في صحيح القاتلون تضامناً في المسؤولية الجنائية ومن ثم فإن كلا منهم يكون مسئولاً عن جرائم القتل العمد والشروع فيه مع سبق الإصرار التي وقعت تنفيذاً لقصدهم المشترك الذي بيتوا التية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقاً لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات .

(ظعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩)

ملاحظة رقم (١٠١١)

الجدد :

سبق الإصرار حالة نهنية تقوم بنفس الجبلى قد لا يكون لها في الخارج أثر مخصوص يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقتع وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصاً ما دام موجب هذه والوقتع والظروف لا يتنازع مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر توافر ظرف سبق الإصرار في قوله « فمن ظروف واتمعت الجريمة بيمين ابن المتهم قد أتم تكريه في هدوء يسمح له بترديد الفكر بين الإقدام والعدول وترجيح أحدهما على الآخر وتأمله المواقب والاحتمالات وقد مضت فترة زمنية بين واقعة نسبة الاتهام للجبلى عليها بقتل زوجها والتي ثبت عدم صحتها ، وإلى وقوع الحادث ولم تحدث بين جديد بعد ذلك إثارة تدفعه إلى ارتكاب الحادث ، وهو الذى قصد إلى المحنى عليها وليست هي التي سمعت إليه ، ومن ثم يكون توافر في حق المتهم ركن سبق

الامرار » . وكان ما سلكه الحكم بما سلف سلك ويتحقق به ظرف سبق الامرار كما هو معروف به في القانون ، ذلك بأن سبق الامرار حيلة ذهنية تقوم بنسب الجاني قبيح لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة ، وانما هي تستفاد من وتلفظ وظروف خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج ، وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره ، ومن ثم فان متى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

(طعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٠١٢)

المبدأ :

توافر ظرف سبق الامرار من سلطة محكمة الموضوع .

المحكمة :

من المقرر ان البحث في توافر ظرف سبق الامرار من الملاحقت محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض مع هذا الاستنتاج .

(طعن رقم ٥٧٦٥ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٠١٣)

المبدأ :

ظرف سبق الامرار — ماهيته .

المحكمة :

ان الامرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة او جنائية يكون غرض المصمم منها ايقاع شخص معين او اى شخص غير معين وجده او صانعه سواء كان ذلك القصد مطلقا على حدوث امر او موقوفا على شرط .

(طعن رقم ١٨٢٥ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/١١)

قائمة رقم (١٠١٤)

المبدأ :

ظرفى سبق الإصرار والترصد — توافر أحدهما يفتى عن الآخر —
بملاك ذلك —

المحكمة :

لما كان حكم ظرف سبق الإصرار فى تشديد العقوبة كحكم ظرف
الترصد ، وإثبت توافر أحدهما يفتى عن توافر الآخر ، فضلا عن أن
العقوبة المقررة لظرفى الطاعنين وهى الأشغال الشاقة المؤبدة تدخل
فى الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أى ظروف مشددة ، فإنه
لا تكون للطاعنين مصلحة فيما يثرونه بشأن عدم توافر ظرف الترصد .
لما كان ذلك ، وكان قتلون الإجرامات الجنائية وإن أوجب فى المادة
٢١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة
للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها ،
إلا أن القاتلون لم يرسم شكلا خلاصا يصاغ فيه هذا البيان ، فبنى
كان مجموع ما أورده الحكم كليا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها
حسبما استخلصته المحكمة . كان ذلك محققا لحكم القتلون ،
وإذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدموى بما تتحقق
به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد ، وإثبت توافر ظرف
سبق الإصرار فى حق الطاعنين ووجودهم جميعا على مسرح الجريمة مما
يرتب فى صحيح القانون تضامنهم فى المسؤولية الجنائية ، وتتحقق به
مسئوليتهم — كفاعلين أصليين — عن جنابة قتل المجنى عليهم الثلاثة
التي وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى بيتوا التية عليه ، يستوى
فى ذلك أن يكون الفصل الذى قارعه كل منهم محددا بالذات لمؤ غير
محدد ، وأن يكون من أطلق بينهم الأمرة على المجنى عليهم معلوما أو غير
معلوم ، لأن ما يشره الطاعنون بشأن خلو بيان الحكم للواقعة من
التفاصيل المتعلقة بتحديد ما وقع من كل منهم على حدة ، وبسائر الدور
الذى علم به الطاعن الثالث يكون لا محل له .

(طعن رقم ٦٦١٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٣/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٠١٥)

المبدأ :

توافر ظرف سبق الإصرار من سلطة قاضي الموضوع يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من سلطة قاضي الموضوع ، وإذ كان هذا الظرف من الأمور النفسية وقد لا يكون له أثر محسوس يدل عليه مباشرة فللقاضي أن يستنتج من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج وما دامت المحكمة لم تخطئ في تقدير هذا الظرف كما عرفه القاتون . وكان ما أورده الحكم فيها تقدم سائفاً وسعيداً ويستقيم به التعليل على توافر ظرف سبق الإصرار وهو ما يرتب تفضلنا في المسؤولية بين الطاعنين يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي تارنسه كل منهم محدداً أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وأخذ كل منهم دوراً مباشراً في تنفيذها اقتضى وجوده على مسرحها وإذ كانت المحكمة قد أخذت الطاعنين جميعاً بجريمة الضرب المفضى إلى الموت دون تحديد لفعل كل منهم منه على ما اقتضت به الأسباب الساقفة التي لورنتها من أنهم جميعاً عقدوا المزم على الاعتداء واقتحموا متجر الجنى عليه وضربوه ، فإن ما يشبه الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سعيد .

(طعن رقم ٢٣٧٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٠/٣)

قاعدة رقم (١٠١٦)

المبدأ :

ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي

تستفاد من وقائع الدعوى وظروفها ويستخلصها القاضي ما دام
موجب هذه الوقائع والظروف لا تتأخر عقلا مع هذا الاستنتاج .

الحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه بين واتصه الدعوى بما
تتوانر به كافة العناصر القانونية لجريمتي الضرب المفضي الى الموت
مع سبق الاصرار - والضرب مع سبق الاصرار ، اللتين دان . الطاعنين
باولاهما ، ودان الطاعن الاول بتلقيتها كذلك ، واورد على ثبوتها أدلة
سابقة من شأنها ان تؤدي الى تأريته عليها . لما كلف ذلك ، وكلن
الحكم المطعون فيه قد عرض لطرف سبق الاصرار واستظهر توافره
في حق الطاعنين بقوله انه من طرف سبق الاصرار ، يستفاد توافره في
حق المتهمين من امر الشقاق الدائم بين المجنى عليه الثنائي وزوجته
وضيفها ذراعاه وتوعده بالسوء اذا استمر هذا الشقاق ومن الفرصة
الزمنية الخالية من عوامل الاثارة التي تلت هذا التوعد وتيسر لها
خلالها التروى والتكبر المطن فبأنتوياء ، وتدبر نتيجة فعلتها حتى
ساع صراخ الزوجة على اثر ضرب زوجها لها واسرعتها الى منزل الزوجية
ومعها السكاكين واغلاق باب المنزل من الداخل بالزلاج واطفاء اضاءة
الكهرباء حتى تم لها تحقق فرضها . وما سلكه الحكم على النحو
المقدم سلكه ويتحقق به طرف سبق الاصرار كما هو معرف به في
القانون ، وذلك بان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني ، تد
لا يكون لها في الخارج من اثر محسوس يدل عليها مباشرة وانما هي
تستفاد من وقائع الدعوى وظروفها ويستخلصها القاضي منها استخلاصا
ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتأخر عقلا مع هذا الاستنتاج ،
وهو ما لم يضطى الحكم في تقديره ، فضلا عن لا جدوى مما يشير
الطاعنان حصول توافر هذا الطرف ما دامت العقوبة المحكوم بها تدخل
في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضي الى الموت والضرب
البسيط بغير سبق اصرار .

قاعدة رقم (١٠١٧)

المبدأ :

ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج اثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع الدعوى وظروفها ويستخلصها القاضي ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج .

المسككة :

لما كان ذلك وكان الحكم قد دلل على توافر سبق الإصرار في حق الطاعنين بقوله « وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار والترصد فمن المقرر ان الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفصل لارتكاب جنحة أو جنسية سواء كان ذلك القصد مطلقا على حدوث امر أو موقوفا على شرط ، وأما الترصد فهو ترمص الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة أو قصيرة ليتوصل الى ذلك الشخص أو الى ايزائه بالضرب ونصوه والتلبت من الأوراق ان اجنى عليه والمتهم الأول حدثت بينهما مشادة لخلانها على حسب وفي اليوم التالي ترمص به المتهمون عند المكان الذي اعتاد ان يرعى اغنامه به قاصدين ايزائه وضربه ، ومن ثم يكون ظرفي سبق الإصرار والترصد قد توافرا في حقهم واذا توافر الظرف الأول فيكون جميع المتهمين مسئولين عن احداث العامة بغض النظر عن تحديد من منهم محدثها « وكان ما سلكه الحكم فيما تقدم سلكا ويتحقق به ظرف سبق الإصرار ، كما هو معرف به في القانون ، وذلك بان ظرفا سبق الإصرار حالة ذهنية بنفس الجاني قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليه مباشرة وإنما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص منها القاضي توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ومن ثم فلن النعى على الحكم بالمتصور والفساد في الاستدلال في هذا الشأن غير صحيح . فضلا عن انه لا جدوى للطاعنين من المنازعة في توافر هذا الظرف في حقهم لان العقوبة التي انزلها الحكم بكل منهم وهي الحبس مع الشغل لمدة ستة اشهر تدخل

في نطاق المقتوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المجردة من
توافر ظرف سبق الإصرار وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون
المقتوبات .

(طعن رقم ٢٧٤٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٠)

قاعدة رقم (١٠١٨)

المبدأ :

توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقت محكمة الموضوع تستنتجه
من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر
لا يتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من
إطلاقت محكمة الموضوع تستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها
ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج ،
وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للتدليل على ثبوت هذا الظرف
بقوله : « وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار ثبأت في حق المتهمين ذلك
أنه لما لكت الألسنة تصرفات تربيتها المجنى عليها المشينة وتحاشي
أهالي القرية أفراد أسرهما فكر المتهمان في جريمتها تفكيرا هائلا
وتدبرا في روية وإيمان واعتبرا قتلها عندما تلوح الفرصة لهما . ولما
لاحت بذهاب المجنى عليها الى الحقل بعد انقطاع حوالى ٤٠ يوما عنه
فاجأها ثانيهما وبدون مقدمات وذلك حسبا انتهت المحكمة في تصويرها
للوامة وحملها من فوق أرض الطريق والقي بها في زراعة الفول المجاورة
وانهال عليها النهم الأول ضربا بيلطة ثقيلة أعدها لهذا الغرض ولما أيقنا
موتها أوقدا فيها النار » . لما كان ذلك وكان يبين من هذا الذي
أورده الحكم أنه استظهر القصد المصمم عليه والنية المبيتة قبل
الفعل التي دلل على قتلها تدللا سائفا في حق الطاعنين والتي دفعتما
الى إضمار التظلم من المجنى عليها بعد تكثير عاوى، وتدبر في روية

وامان فله يكون قد استظلم سبق الاصرار لديها استخلاصا سليما
ومحييا في القانون .

(طعن رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/٢٨)

ملفحة رقم (١٠١٩)

المبدأ :

منافق قيام سبق الاصرار هو ان يرتكب الجاني الجريمة وهو
هاديء البال بعد اكمال فكر وروية وان العبرة في توافره ليست
بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة وارتكابها بل العبرة هي
بما يقع في هذا الزمن من التفكير والتدبير .

المسألة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واتمة الدسوى في ان
الطاعنين طهروا مستى مياه مخصصة لرى اراضى مملوكة لهم ولاخرين من
بينهم اسرة المجنى عليها ، وضموها الى ارضهم ، فلجا أحد دوى
المجنى عليها الى عمدة الناحية طالبا منه التدخل لاعادة الحال الى
ما كانت عليه الامر الذى اوعز صدور الطاعنين على الاعتداء على
المجنى عليها وعقدوا المزم على ذلك وتوجهوا اليهم مساء ١٦ من
اكتوبر سنة ١٩٨٣ حمل اولهم فاسا وكل من الثانى والثالث عصا وانهالوا على
المجنى عليها ضربا بهذه الأدوات فانفضى اعتداؤهم الى وفاة أحد المجنى
عليها واصلبة الآخر وبعد ان اورد الحكم الأدلة التى استند اليها ،
عرض لطرف سبق الاصرار فاستظهره في حق الطاعنين بقوله : « وحيث
انته عن سبق الاصرار ان الاعتداء اتما حدث بسبب
الخلاص على هدم المبنى وشكايه اسرة المجنى عليها المتهمين
لمعدة الناحية ابتغاء اعادة الحال الى ما كان عليه واستئنفته لهم لهذا
القرض ومن مذاهمة المتهمين للمجنى عليها ومفاجأتها بالاعتداء « الامر
الذى يكشف عن أنهم صمموا القصد على الاعتداء على المجنى عليها
وبيتوا النية على ذلك « وان هناك فترة زمنية سبقت هذا الاعتداء من
شأنها ان دبر المتهمين امرهم في هدوء روية « لما كان ذلك ، وكان
منافق قيام سبق الاصرار هو ان يرتكب الجاني الجريمة وهو هادىء

البال بعد افعال فكر وروية ، وان العبرة في توافره ليست بحسب الزمان لذاته بين التمييز على الجريمة وارتكابها - طال هذا الزمن او اقتصر بل العبرة هي بما يقع في هذا الزمن من التكبير والتدبير ، واذ كان هذا الذي اوردته الحكم ، فيما تقدم ، وان كان يفيد ان الطاعنين قد تعبدوا ايقناع الاذى بالمجنى عليهما ، الا ان خلا من التليل عسى انهم ارتكبوا الجريمة وهم هادنوا البال بعد افعال فكر وروية وتدبير لما كان ذلك ، فان الحكم المظنون فيه يكون قاصرا قصورا يعميه بما يوجب نقضه والاحالة - وذلك دون حاجة الى بحث اوجهه البطلن الأخرى .

(طعن رقم ٣١٩٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٢٠)

المبدأ :

وزن اقوال الشهود وتقدير التصرفات التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء عليها وجه اليها من مطاعن وحكام حولها من شبهات مرجعه الى محكة الموضوع .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم الحكم قد اورد في معرض استبعاده ظرف سبق الاصرار من واتمة قتل المجنى عليها قوله « ان الأوراق فيها تضمنته من ملابس الحادثة ووثائقها قد خلت مما يدل بيقين على ان المتهم قد اشتمد عزمها على ارتكاب فعل القتل وبضت فترة زمنية بين انقضاء هذا المزم وبين اقدام على تنفيذه بما يدل على ثبوتها على فكرة القتل الاجرامية بغير تحول عنها ولم تستدل المحكمة من الأوراق على توافر التفكير والتدبير والمصبر والسكون لدى المتهم قبل ارتكاب جريمتها بحيث يمكن القول بانها حكمت عقلها هادئا متزنا مترويا فيما اتجهت اليه ارافتها ، ولا شك ان وجود الضغينة والمشلخلات المستمرة بينها وبين المجنى عليها لا يكفي في ذاته للدلالة على تولف سبق الاصرار كما لا يؤثر على استبعاد هذا الظرف ما ورد

على لسان المجنى عليها وبعض الشهود من ان المتهمة توعدتها بالقتل نصريحا لا طيحا في الليلة السابقة على الحادث أثناء تشايعها اذ ان عبارات والكلمات المنسوبة اليها المتهمة في هذا المجال وان اصبحت عن نيتها الا انها لا تتم بيقين عن قتلها بالقتل لجريمتها بروية وتكرار مطين ولا تعدو كونها مجرد عبارات وكلمات تضمنتها الفثرة واللجاج والمشاحنة الكلامية المتفلسة بينها وبين المجنى عليها « وكان التناقض الذي يميز الحكم ويطله هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينمى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف اى الآخرين قصدته المحكمة وكان مفاد ما اورده الحكم ان المحكمة وان اطاعت الى توافر نية القتل في الواقعة الا انها من وجه آخر قد ايقنت بانتفاء عنصر سبق الاصرار لما تبينه من ان الحادث لم يكن مسبوقا بفترة من الوقت تسمح للمتهمة باعمال الفكر في هدوء وروية وهو استخلاص سائق لا تنافض فيه ذلك انه لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الاصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مسدد في جرائم الاعتداء على الاشخاص ومن ثم تنحصر عن الحكم قلة التناقض في التسبب لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه — على ما سلف البيان — انه حين اشار الى ما ورد على لسان المجنى عليها وبعض الشهود من ان الطاعنة توعدتها بالقتل في اليوم السابق على الحادث لم يورد ذلك في مقام تحصيل الأدلة التي عول عليها في قضائه بالادانة وانما اورده لي طرح دلالته وفي مقام استبعاد ظرف مشدد هو ظرف سبق الاصرار ومن ثم ثلته بفرض خطأ الحكم في الاستناد في هذا الصدد فله لا مصلحة للطاعنة فيها تثيره بهذا الشأن ويكون نفعها بهذا الخصوص في غير مظهر ، لما كان ذلك وكان البين من مراجعة محاضر جلسات المحكم ان الطاعنة لم تثر لدى محكمة الموضوع شينا عما اورفته بوجه طعنها في شك ان الفترة التي قال عنها الطبيب المعالج ان بإمكان المجنى عليها التحدث فيها وما اذا كان تحدثها في تلك الفترة يقتل من عدمه ولم تقدم باى طلب في هذا الصدد فله لا يكون لها من بعد ان تنمي على المحكمة تمودعا من اجراء تحقيق لم تطلبه منها او اليد على فصل لم يثره لها ولا يقبل منها التحدى

يفك الدفء الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقرير الأدلة أن تأخذ بما تترجح إليه منها وفى طبيعتها إلى أقوال المجنى عليها ما يفيد أنها لطرح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفء لحملها على عدم الأخذ بها إذ أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى تؤيد فيها شهادتهم وتصلح القضاء عليها بما وجه إليها من مطاعن وحلم حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ومن ثم فلان منزعة الطاعة للقوة التذليلية لأقوال المجنى عليها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقرير الدليل مما لا يتبل أثره أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير أساس متعين ونفسه موضوعا .

(طعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٠٢١)

المبدأ :

البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات محكمة الموضوع .

الحكمة :

المقرر أن البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناقض عقلا مع ذلك الاستنتاج فلان ما أورده الحكم — فيما سلف — يتحقق به ظرف سبق الإصرار على النحو المعرف قائلنا ، وبمضى توافر ظرف سبق الإصرار على هذا النحو فلان القتل يعتبر مقترنا به وملزما له ولو أخطأ الجانى الهدف فاصل آخر .

(طعن رقم ١٧٧ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢١)

قاعدة رقم (١٠٢٢)

المبدأ :

البحث فى توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره يدخل فى سلطة قضاة الموضوع يستتجه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف لا يتناقض عقلا مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار أو عدم توافره يدخل في سلطة قاضي الموضوع يستنتج من نتائج الدعوى وظروفها ، ما دام موجب هذه الظروف لا يتفق عقلا مع هذا الاستنتاج ، وما دامت المحكمة قد استخلصت في استدلال سلف أن الحادث لم يكن وليد إصرار سابق ، بل حدث أثر المشاحنة الثانية التي لم تبض بينها وبين المشارة الأولى فترة زمنية تكفي للتفكير في هدوء وروية في ارتكاب الجريمة الثانية والتي وقعت أثر عقاب المجنى عليه للمتهمين على انتزاعها الأولاد ، فاتها تكون قد فصلت في مسألة موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها . لما كان ما تقدم ولئن كان من المقرر أنه لا تعارض بين انتفاء سبق الإصرار وبين انتفاء المتهمين تجاه الاعتماد على المجنى عليه وانتمائهم على ذلك في اللحظة ذاتها مما يربط في حتمهم التفضل في المسؤولية الجنائية عن جريمة الضرب الذي أحقت العاهة دون حاجة لتقص الإصالة التي نشأت منها العاهة ، إلا أنه وقد مرض الحكم المطعون فيه إلى رابطة المشاركة بين الطاعنين ، وتنبى ثبوتها في حتما ، وخلص من ذلك إلى مساهلتها على أسس القدر المتقين في حتما . وهو جريمة الضرب بلدية الذكر ، بعد إذ انتفى دليل ثبوت معرفة ليها هو الذي أحدث الضربة التي نشأت عنها العاهة فانه يكون قد برىء من قالة القصور في التسبب . لما كان ما تقدم يبين الطعن ببرئته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(طعن رقم ٢٠٦ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٢٢)

البيد :

ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وأما هي تستفاد من وثائق الدعوى وظروفها ويستخلصها القاضى ما دلم موجب هذه الوقائع والظروف لا تتفق عقلا مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس

الجناني قد لا يكون له في الخارج اثر محسوس يدل عليها بصفة
واثنية من استعداد من وقتل وظروف خارجية يستخلصها القائل بها
لستخلصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتغير عكلاً مع
هذا الاستنتاج ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه انه
لستخلص توافر ظرف سبق الاصرار لدى الطاعن من رغبته في الانتقام
من المجنى عليه والخلص منه لما تراسى الى سعة من وجود علاقة
كثيرة بين زوجته وهذا الاخير ، فكان ان تولد هذا الاثر الذي دفعه
الى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتعبير فكان استخلاصه يكون
ملياً وصحيحاً في القانون ، هذا الى انه لا يجدي ما يثيره الطاعن
حول توافر هذا الظرف ما دلت العقوبة المحكوم بها بعد استعمال
المادة ١٧ من قانون العقوبات وهي الاشغال الشاقة المؤقتة مقررة
لجريمة القتل العمد بغير سبق اصرار ، ومن ثم فلان ما يثيره
الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فلان
الطعن برمته يكون في غير محله مستوجباً للرفض موضوعاً .

(طعن رقم ٤٢١٢ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/٣/٣)

قاعدة رقم (١٠٢٤)

المبدأ :

ظرف سبق الاصرار - استخلاص توافره من سلطة محكمة

الموضوع .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر ظرف سبق الاصرار
يقوله : ان ظرف سبق الاصرار قد توافر في حق المتهم الثاني (الطاعن)
من تكاثف نية على الاعتداء على المجنى عليه اذ طلق يتهب
الخطأ صوب المكان الذي داب الاخير على التواجد فيه حائلاً
عصاه حتى لاذلاً : ظهر به اسم في ارتكاب الجريمة بشل حركته
بتقييده لآخر فوتمت الجريمة بناء على هذا العقل . وهو استخلاص
سليم ومن شأنه ان يرتب مسئولية الطاعن باعتباره فاعلاً أصلياً مع

غيره في جريمة العامة المستتية مع سبق الإصرار التي دانتها المحكمة عنها وأن اقتصر عمله على مجرد الإمساك بالمجنى عليه بشمل مقلوبته ومن ثم فتنان نمية على الحكم في هذا الخصوص يكون غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٠٢٥)

المبدأ :

ظرف سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وأما هي تستفاد من وقائع الدعوى وظروفها ويستخلصها القاضي ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا تتغير عقلا مع هذا الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد عرضت لظرف سبق الإصرار واستظهر توافره في حق الطاعن والمتهم الآخر في قولها « وحيث أنه من ظرف سبق الإصرار فهو متولفر في حق المتهمين من انتقالاتهما ضرب المجنى عليه بسبب الخلاف على قسمة الأرض المخلفة عن مورث زوجتي المجنى عليه والمتهم الأول ، وأن ذلك الأخير وابنه المتهم الثاني تدبرا لمرها في هدوء وروية حتى إذا ما ظفر إلى المجنى عليه حين اقترابه من منزلها عقدا من المطن خرجا عليه من منزلها وجنباه من فوق دوابته التي كان يغطيها وأنهلا عليه ضربا بالراس وبلايدي فلحقنا به أصابعه التي أودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لقصد المتهمين المشترك الذي بيتا النية عليه بها بتحقيقه به توافر سبق الإصرار في حقهما . . . » . فإن هذا الذي استخلصته المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها هو استخلاص ما يتحقق به ظرف سبق الإصرار ، كما هو معرف به في القانون ، ذلك بأن سبق الإصرار حالة ذهنية نفس الجاني قد لا يكون له في الخارج أثر محسوس يدل عليه مباشرة ، وأما هو يستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلص

منها القاضى توافره ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتناظر عقلا مع هذا الاستنتاج وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره — ومن ثم كان التمس عليه بالحكم بالقضوى والنساق فى الاستدلال فى هذا الشأن غير صحيح . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برتبته يكون عنى غير اساس متمين الرفض .

(طعن رقم ٤٨٦ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٦/١٢/٩)

قاعدة رقم (١٠٣٦)

المبدأ :

سبق الإصرار — بغائه — استخلاصه — موكل لقاضى الموضوع .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر ان الاتفاق هو اتحاد نية اطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية امر داخلى لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية ومن حق القاضى ان يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تتوافر لديه ، ومن المقرر ايضا ان سبق الإصرار هى حالة ذهنية تقوم بنفس الجانى فلا يستطيع احد ان يشهد بها مباشرة بل تستدل من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ، يكفى لتحقيق الترمص مجرد ترمص الجانى للمجنى عليه مدة من الزمن طالعت لم تصرف فى مكان يتوقع قدومه اليه ليتوصل بذلك الى مغالطته بالاعتداء عليه ، لما كان ذلك ، وكان البحث فى وجود اتفاق بين الجناة على الاعتداء او فى توافر ظرى سبق الإصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتناظر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم من وقائع كفيلا لاثبات اتفاق الطامنين على التعدى بالضرب على المجنى عليه من معينها فى الزمان والمكان ونوع الصلة بينهما ، كما ان ما انتهت اليه الحكم من توافر ظرى سبق الإصرار والترصد قبل الطامنين من وجود خلاصات غلبية سابقة بينهما وبين المجنى عليه —

وهي غير موجودة من الطاعنين وما أثبتته من انتظارهما للمجنى عليه بجوار موقف السيارات وما يطلبن يقينا بقدميه الى هذا المكان ومن مباحثته بالاعتداء ، واذا كان هذا لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج ويتفق مع ما أثبتته الحكم من قتل وعلم وإمارات تسوغ هذا الاستخلاص فلان ما ذهب اليه الحكم ترتيبا على ثبوت الانتساق ظرفى سبق الاصرار والترصد من مساعلة كل من الطاعنين عن جريمة الضرب المفضى الى الموت بصرف النظر عن باشر منها الضربت التي ساهمت في الوفاة وفي استخلاصه انتفاء حالة الدفاع الشرعى التي دفع بها الطاعن الاول نتيجة لذلك يكون صحيحا ، ويضحي ما يثيره الطاعنان في هذا العند مجرد جدالة فيها استخلاصته المحكمة من ادلة الدعوى وهو ما لا يجوز المجادلة في شأنه امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٨٠٣ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٢٧)

المبدأ :

من المقرر ان البحث في توفر سبق الاصرار من اطلاق قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نواير ظرفى سبق الاصرار والترصد في حق الطاعنين في قوله « ان المتهمين فكروا في جريمتهم وصمموا عليها في روية قبل ممارستها بالاعتداء على المجنى عليهم في المكان الذي ايقنوا وجودهم وقد ثبت وجود ضغينة سابقة بين المائلتين » . لما كان ذلك وكان من المقرر ان البحث في نواير سبق الاصرار من اطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافى عقلا مع ذلك الاستنتاج وكان الحكم المطعون فيه قد عول على اشلت صريان الخلقي بين الطاعنين والمجنى عليهم على شهادة بعض المجنى عليهم في التحقيقات وهو ما لا يبارى الطاعنون في ان له اصله الثابت

بها . وكان كما سلكته المحكمة سائما وكفيا لاستظهار تواتر سبق الإصرار في حق الطاعنين فلان منعاهم بالأكلان بحق الدفاع والتسلا في الاستدلال في هذا المصد يكون على غير أساس . لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته على غير أساس متمين الرفض موضوعا .

(طعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٠/٢)

قاعدة رقم (١٠٢٨)

المبدأ :

من المقرر ان البحث في توافر سبق الإصرار من اطلاق قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتغير عقلا مع ذلك الاستنتاج .

الحكمة :

وكان من المقرر ان البحث في توافر ظرت سبق الإصرار من اطلاقات قاضي الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتغير عقلا مع ذلك الاستنتاج . واذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الطرف وكشف عن توافره وساق لاثباته من الدلائل والفرائن ما يكفي لتحققه طبقا للقانون ، وكان الحكم — فوق ذلك — قد قضى على الطاعنين بعقوبة داخله في حدود العقوبة المقررة للشروع في القتل المصد بغير سبق اصرار ، فلان ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(طعن رقم ٢٧٤٠ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١١/٢٠)

سرقه

قاعدة رقم (١٠٢٩)

المبدأ :

نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة لو كان المتهم يجادل في قيلها لديه .

الحكمة :

من المقرر ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة لو كان المتهم يجادل في قيلها لديه . ولذا كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبيله بالحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد مؤدى الأدلة عليها وخلص في بيان كيف الى توافر أركان جريمة السرقة دلت على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن بملءة سائلة مستمدة من الأوراق بقوله ، ان قصد الاستيلاء على الحقيتين وبلحداهما المصوغات الذهبية وبالأخرى الميزان والأوراق يتوافر به ركن الاختلاس كما ان القصد الجنائي قد توافر في واقعة الدعوى لعلم الجاني انه يفتس مالا مملوكا للغير من غير رضا ملكه بنية تملكه والا ما كان الجاني بحاجة لاستعمال آلة ضاغطة استعمالها في فتح الحقيبة الخلفية لسيارة المجنى عليه ومن ثم فقد توافر لجريمة السرقة محل الدعوى كافة أركانها الثلاثة من ثم استطرد ردا على مجادلة المتهم في قيل نية السرقة لديه بقوله انه « قد توافر في جانب القصد العلم اذ انه بلخذه المرسوقات كان يعلم ان ذلك بغير رضا المالك كما انه لا توجد أية منازعة على ذلك المال بين المتهم والمالك وقد توافر في جانب المتهم أيضا القصد الخالص وهو نية تملك المرسوقات والدليل على ذلك ان المتهم لم يتم بردها الا بعد ضبطه كما انه لم يشك من واقع الأوراق انه دائن للمجنى عليه حتى يكون اختلاسه لأمواله هذه ضمانا لديه دون ان يقصد ضمها الى ملكه ولا يكفى في هذا المجال قول المتهم ان هناك خلافات حول ملكيات مالية قديمة لم يتم من واقع الأوراق

دليل على صحتها ومن ثم فهذا القول لا يمدو ان يكون قولاً مرسلاً
تلتفت عنه المحكمة .

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٠٣٠)

المبدأ :

من المقرر انه لا خلاف على ان الدائن الذي يفتس متاع مدينه
ليكون تاميناً على دينه يمد سارقاً اذا كان لا دين له وانما يدعى هذا
هذا الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقبل رده الشيء المختلس .

المحكمة :

من المقرر انه لا خلاف على ان الدائن الذي يفتس متاع مدينه
ليكون تاميناً على دينه يمد سارقاً اذا كان لا دين له وانما يدعى هذا
الدين للحصول على فائدة غير مشروعة مقبل رده الشيء المختلس .
واذ كان الطامن لا يدعى بوجود دليل على ان له في ذمة الجاني
عليه ديناً ثابتاً محققاً خال من النزاع ، فان ما يثيره في شأن خطأ
الحكم في تطبيق القانون او غش استدلاله على توافر القصد
الجنائي لديه لا يكون حديداً ولا يقدر في ذلك ما اورده في اسباب
طعنه من قرائن قصد بها اثاره الشبهة في توافر القصد الجنائي طالما
ان المحكمة قد اطمانت في ثبوته الى ما اذنت به من أدلة
استندتها مما قدمته من اقوال الشهود والمعلينة ، ومن ثم لا يمدو
ما يثيره الطامن ان يكون جدلاً موضوعياً في الأدلة التي استندت
منها محكمة الموضوع معتقداً ما لا يقبل معاودة التصدي له
امام محكمة النقض .

(طعن رقم ٢٢٠١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨١)

قاعدة رقم (١٠٣١)

المبدأ :

كل حكم بالإدانة يجب ان يبين مضمون كل دليل من الأدلة
الاثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلاية مأخذه

تكمينا لمحنة القاضي من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثبتها بالحكم .

المحنة :

حيث أن قضاء هذه المحنة قد جرى على أن كل حكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الإثبات ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه تكمينا لمحنة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثبتها في الحكم والا كان يطلا ، وكان من المقرر انه إذا كلفت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة ، فلا يمس على الحكم أن هو لحال في بيان شهادة شاهد التي ما أورده من أقوال شاهد آخر تناديا من التكرار الذي لا موجب له ، إما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود من الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فتمتدحجب لسلالة الحكم بالادانة ليراد شهادة كل شاهد على حدة . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المردات التي كسرت المحنة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن الشاهد قد شهد في محضر جمع الاستدالات وفي تحقيق النيابة وبالجلسة انه لم يشهد الطاعن وهو يختطف مبلغ النقود من جيب جباب المجنى عليه ، لما كان ذلك ، وكانت المحنة قد اتخذت من أقوال هذا الشاهد دليلا على مقترفة الطاعن لجناية السرقة بالاكراه دون أن تورد مؤدى شهادته وحالت في بيئها الى مضمون ما شهد به المجنى عليه من أن الطاعن أوهمه بوجود اتساع بجلبه ثم خطف النقود من جيبه — رغم أن الشاهد لم يشهد هذه الواقعة ، فإن الحكم الطعون فيه يكون فوق تصوره منطويا على الخطأ في الاستناد ما يطله ويوجب نقضه .

قاعدة رقم (١٠٣٢)

المبدأ :

محكمة الموضوع غير ملزمة بتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل جزئية يثيرها والرد على كل شبهة يبيها على استقلال اذ الرد يستفاد من القضاء بالادانة استنادا الى ائلة الثبوت السابقة .

الحكمة :

من المقرر ان محكمة الموضوع غير ملزمة بتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى وفي كل جزئية يثيرها والرد على كل شبهة يبيها على استقلال اذ الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى ائلة الثبوت السابقة التى اوردها الحكم دون ان تكون المحكمة ملزمة ببيان ائلة اطراحها اياها ، فلن ما ينمى الطاعن على الحكم من التفتته عن الرد على ما اثاره من انه لم يضبط لديه شئ من المروخات لا يكون له محل .

(طعن رقم ١٢٥١ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٦/٨)

قاعدة رقم (١٠٣٣)

المبدأ :

تشديد العقوبة في جريمة السرقة المقرنة بحمل سلاح —
علة ذلك .

الحكمة :

الطة الداعية الى تشديد العقوبة في جريمة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح ان حمل الجانى للسلاح بشد ازره ويلقى الرعب في قلب المجتى عليه لو من يخف لنجدته ويهى السبيل للجانى لانتماله وقت الحاجة ، وهذه الطة تتوافر بلا شك اذا كان السلاح المحضول سلاحا معدا بطبيعته للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنادق تحينه باعتبار في جميع الاحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لتاسبة

السرقۃ ، إما الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها نحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقۃ وإذا كان الحكم المظنون فيه قد نسب للطاعن الأول أنه كان أثناء ارتكابه السرقۃ مع آخرين حابلا سلاحا مخبأ « محية » دون أن يظل على أن حمله لهذه المدية كان لمناسبة السرقۃ فأنه يكون معيبا بقصور يبطله بما يوجب نقضه .

(طعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٨٣)

قاعدة رقم (١٠٣٤)

البدا :

جريمة السرقۃ — اعتبار السلاح ظرفا مشددا فيها —
مأميته .

الحكمة :

لما كان العبرة في اعتبار السلاح ظرفا مشددا في السرقۃ ليست بمخالفة حمله لقتل الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة التي تحدث الفتك إن لم تكن معدة له بحسب الأصل — كالسكين أو المطواة — وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدسوى الراهنة في حدود سلطتها ودلت عليه تدليلا سائفا ، فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن وفي شأن عدم استخدام سلاح ما في ارتكاب الحادث ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها محكمة الموضوع للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطتها في استخلاص تلك الصورة كما ارتسمت في وجدانها وهو ما تستقل فيه بغير معقب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ ق — جلسة ٢٧/٣/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١١٢٥)

المبدأ :

محكمة الموضوع ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم ان تتسزم
نصه وظاهره — منط ذلك .

الحكمة :

لما كتلت المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم
نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط الحقيقة — منه ومن باقي عناصر
الدعوى — بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها
سليما متقنا مع حكم العقل والمنطق ، كما ان تناقض اسوال المتهمين
لا يعيب الحكم ما دام انه استخلص الحقيقة من اتوالهم استخلاصا
سائغا لا تناقض فيه ، وذلك لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب
الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها بعضا
اثبت البعض الآخر ولا يعرف الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة ،
واذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتق صورة واحدة لكيفية وقوع الحادث
حاصلها ان الطاعن ويسأل الحاكم عليهم يكونان عصابة لسرقة
الماشية بطريق الاكراه ، وانهم تجمعوا ليلة الحادث واتفقوا على
سرقة الماشية التي كان يستخدمها المجنى عليهم في ادارة سائبة
يروون بها زراعتهم ، وتنفيذا لهذا الاتفاق انطلقوا من مكان تجمعهم الى
موقع السائبة وضرب احدهم المجنى عليه بجسم صلب في
جبهته فسقط مقيتيا عليه ، واطلق آخر عيارا ناريا على المجنى
عليه فخر صريعا ، بينما اخذ ثالث يطلق النار صوب
المجنى عليه الذي كان يقف بداخل الزراعة لربها بقصد منعه
من الاقتراب منهم ، وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على الماشية والفرار
بها ، وكان الحكم اذ ساق الأدلة التي استند منها عقيدته بوقوع
الحادث على هذه الصورة قد أورد اعترافات المتهمين — ،
..... ، — كدلة ، غير انه في بيانه لحاصل الواقعة
جزأ هذه الاعترافات فلم يأخذ منها سوى بما اطمأن اليه من وتوسع
الحادث على الصورة سلفه البين ، وهو ما لا تثريب على المحكمة

فيه ذلك ان من سلطتها تجزئة أى دليل ولو كان اعترافا متاخذ منه بما تطعن اليه وتطرح ما عداه ، فلان ما يثيره الطاعن بشأن تناقض ما نقله الحكم من اعترافات المتهمين يكون غير اساسي .
(ظعن رقم ٦٢٨٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٣٦)

المبدأ :

القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

المفصلة :

وخيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدموى بها مخاذه انه في ليلة الحادث بينما كان المجنى عليه يسير بشارع صلاح سالم عقدا الي منزله اعترضه المتهمون الثلاثة ومن بينهم (الطاعن) وكان يحلون المدى واشهر اقدمهم وهو الثالث المدية في وجهه واستولى منه على نقوده ثم حاول سرقة ساعفه ولكنه تخلف منه ولاذ بالفرار حيث عاد مع صهره الى مكان الحادث - فشهد المتهمين مسكين بالمجنى عليه الثاني وقد شعر اقدمهم المدية في وجهه ، واذا لحس المتهمون بقدمومها فقد اسرعوا بالهرب بعد ان سلبوه نقوده . الا ان المجنى عليها وآخري قد تمكنوا من ضبط الأول ويده مدية كما تم ضبط الثاني . وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من اقوال المجنى عليها والشاهد في تحقيقات النيابة العلمية ومن ضبط المطواه مع الأول . وهى أدلة ساقفة ولها موردها من الأوراق بما لا يجادل فيه الطاعن ، ومن شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك - وكان القانون لم يرسم شكلا خلاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فبمى كل مجزوع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كليا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون .

(ظعن رقم ٦٢٨٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٢٧)

المبدأ :

لا يعيب الحكم خطؤه في الاستناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة — مثال .

المحكمة :

من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الاستناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ؛ وكان الخلاف في شأن بدء تعرض الطاعن ويقتى الجناة للمجنى عليها وهل حصل قبل ركوبها السيارة لم بعد أن دخلوا السيارة في أثرها ليس جوهريا ما دامت واقعة السرقة بالاكراه وتهديد الطاعن للمجنى عليها بالسلاح كما أثبتتها المحكمة قد حدثت داخل السيارة ومن ثم شأن هذا الخلاف الذي يشتره الطاعن ، ويؤسس عليه خطأ الحكم في الاستناد — بفرض وقوعه — لا يعيب الحكم ولا ينال من صحته .

(طعن رقم ٦٦٢٢ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٣/٢٧)

قاعدة رقم (١٠٢٨)

المبدأ :

القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يفتس المتقول الملوک للغير من غير رضاء ملاکه بنیه امتلاکه .

المحكمة :

لما كان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند جاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يفتس المتقول الملوک للغير من غير رضاء ملاکه بنیه امتلاکه ، وأنه وإن كان تحث الحكم استئلالاً عن نية السرقة ليس شرطاً لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة ، إلا أنه إذا كتبت هذه النية محل شك أو نازع التهم في توافرها فانه يتمين معنى المحكمة أن يتبين هذه النية صراحة في حکما .

وأن تورّد الدليل على توافرها . ولما كُن الطاعن قد نازع لِم محكمة الموضوع في توافر نية السرقة لديه . على ما يبين من محضر جلسة ثلثي درجة ، فقد كان واجبا على المحكمة والحلقة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره ، لما وهي لم تعمل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور في التسيب عموق خطئه في الاستناد .

(طعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٧/١٠/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٠٣٩)

المبدأ :

يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا في الجريمة أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في حق الطاعن أنه ساهم في جريمة السرقة بلكراه التي دلت به ، بأن رافق زميله المحكوم عليه الآخر ، وظل متواجدا بدراجته البخارية على مسرح الجريمة بينما قسّم زميله بالاعتداء على المجنى عليه وسرقة نقوده ، فإن في ذلك ما يكفي لاعتبار الطاعن فاعلا أصليا في الجريمة بما يضحى به منعه في هذا الخصوص غير شديد . لما كُن ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

(طعن رقم ٥٩٢٠ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٣/١١/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٠٤٠)

المبدأ :

حكم الأدلة — ما يجب أن يشتدل عليه — مخالفته — تصور .

المحكمة :

ونحيث أن ما يتمتع الطاعنون على الحكم فيه أنه اذ دانهم

يجرمتى السرقة واخفاء اشياء مسروقة قد شابه التصور في التسبب
ذلك ان الحكم لم يبين واقعة الدعوى ولا مؤدى الأدلة التي دان
الطاعنين بها مما يعينه ويوجب نقضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي الذي اخذ باسبابه الحكم المطعون
فيه قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله « وحيث ان
التهمة ثلثة قبل المتهمين من محضر ضبط الواقعة ومن ثم يتعين
معاقتهم قانونا عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٠٤ أ.ج. » . لما
كان ذلك وكان قانون الاجراءات الجنائية قد اوجب في المادة ٣١٠
منه ان يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة لتعقوب
بيننا تتحقق به اركان الجريمة وظروف التي وقعت فيها والأدلة التي
استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها
وسلامة ماخذها فكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق
القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان ملصرا —
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل
بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يبين وجه استدلاله عن
ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كلفة في حق الطاعنين فسان الحكم
يكون معيبا بالتصور في البيان بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة
دون حاجة لبحث اوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٢/١٨/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٠٤١)

المبدأ :

كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذي حكم
بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقاب .

المحكمة :

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ داته
بجريمة السرقة قد شابه البطلان . ذلك بانه خلا من بيان نص القانون
الذى قضى بموجبه بالادانة مما يعبه بما يستوجب نقضه .

وحيث ان المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية نصت على
ان كل حكم بالادانة يجب ان يشير الى نص القانون الذى حكم
بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوب .
لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم الابتدائى الذى اخذ الحكم
المطعون فيه بسببه قد خلا من فكر نص القانون الذى انزل بموجبه
العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا . ولا يصح هذا البطلان
ما اورده فى سبيله من انه يضمن ادانته عملا بهواد الاتهام ما دام
انه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه ، كما لا يصح هذا
العيب ما ورد بتبليغ الحكم الاستثنائى من الاشارة الى مواد الاتهام
التي طلبت التنبية العلمية تطبيقتها او اثباته فى منظومة الاطلاع
عليها ما دام انه لم يفسح من اخذه بها . لما كان ما تقدم فانه يضمن
نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(طعن رقم ٦٦٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١٠٤٢)

المبدأ :

**لمحكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها
المختلفة الا ان ذلك مشروط بان يكون استخلاصها سلفا وان يكون
دليلا فيها انتهت اليه قاننا فى الأوراق .**

المحكمة :

من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها
وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سلفا وان
يكون دليلا فيها انتهت اليه قاننا فى الأوراق ، وكان الحكم قد عول
من بين ما عول عليه فى قضائه على اقوال المجنى عليها والشاهدين
..... و من رؤيتهم الطاعن يلقى الكيس النقود اسفل
سيارة ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان المجنى عليها والشاهدين
لم يقرروا ذلك ، فان الحكم المطعون فيه اذ عول فى قضائه على
رؤية الشهود الطاعن وهو يلقى الكيس المروق يكون قد استند الى
دليل غير صحيح مما يبطله ويوجب نقضه .

(طعن رقم ٦٢٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٤/١٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٤٣)

المبدأ :

القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكلل حريته مما يطرح أمامه بالجلسة ودون إلزام عليه بطريق معين في الإثبات .

الحكمة :

من المقرر وفقاً لنص المادة ٣٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، أن القاضي الجنائي ، يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكلل حريته مما يطرح أمامه بالجلسة ودون إلزام عليه بطريق معين في الإثبات ، إلا إذا استوجبه القانون أو حظر عليه ذلك ، وكانت جريمة السرقة المسندة إلى الطاعن ، مما يجوز نفيه الإثبات بكلفة الطارق ، فإنه لا تثريب على محكمة الموضوع أن هي أخذت بأقوال المتهم في حق الطاعن ، ما دامت قد افصحت عن اطمئناتها إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، ولو كان قد أدلى بها في معرض درء الاتهام عن نفسه . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المضمن فيه ، أنه استند — ضمن ما استند إليه من أدلة — إلى ما شهد به المتهم ، وعزاه إلى الطاعن من أنه اذ واجهه بالاتهام المسند إليه اعترف به وكان الطاعن لا يسأري في أن ما نظه الحكم من للشاهد المذكور ، له معينه في الأوراق ، فإن النعمى عليه بالخطأ في الاستناد لا يكون له محل .

(طعن رقم ٤١٩٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٤٤)

المبدأ :

حكم الأدلة — بما يجب أن يشتمل عليه — مخالفته — قصور .

الحكمة :

جست أن القانون لموجب في كل حكم بالأدلة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة ببيان كافياً لتحقيق به أركان

الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان قلما . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المظنون فيه - تد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : « وحيث إن التهمة المنسوبة الى المتهم ثابتة في حقه مما اثبت محرر ضبط الواقعة في محضره من أن المتهمين قد قبلوا بسرقة حافظة نقود الجنى عليه ومن اعتراف المتهمين بمحضر الضبط وتعترف الجنى عليهم مما تطعن له هذه المحكمة » . دون أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة وعناصرها ومؤدى الأدلة التي استخلص منها ثبوت وقوعها من الطامان ، فانه يكون قلما البيان تصورا يطله ويوجب نقضه والأحالة بالنسبة له وللحكم عليهما الآخرين لوحدة الواقعة المسندة اليهم ولحسن سير العدالة .

(طعن رقم ٣٩٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٥/٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٤٥)

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات - الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا للسرقة .

المحكمة :

وحيث أن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوارى به كافة العناصر القانونية لجريمة السرقة بالإكراه في إحدى وسائل النقل البرية التي دان للطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة تؤدي الى ما رتبته عليها مستمدة من اقوال المجنى عليه ومن اعتراف الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كليل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها

في سبيل ذلك ان تلخذ باعتراف المتهم في أي دور من ادوار التحقيق منى اطمانت الى صحتة ومطابقته للواقع وان عدل عنه في مراحل اخرى .
لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحكمة ان الدفاع عن الطاعنين لم يدفع ببطلان الاعتراف الصادر منهما لانه كان وليد اكراه او تهديد فلا يقبل منهما اثارة ذلك لأول مرة لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه يكفى ان تستلزم المحكمة وقوع السرقة لكي يستند توافر فعل الاختلاس ولا يؤثر في قيامها عدم ضبط المروقات ذلك لانه ما دام ان المحكمة قد اقتنعت من الأدلة الساتفة التي لوردتها بان الطاعنين قاربا جريمة السرقة وهو ما يكفى للتدليل على ثبوتها في حقها ولو لم تضبط المروقات ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الاكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو اعدامها عندئذ تسهلا للسرقة وهو ما دلل عليه الحكم تدليلا ساتفا في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى الى ثبوته في حق الطاعنين ، لما كان ذلك ، وكان النعمى بان الواقعة مجرد جنحة سرقة مجردة من ظرف الاكراه لا يعدوا وان يكون منازعة في الصورة التي اعتمدتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسبت في وجدانها بما تستقل بالفصل فيه مقرر معقب ، وكان تناقض الشاهد وتضاريه في اقواله أو مع اقوال غيره لا يعيب الحكم ما دام استخلص الحقيقة من تلك الاقوال استخلاصا ساتفا بما لا تنافض فيه . لما كان ذلك ، وكلفت المحكمة قد اطبأت الى اقوال المجنى عليه وصحة تصويره للواقعة -- بما يتوافر به ظرف الاكراه -- فان ما يثيره الطاعنان في ذلك يكون في غير محله . على انه لا جدوى من النعمى على الحكم في هذا الخصوص طالما انه قد استظهر حصول السرقة في احدى وسائل النقل البرية من جازة متعددين يحملون سلاحا وهو ما يكفى لتبرير العقوبة المقررة بها ولو لم يتقع اكراه من الفاعلين . لما كان ما تقدم ، فان الطعن بزمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

قائمة رقم (١٠٤٦)

أيندا :

جريمة السرقة — القضا المسمى في تاريخ الحكم بالإدانة
في الحكم — لحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة الواقعية
الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة عليها على
بسط البحث حسبما يؤدي إليه اقتناعها وإن تطرح ما يخالفها من
صور أخرى ما دام استخلاصها سافها .

الحكمة :

وحيث أن الثابت من محضر جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٤ أنه
تبت محكمة الطاعن بتلك الجلسة وبمصدر الحكم المطعون فيه ،
ولئن كانت ورقة الحكم قد تضمنت خطأ أنه صدر بتاريخ ١٥ من
أبريل سنة ١٩٨٤ فيما لا شبهة فيه أن هذا التاريخ مجرد خطأ
مادى ، لما كان ذلك ، وكان لا عبرة بالخطأ المادى الواضح الذى يرد
في تاريخ الحكم والذى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة
فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الشأن . لما كان ذلك ،
وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به
كافة العناصر القانونية للجبية التى دان الطاعن بها وأورد على
ثبوتها في حقه أدلة مستقاة من أقوال المجنى عليها و.....
..... والرائد وما ثبت من الكشف الطبى الموقع على المجنى
عليه الأول ، وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من
أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بسط البحث
الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وإن
تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سافها مستندا
إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصح في الأوراق وهى في ذلك
ليست مطالبة بالاختصاص بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص صورة
الدعوى كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكلفة
المكلفات العقلية ما دام ذلك سليما متقنا مع حكم العقل والمنطق .
وكان تقدير الدليل موكولا لحكمة الموضوع وبمى اقتضت به واطمأنت

ليس له فلا حقيقته عليها في ذلك ، وكانت الأدلة التي ساقها الحكم — على ما سلف بيته — ثباتها ان تؤدي الى ما رغب عليها من ثبوت متازفة الطاعن لجريمة السرقة بالاكراه ، شأن ما يثبته الطاعن — في هذا الصدد — لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا في تقدير واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستل محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته لاسم محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في اصول الاستدلال لا تلزم بالتحديث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها فلا تورد من اقسامال شهود إلا ما تطمئن اليه منها وتقيم عليه قضائها وتطرح أقوال من لا تنفق في شبهاتهم من غير ان تكون ملزمة بتبرير ذلك ، ومن ثم فإن ما يثبته الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برميته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .
(طعن رقم ٤١٨٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٤٧)

المبدأ :

جريمة السرقة بالاكراه عقبتها .

الحكمة :

حيث ان النيابة العامة طعنت بطريق النقض بتاريخ ١٤ من يوليو سنة ١٩٨٤ في الحكم المطعون فيه وانه ولئن كان تقريرها بالاسباب الذي تقدم في ذات التاريخ موقعا عليها من وكيل نيابة بمنهور الكلية الا ان الثابت من الاطلاع على مذكرة الاسباب ان المحامي العام للنيابة الكلية وقع عليها باعتمادها وقام هو بتقديمها لقلم الكتاب ، لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد اوجبت لقبول الطعن ان تكون اسبابه موقعة من رئيس نيابة على الاقل شأن مراد الشنارح من استيجاب ضرورة توقيع رئيس نيابة على الاقل يكون قد تحقق طالما ان المحامي العام للنيابة الكلية هو الذي اعتمد التحرير لقلم التكتاب ومن ثم يمكن ان يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث ان النيلة الملبى تبنى على الحكم المظنون فيه انه اذ دان المتهمين بجريمة السرقة بالاكره واعتبهما بالتطبيق للمادتين ٣١٤ ، ١٧ من قانون العقوبات بالسجن لمدة سنتين فقد اخطأ في تطبيق القانون لنزوله بمقوية السجن عن الحد الأدنى المقرر لها طبقا للمادة ١٦ من القانون المذكور مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث انه لما كانت جريمة السرقة بالاكره التى دين المتهمان بها معاقبا عليها طبقا للمادة ٣١٤ من قانون العقوبات بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة وكانت المحكمة قد اعلمت فى حق المتهمين المدة ١٧ من قانون العقوبات التى تجيز ان تستبدل بمقوية الأشغال الشاقة مقوية السجن ، وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تقضى بان لا يجوز ان تنقضى تلك المدة — مدة السجن — عن ثلاث سنين ولا تزيد على خمس عشرة سنة الا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانونا . لما كان ذلك وكان هذا الخطأ الذى شاب الحكم لا يخضع لدى تقدير موضوعى ما دامت المحكمة قد قالت كتبها بالنسبة لصحة اسناد الاتهام الى المظنون فدهما فانه يتمين وفقا للقاعدة المقررة فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ان تصحح محكمة النقض الخطأ وتنزل حكم القانون . لما كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه اذ علقب المتهمين بالسجن لمدة سنتين يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يتمين نقضه وتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

(طعن رقم ٧٢٣١ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٥/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٠٤٨)

المبدأ :

جريمة السرقة — الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تبتك محكمة الموضوع كأصل الحرية فى تقدير صحتها وقبيلها فى التثبت .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المظنون فيه بين واقعة الدموى بما

توافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ،
وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهادي
الاثبتات واعتراف الطاعن وأقوال باقى المتهمين وضبط المروقتات
الذهبية والنفضية في حوزتهم وضبط السلاح والمطور على الخزانية
المسروقة في المكان الذي أرشد اليه المتهمون ومن تقرير مضاهات
البصمات ، ومن شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها . لما كان
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به المدافع
عن الطاعن من بطلان اعترافه وباقى المتهمين وامطراحه في قوله « حيث أن
الحاضر مع المتهمين دفع بطلان اعترافهم في تحقيقات النيابة
العامة لوقوع اكراه معنوى من وجود احد ضباط الشرطة أثناء
التحقيق ، والاعتداء عليهم قبل مثولهم أمام النيابة العامة . وحيث
أن المحكمة لا تعمل على ما جاء بنفاد المتهمين المرسل عاريا من أى دليل ،
خاصة وانها تطعن لأدلة الثبوت ومن بينها اعترافهم التي تطعن
كذلك لصدورها بحض ارادتهم دون وقوعهم تحت ما يمكن التأثير فيها
ماديا أو معنويا » . وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من
عناصر الاستدلال التي تلك محكمة الموضوع كليل الحرية في تقدير
صحتها وقيمتها في الاثبات ولها أن تأخذ به متى اطاعت الى صدقه
ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن لها أن تقدر عدم صحة ما يدعيه
المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بنسب
معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة . وكان سلطان
الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات
لا يعد اكراها ما دام هذا السلطان لم يتصل الى التهم بالأذى ماديا كمن
أو معنويا ومجرد الخشية منه لا يعد من قرين الاكراه البطل للاعتراف
لا معنى ولا حكا . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقبل من أوجه
الطعن على الحكم الا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان
مصدى ما أورده الحكم عن اقرار المتهم الثلثى لا يعد شهادة في حق
الطاعن ، إذ أن هذا الاقرار اقتصر على فعل المقرر ولم ينسب للطاعن
شيئا ، وبالتالي فلا يقبل منه ما يثيره بشأن أصالة التهم الثلثى
— بمرص ننونها — طالما أن أقوال ذلك المتهم تـ على ما أورده

الحكم - لا تهمس الطاعن ولا مصلحة له في غضبها بل هي تخص المتهم الثاني وحده الذي لم يقبل طعنه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت الى سلامة الدليل المستند من اعتراف الطاعن وبنتائى المترفين لما ارتكبه من مطلقته للحقيقة والواضع الذى استظهرته من بقاء عناصر الادعوى وانكسارها ومن خلوه مما يشوبه وصدوره منهم طواعية واختيارا . ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في الرد على الدفع بطلان اعترافه وببقي المتهمين لانه نتيجة اكراه ولحضور الضابط بجلوس التحقيق ينحل الى جدل موضوعى في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة . مما لا يجوز الخصوص فيه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٦ من قانون العقوبات ليست بخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وانما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله الا بانسه لاستخدامه في هذا الغرض ، لو انه من الأدوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة التى نحدث الفتن وان لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحليا الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية ان حمله كان لمناسبة السرقة . وكان الحكم قد اثبت الأدلة السائغة التى أوردها - ومن بينها اعتراف الطاعن والمتهمين الاول والثالث - ان كلا من المتهمين الاول والثاني كان يحمل سلاحا ناريا اثناء السرقة ، وهو سلاح حسب طبيعته معد للاعتداء على النفس مما لا يفسر حمله اثناء السرقة الا لاستخدامه في هذا الغرض ، فلان هذا حسب الحكم في تدليله على تولفه هذا الظرف المشدد . ومن ثم فلان ما يثيره الطاعن بقالة افتراض الحكم حمل السلاح وعدم استظهار نوعه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برمته يكون على غير اساس مقبولة رفضه موضوعا .

قاعدة رقم (١٠٤٩)

المبدأ .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الفعل بأنه يختلس المقتول الملوک للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه - معاد ذلك .

الحكمة :

- وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها كانت قد باعت قطعة أرض ملوكة لها واشتقتها وأنه في مساء يوم الحادث حضر الطاعن لمسكنها بصحبة المشتريين و اللذين قلا بسداد مائتي ثمن الأرض المبيعة لهما وقدره ١٥٠٠٠ جنيه وبعد أن انصرف ثلاثتهم عاد الطاعن الى المجنى عليها وابلتها بوجود خطأ في الثمن وأن المشتريين دفعا مبلغ ٢٠٠٠ جنيه زيادة عن المستحق عليهما وعندما أحضرت له النقود لمراجعتهما بسرعة أخرى أخذ منها تسعة آلاف جنيه وضمها في حقيبتها وهدد المجنى عليها بمسدس كان يحمله إلا أنها استغاثت بعد خروجه من باب المسكن وتمكن الجيران من ضبطه ومعه النقود والمسدس . ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه في حق الطاعن على هذه الصورة أدلة مستندة من أقوال المجنى عليها وأبنتها وهي أدلة متنافية من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض لرفع الطاعن واطرحه في قوله « ولا نعول المحكمة على ما أشاره المتهم من أنه سبق أن اشترى جزءا من الأرض بمقدد شفوي وأنه سدد الثمن لأن هذا الادعاء يعوزه الدليل الذي يسنده كما أنه لم يثبت أن هناك اتفاق قد تم بين المجنى عليها والمتهم على عمولة في حلة اتلم البيع هذا . وأن المحكمة تستنبط من قيام المتهم بشهر مسدسه في وجهه بعد الاستيلاء على مبلغ تسعة آلاف جنيه على توافر القصد الجنائي لدى المتهم وهو محاولته اختلاس المال الملوک للمجنى عليها » ، لما كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها يريد الى أصل صحيح في الأوراق - على ما يبين من محضر جلسات المحكمة ، فإن

قالة الخطأ في الاسناد تكون منتفية ويضحي تعيب الحكم في هذا الصدد في غير محله لما كان ذلك وكان من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيلم العلم عند الجنائي وقت ارتكابه الفعل بانه يخطئ المنقول الملوك للغير من غير رضاء ملكه بنية تملكه . ولما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى وأدلتها وما ورد به على دفاع الطاعن يكشف عن توافر هذا القصد لديه ، وكان التحدث عن نية السرقة استقلالاً في الحكم امر غير لازم ما دامت الواقعة الجنائية كما اثبتنا تفيد بذاتها ان المتهم انما قصد من فعلته اضافة ما اختلسه الى ملكه . وكان ما أورده الحكم في محوّلته تتوافر به جنائية الشروع في السرقة بلكراه بكلفة ارتكبتها كما هي معرفة به في القانون ، وكان استخلاص نية السرقة والإكراه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه يغير معقب ما دام قد استخلصها مما ينتجها حسبما تقدم ، فلان الحكم يكون برئياً من قالة التصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، لما كان ما تقدم غان الطعن برمته يكون على غير اسس متمينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٤٦٨ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٩٨٥/٦/٢٣)

قاعدة رقم (١٠٥٠)

المبدأ :

التسور المعتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأملكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته .

المحكمة :

ولما كان من المقرر ان التسور المعتبر ظرفا مشددا للسرقة هو دخول الأملكن المسورة من غير أبوابها مهما كانت طريقته يستوى في ذلك استعمال سلم أو الصعود على الجدار أو الوشب الى الداخل من نافذة أو شرفة أو الهبوط اليه من لية تلحية ، فالتسور كما عرفه القسانون يتحقق بدخول الأملكن المسورة من غير أبوابها ، لما كان ذلك وكان الطاعن قد أعترف بوجه التعمى انه حذر مسكن الجنى

عليه من السرقة كما اعترف بذلك في التحقيقات وهو يكفى لذاته لتحقيق ظرف التسلل المشدد لعقوبة السرقة والذي لا يشترط لتوافره سوى دخول المالك المسورة من غير لبوابها فلان ما يثير الطامع بوجه النعمى من مجادلة في صمم توافر الظروف المشددة يكون ولا محل له .

(طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٨٥)

قاعدة رقم (١٠٥١)

المبدأ :

جريمة السرقة في الطريق العام لا بطريق الاكراه والتهديد — عقوبتها .

المحكمة :

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطامعين بالعقوبة المقررة لجريمة السرقة في الطريق العام لا بطريق الاكراه والتهديد ، باستعمال اسلحة باعتبارها عقوبة الجريمة ذات الوصف الاشد ، وكانت العقوبة المقررة لتلك الجريمة لما نصت عليه المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هي الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة ، وكان تقدير العقوبة من اطلاقته محكمة الموضوع ما دامت تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا فلان النعمى على الحكم لمعاقبة الطامعين بالاشغال الشاقة المؤبدة يكون غير مستبعد . لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير اساس متعين رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٣٦٧١ لسنة ٥٥ ق — جلسة ١٣/١/١٩٨٦)

قاعدة رقم (١٠٥٢)

المبدأ :

جريمة السرقة — ارتباطها بجريمة اخرى — اثره .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة المفردات التي لبيت المحكمة بعضها

ان الطاعن الأول قسم الى محكمة ثلثى درجة مذكر بدعائه لجلسة ١٩٨٥/٣/٢٨ آثار فيها دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين الدعوى المطروحة والدعوى رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٨٥. جنح مستقلة شبين الكوم وتمسك بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون العقوبات استنادا الى وحدة النشاط الاجرامى الا ان المحكمة قضت في الدعوى بمعقوبة مستقلة دون أن تعرض لهذا الدفاع كى تتبين حقيقة الأمر مع أنه دفاع جوهري لو تحقق قد يتغير به وجه الراى في الدعوى . لما كان ذلك ، فلان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يقتضى نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن المذكور وكذلك بالنسبة لكل من الطاعين الثالث والطاعين الثانى الذى لم يقدم اسبيلها لطعنه نظرا لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة اعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض وذلك بغير حجة الى بحث بقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن او بحث الطعن المقيم من الطاعن الثالث .

(طعن رقم ٢٢٧٢ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١/١٦)

قاعدة رقم (١٠٥٢)

المبدأ :

جريمة السرقة بالاكراه - محكمة الموضوع من اقبوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها بما دام استخلاصها سابقا .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجله ان المجنى عليه « استرالى الجنسية » تعرف على الطاعن وأخبر في محل عام واصطحبه الى مسكن صديق لها ، وعندما توجه المجنى عليه لقضاء ضرورة لخته الطاعن واستولى منه على سلسلته الذهبية فحاول استعادتها الا أن المتهم الآخر اشهر في وجهه سلاحا ابيض - مطواه - وهدده بهلثم استولى على معاقفه ونفوده وطرده خارج

المسكن وقد ابلغ المجنى عليه المقدم ١٠٠٠٠٠٠٠٠ بالحدث وارشده عن المسكن الذى اتضح انه يخص الشاهد الذى ليس المجنى عليه فيما ابلغ به ، وتم العثور مع المتهم التالى على سلاح ابيض — مطواه — ودلل الحكم الطعنون فيه على واقعة الدعوى بهذه الصورة التى ارتسخت فى وجدان المحكمة وثبوتها فى حق الطاعن بما ينتجها من اوجه الأدلة المستقاة من أقوال والمقدم ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن المؤنس على انتفاء ركن الاختلاس وفند هذا الدفاع بأن الثابت من وقائع الدعوى ان استيلاء الطاعن على السلسلة الذهبية من المجنى عليه كان تسهيا ماديا لم ينقل حيازتها للطاعن وانته برفضه اعادتها للمجنى عليه واسيلائه على بعض ممتلكاته الأخرى تكون اركان جريمة السرقة قد توافرت فى حقه بما فيها ركن الاختلاس . لما كان ذلك ؛ وكان من المقرر لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها ما دام استخلاصها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . وهى فى ذلك ليست مطالبة بالأخذ بالأدلة المبصرة بل لها ان تستخلص صورة الدعوى كما ارتسخت فى وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكتابة المكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ؛ وهو الحال فى الدعوى المطروحة فى شأن استقرار واثبات الطاعن الانفعال المكونة لجريمة السرقة بلكراه التى دين بها ؛ ولما كان تقدير التدين موكولا لمحكمة الموضوع ومتى اقتنعت به واطمنت اليه فلا مقب عليها فى ذلك وكأنت الأدلة التى ساقها الحكم — على ما سلف بيانه — من شأنها ان تؤدى الى ما رتب عنها من ثبوت متعارفة الطاعن لجريمة السرقة بلكراه ، فلان ما يشير انطاعن لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فى واقعة الدعوى وتقرير انقلها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز اثارته امام محكمة النقض لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير اساس متيننا رفضه موضوعا .

قاعدة رقم (١٠٥٤)

المبدأ :

لا يجوز محلكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه او زوجته او اصوله او فروعهم الا بناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه ان يتنازل عن دعواه في اية حالة كانت عليها الدعوى - كما له ان يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في اية وقت يشاء - مفاد ذلك .

الحكمة :

وحيث ان مبنى الطعن هو ان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنة بجريمة سرقة منقولات من منزل الزوجية ثم اوقف تنفيذه بناء على نزول المجنى عليه عن دعواه ضد الطاعنة وكان هذا النزول يرتب اثرات قانونية هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات فلان اعمال قواعد القانون الصحيح والدعوى الجنائية ما زالت قائمة توجب نقض الحكم المطعون فيه وانقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وحيث انه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٢/٤/١٩٨٢ بدانة الطاعنة بجريمة سرقة منقولات من منزل الزوجية وقد استشكلت في هذا الحكم وقدمت بطلبية ١٤/٦/١٩٨٢ اقراراً صادرًا من زوجها المجنى عليه حرر بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٣ يتضمن تصالحه مع الطاعنة وتنازله عن دعواه قسماً وعودتها للثقة معه بمنزل الزوجية . كما حضر المجنى عليه بذات الجلسة لمظاهرة الطاعنة في هذا النفاذ نقض في الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ريثما يقضى في هذا الطعن . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على انه « لا يجوز محلكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه او زوجته او اصوله او فروعهم الا بناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه ان يتنازل عن دعواه في اية حالة كانت عليها . كما له ان يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت يشاء » وكانت هذه المادة تضع قيدا على حق التنازل العادة

في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه . كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في اى وقت شاء . ولما كان الزوج المجنى عليه قد نسب الى زوجته الطاعنة سرقة منقولاته حتى صدر الحكم المظنون فيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بنسب على نزول المجنى عليه عن دعواه ضد الطاعنة وكان هذا النزول قد ترتب عليه اثر تثبتوى هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٢١٢ السالفة الذكر فلهذا يتعين نقض الحكم المظنون فيه فيما قضى به من عقوبة والقضاء بذلك ، لما كان ذلك وكان ما ائصح عنه المجنى من استرداده من زوجته كل منقولاته يعنى نزوله عن ادعائه بالحقوق المدنية مما يصبح معه الحكم في الدعوى المدنية غير ذى موضوع . (طعن رقم ٦٩١٦ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢٨)

قاعدة رقم (١٠٥٥)

المبدأ :

توافر اركان جريمة السرقة الملقب عليها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات - شرطه - الاصل انه لا يشترط في الشهادة ان تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بكملها وبجميع تفاصيلها على وجه تحقيق بل يكفى ان يكون من شأن تلك الشهادة ان تؤدى الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريه محكمة الموضوع بما يتلالم مع ما قلله الشاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الالبات الأخرى المطروحة امامها .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المظنون فيه اورد في بيانه لواقتمة الدعوى انه في يوم ١٩٧٨/٩/٢٥ وانشاء تواجد الشرطة السريين لمراقبة حالة الأمن وضبط مرتكبى جرائم النشل شاهدوا شخصين يقفان على الباب الخلفى لمسيطرة النقل العام خط رقم ١٠٠ ويقوم احدهما بمشاةة احدى السيدات المستقلة للسيارة في حين مفتاح الآخر شنطة يدها

وسرقة ما بها واثناء ذلك هم رجال الشرطة لضبط المتهمين فلاذ احدهما
 مسيرا بالمسروقات بين يديهم ضبط الثنائي واكتشفت المجنى عليها ان
 المسروقات مبلرة من مصحف بداخله وينغ خمسة جنيهات ونصف وكان المتهم
 المضبوط يحمل مطواة « قرن غزال » ، ثم ساق الحكم على ثبوت
 الواقعة لتعيه في حق الطاعن. على هذه الصورة أدلة مستمدة من
 اقوال المجنى عليها وشهود الاثبات وهي أدلة سائغة من شأنها
 ان تؤدي الى ما رتب عليه. لما كان ذلك ، وكان المستفاد من الوقائع
 للثابتة في الحكم ان الطاعن وآخر قد ارتكب السرقة في إحدى
 وسائل النقل البرية - سيارة توبيس - وكان الطاعن يحمل سلاحا
 « مطواة قرن غزال » ، فذلك يتوافر به جميع العناصر القانونية لجناية
 للسرقة المعتب عليها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات - ان
 لا يشترط لتوافرها ان تكون السرقة تمت ارتكبت بالإكراه ومن ثم فان
 النفي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله ، لما كان
 ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم لدى بيانه واقعة
 الدعوى وتحصيله مؤدى اقوال المجنى عليها والشهود من ان الأولى
 شهدت بأنه اثناء ركوبها سيارة النقل العام كان المتهم ومعه آخر
 يتفان الى جوارها وخلفها وبعدها وجدت حقيبة يدها مفتوحة واكتشفت
 سرقة المصنف وما بداخله من نقود وعلى اثر ذلك ففز من السيارة
 الشخص الذي كان برفقة المتهم وتمكن الشرطة السريون من ضبط الآخر
 وشهد كل من الزقيب السرى والشرطيان السريين
 و بانهم شاهدوا المتهم ومعه آخر يحاولان التضييق على
 المجنى عليها واستطاع المتهم فتح حقيبة يدها وسرقة ما بها واعطاه
 لزميله الذي لاذ بالفرار بالمسروقات وتمكنوا من ضبط المتهم - الطاعن -
 اثناء محاولته الفرار ، كما شهد الرائد بان الشهود السابقين
 ابلغوه بمضمون ما شهدوا به وعلى اثر ذلك عثر مع الطاعن على
 مطواة قرن غزال - لما كان ذلك ، وكان الاصل انه لا يشترط في
 الشهادة ان تكون وارد على الحقيقة المراد اثباتها باكملها وبجميع
 تفاصيلها على وجهه دقيق بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة
 ان تؤدي الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجر به محكمة الموضوع بسلام

به ما قاله الشاهد القدر الذي رواه مع عناصر الاتيكات الاخرى
الطروحة املها ، وكان لا يلزم ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم
بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى
اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة
تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة
دون باقي الأدلة بل يكفى ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤيدة
الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى
ما انتهت اليه كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا والا بنفسه على
الرائعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق
الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على
المستندات وكانت المحكمة قد استخلصت من أسوال الجنى عليها
والشهود وقسوع السرقة من الطاعن وآخر كان معه وهو ما يوفى في
حقها نعل الاختلاس دون حجة الى تحدث الشهود عنه صراحة . لما
كان ذلك ، وكان الحكم المأمون فيه قد بين واقعة الدعوى
بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجناية السرقة التي دان الطاعن
بها وكانت الأدلة التي عول عليها في الادانة من شأنها أن تؤدي الى
ما رتبه الحكم عليها من مقارنة الطاعن للجريمة التي دين بها ومن ثم
من ان ما بشره الآخر في هذا المصد من قلة الفساد في الاستدلال
والقصور في التسبب لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون جدلا في وأفعة
الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما
كان ذلك وكان الحكم المأمون فيه قد رد على الدفع بطلان
القبض والتفتيش وأطراحه في قوله « بان المتهم تم ضبطه في حالة من
حالات التلبس التي نصت عليها المادة ٣٠ اجراءات جنائية وهي
مشاهدة الشرطة السريين للمتهم اثناء ارتكابه للجريمة وقبل الانتهاء منها ومن
ثم اجاز القانون مالف الذكر في مادته ٣٧ ان لكل من شاهد الجاني
متلبسا بجناية أو جنحة يجوز فيها قتلونا الحبس الاحتياطي أن يملأه الى
اقرب رجال السلطة المحلية دون احتياج لامر بضبطه لما عن واقعة
تفتيش للمتهم والمثور معه على مطواة قرن غزال فضلا عن ان الذي
اجراه هو الرائد وهو من رجال الضبطية القضائية فنان

القانون لا يمنع من اجراء التفتيش الوقائي. وذلك بحثا عن اسلحة او آلات يمكن ان يستخدمها المتهم ضد من يصطبه او ضد نفسه وهذا التفتيش الوقائي ليس من اجراءات التحقيق وانما هو مجرد اجراء اداري خوله القانون لمن ضبط الجنى « واذ كان ما اورده الحكم المظنون فيه تدليلا على توافر التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها سلفا في الرد على الدفع ويتفق مع صحيح القانون ذلك ان المادة ٣٨ من قانون الاجراءات قد خولت رجال السلطة العامة في حالات التلبس ان يحضروا المتهم الى اقرب مأور من مأورى الضبطية القضائية — لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم انه انتهى الى قيام حالة التلبس استنادا الى ما اورده في هذا العدد من عناصر صحيحة لا يبارى فيها الطاعن وكان تقدير الظروف التى تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها او بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس امرا موكولا الى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأساليب والاعتبارات التى بنيت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدى الى النتيجة التى انتهت اليها نلته لا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا العدد لأن ذلك لا يعدو ان يكون جدلا موضوعيا فيما انتهى اليه تقدير المحكمة في هذا الخصوص لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

(ملن رقم ١٧٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٧/٤/٩)

قاعدة رقم (١٠٥٦)

المبدأ :

من المقرر انه طبقا لقم المادة ٢٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية ان القاضى الجنائى يحكم في الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته — فلو القانون من نص يوجب على المحكمة التقيد في اثبات جريمتى الحريق العمد والسرقة بطريق ممين من طرق الاثبات فان اثباتها يكون بكافة طرق الاثبات — اساس ذلك .

المحكمة :

ومن حيث ان الحكم المظنون فيه ، بين وقائع الدعوى ما

تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دلت الطاعة عليها ، وأورد على ثبوتها قبله -أطلة سائقه من سائقها ان تؤدي الى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر . وفقا لنص المادة ٢٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن القاضي الجنائي يحكم في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل عريته ، مما يطرح أمامه على بسط البحث في الجلسة ، دون إلزام عليه بالتقيد بطريق معين من طرق الإثبات إلا اذ أوجب عليه القانون ذلك ، أو حظر عليه سلوك طريق معين في الإثبات واذ كان ذلك ، وكان للقانون قد خلا من نص يوجب على المحكمة التقيد في إثبات جريمة الحريق العمد والسرقة بطريق معين من طرق الإثبات ، فإن إثباتها يكون بكافة الطرق تلك ، واذ كان ذلك ، وكان من المقرر هدبا بما تقدم ، أن من حق محكمة الموضوع الأخذ بالأقوال التي يدلى بها متهم في حق متهم آخر متى اطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ، فإن النعمى على المحكمة الإستناد في قضائها ذلك الى أقوال المتهم الأخرى ، يكون بعيدا عن محجة الصواب ولو كان هو الدليل الوحيد قبل الطاعة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع المتهم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يمه تدوينه ان يطلب صراحة اثباته في المحضر ، وإن عليه ان ادعى ان المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ان يقدم الدليل على ذلك ، وإن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز محلجتها من بعد أسلم محكمة النقض على أسس من تقصرها فيما كان يتعين عليها تسجيله ، فإن النعمى على الحكم في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من بدوئيات الحكم المظنون فيه أنه عرض لطلب المدافع عن الطامع سماع أقوال المتهم الأخرى ومنقشتها ، واطرحه لما تبين له ان الحكم الصادر ضد المتهم تلك ، لم يصبح باتا بعد - وهو ما لا ينزع الطامع فيه - فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، لما هو مقرر من أنه يصح سماع أقوال أو شهادة متهم آخر في ذات الواقعة . لذا كانت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه قد انتقضت محكم بات ، فإن لم تكن قد انتقضت بهذا الحكم - وهو

الخصال في الدعوى المروضة — فله لا يجوز منع اقواله
وشهادته ، ومن ثم فلان النعمى على الحكم بهذا الوجه من لوجه
للظن يكون غير سديد لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه الحجة
تستجري على اتبته يتمين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا بحددا ،
وكثير الطامن لم يبين في اسباب طعنه مواطن التناقض والكذب اللذين
الذين اتبها شيئا لتوال المهمة الأخرى ، فلان نفيه بهذا الوجه
لا يكون مقبولا لما كان ذلك ، وكان سائر ما يثريه الطامن في اسباب
طعنه مستبعدا عليه بل الحجة ليست ملزمة بمتابعة التهم في منلخ
دفعه الموضوع والرد على كل شبهة يثريها على استقلال ، اذ ان ترد
يستفاد دلالة من اقله الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايراده
لها ما يدل على انها طرحة اطمئنا منها للدلالة التي عولت عليها في
الادانة ، لما كان ذلك ، فلان الطعن برمته يكون على غير اساس
متمينا رخصته موضوعا .

(طعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٧٨/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١٠٥٧)

المبدأ :

جريمة السرقة — عقوبتها — من المقرر ان لا يصح ان يضار التهم
بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده — منط ذلك .

الحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الأوراق ان النيابة العامة اصابته
الدعوى الجنائية قبل المظنون ضده بوصف انه سرق جهاز التسجيل
البين وصفا وثيقة بالأوراق والملوك لـ من ميكنه بطريق
الكسر . وتطلب عليه طبقا للبيادة ٢١٦ مسكرا ثلثا من مائة
المتونيك ، وقد دانته محكمة اول درجة بمقتضى الفقرة « ثانيا »
من الميادة المذكورة ولوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ستة
شهور ، واتى استئناف المظنون ضده الحكم الابتدائي قضت المحكمة

الاستثنائية بحكمها المعلوم فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل .
كما يبين من الحكم المعلوم فيه أنه قد استند في قضائه بالإدانة إلى ذاته الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف الذي طبق في حق المعلوم ضده — يحق — نص المادة المشار إليها . وكان نص هذه المادة قد جرى في الفقرة « ثانيا » منها — وهي المنطبقة على واقعة الدعوى — بأن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجوز سبيع سنوات على الموقوفات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته إذا تم دخول المكلن بواسطة التسور أو الكسر
وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحبس المتهم شهرا واحدا غلها تكون قد اخطأت في تطبيق القانون بنزولها بالمعقوبة عن الحد الأدنى المقرر بمقتضى المادة سالفة البيان الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم الصادر منه بفسا جزيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس اثني لا تقل عن ستة أشهر . ذلك أن المعلوم ضده هو المستأنف وحده ، ومن المقرر أنه لا يصح أن يتعار المتهم بناء على الاستئناف المرنوع منه وحده ، فلهذا يتعين ألا تزيد مدة الحبس التي يقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة .

طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/١٥)

قاعدة رقم (١٠٥٨)

المبدأ :

جريمة السرقة — تشديد العقوبة في حالة اقترانها بحمل سلاح — بغض ذلك .

الحكمة :

لما كان ذلك ، وكانت العلة الدائمة إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل سلاح أن حمل الجاني السلاح يشد أزره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخاف لنجدته ويهيء السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة - وهذه العلة تتوافر بلا شك

إذا كان السلاح المحول سلاحا بطبيعته أى بعد اصلا للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنائى محمله يعتبر فى جميع الأحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، لى الأدوات التى تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث القتل وإن لم تكن معه له بحسب الأصل كالطواى فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا إذا استظورت المحكة فى حدود سلطتها التصيرية أن حملها كان لمناسبة السرقة . واذا كان الحكم المظنون فيه قد نسب للطاعن أنه كان أثناء ارتكابه السرقة مع آخر حامللا سلاحا مضيا « مخية » دون أن يدلل على أن حمله لهذه المدية كان لمناسبة السرقة ، فأنه يكون معينا بالتصور الذى يطله ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث متى أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صدر غيليا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر فلا يمتد اليه اثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

(طعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٩/١١)

قاعدة رقم (١٠٥٩)

المبدأ :

العلة الداعية الى تشديد العقوبة فى جريمة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح — ان حمل الجاني السلاح يشدد أثره ويلقى الرعب فى قلب المجنى عليه او من يخف لتجنته ويهيئ السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة — وهذه العلة تتوافر بلا شك اذا كان السلاح المحمول سلاحا بطبيعته أى بعد اصلا للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنائى فحمله يعتبر فى جميع الأحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة .

المحكمة :

وحيث ان الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : « ان المتهمين ، الطاعن) و (المحكوم عليه الآخر) اتفقا سويا على السرقة بالطرق الجانيية الخالية مدائرة قسم الاهرم ليل راكبين دراجة بخارية سهر لها الاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء

عليه مما يحمله المارة والفرار به بواسطة الدراجة التي اعداها لهذا الغرض وانما اثناء تنفيذ هذه الخطبة يشاهد المجنى عليها السيدة تقسم الساعة السادسة والنصف بمساء يوم ١٩٨٧/٣/٤ بفردا في منطقة خالية من المارة واذا شاهداهما تنظدا بقلادة ذهبية يتلى منها مصحف قايما بخطها والفرار بهما فورا ان المجنى عليها تعتبهم بالصياح وتكون قلادة احدى السيارات المملوكة من الصفاق بها وتم بمساعدة المارة من ضبط المتهم الاول وتكون المتهم الثاني من الفرار بعد ان تخلى عن الدراجة البخارية على جانب الطريق — وقد اسفر تفتيش المتهم الاول بغرفة المارة فور الامساك به ومعه القلادة المرسومة عن الثور على بطواه كان يحملها — وبعد ان اورد الحكم الايلة التي صحت لدى المحكمة على حدوث الواقعة بترك الصورة خلص الى ان الطامن والمحكوم عليه الاخر سرقا الحبة الذهبية المبينة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليها حالة كون الطامن يحمل سلاحا مخبأ (مطواة) وان الطامن احرز دون مقتضى سلاحا ابيض (مطواة قرن غزال) وتوقع على الطامن عقوبة الجريمة الاولى باعتبارها المقررة للجريمة الاشد . لما كان ذلك ، وكلفت العلة الداعية الى تشديد العقوبة في جريمة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح ان حمل الجاني للسلاح يشدد لزمه ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه او من يخاف لنجده ويهرب السبيل للجاني لاستعماله وقت الحاجة ، وهذه العلة تتوارى بلا شك اذا كان السلاح المخبول سلاحا بطبيعته اى معد اصلا للاعتداء على النفس كالمسدسات والبنائلق فحمله يعتبر في جميع الاحوال ظروفا مشددا حتى ولو لم يكن للنسبة السرقة ، لئلا الأدوات التي تعتبر عرضا من الاسلحة لكونها تحدث القتل وان لم تكن له نصب الامن كالطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها الا اذا استظهرت المحكمة في حدود سلطاتها التقديرية ان حملها كان للنسبة السرقة . واذا كان الحكم المطعون فيه قد نسب للطامن انه كان اثناء ارتكابه السرقة مع آخر حابلا سلاحا مخبأ « مدية » دون ان يبال على ان حمله لهذه المدية كان للنسبة السرقة ، فقلته يكون مبيها بالقصور الذي يظله ويوجب نقضه والاعادة دون حجة الى بحث بقى لوجه الطعن . لما

كل ذلك ، وكان الحكم قد صدر غيليا بالنسبة للحكوم عليه الآخر
فلا يمتد اليه اثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

(ملعن رقم ١٩٩٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١/١٩)

قاعدة رقم (١٠٦٠)

المبدأ :

لا يجوز محلكة من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه او زوجته او
اصوله او فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه ان
يتنازل عن دعواه بذلك في اى حالة كتلت عليها الدعوى كما له ان
يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجانى في اى وقت شاء .

المحكمة :

حيث انه لما كتلت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص
على انه ولا تجوز محلكة من يرتكب سرقة اضرازا بزوجه او زوجته
او اصوله او فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه والمجنى عليه ان
يتنازل عن دعواه بذلك في اى حالة كتلت عليها الدعوى كما له ان يوقف
تنفيذ الحكم النهائي على الجانى في اى وقت شاء . وكتلت هذه المادة
تضع قيدا على حق النيلة العلة في تحريك الدعوى الجنائية يجعله
موقوفاً على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم
النهائى على الجانى بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في اى وقت
شاء ، واذا كتلت الغاية من كل هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب
السرقه هي الحفاظ على الاوامر العقائدية التى تربط بين المجنى
عليه والجانى فلم ان ينسب اثرهما الى جريمة التهديد .

وحيث انه يبين من الأوراق والمفردات المضمومة ان الحكم المطعون
فيه صدر في ١٩٨٤/١٢/٤ بادراسة الطاعن بجرمة تعدد منقولات
اضرازا بزوجه وقد استشكل في هذا الحكم وقدم بجلسة
١٩٨٤/١٣/١١ مخالصة صادرة من زوجته المجنى عليها تتضمن استلامها
جميع منقولاتها الزوجية واتها راغبة في اعادة الحياة الطبيعية بها وبين
زوجها كما حضرت المجنى عليها بذات الجلسة لمظاهرة الطاعن في هذا

الفساح مقضى في الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المضمن فيه ريثما يقضى في هذا الطعن لما كان ذلك وكانت الزوجية المضمن عليها تسد سبت الى زوجها الطاعن بتديد منقولاتها حتى صدر الحكم المضمن فيه وكان هذا الحكم قد اوقف تنفيذه بناء على نزول المبنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول قد ترتب عليه اثر تسقوني هو انتفاء الدعوى الجنائية بحكم المادة ٣١٢ السابقة الذكر ملته يتعين نقض الحكم المضمن فيه وانتفاءه بانتفاء الدعوى الجنائية لتنازل المبنى عليها عن دعواها دون حجة لبحث الوجه الآخر للطعن .

لما كان ذلك وكان ما اتمت عنه المبنى عليها من انتفاءها من زوجها الطاعن كل حقوقها بمعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية مما يصبح معه الحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع .

(طعن رقم ٢٠١٠ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١١/١٠/١٩٨٨)

ملحظة رقم (١٠٦١)

المبدأ :

جريمة السرقة - يجوز لمأمور الضبط القضائي في احوال القيس بالجنائيات او الجنح الملقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر ان يقضى على التهم الحاضرة الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بالجريمة .

الحكمة :

ومن حيث ان البين من الأوراق ان المبنى عليه انشع الشرطة بتاريخ ١٩ من اكتوبر ١٩٧٦ بسرقة بعض محتويات المخزن المحق بتجره ولم يتهم احدا بالسرقة ، وفي محضر محرر في اليوم التالي اثبت الرائد ان تحريكه السريسة اصفرت عن ان المتهم هو مرتكب الحادث فقام بضبطه واصطحبه للقسم وبنقلته ومواجهته بها دلت عليه التحريك اذكر بداءة ثم عند اعتراف تفصيلا بارتكابه الحادث وحده وارشد عن مكان المرسوقات فاصطحبه الى هناك حيث قام بضبطها ثم سأل المتهم فاعترف ومسأل من ضبطت لديهم المرسوقات فاعترفوا بها منه . لما كان ذلك ، وكانت المسادة ١/٤١ من الدستور

قد نصت على أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مضمونة لا تمس ، وفينما هذا حق القبط ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضروره التحقيق وضيقه لمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون » وكان يؤدي هذا النص أن أي قيد قد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان لا يتجاوز اجترأه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بغيره من السلطة المختصة ، وكانت المادتين ٥٠ ، ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنائيات أو للجنح الملقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهمه بالجرمة ، وفي غير الأحوال المتقدمة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنية أو جنحة سرقة لو نصب أو تعدد شديد أو متولمة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الإجراءات التحفظية المناسبة ، وأن يطلب مورا من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الضابط قد قبض على المتهم وأسطبجه إلى قسم الشرطة اثر إجراء تحرياته التي دلت على أنه هو مرتكب السرقة دون أن تتوافر في حقه حالة من حالات التلبس كما هو معرف بقانونا ودون أن يصدر أمر من السلطة المختصة بالقبض عليه ، فإن القبض عليه يكون بطلاناً . لما كان ذلك ، وكان المتهم قد اعترف بالسرقة وأرشد من السروقت التبرم ضبطها اثر القبض الباطل الذي وقع عليه ، وكان يؤدي بطلان القبض بطلان كل ما ترتب عليه من آثار تطبيقاً لقاعدة كل ما يترتب على البطلان فهو بطلان ، فإن اعتراف المتهم وإرشاده عن السروقت وضبطها وسؤال من ضبطت لديهم ، وقد تمت اثر القبض البطلان وكانت مترتبة عليه — تكون قد وقعت باطلاً أيضاً ولا يصح التعويل على الدليل المستند منها . لما كان ذلك ، وكانت الأوراق خلوا من أي دليل آخر يمكن التعويل عليه في ادانة المتهم ، وكانت

التحريرات لا تصلح وحدها لان تكون دليلا على بىوت التهمة ، فسان الحكم المستأنف القاضى بالادانة والتعويض المؤقت يكون على غير اساس متعينا القلاء والحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

(طعن رقم ١٧٧١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٢/١٠/١٣٨٨)

قاعدة رقم (١٠٦٢)

المبدأ :

يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات المتهم بالسرقات التى تحصل فى مكان مسكون او معد للسكنى او احد ملحقاته اذا تم تخول المكان بواسطة التسور او الكسر او استعمال مفاتيح مصطنعة .

المحكمة :

حيث انه يبين من مطالعة الأوراق ان النيابة العامة اتت بالدعوى الجنائية قبل المظنون ضده بوصف انه وآخر سرقا الاتشاء المينة وصفا وقيمة بالحضر والملوكة لـ من مسكنه وطلت مقابله بالمادة ١/٣١٧ ، ٤ ، ٥ ، من قانون العقوبات وقد دانتته محكمة اول درجة بمقتضى مادة الاتهام واوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل والنفاذ لمدة ستة اشهر ، واذا استأنف المظنون ضده الحكم الابتدائى قضت المحكمة الاستئنافية غاييا بتأييد الحكم المستأنف ، نعارض المحكوم عليه نقضت المحكمة بحكمها المظنون فيه بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاحتقاء بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل . لما كان ذلك ، ولخت المادة ٣١٦ ع مركز ثلثا من قانون العقوبات تعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تجاوز سبع سنوات على السرقات التى تحصل فى مكان مسكون او معد للسكنى او احد ملحقاته اذا تم دخول المكان بواسطة التسور او الكسر او استعمال مفاتيح مصطنعة وكان يبين من المفردات التى اشرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ... توافر الظرف المشدد سالف الذكر المتصوص عليه بالمادة ٢/٢١٦ مكرر

ثالثا من قسّتون العقوبات إذ ثبت منها أن المظنون ضده قلم بسرقة مسكن المجنى عليه بطريق الكسر من الخارج .

لما كان ذلك وكان من المقرر أن المحكة الاستئنافية مكلفة بار تحصى الواقعة المطروحة لملها بجميع كيونها ولوصفها وإن تطبق عليها القنون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دأبت الواقعة المرغوة بها الدسوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قسّتون الإجراءات الجنائية وبشرط إلا يترتب على ذلك أساءة بمرکز المتهم إذا كان هو المشتكف وحده فإنه كان يتمتع على المحكة وقد بان لها بحق أن الوصف الصحيح لواقعة الدسوى أن المظنون ضده قلم بسرقة مسكن المجنى عليه بطريق الكسر من الخارج ، وكانت عقوبة الجريمة بهذا الوصف الجديد أشد ، أن تبته المظنون ضده لهذا الوصف وتوقع عليه العقاب بشرط ألا يزيد مقداره عن العقوبة المتضى بها ابتدائيا ، أما وهى لم تفصل وقضيت بتعديل الحكم المشتكف - المعارض فيه - والاكتفاء بحبس المظنون ضده أسبوعين مع الشغل ، فقد غدا حكمها معينا بالخطأ في القنون مستوجبا نقضه ، ولما كلفت المحكة لم توجه لمتهم الوصف القانونى الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه ، فسل محكة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ ما يتمتع معه أن يكون مع النقض الاحقة .

(ظعن رقم ١٧٣٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٦٣)

المبدأ :

من المقرر أنه لا يكفى لتوافر أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة التصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قسّتون العقوبات أن يثبت اتصال المتهم بالمال المسروق بل أنه يشترط أن يثبت أن المتهم كان يعلم علم اليقين أن هذا المال مسروق .

المحكة :

وقد ثبت أنه من المقرر أنه لا يكفى لتوافر أركان جريمة إخفاء

الاشياء المسروقة المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات ، ان يثبت اتصال المتهم بالمال المسروق ، بل انه يشترط تحقق ذلك ، ان يثبت ان المتهم كان يعلم علم اليقين ان هذا المال لابد من سرقة . لما كان ذلك ، وكان قسارى ما تنبئ به الأوراق هو ان يد المتهم قد اتصلت بالسيارة المسروقة حين تركها المحكوم عليه لديه لاصلاحها الا ان الأوراق قد خلت نهائيا من ثمة دليل على علم المتهم بان تلك السيارة كانت مسروقة بل ان الثابت بها ان المتهم قرر بمجرد سؤاله ، ان المحكوم عليه تركها لعينه لاصلاحها - وهو ما يتفق مع اقوال هذا الأخير - كما انه ارشد عن المحل الذي عهد اليه باصلاحها حيث وجدت السيارة به وبعض اجزاها مفككة رهن اصلاحها . لما كان ما تقدم فان المحكمة لا يساورها شك في ان الطاعن لم يكن يعلم بان السيارة متحصنة من جريمة ، ومن ثم فان الجريمة المندبة الى المتهم تكون قد انتقضت أحد أركانها القانونية ، الأمر الذي يتعين معه التفتاء بإلقاء الحكم المستأنف بالنسبة له وببراءته من التهمة المندبة اليه عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

(طعن رقم ٦٠٥٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٥)

قاعدة رقم (١٠٦٤)

المبدأ :

جريمة السرقة - حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة بيانا تحقق به اركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها . وسلامة ملخصها تكفي لمحاكمة التفتش من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صرح اثبتتها في الحكم والا كان قسارى .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم الطعون فيه ان اقتصار في بيانه لواقعة الدعوى على

قوله - وحيث إن المتهمين اعلنوا قتلونا وحصروا ولم يدفعوا التهمة - فبما
منباع يكن للحكمة ان يطمئن اليه ومن ثم يتعين عقابهم بمواد الاتهام
واللادة ٣٠٤/٤ أ ج - لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية قد اوجبت ان يشنل كل حكم بالإدانة على
بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة ببقا تتحقق به أركان الجريمة
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة
الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها به وبلا مأخذها تكيئا لمحنة
النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة المسنوجة كما
صار اثباتها بالحكم والا كان قاصرا ، واذا كان الحكم المطعون
فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالأحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد
مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بمناصرها
القانونية كلية الأمر الذي يميز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق
القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم ومن ثم يكون قاصرا
بما يستوجب نقضه والأحالة دون حاجة لبحث بقى أوجه الطعن ،
ولما كان هذا الوجه الذي بنى عليه يتصل بالحكم عليهما الذين
لم يلعنا بطريق النقض فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليهما عملا
بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بحالات واجراءات الطعن
بطريق النقض .

(طعن رقم ٥٢٧٥ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٢٠)

قاعدة رقم (١٠٦٥)

المبدأ :

جريمة السرقة بالإكراه - الأصل في المصالحات الجنائية
انها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم
بالمطالبة وتسمع فيه الشهود لأثبات التهمة او نفيها ولا يتسوغ
الخروج على هذا الأصل الا اذا تضرع سماعهم لأي سبب من الأسباب
او قبل المتهم او المدفع عنه ذلك قولاً صريحاً او ضمناً .

المحكمة :

حيث ان ما ينمناه الملائم على الحكم المطعون فيه انه اذ

دائه بجريمة السرقة بالاكراه قد شبه اخلال بحق الدفاع ذلك بان المدافع عه اختتم مرافعته طالبا اصليا القضاء ببراعته واحتياطيا استدعاء الشاهدة الثانية لسماع شهادتها بيد ان الحكم -عول- فيها عول على ثبوتها على احوال تلك الشاهدة ورد على طلب مناقشتها بها لا يصلح ردا .

حيث انه يبين من مضر جلسة المحكمة ان المدافع عن الطاعن استهل مرافعته واختتمها طالبا اصليا القضاء ببراعة الطاعن واحتياطيا استدعاء الشاهدة الثانية لسماع شهادتها ويبين من الحكم المطعون فيه انه عول فيلحول عليه على احوال الشاهدة وعرض الى طلب سماع شهادتها ثم رد على هذا الطلب بقوله : « كما انها تلقت عن طلب الدفاع سماع شهادة الشاهدة الثانية اذ لم يتمك بهذا الطلب الا بعد ان استكمل مرافعته في الموضوع للفصل في الدعوى .

لما كان ذلك وكان من المقرر وفقا للمادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية - ان الاصل في المحاكمات انها تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة - في مواجهة المتهم بالجلسة وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة او نفيها ولا يسوغ الخروج على هذا الاصل الا اذا تعذر سماعهم لأي سبب من الاسباب او قبل المتهم او الدافع عنه ذلك - قبولاً صريحا أو ضمنيا - واذا كان ذلك وكان حق الدفاع - الذي يتمتع به المتهم - يخوله ابداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة لم يزل مفتوحا فلان نزول المدافع عن الطاعن ببدء الامر عن سماع شهادة الشاهدة الثانية بمثلتها لحد شهود الاثبات واسترساله في المرافعة لا يحرمه من المدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب سماع الشاهدة طالما كانت المرافعة ما زالت دائرة لم تتم بعد وكان ما اختتم به الدافع من الطاعن مرافعته من طلبه اصليا القضاء ببراعته واحتياطيا استدعاء الشاهدة لسماع شهادتها بعد على هذه الصورة طالبا جزاءا تلزم المحكمة بلخافته عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة - فلان الحكم اذ قضى ببراءة الطاعن الكفاء باستناده الى احوال الشاهدة دون الاستجابة الى طلب سماعها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع ولا يشفع له ذلك

كونه قيد عول في قضاؤه - علاوة على ما سلف على أدلة أخرى
مباد ذلك بأن الأصل في الأدلة في المواد الجنائية أنها متسقة بشد
بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فكيس من
الاستطاع - والحال كذلك - أن يصرف مصر قضاء محكمة الموضوع
غيا لو استعنت بنفسها الى شهادة الشاهدة المذكورة التي كانت عنصرا
من عناصر عقيدتها في الدموى فلان الحكم المطعون فيه يكون
محييا بما يستوجب نقضه والاحالة وذلك بغیر جلجة الى بحث باتى
لوجه الطعن .

(طعن رقم ٨٢٢٢ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/١/٧)

ملفئة رقم (١٠٦٦)

المبدأ :

جريمة السرقة - حكم الادانة يجب ان يبين مضمون كل دليل
من أدلة الثبوت وان يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلالها به
لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا عن
الواقعة كما صارت لتناقها بالحكم .

المحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه
انتهى الى ثبوت جريمة السرقة في حق الطاعن وآخر قبوله (ان الاتهام
ثابت قبل المتهمين وذلك من واقع اعتراف المتهم الأول بمحضر الضبط
والذى تأيد بالقرائن الجنى عليه وآخر - اقر بشراء جهاز تسجيل
للجورق من المتهم الأول - الطاعن - الأمر الذى تكون منه اركان جريمة
السرقة قد اكتملت وتطعن المحكمة الى صحة الاتهام المسند اليهما
ومن لم تتضمن بالعقوبة المقررة لجريمة السرقة وذلك اعمالا لنص
المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية) . لما كان ذلك ،
وكان قبله النقض مستقرا على ان الحكم بالادانة يجب ان يبين
مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه
استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا
صحيحا على الواقعة التي صارت لتناقها في الحكم الابتدائي المؤيد

لأسبابه بالحكم المطعون فيه حين أورد الأدلة على الطاعن استند في ادانته ضمن ما استند اليه الى اقوال المجنى عليه دون ذكر لنحوى شهادته فالتة يكون مشويا يعيب القصور في التسبيب بما يبطله ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يحول عليه يجب أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك — ولو كان صادقا — اذ صدر اثر اكراه أو تهديد كان ثمر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول في ادانته الطاعن من بين ما عول عليه — على هذا الاعتراف بغير أن يرد على هذا الدافع الجوهرى ويقول كلمته غيه ، فالتة يكون معيبا بالقصور في التسبيب . لما كان ما تقدم ، فالتة يتمتع نقض الحكم والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

(طعن رقم ٦٨٢٨ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٥)

قاعدة رقم (١٠٦٧)

المبدأ :

جريمة السرقة — حكم الادانة يجب أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة ملخصها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانونى على الواقعة كما صلت اثباتها في الحكم والا كان قلصرا .

المحكمة :

ومن حيث أن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة السرقة قد ثلجه القصور في التسبيب ، ذلك أن

الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، ولادة للثبوت عليها ، ما يبيحه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق الطامن على قوله « أن التهمة المسندة الى المتهم ثابتة قبله ما جاء به حضر الضبط ومن عدم دفعه لها بنفاعة مقبول ٤٠٠٠٠٠٠ » لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ، والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يرفع وجه استدلاله بها وسلامة ماخذاها بمكينها لحكمة النقض من مراقبة انطباق القانوني الصحيح على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد لكتفى في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها قبل الطامن بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة دون أن يورد مضمونه حتى يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كفة ، فله يكون معيبا بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والامادة وذلك بغير حاجة الى بحث يلقى لوجه الطمن .

(طعن رقم ٨٤٦٠ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٩/٣/٢٣)

سلاح

قاعدة رقم (١٠٦٨)

المبدأ :

حالة التلبس — ما يكفى لقيامها — أثره .

المحكمة :

من المقرر أنه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما يبنى بارتكاب الفعل المكون للجريمة فلن ذلك يكفى لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تصرف عنه المحكمة اذ لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل ارتكابها واذا كان المظنون ضده قد شوهد وهو يطلق سلاحا ناريا واقتيد ومعه هذا السلاح الى ملبور الضبط القضائى فلن جنسية احراز السلاح الناري تكون مطبسا بها . ولما كن قانون الاجراءات الجنائية قد اجاز فى المادة ٣٤ منه لرجل الضبط القضائى فى احوال التلبس بالجنائيات بصفة علبة أن يقبض على المتهم الذى توجد دلائل كافية على اتهله ونص فى المادة ٤٦ منه على أنه فى الأحوال التى يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لملبور الضبط القضائى أن يشتبه باعتباره أنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذى يجريه من حول اجراؤه على المتبوض عليه صحيحا ليا كان سبب القبض أو الفرص منه وذلك لعموم الصيغة التى ورد بها النص فلن الاجراءات التى قام بها الضابط من القبض على المظنون ضده وتفتيشه تكون قد وقعت صحيحة واذا خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر واهدر الدليل المستند من التفتيش بقالة أنه تفتيش باطل يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون فيتمين نقضه .

(ملعن رقم ٢٦٠٧ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٤/٢٥)

قاعدة رقم (١٠٦٩)

المبدأ :

الأسباب التى لا تعدو أن تكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ناديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدلائل الصحيح لا يجوز اثارتها أمام محكمة التقصير .

المحكمة :

لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما ينوّر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز سلاح ناري مششخ مما لا يجوز الترخيص ببيعته أو حيازته وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة لها معيناها من أوراق الدعوى ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . وكان ما نعى به الطاعن على الحكم من أنه لم يحط بالدعوى عن مصر ومصرة وأنه غمد استدلاله للأسباب التي أوردها الطاعن لا يدعو أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدّعى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقشة الصورة التي ارتسخت في وجدان قاضى الموضوع بالتليل الصحيح وهو ما لا يجوز اثرته إتمام محكمة النقض .

(طعن رقم ٤٨٦٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٩)

قاعدة رقم (١٠٧٠)

المبدأ :

التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكلي الحكم قيد نالقش في مدوناته صورة الواقعة حسبما أوردها الضابط في أنه استوقف المطعون ضده ثم قبض عليه وقتشه ، ثم أورد قضاؤه بها يفيد التمسك في صورته الواقعية كما أوردها الضابط مما تنحصر به دعوى التناقض ، فسان النعى على الحكم بهذا الوجه لا يكون في محله . لما كان ما تقدم ،

المحكمة :

لما كان ذلك وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكلي الحكم قيد نالقش في مدوناته صورة الواقعة حسبما أوردها الضابط في أنه استوقف المطعون ضده ثم قبض عليه وقتشه ، ثم أورد قضاؤه بها يفيد التمسك في صورته الواقعية كما أوردها الضابط مما تنحصر به دعوى التناقض ، فسان النعى على الحكم بهذا الوجه لا يكون في محله . لما كان ما تقدم ،

(طعن رقم ٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٦)

قائمة رقم (١٠٧١)

المبدأ :

توافر عناصر جريمة احراز مواد مفرقة — اقتره .

المحكمة :

لما كتلت المادة السادسة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر أنها تحظر حيازة او احراز الذخائر التي تستعمل في الأسلحة الا لمن يكون مرخصا له في حيازة السلاح واحرازه وقد نصت الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من ذلك القانون المعدلة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ على أن يعاقب بالسجن وبغرامة لا تجلوز خمسين جنيتها كل من يحوز او يحرز بالذات او بالواسطة ذخائر مما تستعمل في الأسلحة النارية المنصوص عليها في الجنولين رقمي ٢ ، ٣ ما يبين معه ان ما اقترهه الطاعن لا يندرج تحت حكم أي من نصوص قانون الأسلحة والذخائر ، لان اصابع الجلجيت لا تعتبر من الذخائر التي تستعمل في الأسلحة النارية المشخنة وكذلك الحال أيضا بالنسبة الى منبل البارود المضبوط . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ حصل واقعة الدعوى ودان الطاعن على أساس توافر العناصر القانونية لجريمة احراز مواد مفرقة وظل الى معاقبته بالمادة ١٠٢ (١) من قانون العقوبات يكون قد انزل على الواقعة حكم القانون الصحيح مما لا محل معه للنقض على الحكم في هذا الخصوص ، هذا الى انه لا جنوى مما يجادل به الطاعن من أن ما قارنه لا يعدو أن يكون جريمة احراز ذخائر ينطبق عليها نص المادتين ٦ ، ٢٦ فقرة رابعة من القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ذلك انه بفرض صحة دعواه — غلج العقوبة الواقعة عليه وهي السجن لمدة ثلاث سنوات والمضادة مقررة في القانون سالف الذكر كجريمة احراز ذخائر مما تستخدم في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا باحرازها ، مما لا تكون معه مصلحة له بهذا الوجه من النفي .

المادة رقم (١٠٧٢)

المبدأ :

جريمة هتلر أو العرق سلاح غير مجهد الترخيص — عقوبتها .

المحكمة :

لما كان ذلك وكانت المادة ٢٨ مكررين القانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المحلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أنه « إذا لم يتقدم المرخص له بطلب تجديد قبل نهائية مدة الترخيص بشهر يخطر بخطر بسجل بطر الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ، ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا انتهى مدة الترخيص له به لعدم تجديده بطلب التجديد في الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها - إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص - وإذا انتهت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التي لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه - وإذا زادت تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة » . وكان الثابت من مخونات الحكم أن المظنون ضده قد تجاوز مدة السنة المنصوص عليها في الفترة الرابعة من المادة ٢٨ مكررين القانون سالف الذكر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به ومن ثم يتعين معاقبته بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ألف جنيه أما لا لهذا النقص وإن قضى الحكم المظنون فيه بمعاقبة المظنون ضده بتفريه مبلغ عشرة جنيهات فسيكون قد انحطت في تطبيق القانون لنزولته عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة قانونا - لما كان ذلك فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه وتصحيحه بمعاقبة المظنون ضده بالغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه .

(طعن رقم ١٨٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨)

قاعدة رقم (١٠٧٣)

المبدأ :

يكفى لتحقيق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص به مجرد الحيازة المادية طالعت أم قصرت وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض .

الحكمة :

من المقرر إنه يكفى لتحقيق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية طالعت أم قصرت وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد احراز او حيازة السلاح النارى بدون ترخيص من علم والدراك . ولذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول تسلّم السلاح من شقيقة الطاعن الثانى واستعمله فى إطلاق الأعمرة النارية التى أصابت المجنى عليها على نحو ما شهد به شى اطمانت المحكمة الى أقوالهم ، وعولت فى الادانة على شهادتهم ، فإن ذلك ما تتوافر به أركان جريمة احراز السلاح النارى بدون ترخيص وفق ما هى معرفة به قتلونا ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص غير سليم .

(طعن رقم ١٥٨١ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٣/١١/١)

قاعدة رقم (١٠٧٤)

المبدأ :

مراد التبرع من نص المادة ٢٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٠١ لسنة ١٩٨٠ —
تقديم حيازة ولحراز الاجزاء الرئيسية للسلاح .

الحكمة :

لما كتبت المادة ٢٥ مكرر من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والفخائر المعدلة بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ و ١٠١ لسنة

١٩٨٠ نص على ان يعتبر اسلحه ناربه في ح-ح م هذا القانون اجزاء
الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢٠٢ وكتبت او-مضفحت
الصوت والتسكويك المدة لتركيبها للأسلحة النارية ، ويعاقب على
الانتجار فيها او استيرادها او صنعها او اصلاحها بالمخالفة لاحكام هذا
القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الاسلحة
النارية ، ويصرى حكم الفقرة السابقة على حيازة واحراز الاجزاء الرئيسية
للأسلحة النارية وكتبت او مخفضت الصوت والتسكويك التي تتركب
على الاسلحة المذكورة . ويبين من هذا النص بصريح لفظه ومفهوم دلالاته
تثمين حيازة واحراز الاجزاء الرئيسية للسلاح وجاء النص مطلقا من
كل قيد ليتسع لملوله لاستيعاب كافة تلك الاجزاء في اى صورة تكون
عليها دون اشتراط اتفرادها ، واذا كتبت القاعدة انه لا محل للاجتهاد
ازاء صراحة نص القانون واجب التطبيق وان النص العام يغفل به على
عمومه ما لم يخص بديل ، فلان ما خلص اليه الحكم من ان ينال
التجريم وجود الاجزاء الرئيسية للسلاح على اتفراد يكون ولا سند
له من القانون وتخصيص للنص بشير مخصص . لما كان ما تقدم ،
فلان الحكم المطعون فيه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، ولما
كان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم قد حجب المحكة عن بحث موضوع
الدموى وتقدير ادلتها ، فانه يتعين نقضه

(طعن رقم ١٣٥٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٧٥)

المبدأ :

تخص محكم امن الدولة بالجرائم المنصوص عليها في القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ الخاص بالأسلحة والذخائر والقولتين المعدلة له .

المحكمة :

لما كان ذلك وكتبت حالة الطوارئ قد اعلنت في جميع انحاء
الجمهورية اعتبارا من السادس من اكتوبر سنة ١٩٨١ بموجب قرار رئيس
الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ - وكان امر رئيس الجمهورية رقم

واحد نسمة ١٩٨١ بلحالة بعض الجرائم الى محكم امن الدولة « طوارئ »
قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢ من اكتوبر سنة
١٩٨١ وعملوبه من اليوم التالي لتاريخ نشره ونس في ملغته الاولى
على ان « تحيل النيابة العامة الى محكم امن الدولة « طوارئ »
المشكلة طبقا للقانون الطوارئ الجرائم الآتية : — ... ثانيا : ...
ثالثا : الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في
شان الاسلحة والدخائر والقوانين المعلقة له « وكانت الجريمة
التي حوكم الطاعن من اجلها من الجرائم التي تختص بنظرها محكم
امن الدولة « طوارئ » اصلا بمس الامر رقم واحد لسنة ١٩٨١ سم
البيان — لما كر ذلك وكان الطاعن قد حوكم سبقا للقانون رقم
١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ — وقد تم التصديق على
الحكم الصادر فيها من مكتب الحاكم العسكري بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٢
— وكنت المادة ١٢ من هذا القانون تنص بعدم جوار الطعن بأى وجه
من الوجوه في الأحكام الصادرة من محكم امن الدولة — فلن
الطعن المقدم من الطاعن يكون غير جائز قانونا ويتمين الحكم
بعدم جوازه .

(طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١١/٢٧/١٩٨٢)

شروع

قاعدة رقم (١٠٧١)

المبدأ :

الشروع المقلب عليه في جريمة تزيف العملة الورقية — شرطه .

المحكمة :

من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزيف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من اعمال الشروع المقلب عليها قانونا الا ان شرط ذلك بداهة ان تكون الوسائل المستعملة في التزويد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة ، لما اذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة — **لأنها هي الجملة** في صورة الدعوى المسئلة .
فلان جريمة التزويد في هذه الحالة تكون مستتيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤثم ويكون منمى الطاعة في هذا الشأن غير مسديد .

(طعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩)

قاعدة رقم (١٠٧٧)

المبدأ :

جريمة الشروع في التهريب — اعتراف المتهم بمحض ضبط الواقعة — **الشروع** .

المحكمة :

لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن المظنون ضده قد اقر في محضر ضبط الواقعة بصحة ما اثبته موظف الجمرات من ضبط سبع وأربعين ساعة رقمية اجنبية الصنع لم تسدد عنها الضرائب الجمركية مخبأة في الجيوب الهلالية لصنعه التي كان يرتديها عند مفارقه متخذ

الجبرك مبدئيا استعدادا للتصالح ودفع ما يقتضيه ذلك من رسوم وغرامة ، وأنه إذ ووجه بتهمة الشروع في التهريب أجلب بأنه مخطيء .
وبأن تلك هي المرة الأولى التي يرتكب فيها مثل هذا الفعل ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالبراءة دون أن يعرض للدليل المستند من تلك الأموال ودون أن تدلى المحكمة برأيها فيه بما يقيد على الأقل أنها فطنت إليه ووزنته ولم تقتنع به أو رآته غير صالح للاستدلال به على التهم ، فإن الحكم يكون ممينا بالقصور متمينا تقضه والاحالة .

(طعن رقم ٢٧٩١ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١١/٦/١٩٨٤ ؛

شيك بدون رصيد

قاعدة رقم (١٠٧٨)

المبدأ :

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القاطنة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة .

المحكمة :

من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القاطنة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة ، وكانت المحكمة — على ما سلف بيانه — لم تأخذ بهذا سبيل إعادة تقديم أصل الشك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له — على ما ثبت لها من التحقيق الذي أجرته — فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه إذ لم يعول على انكار الطاعن صدور الشك منه ودائه استنادا الى ما كورده من أدلة الثبوت المطروحة في الدعوى ومنها الصورة الشمسية للشك التي سبق للمحكمة أن طابقتها على الأصل . لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير أساس .

(طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٧٩)

المبدأ :

للمحكمة أن تكون عقبتها بكل طرق الإثبات — استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القاطنة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة .

المحكمة :

من المقرر أن عدم تقديم أصل الشك لا ينفى وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وللمحكمة أن تكون عقبتها في ذلك بكل طرق الإثبات ، ولها أن تتخذ بالصورة الشمسية للشك — ولو لم يكن الأصل قد قدم اليها — متى اطمأنت

عن أي طريق آخر الى صحة تلك الصورة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعه محاضر الجلسات التي نظرت فيها المعارضة في الحكم الفيصلي الابتدائي انه بعد انكار الطاعن صدور الشيك منه كلفت المحكمة المجنى عليه باعادة تقديم اصل الشيك فقال أن الطاعن استرده لقاء أداء بعض قيمته ، وكان من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الحكم بالإدانة ما دامت الأدلة القائبة في الدعوى كافية لثبوت الجريمة ، وكللت المحكمة — على ما سلف بيانه — لم تسن جهدا في سبيل اعادة تقديم اصل الشيك فاستحال عليها ذلك بسبب استرداد الطاعن له — على ما ثبت لها من التحقيق الذي أجرته — فلهذا لا يعيب الحكم المطعون فيه اد التفت عن انكار الطاعن صدور الشيك منه وأنه استنادا الى ما أورده من أدلة الثبوت المطروحة في الدعوى ومنها الصورة الشمسية للشيك التي سبق للمحكمة ان طابقتها على الأصل لما كان ما تقسم فلان الطعن برمته يكون على غير أساس متينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٢٤٥٢ لسنة ٥٠ ق — جلسة ١٩٨١/٣/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٨٠)

المبدأ :

لا تقبل المعارضة في دفع الكبيالة الا في حالات ضياعها أو تفليس حليها .

المحكمة :

الأصل المستفاد من الجمع بين حكمي المصادق ٦٠ عقوبات و ١٤٨ من قانون التجارة التي جرى نصها بأنه لا يقبل المعارضة في دفع الكبيالة الا في حالة ضياعها أو تفليس حليها فيباح له أن يتخذ من جانبها إجراء يصون به بغير توقف على حكم القضاء . كما انه من المسلم به انه يدخل في حكم الضياع المرقبة والحصول على الورقة بطريق التهديد وحلقتى تبديد الكبيالة والحصول عليها بطريق النصب .

طعن رقم ٥٤٧٩ لسنة ٥١ ق — جلسة ١٩٨٢/٤/٢٩

قاعدة رقم (١٠٨١)

المبدأ :

للفاء بجزء من قيمة الشيك - اتروه .

المحكمة :

الواء بجزء من قيمة الشيك لا يغير من طبيعته.

(طعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢)

قاعدة رقم (١٠٨٢)

المبدأ :

جريمة اصدار شيك بدون رصيد - اعادة البنك بالرجوع
على الساحب لا يصح ان يبنى عليها ركن تخلف الرصيد الكافى القابل
للمصرف - وجوب بحث امر الرصيد وجودا وعدما وكفايته وقابليته
للساحب .

المحكمة :

من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انه يتعين
على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر
الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكتابة والقلبية للمصرف - بغض النظر
عن قصد الساحب وانتوانه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع
المصرفية - كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة توقيعه او عدم
مقدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه - لانه لا يسار الى بحث
التضد الملبس الا بعد ثبوت الفعل نفسه - ولما كان الحكم
المطعون فيه لم يبحث امر رصيد الطاعن في المصرف ووجودا وعدما
واستيفائه شرائطه بل اطلق القول بتوافر اركان الجريمة في حق الطاعن
ما دام قد وقع على الشيك واثبات البنك بالرجوع على الساحب دون
بحث مله ذلك ، فانه يكون قد انطوى على تصور في البيان ولا يضر
من ذلك ان يستند الحكم المطعون فيه الى مجرد اقوال للمدعى بالحقوق
الحنسية ضمنها صحيفة دمواء المبشرة مؤداها ان البنك لم يصادف الشك
عند تقديمه اليه وظلالته بالرجوع على الساحب لعدم وجود رصيد له ،

لأن توله في هذا الشأن هو مجرد تقرير لنظره لا تساقده فيه إعادة البنك التي اقتضت بيانها على الرجوع على الساحب بما لا يتبقى معه أن يبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والقابل للمرف في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين الطاعن بها — — كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا بما يستوجب نقضه .

(طعن رقم ٨١٢ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٢/٥/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٨٢)

المبدأ :

الحكم الصادر بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد — شرط صحته .

المحكمة :

لما كان يتعين لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر الحكم أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكتلية والتقابلية للمرف — بغض النظر عن قصد الساحب وانتوانه عدم صرف قيمته استغلالا للأوضاع المصرفية — كرفض البنك المرف عند التشكيك في صحة التوقيع ، أو عند مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه — لأنه لا يسار إلى قصد الملابس إلا بعد ثبوت الفعل نفسه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر رصيد الطاعن في البنك وجودا وعدما واستيفائه شرائطه ، بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن لجرد أنه وقع الشيك وأمسك البنك بالرجوع عليه ، دون بحث صفة ذلك ، فإن الحكم يكون قد انطوى على قصور في التسبيب ، لا يزيله عنه ما نقله من أقوال المدعى بالحقوق الخفية بصحيفة الدعوى المباشرة من أنه تبين عند تقديم الشيك إلى البنك عدم وجود رصيد للطاعن به إذ لا يعدو هذا القول أن يكون تقريراً لنظره لا تساقده فيه إعادة البنك التي اقتضت بيانها على الرجوع على الساحب ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(طعن رقم ٦٧٢٤ لسنة ٥٢ ق — جلسة ١٩٨٤/٢/٢٨)

قاعدة رقم (١٠٨٤)

المبدأ :

جريمة الشيك بدون رصيد تحقق بمجرد إعطاء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقبيل وفاء قبيل السحب —
الحكمة الاستثنائية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب
التي بنى عليها فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب بل
يكفى الإحالة إليها .

الحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي قد بين واتمسك الدعوى بما تتوافر
بنته كافة العناصر القانونية للجريمة التي مدان الطاعن بها واتمسك عليها
في حقه أدلة سائلة تؤدي لما رتبته عليها ، (من المقرر أن المحكمة
الاستثنائية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها
فليس في القانون ما يلزمها أن تذكر تلك الأسباب بل يكفي الإحالة
إليها) ، وكان الطاعن لا يمارى في أن إفادة البنك تضمنت أن الشيك محل
الانتهام لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب فبان ما ينفاه من عدول
المحكمة عن تنفيذ قرارها المشار اليه بوجه الطعن والذي أصدرته
في مجال تجهيز الدعوى وجميع الأدلة لا يكون له محل ولما كان
البين من استعراض أوجه دفاع الطاعن التي ركن إليها في طعنه وانتهى
أرفق بأسباب الطعن ضرورة من فكرته ومن واجبه حافظة مستنداته
المقدمة بفتحها للمحكمة الاستثنائية أن دفاعه يقوم على أنه عرر
الشيك محل الانتهاك وشيكا آخر لم ترفع به الدعوى بعد بمناصفة
الصلح الذي أبرمه مع المدعية بالحق المدني عن فسخ عقد شركة كانت
قائمة بينهما ، وأنه كان قد حرر لصالحها عند تأسيس تلك الشركة
أيصال أمانة يحتمل على قيمة كلا هذين الشيكين فالتبت بمقتضاه
الدعوى رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٧٩ حى شرق الاسكندرية والتي قضى فيها
نهائيا بالبراءة ، وقد جاء بدفع الطاعن أن الشيك سلم لتدعية
بالحق المدني ضمنيا لاستيفاء قيمته في صباح اليوم التالي وهو ما تتوافر
به عناصر الجريمة التي دين بها لما هو مقرر من أن جريمة إعطاء

شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد انطواء الساحب الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس به مقبل وفناء قبل التسحب اذ يتم بذلك طرحه في التداول وتعمقت عليه الحيلة القانونية المقررة للشيك باعتباره اداة وفاء تجرى النقود في التعامل دون نظر للأسباب التي دفعت لإصداره لأنها من قبيل البواعث التي لا تؤثر لها على قيام المسؤولية الجنائية ، وكان لا يبين من نقص دفاع الطاعن أن المدعية بالحق المدني توصلت للاستيلاء على الشيك بطريق النصب كما لا يجديها أن يدفع بالوفاء بقيمة الشيك ولو قبل تاريخ استحقاقه طالما لم يسرده . هذا الى أن الحكم الصادر بالبراءة في الدعوى المقلدة عن إيصال الأمانة غير ذي اثر في الدعوى المسائلة حتى مع التسليم بقيام الارتباط بينهما لأن مناط الارتباط أن تكون المسؤولية الجنائية قائمة عن الجرائم المرتبطة فلا محل لأعمال حكم المادة ٢٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في احدها ، ومن ثم فانه لا يعبى الحكم عدم رده على تلك الدفوع خبيثا باعتارها ظاهرة الطلان بعيدة عن محجة المواب ، لما كان ما تقدمه فلان الطعن برمه يفصح عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٣ قى — جلسة ١٩٨٤/٣/١)

قاعدة رقم (١٠٨٥)

المبدأ :

جريمة اصدار شيك بدون رصيد — التناقض الذى يصيب الحكم وسيطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

المحكمة :

لما كثر التناقض الذى يصيب الحكم وسيطله هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وكان البين من الحكم أنه اثبا اتمام براءة الطاعن

من تهمة إصدار شيك بدون رصيد تأسيسا على أن الورقة كانت في الأمل تحمل تاريخين مختلفين حينما استخلص من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير وهو ما لا يتناقض مع ما ضمن إليه في شأن الاتهام المسند إلى المظنون ضد استنادا إلى عدم استطلاعة تحديد مرتكبه التزوير ، فإن ما يشره الطاعن في هذا الجدد يكون غير سديد .

(ضمن رقم ٧١٥٨ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٤/٣)

قاعدة رقم (١٠٨٦)

المبدأ :

جريمة شيك بدون رصيد — دفاع ظاهر البطلان — لا يعيب الحكم .

الحكمة :

تمسك الطاعن أمام محكمة ثاني درجة بتزوير شيك بعد اقراره أمام محكمة أول درجة بصحته . دفاع ظاهر البطلان .

(ضمن رقم ٦٧٠٤ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١٩٨٤/٦/٥)

قاعدة رقم (١٠٨٧)

المبدأ :

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها — دفع جوهرى — عدم الرد عليه — أثره .

الحكمة :

وحيث أن ما ينمى الطاعن على الحكم المعلن فيه أنه إذ دأته بجريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب ، فقد أفتوى على تصوره في التشبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها غير أن الحكم لم يمرض لهذا أبدا وردا الأمر الذى يعنيه بما يوجب نقضه .

وحيث انه يبين من محضر جلسة المحكمة امام محكمة ثلثي درجة ان الطامن تفتح بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وعدم مذكورة في هذا الخصوص ، غير ان المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه برفض الاستئناف وتأييد الحكم المسبق لأسبابه دون ان تعرض لهذا الدفع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من الدفوع الجوهرية والمتعلقة بالنظام العام ، لما يترتب عليه — لو صح — من هدم التهمة موضوع الدعوى لبنائه على سبق الفصل فيها ، وانه على المحكمة اذا ما أبدى لها بطل هذا الدفع أن تحققة بلوغا الى غلبة الأمر فيه أو أن ترد عليه في حكمها بما يفنده ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد التفت كلية من ذلك الدفع فانه يكون معينا بالتصور بما يوجب نقضه والاحتة وذلك بغیر حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى .

(طعن رقم ٧٣٥٦ لسنة ٥٣ ق — جلسة ١١/١٢/١٩٨٤)

قاعدة رقم (١٠٨٨)

المبدأ :

التصد الجنائي جرية اعطاء شيك بدون رصيد قلم وقابل للسحب

يتحقق بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ السحب .

المحكمة :

وكان من المقرر ان الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه ويفنى عن استعمال النقود في المعاملات ، وما دام قد استوفى المقبول التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القانون فانه لا يستطيع ان يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها

عيا خصها به القاتلون بن ميزات ولا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره ولا يعلم المستفيد وقت استلام الشيك بعدم وجود رصيد للمساحب في البنك المسحوب عليه ، والقصد الجنائي في تلك الجريمة انما يتحقق بمجرد علم المساحب بعدم وجود مقبل وفاء له في تاريخ المسحب .
واذ كان الحكم المطعون فيه قد خلاص في مدوناته الى استيناء الشيك بموضوع الدعوى المعتملة التي تجعل منه أداة وفاء في نظر القاتلون ويستحق الاداء لدى الاطلاع عليه — وهو ما لا يبارى فيه الطامن — فلا عبرة بما يقوله الطامن من ان الشيك حرر على ورق عادي وأنه أراد من تحريره ان يكون تلمينا لمعاملات تجاريه ، ويكون الحكم اذ انتهى الى ادانة الطامن قد اقتنن بالمصواب لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الوفاء ببقية الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للمسحب ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة غفلان ما ينمى الطامن في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فلان الطعن برمته يكون على غير اساس متعيينا رقمه موضوعا .
(طعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٦/١/٢٩)

قاعدة رقم (١٠٨٩) .

المبدأ :

عدم بيان الحكم بضمون افادة البنك فله يكون ممينا بالقصور .

الحكمة :

لما كان ذلك وكان القاتلون قد اوجب في كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة تتحقق به أركان الجريمة والشروط التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتفخ وجه استدلالها بها وميلامة المساجد ولا كان متحصرا . وكان الحكم المطعون فيه

قد اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على سرد ما أوردته المدعية بالحقوق المدنية بصحيفة دعواها دون أن يورد في مدوناته البيانات الدالة على استيفاء الشيك لشرائط القانونية ودون أن يبين مضمون إفادة البنك غلته يكون معينا بالقصور الذى يحول دون تكوين محكة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى لوجه الطعن :

(طعن رقم ٢٥٤٨ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٨٦/١٠/٢١)

قاعدة رقم (١٠٩٠)

المبدأ :

من المقرر ان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا واحدا لا يتجزأ وهو ما يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم - مفاد ذلك -

المحكمة :

وحيث انه من المقرر ان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة - ايا كان التاريخ الذى يحمله كل منها او القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا واحد لا يتجزأ وهو ما يتحقق به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين هذه الجرائم ، فلتنه يتمين اعمال المادة ٢٢ من قانون العقوبات وتوقيع عقوبة واحدة عن تلك الوقائع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقيلم الارتباط بين الشيكات موضوع الاتهام في الطعن المسائل والطعنين رقمى ٥٧٧٠ ، ٥٧٧٢ لسنة ٥٦ ق بالقول بأن الأوراق قد خلت من انتظام الشيكات موضوع الاتهام بنشاط اجرامى واحد ، وكان ما سألته الحكم للرد على الدفع - على نحو ما تقدم بيانه - لا يكتفى لحمل قضائه برفضه ، ذلك أن الثابت من الاطلاع على مدونات

الحكيم المطعون فيه ان الطاعن تقدم للحكمة يستند مصادر من الشركة المدعية بالحق المدني تضمن صدور الشيكات موضوع الاتهام عن عملية واحدة — هي عملية استيراد مواتير فورد (٨١) ومسارة لشخص واحد (الشركة المدعية بالحق المدني) وفي يوم واحد — ١٩٨٢/٨/١٩ — فضلا عن تسلسل ارتباطها ، لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون نيبا اورده ردا على الدافع بتقييم الارتباط قد بين العناصر الكافية والمؤيدة الى قبوله او عدم قبوله ، فضلا عن انه اغفل دلالة المستند المقدم من الطاعن والذي اورد بيبته في مدونته ، كل ذلك يعجز محكمة النقض عن التقرير برأى في شأن ما اثير من خطأ في تطبيق القلتون ، مما يعيبه بالتصور ويوجب نقضه والاحالة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

(طعن رقم ٥٧٧١ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٨)

قاعدة رقم (١٠٩١)

المبدأ :

جريمة اعطاء شيك بدون رصيد — المحكمة المختصة بنظرها — اصدار المتهم لمعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معاملة واحدة لما كان التاريخ الذي يحمله كل منها : او التوقيع الذى صدر بها يكون نشطا اجرائيا لا يتجزأ تنقضى الدعوى الجنائية عنه بصدور حكم نهائى واحد بالادانة او البراءة في اصدار اى شيك منها .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان الدافع عن الطاعن دافع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدسوى وعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها في الجنتين ٨٧٨هـ لسنة ١٩٨١ الرمل ، ٣٦٤ لسنة ١٩٨٢ الزيتون لأن الشيكات جيمها صدرت عن معاملة واحدة ، وقد ردت المحكمة على هذين الدفعين بقولها : « وحيث ان المتهم حضر بوكيل عنه ودافع بعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى وهذا مرفوض حيث حرر المتهم للدعى بالحق المدني

شيك بحله كما نضع بعدم جواز الفصل فيها لسابقة الفصل
فيها في الدعوى ٥٨٧٨ لسنة ١٩٨١ الريل ، ٣٦٤ لسنة ١٩٧٩
لرسل وهذا خلاص بشيكن آخرين ولم يقدم المتهم دليلا على ان
الشيكين موضوع الدعوى لو ان جميعهم قد حرر لغرض ونشيط
واحد فيكون هذا النفع ايضا مردود . لما كان ذلك ، وكان الاختصاص
المحلى يضمن كلصل علم بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة او الذى يتم
فيه المتهم او الذى يقبض عليه وفيه وفقا لما جرى به نص المادة
٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ان جريمة اعطاء شيك بخون
رصيد المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات تتم —
خلالها لما ذهب اليه الحكم المطعون فيه — بمجرد اعطاء المساحب
الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقليل ونساء قبل التسليم للشخص
اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتطلف عليه الحماية القانونية التى
اسبغها الشارع على الشيك بالعقل على هذه الجريمة باعتباره
اداة ونساء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، لما الأعمال السابقة
على ذلك من تحرير الشيك وتوقيعه فتعد من قبيل الأعمال التحضيرية ،
ومن ثم يكون ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من جمل الاختصاص
لمحكمة مكان تحرير الشيك تدبنى على خطأ في تأويل القانون
اذ الممول عليه في تحديد الاختصاص المحلى في هذه الدعوى بالمكان
الذى تم فيه اعطاء الشيك للمستفيد وهو ما لم تمن المحكمة بالوقوف
عليه بما يجعل حكمها مشوبا بالقصور وهو مما يعجز محكمة النقض
عن ابطال رقيبتها على الواقعة — كما صار اثبتها بالحكم —
لما كان ذلك ، وكان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بخير
رصيد — لصالح شخص واحد وفي يوم واحد عن معللة واحدة ايا
كان الترخيص الذى يحله كل منها او القبية التى صدر بها — يكون
تسلطا لجرائيا لا يتجزأ تنقض الدعوى الجنائية عنه ، وفقا لما
تقضى به الفقرة الاولى من المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ،
بصدور حكم نهائى واحد بالادانة او بالبراءة في اصدار أى شيك منها ،
وكانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة تد نصت على أنه « اذا
صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها .

الا بالظن في الحكم بالطرق المقررة في القانون « . وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في الرد على الدفع بقوله الأمر المقضى بالقول باختلاف الشيكات وإن المتهم لم يقدم الدليل على أن الشيكات جيبهما قد حررت عن معللة واحدة ، وكان ما سلكه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحمل فضله برفضه ، إذا كان يتعين عليه أن يثبت اطلاعه على الجنتين المتقدم بيانهما واشخاص ومحل وسبب كل منها وميدى نهائية الحكم فيها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون ميبا أورده ردا على الدفع قد بين العناصر الكافية والمؤيدة إلى قبوله أو عدم قبوله بما يعجز هذه المحكمة عن التقرير برأى في شأن ما أثير من خطأ في تطبيق القانون بما يعنيه أيضا بالمقصود ، ويتعين لذلك نقضه والاحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الظن .

(ظعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٦)

قاعدة رقم (١٠٩٢)

المبدأ :

بيانات الشيك — حكم الإدانة .

المحكمة :

لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بإيراد ما جاء بصحيفة الادعاء من أن يتضمن أية بيانات عن الشيك موضوع الدعوى المطروحة أو ما يفيد تحقق المحكمة من استيفائه الشروط اللازمة لاعتباره شيكا كما — لم يورد مضمون ما جاء بفائدة البنك بشأن الرصيد واقتصر في بيانه على مجرد ما جاء بصحيفة الدعوى للمباشرة كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في البنك وجودا وعدما بما يعنيه بالمقصود الذي تعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم بما يستوجب نقضه والاحالة .

(ظعن رقم ٥٢ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٧/٦/٩)

قاعدة رقم (١٠٩٣)

المبدأ :

من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره - اعطاء الشيك للتداول لمصلحته بغير اثبات القية او التأريخ يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع هذين البياتين قبل تقديمه للمسحوب عليه .

الحكمة :

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبها عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن سوء النية في جريمة اصدار شيك بدون رصيد يتوفر بمجرد علم مصدر الشيك بعدم وجود مقابل وفاء له في تاريخ اصداره وهو علم مفترض في حق الساحب وعليه متابعة حركات الرصيد لدى المسحوب عليه للاستيثاق من قدرته على الوفاء قبل اصدار الشيك ولا محل لاعفاء الوكيل من ذلك الالتزام لمجرد أنه لا يسحب على رصيده الخالص لأن طبيعة العمل المسند الى الطاعن - وهو اصدار الشيكات يستلزم منه التحقق من وجود الرصيد الذي يأمر بالسحب عليه فإذا هو أخل بهذا الالتزام وثبت عليه مسؤولية الجريمة باعتباره مصدر الشيكات الذي تتحقق بفعله وحده اطلاقاً للتداول - كما ان من المقرر أن جريمة اصدار شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب إنما تتم بمجرد اصدار الشيك واطلاق الساحب - أيا كانت صفته - له في التداول . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فلته يبرأ من تالة الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات الشيك محرره بخط الساحب فقط يتعين أن يحل الشيك بتوقيع الساحب لأن خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يملك بها في التعامل ،

وكان توقيع الساحب على الشيك على جهل دون ان يدرج القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليها او دون اثبت تاريخ به لا يؤثر على صحة الشيك ما دام قد استوفى تلك البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه اذ ان اعطاء الشيك المتكرر بغير اثبت القيمة او التاريخ يفيد ان مصدره قد فوض للمستفيد في وضع هذين البيتين قبل تقديمه للمسحوب عليه - وينحصر عنه بالضرورة عبء اثبت وجود هذا التفويض وطبيعته ومدة ويقتل هذا العبء التي من يدعى بخلاف هذا الظاهر . ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة توقيع على الشيكات موضوع التذاعى ولا يجادل في واقعة قبليه بتسليمها للمستفيد تسليما صحيحا ، فان الحكم المطعون فيه اذا استخلص من ذلك التصرف ان الطاعن فوض للمستفيد باستكمال بياناتها بثلث تاريخ لهم وتحديد قيمتهم يكون استخلاصا موضوعيا سائغا لا رقابة لحكمة النقض عليه - ولا يجدى الطاعن ما يثيره من جدل حول الاسباب والظروف التي لحطت باصدار الشيكات وقوله انه ما سلم الشيكات موقعا عليها على يمينه الا لتكون متينة لحقوق الشركة المدعية بالحقوق المدلبة ذلك انه من المقرر ان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بلته ليس له مقابل وفاء قابل للسحب اذ يتم بذلك طرز الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي تمنحها الشئطخ بالمقلب على هذه الجريمة باعتبارها اداة وماء تجري مجرى النقود في المعاملات ولا عبرة بعد ذلك بالاسباب التي وقعت لاصدار الشيك لانها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ما دام الشارع لم يستلزم نية خاصة لقيام هذه الجريمة . كما لا يجدى الطاعن ما يفرع به نفى مسؤوليته الجنائية بقوله ان الشركة المستفيدة قد خلت الامانة بتظهيرها الشيكات للدمية بالحقوق الخفية بما كان يتعين منه ان تمتد اليها اسباب الإيالة ، ذلك ان هذه الحالة لا تدخل في حالات الاستثناء التي تفرج تحت مفهوم حالة ضياع الشيك - وهي الحالات التي يتحصل فيها على الشيك من طريق جهات سلب الصل كالخسرنة البسيطة والخسرنة بطرود والنصب والتبديد وايضا الحصول عليه بطريق

التعهد — محالة الضياع وما يدخل في حكمها هي التي أبيع فيها للسحب
ان يحشد من جانبه ما يصون به حاله بعير توقف على حكم القضاء
تقديرًا من الشارع بطو حق السحب في تلك الحال على حق المستفيد
استنادًا الى سبب من أسباب الإباحة وهو ما لا يصدق على الحقوق
الأخرى التي لا بد لحمايتها من دعوى ولا تمنح سببا للإباحة .
لما كان ذلك وكان من المقرر — على ما سلف بيانه — ان اعطاء الشيك
الصادر لمصلحته بغير اثبات القيمة او التاريخ يعيد ان مصدره قد غُضِر
المستفيد في وضع هذين البيتين قبل تقديمه الى المسحوب عليه وينحصر
عنه بالضرورة عبء اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه وينتقل
هذا العبء الى من يدعى خلاف الظاهر . — كما الطاعن يسلم بصحة
توقيعه على الشيكات مثار الاتهام ولا ينازع في وجه طعنه بشأن المستفيد
ملا بياناتها على خلاف الواقع فانه لا على المحكمة ان هي التفتت
عن طلب التصريح له بالطعن بالتزوير على بيانات الشيكات
المذكورة تأسيسا على انه وقع عليها ، على بيانى وندب خبر لتحقيق
ذلك . بفرض ابدائه — لما هو مقرر من ان الطعن بالتزوير هو من
وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع بما نها من كابل
السلطة في تقدير القوة التذليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها ولما
هو مقرر كذلك من ان محكمة الموضوع لا تلتزم بالجلبة طلب ندب خبر
في الدعوى ما دامت الواقعة قد وضحت لديها وما دامت المسئلة
المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة
ان تشق طريقها لاداء الراى فيها . لما كان ذلك وكان الوفاء بقيمة
الشيك قبل تاريخ استحقاقه لا ينفى توافر أركان جريمة اعطاء شيك
بسوء نية لا يقلبه رصيد قائم وقيل للسحب ما دام ان صاحب الشيك
لم يسترده من المجنى عليه ، كما ان الوفاء اللاحق لا ينفى الجريمة
ومن ثم فان النعى على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع
لاغفاله الرذ على ما اثاره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله
لما هو مقرر من ان المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاعات متقوى ظاهر
الطاعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون منه في تحصيله لواقعة
الدعوى اورد ان الطاعن أصدر د ١٩٨١/٩/٧ الشيك رقم ١٩٢٣٧٥

— الشيك الثالث بمبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه الى الشركة المصرية للتنمية التي حولته بدورها الى الشركة المدعية بالحقوق المدنية ولدى صرفه نبير ان ذلك الشيك لا يقبله رصيد قائم للسحب واستدلت المحكمة على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن بما قرره المدعية بالحقوق المدنية وما ثبت من الاطلاع على الشيك المذكور وانادة البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد كلف في ١٩٨١/٩/٧ لصرف قيمة الشيك وخضعت المحكمة من هذه الظروف والأدلة الى ارتكاب الطاعن لجريمة اعطاء شيك بدون رصيد ويسوء تية النصوص عليها في المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولما كان القصد الجنائي في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات انما تتحقق بمجرد علم المصاحب بعدم وجود مقبل وفاء للشيك الذي اعطاه في تاريخ السحب — وهو ما لم يخطئ في تقديره الحكم المطعون فيه — فان منى الطاعن في هذا الصدد يكون غير صحيح لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه تمييزا بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي دان الطاعن بها وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاشارة بالركان المحثولة التصيرية من خطأ وضرر وعلاوة سببية مما يستوجب الحكم على الطاعن بالتعويض واذا احاب الحكم للمدعية بالحقوق المدنية الى طلبها التعويض بالتعويض يكون قد اصاب صحيحا فالتون مما لا نحل معه التمي عليه في هذا الخصوص . لما كان ما تقدم فان الطعن برمته يكون قائما على غير اساس متعنا ونفسه موضوعا .

(طعن رقم ٥٦٥ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٤)

قاعدة رقم (١٠٩٤)

المبدأ :

الأصل ان يتعين على المحكمة الا يفتنى حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان يقيم قضائها على امور لا سند لها من الأوراق — من المقرر انه يتعين على الحكم بالادلة في جريمة

اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكلية والقبالية للصرف بدون النظر عن قصد المساحب وانتوائه عدم صرف قيمته .

المحكمة :

وحيث انه من المقرر انه وان كان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة من ادلتها وعناصرها المختلفة الا ان شرط ذلك ان يكون استخلاصها سلفا وأن يكون دليلها فيها انتهت اليه قائما في أوراق الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإدانة الطاعن على افساد البنك المسحوب عليه الشيك بالرجوع على المساحب لعدم وجود رصيد قسائم وقابل للمسحب « وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة ان افساد البنك قد نصت على « يقدم مرة أخرى دون ادنى مسئولية علينا » بما يبين منه وجود خلاف جوهري بين ما أورده الحكم مقلدا عن تلك الاندادة وحقيقتها ما ورد بها . ولما كان الاصل ان يتعين على المحكمة الا تبني حكمها الا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها ان تقيم قضاها على أمور لا سند لها من الأوراق ، فان الحكم المطعون فيه اذ بنى قضاؤه على افساد البنك بعدم وجود رصيد قسائم وقابل للمسحب للطاعن به — مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق — فانه يكون قد استند الى دعابة غير صحيحة مما يبطله لإبتنائه على اساس فاسد . واذ كان ذلك ، وكان من المقرر انه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكلية للصرف — بغض النظر عن قصد المساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلا للأوضاع المصرفية — كرفض البنك الصرف عند الشك في صحة التوقيع أو سند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يمار الى بحث القصد اللابس الا بعد ثبوت الفعل نفسه وكان الحكم لم يستظهر أمر الرصيد على نحو ما سلف فانه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه . دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .

قاعدة رقم (١٠٩٥)

المبدأ :

يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد توافر الأركان التي نصت عليها المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات .

الحكمة :

وكن من المقرر ان مفاد ما جاء بنص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ومذكرتها الايضاحية انه . يشترط لتحقيق جريمة اصدار شيك بدون رصيد توافر اركان ثلاثة هي اصدار ورقة تتضمن التزاما مبرريا معينا هي الشيك ، واعطائه او تناوله للمستفيد ، وتظف الرصيد الكافي القابل للسرف او تجييده ، ثم سوء النية ، لما كان ذلك ، وكان للبين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المعلوم فيه انه حذف — من مذكراته — البيان الخالص بتقديم الشيك — موضوع الدعوى الرأعنة — وانفاة البنك المنطقة بأمر الرصيد ، بما يكتف من ان المحكمة لم تطلع عليها ، واذا خلا حكمها من هذا البيان فانه يكون مسلما في استظهار جريمة اعطاء شيك بدون رصيد — كما هي معرفة به في القانون — والتدليل على توافرها في حق الطاعن ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث بقى لوجه الطعن .

(ملعن رقم ٧٠١٢ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩٦)

المبدأ :

جريمة اصدار شيك بدون رصيد — حكم الادانة يجب ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقاب والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت الواقعة ومؤداها .

الحكمة :

ومن حيث ان ما يتماه التتامن على الحكم المعلوم فيه انه اذ .

دائه بجريمة النصب قد اخطأ في تطبيق القانون وشبهه قصور في التسييب ، ذلك بان الواقعة — كما اثبتها الحكم — لا تتحقق بها جريمة النصب اذ لا تعدو ان تكون نزاعا نشب بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية لتحرير الآخر شيكين لصالحه لا رصيد لهما كتمليل ايجار سيارة استأجرها منه وكضمان لردّها ، هذا الى ان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه لم يخطأ بالواقعة بما تتحقق به اركان الجريمة والأدلة على ثبوتها ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث ان الحكم الابتدائي الذي اعتنق اسبيله الحكم المطعون فيه حصل الواقعة — اخذاً بما أورده المدعى بالحقوق المدنية بصحينة دعواه المبشرة — بما مفاده ان استأجر من الطاعن سيارات وأنه حرر شيكين لصالحه أحدهما بمبلغ ألفي جنيه والثاني بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه باعتبار ان ذلك هو نظام العمل بالمكتب حسبما أنهىته إحدى العمليات به والتي كان يعتقد أنها عميلة مثله وان الطاعن رفض إعادة أحد الشيكين له رغم رده السيارة مما تتوافر به في حقه جريمة النصب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد ان افصح عن اعتناقه اسباب الحكم الابتدائي انتهى الى ادانة الطاعن بقوله : « وحيث ان وجدان هذه المحكمة ليطمئن الى ما اتناه المتهم من اعمال يرقى الى مرتبة الطرق الاحتيالية التي نهت عليها المادة ٣٣٦ عقوبات وذلك من واقع قبليه بإيهام المدعى بالحقوق المدنية بمجموعة من الأوراق — والكلاميرات بان ما يطلب منه هو توقيع على الشيكات كضمان للسيارة استأجره هو نظام متبع ومعمول به وايد مزاعمه إحدى الموظفين لديه بعد ان قررت للمدعى بالحقوق المدنية بلانها عميلة للمكتب مثله وقد استغلا فيه حادثة السن وقلة التجربة حيث انه ما زال طالبا في دور العلم وقد توصل المتهم بهذه الطرق الاحتيالية الى الاستيلاء على الشيكين المبينين بالأوراق ورفض اعادتهما للمدعى بالحقوق المدنية بعد اعادة السيارة استأجره ومن ثم تكون جريمة النصب متوافرة في حق المتهم بركنيها المادى والمعنوى فيتمين ادانة المتهم بما هو مسند اليه من اتهام » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشتمل كل حكم بالادانة على

بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببلغا تتحقق به لركان الجريمة التي دأب المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت الواقعة ومؤداها ، وكانت جريمة النصب كما هي معرنة المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتواترها أن يكون تمة احتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خداعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق احتيالية أو بتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير من لا يملك التصرف فيه ، وكان القاتلون قد نص على أن الطرقي الاحتالية في جريمة النصب يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث الأمل بحدوث ربح وهي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعلن فيه قد حصل واقعة الدعوى تحصيلاً قاصراً يكتنفه الغموض والإبهام ولا يكشف عن حقيقة الواقعة وما مصدر من الطامع وماهية الطرق الاحتالية التي قارنها ومدى صلتها بواقعة تحرير المدعى بالحقوق المدنية للشيكين محل النصب ، وقعد الحكم عن استظهار الصلة بين علاقة الإيجار التي افصح من تباينها بين الطرفين وبين هذين الشيكين وسند الطامع في عدم ردها بالحقوق المدنية ، فمات يكون مشوباً بالتصور في استظهار لركان جريمة النصب التي دان الطامع بها الأمر الذي يعجز محكمة النقض من أعمال رقيبها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى كما صار في الحكم ، مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع إلزام المعلنون ضد المدعى بالحقوق المدنية المصاريف المدنية .

(طعن رقم ٧٣٦٨ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩٧)

المبدأ :

يجب لسنائية حكم الإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ببلغا تتحقق

فيه الجريمة بعناصرها القانونية وان يورد مؤدى الأدلة على اسنادها
للتهم والا كان قلصرا .

المحكمة :

ومن حيث انه لما كان من المقرر على مقتضى المادة ٢١٠ من
قانون الاجراءات الجنائية انه يجب لسلامة الحكم بالادانة ان
يبين الواقعة المستوية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، بينما
تتحقق به الجريمة بعناصرها القانونية كلفة ، وان يورد مؤدى الأدلة
على اسنادها للتهم والا كان قلصرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم
الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه — على ما ساقته
مدونته — قد اتخذ من أوراق الجثة رقم ٢٨٥٦ لسنة ١٩٦٩ بندر
الحطة التي كان المدعى بالحقوق المدنية متبها فيها باعطاء شيك للطامن
لا يتقبله رصيد ، والتي قضى فيها بغيرته ، دليلا على صحة الاتهام
في الدعوى المطروحة ، دون ان يورد مؤدى الأدلة التي تظاهره في
ذلك ، ودون ان يترك على لقراف الطامن لجريمة التزوير المسندة اليه
باركانها القانونية كلفة ، فاعلا كان لم شريكا ، فانه قد تعيب بالقصور
الذي يطله ويوجب نقضه . والاعادة للطامن والمحكوم عليه الاخر
لاتصال وجه الطامن به نزولا على حكم المادة ٤٢ من قانون
حالات واجراءات الطامن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رغم
٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، مع الزام المطعون خذه « المدعى بالحقوق المدنية »
المصاريف المدنية ، ودون حجة الى بحث سائر وجوه الطامن .

(طعن رقم ٧٥٦٥ لسنة ٥٤ ق — جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤)

قاعدة رقم (١٠٩٨)

المبدأ :

من المقرر قانونا ان جريمة اصدار شيك بدون رصيد تتم بمجرد
اعطاء المصاحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقليل وفاء
له قبل السحب في تاريخ الاستحقاق .

المحكمة :

من حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون بين

واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القاتونية للجريمة التى دان الطامن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها ان تؤدى الى ما رتبته عليها ، لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ورقة التلخيص موجودة بملف الدعوى فمن ما يثيره الطامن فى هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطامن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكانى بنظر الدعوى ، وكلفت بدونات الحكم خالية مما ينهى هذا الاختصاص فلا يجوز له ان يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو نطق بالنظام العلم لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعى يخرج عن وظيفتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قتلونا حسبها استقر عليه قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — ان جريمة اعطاء شيك لا يقبله رصيد تتم بمجرد اعطاء السحب الشيك الى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقبل وفاء له قابل للسحب فى تاريخ الاستحقاق اذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات أما عبارة سوء النية الواردة فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات فلا تنيد شيئا آخر غير استلزام القصد الجنائى المعلوم أى انصراف ارادة الساحب الى تحقيق وقتل الجريمة مع العلم بارتكابها المختلفة كما يتطلبها القانون دون ان تشير الى قصد خاص من أى نوع كان ، ومن ثم فان قالة الخطأ فى تطبيق القانون تكون ولا سند لها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان منطاط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبت ان تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة افعال مكنة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة الاجرامية اثنى عناصرها الشارع فى الفقرة المشار اليها ، وأن تقدير قيلم الارتباط بين الجرائم هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، ولما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الموضوع ان الطامن لم يطلب ضم العقوبة التى يقول بوجود ارتباط بينها وبين القضية المطروحة ليصدر منها حكم واحد ، وليس فى الأوراق ما يرشح للقول بوجود الارتباط بين الدعويتين . ولما كان الأصل ان الطامن بالنقض لا يعتبر امتدادا للخصومة بل هو خصومة خالصة مهمة المحكمة

فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجبه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية إلا بالحالة التي كانت عليها اسم محكمة الموضوع ، ولا مجال للبت في الارتباط الذي يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات إلا في حالة اتصال محكمة الموضوع بالإدعوى الأخرى المطروجة أمامها مع المستوى المنظورة المشمل فيها الارتباط ولا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي لا يصح أن تطلب هذه المحكمة بلجرائته ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير مفيد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أسس متعينا رفضه موضوعا .

(طعن رقم ٧٢٠٧ لسنة ٥٦ ق — جلسة ١٩٨٨/٣/٢١)

قاعدة رقم (١٠٩٩)

المبدأ :

يتمتع على الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكمية والقابلية للصرف بغض النظر عن قصد السلب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالا للأوضاع المصرفية .

المحكمة :

حيث أنه من المقرر أنه يتمتع على الحكم بالإدانة في جريمة إصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكمية والقابلية للصرف . بغض النظر عن قصد السلب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلالا للأوضاع المصرفية كرفض البنك المصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة التوقيع للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يسير إلى بحث قصد المالك إلا بعد ثبوت الفعل نفسه . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث أمر الرصيد في الشيك وجودا وعدما واستيفاء شرائطه . بل أطلق القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دام قد وقع على الشيك وتعاقد البنك بالرجوع

على المصاحب دون يحميه علة ذلك علقه يكون قد انتطوى على تصور في البيان ولا يفتقر القول أن يستند الحكم المطلق فيه على مجرد أقوال المدعى بالحقوق المدنية كسط مؤداه أن البنك لم يصرف الشيك وطالبه بالرجوع على المصاحب لعدم وجود رصيد لأن القول في هذا الشأن مجرد تقرير لمقر لا يستند فيه لفائدة البنك الذي اقتصر بيته على الرجوع على المصاحب بما لا يتقضى معه أن يبنى عليه ركن تخلف الرصيد الكافي والتفيل للمصرف في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي دين بها الطامن بما يكون معه الحكم معينا الأمر الذي يقتضي معه نقضه والاحالة - بقدر حاجته إلى بحث لوجه الطامن الأخرى .

(طعن رقم ٧٦ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٨٨/٤/١٩)

في نفس المعنى :

(طعن رقم ٦٩٨٢ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٣)

قاعدة رقم (١١٠٠)

المبدأ :

من المقرر أن حق التهم في الدفع ببطالان الإجراءات لعدم اعلائه بالجلسة المصدقة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط أن لم يديه بجلسة المعارضة - الوفاء بقية الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للمصاحب ما دام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة .

المحكمة :

من حيث أن المقرر أن حق التهم في الدفع ببطالان الإجراءات لعدم اعلائه بالجلسة المصدقة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط إذا لم يديه بجلسة المعارضة ، ولما كان الثالث من مفردات الطعن أن الطامن غير ملزم في الحكم القليل الضائر من محكمة أول درجة وقضى باعتبار صفته كمن لم تكن ، وأنه لم يدفع ببطالان ورقة تكليفه بالحضور بل أن حقه في التمسك بهذا الدفع يكون قد سقط - على

ما ذهب الحكم المطعون فيه بحق — ولا يغير من هذا النظر عدم حضور الطاعن بجلسة المعارضة إذ المقرر ان يمثل المتهم لو تخلعه امام محكمة الموضوع بدرجتها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجه اليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطّنت للأسباب السائفة التي اوردها على صحة توقيع الطاعن على الشيك فانها بذلك تكون قد فصلت في امر موضوعي للإشراف لمحنة التقض عليه كما ان الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من الجنى عليه ، هذا الى ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة ومن ثم فان ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويكون الطعن منصحا عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

قاعدة رقم (١١٠١)

المبدأ :

من المقرر ان حق المتهم في النفع ببطان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لحاكمته امام محكمة اول درجة يسقط ان لم يبينه بجلسة المعارضة — الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة اعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب ما دام ان صاحب الشيك لم يسترده من الجنى عليه كما ان الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة .

المحكمة :

من حيث ان المقرر ان حق المتهم في النفع ببطان الاجراءات لعدم اعلانه بالجلسة المحددة لحاكمته امام محكمة اول درجة يسقط اذا لم يبينه بجلسة المعارضة ولما كان الثابت من الأوراق ان الطاعن عارض في الحكم الغيابي الصادر من محكمة اول درجة ولم يدفع امامها ببطان ورقة تكليفه بالحضور فان حقه في التمسك بهذا النفع تكون

قد سقط على ما ذهب الحكم المطعون فيه بحق — ولا يغير من
هكذا النظر عدم حضور الطاعن بجمعية المعارضة لما هو مقرر من أن
مثول المتهم لو تظفله أمام محكمة الموضوع بدرجتها لإبداء دفاعه
الأمر فيه مرجعه إليه — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
قد مرض لدفاع الطاعن بشطب توقيعه على الشيك للتخلص ورد
عليه بقوله « أنه ادعى لا أساس له من الصحة ومن قبيل المرسى
من القول إذ طلعت المحكمة الشيك ثبت لها سلامة توقيع المتهم
عليه ومن ثم يضحى ادعائه هذا هابط الأثر خلاق بالانتفاء عنه »
وما تاله الحكم من ذلك شديد ويسوغ به أطراح دفاع الطاعن الذي
يردده في وجه الطعن ذلك بأن المحكمة وقد اطمأنت للأسباب
السائفة التي أوردتها على صحة توقيع الطاعن على الشيك فانها
تكون قد فصلت في أمر موضوعي للإشراف لمحكمة النقض عليه لما
كان ذلك ، ولكن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينشئ
أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وتبطل للسحب ما دام أن صاحب
الشيك لم يسترده من المجنى عليه كما أن الوفاء اللاحق لا ينشئ قيام
الجريمة لأن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل في حقيقته إلى جنل
موضوعي مما لا يجوز الخوض بشأنه أمام محكمة النقض ومن ثم على
الطعن أن يكون منقضا عن عدم قبوله موضوعا .

(طعن رقم ١٢٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/٥/٢)

قائمة رقم (١١٠٢)

المبدأ :

طبيعة الشيك كداة وفاء تقضى أن يكون تاريخ السحب هو
نفسه تاريخ الوفاء .

الحكمة :

وحيث أنه يبين من محضر جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٤ التي
صدر بها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة
استنادا إلى أن الشيك يحمل تاريخين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر

أن طبيعته ككداة يقتضى وماء أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الاداء بمجرد الاطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحريره . لماذا كتبت الورقة تحمل تاريخين فقد فقدت بذلك مقوماتها ككداة وفاء مجرى مجرى النقود وانتقلت الى اداة ائتمان وخرجت بذلك من نطاق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات اثنى تسبغ حيليتها على الشيك بمعناه المعرف فلتونا . واد كان دفاع اللطامن بأن الشيك يحمل تاريخين هو دفاع جوهرى لو صرح لتعير به وجهه الراى فى الدعوى فله كان لزاما على المحكمة ان نحققه بلوغا الى غاية الامر او ترد عليه بالسبب سائلة الى اطراحه ما هى لم تفعل واكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسببه مان حكمه يكون مشويا بالقصور ما يعميه ويوجب نقضه والاعادة .

١ طعن رقم ٢٦٥٥ لسنة ٥١ ق - جسسه ١٣/٣/١٩٨٨

قاعدة رقم (١١٠٣)

الابدا :

من المقرر ان اصدار التهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغش .
رميد لصالح شخص واحد فى يوم واحد عن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذى يحملها كل منها او القيمة التى صدر بها يكون نشاطا اجراميا واحدا لا يتجزأ ننقض الدعوى الجنائية عنه بصور حكم نهائى واحد بالائتمة او البرادة فى اصدار اى شيك منها .

المحكمة :

حيث ان الحكم الابتدائى المؤيد لأسانه بالحكم الطعون فيه
بعد ان بين واقعة الدعوى وأورد الأئنة عى ثبوتها فى حق الطاعن
عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ورد
عليه قوله « وحضر التهم بوجهها عنه وطالب ضم الجثة رقم ١٩٩٢

سنة ١٩٨٣ شرق لسابقة الفصل فيها وأن الشيك يرتبط بهذه الواقعة وقد تحرر عقد بيع قطعة أرض بدون به هذه الشيكات وانها من عملية واحدة وفي تاريخ واحد . وطلب أجلا لضها وقد اجلت هذه الدعوى لضم القضية للنوء عنها الا انه قد اُفلت نيابة شرق استكدرية بجدول الجنج المستأنفه بأن القضية سالفة الذكر مطعون عليها بالنقض في ١٣/٥/١٩٨٤ وأن الأوراق أرسلت لمحكمة النقض في ١٤/٧/١٩٨٤ بما يستحيل معه ضم هذه الدعوى وأن الأجل لضها يعطل سير الفصل فيها وقد تأيد ذلك بشهادة قضاها المدعى بالحق المدني جاء بها أن القضية المطلوب ضمها مطعون عليها بالنقض وأرسلت الأوراق لمحكمة النقض ومن ثم فلن التأجيل لضم الدعوى ما هو الا تعطيل في سير الدعوى ومماطلة من المتهم في ذلك » . كما أورد الحكم المطعون فيه أيضا « وحيث أن وكيل المتهم الحاضر معه قسم مستندات ودفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . وحيث أن المحكمة لا تظنن الى الدفع المبدى بمحضر جلسة اليوم » لما كان ذلك . وكان اصدار المتهم لعدة شيكات كلها او بعضها بغير رصيد — لصريح شخص واحد في يوم واحد عن معاملة واحدة ايا كان التاريخ الذي يحمله كل منها او القية التي صدر بها يكون تشابها إجراميا تنقض الدعوى الجنائية عنه ، وفقا لما تنقض به الفقرة الأولى من المادة ٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، بصتور حكم نهائي واحد بالادانة او بالبراءة في اصدار شيك منها ، وكلفت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه « اذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها الا باطعن في الحكم بالطرق المقررة في القانون » . ولما كان ما سلقه الحكم للرد على الدفع لا يكفي لحل تضامه برفعه ، ولا يكون فيها أورده قد بين العناصر الكافية والمؤبنة التي قبوله او عدم قبوله بما يعجز محكمة النقض عن التقرير

يرأى في شأن ما اثر من خطأ في تطبيق القانون بما يمييه بالمصور ويستوجب
نقضه والإعادة دون حاجة الى بحث باقى لوجه الطعن .

(طعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٨/١٢/٢٥)

قاعدة رقم (١١٠٤)

المبدأ :

يتمتع على حكم الادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد
ان يستظهر امر الرصيد في نفيه من حيث الوجود والكفائية والقلبية
للمصرف بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلا
للمعاملات المصرفية .

الحكمة :

وحيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه
قد بين واقعة الدعوى بما يحمله ان الطاعن أعطى شيكا لصالح
المدعية بالحقوق المدنية بتاريخ ١٩٨٣/٥/١ مسجوبا على بنك القاهرة
فرع طلعت حرب وقد افاد البنك بان الشيك معلى — ثم انتهت الى
ادانة الطاعن والزامه بالتعويض المؤقت المطلوب استنادا الى اقوال
المجنى عليها وافادة البنك . لما كان ذلك وكان من المقرر على ما جرى
به قضاء هذه المحكمة انه يتمتع على الحكم بالادانة في
جريمة اصدار شيك بدون رصيد ان يستظهر امر الرصيد في ذاته
من حيث الوجود والكفائية والقلبية للمصرف — بغض النظر عن قصد
الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استقلا للأوضاع المصرفية — كرمض
البنك المصرف عند التشكيك في صحة التوقيع او عند عدم مطابقة توقيعه
للتوقيع المحفوظ لديه لأنه لا يساير الى بحث القصد الملايس الا بعد
ثبوت الفعل نفسه — ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبحث امر
رصيد الطاعن في المصرف وجودا وعدما واستيفائه شرايطه بل اطلق

القول بتوافر أركان الجريمة في حق الطاعن ما دلم قد وقع على الشيك وامادة البنك سلفة البيان دون بحث عليه ذلك فإنه يكون قد تطوى على تصور في البيان ولا يغير من ذلك ان يستند الحكم المطعون فيه الى مجرد اتوال للدعية بالحقوق المدنية ضمنها صحيفة دعوها المباشرة مؤداها ان البنك لم يصرف الشيك عند تفريسه اليه وطلبها بالرجوع على الساحب لعدم وجود رصيد له لان قولها في هذا الشأن هو كمجرد تقدير لنظرها لا تساندها فيه افادة البنك التي احتوت لبياناتها بأنه السند معني بالرجوع على الساحب مما لا يكتفى حقه ان يبنى عليه ركن تظلف الرصيد الكلى والقابل للصرف في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد التي دين بها الطاعن . لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة الى بحث باتى ما يثريه الطاعن بطعنه .

(طعن رقم ٩٠٦ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/١/٢٩)

قاعدة رقم (١١٠٥)

المبدأ :

الامر بوضع ارصدة المتهم تحت الحفظ يوفر في صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قيامها اتمامه مسؤولية المتهم الجنائية عن الجريمة المتصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات .

الحكمة :

ومن حيث ان البين من المفردات ان الطاعن قدم مذكرة بدفعه امام محكمة ثلثى درجة ضمنها ان امتناع البنك من الدفع مرجعه صدور قرار من المدعى الاشتراكى بالحفظ على حساب الشركة التي يمثلها ، وكان البين من امادة بنك مصر امريكا الدولية المؤرخة ١٩٨٢/٥/٢٢ انها تضمنت ان الرصيد لم يكن يصح بسداد لتهة أى من التسيكين

موضوع الاتهام حيث تم تحويل جميع الأرصدة الى البنك الوطنى للتنمية بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦ طبقا لطلب مساعد المدعى العام الاشتراكى . لما كان ذلك ، وكان الأمر بوضع أرصدة المتهم تحت التحفظ يوغر فى صحيح القانون قوة قاهرة يترتب على قتلها انعدام مسئولية المتهم الجنائية عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تقع خلال الفترة من تاريخ قرار التحفظ على امواله حتى تاريخ الافراج عنها ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد اغفل دفاع الطاعن فى هذا الشأن على الرغم من انه دفاع جوهرى لتعلقه بمسئولية الطاعن الجنائية . والدليل عليها ، فقد كان لزاما على المحكمة ان تعرض له او ترد عليه بما ينفعه ان رأت الالتفات عنه ، اما وقد تعدت عن ذلك كلية ، فان الحكم المطعون فيه يكون فوق اخلاجه بحق الدفاع ، مشوبا بالتصور فى استظهار اركان الجريمة التى دان الطاعن بها — الامر الذى يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدوى كما صار اثباتها بالحكم مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

(ملعن رقم ٢٢٤٦ لسنة ٥٧ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (١١٠٦)

المبدأ :

جريمة اصدار شيك بدون بدون رصيد — ظلو الحكم من بيان المحكمة التى اصدرته — اثره .

الحكمة :

ومن حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة اصدار شيك بدون رصيد والزائه بالتمريض ، قد علبه

البطالان ذلك بأنه أعتق أسلح. الحكيم الابتدائي الذي خلت تبيلاته من
بيلان الحكمة التي أصدرته ، مما يعينه ويستوجب تقضه .

ومن حيث أن البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسلحه والمكمل بالحكم
للمطعون فيه أن تبيلاته قد خلت من بيان الحكمة التي أصدرته ،
كما خلت محاضر جلسات المحكمة من البيان ذلك ، الأمر الذي يؤدي إلى
الجلسة بالحكمة وينتقل حكمها ويجعله كئن لا وجود له . وإذا كان
ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الباطل
وأعتق أسلحه فستله يكون بطلان بدوره لتأييده حكما باطلا ، وهو ما يوجب
تقضه والاعادة ، بغير حاجة لبحث سائر أوجه الطعن ، مع الزام المطعون
ضده بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ٧٩٢٩ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٢)

قاعدة رقم (١١٠٧)

المبدأ :

من المقرر أن مجرد إصدار السلح الأبر بعدم النفع يتوافر
به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة إعطاء شيك لا يقبله
رميد قائم وقابل للسحب .

الحكمة :

ومن حيث أن البين من المفردات أنها قد اشتملت على تقرير
التخصيص على خلاف ما زعمه الطاعن — فإن منعا بالبطالان يكون
على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد إصدار السلح
الأمر بعدم النفع يتوافر به القصد الجنائي بمعناه العام في جريمة
إعطاء شيك لا يقبله رميد قائم وقابل للسحب ، إذ يكفى فيه
علم من أصدره بأنه إنما يعطل دفع قبة الشيك الذي سحبه من قبل

ولا عبء بعد ذلك بالأسباب التي دفعته إلى إصدار الأمر بعدم الصرف لأنها من قبيل البواعث التي لا تؤثر لها في قسمة المسؤولية الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما سلكه الطاعن -تجربياً- لإصداره الأمر بعدم صرف قبية الشيك وإطراحه بما يتفق مع النظر المتقدم ، فليق عليه يكون قد اقترن بالصواب بما يضحى معه ما يثيره في هذا الشأن غير مسديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بأن الشيك حرر كإداة ائتمان ، بقوله « وحيث انسه متى كان الثابت للمحكمة من مطالعة الشيك أنه توافرت له مقومات الشيك الشكلية والموضوعية فله إداة دفع لا إداة ائتمان ومستحق الإداة فور الإطلاع عليه وقد اعطاه المتهم للدعى بالحق الأدنى وأصدر أمره إلى البنك بوقف صرفه . . . » وهو رد سائح يكفى رداً على دفاع الطاعن بما تنحصر به عن الحكم قالة التصور في التسبب ذلك بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن الشيك قد استوفى شرائطه القانونية - وهو ما لم يجادل فيه الطاعن - فلا يجديه من بعده ما يثيره بصدد الأسباب التي دفعته إلى إصداره لما هو مقرر من أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستند مع علم المصحب بأنه ليس له مقابل ونساء قليل للمصحب إذ يتم بذلك طرح الشيك للتداول فتتعطف عليه الحلية القانونية التي أسبغها الشارع بالمقابل على هذه الجريمة باعتباره إداة ونساء تجرى مجرى النقود في المعاملات . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يرمته على غير أسس ويتمين من ثم التقرير بعدم قبوله مع التزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

قاعدة رقم (١١٠٨)

المبدأ :

جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقليل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

المحكمة :

من حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبليه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدسوى بما تتوانر به كافة العناصر القانونية لجريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد قائم وقابل للسحب التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . وكان من الثابت من مدونات الحكم انه أورد أن المدعى بالحقوق المدنية قدم حافظة مستندات حوت شهادة من البنك المسحوب عليه تضمنت أن السبب في عدم صرف الشيك في تاريخ استحقاقه يرجع إلى عدم وجود رصيد كاف للوفاء بقيته وهو ما لا ينافي في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكنت جريمة إعطاء شيك لا يقبله رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقليل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول باعتباره أداة وفاء تجري مجرى النقود في المعاملات ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما يثيره من أن عدم صرف الشيك في تاريخ استحقاقه ترجع إلى وجود تحويلات بنكية بالمعاملات الحرة تأخر وصولها إلى البنك المسحوب عليه لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه انه قضى بالتعويض المبنى المؤقت للمدعى بالحق المبنى تأسيسا على أن ضررا

تعد أصابه من جراء عدم صرف الشيك له في تاريخ استحقاقه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد على غير سند لما كان ما تقدم فلان الطعن برمته يكون على غير أسس متمينا للتقرير بعدم قبوله مع إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

(طعن رقم ١١٥٦ لسنة ٥٨ ق — جلسة ١٩٨٩/٢/٣٠)

سابقة أعمال الدائر العربية للموسوعات

(حسن التكهاني — محلم)

خلال اربعين عاماً

أولاً — المؤلفات :

- ١ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .
- ٢ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .
- ٣ — المدونة المالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .
- ٤ — المدونة المالية في قوانين أصالة العمل .
- ٥ — مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ — الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقاري .
- ٧ — ملحق المدونة المالية في قوانين العمل .
- ٨ — ملحق المدونة المالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ — التراخيص لصاحب العمل القانونية .
- ١٠ — المدونة المالية الدورية .

ثانياً — الموسوعات :

- ١ — موسوعة العمل والتأمينات : (٨ مجلدات — ١٢ ألف صفحة) .
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم .
وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات
الاجتماعية .

٢ — موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة : (١١ مجلدا — ٢٦ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ — الموسوعة التشريعية الحديثة : (٢٦ مجلدا — ٤٨ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ أكثر من مائة عام حتى الآن .

٤ — موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : (١٥ جزء — ١٢ ألف صفحة) .

وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها (المراجع الأجنبية والأوروبية) .

٥ — موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : (٢ جزء — ٣ آلاف صفحة نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠) .

وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ لكل دولة عربية على حدة .

٦ — موسوعة تاريخ مصر الحديث : (جزئين — الفين صفحة) .

وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونيفستها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .

(نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٠) .

٧ — الموسوعة الحديثة للملكة العربية السعودية : (٣ أجزاء —

الفين صفحة) (نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٠)

وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية ... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

٨ — موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : (٣١٠ جزء) .

وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبقية الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجديا .

٩ — الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : (٥ أجزاء — ٥ آلاف صفحة) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعة الاسلامية السحاء واحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

١٠ — الموسوعة الجنائية الأردنية : (٣ أجزاء — ٣ آلاف صفحة) .

ويتضمن مرضا أبجديا لأحكام المحاكم الجزائية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ — موسوعة الإدارة الحديثة والحواجز : ١ أربعة أجزاء — ٣ آلاف صفحة) .

ويتضمن عرضا شاملا لمفهوم الحواجز وتأصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ — الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : (٢٥ مجلد — ٢٠ ألف صفحة) .

ويتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٣ — التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربي : (جزآن) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية .

١٤ — التعلق على قانون المسطرة الجنائية المجرى : (ثلاثة أجزاء) .

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالتوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المجرى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ — الموسوعة الذهبية لقواعد القنوية : التى أقرتها محكمة

النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٣١ حتى الآن ، مرتبة موضوعاتها ترتيبا إيجديا وزمنيا (٢٥ جزء مع الفهرس) .

١٦ — الموسوعة الإدارية الحديثة : وتتضمن مبادئ المحكمة الإدارية

الطليا منذ عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٨٥ ومبادئ وفنلاوى الجمعية العمومية منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ (٢٤ جزء + الفهرس) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهنى — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

